



النخبة والثورة

الدولة والإسلام السياسي
والقومية والليبرالية

نبيل عبد الفتاح

دار العين للنشر

النُّخْبَةُ وَ"الثَّوْرَةُ"

الدَّوْلَةُ وَالْإِسْلَامُ السِّيَاسِيُّ وَالْقَوْمِيَّةُ وَاللِّبَرَالِيَّةُ
سِيَّاسَاتُ التَّحْوُلِ فِي مِصْرَ

النُّخْبَةُ وَ"الثَّوْرَةُ"
الدَّوْلَةُ وَالْإِسْلَامُ السِّيَاسِيُّ وَالْقَوْمِيَّةُ وَاللِّيْبَرَالِيَّةُ
سِيَاسَاتُ التَّحَوُّلِ فِي مِصْرَ

نبيل عهد الفتاح

الطبعة الأولى/ ١٤٣٤ هـ، ٢٠١٣ م

حقوق الطبع محفوظة



دار العين للنشر

٤ ممر بهار - قصر النيل - القاهرة

تليفون: ٢٢٣٩٦٢٤٧٥، فاكس: ٢٢٣٩٦٢٤٧٦

E-mail: elainpublishing@gmail.com

الهيئة الاستشارية للدار

أ.د. أحمد شوقي

أ. خالد فهمي

أ.د. فتح الله الشيخ

أ.د. فيصل بونس

أ.د. مصطفى إبراهيم فهمي

المدير العام

د. فاطمة البودي

الغلاف: أحمد اللباد

رقم الإيداع بدار الكتب المصرية: ٢٠١٢/١٩٩٧٨

I.S.B.N: 978 - 977 - 490 - 194 - 2

النُّخْبَةُ وَ"الثُّورَةُ"

الدَّوْلَةُ وَالْإِسْلَامُ السِّيَاسِيُّ وَالْقَوْمِيَّةُ وَاللِّبَرَالِيَّةُ
سِيَاسَاتُ التَّحَوُّلِ فِي مِصْرَ

نبيل عبد الفتاح

دار العين للنشر



بطاقة فهرسة

فهرسة أثناء النشر إعداد إدارة الشؤون الفنية

عبد الفتاح، نبيل.

النُخبَةُ و"الثَّورَةُ": الدَّولَةُ وَالْإِسْلَامُ السِّيَاسِيُّ وَالْقَوْمِيَّةُ وَاللِّبَرَالِيَّةُ: سِيَّاسَاتُ التَّحَوُّلِ فِي مِصْرَ/ نبيل عبد

الفتاح.

دار العين للنشر: الإسكندرية، ٢٠١٣

ص؛ سم.

تدمك: ٢ ١٩٤ ٤٩٠ ٩٧٧ ٩٧٨

١- مصر - الاحوال السياسية.

أ- العنوان

٣٢٠,٩٦٢

رقم الإيداع / ١٩٩٧٨ / ٢٠١٢

إلى أمى
معنى مكتمل فى الحياة

المحتويات

5	الإهداء
11	مقدمة: النخبة والكتابة والفوضى
27	أولاً: متن الحرية
29	الباب الأول: سياسة الكرامة
31	الفصل الأول: البحث عن سياسة الأمل
	الفصل الثاني: الانتفاضة الثورية الديمقراطية: مجازات الافتراضى والواقعى تمرين
61	ابتدائى فى التحليل
93	الباب الثانى: سياسة عدم اليقين
95	الفصل الأول: أزمة الثقافة الدستورية
115	الفصل الثانى: دستور مصر أم دستور النفط
125	الفصل الثالث: إدارة العدالة فى المرحلة الانتقالية
133	الباب الثالث: سياسة المؤسسة
135	الفصل الأول: المؤسسة الإسلامية الرسمية: الأزهر فى عالم مضطرب
151	الفصل الثانى: الكنيسة الأرثوذكسية والانتفاضة الثورية
165	الفصل الثالث: الإخوان المسلمون والنماذج الإسلامية المقارنة
185	الباب الرابع: سياسة المواطنة
187	الفصل الأول: أزمة حقوق المرأة والطفل فى المرحلة الانتقالية: واقع هش
197	الفصل الثانى: تقويض ثقافة التمييز
209	الباب الخامس: سياسة الهيمنة: الثقافة والمثقف
211	الفصل الأول: الانتفاضة الثورية والنخبة المثقفة: أوضاع مضطربة وروى ملتبسة.
219	الفصل الثانى: إدارة الثقافة فى مرحلة الانتقال .. ملاحظات أولية

	الفصل الثالث: الصحافة وثقافة العنف والألم: اللغة القاسية والأخيلة والمجازات
229	الدائمة
253	الباب السادس: سياسة الدور
255	الفصل الأول: الجغرافيا السياسية والربيع العربي: ديكتاتورية الموقع
281	الفصل الثاني: عودة الدور المصرى في الإقليم: حالة القوة الناعمة وتحولاتها
327	ثانياً: هوامش حول الحالة الانتقالية وتحولاتها وتعثراتها
329	الباب الأول: سياسة الخروج للنهار
331	الفصل الأول: سياسة المؤامرة:
331	المبحث الأول نظرية في "القلة المندسة": خطاب سلطوى قديم لا يثير أية دهشة!
334	المبحث الثاني نظرية في "القلة المندسة": المؤامرة! المؤامرة! الأجندات الغامضة!
337	الفصل الثاني: مصر الجديدة:
337	المبحث الأول مصر الشابة
340	المبحث الثاني لن يعمروا
343	المبحث الثالث مفترق الطرق المتعارضة!
346	المبحث الرابع مصر البعيدة، مصر المحجوبة: أسئلة .. أسئلة!
350	المبحث الخامس شباب صغار بلا خوف!
355	الباب الثاني: سياسة النخبة
357	الفصل الأول: نخب الفوضى:
357	المبحث الأول الفوضى وعشاقها وألعابها!
360	المبحث الثاني العقل المحلى الفوضى
363	المبحث الثالث الحنين للاستبداد!
366	المبحث الرابع أسئلة بسيطة حول نخب التسلطية الجديدة!
369	المبحث الخامس غواية السلطة
373	الفصل الثاني: سياسة الفوضى:
373	المبحث الأول ثقافة اللا مسئولية

376	المبحث الثانى الدولة ليست هكذا يا ذكى!!: فى مديح الوعى السياسى المريض
378	المبحث الثالث رئيس مصر الجديد ومشهد الأسئلة والاضطراب والخوف
387	الفصل الثالث: سياسة الغلبة:
	المبحث الأول أسئلة حول حالة إسلامية سياسية ملتبسة: روى غائمة وخبرات
387	غائبة!
392	المبحث الثانى الإخوان والدولة والسلطة: مغالبة لا مشاركة
397	الفصل الرابع: سياسة "السلطة" الدينية:
397	المبحث الأول الأستاذ الإمام واستعادة زمام المبادرة التاريخية
400	المبحث الثانى بطريك استثنائى وتحديات كبرى
402	المبحث الثالث الخروج من معتقلات إيديولوجيات التخلف!
405	الفصل الخامس: سياسة الدستور:
405	المبحث الأول أزمة الثقافة الدستورية!
408	المبحث الثانى الدولة والشرعية الدستورية: مناورات القوة المفتوحة وصفقاتها! ..
411	المبحث الثالث أقنعة الصراع والتوافق على الدستور!
415	الفصل السادس: سياسة الأمن:
415	المبحث الأول مقدمات وبداهات
418	المبحث الثانى الحريات والحرمات
421	المبحث الثالث انتهى زمن الأمن الطاووسى والرخيص؟
425	المبحث الرابع سياسة الأمن الرسالى وسيادة القانون
429	الباب الثالث: سياسة الكتابة
431	الفصل الأول: سياسة الخطاب:
431	المبحث الأول سلطة الكتابة، والكتابة بالسلطة
435	المبحث الثانى سياسة الكلام الآن: كل هذا الصخب! كل هذا الاستعراض!
439	الفصل الثانى: سياسة الإعلام المضطرب:
439	المبحث الأول سياسة الضوضاء والغموض
442	المبحث الثانى أسئلة الصحافة الآن! ليس لدى الشورى من يكاتبه!

445 الفصل الثالث: سياسة الانتقال:
	المبحث الأول إدارة السياسة الخارجية المصرية في مرحلة الانتقال: الاستمرارية
445 والتعدد
448 المبحث الثاني البحث عن سياسة تشريعية جديدة!
451 المبحث الثالث محاكمة المواطنين أمام قاضيتهم الطبيعي: فريضة دستورية وضرورة

مقدمة

النخبة والكتابة والفوضى

نبدأ بالأسئلة لأنها تحمل فى أعطافها وحناياها حيرة الباحث وبعض تردده وربما اختلاط بعض الأمور والواقعات التى يتداخل فيها التاريخى، والاجتماعى، والسياسى، والثقافى، والدينى، والنفسى، ومن ثم تغيم فى بعض الأحيان الرؤية، وتختلط متغيرات وعناصر فى الظاهرات والحالات، ومن ثم يتسرب الشك فى مدى جدوى وشرعية استخدام بعض المقاربات المنهجية، أو الاستخدامات الاصطلاحية التى عرفها العلم الاجتماعى ولا تزال تستخدم - فى الخطابات الشائعة - بلا ضبط أو تحرير، فى مساعدة الباحث أو الكاتب على التعامل مع الواقع الموضوعى فى اختلاطاته وتداخلاته وتعقيدته وسخونته، لاسيما فى ظل انبثاقات مشاهد أو ظواهر جديدة من وراء بعض مما ألفته العيون البحثية - والسياسية - وتعاملت معه بالتفسير، أو التأويل، أو التخليط أو إعادة إنتاج تفسيرات سابقة التجهيز وتحميل هذا التغير فيما وراء المؤلف من الرؤى والأوصاف بكل هذه التشوشات، والذى يبدو معها عادياً ونمطياً ومستمرًا!

من هنا هل ثمة جدوى من محاولة التعامل البحثى أو الكتابى المعمق أو شبه ذلك مع ظواهر سريعة وسائلة وبها بعض الفوضى فى صعودها، وانتكاساتها، أو هكذا يخيل لى وآخرين؟

هل يمكننا الإمساك ببعض تدفقات الفوضى والسيولة وسرعة وتلاحق الوقائع السياسية، وسخونة واحتقانات الحالة المصرية الكلية أو فى إطار عديد قطاعاتها وعناصرها؟

هل يمكن الإمساك بهذه اللحظات السياسية المصرية المراوغة والسريعة والمتغيرة، والتعامل معها بحثيًا؟

هل الآلة الاصطلاحية السائدة في العلم الاجتماعي - والسياسي على وجه التحديد - قادرة على رصد وتوصيف وتفسير انهماك الوقائع الاجتماعية والسياسية، أم أن هذه الإستراتيجية الاصطلاحية - واللغوية - ربما تساهم في سوء الوصف والتفسير، بل وقد تؤدي إلى تأويلات مغلوطة ومبتسرة وغير دقيقة؟!

هل وقت الكتابة والتحليل عن الانتفاضة أو الثورة لا يزال مؤجلاً ويحتاج إلى وقت حتى يمكن الخروج من دوائر الكتابة اليومية أو الفكر اليومي - وفق تعبير الكاتب اللبناني الراحل كمال حمدان - إلى الكتابة البحثية العميقة والتي تستطيع استيعاب الظواهر والمتغيرات حول طبيعة ما حدث - ولا يزال مستمرًا حتى لحظة كتابة هذه المقدمة في مصر، وتونس، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسوريا؟!

هل يمكن تحليل الحالات الثورية، أو العمليات الثورية في المنطقة العربية، ولا يزال بعض الغموض والأسرار والمعلومات كامنة فيما وراء ظواهر الأحداث والشخص والجماعات السياسية .. إلخ؟!

هل يمكن تقييم الأحداث التي جرت ولا تزال في نطاق الحد الأدنى من الموضوعية وبعيدًا عن النزعة المعيارية الأخلاقية أو الدينية أو السياسية التي تنطلق من "تصورات" و"سرديات كبرى"، يحاول بعض الكتاب والباحثين والسياسيين استلهاها أو الإسناد إليها في تقييم وقائع وظواهر الواقع الموضوعي؟

هل يمكننا تحليل ما حدث ولا يزال بعض تداعياته مستمرًا، قبل 25 يناير 2011، وما بعده حتى تسلم المجلس العسكري السلطة ولا يزال هناك نقص في المعلومات؟ ما الذي جرى داخل الأروقة السلطوية؟

ما الذي جرى بين الإدارة الأمريكية والسلطة وقيادة القوات المسلحة وجماعة الإخوان المسلمين وآخرين في مصر؟ أين دور الدولة الإسرائيلية فيما وراء الدور والأداء والضغط الأمريكية؟

ما هي أدوار بعض الدول النفطية كالسعودية، وقطر، والإمارات فيما حدث في مصر؟ ما هي حدود أدوارها السياسية والتمويلية والإعلامية ولمن ذهب هذا الدعم من القوى السياسية؟

ما الذى دار بين مكتب إرشاد جماعة الإخوان المسلمين وبين نائب رئيس الجمهورية السابق اللواء عمر سليمان، هل حدثت اتفاقات؟ وما هى؟ وهل التزمت الأطراف بالاتفاق حال حدوثه؟ لماذا غادر الإخوان الميادين، وميدان التحرير الميدان الأم / الأيقونة فى بعض اللحظات المهمة؟

ما الذى تم فى مراحل الانتقال من مساومات واتفاقات مع المجلس العسكرى؟ ما هى أطرافها الفعلية، هل من أطراف إقليمية ودولية، ما هى الأخطاء التى وقع فيها المجلس العسكرى؟

ما الذى دفع القوى السلفية للعمل بالسياسية بعد طول رفض لها؟

ما هى أخطاء القوى المسماة مجازاً "بالليبرالية"، والديمقراطية واليسارية والناصرية، أو ما أطلق عليها تعبير القوى "المدنية"؟ فى أثناء المراحل الانتقالية؟

ما هى أخطاء القوى الثورية والجيلية الشابة التى قامت بالانتفاضة الثورية؟ لماذا انتكست وتراجعت؟

أين تكمن الأخطاء الكبرى؟ هل الخروج من الميدان؟ هل لعدم نضج "اللحظة الثورية" بحيث تحمل معها قوى اجتماعية كبرى، لاسيما فى الأرياف والمدن المريفية؟ هل غياب القيادة؟

ما تفسير صعود الإخوان والقوى السلفية إلى سدة "السلطة التشريعية" بمجلسي الشعب - أساساً -، والشورى؟

ما سبب الصراع بين السلطتين التشريعية والقضائية وتحديدًا المحكمة الدستورية العليا؟ ما سبب سعى بعض القوى الإخوانية والسلفية إلى محاولة إضعاف المحكمة الدستورية العليا؟ ما سر الهجوم الشرس من القوى الإسلامية السياسية على السلطة القضائية، وجماعة القضاة؟ ما أسباب الصراع بين السلطة التنفيذية والقضاء على نحو ما ظهر فى محاولة إقالة النائب العام، بكل ما أثاره من تضاعفات متبادلة بين "مؤسسة الرئاسة" والمؤسسات القضائية، ونادى القضاة؟

ما أسباب وصول رئيس يتنمى إلى جماعة الإخوان المسلمين إلى موقع رئيس الجمهورية!

هل تم ترديد السياسة في مصر وهزيمة المدن سياسيًا؟

ما سر عملية التغيير الناعم داخل المؤسسة العسكرية المصرية وتوقيت حدوثها؟

ما هي أطرافها؟ كيف تم التغيير وما سر سلاسته؟

ما الذي يحدث من عنف وخروج على الدولة في شبه جزيرة سيناء؟ وما هي أسباب نمو الحركة الإسلامية السلفية، لاسيما الجهادية في هذه المنطقة الاستراتيجية المهمة؟

ما هي حدود التداخل بين ما يحدث في قطاع غزة وبين ما يحدث في سيناء؟ وأين دور إسرائيل فيما يحدث داخل هذه المنطقة الاستراتيجية الحيوية والمؤثرة على الأمن القومي المصري، والأمن الداخلي؟

ما هو دور بعض الأطراف الإقليمية - منظمات وأحزاب سياسية إسلامية - في الهجوم على السجون المصرية؟ ما هو حجم التعاون الداخلي مع أطراف هذه العملية بالغة الخطورة أمنياً ووطنياً؟ هل هناك دور لحزب الله، وحركة حماس في عملية تحطيم وفتح أبواب السجون وتهريب بعض المتهمين ممن ينتمون لكلتا الجماعتين إلى خارج مصر؟ ما حدود الحقيقة فيما يتداول إعلامياً وسياسياً من "أخبار" وانطباعات وآراء حول هذا الموضوع بالغ الخطورة والاستثنائية في تاريخ مصر، لاسيما طوال أكثر من ستين عاماً لنظام يوليو 1952؟

ما هي مصادر تهديد الأمن الداخلي والقومي المصري "الجديدة"، لاسيما عمليات تهريب السلاح بعد انهيار نظام القذافي وتبعثر بعض "ترسانته العسكرية" بين عديد القوى والجماعات القبلية، وبعض مافيا السلاح ومن خلال اختراق المناطق الحدودية المتاخمة لحدود الدولة المصرية وتهريب أسلحة متطورة إلى داخل مصر!

شاعت عمليات تهريب البشر والاتجار فيهم وكذلك المواد المخدرة التي شاعت وتحولت إلى مادة للاستهلاك الواسع وتشكل خطراً - حالياً ومستمراً ومستقبلياً وبيئياً على صحة المجتمع المصري-، بكل آثار ذلك الاجتماعية والنفسية والسياسية على الدولة، وأجهزتها والسلطة الحاكمة أيا كانت طبيعتها وسياساتها؟

ما علاقة الهروب إلى المخدرات بالسياسة وبعض أنماط السلوك الديني المترمة والاستعراضى والطقوسى والشكلانى الشائع في مصر؟

ما الذى يكمن وراء الفوضى والسيولة وعدم اليقين فى مصر فى أعقاب تراجع الانتفاضة الثورية؟

"ثورة" أم "انتفاضة" أم "عملية ثورية"؟ هل لا تزال مستمرة؟ هل تراجع؟ هل هى موجات "ثورية" موجة تأتى إثر أخرى وما حدث فى 25 يناير 2011 هو الموجة الأولى العاتية ولكنها تراجعت ونحن فى انتظار موجات أخرى قادمة فى المستقبل؟ هل يمكن القياس على الثورات الكلاسيكية الكبرى فى التاريخ والمقارنة معها، أم أننا إزاء ثورة من "نوع جديد" و"مغاير" و"استثنائى" وتعبر عن تغيرات عصرنا الرقمى المعولم؟

هل مصطلحات "ثورة" و"انتفاضة" و"هبة ثورية" و"تمرد جماهيرى" لا تزال لها دلالة وصفية ووظيفية فى تحليل طبيعة ما حدث وبعض آثاره؟

ما انعكاسات ما حدث فى إطار الخبرات والتقاليد الدستورية المصرية؟

ما هى مواقف المؤسسات الرسمية والدينية من الانتفاضة الثورية؟ ما هى الأزمات المؤسسية المستمرة والراهنه فى الأزهر والكنيسة الأرثوذكسية، وفى إدارة العدالة والسياسة الثقافية وإدارة شئون الثقافة عمومًا، ومشكلات الأمن فى ظل مراحل تحول سريع ومضطرب وأزمات وإعاقات بنيوية تواجه الدولة وأجهزتها ومؤسساتها؟ ما وضع وممارسة الشعائر الدينية وحقوق المرأة والطفل فى ظل صعود الإخوان المسلمين والسلفيين؟ والتهديدات والانتهاكات المختلفة لهذه الحقوق الأساسية للمواطنين التى تمت فى أعقاب 11 من فبراير ومستمرة؟

ما الذى يقف وراء النزاعات المذهبية الإسلامية بين فقه الجمهور السنّى الأكثرى، وبين الفقه الشيعى وبعض أتباعه وهم أقلية فى مصر؟

هل المذهب الشيعى يشكل خطرًا فى بلادنا؟! هل يتمدد على الخريطة الدينية السنية العتيدة؟

من أين تأتى هذه المخاوف لدى بعض القوى الإسلامية السياسية الإخوانية والسلفية وآخرين؟ هل الواقع يشير إلى هذه المخاطر؟ هل هى مخاوف حقيقية أم أنها مستعارة من الإقليم النفطى وصراعاته السياسية مع إيران وحزب الله؟

هل نحن إزاء امتداد لمخاوف وصراعات مذهبية سنية - شيعية في شبه الجزيرة العربية، ودول ومجتمعات إقليم النفط في الخليج؟

لماذا الإصرار على وضع نصوص تحظر المساس بالذات الإلهية وازدراء الصحابة وآل بيت الرسول (ﷺ) في مشروع الدستور الجديد للبلاد، والذي يعكس عديد الانقسامات بين مكونات الأمة على تعددها سياسيًا ودينيًا ومذهبيًا؟⁽¹⁾ هل نحن أمام ظاهرة عامة وشائعة، أم أننا نضع نصوصا قد تؤدي إلى الهيمنة على حرية الإبداع والتفكير والبحث الأكاديمي؟ أم أن بعض الجماعات الإسلامية السياسية - الإخوان والسلفيين وآخرين - يريدون وضع نصوص في الدستور المقبل لمصر، تسمح لهم بفرض هيمنة وسلطة على المجالات الثقافية والسياسية والدينية والأكاديمية؟ هل هي محاولة لمطاردة الكتب والآراء والتفتيش في الضمائر والقصائد والروايات والقصص .. إلخ؟

هل يراد استخدام بعض هذه النصوص المقيدة للحرية الدينية أن تستخدم في حرب دينية وطائفية ومذهبية في مواجهة المسيحيين على سبيل المثال، أو الشيعة والبهايين .. وغيرهم؟

إين هذه الاقتراحات من الاجتهادات الفقهية الرصينة والعميقة حول حرية العقيدة

في تاريخ الفقه الإسلامي السني فقه الجمهور ومدارسه الكبرى حول حرية العقيدة؟ أين هذه التوجهات من آراء بعض كبار الفقهاء الأزهريين، كالإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت، والشيخ المجدد عبد المتعال الصعيدي؟

أين نضع المثقف وأدواره والنخب المثقفة وإدارة الثقافة في ظل أوضاع تتسم بالاضطراب والعنف؟

ما هو تأثير الجغرافيا السياسية على تطور "الأوضاع الثورية" في مصر ودول ما يسمى بمجازاً بـ "الربيع العربي" استلهاماً من ربيع الثورات الأوروبية، وربيع براج 1968؟

ما هي حدود الدور التاريخي والراهن والمستقبلي للقوة الناعمة المصرية في الإقليم؟

ما سبق عديد الأسئلة التي ذكرنا بعضها تمثيلاً لا حصراً، كمدخل من مداخل الحوار والرصد والتوصيف والتحليل للانتفاضة الثورية، -أو "الثورة" وفق المجاز الشائع مصرياً وعربياً- وتراجعاتها وقضاياها في مصر على وجه التحديد كيف تعاملت النخبة مع قضايا

الانتفاضة ومراحل التحول؟ وما هى الأعطاب الهيكلية فى أساليب الإدارة السياسية والمعارضات، بل وطرائق التفكير ومقاربة عديد التحديات الصعبة؟

الأسئلة السابقة وغيرها هى محاولة لإظهار تعقيد أى كتابة خارج الفكر اليومى فى متابعة الحالة المصرية فى عديد مجالاتها وأبعادها ومراوغاتها وتحولاتها ... إلخ.

من هنا نستطيع ملاحظة تداخل بعض اليومى وتضاعفه فى نسيج البحث والتحليل، وبعض ظلال اللغة الكتابية اليومية وابتكاراتها وهى تسعى لوصف لحظة وبدء مسار عمليات تشكيل ظواهر سياسية واجتماعية ودينية فى طور التبلور.

الدراسات المختلفة موضوع الأبواب الستة ⁽²⁾ والفصول المختلفة التى تنضوى تحت عناوينها، هى مسعى أو محاولة لتحليل عديد الظواهر والقضايا والإشكاليات والمشكلات والأزمات - على الاختلاف بين هذه الاصطلاحات - التى ظهرت فى إطار ما أسميناه بالانتفاضة الثورية - أو "الثورة" وفق ما يجرى عليه القول والوصف السائدان - منذ بدايات واقعات التظاهرات الاحتجاجية الثائرة وتناميها وتطورها فى 25 يناير 2011 وما بعدا وحاولنا أن نميز بين هذا الوصف وسواه والثورة والاحتجاج وغيرها من المصطلحات التى طرحناها فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، وقبل وبعد بدء حركة كفاية وما بعدها من جماعات وحركات الاحتجاج السياسى والاجتماعى، وأصبحت هذه المصطلحات جزءاً من السوق اللغوى والاصطلاحى ولغة الخطاب السياسى والإعلامى المرئى والصحفى فى مصر على نحو دقيق فى استخداماتها حيناً، وعلى نحو إنشائى و"بلاغى" وغير صائب الاستعمال فى غالب الأحيان.

أوصاف مفارقة لواقعها ترى وتطرح فى الكتابة السائدة فى ظل فوضى فى اللغة والاصطلاحات والسجلات العنيفة والصاخبة فى مصر وربما فى بعض دول المنطقة العربية.

لغة دراسات هذا الكتاب موشومة بالاصطلاحى والبحثى واليومى والعابر ولكنها حاولت ما استطاعت أن تحافظ على الحد الأدنى من اللغة والمقاربة المنهجية التى يتداخل فيها التاريخى والسياسى والاجتماعى والثقافى والرمزى واللحظى.

حاول الكاتب فى عديد أبواب وفصول هذا الكتاب أن يزوج بين الدراسات، على نحو

ما ورد فى القسم الأول: كما فى "متن الحرية" وبين كتابة المقالات على نحو ما ورد فى القسم الثانى: هوامش حول الحالة الانتقالية وتحولاتها وتعثراتها.

القسم ثانياً: انطوى على أربعة وثلاثين مقالاً حاولت خلالها مقارنة قضايا ومشكلات وإشكاليات التحول، فى صحيفة الأهرام أساساً، وبعض المجلات الأخرى.

أود أن أشير إلى أن كتاب النخبة و"الثورة" الدولة والإسلام السياسى والقومية والليبرالية.. سياسات التحول فى مصر. يتناول الصراع الضارى الذى يدور حول روح الأمة وطبيعة الدولة/ الأمة الحديثة والمعاصرة، والتقاليد السياسية والدستورية، بل ونمط الحياة الحديث والمعاصر على الصعد الاجتماعية والثقافية وأنظمة القيم. صراع بين عديد التصورات الوضعية عن الإسلام السياسى والدولة، والقومية والليبرالية فى مرحلة تاريخية يبدو العالم المعولم وما بعد الحديث فى حالات من التغيرات السريعة والمتلاحقة والتى تفكك بعض المنظومات السائدة وتقوض روى ولغة واصطلاحات، وتبنى مفاهيم ولغة ما بعدية.. ما بعد الحداثة.. ما بعد الثورة الصناعية الثالثة، ما بعد الدولة القومية.. إلخ. الكتاب سردية بحثية موازية أو مواكبة لسردية الانتفاضة أو "الثورة" ومروياتها وفلكلورياتها وبعض أساطيرها التى ربما لم تكتمل معالمها وأسرارها وأطرافها كاملة، لكنها سردية بحثية وجيلية "للطبقة الوسطى - الوسطى" المدنية الشابة أساساً بالقاهرة، ومعها بعض من نظائرها ومعهم عناصر من "الطبقة العاملة" فى مدينة السويس، وهم من لعبوا دوراً جسوراً فى الانتفاضة الثورية.

ثمة صراع على سردية الانتفاضة أو "الثورة" فى الوصف الشائع لما جرى، أو مرويات السردية المؤسسة "للثورة" فى مصر بين عديد القوى، وسعى بعض قادة جماعة الإخوان إلى صياغة سرديتها باعتبار بعض شباب أعضائها هم الداعين لها، وهو أمر يفتقر إلى الدقة والصدق التاريخى. الصراع على السردية المؤسسة وحقائقها والتباساتها وبعض غموضها الممتحل هو أيضاً جزء من السجال التونسى - بين عديد المثقفين والباحثين والقوى السياسية - حول واقعة "انتحار" أو "استشهاد" محمد بو عزيزى وما حدث بينه وبين الشرطة التونسية، وفق توصيف كل سردية من السرديات أو المرويات حول الحدث المؤسس للسردية "الثورية".

كتاب يسعى وراء استجلاء سياسة الأمل التى تنبثق من قلب اختلالات الدولة وتآكل بعض هياكلها وأنسجتها، وكذلك من التوق إلى تحول ديمقراطى كامل والسعى إليه، سياسة

الأمل تجاوزت أيضًا مع ما يمكن أن نطلق عليه سردية الألم داخل جراح الدولة / الأمة العميقة والغائرة التي تراكت قبل الانتفاضة وأثناءها وما بعدها وسيستمر إلى حين، وهو ألم عميق ووجودي لبعض المفكرين والمثقفين المصريين لاسيما بعض جيلنا - جيل السبعينيات - وهمومه وشجونته وهواجسه بل وأساطيره السياسية، وبعض مثقفي وسياسي أجيال سابقة ولاحقة لجيلنا، بمن فيهم هؤلاء الذين خرجوا ونحن معهم يوم 25 يناير 2011 وما بعد، وكانت بقايا وشخوص هؤلاء "المتمردين" و"الثائرين" حاضرين في قلب المشهد الزلزالي. هذا الحشد الجليلي الشجاع الذي أراد - ولا يزال - دق الأبواب من أجل فتح الطريق أمام نهاية "جمهورية الخوف" - بتعبير كنعان مكية عن عراق صدام حسين - ومحاولة الخروج من حالة "التوهان التاريخي" - بتعبير صديقنا العزيز المفكر المصري البارز الراحل المقيم أنور عبد الملك - أو السعي لتأسيس معنى آخر مكتمل لمصر الأمة والدولة والتاريخ بعيدًا عن ما رآه بعضهم في ترميزاته حول أوضاع الدول والمجتمعات العربية - ومصر في القلب منها - أنها ولا تزال تبدو وكأنها "بلاد لا معنى فيها للمعنى".⁽³⁾ بتعبير أدونيس. تبدو بلادنا هكذا في لحظات الأسى والإحباط وتردى مستويات الفكر وتدهور أساليب العمل، وتبدو في أحيان أخرى مترعة بالمعاني الكثيفة والمتناقضة معان غنية حتى في اختلاطاتها. إنها رمزيات تشكلت من تراكم التواريخ والخبرات والانتصارات والهزائم الكبرى والصغرى والمسارات وفوائض الميتافيزيقيات الشعبوية والوضعية والصبر التاريخي والرأسمال الثقافي والرمزي المعقد، وربما السذاجات والبداهات، والاختلاطات وتدهور مستويات المورد البشري وضعف تنظيم أطر الحياة اليومية وكيفية التعامل مع الظواهر والوقائع المستجدة! وانحطاط مستويات بعض النخب وانتهازيتها وضعف الرؤى والبصائر التاريخية ومواريث القوة الناعمة التي تراجعت والناجحة عن تراكمات وإنتاج معرفي تشكل في إطار المرحلة شبه الليبرالية وبرز إبداعات بعض أبرز العقول المفكرة، ومغامراتها الفكرية، ومن ناحية أخرى سبق تجارب الحداثة والتحديث فيها حول محمد علي وإسماعيل باشا وتجارب الدولة / الأمة ومساراتها المعقدة والمتعرجة ونجاحاتها وبعض كبواتها وانتكاساتها وهزائمها وحول ثورة 1919، ونظام يوليو 1952.. الخ. ربما تكون مصر بعضًا من هذا، أو كل هذا ونقائضه وتجاوزاته وتجاوراتها.. إلا أن الظاهر لنا أنها تحتاج لإعادة النظر في كل هذه المقولات العامة والشائعة، والبداهات والأمثولات والأساطير المصرية حول مصر وفضائلها وتاريخها، وأديانها وأنماط التدين الشعبي وطقوسياته، والدين الوضعي في مصر.

يبدو أن ثمة حاجة تاريخية وموضوعية كى نتحرر من أوهامنا وأساطيرنا وسردياتنا وتعميماتنا المجنحة من خلال منظومات ومناهج وأدوات العلم والمعرفة والبحث النقدي لكى يتجاوز الأمل مع سردية الألم التاريخي "للجمهورية الجريحة" وفوائضه العميقة، كى نستطيع أن نحرر عقولنا ووجودنا وحضورنا فى المستقبل من فضاءات وكثافات وضلالات من عمى البصائر والرؤى وهيمنة الأوهام والأساطير التى تعيش داخلنا وتحبطنا وتربكنا وتكبل إرادتنا.

التحرر من تاريخ الأوهام والأساطير ومدائح الذات القومية ضرورة وخطوة أساسية كى نكسر قيودنا التى يبدو أنها ستزداد فى المراحل المقبلة كتاج لظهور سلطة بطارقة وسدنة الدين الوضعى وهياكله الذين انتشروا فى البلاد وبين الناس ويسعى بعضهم إلى وراثة الدولة الحديثة "المدينة" التى أصابها الوهن الهيكلى.

هناك سعى حثيث من بعض هؤلاء للهيمنة على روح الأمة .. روح الشعب وضمائر الناس، ومحاولة هندسة سلوكياتهم وتنميط أفكارهم على نحو يودى إلى قمع الفكر الحر، وإبداعات الناس قبل المثقفين والمفكرين والسياسيين فى ظل عالم انكسرت فيه الحدود والقيود والمسافات عالم البلاك بيرى Black Berry والآى فون Iphone والجهاز الصغير الحجم متعدد الوسائط والعوالم التى تتجلى عند أطراف الأصابع. عالم معولم يتأبى على فرض القيود على الحريات والأفكار والضمائر.

وثمة مسعى حثيث لدى بعض رجال الدين – أيا كانت دياناتهم ومذاهبهم – لتأسيس سلطة دينية وضعية وسياسية تختفى وراء أقنعة القيم الدينية الفضلى والسامية – الإسلامية والمسيحية – لتكريس مصالح "طبقية" اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تخطئها العين البصيرة.

وهذا فضلاً عن أن قوى وجماعات إسلامية سياسية تتنازع على النطق باسم الإسلام الحنيف وعقائده وقيمه وعباداته .. إلخ. جوهر هذه العمليات الصراعية والنزاعية بين بعض رجال الدين وجماعاته ومؤسساته هو السلطة .. والسلطة وحدها ومعها المصالح الدنيوية فيما يبدو، ونرجو ألا أن نكون مخطئين!

وثمة أيضاً وهن بنيوى فى تكوين ما يسمى بالقوى المدنية – وهو وصف غير دقيق – أو

"الليبرالية" واليسارية والناصرية من عديد الأوجه ويمكن رصد بعضها فيما يأتي:

1- الصراعات الشخصية بين بعض قادتها، وغالبهم من كبار السن ومن ثم تغييم لديهم الرؤى إزاء حجم ونوعية التغير الاجتماعي في البلاد، لاسيما بين الأجيال الجديدة الشابة من الشرائح الاجتماعية الوسطى - الوسطى، والوسطى - الصغيرة وما يطلق عليه البورجوازية الرثة، وكذلك الأوضاع في الريف المصري، وفي إطار "الطبقة العاملة" المصرية وداخل الشرائح التي يطلق عليها في المصطلح القديم لبعض أدبيات اليسار البروليتاريا "الرثة"!

2- غلبة الشعارات السياسية العامة على البرامج السياسية والحزبية المؤسسة على درس للنفقات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والرمزية للخيارات المطروحة في خطاب الشعارات الحزبية. وعدم تأسيس هذا "الخطاب البرنامجي" الفارغ في عديد الأحيان على دراسات علمية في مجالات الخطاب / البرنامج.

3- ضعف النزعة لبناء الائتلافات السياسية الجادة، أو التوحد بين "الجماعات" - "الأحزاب" - الصغيرة محدودة العضوية وتنتمي إلى ذات المرجعيات السياسية والإيديولوجية لغلبة الخلافات القديمة والنزاعات الشخصية أو الإيديولوجية، لاسيما داخل إطار جماعات اليسار.

4- الشيخوخة السياسية لبعض الأحزاب القديمة وقادتها وجمود في مستوياتها القيادية، وتجاوز الواقع الموضوعي لبرامجها وشعاراتها العامة. من ناحية أخرى ضمور في تركيبة العضوية وتآكل في نسيجها، وعدم قدرتها على جذب وتجديد الأجيال الجديدة الشابة.

5- عدم القدرة على تيسير الخطاب السياسي، واللغة السياسية التي تنطوي على إعاقة اتصالية مع القطاعات الجماهيرية الواسعة - الفلاحين والعمال وبعض أبناء الشرائح الوسطى الصغيرة .. إلخ - وذلك لانتشار الأمية بكافة أنواعها، أو لغموض المفردات والمصطلحات التي تستخدم في الخطاب الشفاهي أو المكتوب، وضعف مستويات التعليم. أزمة اللغة السياسية تشكل واحدة من أهم أسباب ضعف الأحزاب السياسية شبه الليبرالية واليسارية والناصرية. من ناحية أخرى تبدو اللغة الدينية للجماعات والأحزاب السياسية الإسلامية - الإخوان والجماعات السلفية والجماعة الإسلامية - أكثر يسراً واستناداً إلى المرجع اللغوي الإسلامي، وتستند إلى نصوص القرآن الكريم، والسنة النبوية، وهي ما يعطيها هبة وقبولاً

وانتشارًا. من ناحية أخرى يميل الخطاب السياسى للإخوان والجماعات الإسلامية السياسية إلى تبسيط اللغة وتيسيرها للجمهور، والتعامل المباشر مع القواعد الاجتماعية.

6- افتقار بعض الأحزاب شبه الليبرالية واليسارية والناصرية إلى بناء قواعد وشبكات اجتماعية وتمثيل مصالح لقطاعات اجتماعية واسعة، وإنما تحركها يتم أثناء الانتخابات البرلمانية أساسًا، ثم سرعان ما يتناسى بعضهم - لا كلهم - أنه يعبر عن قواعد اجتماعية لها مصالح ومطالب سياسية واقتصادية واجتماعية. من ناحية أخرى فقدان بعضهم للقدرات التنظيمية، وتأطير مبادرات الشباب داخل الدوائر فى الأرياف وفى بعض المدن المرفقة، على عكس بعض القوى التقليدية من كبار العائلات والأسر والقبائل والعشائر - فى الصعيد وبعض محافظات الوجه البحرى -، وكذلك جماعة الإخوان والسلفيين بقدراتهم التنظيمية والاتصالية المتميزة فى التعبئة والحشد والتحرك بين الناس، وتقديم الخدمات الاجتماعية من خلال شبكات قاعدية.

عديد الأسباب تكمن وراء ظواهر الضعف الذى ينتاب حالة الأحزاب السياسية "المدنية"، والتى تبدو تحركاتها للتوحد، أو التحالف، أو الائتلاف، بمثابة إعداد للانتخابات البرلمانية، وللإستفتاء على الدستور.

دراسات هذا الكتاب ومقالات الجزء الثانى منه لا تعدو أن تكون محاولة لكتابة بحثية إلى حد ما عن سرديّة تراكمات جروح ومشكلات النخبة والدولة والأمة الحديثة فى مصر، والألم المستمر والأحزان الجماعية العميقة، ولكنّ ثمة أشواقا وتوقا مصريا عارما نحو سرديّة للأمل أو سياسة للأمل تؤدى إلى تجاوز تخلفنا التاريخى، ليكون لنا حضور عميق فى زمن عالمنا المعولم وثوراته المختلفة، ومعطياته ومنتجاته وفعله السياسى والتقنى والثقافى والمعرفى.. إلخ!

كتاب "النخبة و"الثورة": الدولة والإسلام السياسى والقومية والقومية والليبرالية.. سياسات التحول فى مصر" يحتوى على مجموعة من الدراسات التى أعدناها خلال الفترة التى بدأت مع رحيل الرئيس السابق عن سدة الحكم فى 11 فبراير 2011، ونشر بعضها أو جزء منه، وغالب الأبواب الست الأولى من الكتاب التى جاءت تحت أولاً: متن الحرية لم ينشر من قبل، وتمت فى إطار العمل بمركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية. وفى إطار بحوثه، أو ما قدم بأسمه فى عديد المؤتمرات المصرية أو العربية أو الدولية. أما الجزء الثانى

"هوامش حول الحالة الانتقالية وتحولاتها وتغذراتها" فهي مجموعة مقالات نشرت غالبيتها منجمة بصحيفة الأهرام، ورأى بعض الزملاء ضرورة تجميعها كجزء من هذا الكتاب.

أود أن أشير إلى أن غالب دراسات ومقالات الكتاب هي محاولة لوصف وتفسير وتحليل تراكمات الاختلالات والجروح البنيوية العميقة التي وصلت إلى مستوى الأعطاب في تركيبة النخبة والدولة والأمة المصرية، ولم تعد محض جروح وأمراض سطحية، ولكنها تمس نسيج الدولة / الأمة الحديثة وسلطاتها ومؤسساتها وأجهزتها على اختلافها، بل وموارثها السياسية والهيكلية، ومعناها في الوعي شبه الجمعي للنخب السياسية، لاسيما القادمون الجدد إلى السياسة والسلطة من الإسلاميين السياسيين على اختلاف جماعاتهم وأحزابهم السياسية الذين جاءوا ومعهم لغة دينية وسياسية ومفاهيم بعضها يبدو مغايرًا للتقاليد الخطابية واللغوية والاصطلاحية لما ساد طيلة عديد المراحل التاريخية منذ تأسيس الدولة الحديثة والمعاصرة في مصر.

تناقضات وصراعات ومنافسات في القيم والمصالح السياسية والاجتماعية والرمزية بين الفاعلين السياسيين الجدد والقدامى، وبعض الاستبعادات لأجيال جديدة شاركت في "الانتفاضة الثورية"، وبعضها لم يجد ذاته ومصالحه في عمليات الانتقال السياسي، وترتيباتها وبعض أحزابها ومؤسساتها، بعض هؤلاء أثر أن ينتظر أو يتعد في انتظار الهياكل السياسية الجديدة التي سيضعها الدستور القادم!

الصراع على الدستور هو تعبير عن الصراع على روح الأمة والدولة بين الفاعلين السياسيين، ومنطق الغلبة السياسية أو الهيمنة من بعض القوى الإسلامية السياسية - جماعة الإخوان وحزبها الحرية والعدالة، والحركة السلفية وحزب النور أساسًا - على عملية وضع مشروع الدستور، والسعى إلى "تدين" الدولة ودستورها بعيدًا عن توافقات جادة وعميقة حول القيم السياسية المؤسسة للجمهورية الجديدة والنظام السياسي الديمقراطي المأمول للبلاد! غياب الجوامع المشتركة بين غالب القوى السياسية على اختلاف إيديولوجياتها وخطاباتها ومصالحها، هو أخطر ظواهر "الحياة السياسية الجديدة الناشئة"، وهو ما يشكل أحد أبرز نتائج الاختلالات السياسية البنيوية والتجريف الذي ساد وشمل الكفاءات والخبرات والمواهب، وتدهور أنظمة التعليم والتكوين وتشكيل الخبرات طيلة عهدي الرئيسين الأسبق أنور السادات، والسابق حسنى مبارك!

إن "النخبة و"الثورة" والدولة / الأمة الحديثة، يحتاجون موضوعيًا وتاريخيًا وسياسيًا إلى توصيفات للجروح البنيوية التي يعاني منها كلاهما، واختلالاتهما التكوينية الكامنة فيما وراء جروحهما الظاهرة، ومن ثم يمكن إعادة التأسيس للدولة / الأمة الحديثة والمعاصرة المفتوحة على تطورات وخبرات وتحولات عالمها المعولم، وعلى الموارث الإنسانية في الحقوق والحريات والمواطنة والمساواة .. إلخ، للمواطنين جميعًا بلا تمييز.

إعادة تأسيس الدولة والجمهورية المصرية ضرورة قصوى واستثنائية كى تتعافى من عللها وأمراضها وجروحها العميقة والغائرة فى تشكيلها فى ظل التسلطية السياسية المستمرة وما بعدها، كى تنتقل إلى "دولة الأمل" والديمقراطية وحقوق الإنسان على اختلافها.

"النخبة والثورة" كتب تحت سياسة الحرية والأمل والكرامة إذا ساغ التعبير وجاز، ومن ثم هى شهادة - بحثية وصفية وتحليلية وتركيبية نقدية - على حالة تحول سياسى واجتماعى ودينى وثقافى تحمل معها إعاقات، وبعض آمال التطور التى نرجو أن تتجاوز الإعاقات البنيوية المتراكمة والمعقدة، فى ظل نخب سياسية متصارعة غالبها محدود الكفاءة وضعيف القدرة على الفكر والفعل المبدع والخلاق .. نخب العجز التى تحاول أن تسبطر على حياتنا! أو هى فى الطريق إلى تحقيق هدفها!

نكتب بلا أوهام فى عديد الأحيان و ببعضها حيناً آخر، لكن نكتب تحت الاسم / العلم التاريخى مصر وطنى العزيز الأعز، وللمصريين - بكل تشرذمهم وضعفهم - وهم يعانون فى لحظات محنة وإزاء خيارات حادة وصعبة وهم يسعون إلى توازن ما، ويبحثون عن معان مختلفة وعن حلول ما لمشاكل معقدة، واهنون ومرضى ولكنهم يبحثون عن أمل ما فى نهاية الأنفاق المظلمة للحزن والخوف والرعب من المستقبل! إن الثمن التاريخى لما يحدث الآن مهما يكن مؤلماً وحاداً ومراً هو خطوة على طريق طويل للتحرر من الاستبداد والخوف والعبودية والخنوع والامتثال، والأمية بأنماطها كافة والجوع والتميز الاجتماعى والدينى والمذهبى والذكورى .. إلخ. نكتب تحت لواء سياسة الحرية وسياسة الكرامة وسياسة الأمل لمصر الجديدة القوية العفوية الشابة الطالعة للنهار .. للحياة ..

وعلى الله دائماً وأبداً قصد السبيل،

نبيل عبد الفتاح

القاهرة فى 2012/9/9

هوامش المقدمة

- (1) نص تم اقتراحه وإقراره في باب المقومات الأساسية، والتي طالب بها الأزهر وأيده في ذلك حزباً النور (السلفي) والحرية والعدالة (الإخوان المسلمين) ويذهب النص المقترح إلى أن "الذات الإلهية مصونة يحظر المساس أو التعرض لها وكذا ذوات أنبياء الله ورسله جميعاً، وكذلك أمهات المؤمنين والخلفاء الراشدين"، انظر جريدة الشرق الأوسط الصادرة في لندن، العدد رقم 12337 في 2012/9/7، ص 6. جاء في المسودة الثانية لمشروع الدستور الجديد للبلاد، نص المادة (38) من الباب الثاني، الحقوق والحريات والواجبات العامة، الذي ذهب إلى "يحظر الإساءة أو التعرض إلى الرسل والأنبياء كافة"، انظر نصوص المسودة الثانية في جريدة الحرية والعدالة التي يصدرها حزب جماعة الإخوان المسلمين، الحرية والعدالة، ص 11، السنة الأولى، العدد 361 الصادر في 22 من أكتوبر 2012.
- (2) الأبواب الستة الأولى من أولاً: متن الحرية، وثلاثة أبواب من المقالات وردت في ثانياً: هوامش حول الحالة الانتقالية وتحولاتها وتعثراتها.
- (3) انظر أدونيس، مدارات، جريدة الحياة اللندنية، العدد رقم 18045، ص 7 الصادر في 30 أغسطس 2012.

أولاً: متن الحرية والتغيير ونقائضهما

الباب الأول

سياسة الكرامة

الفصل الأول

البحث عن سياسة الأمل

لم يكن يدور بخلد بعض قادة ونشطاء الحركات الاجتماعية الاحتجاجية الجديدة ذات المطالب السياسية أو الاجتماعية، أنها سوف تشكل أحد أبرز التراكمات، والتمرينات السياسية والتنظيمية والتعبوية التي ستسبق وتمهد للانتفاضات الديمقراطية الثورية العربية في مصر وتونس. كانت الخطابات الحقوقية والدفاعية تطرح مسألة حقوق الإنسان على اختلاف أجيالها كطلب بدا في بعض الأحيان، وكأنه مثالي ومعياري لن يغادر دائرة التبشير "الإيديولوجي" إلى مجال التطبيق الواقعي إلا قليلاً، وقصارى ما يمكن توقعه وحدوثه من بعضهم هو السعى إلى ترويج أدبيات منظومة حقوق الإنسان وموائيقها على اختلافها، ورصد الانتهاكات لبعض قواعدها التي وردت في الاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها مصر وتونس وبلدان عربية أخرى، وذلك على قاعدة أنها أصبحت جزءاً لا يتجزأ من النظام القانوني الوطني، ومن ثم أصبحت واجبة الاحترام والتطبيق.

كانت الحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية الجديدة في مصر على وجه الخصوص انطلاقاً من حركة كفاية - وأخواتها ونظائرها من عام 2005 - تعبيراً عن تمدد بعض الخطابات الحقوقية، وانتشارها في بعض أوساط القوى السياسية المعارضة، وبعض المثقفين والنشطاء. وهى فى الوقت ذاته نتاج أيضاً لحدود الخطاب الحقوقي في إحداث التغيير السياسى. من هنا كانت الجماعات الحقوقية والدفاعية - كمنظمات طوعية ونشطاء وخطابات - لا تعدو أن تكون جزءاً من مطالب إصلاحية ترمى إلى إحداث تعديلات في بنية النظام التسلطى وإصلاحه هيكلياً، وعلى مستوى السياسات واستراتيجيات العمل. لم يكن ثمة أفق ثورى قط، إلا لدى قلة محدودة كان خطابها اليسارى أو الإسلاموى مغالياً

في أطروحاته الراديكالية التي لم تغادر أدبيات ومرجعيات الخطاب لا أكثر ولا أقل. وإذن لم تكن الثورة أو التفكير الثوري أو المشروع الثوري جزءاً من أهدافها وغاياتها إلا على صعيد التنظير الذي يؤسس لمستقبل ثوري غامض وغائم، ولم تحدد معالمه ولا زمنه ولا سياقاته ومحدداته.

من هنا نستطيع القول: إن غالب الحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية لم تكن تسمى إلى تغيير ثوري، وإنما كان أبرز الأهداف المرجوة من ورائها هو ممارسة الضغوط من أجل إحداث تغييرات أو بالأحرى تحولات إصلاحية وديمقراطية من داخل النظام ذاته أو من خلال بعض القوى داخله تكون أقرب إلى ضرورات التغيير النسبي، غير أن "المفاجأة"، و"الصدمة" رافقت كلاً من العمليتين الثورتين في تونس ومصر، ومن التعبئة والحشد لهما حيث طالت غالبية القوى بدءاً من النخبة السياسية الحاكمة في مصر وتونس، إلى غالبية القوى الجيلية الشابة الجديدة التي قامت بالتعبئة والحشد على الواقع الافتراضي ثم انتقلت إلى الواقع الفعلي. إن نتائج هذه العملية "الثورية" كانت مفاجأة لغالب الأطراف والفاعلين من حيث الحجم والحشد وأساليب تعامل القوى الشابة الجديدة والذكية مع الأجهزة الأمنية. ترتب على المفاجأة / الصدمة بروز بعض القدرة على التكيف الفكري والنفسي والسياسي والدينامي السريع معها على نحو أدى إلى الاستمرارية في التظاهرات والاعتصامات، ورفع أسقف المطالب السياسية إلى حد المطالبة بإسقاط النظام وفق الصيحة الهادرة ذاتة الصيت التي ترددت في شارع الحبيب بورقيبة وضواحي العاصمة التونسية، وفي ميدان التحرير بالقاهرة والشوارع المحيطة به، وفي السويس، والإسكندرية ومحافظات أخرى في مصر.

كما كان ارتفاع أسقف مطالب المتظاهرين وصمودهم - وذكاء بعض شعاراتهم ومناوراتهم ومطالبهم السياسية - وراء بعض التغيير في رأسى النظامين - مبارك وبن علي - وبعض القيادات الأخرى داخل كلا النظامين وتقديمهم للمحاكمة أمام جهات القضاء العادي، إلا أن التغيير لا يزال تعتوره تحديات وعقبات بنائية من داخل تركيبة النظام القديم.

إن العملية أو بالأحرى الحالة الثورية في مصر وتونس امتدت إلى ليبيا - ومقتل العقيد معمر القذافي وبعض أبنائه⁽¹⁾ - واليمن وسوريا على نحو أدى إلى إطلاق عديد الأوصاف السياسية، كتسونامي ثوري عربي، أو الربيع العربي أو "الثورات العربية" وسواها من المجازات السياسية المستمدة من بعض الظواهر الطبيعية، أو أمثلة سياسية أخرى كربيع

الثورات الأوروبية في نهاية القرن التاسع عشر، وربيع براج الذي حدث في تشيكوسلوفاكيا في ستينيات القرن الماضي على سبيل المثال، وبقطع النظر عن مدى دقة اصطلاح الثورات، أو تسونامي، أو الربيع العربي في وصف وتحليل الحالات الثورية العربية، إلا أن المثالين المصري والتونسي، كشفًا عن عديد الملاحظات، والمؤثرات وربما الدروس السياسية التي جاءت نتاجًا للمفاجأة، واضطراب النخب السياسية الحاكمة إزاءها في أثناء إدارة الأزمة على نحو أدى إلى كسر بعض التماسكات في هياكل النظام وأجهزته، بل وساهم في عجزها عن مواجهة المفاجأة ومحمولاتها "الثورية"، بل وصدمة الرفض والعزيمة السياسية الجماعية الصارمة للقوى الاحتجاجية الجديدة على ضرورة تغيير النظام.

في هذا الإطار يمكن القول: إن الانتفاضتين الثورتين المصرية والتونسية كشفتنا عن عديد الدروس لبعض الجماعات البحثية والثقافية وللقوى السياسية والحزبية العربية بعامة وكذلك للنخبة السياسية المصرية أو غيرها داخل الأنظمة السياسية التسلطية الحاكمة في المنطقة العربية ويمكن إيجاز بعضها فيما يأتي:

1- تزايد دور وتأثير الوسائط الإعلامية والمعلوماتية المتعددة في إحداث تغييرات في المجال العام السياسي الفعلي المحاصر في مصر وتونس على أيدي نظامي مبارك وبن علي القمعيين، وفي نظم تسلطية عربية أخرى.

أدى حصار المجال العام السياسي المصري عقب تأسيس نظام يوليو 1952 والتونسي منذ دولة ما بعد الاستقلال بقيادة الحبيب بورقيبة وحتى مرحلة زين العابدين بن علي إلى موت السياسة - نسبيًا - وبرز ظاهرة اللا تسييس وحكومات الإدارة و سطوة الأجهزة القمعية ومن ثم خنق المعارضات السياسية الشكلية والهامشية المعترف بها، أو المحجوبة عن الشرعية القانونية والمحظورة رسميًا وأمنيًا في مصر على وجه الخصوص، بحيث تحولت إلى كيانات هشة ومحدودة العدد والوزن وضعيفة التأثير - باستثناء جماعة الإخوان المسلمين في مصر إلى حد ما، لاسيما منذ منتصف السبعينيات في عهد الرئيس الأسبق أنور السادات وتزايد حضورها في ظل حكم الرئيس السابق حسني مبارك في بعض أطر النظام السياسي - (2)، أو على المستوى الجماهيري لفقدان بعضها لأواصر اجتماعية مع بعض القوى الاجتماعية الرئيسة أو افتقارها لتحالف اجتماعي يناصرها ويدعم مطالبها السياسية ويكرس حضورها التنظيمي والحركي.

وأدى هذا التوجه إلى تجريف وموت السياسة نسيئاً، ومن ثم إلى انتشار بعض منظومات الأفكار والإيديولوجيا الإسلامية السياسية التي نزعّت نحو التشدد والتزمت الديني، وفي محاولة المطابقة بين النص الإيديولوجي والفقهى الوضعي، وبين مفهوم الدولة - ذات المرجعية الإسلامية - والأنظمة السياسية والقانونية والاجتماعية والأخلاقية المعاصرة، بالإضافة إلى العادات والتقاليد التي ارتبطت بالحداث السياسية والقانونية والاجتماعية، وأشكال التحديث المؤسسي السلطوي الذي ساد كلتا التجربتين المصرية والتونسية.

لقد عانت الأجيال الشابة المصرية والتونسية - والعربية عموماً ولا تزال - من ظاهرة موت السياسة -نسيئاً-، ومن ثم الحرمان من العمل السياسي السلمى، وكذلك من غياب الآمال والفرص الاجتماعية في الخروج من دائرة البطالة المتزايدة لاسيما بين بعض خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.. إلخ، بالإضافة إلى ضعف مؤشرات التنمية المتوازنة على الصعيد المناطقى أو الاجتماعى أو الحراك الاجتماعى لأعلى، فضلاً عن تزايد قسوة الأجهزة الأمنية والانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان عموماً وللكرامة الإنسانية خصوصاً وتحجيرها المستمر والمنظم - من قبل السلطة وأجهزتها- وكذلك إهمال أو انتهاك حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. لكن الأخطر إحساس بعض شرائح من هذه الأجيال الشابة ذات التعليم -الجيد جزئياً ونسيئاً- في تونس وبعضها في مصر، بأنها مستبعدة وتفتقر إلى مدارس سياسية تتعلم وتمارس من خلالها السياسة، في ظل غالب الأحزاب الرسمية الهامشية أو الأخرى المحظورة. من هنا استطاعت بحكم أعمارها الشابة أن تستخدم عقلية ولغة وأدوات الوسائط الاتصالية والمعلوماتية الجديدة ومواقع التفاعل الاجتماعى - تويتر والفيس بوك - في بناء شبكات اتصالية للمناصرة الإقليمية والكونية، والأهم في التنظيم والتعبئة السياسية على الواقع الافتراضى، وفي توليد القوى الداعمة لهم من الأجيال الشابة النظيرة لها في العمر والرؤى والتوجهات والآمال. لم يعد عالم الشبكات والتفاعلات الاجتماعية على الواقع الافتراضى محض تضامانات وتفرغاً لشحنات الغضب الاجتماعى والسياسى والجلى، وإنما باتت واحدة من أبرز مولدات الانتفاضات الشعبية والتغيير السياسى، ناهيك عن دورها في الدفع نحو الإصلاحات السياسية والاجتماعية. إن إمكانية سيطرة النظام القمعى للرئيس المخلوع بن على على الآليات الجديدة التي تتعامل معها ومن خلالها الأجيال الشابة والجديدة فشلت تماماً، بل وانهارت السلطة الأمنية الداخلية وتدخل الجيش التونسى في أعقاب فشل الأمن الوطنى فى المواجهات مع المتظاهرين السلميين.

وفي الحالة المصرية تدخلت المؤسسة العسكرية المصرية بعد تنازل الرئيس السابق حسنى مبارك عن صلاحياته الدستورية لها، لكي تتسلم السلطة الفعلية في البلاد.

2- في ظل تراجع جماهيرية بعض حركات الإسلام السياسى الراديكالية وعلى رأسها القاعدة والسلفية الجهادية واقتصارها على ممارسة العنف والإرهاب لم تستطع عمليات التمدد الدينى السلفى الداعمة للنظام⁽³⁾ في عملية ملء الفراغات الدينية أن تؤثر على تمدد جماعة الإخوان المسلمين أو على ارتفاع مطالب الإصلاح الاجتماعى والسياسى من قبل بعض القوى الجيلية الشابة، ومن ثم غلب - فى الانتفاضة المصرية الشعبية - نسيباً السياسى على الدينى وجماعاته وخطاباته في سعيها "الثورى" لتغيير النظام. فرضت الانتفاضة وطلاتها الشابة شعارات توافقية حاملة لأهداف سياسية واجتماعية محددة تمثل موضعاً للتراضى العام بين غالب القوى الاجتماعية والسياسية المصرية. من هنا كان ثمة مكون سياسى إسلامى جزئى داخل تركيبة القوى الفاعلة في إطار الانتفاضة ولكنه لم يكن مسيطرًا على الفضاء السياسى للانتفاضة "الديمقراطية الثورية" الشعبية إلا أنه تزايد دوره وتضاغطاته في أعقاب رحيل حسنى مبارك عن السلطة والمفاوضات التى جرت قبلها مع نائب الرئيس السابق اللواء عمر سليمان، ونجد بعضاً من التشابه في المثال التونسى لحزب النهضة بقيادة راشد الغنوشى وكذلك ظهور وتداخل بعض الجماعات السلفية بقوة على الساحة السياسية. في أمثلة أخرى تأكد الدور المحافظ والموالى لقادة وعناصر داخل المؤسسات الدينية التقليدية ووقوفها مع مصالحها المؤيدة للنظام السلطوى ودعمها لقادته ومن ثم وقف بعضهم ضد مطالب الإصلاح السياسى والاجتماعى والدينى. ثمة محاولات من بعض رجال الدين لم يكن يسمع صوته قبل في مواجهة التسلطية والقمع والفساد المصرى، رفعوا بعض الشعارات الدينية السياسية لإثبات دور لهم في هذا الصدد، وسعيًا وراء قيادة عمليات التغيير الثورى.

لقد أبرزت الحالتان المصرية والتونسية قبلها أن رفع الشعار الدينى الوضعى والحزبى قد يؤدى إلى شروخ قد تقسم الأمة والمنتفضين ولا يجمع من ثم بين عديد قوى الاحتجاج السياسى، خصوصاً أن بعضه يحمل في أعطافه بعض الاستعلاء أو التمييز الدينى أو الذكورى لاسيما من لدن بعض الغلاة.

3- قلناها مرارا وتكرارا منذ عقد الثمانينيات ولا نزال وكتبناها بعد دراسة سياسة الأمن: إن تماسك المنظومات الأمنية في مصر وأى بلد آخر في ظل الأزمات الكبرى، والانتفاضات

الشعبية له حدود، وهو ما أبرزته التجربة المصرية الحالية وقبلها في أحداث 18، 19 يناير 1977 وكذلك في الحالة الإيرانية في نهاية حكم الشاه والحالة التونسية من 18 ديسمبر 2010 إلى رحيل بن علي في 14 يناير 2011، حيث يؤدي اتساع عمليات وظواهر الاحتجاج واستمراريتها إلى انكسار التماسك البنيوي داخل هذه المنظومة وتدهور البيئة النفسية التي تعمل في إطارها الآلة الأمنية، والأخطر على البنية النفسية شبه الجماعية للقوات وغالب قياداتها، وذلك على الرغم من أن بعض قادة الأجهزة الأمنية التونسية والمصرية وكوادرهما كانوا يدافعون بشراسة عن النظام لاعتبارات تشابك المصالح وتداخلها مع السلطة السياسية الحاكمة، ولكن دون جدوى، لأن الإدارة السياسية كانت غائبة نسبياً منذ عقود عن ممارسة أى دور ذي طبيعة سياسية وإسناد كل القضايا والملفات والمشاكل والأزمات إلى الأجهزة الأمنية، وأدى جمود الطبقة السياسية الفاسدة ومحدودة الكفاءة والطغيانية في ممارساتها إلى صدمتها وعدم توقعها لحجم ونوعية الانتفاضة الثورية في 25 يناير 2011 المجيد في تاريخ السعى الوطني المصري نحو الحرية والكرامة والعدالة والشرف الانساني.

إن خطورة ما حدث كشف عن أن سياسة العناد السلطوي أدت إلى تآكل وانكسار جهاز الدولة الأمني أثناء الانتفاضة لاسيما نهاية ليل يوم 28 يناير 2011 وما بعده.

كما أدت بعض مظاهر الخلل في الأداء الأمني إلى الكشف عن ضعف نسبي في الكفاءة المهنية والاحترافية وطرائق إدارة الأزمة الأمنية على مسارح حركة الانتفاضة الشعبية على اختلافها، بما كشف عن هدر أموال طائلة من ميزانية الدولة وقوت المصريين ومواردهم في بناء منظومات أمنية تنطوي على ضعف بنيوي وأداتي تدافع عن الحكم ومحالفه من رجال الأعمال وسرعان ما تداعت من فرط الوهن، وتراجع مستوى التكوين والأداء الاحترافي، والترهل النسقي وضعف القناعة بالقيم والمصالح السياسية والأمنية التي تسعى الأجهزة الأمنية إلى حمايتها والدفاع عنها ضد عديد مصادر التهديد.

4- إن الدعم الغربي - الأمريكي والأوروبي والإسرائيلي - لبعض الأنظمة الحليفة أو "الصديقة" لهم يبدو أن له حدوداً. لم تعد بعض الجماهير الشابة المتفضة - لاسيما من أبناء الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية ومن والهم في تحركهم - تثق في دور الولايات المتحدة وبعض الدول الأوروبية في دعم حقوق الإنسان والإصلاح السياسي والاجتماعي والاقتصادي ويعتبرونهم عقبة إزاء نيل حريتهم وخطابهم حول الحريات وحقوق الإنسان

والديمقراطية لشعوب المنطقة العربية محض ألفاظ وكلمات لا معنى لها في عديد الأحيان! ولا يزال النقد الشائع أنهم يمارسون بعضا من ازدواجية المعايير إزاء قضايا ومصالح الشعوب العربية!

5- إن نظرة على تاريخ عمليات انهيار النظم السياسية التسلطية المقارنة تكشف عن أنها في ذروة تراكم أزماتها الممتدة واختلالاتها، تشير إلى أنها في تفاقمها وانكساراتها تتزايد الشروخ والتفسخ البنيوي وتتسارع عند لحظة الذروة من لحظات التدهور وتتكثف عمليات التفكك والتفويض في المنظومات الأمنية والسلطوية، بما يؤدي إلى اضطراب القرارات السياسية والأمنية وتلاحق نتائجها المؤدية للنهايات. من الملاحظ أيضا أن اختيار بعض العناصر الإصلاحية والوطنية في إطار تشكيلة بعض الحكومات في أوقات غير مناسبة لا يؤدي إلى وقف التدهور، وإنما يدفع نحو نهايات النظام. خذ على سبيل المثال حكومة الليبرالي شهابور باختيار الوطنية لم توقف انهيار نظام وسلطة الشاه رضا بهلوي.

6- ثمة حدود للقمع المنظم والتعذيب المنهجي القاسي للسياسيين والنشطاء وأن هناك حدودا لاستمرارية انتهاك الكرامة الإنسانية للشعب المصري كما التونسي، وبعدها تنهار نظم القمع الوحشي.

7- إن موت السياسة - النسبي في مصر وتونس وبعض البلدان العربية - يؤدي إلى غياب بدائل منظمة يمكن التفاوض معها في لحظات الأزمات الكبرى، وبناء توافقات بينها وبين تطلعات قوى الاحتجاج السياسية والاجتماعية ومن ثم إمكانية احتوائها وإدخالها في مسارات تفاوضية وسلمية. إن الانتقال من اللا سياسة إلى السياسة بعد الانتفاضات الديمقراطية الثورية يؤدي إلى تشظى وتشردم وإلى عديد الانقسامات بين القوى الشابة التي خططت وأعدت وشاركت في القيام بالعمليات الاحتجاجية السابقة، أو تلك التي أدت إلى الانتفاضتين الثورتين التونسية والمصرية. وصل عدد الائتلافات "الثورية" المصرية في بعض التقديرات الإعلامية إلى 150 أو ما يقارب 200 ائتلاف في تقديرات أخرى باسم الثورة وهو ما يشير إلى تشردم وذلك بقطع النظر عن أية تقويمات سياسية وموضوعية أو معيارية لمدى مصداقية ومشاركة غالب هذه الائتلافات في العملية "الثورية". من هنا نستطيع تلمس الحضور الإعلامي المكثف لبعض القوى السياسية الدينية المنظمة كجماعة الإخوان المسلمين، أو بعض الجماعات السلفية والجماعات الإسلامية الأخرى والأحزاب المعبرة

عنهم، بالإضافة إلى صعود النخب الحزبية "التقليدية" التي كانت جزءاً من تركيبة النظام القديم في مصر مجدداً. ومن ناحية أخرى أدى غياب قيادة موحدة للانتفاضة الثورية إلى انقسامات وقفز لبعض القوى الحزبية الهامشية في النظام الحزبي القديم المقيد إلى واجهات المسرح السياسى الوليد،⁽⁴⁾ ومعهم بعض عناصر تنتمى للحزب الوطنى الديمقراطى المنحل، حيث شكلوا 10 أحزاب سياسية جديدة في بعض التقديرات والبعض الآخر يذهب إلى أنهم 9 أو 7 أحزاب. أيا ما كانت دقة هذه التقديرات إلا أنها تشير إلى قدرة هذه المجموعات على التشكل والتلون السياسى في أعقاب سقوط الحزب الوطنى الديمقراطى السلطوى المنحل الذى ساهم في التركيبة السياسية التسلطية، وفي بعض من ظواهر الفساد السياسى والاقتصادى في البلاد، إن لم نقل غالبها. من ناحية أخرى تشير هذه الظاهرة إلى سعى بعضهم لإعادة تجديد بعض خلايا النظام لا تغييره جذرياً، أو إسقاطه من خلال تغيير وتحول بنوى في هياكله وقواعده وفاعليه الرئيسيين.

8- إن ثمة استعارات رمزية لإشكال الاحتجاج ترتحل من حالة ثورية لأخرى ومن بلد لآخر ويمكن ملاحظتها بين الأجيال الشابة الغاضبة في المنطقة، تنتقل العلامات والشفرات والمجازات والخبرات بسرعة وتلاحق من بلد لآخر من تونس ومصر إلى ليبيا والبحرين واليمن وسورية، ويتم تطويرها في كل حالة عربية إلى آفاق أكثر دينامية وفاعلية كما في المثال المصرى البارز، وخصوصاً في مجال التنظيم، وعمليات التعبئة والتحريك وتبادل المعلومات عبر آليات وأساليب أسرع من بطاء بعض أجهزة الدولة ونمطية تفكير بعض قادتها ولاسيما على المستويين الاتصالي والمعلوماتى والأمنى.

9- من الشيق ملاحظة الطابع ما بعد الحداثى في المثال المصرى حيث سادت الكرنفالية والطقسية في التظاهرات، والشعارات، والرسوم والإبداعات الجرافيكية والغناء والمسرح والرقص والإيقاعات والطبول.. إلخ، وهو تحول إلى استعارات سياسية وكرنفالية في الحالات الثورية الأخرى مع إضافات وإبداعات جديدة.

10- بروز توجه داخل الجيش المصرى فى أثناء العملية الثورية وتظاهراتها بعدم الانخراط في عمليات قمع للتوجهات والمصالح الجماهيرية واسعة النطاق في إطار التقاليد الوطنية المصرية، لا سيما أن ثمة رابطة تاريخية وثقى وعضوية بين الجيش والأمة المصرية، لانهم كانوا ولا يزالون يشكلون معاً حركة وطنية واحدة. من هنا بدا ترحيب غالب الشباب "الثائر"

بالقوات المسلحة قبل الانتفاضة وبعدها رغما عن أن الأمة سعت ولا تزال لتأسيس نظام ديمقراطي شامل أيا كان شكل النظامين الدستوري والسياسي في بلد عرف النظام النيابي منذ مطلع بناء الدولة الحديثة المصرية. وذلك على الرغم من أن بعض الشكوك والفجوة الإدراكية اعترت هذه العلاقة نتيجة بعض أساليب وقرارات السلطة الفعلية -وتحديدًا المجلس العسكري- في المرحلة الانتقالية الأولى.

من ناحية أخرى كان الجيش التونسي منذ بناء دولة ما بعد الاستقلال بعيدا عن السياسة في عصر الرئيس الحبيب بورقيبة في حين قام الرئيس زين العابدين بن علي بالاعتماد على أجهزة الأمن الداخلي وتطويرها على نحو يجعلها حامية النظام ومصالحه وجزءا منه لا يتجزأ، من خلال عديد الأساليب كالدعم المالي والحوافز الاجتماعية، وكذلك رفع قدراتها الاحترافية والقمعية من حيث التدريب والأسلحة والعتاد... إلخ.

كشفت الحالة التونسية عن فشل الأجهزة الأمنية في قمع الانتفاضة، ومن ثم تدخل الجيش التونسي لفرض الأمن والنظام العام، وفي الوقت ذاته ترك المجال للنخبة السياسية التونسية ومن داخل تركيبة دولة ما بعد الاستقلال لإدارة المرحلة الانتقالية، وانتخاب هيئة تأسيسية منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد، ثم انتخاب سلطات دستورية منتخبة وفق الدستور الجديد للبلاد.

11- إن ظاهرة موت السياسة النسبي شملت المعارضات والحزب الحاكم، الذي تحول إلى عبء سياسي ويروقراطي غير قادر على التحرك في الشارع في كل الأزمات الكبرى وأثناء اللحظات الحرجة بين محاولات الحفاظ على تماسك النظام وأجهزته، وبين تسارع وتيرة تفككه. من هنا تحول الحزب الحاكم ومؤسسة البرلمان - مجلس الشعب والشورى - إلى أحد أبرز مطالب التغيير الشامل من قبل القوى الاحتجاجية الشابة المنتفضة وكذلك تغيير طبيعة النظام الأمني القمعي. وهو ما نستطيع أن نلاحظه كذلك في حالة التجمع الدستوري في تونس.

12- إن الاستعانة بالعناصر الوطنية الإصلاحية، في اللحظات السياسية الملائمة تؤدي إلى فتح الأبواب أمام تغيرات سياسية سلمية تحول دون انفجارات دامية. وهذا لم يحدث قط لأن رئيس الجمهورية السابق محمد حسني مبارك - وكذلك زين العابدين بن علي في

تونس- كانا يصمان الآذان ويغمضان أعينهما عن أية نصائح أو رؤى سياسية للإصلاح الديمقراطي.

13- إن مسألة الجمود الجيلي والشيخوخة الجيلية، وأزمات الشرعية السياسية وغياب الأساس الديمقراطي للحكم في مصر أدت إلى ترسيخ التسلطية السياسية والثقافة القمعية التي أسست لها وإلى بعض القبول بالأمر الواقع الحامل لجمود سياسى وفساد شبه معمم وشيخوخة سياسية عند قمة النظام وأجهزته، وإشاعة الغموض حول الخلافة السياسية، أو إلى الحديث عن توريث السلطة في إطار العائلة الحاكمة في مصر آنذاك من الأب إلى الابن جمال مبارك.

لا شك أن مسألة توريث السلطة في إطار الجمهورية أثارت عديد المخاوف والغضب من النظام ورئيسه. لا شك أن مثال التوريث وجد نظائر له كمشروعات محتملة بعد وصول الرئيس بشار الأسد إلى السلطة خلفاً لوالده في إطار تعديل للدستور السوري أتاح هذه العملية وهو ما راود بعضهم في اليمن، وليبيا، وهو ما كان موضعاً لنقد جاد لهذه العملية السياسية الساعية للتوريث في إطار الجمهورية ومخاطرها في مصر.

14- إن الشعوب وبالأحرى الطبقة الوسطى داخلها لا تعيش فقط على المزايا الاجتماعية من التعليم والضمان الصحى والتأمينات والسيارات وامتلاك الوحدات السكنية والمنازل... إلخ، وإنما تحتاج إلى سياسة للأمل في مجال تقرير مصائرهم السياسية في بلادها، وفي التعبير عن آرائها وتطلعاتها والمشاركة الفعالة في المؤسسات السياسية... إلخ. كما أن الطبقات الشعبية التي تعاني من الحرمان والتهميش والقمع، قد تصبر لفترات تاريخية، ولكنها تشارك بقوة في الانتفاضات الجماهيرية الكبرى، لأنها لن تعيش فيما وراء خطوط الحرمان والفقر دونما آمال في التغيير والإصلاح وحل لمشاكلها الحادة.

1.5- كشفت الأزمة عما سبق أن أسميناه بفجوة إدراكية ونفسية ومعلوماتية بين الطبقة السياسية الحاكمة، وبين ما يجرى في الواقع على مسارح الانتفاضة السياسية، وهو ما جعل تصريحات صفوت الشريف، وأحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق يوم 25 يناير 2011 تبدو تقليدية وخشبية ولا معنى ولا قيمة لها وتعكس جموداً ذهنياً وفقداناً لبعض المهارات، والأخيلة السياسية والقدرة على التكيف مع واقع متغير بسرعة شديدة وغير مألوفة في الواقع الفعلى.

تشير خطابات الرئيس المخلوع محمد حسنى مبارك أثناء الانتفاضة الثورية وأزمة النظام إلى حالة من العزلة النسبية والغربة التى كان يعيشها عن ما كان يحدث في الواقع السياسى المصرى وعدم استيعابه لمتغيراته وتحليل مدلولاته وإدراكاته وتوجهاته، ومن ثم كانت خطابه السياسية أثناء الأزمة تتسم بالابتعاد عن الحالة الثورية وأجوائها وتسارع وتطور المطالب والأهداف السياسية للقوى الثورية المطالبة بالتغيير الديمقراطى والثورى للنظام والمطالبة بإسقاطه. في المثال التونسى لم تستطع خطابات الرئيس السابق زين العابدين بن على أن تؤثر على قوى الانتفاضة الثورية، وإنما ساهمت في تزايد الغضب والرفض والإصرار على رحيل بن على ونظامه.

16- برز وهن وترهل الدولة وبعض أجهزتها والسلطة السياسية قبل يوم 25 يناير 2011 المجيد وما بعده، ومعهما جهاز إعلامى غير كفء وغير مهنى ويدار بأساليب تعبوية تنتمى إلى أكثر من أربعة عقود ويزيد، ولعالم الدولة التسلطية وإعلامها التعبوى الذى يعيد تكرار تراث من اللغو الشعاراتى الذى يزيد الغضب والحنق شبه الجمعى في مواجهة الطبقة السياسية. لا شك أن هذا النمط من الإدارة الإعلامية التعبوية وغير المهنية أدى إلى فجوة بين جماهير المصريين والطبقة الوسطى وكبار المفكرين والمثقفين النقاد على نحو جعلهم لا يشاركون في برامج التلفزيون الحكومية، ومن ثم يساهمون في ترشيد وعقلنة الخيارات السياسية والجماهيرية والحيلولة دون الانجراف نحو انهيار بعض أجهزة الدولة.

ومن الملاحظ أن بعض مثقفى ومفكرى جيل السبعينيات كانوا ضمن الحشد الثورى مع الأجيال الجديدة وتحركوا إلى ميدان التحرير ومع بعضهم أبناءهم رافعين راية التحدى ضد النظام ومطالبين بسقوطه.

لاحظ بعض الباحثين التونسيين خضوع الإعلام التونسى الرسمى لضغوط النظام وأجهزته ولم يستطع التحرر من أساليبه التعبوية المؤيدة للنظام إلا بعد سقوط بن على ورحيله عن البلاد إلى المملكة العربية السعودية.

17- لوحظ أن غالب أبناء الطبقة الوسطى - الوسطى المصرية المدنية ولاسيما في القاهرة والإسكندرية ومدن أخرى - عزموا عزمهم وخاضوا معركة - إسقاط النظام التسلطى بوصفه أكبر متلاعب بالدين والفتنة الطائفية دعما لمواقفه ومصالحه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. اعتمدت الطبقة السياسية الحاكمة - في مصر وتونس - على استخدام الإسلام

كفزاعة للغرب والقوى الحداثية والأقباط وأداة لإشاعة الخوف على حريات المصريين العامة والشخصية، وأن ممتلكاتهم وأموالهم العامة والخاصة ستعرض للخطر إذا شاركوا في أية نشاطات سياسية تؤدي إلى تهديد النظام ومصالحه السياسية والاقتصادية. ظلت الطبقة الوسطى-الوسطى، وشرائح الوسطى - العليا والأقباط مرعوبين من الإسلام السياسي والراديكالي، وتمرد الفقراء وأبناء المناطق العشوائية، ومن هنا كانوا مترددين عن المشاركة في التغيير. في ظل هذه الأجواء الملبدة من الخوف الساكن في السيكولوجيا السياسية للطبقة الوسطى-الوسطى المدنية، كان بعض أبنائها من الأجيال الجديدة يتحركون بعيداً عن غالب أسرهم وعائلاتهم من خلال فضاءات حرة جديدة تماماً، على الواقع الافتراضي والواقع الفعلي، ويصوغون لغة وأساليب حركة وعمل وتعبئة وحشد جديدة تماماً على آبائهم وأجدادهم وإخوتهم الكبار. من هنا كانت حركتا 6 أبريل وكلنا خالد سعيد، بداية مصرية جديدة تستكمل ما قام به جيل السبعينيات في كسر حواجز الخوف والانكفاء والتردد في ظل جمهورية الخوف - إذا شئنا استعارة تعبير كنعان مكية عن الأوضاع الدامية في عراق صدام حسين-على عهدي السادات، ومبارك معاً.

18- يوم انفجار بعض الغضب "الثوري" المصري -25 يناير 2011 - ذائع الصيت، كانت بشائره تترامى ويتشكل من تركيبة اجتماعية لجيل مصري جديد من أبناء ثورة الاتصالات والوسائط المتعددة ومواقع التفاعل الاجتماعي -تويتر والفيس بوك- من أبناء مصر والعولمة وبعضهم حاملين لرؤى وقيم إنسانية عالمية بروح مصرية عميقة، جيل يتراوح أبنائه بين 18 إلى 30 سنة، وبعض من أبناء جيل السبعينيات من نشطاء حركة حقوق الإنسان وبعض الفنانين والمبدعين والمفكرين والكتاب والصحفيين على اختلاف توجهاتهم.

تركيبة اجتماعية جديدة من الطبقة الوسطى- الوسطى، والوسطى- الصغيرة المدنية ومعهم بعض من أبناء الطبقة العاملة الصناعية في السويس على اتصال بما يجري في عالمها، ووراءها تراث احتجاجي وحركي بالغ الأهمية والثراء والانقطاعات عن بعض موروثات الخوف السياسي، يمكن ملاحظة أن ثمة غياباً لأية تأطيرات سياسية مسبقة، ولا سيما من بعض الأحزاب الرسمية الهامشية أو الجماعات الإسلامية السياسية والسلفية، على الرغم من بروزهم على الساحة السياسية بعد رحيل الرئيس حسنى مبارك عن السلطة.

19- إن المؤسسات الدينية الإسلامية والمسيحية الرسمية فشلت في مواقفها وخطاباتها

الداعمة والمؤيدة للنظام عمومًا لاسيما بعض الأصوات الكنسية، والتي دعت الأقباط لعدم المشاركة في التظاهرات "يوم الغضب" أو "جمعة الغضب" كما طالب بعض كبار رجال الدين وأساقفة وقمامصة محافظون. كسر قلة من بعض الشباب الأقباط حاجز الخوف الذي أشاعته المؤسسة كي لا يشاركوا في الانتفاضة ودق الأبواب أمام مصر الجديدة.

20- كشف النظام وقادته الرئيسيون عن غياب وبطء شديد في المعالجة السياسية للأمور، وعن غياب حضور فاعل ورمزي للدولة في أثناء الانتفاضة التي كانت تتطور في ديناميكية وسرعة واتساع في نطاقها وفي احتضان قطاعات جيلية واجتماعية واسعة للطلائع الوطنية الشابة على مسرح الانتفاضة. غياب حضور رئيس الجمهورية وغالب المجموعة الحاكمة والحزب الوطني الحاكم وقادته وقتذاك عن المشهد أشار إلى أننا لم نكن سوى إزاء حزب سياسى يعانى من الترهل وضعف الرؤية والحساسية وغياب القيادة اليقظة ومن ثم كان حزبًا حاكمًا ولكنه لا يعكس وزنًا سياسيًا / اجتماعيًا ذا ثقل وفاعل على الخريطة الاجتماعية والسياسية للبلاد.

21- إن اختصار النظام الأمنى الكلى وقطاعاته فى الأمن السياسى، أدى إلى خلل المنظومة الأمنية واختزالها فى دعم قادته ومراكز القوى البارزة عند قمة النظام-الرئيس وأسرته ورجال السلطة الكبار ورجال الأعمال من محالفيهم وبعض رجال الأمن الذين استفادوا من مواقعهم القيادية-، ومن ثم ضعف الأمن الجنائى، وانتشرت الجرائم وتزايدت معدلاتها فى ظل غياب قانون الدولة عن التطبيق لصالح قانون العنف والبلطجة والعصب الإجرامية. يبدو أيضًا أن بعض رجال الأمن تورطوا مع بعض هذه العصب واستخدموها فى بعض العمليات الأمنية مما أحدث شرخًا عميقًا فى معنى دولة القانون وذلك على نحو كشف عن نتائجه الدرامية انهيار بعض مكونات المنظومة الأمنية وتقوض تماسكها البنيوى وبعض أدواتها وعجزها عند لحظة فى ذروة تطور المواجهات مع الجموع المتظاهرة، فضلًا عن قيام بعض المتظاهرين بالقبض على عناصر تشارك فى عمليات السلب والنهب قبل تدخل القوات المسلحة. هذه الملاحظة تأكدت قبلًا فى المثال التونسى فى أعقاب رحيل زين العابدين بن على.

22- أشاعت سلوكيات النظام المصرى على صعيد تراخيه فى عديد الأحيان عن عدم تطبيق فعال لقانون الدولة وسيادته وتطبيقه فى حيدة ونزاهة على المخاطبين بأحكامه

واستخدامه ضد خصومه، إلى سيادة قانون القوة والفساد والأعراف مما أدى إلى خلق ثقافة ضد قانون الدولة، ولا تأبه به ولا تحترمه خصوصاً في ظل انتشار ظواهر البلطجة والعنف الجنائي والاجتماعي، من ثم برزت وبجلاء جرأة بعض عُصب البلطجية ومعتادى الإجرام واللصوص وكبار تجار المخدرات وصغارهم في إشاعة بعض الفوضى والرعب بين المواطنين في أعقاب الانتفاضة الثورية المصرية، وأثناء مراحل الانتقال.

23- إن بعض الأجهزة الأمنية كانت تستخدم بعض البلطجية ومعتادى الإجرام والجناحين في أثناء الانتخابات البرلمانية وقمع التظاهرات الشعبية والحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية والمطلبية - ومنها الحركة الشعبية من أجل التغيير كفاية وأخواتها ونظائرها-، وهو ما برز بشكل حاسم في ظل تداعى الأجهزة الأمنية وعجزها عن إدارة الحوار مع الطلائع الشابة المنتفضة على مسارح الانتفاضة الشعبية.

24- كشف غياب الأمن عن الشارع المصرى- خلال أيام الانتفاضة الأولى في ليل جمعة الغضب، ويوم السبت- عن ضعف في المهنية والكفاءة وغياب إدارة سياسية وأمنية احترافية للأجهزة الأمنية كما أشرنا سلفاً، وإن ظهر الوعي بقيمة الدولة في الوعي شبه الجمعي للمصريين، وكذلك في تونس من خلال التشكيلات الفورية للجان الشعبية التي دافعت عن الأحياء والشوارع.

25- لجأ النظام المصرى وقادته إلى أساليب بالية تكشف عن جمود عقله السياسى وبيروقراطية تفكيره وقراراته ونمطية سلوكه من خلال إغلاق خطوط الهاتف المحمول والانترنت والبلاك بيرى والرسائل القصيرة والفايس بوك والتويتر. سلوك لم يأبه به أحد بل وساعد على نشر المزيد من الغضب الجماعى وسط قطاعات الطبقة الوسطى - الوسطى وآخرين ودفع بعضهم للنزول إلى الميادين والشوارع للمشاركة في التظاهرات والاعتصامات، أو للاطمئنان على أبنائهم وإخوتهم وأقاربهم وأصدقائهم... إلخ.

26- من الصعوبة بمكان كما أشرنا سابقاً فصل أحداث الانتفاضتين التونسية والمصرية عن حركات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى التى تمت في هذين البلدين والتي راكمت بعضاً من الخبرات التنظيمية، والحركية، والشعاراتية وتغير في بعض مكونات اللغة السياسية/ الاجتماعية للانتقادات سواء على مستوى بنية الخطاب ودلالته، والأهم بإنماء الخبرات التعبوية والحشدية بين الطلائع "الثورية" الشابة والمنتفضة. إن مراكمة تجارب وأشكال التعبئات

الاجتماعية والسياسية بدت في أكثر من بلد عربي على نحو ما ظهر في أحداث قفصة في تونس، وكذلك الأوضاع والجماعات والحركات الاحتجاجية السياسية والمطلبية في مصر بدءًا من حركة كفاية وأخواتها إلى الحركات الاجتماعية المطلبية العمالية أو النقابية، ويلاحظ في المثال التونسي أن دور الاتحاد العام التونسي للشغل انحاز بعد تردد مؤقت للانتفاضة الثورية وشارك فيها بفعالية وساعد على إسقاط زين العابدين بن علي. النقابات المصرية الرسمية كان غالب قياداتها جزءا من النظام، ولكن بعض النقابيين المعارضين والمستقلين شاركوا في الانتفاضة المصرية.

27- ثمة استعارة وتبادل واستيحاء بعض الأفكار وأساليب التعبئة والحشد بين الحالات الثورية بعضها بعضًا خبرات الجدل بين الافتراضى والواقعى والفعلى والانتقال فيما بينها واكتشاف الفجوات فيما بين اللغة وأساليب التعبئة، ومحاولة سد الهوامش فيما بينهما وهو ما سبق أن أشرنا إلى بعض منه في هذا التقديم.

28- ثمة صعوبات حول التفاعل بين أساليب وأشكال التعبئة والاحتجاجات بين النظم الديمقراطية في مراحل سابقة على ثورة المعلومات والاتصالات وما بعدها حيث أدى تنامي الثقافة الاتصالية والمعلوماتية الكونية، وسط الأجيال الجديدة والشابة في تونس - من أكثر البلدان العربية استخدامًا للإنترنت - ومصر إلى تبلور قدرات نوعية جديدة مستمدة من استخدام هذه المعرفة والتقنيات على نحو فجر بعضًا من طاقة جيلية شابة كسرت الجمود والشيخوخة السياسية والجيلية التي سادت في مصر كنتاج لسطوة بعض من عناصر جيل ما بعد الحرب العالمية الثانية، ومعهم بعض من جيل الستينيات في مصر.

29- كشفت الآثار الإيجابية للعولمة على الجماعات الاحتجاجية، وأشكال التعبئة الاجتماعية والسياسية ولاسيما في ظل التجربتين المصرية / التونسية عن الأعطاب النظرية والتطبيقية لنظرية هياكل الفرص التاريخية، وأظهرت أخرى كالتهمجين السياسى وفق سارة بن نفيسة⁽⁵⁾، ومع ذلك فإن تطور العمليات الثورية في البلدان العربية الأخرى حال نجاحها - اليمن والبحرين وسورية ولاسيما بعد مقتل العقيد القذافى وبعض أبنائه والإعلان عن "تحرير" كامل التراب الليبي - سوف تؤثر على بعض التطورات والمقاربات النظرية والسياسية السائدة، وقد تؤدي إلى بلورة نظريات ومفاهيم واصطلاحات أخرى جديدة.

30- إن الطابع السلمى لأشكال وطبيعة الاحتجاج، وثقافة اللا عنف وتطورها، وقصر

المدة الزمنية للاحتجاجات السلمية والاجتماعية، وكذلك للفترة الزمنية القصيرة للعملية الثورية - انتفاضات الكرامة والحرية - أدى إلى المساعدة على إضفاء بعض نظريات مغايرة لما هو سائد في الأدبيات السياسية والسوسيولوجية عن "الثورة" و"الانتفاضة" والعمليات الثورية في سياقات معولة. لا يزال بعض هذه التنظيرات في طور أول ومعمم بلا ضبط اصطلاحي ودلالي وتنظيري.

31- لعبت وسائل الإعلام الجديدة متعددة الوسائط، ومواقع التفاعل الاجتماعي كالفيس بوك Face Boock وتويتر Twiter كما سبق أن ذكرنا دورًا مؤثرًا في تعبئة الأجيال الشابة في مصر وتونس - الرديف / نانت على سبيل المثال - وفي نقل الخبرات العولمية في مجال أشكال وبرامج وثقافة العمل الجماعي والتعبوي وبناء الشبكات والمناصرة ونقل الخبرات.

32- استطاعت بعض القنوات الفضائية العربية والمدونات ومواقع التفاعل الاجتماعي أن تكسر القيود السياسية والقانونية والأمنية والإدارية المفروضة على حريات الرأي والتعبير والمجال العام السياسي الفعلي، وذلك عن طريق الانتقال والمشاركة في المجال العام السياسي العولمي المفتوح، وفي بناء مجال عام إقليمي. بل وأدت القنوات الفضائية إلى فتح أحد أبرز بوابات الضغط الإعلامي والسياسي على الأنظمة التسلطية لاسيما نظام مبارك الاستبدادي.

لا شك أن الانتقادات التي وجهت لهذا النظام وفساداته وقمعه أثرت على وأدت إلى تغير ما في بنية الوعي السياسي شبه الجمعي والمحاصر للأجيال الشابة الجديدة، وخصوصًا خلال السنوات الأخيرة مع نمو حركات الاحتجاج السياسي والاجتماعي السلمية منذ نهاية 2004 وخلال 2005 وما بعد.

يمكن القول أيضًا: إن ثمة دورًا مؤثرًا لعبته بعض الصحف الخاصة الجديدة ومعها بعض البرامج الحوارية التلفازية في القنوات الفضائية الخاصة، وكذلك في كسر احتكار الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب التابع للدولة والنظام للسوق الإعلامي.

33- أدت بعض أشكال المناصرة والدعم من بعض الجماعات التونسية، والمصرية في الخارج إلى تأثيرهما الإيجابي النسبي في دعم أشكال الاحتجاج المطليبي الاجتماعي والديني

على نحو ما أظهره بعض المهاجرين التوانسة في فرنسا في منطقة نانت والقادمين من منطقة الرديف التونسية. من ناحية أخرى تنامي دور بعض نشطاء أقباط المهجر كجماعة ضغط وتأثيرها على تطور ودعم المطالب القبطية الخاصة بالحرية الدينية بخاصة وحقوق المواطنة بعامة.

34- أدت ثورة المعلومات والاتصالات وبعض انعكاساتها الإيجابية إلى فتح مجالات عامة افتراضية كونية وإقليمية بل ووطنية موازية لنظائرها الفعلية مما دفع نحو المساعدة والحث على إنماء الفردنة والفردية، ومن ثم العمل على إضعاف بعض العوائق البنيوية - الاجتماعية والسياسية والقانونية... إلخ - التي تحول دون تطور عملية الميلاد الكامل للفرد والفردانية في تونس ومصر على وجه التحديد، والأهم في سعى بعضهم لمواجهة بعض المحرمات الاجتماعية والسياسية والدينية الوضعية. من هنا ساعدت المواقع النتية على إبراز بعض الخطابات المقموعة سياسيًا واجتماعيًا ودينيًا في الواقع الفعلي في إطار نظم وثقافة تسلطية.

35- برزت قضايا الهوية على المجالين الافتراضي والفعلي في مصر تحت وطأة نمطين من الضغوط والمطالب السياسية والعرقية (البدو في سيناء) وبعض قضايا الأقباط والنوبيين والمرأة في مصر، وبعض الأقليات الدينية الأخرى كالبهائيين وجماعات دينية ومذهبية صغرى كالمرمون وشهود يهوا والقرآنيين وآخرين بقطع النظر عن الرأي الرسمي والمؤسسات الدينية الرسمية من هذه المجموعات، ولم تعد الخطابات الناطقة بهذا النمط الخطاب السلطوي تلاحظ وتستوعب البعد الجديد من المطالب التي تدور في نطاق هذه المجموعات، أو التكوينات، أو كجزء من مخيالها الجمعي، وإنما ساعدت ثورة الإعلام الجديد والنتي على وجه التحديد في نقل هذه المطالب والرؤى والأخيلة بل والأساطير الأنثروبولوجية - أيا كانت معانيها ودلالاتها- إلى فضاءات عولمية تستدعي المناصرة والدعم والتشبيك، بل وشجعت على نقل هذه الخطابات الحقوقية إلى الواقع الفعلي داخل مصر، والمغرب على سبيل المثال.

إن خطابات الهوية والمجموعات العرقية والدينية والمذهبية، انتقلت الآن بفضل الإعلام الجديد إلى مساحات وفضاءات جديدة للتعبير عن مطالبها الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية في الواقع الفعلي، قبل وبعد الانتفاضة الثورية في 25 يناير الماضي، ولا تزال في

مراحل النمو والتبلور على مستوى الخطاب والتعبئة والحشد والحركة في الواقع الفعلي.

36- لعبت المنظمات الحقوقية والدفاعية - في مصر وتونس - عمومًا وكما ألمعنا إلى ذلك قبلًا دورًا مهمًا في إعادة الاهتمام بمنظومات وثقافة حقوق الإنسان وعديد أجيالها، وسط بعض الدوائر الثقافية والسياسية وامتدت إلى نطاقات تعليمية واجتماعية أوسع منها. ساعدت هذه الجماعات على تكوين أدبيات، وخبرات في التعليم والتكوين والتعبئة - المحدودة نسبيًا - والتشبيك والمناصرة إقليميًا ودوليًا، بكل انعكاسات ذلك علي تراكم بعض الخبرات التعبوية والتنظيمية.

ساهم الخطاب العولمي لحقوق الإنسان في تهجين بعض الخطابات السياسية على اختلافها، لاسيما بعض من الخطابات الإسلامية السياسية وعلى نحو يتسم بالانتشار لدى بعض الخطابات الديمقراطية والجنوسية، لاسيما في مجال دعم المطالب النسائية حول حقوق المرأة وإصلاح أوضاعها التشريعية، والسياسية.

37- من الشيق أيضًا ملاحظة أن بعض الخطاب الحقوقي والاحتجاجي السياسي والاجتماعي أثره إلى حد ما على بعض الحضور المؤثر والمنتشر للخطابات الإسلامية السياسية المعيارية التي شاعت في نطاق الأسواق الدينية المحلية والوطنية، وهو ما ساعد إلى حد ما على دعم الخطاب حول الديمقراطية والدولة الحديثة.

من ناحية أخرى اعتمد بعض الإسلاميين السياسيين على بعض خطابات حقوق الإنسان في دعم مطالبهم السياسية والدينية، والأهم في التنديد ببعض الانتهاكات التي كانت تمس حقوقهم السياسية، أو بمحاكماتهم أمام القضاء الاستثنائي - محاكم أمن الدولة والقضاء العسكري - وبضرورة محاكماتهم أمام القضاء الطبيعي، وضمناته - الإجرائية والموضوعية - من ناحية أخرى استخدمت الجماعات الإسلامية السياسية منظومة حقوق الإنسان وآلياتها ولغتها في التنديد بالانتهاكات ورصدها وتوثيقها، وإبلاغها للمنظمات الدفاعية الحقوقية الداخلية، والإقليمية أو على المستوى العولمي.

38- ساعد تنامي عديد مصادر توليد وإنتاج الغضب والسخط الاجتماعي على نشأة ما سبق أن أطلقنا عليه في كتابات مبكرة لنا الحركات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية المطالبة الجديدة في مصر، وذلك كنتاج لارتفاع معدلات البطالة بين خريجي الجامعات

والمعاهد العليا والمؤهلات المتوسطة التي أدت إلى تزايد معدلات التهميش المناطقى والسخط الاجتماعى، وتفاقم أزمات السكن، وتدنى مستويات الأجور، بالإضافة إلى المشكلات الطائفية وبرز النزاعات على الهوية بين القوى والأحزاب السياسية الرئيسة في مصر، على نحو أدى إلى تهيئة البنية النفسية - الاجتماعية التي ساعدت طلائع "الطبقة الوسطى - الوسطى" المدينية، وبعض عناصر الطبقة العاملة الصناعية في مدينة السويس، ومعها عناصر من الطبقة الوسطى الصغيرة، والوسطى - الوسطى على قيادة الانتفاضة الثورية الديمقراطية في 25 يناير 2011 وذلك قبل تعثرها وتراجعها.

في المثال التونسى، ساهم التهميش المناطقى للجنوب والوسط وانتشار البطالة إلى إنتاج بعض الانتفاضات التي تمت في منطقة الحوض المنجمى، التي مثلت تمرينا سياسيا بالغ الأهمية آنذاك، على الرغم من القمع المفرط الذى مارسه الأجهزة الأمنية التونسية في مواجهته. من هنا كانت الشرارة المولدة "للثورة" التونسية - وفق الوصف الشائع تونسيا - هي تعبیر عن تراكم الاحتقانات الاجتماعية في منطقة سيدى بو زيد أى من مناطق الوسط التونسى المهمشة نمويا، والأهم الغائب أو الغائم في عقل ووعى النخبة التونسية الحاكمة، ومنها انتقل التحرك إلى العاصمة، حيث انضمت عديد القوى الاجتماعية لها حتى وصلت إلى شارع الحبيب بورقيبة الشهير. مصريا بدأت الانتفاضة الثورية من العاصمة ومن "الطبقة" الوسطى - الوسطى المدينية، ومعها عناصر من "الطبقة" العاملة في السويس، وآخرون من الطبقة الوسطى والوسطى الصغيرة.

39- يبدو أيضا أن بعض الاستعارات الخبرائية في مجال الأمن، وسياسته وأدائه وأخطائه الجسيمة التي تسم بعض التجارب الأمنية القمعية العربية، كانت بارزة في تكرار المعالجات القمعية الدامية والأخطاء السياسية والمهنية الجسيمة في مواجهة الجماعات الاحتجاجية السياسية والاجتماعية، وتتمثل في الميل إلى تفسير الوقائع الثورية وحالاتها على أنها تعبیر عن تأمر خارجى، أو داخلى، أو بنسبتها إلى قلة مندسة، أو إلى ما بات يطلق عليه أجنداث "Agenda" خارجية، كما أشرنا في مصر وتونس وليبيا واليمن والبحرين وسوريا.

اعتادت النخب السياسية الحاكمة في مصر وتونس واليمن والبحرين وسوريا.. إلخ على تبني مفاهيم المؤامرات والنظريات التي تتناسل من بين أصلابها في بعض الخطابات السياسية الرسمية، أو لدى بعض أطراف القوى السياسية الأخرى، وهي نزعة تُعبر عن ثقافة المؤامرة

الشائعة في بعض أساليب التفكير السياسي، بل والشعوى السائدة في بعض الأوساط السياسية، والاجتماعية التي تميل إلى إسناد أسباب المشكلات أو الاحتجاجات -السياسية والطائفية، والهزائم العسكرية أو السياسية أو بعض الأحزاب السياسية أو حركات الاحتجاج السياسي أو الاجتماعي - إلى مؤامرة ما تحاك ضد البلاد، والدولة، والأمن القومي وضد مصالح الشعب والاستقرار. نظرية المؤامرة تشكل تعبيراً عن نزعة سائدة وشائعة في بعض الأوساط لنفي المسؤولية عن السلطة السياسية والأجهزة الأمنية، وإحالتها إلى هذا العامل الخفي المتمثل في مؤامرة أو مؤامرات داخلية أو خارجية.

لا شك أن حديث المؤامرة كان جزءاً من الخطابات السياسية السلطوية في مصر وتونس وليبيا وسورية واليمن والبحرين لتفسير حركات الاحتجاج السياسي والاجتماعي لتسويغ خطاب التخوين النمطي السلطوي إزاء القوى الثائرة ولتبرير القمع المفرط والوحشى الذى تمارسه الأجهزة الأمنية للنظام.

ويميل هذا النمط من الخطاب السلطوي حول "المؤامرات" الخارجية والداخلية إلى إشاعة الخوف لدى قطاعات اجتماعية وشعبية واسعة حتى يمكن تعبئتها ضد القوى الاحتجاجية - على اختلافها - ولخلق انقسامات حولها، ومحاولة حصرها في نطاقات ضيقة اجتماعياً، وذلك بما يؤدي إلى تيسير عملية مواجهتها بعنف جهاز الدولة الأمنى والقمعى المفرط. من ناحية أخرى هذا التوجه في بعض جوانب سياسة الأمن - في مصر وتونس واليمن وسوريا... إلخ- بات يعتمد على منظومة من الجانحين والخارجين على القانون من معتادى الإجرام والبلطجية - أو الشبيحة كما يطلق عليهم في سورية، أو البلاطجة كما يسمون في اليمن -، ويقوم هؤلاء المجرمون بالتصدي للتظاهرات، وإطلاق الرصاص الحى على المتظاهرين، أو استخدامهم للأسلحة البيضاء في قتل وضرب وجرح المتظاهرين السلميين.

استخدام معتادى الإجرام هو جزء من سياسات أمنية سائدة في بعض الدول العربية ولا تزال تنطوى على خلل هيكلى، وعلى رؤية تقليدية، وافتقار للمهنية والاحترافية في تكوين الأجهزة الأمنية العربية، ومن هنا يعتمدون على الأدوات التقليدية، في الحصول على المعلومات عن الجرائم، وعن القوى السياسية المعارضة من خلال المرشدين وبعضهم من المجرمين المحترفين.. إلخ.

ثمة استخدام لبعض المرتزقة من دول أفريقية من قبل العقيد الليبى السابق معمر القذافى

وكتائبه ضد قطاعات شعبية وقبلية ليبية- قبل مقتله والإعلان عن "تحرير كامل الأراضي الليبية" من قبل المجلس الوطنى الليبى المؤقت- وهو أمر ذو دلالة على نمط سلطوى غشوم كان يرمى إلى توريث السلطة داخل العائلة - وعلى سند قبلى - فى ظل نزعة التوريث السياسى العائلى للسلطة على نحو ما حدث فى سورية من الأب لابنه، وما سعى إليه الرئيس السابق حسنى مبارك فى مصر لتوريث الحكم فى إطار الجمهورية لنجله جمال مبارك، وفى اليمن من الرئيس السابق العقيد على عبد الله صالح إلى نجله قائد الحرس الجمهورى.

40- إن بعض الانتفاضات الثورية العربية فى اليمن والبحرين وسوريا لا تزال تواجه ضغوط الجغرافيا السياسية والجغرافيا الدينية والمذهبية والعرقية فى منطقة شبه الجزيرة العربية، وفى المشرق العربى، التى تفتح المجال أمام التدخلات الإقليمية والدولية الرامية إلى وقف تمدد وتطور هذه الانتفاضات وإسقاطها للنظام فى هذه البلدان حتى لا تمتد آثارها إلى بلدان أخرى، وتؤثر على طبيعة أنظمة الحكم العائلى القائمة فيها.⁽⁶⁾

41- تزايدت معدلات القمع الوحشى والاستخدام المفرط للقوة والعنف من قبل الأجهزة الأمنية والبلطجية وقوات الجيش فى اليمن وسوريا لمحاولة وقف العملية الثورية والحيلولة دون سقوط النظام الحاكم، ومن ثم سقوط عديد الضحايا من القتلى والجرحى مع استمرارية المدى الزمنى للعمليات الاحتجاجية على عكس المثالين التونسى والمصرى، حيث شكل المثال الأخير دلالة متميزة على الاستمرارية والقدرة على حسم النتائج الأولى للعملية الثورية خلال فترة وجيزة وقصيرة تمثلت فى رحيل الرئيس السابق حسنى مبارك، وعناصر بارزة فى النخبة السياسية الحاكمة وتقديمهم للمحاكمات أمام القضاء الطبيعى لا الاستثنائى. من ناحية أخرى تم حل الحزب الحاكم فى تونس، وفى مصر حيث صدر حكم من القضاء الإدارى بمجلس الدولة بحل الحزب الوطنى الديمقراطى سابقاً والذى ساهم بعض قادته وكوادره فى ظواهر الفساد السياسى فى البلاد.

الملاحظات السابقة لا تعدو أن تكون أولية، وتحتاج إلى المزيد من الضبط والتدقيق فى بحوث متعددة فى ضوء الكشف عن بعض المعلومات التى لا تزال دونها حجب من السرية لعديد الاعتبارات التى أحاطت بالعملية الثورية فى كلا المثالين التونسى والمصرى بالإضافة إلى الأوضاع فى ليبيا واليمن والبحرين وسوريا.

42- تواجه تجارب التحول السياسى نحو الديمقراطية فى أعقاب الانتفاضات الثورية-

أو "الثورات المدنية" - في بعض البلدان العربية عديد التحديات والعوائق البنائية التي تحول دون انتقال سلس أو بالأحرى دون توافقات حول المشتركات والقيم الرئيسة المؤسسة للنظام الجديد سواء على مستوى البنية الدستورية وتوزيع القوة بين السلطات الثلاث، ومن ثم طبيعة النظام الدستوري الجديد وفي هذا الصدد تبدو أسئلة وإشكاليات معقدة في الحالات الثلاث هل تستمر ثقافة الهيمنة الدستورية لرئيس الدولة والسلطة التنفيذية على بقية السلطات مع بعض الضوابط الدستورية التي تحول دون استمرارية نمط الحكم الرئاسي ذي الصلاحيات واسعة النطاق سواء من داخل بنية النصوص الدستورية، أو من خارجها أي فائض القوة الواقعية للرئيس - حسنى مبارك، وزين العابدين بن على، أو العقيد معمر القذافي -، ومن ثم يغدو ضبط وتوزيع فوائض القوة الرئاسية الدستورية والواقعية على بقية السلطات تعبيراً عن تحول نسبي يضمن استمرارية الثقافة الدستورية والسياسية مع تغيير إصلاحى في هياكلها، وهو ما يبدو من بعض المناقشات والسجلات حول نظام الحكم فى الدستور القادم للبلاد. ثمة من يرى أن هذا الإرث فى إطار الثقافة الدستورية الرئاسية أدى إلى ما يشبه الملك الجمهورى العضوض وبروز مشاريع توريث السلطة للأبناء، وإلى ممارسات طغيانية لا ضابط ولا رادع دستورى أو قانونى لها، كما حدث فى مصر، وليبيا وتونس واليمن.. إلخ. من هنا تطرح بعض القوى السياسية المصرية والتونسية فكرة العودة إلى النظم البرلمانية وهندستها الدستورية والسياسية لضمان تمثيلات سياسية للقوى والمصالح الاجتماعية والسياسية والثقافية والعرقية والقبلية فى بعض هذه الحالات. والبعض الآخر يطرح مسألة تطوير النظام شبه الرئاسي على نمط الجمهورية الخامسة الفرنسية ونظامها الدستوري وتعديلاته وذلك بما يتواءم مع التطلعات النخبوية بإعطاء صلاحيات للرئيس لكن فى إطار ضوابط لا تسمح بإعادة إنتاج ميراث أكثر من ثلاثين عاماً من حكم الرئيس السابق حسنى مبارك. فى تونس هناك سجال حول النظام البرلماني ومقارنته بالنظام الرئاسي أو شبه الرئاسي. هذا الجدل هو أحد أبرز ملامح المشاهد السياسية فى مصر وتونس، ويرتبط بعمليات وضع الدستور الجديد للبلاد والصراع على روحه ومن ثم على طبيعة الدولة فى مصر وتونس وليبيا؟

فى هذا الإطار وسياقاته وتضاغطاته وخطاباته العنيفة ثارت أسئلة مثل هل الدساتير تحمل القيم المؤسسة للجمهورية وللنظام السياسى والحقوق والحريات العامة والشخصية وضماناتها لكل المواطنين، وبالأحرى حقوق المواطنة على اختلافها أم أنها تعبير عن انتماء

الأغلبية الديني؟ هل الدساتير هي تعبير عن الغلبة السياسية والدينية أم أنها تعبير عن المشتركات والتوافقات المشتركة بين مكونات الشعب، أو الأخرى الأمة بكافة قواها الاجتماعية والسياسية والدينية والمذهبية والمناطقية والعرقية... إلخ؟

من أبرز السجلات - ولا نقول الجدالات - السائدة في الحالات الثلاث هو طبيعة الدولة مدنية أم دينية إسلامية؟ أم مدنية ذات مرجعية إسلامية؟⁽⁷⁾

نستطيع تلمس العنف اللفظي والرمزي الذي تنطوي عليه خطابات ألوان الطيف السياسي في البلدان الثلاثة ولاسيما مصر وتونس، وخصوصاً في ظل بروز الدور الضاغط لبعض القوى الإسلامية السياسية - الإخوان المسلمون في مصر، والنهضة في تونس - ومعهما القوى السلفية التي تمددت في كلا البلدين، وشكلت رقماً جديداً في المعادلة السياسية في أعقاب التغير السياسي "الثوري" في هذه الحالات.

ومن الشيق ملاحظة أن عديد السجلات العنيفة تدور حول مصطلحات تبدو عامة وغير محددة وغامضة حيناً، وغائمة حيناً آخر، بكل دلالات ذلك على ظاهرة فوضى المصطلحات السياسية، وتآكل بنية لغوية سياسية أساسية، تكون موضعاً للتوافق العام على معانيها ودلالاتها بين مختلف القوى السياسية الإسلامية، والليبرالية والقومية واليسارية في مصر وتونس. الظاهرة في مصر تبدو أكثر شيوعاً كنتاج لغياب الحوارات الحرة الطليقة في أطر حوارية وديمقراطية بين المثقفين والقوى السياسية. من ثم نجد الانقسامات حول معاني المصطلحات السياسية والفلسفية والاجتماعية، وشيوع أحكام القيمة، والتقويمات المعيارية الأخلاقية والدينية مما يؤدي إلى الاستبعادات والخلافات الحادة كما ظهر أثناء وضع السلطة الفعلية - المجلس العسكري والحكومة - السابقة للتعديلات الدستورية، والبدء بالانتخابات البرلمانية - مجلسي الشعب والشورى على التعاقب - اختيار لجنة منتخبة لوضع دستور جديد للبلاد، ثم انتخاب رئيس جديد للجمهورية، وهو ما تم فعلياً حتى تغيير قيادات المؤسسة العسكرية.

تحولت التعديلات الدستورية التي تمت في مارس 2011 إلى جدل حول الشريعة والهوية والدولة المدنية أم الدولة الإسلامية أو السجل حول المرجعية الإسلامية للدولة، وذلك على نحو لم يكن مطروحاً أصلاً في التعديلات الدستورية. سجلال وجدال حاد عبر عن عديد المخاوف لدى غالب القوى السياسية والإسلامية وفي وسط المصريين الأقباط الذين حاول

بعضهم طوال أكثر من أربعين عامًا مضت تحويلهم إلى كتلة دينية ليقسم الأمة المصرية الحديثة والمعاصرة رأسياً على أساس الانتماء الديني والمذهبي. لا يزال هذا الخلاف حول بعض رمزيات الصراع السياسي والاجتماعي والثقافي يشير إلى انقسامات في التركيبة الاجتماعية والثقافية والسياسية في مصر حول الدولة والقانون والدين وحقوق الأفراد والمواطنين العامة والشخصية وضماناتها.

إن بعض التضامات السياسية والرمزية العنيفة والفظ في بعض الأحيان هو تعبير عن العودة إلى السياسة من قبل بعض القوى التي حُجبت عن الشرعية القانونية و"السياسية"، وتخيلها بعض من "غطرسة القوة" حيناً، أو شعور الهيمنة إلى السلطة، ومن ثم إمكانية تأسيس المثال السياسي التاريخي الموعود متمثلاً في الدولة الإسلامية. ثمة غيوم ما تحلق في العقل السياسي لقادة بعض الجماعات الإسلامية السياسية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين، وبعض السلفيين، أو دعاة حزب التحرير الإسلامي - بين الواقعي وبين المثال، بين المخيلة التاريخية ومحمولاتها وذاكراتها وبين التاريخ في تطوره وحركته وصراعاته والسياسة ومخاتلاتها وطبائعها ومصالحها.. إلخ. جدالات وسجلات في مصر وتونس، ومخاوف محمولة عليها حول مستقبل حريات الرأي والتعبير، وحقوق المرأة والطفل، وأوضاع الثقافة. ما سبق هو تعبير مكثف وضغط الناتج عن العودة للسياسة بكل زخمها وغيومها ومخاوفها وبعض أساطير الانتصار الحاسم، أو قطف الثمار، وبين "حقائق" الواقع الموضوعي بكل تعقيداته ومشاكله المتراكمة والأخطر صدمة الواقع والأخرى صدمة الحاضر.

من هنا تشهد الحالات المصرية والتونسية، والليبية مشاكل ونزاعات جملة على الهوية وشكل النظام السياسي والدستوري، وطبيعة العلاقات بين القوى المختلفة. وثمة محاولات من القوى التقليدية السياسية - أحزاباً وجماعات - لكي تتصدر المشهد وتحاول استبعاد القوى الجيلية الثورية الشابة على اختلاف توجهاتها وانتماءاتها السياسية والاجتماعية لاسيما في مصر من تمدها أفقياً على المستويين الاجتماعي والمناطقي، ورأسياً من خلال تشكيل هياكل حزبية جديدة وفعالة. من هنا تحاول بعض الأطراف والفواعل السياسية وبعض عناصر داخل تركيبة النظام الذي لا يزال بعضه مستمراً، في الحيلولة دون تغيير ثوري وبنوي في قواعد اللعبة السياسية وفاعليها الرئيسيين وهياكل النظام لكي تغدو العملية الثورية محض لعبة إصلاحية جزئية.

إن خارطة الطريق السياسية في تونس أخذت منحى مختلفاً من خلال البدء بعملية وضع دستور جديد للبلاد من خلال أسلوب الهيئة التأسيسية المنتخبة في سعي لوضع الإطار الدستوري للعمليات السياسية الساعية للتحويل الديمقراطي، وهو ما تحاول الأخذ به بعض قوى الاحتجاج السياسى المتفضة في أكثر من حالة عربية، وذلك في ضوء المقارنات بين الحالتين المصرية والتونسية والموازنة بين كليهما في التطبيق والظروف والسياقات. من هنا ستشكل كلتا الحالتين المصرية والتونسية مختبر تجارب سياسية للحالات العربية الأخرى.

42- ساهمت العمليات "الثورية" في مصر، وتونس أساساً - وفي ليبيا - في دفع بعض البلدان العربية إلى اللجوء إلى طرح بعض الإصلاحات الدستورية كما في المغرب، والأردن، وإلى إجراء انتخابات لمجلس الشورى كما في سلطنة عمان.. إلخ. هذا التوجه نحو بعض الإصلاحات الجزئية في النظام الدستوري⁽⁸⁾ هي تعبير عن نزعة سياسية للحيلولة دون امتداد الآثار الثورية لما تم في تونس ومصر، ثم ليبيا بعد ذلك. هذا التوجه الإصلاحى الجزئى ووجه بانتقادات من قبل بعض قوى المعارضة في المغرب، ومن الإسلاميين وبعض قوى اليسار الأردنيين. من ناحية أخرى سمحت المملكة العربية السعودية بترشح المرأة في انتخابات مجلس الشورى بكل دلالة ذلك. من ناحية أخرى ثمة توجه نحو اللجوء إلى ضخ أموال ضخمة من الفوائض النفطية⁽⁹⁾ لتعديل هياكل الأجور، وتمويل السياسة الاجتماعية، للتخفيف من حدة الاحتقانات الاجتماعية، وتنامي الغضب الاجتماعى في بعض هذه البلدان من السعودية، إلى الدول الخليجية، وفي الجزائر.. إلخ. هذه التوجهات الجديدة أيا كانت هي محاولة للسعى لاحتواء تمديد الحالتين الثورتين في مصر وتونس.

يبدو أن أحد أكبر المخاوف المحلقة في الحالة التونسية والمصرية ظهور بعض الجماعات السلفية الصغيرة المتشددة التى تمارس مفهوم الحسبة الراديكالى على النمط السعودى الوهابى فى الممارسة، وهو ما يظهر فى عديد الممارسات العنيفة التى تتدخل فى خصوصية المواطن، وذلك من خلال محاولة فرض الحجاب بالقوة، أو الدعوة إليه وتهديد الفتيات والنساء بضرورة ارتدائه، أو بمحاولة الفصل بين الشباب والشابات، أو تهديد النساء⁽¹⁰⁾. من ناحية أخرى امتدت هذه الممارسات واتسع نطاقها فى تونس إزاء بعض التظاهرات الثقافية، على نحو أصبح يشكل خطراً على حريات الرأى والتعبير والإبداع والبحث الأكاديمى، بل وعلى الحياة الجامعية ونظمها وتعاليمها كما حدث فى جامعة منوبة ومحاولة بعض السلفيين فرض

دخول المنتقبات بالقوة إلى الدروس والامتحانات الجامعية، وذلك على الأساتذة والإدارة الجامعية. اتجاه أقلوى صغير، لكن يخشى تناميّه وتأثيره على مسارات الحالة الانتقالية، في كلا البلدين، وتحديدًا حقوق المرأة، والحريات الدينية والرأى والتعبير. لاشك أن هذا التوجه الدينى العنيف هو جزء من ثقافة حسبية تعمل خارج نطاق قانون الدولة، ويشكل تطبيق عقوبات خارج نطاق القانون وأجهزة الدولة. لاشك أن هذا التوجه يمثل خروجًا سافرًا على سيادة القانون والأخطر يدفع نحو عنف مضاد مما يؤدى إلى اعتداء على الحقوق والحريات العامة والشخصية، يساهم فى اضطراب أوضاع الحالة الانتقالية فى ظل عديد الأزمات البنيوية والأمنية والقانونية الأخرى الجديدة والمستمرة.

من ناحية أخرى ثمة توجهات راديكالية وعنفية لدى بعض الجماعات السلفية الجهادية⁽¹¹⁾ كما برز فى سيناء، وقيام بعضهم بالاعتداء على مجموعة من الجنود المصريين يوم 5 من أغسطس 2012 وترتب عليها استشهاد 16 والاستيلاء على عربتين مدرعتين، وهو ما يشير إلى مخاطر التحول من السلفية العلمية ونظائرها إلى سلفية جهادية تمارس العنف لأسباب عقدية وسياسية فى البلاد مستقبلا.

هوامش الفصل الأول: "البحث عن سياسة الأمل"

(1) قام المجلس الوطني الليبي بالإعلان يوم 23 أكتوبر 2011 عن "تحرير ليبيا بالكامل" بعد مقتل العقيد معمر القذافي على أيدي بعض المجموعات المسلحة "الثوار" يوم 20 من أكتوبر 2011 ومعه نجله المعتصم بالله القذافي، وقد سبق قتل ابنه الأصغر سيف العرب القذافي، وثلاثة من أحفاده يوم 30 من أبريل، 2011، وابنه خميس القذافي يوم 29 من أغسطس 2011.

(2) بدأ بروز تأثير جماعة الإخوان المسلمين في السياسة المصرية مجددًا بعد المصالحة التي تمت بينهم وبين الرئيس الأسبق أنور السادات في أعقاب حرب أكتوبر 1973، لاسيما في أواخر عام 1974 في ظل بعض التقديرات كجزء من استراتيجية السادات لإعادة بناء التوازنات على الساحة المصرية في مواجهة القوى الناصرية والماركسية والديمقراطية عمومًا، ثم انتهى الأمر إلى توترات وخلافات بينه وبين الجماعة، ومواجهة لفظية بين الرئيس والمرشد العام الثالث للجماعة الأستاذ / عمر التلمساني. في ظل توظيف الرئيس السادات والنظام للإسلام في "السياسة المصرية"، والأحرى سياسة إدارة الحكم إلى بروز جماعات إسلامية راديكالية بدأت بحزب التحرير الإسلامي - الذي سمي إعلاميًا بجماعة الفنية العسكرية - ثم جماعة المسلمين - التي سميت إعلاميًا بالتكفير والهجرة - ثم ظهرت جماعة الجهاد، والجماعة الإسلامية وجماعات صغيرة أخرى كالتوقف والتبين والشوقيون والقطبيون .. إلخ، وانتهى عهد الرئيس السادات باغتياله على أيدي جماعة الجهاد في 6 أكتوبر 1981. ثم تم بعد ذلك دمج جماعة الإخوان المسلمين جزئيًا في النظام السياسي من خلال السماح بتحالفاتها مع أحزاب الوفد 1984 ثم العمل والأحرار، ثم العمل، ثم دخول بعض أعضائها كمستقلين، وهكذا إلى حين دخولهم البرلمان تحت اسم الجماعة في انتخابات مجلس الشعب عام 2005 وحصولهم على 20 % من مقاعد البرلمان (88 عضوًا). وخلال عهد مبارك تنامي نفوذهم، وتمددت قاعدتهم وشبكاتهم الاجتماعية، ومن ثم تأثيرهم السياسي رغم الضربات الأمنية الإجهاضية والوقائية التي كانت توجه لهم دوريًا من قبل الأجهزة الأمنية للنظام.

شكلت الجماعة والقوى السلفية أبرز القوى التي ظهرت في أعقاب رحيل الرئيس السابق حسني مبارك عن سدة الحكم واستطاعوا أن يؤثرًا سياسيًا على عملية وضع خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية الأولى التي بدأت بالاستفتاء على تعديل بعض مواد دستور 1971، الذي تحول الجدل حوله إلى دائرة طبيعة الدولة المصرية الحديثة هل "مدنية" أم مدنية ذات مرجعية إسلامية أم دولة إسلامية، وإلى السجال حول المادة الثانية من الدستور المصري - 1971 وتعديلاته المتعاقبة - التي تنص على أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للتشريع.

لا شك أن هذا السجال السياسي الديني وأقنعتة لم يكن أمرًا مطروحًا على الجماعة الناجبة في هذه التعديلات الدستورية، وإنما كان الهدف من ورائه هو إحداث تعبئة سياسية ودينية تؤدي إلى استقطابات في مواجهة القوى الليبرالية واليسارية والديمقراطية الجديدة التي تشكل في البلاد في أعقاب الانتفاضة الديمقراطية الثورية في 25 يناير 2011.

(3) تحول التمدد الكمي والمناطقى للجماعات السلفية ومشايخها في مصر، إلى المجال السياسي الجديد الذي فتح الأبواب أمام تشكيل أحزاب سياسية لبعض الجماعات السلفية، ومن ثم ظهر حزب النور، والفضيلة، بالإضافة إلى بعض مشايخ السلفية الذين أصبحوا جزءًا من الحالة السياسية في أعقاب الانتفاضة الثورية في مصر. في تونس تنامي الحضور السلفي الذي بات مؤثرًا وضاعظًا على حزب النهضة سواء من داخل بعض عناصره القاعدية، أو

من بعض المجموعات الصغيرة على هامشه، وأصبحت تشكل قوة ضغط على الجماعة الثقافية التونسية، ومارست بعض العنف إزاء بعض التظاهرات الثقافية كالمعارض والندوات ودور العرض السينمائي الخاصة. من الملاحظ تزايد الضغوط على حريات الرأي والتعبير والبحث في تونس، بل وسعى بعضهم لتغيير النظم الجامعية بالقوة ومن خلال الاعتصامات، على نحو ما حدث بجامعة منوبة، والضغط من أجل حضور المنتقيات الدروس والامتحانات على خلاف القواعد السائدة في هذا الصدد.

(4) من الشيق ملاحظة أن بعض القوى التقليدية في الريف المصري من العائلات الممتدة والعشائر والقبائل والأسر الكبيرة، كان بعضها يتلون ويرaug مع كل نظام سياسي وذلك للدفاع والحفاظ على مصالحه الاقتصادية والسياسية .. إلخ، وذلك من خلال بناء أواصر من التحالفات مع الحزب الحاكم - في كل مرحلة - والسلطة السياسية، ويلاحظ أن بعض رموز أبنية القوة التقليدية نقلت ولاءاتها في انتخابات مجلسي الشعب والشورى من الحزب الوطني المنحل إلى حزب الإخوان المسلمين "الحرية والعدالة"، أو حزب "النور" السلفي، وذلك كأداة لدخول البرلمان. هذه الظاهرة تشير إلى رأسمال من الخبرة لدى بعض رموز هذه التراكيب التقليدية مستمد من تعاملاتهم مع عديد النظم والسلطات والأحزاب، كما تشير إلى أن مصالح هؤلاء تعلو فوق الأطر الحزبية والإيديولوجية أيا كانت، والمهم هو تحقيق مصالحهم المباشرة من خلال الالتحاق بالسلطة السياسية أيا كانت.

(5) يقصد بهذا المصطلح Hybridation في إطار عمليات العولمة وانعكاساتها على الدول والنظم السياسية، أن الاختلافات والتميزات بين النظم الديمقراطية والسلطوية تتراجع نوعاً ما، وتغدو أقل حدة مما كانت عليه قبل العولمة، انظر في ذلك، سارة بن نفيسة وبلاندين ديستريمو، ونبيل عبد الفتاح (محرر الطبعة العربية)، الاحتجاجات الاجتماعية والثورات المدنية في دول البحر المتوسط العربية، ص 37، الناشر، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية.

(6) انظر في هذا الصدد، نبيل عبد الفتاح، ظلال الجغرافيا السياسية والربيع العربي: ديكتاتورية الموقع، انظر الباب السادس، الفصل الأول من ص 367 إلى ص 390.

(7) انظر في تحديات المراحل الانتقالية في مصر، نبيل عبد الفتاح، تحديات التحول من السلطوية إلى الديمقراطية: أسئلة وإشكاليات المراحل الانتقالية، انظر الباب الثاني، الفصل الأول، من ص 83 إلى ص 138.

(8) حيث أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز قرارات مهمة خاصة بمشاركة المرأة السعودية في الحياة السياسية وفقاً للضوابط الشرعية من خلال حقها في الترشح للانتخاب وذلك في 25 من سبتمبر 2011، كما وافق ملك البحرين حمد بن عيسى آل خليفة في 7 من أكتوبر 2011 على جميع نتائج ومرئيات لجنة الحوار الوطني التي قدمت اقتراحاتها للملك وأحالها للجهات المختصة لتنفيذها، وهي لجنة كلفها رئيس الوزراء بمتابعة تنفيذ مرئيات حوار التوافق الوطني، وفي الإطار ذاته أصدر سلطان عمان قابوس بن سعيد مرسوماً في 19 من أكتوبر 2011 يقضي بتعديل بعض أحكام النظام الأساسي للدولة، وينص على تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي. وجاء في الوثيقة أن مجلس العائلة الحاكمة يقوم "خلال ثلاثة أيام من شغور منصب السلطان بتحديد من تنتقل إليه ولاية الحكم فإذا لم يتفق مجلس العائلة الحاكمة على اختيار سلطان للبلاد قام مجلس الدفاع بالاشتراك مع رئيسي مجلس الدولة ومجلس الشورى ورئيس المحكمة العليا وأقدم اثنين من نوابه بثبيت من أشار به السلطان في رسالته إلى مجلس العائلة". وفي الأردن تم إعلان نتائج اللجنة الملكية التي شكلت لدراسة تعديل الدستور في 14 من أغسطس 2011، وقد صادق العاهل الأردني، الملك عبد الله الثاني في 30 من سبتمبر 2011، على التعديلات الدستورية التي أقرها مجلسا الأعيان والنواب، والتي كانت قد أثارت جدلاً واعتراضات تلتها تحركات شعبية رافضة، وظهرت دعوات من جانب المعارضة لملك الأردن بالنأي بنفسه عن السلطة التنفيذية، وفي المغرب دعا الملك محمد السادس إلى فتح ورش الإصلاح الدستوري في 9 من مارس 2011 وقد وافق 98 % من المغاربة على مشروع الدستور الجديد في الاستفتاء العام الذي جرى في الأول من يوليو 2011، كما أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في 15 من أبريل

2011 عزمه على تعديل الدستور ومجموعة من القوانين المنظمة للممارسة الديمقراطية، إلا أن الإصلاح الدستوري الذي دعا إليه الرئيس الجزائري لم يراوح مكانه بعد.

(9) في السعودية، أعلن الملك عبد الله بن عبد العزيز في 17 من مارس 2011 ما أطلق عليه "ثورة اقتصادية" في المملكة، من خلال إصدار عشرين قراراً ملكياً لتحسين أوضاع السعوديين، تضمنت: صرف رواتب ومكافآت، ومقابل شهري للباحثين عن عمل، واستحداث 60 ألف وظيفة عسكرية جديدة، واعتماد 250 مليار ريال لدعم الخطط الإسكانية. وتضمنت القرارات إنشاء الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، وإنشاء "المجمع الفقهي السعودي". ويبلغ الحجم المالي لهذه القرارات -طبقاً لبعض التقديرات- نحو 350 مليار ريال. وإذا أضيف إلى ذلك تكلفة القرارات التي صدرت في 27 من فبراير 2011، فور عودة الملك من رحلته العلاجية، والتي تضمنت "مكرّمات" و"منحاً" - وفق اللغة السياسية السعودية - بلغت تكلفتها 135 مليار ريال، فإن التكلفة الإجمالية لهذه القرارات تكون نحو 485 مليار ريال (129 مليار دولار)، بما يوازي مصروفات تعادل 83 % من حجم المصروفات العامة للمملكة. في السياق ذاته، قرر ملك البحرين صرف ألف دينار بحريني (نحو 2630 دولاراً أمريكياً) لكل أسرة، وكشف عن توفير 20 ألف فرصة عمل جديدة. وفي عمان، أعلن السلطان قابوس عن توفير 50 ألف فرصة عمل للمواطنين، ومنح 150 ريالاً شهرياً لكل باحث عن عمل حتي يتم توظيفه. وكانت المبادرة الأوسع مدي إعلان دول مجلس التعاون الخليجي عن تخصيص 20 مليار دولار للبحرين وعمان، فيما يشبه "مشروع مارشال خليجي" - وفق بعض التوصيفات الإعلامية والسياسية -، يركز على تحسين الظروف المعيشية في الدولتين.

(10) تم توزيع بيان منسوب إلى هيئة "الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر" تحت رقم 11 في شوارع مدينة السويس ذهب فيه هذه الهيئة - غير المعلومة الأصول - إلى تحذير المتبرجات من عقوبة الجلد، وذلك تطبيقاً لشرع الله، وذلك بمقولة إنهم "أثناء الاحتفالات بالعبد، وجدنا فاجعة كبرى في أحفاد المسلمين من الفتيات البالغات، وهن يقلدن تقليداً أعمرى الغرب والدول الكافرة والعلمانية بارتدائهن ملابس خليعة"، وذهبت الجماعة إلى القول أيضاً "ونحن نحذر من استمرار ارتداء تلك الملابس أو الخروج من منازلهن إلا بمحرم" وحذرت الفتيات من التعرض إلى عقوبة الجلد تطبيقاً لحدود الله تعالى على أيدي أعضاء هذه الهيئة وأن يعدن لرشدتهن ويلتزم بالزى الإسلامي"، هذا البيان وما يحمله من تهديدات أثار الذعر، وذهب أمين حزب الحرية والعدالة إلى أن هذا البيان مدسوس من فلول الحزب الوطني.. انظر في هذا الصدد، جريدة الوطن "المصرية"، 23 من أغسطس العدد 117 السنة الأولى، ص 1.

(11) تشير بعض المصادر الإعلامية إلى أن باب "الموسوعة الجهادية" على موقع الجماعة الإسلامية الذي يشرف عليه د. ناجح إبراهيم "أن الجماعات الإسلامية المنتشرة بامتداد الشريط الحدودي - خصوصاً مدينتي رفح والشيخ زويد الأقرب إلى الحدود مع إسرائيل، تنقسم إلى أربعة تصنيفات تبدأ بالجماعات السلفية المنتشرة بطول سيناء وعرضها ويتجهج أعضاؤها منهجاً سلمياً لا يميل إلى العنف، وترصد هذه المصادر "الجماعات الجهادية" وتأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم الانتشار، وهي التنظيمات التي ترفع راية الجهاد في وجه إسرائيل، ومعظم أعضاء هؤلاء مرتبط فكرياً وتنظيمياً بجماعات "جهاد فلسطين" و"يقتصر حمل السلاح في عقيدتهم على العدو الصهيوني"، من أبرز هذه الجماعات هي جماعة "مجلس شوري المجاهدين - أكناف بيت المقدس" ولا تأخذ هذه الجماعات شكلاً تنظيمياً واحداً، وأشهر وأكبر هذه الجماعات "الجهاد والتوحيد" وأيضاً "الجهاد"، و"السلفية الجهادية". (انظر في ذلك الجماعة الإسلامية المصرية تكشف خريطة مسلحي سيناء) حملة السكنية للحوار، <http://www.assakina.com>، هذا النمط الجهادي، والسلفي الجهادي يتوازي معه ويتجاوز، توجه راديكالي آخر يبدو في ذهاب بعض شباب السلفيين إلى سوريا للقتال إلى جانب نظائريهم من الجماعات السلفية السورية وغيرها ضد النظام الحاكم في سوريا. لا شك أن هذا التوجه الراديكالي السلفي سيؤدي إلى نقل خبرات قتالية وأساليب العمل العسكري إلى مصر، وهو ما يشير إلى احتمال نمو تيار سلفي جهادي "راديكالي" يستخدم العنف

من أجل التغيير السياسى والاجتماعى بل والدينى فى تركيبة السلطة السياسية، أسوة بما حدث فى مصر تاريخياً فى عقد السبعينيات وما بعد من القرن الماضى مع ظهور تنظيمات العنف، كجماعة التحرير الإسلامى (الفنية العسكرية)، والمسلمين (التكفير والهجرة) والجماعة الإسلامية، والجهاد، والتوقف والتبين والقطبيين، وذلك قبل مراجعات الجماعة الإسلامية والجهاد فيما بعد.

الفصل الثانى

الانتفاضة "الثورية" الديمقراطية المصرية:

مجازات الافتراضى والواقعى
تمرين ابتدائى فى التحليل

ما السمات المائزة للانتفاضة الديمقراطية الثورية المصرية فى 25 يناير 2011 ⁽¹⁾ عن نظائرها ولاسيما فى تونس؟ هل لها بعض من الاستثنائية أو الفريدة على نحو ما يطلق عليها بعض النشطاء والكتاب والصحفيين، والإعلاميين، من صفات ومجازات تفخيمية واستثنائية عن نظائرها وأشباهها إلى الحد الذى يصل فى بعضها إلى أنها "فريدة فى تاريخ الإنسانية"، وليس فى تاريخ عصرنا!

هذا النمط من الخطابات الحاملة لمجازات مفرطة فى التقويمات التاريخية التى يبدو فيها فى عديد الأحيان والأوصاف الدال مفارقاً للمدلول، وغير مساوق له أو معبر بدقة عنه، وهو ما يتجلى فى حالة إنتاج الخطاب التاريخى والسياسى فى مصر الذى تسوده فوضى الاصطلاحات والتقويمات المعيارية والأخلاقية التى تحمل بعض التمرکز الأثنو - ثقافى والتاريخى حول الذات.

إذا تجاوزنا خطاب الصفات والمجازات المفرطة ذا الإيقاعات الصاخبة فى مديحه للذات فى وصف وتكييف وقائع 25 يناير 2011، وحاولنا الاعتصام بالموضوعية نستطيع أن نطرح بعض القسمات المائزة نسبياً لهذا الحدث الثورى وعملياته فيما يأتى:

1- إن الثورات، والانتفاضات "الثورية" عموماً - وفى الأطر المقارنة - هى عمليات تاريخية استثنائية، ومن ثم هى تعبير عن تراكمات وتغيرات فى الوعى شبه الجمعى، وفى

أشكال التنظيم والاحتجاجات الاجتماعية والسياسية، والرمزية. إن الخبرات التي تراكمت من قبل كافة الأطراف المعارضة، وحركات الاحتجاج الاجتماعي والمطلبى والمهنى، لا يمكن استبعادها عند التأريخ للعمل "الثورى"، أو في العوامل التي مهدت لقيامه وأساليب الحشد والتعبئة والتنظيم التي أدت إلى إنتاج اللحظة "الثورية" وعملياتها على اختلافها واستمراريتها. من هنا نستطيع القول: إن الانتفاضة الديمقراطية "الثورية" على بعض فرادتها التاريخية لم تكن تمثل واقعة تاريخية منفصلة عن عوامل تشكلها السياسية والاجتماعية والثقافية والرمزية والجيلية. يمكن القول: إن عملية 25 يناير 2011 الثورية لا تشكل قطيعة عما قبلها أو بعدها، وإنما هي جزء من عمليات اجتماعية وسياسية وثقافية، وتراكمات وصيرورات أدت إليها، ومن ثم يغدو الحديث عن قطيعة مع ما قبلها تحتاج إلى وقت لمعرفة ما الذى سوف تؤدى إليه عملياتها وتفاعلاتها من نتائج. ومن ثم هل تتم القطيعة السياسية والدستورية والاجتماعية.. إلخ مع النظام التسلطى وموارثه من يوليو 1952 أم تتعثر وتنتهى إلى عملية إصلاحية مع بقاء بنى النظام التسلطى كما يحاول بعضهم في هذا الصدد؟ أم يعاد إنتاج بعض أو غالب معالم التسلطية بوجوه "جديدة"، وتبريرات ذات طبيعة دينية.. إلخ! لا يمكن القول بأن ثمة قطيعة بنيوية مع التسلطية كنظام وثقافة إلا في ظل حدوث تغييرات بنيوية في تركيبة النظام ومؤسساته ونخبته وقواعد عمله وآلياته وتوجهاته وسياساته وخصوصاً في المجال الاجتماعى، ومدى تأثير النظام الاجتماعى بهذه التحولات أم لا؟

ترتيباً على ما سبق يمكن القول: إن 25 يناير 2011 وما بعده هو تعبير عن عديد التراكمات الفكرية النقدية والراديكالية والإصلاحية التى قام بها جيل السبعينيات وما بعد وعلى رأسها:

1- الخطاب النقدى الاجتماعى والسياسى والثقافى للطلائع المفكرة من جيل السبعينيات من القرن الماضى - وحوله بعض من ينتمون إلى أجيال سابقة ولاحقة - الذى حمل لغة واصطلاحات ورؤى ومعانى ودلالات جديدة ساهمت في تحديد الخطاب السياسى والاجتماعى، واللغة السياسية والفكرية في البلاد. هذا الخطاب ساهم في تفكيك بعض بنية الخطاب السلطوى الرسمى والخطابات الشمولية ذات السند الدينى التأويلى الوضعى، والتحليل النقدى لطبيعة التسلطية السياسية المصرية المنفلتة عن الضوابط الدستورية والقانونية والأخلاقية الحدائية لممارسة السلطة، فضلاً عن رفض شخصنة السلطة، ونقد سياسات

الأمن، والذكورية السياسية لثقافة الدولة والنظام وأجهزته وتدهور أوضاع المرأة المصرية وانتهاكات حقوق الإنسان ولاسيما الشخصية الممنهجة.. إلخ. هذا الخطاب النقدي الذى تصدى لسياسات حكم السادات ومبارك، ساعد على التشكيك في شرعية النظام وسياساته وخطاباته السياسية وأجهزته الإعلامية/ الإيديولوجية، والكشف عن زيف ولا مهنية أدائها.

2- مساهمة بعض رجال القانون والقضاء والكتاب، في إيلاء أهمية خاصة بالتطور الدستورى، وبضرورة الاهتمام بالمسألة الدستورية في مصر وتاريخيتها وأهمية الدستور في مجال تنظيم السلطات العامة والمؤسسات السياسية في البلاد، وفي ضمانات الحقوق والحريات العامة. هذا التوجه من النقد الضارى الذى وجه إلى دستور 1971، وإلى دساتير الجمهورية، وإلى الاختلالات الهيكلية في توزيع القوة بين السلطات، وهيمنة رئيس الجمهورية على إدارة الدولة والنظام بصلاحيات وصفت بأنها شبه إلهية من قبل بعض الباحثين. أدى هذا التوجه النقدي إلى بداية تبلور وعى سياسى بأهمية المسألة الدستورية وعلاقتها الوثيقة بالمسألة الديمقراطية وأنهما يدعمان بعضهما بعضاً.

3- الحركة الحقوقية لحقوق الإنسان، وتنمى دور بعض المنظمات الحقوقية الدفاعية في عديد مجالات وقضايا حقوق الإنسان، والتي وضعت هذه المنظومة ضمن قائمة اهتمامات الصفوة السياسية والثقفة، واستخدمت فى عملها الحقوقي والدفاعي المعايير الدولية لحقوق الإنسان على مستويين أولهما:

رصد الانتهاكات الرسمية واللا رسمية لحقوق الإنسان، ونقد سياسات النظام وحكوماته وأجهزته الأمنية أو الإيديولوجية من هذا المنظور الحقوقي والمعيارى.

ثانيهما: اعتبار احترام معايير حقوق الإنسان العالمية من أبرز مكونات الطلب السياسى المتنامى عليها منذ عقدى الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى.

يمكن القول: إن هذا التوجه أثمر في جانبين رئيسيين هما: ارتفاع حدة نقد الممارسات الأمنية تجاه المواطنين، أو إزاء بعض الجماعات الدينية السياسية - الإخوان المسلمين والجهاد والجماعة الإسلامية.. إلخ -، من منظور حقوقي وإنسانى، وتنمى هذا التوجه ليشمل قطاعات جيلية شابة من الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية وبعض المواطنين العاديين الذين

رصدوا الانتهاكات عبر الهواتف المحمولة أو بثها عبر شبكة الإنترنت، ونددت بها وطالبت بالتحقيق والمحاكمة لمرتكبي جرائم وممارسات التعذيب إزاء المواطنين، ومثالها قضية عماد الكبير، وقضية خالد سعيد بكل دلائلتهما وأثرهما في التعبئة والحشد الذى أثمر ضمن جهود أخرى في التمهيد للحدث الثورى يوم 25 يناير 2011.

4- تراث الحركات الاحتجاجية الموقفية في تنظيم المظاهرات والوقفات الاحتجاجية والاعتصامات.. إلخ⁽²⁾، ومن أبرزها الحركة المصرية من أجل التغيير كفاية⁽³⁾ وأخواتها، وذلك على الرغم من كونها حركات نخبوية تشكلت من بعض المنتمين لقوى سياسية مختلفة ومن مثقفين ومفكرين - من ذوى توجهات ديمقراطية ويسارية وليبرالية وإسلامية وقومية عربية "ناصرية" - أبدوا رفضاً لفكرة تمديد ولاية حكم مبارك، وتوريث السلطة داخل أسرة الرئيس السابق لنجله جمال مبارك. لا شك أن هذه الحركة ونظائرها على محدودية عضويتها لعبت دوراً بارزاً في كسر الجمود السياسى، ونشطت المجال العام السياسى والمحاصر وأضفت عليه بعض الدينامية الجيلية، والأحرى بعض الحراك الجيلى في بعض النقابات المهنية وداخل بعض القوى اليسارية صغيرة الحجم. لا شك أن تظاهرات ومؤتمرات حركة كفاية استخدمت بعض الآليات الاتصالية والمعلوماتية الجديدة، كالإنترنت، وكذلك الهاتف النقال في تصوير واقعات التحرش الأمنى ومن خلال بعض البلطجية ومعتادى الإجرام بالفتيات والسيدات، والاعتداء على المتظاهرين، وتوثيق ذلك واستخدامه في البث والتوزيع على شبكة الإنترنت، أو على المستوى التلفازى المرئى. (مثال واقعة التحرش وضرب المتظاهرات أمام نقابة الصحفيين التى قدمت في تقرير تلفازى على القناة الأمريكية الإخبارية C.N.N).

أدت حركة كفاية إلى عديد النتائج الممهدة للعملية الثورية في 25 يناير الماضى يمكن الإلماع إلى بعضها على سبيل المثال التمثيل لا الحصر فيما يأتى:

أ- كسر بعض الحواجز النفسية والخوف من القمع الأمنى المفرط في مواجهة المظاهرات السياسية، ولاسيما لدى بعض المواطنين العاديين.

ب- اتخاذ بعض المواقع كفضاء للتظاهرات ذات الطبيعة الرمزية، ومثالها سلام نقابة الصحفيين، ومقر دار القضاء العالى، وبعض الميادين العامة وعلى رأسها، ميدان جامعة القاهرة - حيث أول مظاهرة لكفاية -، وميدان التحرير، والسيدة زينب، وبعض دور

العبادة القبطية في حي شبرا. هذا التوجه يمكن أن نطلق عليه استراتيجية ترميز المكان أى اختيار بعض الأماكن لاعتبارات تتصل بمحمولها التاريخي كمدخل محكمة النقض والنائب العام ومحكمة استئناف القاهرة، ودلالة ذلك سواء في الأخبار عن حدث التظاهر، أو لربطه بالسعى نحو التحقيق النزيه أو المحاكمة العادلة المنصفة بالنظر إلى تاريخ المكان في تطور الحداثة القانونية ومؤسساتها. أو اختيار المكان لارتباطه بمهنة الإعلام كنقابة الصحفيين، أو لصلته بتاريخ حركات الرفض الشبابية والطلابية كميدان جامعة القاهرة. أو المكان بوصفه رمزاً دينياً وتاريخياً كالأزهر الشريف، أو استخدام شباب الأقباط لفناء الكنيسة القبطية الأرثوذكسية بالعباسية كدلالة على البعد الديني وأداة للاعتصام بالرمز البطريركي كحامل ومساند للاحتجاج على بعض التمييز أو بعض الوقائع المحمولة عليه في التنديد والاحتجاج بغياب بعض الفتيات والنساء القبطيات أيا كانت الأسباب وراء هذا الإخفاء.. إلخ.

بعض الاختيارات المكانية ذات دلالة تاريخية كميدان التحرير لاعتبارات إعلامية تتصل بحضوره الجيو - ثقافي، والجيو - تاريخي في قلب القاهرة وأحداثها السياسية، والأهم أنه يشكل أحد أبرز مراكز الالتقاء للتظاهرات السياسية منذ الحركة الطلابية الوطنية المصرية في يناير 1972 - 1973، التي كان الميدان / الكعكة الحجرية - بتعبير أمل دنقل - هو تعبير عن صوت جيل السبعينيات الصادح بالتغيير السياسي الراديكالي والشامل والحامل لمطلب التحول إلى مصر الجديدة مذاك وحتى حضور بعض رموزه الفكرية والسياسية في قلب مشهد السعى إلى التغيير الثوري صبيحة وظهرية 25 يناير 2011 وما بعد، تعبيراً عن الاستمرارية والتكامل بين الأجيال المنتفضة ثورياً من أجل بناء مصر الجديدة.

ج- مهدت الطريق نحو تحول الاحتجاج السياسي إلى الاحتجاج الاجتماعي والمطلبى وبدء تشكل حركة اجتماعية واحتجاجية مطلبية جديدة تسعى نحو تحسين أوضاع العمل وضماناته بالإضافة إلى سعى بعض الموظفين العموميين والعمال أو المهنيين لتأسيس نقابات مستقلة، ومنها مشروع نقابة موظفي الضرائب العقارية.

د- رفعت أسقف الخطاب النقدي السياسي الجديد وأهدافه ليطاول ما كان يطلق عليه عرفياً بالخطوط الحمراء - الرئيس وأسرته -، واتساع حدة النقد وتشدده.

5- يمكن اعتبار ظهور محمد البرادعي على الساحة السياسية المصرية كمرشح محتمل

للرئاسة في ظل الرئيس السابق مبارك أحد عناصر التغير في المشهد السياسى المصرى المعتقل من خلال تحدى فكرة غياب البديل السياسى للرئيس حسنى مبارك ونجمله جمال مبارك التى أشاعها النظام وحزبه الوطنى الديمقراطى وعلى رأسه اللجنة العليا للسياسات - واللجان التى تفرعت عنهما- التى يديرها نجمله ومجموعة مقربة منه، وبعض من كان يطلق عليهم الحرس القديم للحزب، واستمروا في المناورة والاستمرارية كقطب توازن مؤثر في مسار الحزب الوطنى المنحل، وذلك بقيادة السيد/ صفوت الشريف وآخرين معه وذلك بعد استبعاد السيد/ كمال الشاذلى أمين التنظيم الأسبق وعناصر أخرى عن إدارة الحزب، بعد وصول السيد/ أحمد عز إلى موقع أمين التنظيم.

استطاع محمد البرادعى نسبياً أن يضيف بعض الدينامية على المشهد السياسى، وذلك من خلال رؤية عامة ذات محمولات ديمقراطية وليبرالية عموماً وإلى حد ما مع بعض المواءمات التى كان يطرحها ولا يزال في تصريحاته. من ناحية أخرى تشكلت حوله مجموعات من شباب الطبقة الوسطى - الوسطى وبعض الشخصيات العامة المحدودة، وعناصر أخرى ساعية ولا تزال إلى الحضور ضمن المشهد السياسى والإعلامى لأسبابها ودوافعها. استطاعت حركة التأييد للبرادعى أن تدعو للتوقيع على بيان المطالب السبعة تحت عنوان "معاً سنغير".

دعت الحركة إلى التوقيع على بيان المطالب السبعة التى توافقت عليها الإخوان المسلمون مع الجمعية الوطنية للتغيير، وبقية القوى الوطنية، والدكتور محمد البرادعى وتمثلت في المطالب السبع الآتية:

- 1- إنهاء حالة الطوارئ.
- 2- تمكين القضاء المصرى من الإشراف الكامل على العملية الانتخابية برمتها.
- 3- الرقابة على الانتخابات من قبل منظمات المجتمع المدنى المحلى والدولى.
- 4- توفير فرص متكافئة في وسائل الإعلام لجميع المرشحين، وخصوصاً في الانتخابات الرئاسية.
- 5- تمكين المصريين في الخارج من ممارسة حقهم في التصويت بالسفارات والقنصليات المصرية.

6- كفالة حق الترشح في الانتخابات الرئاسية دون قيود تعسفية؛ اتساقاً مع التزامات مصر طبقاً للاتفاقية الدولية للحقوق السياسية والمدنية، وقصر حق الترشح للرئاسة على فترتين.

7- الانتخابات عن طريق الرقم القومي، ويستلزم تحقيق بعض تلك الإجراءات والضمانات تعديل المواد 76 و77 و88 من الدستور في أقرب وقت ممكن.

لا شك أن هذا التوجه السياسي -شبه الإصلاحى آنذاك -الجديد الساعى إلى بناء مشتركات وتفاهمات بين القوى السياسية والفكرية على اختلافها، واجه بعض العقبات الذاتية والموضوعية التى تتصل بالحملة وبعض تناقضاتها وعبثات في تشكيلها بالإضافة إلى شخصية محمد البرادعى وبعض من حوله وعديد سفرياته إلى العالم الخارجى، مما أثر على حملته، بالإضافة إلى ضغوط النظام وبعض منافسيه ومخالفيه الإيديولوجيين، ولجوء كليهما إلى بعض أساليب النقد غير الموضوعى، والقيود التى يحفل بها السياق الأمنى والسياسى والإعلامى وأثرت على حركة محمد البرادعى وخطابه السياسى الذى تعرض لانتقادات وبعض التجريح عن قبل عناصر وقوى كانت قريبة من نظام مبارك وأجهزته القمعية والإيديولوجية.

في إطار التمهيدات والاختتمات والمعجلات بالانتفاضة "الديمقراطية الإنسانية الثورية"، توضع حملة التوقيع على بيان المطالب السبع للبرادعى ضمن إطارها، حيث وقع عليها أكثر من مليون مصرى عليها بكل دلالة ذلك سياسياً.

6- ظهور الحركة الاجتماعية الجديدة ومكوناتها من نشطاء حقوق الإنسان وجماعاته الحقوقية، كفاية وأخواتها، ودعاوى النقابات المستقلة ومشروعاتها واعتصاماتها واحتجاجاتها، وبروز الجماعات العمالية المطالبة بحقوقها وتحسين شروط العمل ومزاياه الاجتماعية.. إلخ، وانخراط بعض من العمال والمهنيين في التظاهرات والاعتصامات والاحتجاجات المطالبة والاجتماعية.

7- أثمرت التراكمات والخبرات السابقة في بروز استخدامات سياسية لوسائل الاتصال والمعلومات والتقنيات الجديدة متعددة الوسائط، كالإنترنت ومواقع، والهاتف النقال، في بث الرسائل السياسية في الحشد والتعبئة السياسية والدينية، وهو ما ظهر في نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضى، وهو ما برز في مشكلة الكشف (2) حيث استخدم الإنترنت

فى بث المعلومات والرسائل، وفى الاتصال بأجهزة الإعلام ومنظمات حقوق الإنسان ونشطاء أقباط المهجر، وذلك فى مواجهة حصار قوات الأمن لقرية الكشع. استخدم الهاتف النقال قبل ذاك فى الدعاية الانتخابية فى نقابة الصحفيين.. إلخ. (4)

8- شكلت حركة المدونين - التى تطورت فيما بعد - بيئة لتبادل الأفكار والآراء فيما بين بعضهم بعضاً، فى فضاء معلوماتى واتصالى مكن بعضهم من التعرف على تراث وخبرات حركات اللا عنف التاريخية والمعاصرة، ومصادرها النظرية والفلسفية ونجاحاتها وأسباب عدم تطور بعضها وتحقيقه لانتصارات مكتملة.

لا شك أن الفضاء الذى ساعد على التعلم "الفردى" - والأحرى الشخصى - والجماعى بين النشطاء بعضهم بعضاً، وهو ما ظهر فى انتقال الخبرات بين الشباب الناصر فى تونس ومصر أساساً ثم امتداد التجربة بين عديد النشطاء فى اليمن، والبحرين، وليبيا وسوريا.

إن سلمية حركات الاحتجاج المضادة للعنف كانت أحد مرتكزات بناء شبكات المناصرة وإحراج النظم السلطوية فى تونس، ومصر واليمن حتى استخدام نظام على عبد الله صالح السلاح فى مواجهة شيخ مشايخ قبيلة حاشد صادق الأحمر.

ولا شك أن السمات اللا عنيف للانتفاضات الثورية، ورفعها لأعلام الكرامة الإنسانية، استطاع أن يعبئ دعماً فى سياقات عولمية ساعدت على دعم الحركتين فى تونس ومصر.

وقد شكلت الاستخدامات الجديدة للتقنيات الاتصالية والمعلوماتية المتعددة نقلة مع أنشطة جماعة كفاية، ثم فى إطار سياسة توليد وطلب المناصرة فى الملف الطائفى وأزماته، وهو ما تطور نوعياً مع تزايد مستخدمى أجهزة الهاتف المحمول، والإنترنت وفضاءاته الحرة بلا ضفاف على اختلافها، وخصوصاً فى ظل مواقع التفاعل الاجتماعى كتويتر، والفيس بوك.

9- بدأت بؤادر التغيير "الثورى" ومعها بعض الطلائع المرهصة بالحركة "الثورية" الديمقراطية تبلور مع تطور تقنيات الاتصال والمعلومات وفى ظل الحصار الأمنى والسياسى والإدارى البيروقراطى على المجال العام السياسى المحاصر. أدى الاستقطاب الثنائى ومناوراته وبعض تفاهماته بين النظام - وأجهزته الأمنية والحزب الوطنى المنحل -، وبين جماعة الإخوان المسلمين إلى إفقار الحياة السياسية وخضوعها لمقتضيات الاستقطاب ورهاناته وتضاغطاته

و"صفقاته" وتلاعباته المكثفة بتسييس الدين والأحرى استخدام السند الدينى والتأويلى الوضعى فى تبرير عديد المواقف والمصالح الاقتصادية والسياسية.. إلخ، شاع استخدام جماعة الإخوان وجماعات وشخصيات إسلامية سياسية أخرى منظومة من التفسيرات والتأويلات الوضعية والفتاوى تستخدم فى إطار سياسة الدين لدى أطراف الاستقطاب السياسى طوال سنوات العشرية الأولى من الألفية الجديدة (2000 – 2010). من هنا هاجر رمزياً بعض أبناء الطبقة الوسطى – الوسطى المدينية من المجال العام فى إطار الواقع الفعلى وضغوطاته وقيوده إلى الواقع والمجال العام الافتراضى. هذا الارتحال الرمزى شكل نقلة تاريخية واجتماعية مهمة فى مسار التغيير الاجتماعى والسياسى فى مصر. تحول الفضاء التى إلى مجال عام سياسى افتراضى فائض بالحرية فى التعبير ومترع بالتجارب المقارنة ونقل الخبرات والبرامج والرؤى الفلسفية والسياسية والاجتماعية للتغيير. شكل الفضاء الافتراضى بوابات مشرعة على عملية نقل الخبرات العولمية المقارنة، وحركات اللاعنف وتجاربه وتراثها وتنظيراتها. كان الواقع الافتراضى من أبرز العوامل الدافعة نحو تشكيل الحركة الاجتماعية الجديدة حول جماعة 6 أبريل، ثم خالد سعيد وآخرين⁽⁵⁾، كلتا الحركتين سعتا إلى دفع المسألة الحقوقية إلى قمة أولوياتها حول الحق فى التظاهر، والكرامة الإنسانية ورفض الانتهاكات الأمنية الممنهجة للحقوق الفردية أو الجماعية. كان جدل الواقع الفعلى والواقع الافتراضى جزءاً من الجدلية الاجتماعية والسياسية والثقافية الجديدة فى البلاد وفى عالمنا والإقليم، أيضاً وأيضاً. من حيث بناء شبكات المناصرة والدعم، أو فى إستراتيجية الإحراج الدولى المعولم للنظام وأجهزته الأمنية القمعية ومن ثم آثارها على تشكيل صورة الدولة وهيتها الدولية أمام الأجهزة الإعلامية فى المجال الدولى المعولم، بل وخضوعها للضغوط من قبل أجهزة الإعلام والإدارات السياسية فى الدول الكبرى فى عالمنا، ومعها ضغوط قطاعات من المجتمع المدنى العولمى ونشطاءه وأثرهم على صناعة القرارات السياسية، وقرارات المنظمات الدولية.

نستطيع القول: إن الحركة الديمقراطية الثورية فى 25 يناير 2011 وطلانها الجيلية الشابة تدربت وخططت لتمرينات سياسية فى الاحتجاج والتظاهر فى إطار الجدل بين الافتراضى والواقعى وفى الأطر المقارنة، وفى هذا الصدد نستطيع رصد بعض المؤثرات غير المباشرة التى ساهمت فى خلفيات اللاوعى السياسى والاجتماعى، منها الثورات المخملية فى دول أوروبا الشرقية، وحركة المعارضة الإصلاحية الإيرانية بقيادة موسى وكروبي، وهو ما شكل ما سبق أن أطلقنا عليه ربيع طهران أو رفة الفراشة الإيرانية. المثال المصرى اتسم ببعض التباين

فى الأساليب الاحتجاجية حيث ركزت التظاهرات الإيرانية على اللغة الإصلاحية للنظام وليس تغييره، بالإضافة إلى اللغة والمرموزات الدينية، كالدعاء والتكبير بعد صلاة المغرب.. إلخ. بعض الاتفاق ظهر من خلال استخدام بعض مواقع التفاعل الاجتماعى على الواقع الافتراضى كتويتر Twiter والفيس بوك Face Book. كان تركيز الخطاب الانتفاضى الثورى على البعد الحقوقى الإنسانوى العالمى، ونقصد وبوضوح الكرامة الإنسانية أساساً، ثم بعدئذ تم تبنى العدالة الاجتماعية. ثمة تمايزات أخرى أكثر أهمية تمثلت فى الطابع ما بعد الحدائى للتركيبة "الثورية" للانتفاضة المصرية على نحو ما سوف نشير إليه بعدئذ.

10- شكلت عمليات التعبئة والحشد والدعوات السياسية النتية للإضراب العام يوم 6 إبريل 2008 وما بعد أحد أبرز التمرينات السياسية فى التعبئة السياسية، وفى استعادة مفهوم الإضراب الجماعى إلى قلب العملية السياسية فى مصر، وبقطع النظر عن مدى نجاح الدعوة إلا أنها شحذت الاهتمام نحو المفهوم كأداة للمقاومة وممارسة الضغوط على النظام / السلطة الحاكمة المستبدة من ناحية، وتزايد الاهتمام بدور المواقع النتية ومواقع التفاعل الاجتماعى فى السياسة المعاصرة. هذا التمرين السياسى البارز راكم بعض الخبرة التنظيمية والقدرة على التخطيط وتوحيد لغة ومفردات ورموز وشفرات الاتصال والمعرفة بين الأجيال الجديدة الشابة الثائرة على مفاهيم وقيم وسلوكيات وتراكمت الثقافة التسلطية والأبوية السياسية السائدة، ومن ثم السلطات الحاكمة التى كانت رمزاً مكثفاً لها وحاملاً لأمراض الشيخوخة السياسية وفى الأفكار والأخيلة وبطء ردود الأفعال على المتغيرات الجديدة مصرى وإقليمياً ودولياً. من هنا استطاعت جماعة خالد سعيد أن تستثمر خبرات جماعة 6 أبريل، وغيرها وتركز على قضية رئيسة كثفت الاهتمام بها والدعوة إليها وهى ضرورة احترام الكرامة "الفردية" الإنسانية للمصريين. وفى هذا الإطار لعبت دوراً متميزاً مع بعض الجماعات الأخرى الداعية للتظاهر من أجل التغيير السياسى فى 25 يناير 2011، ومعهم وحولهم بعض كبار المثقفين النقديين المصريين من أجيال الستينيات والسبعينيات -على وجه التحديد -من القرن العشرين.

11- ترحال الصور، وسلطة الصورة⁽⁶⁾ وأثرها فى التغيير السياسى ليست جديدة، وإنما الجديد هو الوتائر المتسارعة للصور المبتوثة عبر الفضائيات والصحف ومواقعها الرقمية، والأهم الإنترنت بل وأجهزة الهاتف المحمول المتطورة ومثالها البلاك بىرى والآى باد

وغيرهما. من هنا يمكن فهم عملية ترحال صورة الشاب الصيني الذى وقف أمام دبابة فى ميدان تيانمن فى بيجين بالصين، انتقلت إلى شارع القصر العيني يوم 28 يناير 2011، حيث وقف شاب مصرى أمام عربة تطلق مدفع المياه على المتظاهرين لتفريقهم. إن ترحال الصور يبدو ملهمًا وناقلاً لخبرة الاحتجاج المقارنة كما فى المثال الصينى لا يمكن فى هذا الصدد إغفال بعض الطقس الاحتجاجى لحزب المؤتمر الوطنى الأفريقى African National Congress الذى شكل مثالا على الطبيعة الكرنفالية لعملية الاحتجاج والتظاهر من خلال استخدام الطبول والموسيقى والرقص، والهتافات المدوية حرية.. حرية.. حرية على الإيقاعات المرقصة، وعلى نحو شكل سمثا سياسيا وثقافيا جنوب أفريقى بامتياز، انتقلت إلى بعض هتافات تظاهرات الحركة الطلابية السودانية ضد النظام السودانى الإسلامى التسلطى تحت ذات الصيحة الجهرية.. حرية.. حرية.. حرية، ثم نقلناها فى عديد كتاباتنا فى مجلة الأهرام العربى كتميمة وشعار وعلامة على التوق العارم للحريات وحقوق الإنسان.

فى سياق تحديد بعض الروافد والتجارب الملهمه للطقس الكرنفالى الاحتجاجى بقطع النظر عن طبيعتها، يمكننا أن نرصد عملية استخدام الأعلام الملونة كما بدا فى الثورات المخملية، لكنها اتخذت من العلم المصرى أيقونة Icone، ومن أساليب تشجيع الفرق الكروية فى المسابقات العالمية أحد أبرز مكونات طقوسها الاستعراضية، التى ارتحلت إلى مشجعى كرة القدم المصريين ومارسوها ببراعة، ولاسيما بين أبناء الطبقة الوسطى - الوسطى المدنية فى القاهرة أساسًا، إلا أن العلم كموحد ورمز حقيقى لأبناء الأمة الواحدة برز وبوضوح كعلامة على الوحدة والانتماء فى الأحداث الثورية التى بدأت منذ 25 يناير 2011.

ثمة تاريخ وربما تواريخ نوعية وراء بعض التراكمات الطقسية والاحتفالية والمشهدية التى أطرت وفعلت وحركت العمليات الاحتجاجية فى ميدان التحرير وما حوله من شوارع وميادين فرعية، ثم إلى مدن أخرى كالإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى والمنصورة. نعم نحن إزاء سلوكيات سياسية واستعراضية وخطابات كانت تستمد مواردها من تراكم تاريخى لأشكال ورموز وهتافات وشعارات وطقوس الاحتجاج وخبرات التظاهر والتعامل الحركى المرن مع أجهزة الأمن وأساليب قمعه على اختلافها، التى ظهرت وتشكلت واستمرت عبر عقود وسنين، منذ أحداث الحركة الطلابية الوطنية الكبرى فى يناير عامى 1972 و1973،

ثم المظاهرات الجماهيرية ضد رفع أسعار الغذاء 1977، ثم عديد الإرهابيات المكتومة ضد النظام التسلطي، وبعض أشكال الاحتجاج والاعتصامات والإضرابات النقابية التي تم قمعها، وعلى رأسها إضراب النقل العام في عهد الرئيس السادات وسائقى السكك الحديدية، واعتصام عمال الحديد والصلب، وبعض إضرابات سائقى عربات الأجرة و"الميكروباص". يمكن أن نشير إلى بعض التمرينات السياسية التي تمثلت في بعض الاحتجاجات الطلابية إزاء مواقف النظام على صعيد السياسة الخارجية، كالقضية الفلسطينية وبعض المواقف الرخوة للسلطة الحاكمة في عهد مبارك إزاء الممارسات الإسرائيلية العنيفة والعدوانية ضد الفلسطينيين، أو إزاء لبنان وقطاع غزة وخصوصاً حربى حزب الله وقطاع غزة.

هناك تراكمات لا يمكن نسيانها، أو استبعادها كخلفيات وإرهابيات للحدث الثورى وذلك فى أية محاولة بحثية أو تاريخية أو مقارنة منهجية لفهم ودرس الانتفاضة الثورية الديمقراطية فى 25 يناير 2011، حيث برزت وبجلاء استدعاءات من قلب الرأسمال الاحتجاجى التاريخى والوطنى المصرى - إذا جاز التعبير وساغ - ظهرت فى بعض الشعارات، والتحركات وأساليب التعامل مع أجهزة الأمن، وفى اختيار بعض المواقع التى يتم اختيارها للتجمع والتحرك. الاستدعاءات من ذاكرة التظاهر والاحتجاج كانت تخضع للتجديد والإضافة والحذف والتطوير من يوم لآخر أثناء طقوس الاحتجاج المترعة بالرفض السياسى والاجتماعى والجلى.

يمكن القول: إن ميراث الاحتجاج المصرى، وتجديداته فى 25 يناير - 11 فبراير 2011 وما بعد ساهمت فى تشكيل قوة تأثير ناعمة فى أشكال احتجاج عربية أخرى، كما فى اليمن وسوريا، وخصوصاً فى الشعارات التى شكل بعضها استعارة للشعارات المصرية وبعضها الآخر خضع لتحويلات ولغة ولهجة العامية المحلية اليمنية أو السورية. ربما يعود ذلك التأثير إلى عمق الخبرة المصرية الاحتجاجية، وتأثير العامية والصور المبثوثة عبر الفضائيات، وحجم الاهتمام السياسى والإعلامى العالمى بالانتفاضة المصرية رصدًا، وسعيًا وراء تحليل ما الذى حدث؟ يبدو أيضًا بعض الوشائج الثقافية والتاريخية التى ربطت بين مصر واليمن وسوريا.

الحدث الثورى المصرى ما هى عوامله وأسبابه، ما الذى جرى على الأرض من عمليات وما دلالاتها؟⁽⁷⁾ بقطع النظر عن مدى دقة المقاربات الإعلامية أو صوابية خطابات التفسير من خبراء المنطقة من أبناء وأحفاد الاستشراق الغربى، أو بعض الباحثين المصريين، إلا أن

إجابة عميقة تستنطق ما الذى حدث لا تزال دونها عديد العقبات، وتحتاج إلى وقت كاف لدرسها، ومعرفة بعض المعلومات حول ما الذى جرى على الجانبين النظام ومراكز القوة داخله، وحلفائه الإقليميين والدوليين؟!

12- الحدث الثورى المصرى جاء تعبيراً عن توق شبه جمعى لدى أبناء الطبقة الوسطى - الوسطى المدنية حول القاهرة أساساً نحو ضرورة التغيير الجلى والسياسى، ونزع وإزاحة الشيخوخة السياسية والركود السياسى والجمود الجلى التى رانت على البلاد والفساد الذى تمدد من القمة إلى قطاعات واسعة في التركيبة الاجتماعية. عديد الأسباب كانت في خلفية عملية التعبئة والحشد والإعداد لتظاهرات 25 يناير، ولاسيما في بعض مساحات الوعى والاوعى الاجتماعى والسياسى شبه الجمعى. الكرامة الإنسانية للمصرى / الفرد كان هو الحديد الذى طغى وبوضوح على سطح الوعى شبه الجمعى للطلائع التى خططت وأعدت ونظمت وحشدت وتحركت على الواقع الافتراضى والواقع الفعلى. كانت الفكرة الحقوقية العالمية عن الكرامة والحقوق الفردية التى تنتهك وعلى نحو ممنهج في الحياة اليومية على عديد الصور، والإهانات المتكررة للإنسان / الفرد المصرى، هى أحد أبرز المحركات الرئيسة التى شحذت الهمم وحشدت بعضاً من أكثر شباب الطبقة الوسطى - الوسطى المدنية وعياً نحو الدفع نحو ضرورة التغيير السياسى للنظام.

13- نستطيع القول: إن عملية الحشد قبل 25 يناير 2011 لم تقتصر فقط على الأجيال الشابة، وإنما امتد إلى عديد المحاور أولها: دعوة وحشد كبار المفكرين والروائيين والفنانين ذوى المكانة والذووع⁽⁸⁾ ليكونوا حاضرين في قلب المشهد، كشكل من أشكال التعاضد والتضامن والاتصال بين الأجيال ورموزها الكبرى الوطنية، وكعامل مساعد على الحشد والاستمرار وإضفاء هيبة وقوة رمزية على تظاهرة 25 يناير 2011. ثانيهما: بنى المتظاهرين شعار العدالة الاجتماعية، وذلك في إطار تطور عملية التظاهر وانخراط بعض صغار الموظفين والعمال والمعسورين من أبناء "الطبقات" الشعبية في عملية التظاهر، لمزيد من الحشد والتعبئة والمشاركة.

14- شارك الأتراس⁽⁹⁾ من مشجعى كرة القدم - النادى الأهلى وآخرين - بضراوة وبسالة منقطعة النظير من خلال دورهم البارز في التعامل مع الأجهزة الأمنية، في سحب نطاق اهتمامهم وتركيزهم إلى أماكن وشوارع فرعية، وذلك لإنهاكهم وتشتيتهم حتى يمكن

فتح وإخلاء الطرق المؤدية إلى الكعكة الحجرية - إذا شئنا استخدام الوصف الأيقوني لأمل دنقل عن ميدان التحرير في تظاهرة يناير 1972 المجيدة - حيث يمكن للعالم ولمصر الإطالة على التظاهرة. وسعى مصر الشابة للخروج⁽¹⁰⁾ من نهايات النفق المظلم لجمهورية الخوف - إذا شئنا استخدام عنوان كتاب كنعان مكية -، حيث يمكن لعيون الكاميرات المرئية للتلفزات الفضائية أن ترصد وتبث الصور إلى الدنيا كلها عن حقيقة ما يحدث على الأرض في ميدان التحرير.

15- لعبت تقنيات ولغة الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي دورًا محوريًا في الحوار والجدل ونقل الخبرات الدولية إلى الطلائع المصرية الشابة، لاسيما الخبرة التونسية التي كانت أحد المؤثرات على التجربة المصرية من حيث إن التغيير ممكن، وأنا قادرون على فعله.

16- أبرز ملامح التمايز في الخبرتين المصرية والتونسية هو استعادة المدينة/ العاصمة تاريخها ودورها الطبيعي والقيادي لحركة التطور السياسي الذي فقدته في ظل عمليات تريف المدن في مصر منذ عقد الستينيات في القرن العشرين من خلال الهجرة من الأرياف إلى المدن، وظواهر الاستقطاب الحضري، والنمو والتمدد للتجمعات العشوائية ومحمولاتها من بعض العصب الإجرامية من الجانحين، وقيم وسلوكيات عنيفة، بالإضافة إلى عسر الحياة وعذاباتها، والسعي والكفاح اليومي الصعب من أجل الحصول على الخبز والكرامة التي تم انتهاكها في عديد الأحيان. من هنا استعادة القاهرة / العاصمة - السويس والمحلة الكبرى والإسكندرية - دورها الطبيعي والرائد في قيادة حركة الاحتجاجات والتمرد الثوري على نظام مبارك التسلطي والفساد وأجهزته القمعية.

كان المركز التاريخي لمصر هو الذي تحرك وقاد هذه العملية الثورية التاريخية بعد عديد التمريعات السياسية التي أشرنا إليها سابقاً، المثال التونسي تحرك من الجنوب والهامش إلى المركز وربما شكل ذلك أحد الملامح المائزة اجتماعيًا وسياسيًا بين كلا المثالين المصري والتونسي. المثال التونسي انطلق وتحرك من منطقة سيدى بوزيد في جنوب البلاد التي كانت تحتل موقعًا هامشيًا في وعى "الطبقة" التونسية الحاكمة، من حيث الاهتمامات والتنمية، وذلك من خلال احتجاج الشاب محمد بوعزيزي على سحب عربة لبيع الخضراوات، ولطمه وتوبيخه من قبل الشرطة فادية حمدي، وهو ما أدى إلى انتحاره احتجاجًا على هذا الموقف/ السلوك المهين للكرامة "الفردية" والأحرى الشخصية للشباب المتعلم. ثم اشتعلت شرارة

الاحتجاج من سيدى بوزيد وتحركت إلى مدن تونسية أخرى حتى وصلت إلى العاصمة التونسية وإلى شارع الحبيب بورقيبة، حيث يبدو "كمركز رمزى" للبلاد استقطب عيون الكاميرات اليقظة إلى الدنيا كلها.

المثال المصرى بدأت طلائعه من الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية في القاهرة أساساً، وانضمت إليهم بعض عناصر تنتمى إليها في السويس والمحلة الكبرى، مع عناصر من الطبقة العاملة الصناعية، وبعض من البروليتاريا الرثة وصغار الموظفين والعاطلين فيما بعد.

محمد بوعزيزى شكل جسده مجازاً رمزياً للاحتجاج على القهر، وعلى تهيش الجنوب التونسى وبعض القيم الذكورية التى تنتمى إلى الموارد القيمة العشائرية والقبلية التقليدية فى هذه المنطقة، بينما بعض الاستعارات الجسدية والرمزية لبعض المصريين لم تكن رافعة لشعارات وطنية وسياسية عامة سوى بعض مطالب فردية، واستخدم الحرق الجزئى المحدود الأثر - أقل من عشرة بالمائة من الحروق - لتحقيق ما طالبوا به، وغالبه لم يكن مشروعاً، وهو ما لم يؤثر فى الحالة المصرية، لأن العملية الثورية المصرية كانت جزءاً من سياقات وتطور تاريخى في إطار عمليات الاحتجاج السياسى سابقة على المثال التونسى على أهميته، وبعض من استعاراته المصرية التمثيلية.

17- سلمية.. سلمية.. سلمية هذا الهتاف الصادر بسمت جديد للطابع اللا عنفى للانتفاضة الثورية، واتخاذها الطابع السلمى كسلاح فعال في مواجهة عنف جهاز الدولة الأمنى الذى تجاوز عده - في بعض التقديرات - مليون وثلاثمائة ألف ضابط وجندى، بالإضافة إلى مجموعات من معتادى الإجرام والبلطجية استخدمهم النظام سياسياً إزاء الجماعات الاحتجاجية والموقفية كحركة كفاية وأخواتها، وفى الانتخابات البرلمانية في مواجهة بعض قوى المعارضة السياسية الرسمية، أو القوى المحجوب عنها الشرعية القانونية كجماعة الإخوان المسلمين، وبعض المرشحين المستقلين، وهو ما كان يظهر في الانتخابات البرلمانية المتعاقبة، وخصوصاً آخر انتخابات لمجلس الشعب عام 2010، مما أثار انتقادات وغضباً لدى بعض قوى المعارضة والإخوان والمستقلين والمثقفين وبعض شرائح الطبقة الوسطى - الوسطى المتعلمة.. إلخ.

كان الطابع السلمى تعبيراً عن انتقال ثقافة اللا عنف وتجاربها وتنظيراتها عبر الإنترنت، وتأثرت بها العناصر الناشطة على الواقع الافتراضى التى خططت لإضراب 6 أبريل 2008،

وأيضاً مجموعة خالد سعيد. لا شك أن سلمية عمليات التظاهر الثورية واستمرارها، ساعدت على تعبئة قطاعات من الرأى العام الكونى، وبعض أجهزة الإعلام العالمية المرئية والمسموعة - ولاسيما في أمريكا الشمالية وأوروبا - لدعم الانتفاضة المصرية.

18- المثال المصرى للانتفاضة الثورية، كان تعبيراً عن بعض تجليات العولمة والشرط ما بعد الحديث⁽¹¹⁾ واختلاطهما بالحدائث المبتسرة، وبعض تجليات التقليدية وثقافتها، وبعض طقوس ثقافة الاستهلاك وطابعها الكرنفالى وانعكاساتها في الطقس السياسى الاحتفالى. ثمة مشهدية واستعراضية سياسية ما بعد حدائثية بامتياز من حيث الطقس الجماعى، الذى تمثل في المجموعات المتجاورة من يساريين إلى ليبراليين وقوميين وإخوان مسلمين - انضموا بعد رفض شديد في نهاية يوم 28 والأحرى 29 يناير 2011 فى نظر بعض المراقبين - وبعض السلفيين والأحرى قلة قليلة منهم شاركن فى بعض مراحل الانتفاضة الأخيرة. كان مشهد المرأة المصرية المشاركة مهما فى تعبيره عن المشهد الاجتماعى والدينى المصرى حيث جمع بين فتيات وسيدات سافرات يرتدين ملابس على أحدث الموضات "الكاجوال"، ومنتقبات - وهن قلة قليلة - ومحجبات، والجميع يقفن معاً ويتحاورن، ويتشاركن في الهتافات، وفى الخطب، وفى رعاية المصابين، وفى تنظيف الميدان، وفى توزيع الأغذية والأطعمة لمن في حاجة لها.. إلخ. مشهد متفرد ويعكس نمطا من التجاور والتعايش والتسامح الاجتماعى.⁽¹²⁾

إن الطابع الكرنفالى ما بعد الحديث والمعولم هو السمت الرئيس لنسق الانتفاضة الثورية المفتوح، لكنه كان ينطوى على بعض الرمزيات والسلوكيات والقيم والخطابات الحاملة لما قبلها من حدائث مبتسرة وغير مكتملة ومختلطة بالتقليدى ما قبل الحديث الذى استمر منذ بدء عمليات الحدائث والتحديث السلطوى للقيم والمؤسسات والقوانين مع الدولة الحديثة. التعايش بين التقليدى والحداثى وما بعده، أخذت بعضاً من أنفاس الحياة والدماء الثقافية الجديدة التى ساعدت عليها الحالة ما بعد الحديثة التى يسرت التعايش والتجاور وبناء أشكال من التضامنيات على أسس بعضها تقليدى، أو بناء على الانتماءات الأولية من مثل: اللغة والعرق والقومية والقبيلة والعائلة الممتدة، وذلك من خلال استخدام أدوات اتصالية ومعلوماتية أكثر تطوراً في لغتها وأدواتها وشبكاتها. ثمة تحول من الانتماءات الأولية إلى إعادة بنائها وتشكيلها كهوية وأساس للاندماج إلى أداة ناعمة للتوحد والتكامل الأولى على الواقع الافتراضى، وأدواته الاتصالية الأكثر تطوراً.

من هنا نستطيع رصد هذا النمط ما بعد الحديث في شكل العلاقات والتجاورات بين مجموعات ذات انتماءات سياسية وثقافية مختلفة انتظمها ميدان التحرير منذ 25 يناير 2011 ليلاً حتى تخلى الرئيس السابق مبارك عن صلاحياته! وفق هذا التعبير الغامض وغير المحدد والذي حمل هذا الوصف المراوغ "تخلي" والذي لا يوجد له سند دستوري.

ثمة خطابات سياسية ودينية ومذهبية ورموز متجاوزة إلى عديد الرسوم بعضها كاريكاتورية وأخرى ساخرة.. إلخ، بالإضافة إلى قصائد وأغان عامية، وموسيقى، ورقص، وشعارات مثيرة للضحك الساخر من الرئيس ونظامه وأجهزته الأمنية ورموز الحكم.. إلخ.

تجاورات في المآكل وذائقاته بين الأكل التقليدي - سندوتشات الفول والطعمية والبطاطس، والكشري، والكبدية والسجق وغيرها من المأكولات.. إلخ - وبين المأكولات على النمط المعولم ومنها الكنتاكي وماكدونالدز ومشروبات الكوكا كولا، والبيسي كولا والسفن أب... إلخ.

هذا التجاور بين أنظمة المأكولات والزى وأنماط التفكير والسلوك كانت تتفاعل وتتعايش وتتداخل وتتناقض في بعض الأحيان، ولكنها كانت تدور في ظل الشرط ما بعد الحديث - بتعبير جان فرانسوا ليوتار - وفي تداخلاته مع بعض الشرطين التقليدي والحديث المتبسر.

19- شكلت النكات الناعمة والساخرة أحد أبرز ملامح وعناصر الثقافة الشعبية المصرية، وذلك كسلاح أو أداة دفاعية في مواجهة الحكام الطغاة والفاستدين عمومًا، أو إزاء تعقد الحياة اليومية وعسرها وتناقضاتها ومفارقاتها بما دفع المصريين إلى التنكيت بهدف تعريف مكونات الغضب الشخصي أو الجماعي إزاء موقف ما - اجتماعي أو سياسي أو ديني أو مذهبي - أو حاكم ما، أو ذي سلطة أو نفوذ، أو واقعة أو مجموعة وقائع تنطوي على ظلم أو استبداد أو مخاتلة وكذب أو إزاء مواقف تنطوي على بعض الكوميديا أو بعض التراجيديا، بما يفتح منابع الشهوات الساخرة لدى المصري فيصوغ بعض النكات أو التعليقات الساخرة والحادة في بعض المواقف العصبية، أو النكات الناعمة في أحيان أخرى أقل حدة وصعوبة.. إلخ.

نستطيع القول إن ثمة ثقافة تنكيت ذات تراكمات وممارسات اشتهر بها المصري، وتزداد شهوة التنكيت - إذا جاز التعبير وساغ - في مواجهة خطاب وسلوكيات الحاكم وحواشيه

المتربة بالنفاق والكذب أو الجهل أو السخرية من الأداء التمثيلي للحاكم في حياته وبعد مماته. النكته كثقافة وأداة هي سلاح مجازى ساخر في أيدي المصري لمواجهة مصاعب الحياة واستبداد الحكام وفسادهم، أو إزاء بعض أسئلة الحياة والوجود والعدم، و"قدرات" عسر الحياة عند الحافة أو الغنى والثراء الفاحش لبعض المصريين دونما سبب يبدو معقولاً سوى الإثراء بلا أى سبب مفهوم سوى الفساد السياسى والأخلاقى والاجتماعى.. إلخ.

يمكن أن نلاحظ تراجع نزعة المصريين للتنكيت في السنوات السابقة للانتفاضة الثورية، على نحو آثار عديد الملاحظات لدى بعض المراقبين على حالة نفسية مقلة نسبياً بتراجع النكت السياسية والاجتماعية عموماً. من هنا استعاد بعض المصريين روحهم المغتربة والأحرى كسروا حدة وضعية الأنوميا والاغتراب والتهميش وغياب الأمل أو بالأحرى شحوب الأمل الذى بدا غائماً طوال عديد العقود والسنوات الماضية، ولاسيما مع بروز مشروع توريث السلطة من الأب إلى الابن جمال مبارك برعاية والدته في إطار النظام الجمهورى.

مع بروز الطلائع الثورية الشابة في القاهرة يوم 25 يناير 2011، وتحركها الشجاع إزاء أجهزة القمع ووصولها إلى ميدان التحرير، بدى أن الأنوميا الشخصية والاغتراب شبه الجمعى يتكسر تحت وطأة كسر حواجز الخوف ومعتقات الروح التى رزح تحت وطأتها غالب المصريين. من آيات هذا التغير النوعى الطبيعة الساخرة للشعارات التى أطلقها المتظاهرين، والتى حملت مطالبهم، أو تعليقاتهم على مواقف الرئيس، والأمن، وأجهزة الحكم.

إن نظرة تحليلية على هذه الشعارات الساخرة تشير أيضاً إلى السمات ما بعد الحديث الذى اتخذته الانتفاضة المصرية، والتى كانت تتطور مع أيام وواقعات الانتفاضة.

20- اللافت للانتباه في متابعة وقائع الانتفاضة الثورية المشاركة النشطة للنساء المصريات سواء على المستوى القيادى - كجزء فاعل في ائتلاف "الثورة" أو غيرها من ائتلافات أخرى تأسست في أعقاب سقوط الرئيس مبارك -، أو على مستوى الفعل السياسى، على نحو بارز، وغالبهن من فتيات وسيدات الطبقة الوسطى - الوسطى، ومن بعض خريجات الجامعات المصرية والأمريكية، أو طالباتها - إن دور المرأة المصرية الشابة، كسر وبوضوح منطق ومفهوم الحريم الشرقى الذى تحاول بعض الجامعات الإسلامية السياسية والسلفيين، وضع المرأة المصرية في سياقه وأدواره وحدوده. ثمة جرح حدث من خلال الدور الفعال للمرأة في الانتفاضة وذلك في بعض حنايا ثقافة الذكورية السياسية السائدة عموماً والتى

تسم المفاهيم والإدراكات المحركة للدولة والصفوة السياسية الحاكمة Power elite - وركائزها في النظام التسلطي الذي لا يزال مستمرًا - وفي الغالبية الساحقة للقوى الإسلامية السياسية والحركة السلفية ولدى قطاعات اجتماعية واسعة. إن الذكورية السياسية - صنو الذكورية الدينية الفقهية واللاهوتية - تبدو كأحد تجليات التسلطية السياسية في تصور أدوار المرأة في السياسة والمجال العام، والتي تراجعت كثيرًا في ظل عمليات التلاعب الذكوري بالتأويلات والتفسيرات والمورثات الاجتماعية المحافظة والمغالية حول وضع المرأة، والتي تسود الحياة السياسية والاجتماعية طوال أكثر من أربعة عقود مضت من الصراع حول الدين الإسلامي - والمسيحي - وبه وعليه من قبل الأطراف السياسية والدينية المتصارعة من نظامي السادات ومبارك وأجهزتهم وجماعة الإخوان والجماعات الإسلامية الراديكالية كالجهاد والجماعة الإسلامية والجماعات السلفية.. إلخ.

ويبدو أن ثمة تدافعا بين القوى الديمقراطية التي تدافع عن حريات المرأة المصرية وحقوقها على اختلافها، وبين غالب القوى التقليدية التي تريد وتسعى بقوة لوضع المرأة في إطار بعض المعتقلات التأويلية الوضعية للقوى الإسلامية السياسية الأكثر محافظة وغلوا في آرائها الفقهية والوعظية حول مكانة وأدوار المرأة، وحصرها في النطاق الأمومي والأسري والعائلي، ومن ثم استبعادها من نطاق العمل والمجال العام السياسي. هذا التوجه المحافظ ليس مقصورًا على الإسلاميين السياسيين، أو بعض الجماعات السلفية، وإنما يمتد إلى الكنيسة الأرثوذكسية الذي اشتد عود الجناح الأكثر محافظة وتشددًا فيها خلال العقود الماضية سواء على مستوى غالب أعضاء الهيكل القيادي الأكليريكي للكنيسة وكبار الأساقفة والكهنة. إن الاستثناءات بين كلا الاتجاهين الإسلامي والمسيحي جدٌ محدودة، لأن الاتجاه الإصلاحى تراجع كثيرًا مع تنامي الاستخدامات السياسية والتأويلية للدين في السياسة المصرية، وكذا انتشار الأفكار الاجتماعية المحافظة - ذات السند الدينى التأويلي الوضعي - من بيئات اجتماعية محافظة في إقليم النفط وشبه الجزيرة العربية مع العمالة المصرية المهاجرة مؤقتًا أو التي عادت إلى الوطن. ثمة جذور للمحافظة الاجتماعية وإزاء أوضاع المرأة وأدوارها يختلط فيها الدينى / الفقهى والتأويلي واللاهوتي، وسطوة بعض القيم الأبوية التقليدية والمهجنة بالمحدثه، والتي تتساند فيما بينها إزاء الطلب على إصلاح الأوضاع القانونية والسياسية وفى شروط العمل للمرأة المصرية، بالإضافة إلى ضرورة تجديد الخطابات الدينية الإسلامية بالمسيحية الذكورية التي لا تزال تدور في مدارات الدور التقليدى للمرأة كزوجة وأم في نطاق نظام الأسرة.

ثمة عديد الأسباب وراء تنامي وهيمنة هذا الاتجاه المحافظ ليس هنا موضعها، وإنما الجديد الذى ظهر من خلال مواقع التفاعل الاجتماعى كتويتر، والفيس بوك تمثل في الحضور الفاعل للمرأة المصرية الشابة في الحوار حول القضايا السياسية والاجتماعية.. إلخ، على نحو يؤكد على بدايات تشكل بعض من الإيمان العميق والمتنامى بالحقوق الفردية والجماعية، ونظام حقوق الإنسان العالمى في ظل سياقات اجتماعية وسياسية إخوانية وسلفية فى أعقاب "العملية الثورية" مضادة لهذا التوجه الجديد.

إن مشاركة المرأة المصرية في التخطيط والمشاركة في الاحتجاجات السياسية والاجتماعية تشكل وقفة إزاء بعض الإدراكات والمفاهيم الدينية الوضعية المحافظة إزاء المرأة عمومًا، وأدوارها الاجتماعية على وجه التحديد.

إن دور المرأة المصرية والعربية بدا بارزًا في مشاهد الانتفاضات الثورية ووقائعها وعملياتها، وذلك بقطع النظر عن نظام الزى الاجتماعى ومحمولاته الدينية الوضعية أو القيمية - النقاب والإسداال والحجاب.. إلخ-، أو أنظمة الزى على النمط الغربى أو المعولم الذى يغير أشكال الزى الاجتماعى الأخرى، حيث كان السائد ولا يزال في تظاهرات التحرير هو الحضور الفاعل للمرأة المصرية الشابة من الطبقة الوسطى - الوسطى المدينية وأخريات، ولكن لم يكن ثمة تمييزات بينهن أو رفض للتجاور بين أنظمة الزى ومحمولاتها على اختلافها. إنما نمط من التسامح المتبادل والتعايش والتفاعل والحوار، وكان غالبهن يقفن وراء أهداف الثورة، وهى الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، ويحملن علم مصر. إن ظاهرة حضور المرأة المهم في سياق الانتفاضة التونسية الثورية هو تعبير عن الميراث الإصلاحى للبورقيلية فيما يتصل بحقوق وأدوار المرأة الاجتماعية من ناحية، والتعليم المتطور والتميز نسبيًا عن المثال التعليمى المصرى، الذى ساعد على تبلور الوعى الاجتماعى والحقوقى للنساء - كما الرجال - في ظل نظام استبدادى وفاسد قاده الرئيس المخلوع زين العابدين بن على وزوجته وعائلتهما معًا، وبجوارهم سدنة الفساد والاستبداد معًا داخل أجهزة الحكم.

21- في إحدى الرسائل التفاعلية twits التى يطلق عليها الشباب التى تويتات للجمع وتويته للرسالة الواحدة ذكرت إحدى الفتيات المصريات أن الفارق بين الأجيال الجديدة وبين رجال النظام التسلطى وقواه الرئيسة وبقاياه المستمرة هو "فارق في السرعات"، وهو تعبير بليغ الدلالة في وصف الفجوة في التفكير بين ذهنية نقلية وتسلطية ونمطية في الأفكار

والتقويمات المعيارية لما يجرى في داخل النظام وهياكله وبيئته الداخلية والخارجية وفي العلاقة مع الواقع الاجتماعي، وفي الإقليم والعالم. من ناحية ثانية جيل جديد شاب يتطور تفكيره ومقارباته ولغته على خلاف مع جيل نخبة القوة في البلاد. في مقابل النمطية وإعادة إنتاج الأفكار والمقولات والتقويمات الجاهزة، ثمة حيوية جديدة لا تخطئها العين اليقظة لدى أبناء الطبقة - الوسطى - الوسطى المدنية في القاهرة أساساً، وفي معرفة اللغات الأجنبية ولا سيما الإنجليزية، في الكتابة أو التحدث بها بما فتح أمامهم الباب أمام معرفة بعض من التغيرات التي تجري حولهم.

ظاهرة الفارق في السرعات في الفهم والحس السياسي - الحس والرؤية السياسية غائبان في إدارة عديد مراحل الانتقال - لا تزال شائعة وتنتج اضطراب في القرارات التي تصدر في إطار السياقات الانتقالية من السلطة الواقعية العسكرية التي حكمت البلاد منذ 11 فبراير 2011 حتى انتخاب رئيس الجمهورية، د. محمد مرسى الإخواني، والتغيرات في قيادة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وقيادات الأفرع والجيش، ثم إلغاء الإعلان الدستوري المكمل، وصدر إعلان جديد في 2012/8/12، يعطى للرئيس كامل الصلاحيات التنفيذية، ومعها صلاحيات السلطة التشريعية، وهو ما يعيد مرحلة دمج السلطات التي شهدتها تاريخ مصر الدستوري في ظل نظام يوليو 1952 لاسيما في المرحلة الناصرية.

22- ثمة تبادل للخبرات التنظيمية والحركية بين النشطاء والفاعلين التونسيين والمصريين على الواقع الافتراضي في عديد الأمور، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، بعض أساليب التعامل مع الأجهزة الأمنية من واقع الخبرة التونسية وإزاء القنابل المسيلة للدموع وغيرها، من خلال استخدام بعض المشروبات الغازية، أو الخل... إلخ.

هذا النمط التبادلي - للأفكار والخبرات والآراء - بات ينتقل من حالة عربية لأخرى، وخصوصاً في اليمن والبحرين وسورية، وذلك قبل استخدام النظامين اليمنى - تحت قيادة الرئيس السابق علي عبد الله صالح - والسوري الرصاص إزاء المتظاهرين لقتلهم.

من أبرز ملامح هذا السوق البازغ لتبادل التجارب والخبرات "الثورية"، هو نقل أساليب التعامل مع المراحل الانتقالية بين المثاليين التونسي، والمصري، وخصوصاً أن الذي يسيطر على عملية إدارة الانتقال الدستوري والسياسي والاقتصادي، هو جزء من تركيبة صفوة القوة - ذات التجربة في ظل النظام التسلطي السابق أو ما قبله -، ومن ثم يواجه شباب الانتفاضة

الثورية في كلا البلدين، بعض المشاكل التي تساهم عملية تبادل المعلومات والخبرات على التعامل مع بعض أساليب إدارة المرحلة الانتقالية الأولى في أعقاب "الانتفاضة الثورية".

23- إن نظرة أولية على ما حدث في بعض الدول والمجتمعات العربية تشير إلى خروج تونس ومصر من نطاق الاستثناء التاريخي للمنطقة بوصفها خارج التاريخ والديمقراطية وحقوق الإنسان العالمية الذي حاول بعض الباحثين والسياسيين - على مستوى بعض من الاستشراق الغربي وخبراء المنطقة - أن يضع المنطقة كلها في إطاره. ثمة عديد العقبات الهيكلية لا تزال موضوعاً للجدل والصراع السياسي والاجتماعي بين جماعات مختلفة حول العلاقة بين الديني والمدني والسياسي، وحول العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية والمؤسسات المدنية الدستورية، وحول المشكلات الاقتصادية، والانفجار الديموغرافي المصري وأنظمة التعليم والتأمينات الاجتماعية لا تزال مؤجلة حول ثقافة المدينة "المريفة" والأرياف والضواحي، إلى آخر هذه المشكلات الرئيسة على طريق صياغة المستقبل في كلا البلدين الشقيقتين.

24- أحد أبرز التمهيدات للحركة الديمقراطية الثورية المصرية، والتي استطاعت كسر المنظومة والإرادة الأمنية، هو ما سبق لنا الإشارة إليه مراراً وتكراراً في كتاباتنا إلى انقلاب المعادلة التاريخية المصرية حول الدولة المركزية النهرية، والتي تمثلت في القوة المهيمنة للدولة وأجهزتها القمعية إزاء ضعف المجتمع وهشاشته.

فمنذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، وفي ظل تنامي الانفجار السكاني -الديموغرافي- ومرتباته وانعكاساته الاجتماعية، بدا المجتمع تتنامى قوته إزاء الدولة لعديد الأسباب، التي يمكن رصد بعضها فيما يأتي:

1- ضعف الطابع المؤسسي لصالح الشخصية القيادية للنظام وأجهزته على نحو أدى إلى تآكل في تقاليد وأساليب العمل.

2- تراجع المهنية ومعاييرها وأدائها في أجهزة القمع "المشروع" وخروجها على أطر وقيود دولة القانون وضمائنها في التعامل مع المشكلات والظواهر الأمنية، بل في كافة المجالات الأمنية ذات الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية والإدارية.. إلخ، والجنائية والنقابية. هذا الانحسار للمهنية أدى إلى تراجع مستويات الأداء الفني والقدرة على الخيال الأمني،

والممارسات الحاملة للابتكار والذكاء المهني في التعامل الوقائي، أو اللاحق لارتكاب الجرائم.

3- التداخل بين العمل الأمني، وبين السياسي ولصالحه ومن ثم التركيز على محور الدفاع عن مصالح شخصية وموضوعية لمراكز القوة داخله لا الدفاع عن الدولة وقانونها الحديث وقيمها المؤسسية والحداثيّة، ومن ثم عن سياسة أمنية حديثة. لا شك أن ذلك أدى إلى فجوة نفسية وسياسية واجتماعية بين المجتمع وشرائحه الرئيسة، وبين الأجهزة الأمنية.

4- أدى تراجع السياسات الاجتماعية - في الصحة والتعليم والإسكان.. إلخ - وضعفها وعدم كفاءتها وفعاليتها في ظل اتساع الفجوات الاجتماعية بين الأثرياء عند قمة الهرم الاجتماعي، وبين المعسورين عند قاعدته، واتساع قاعدة الطبقة الوسطى، مع تراجع بعض قدراتها إلى تراجع هبة وقوة الدولة وأجهزتها التي انتشر بها الفساد الإداري والسياسي والبنوي مع فقدانها القدرة على فرض قانون الدولة وتطبيقه واحترامه بين الجمهور.

ومن ثم انتشر قانون القوة والمكانة والفساد، وأشكال الخروج على القانون، دون أن تستطع الدولة أن تستعيد احترام المواطنين لأجهزتها، لاسيما في ظل اتساع ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية بما أثر سلباً وفي العمق على مبدأ دولة القانون واستقلال السلطة القضائية وهيبتها بين المواطنين. من ناحية أخرى ارتفعت مؤشرات البطالة في البلاد، لاسيما بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة.. إلخ.

لقد تولدت بعض أشكال اليأس والاغتراب الاجتماعي لدى بعض أبناء الطبقة الوسطى المدنية، وفي الوقت ذاته ذهب بعضهم الآخر إلى الواقع الافتراضي على الفضاء التي لمعرفة ما الذي يدور في عالمنا وإيقاعاته المعلوماتية والتقنية والاتصالية الهادرة، فضلاً عن أنماط الحياة ما بعد الحديثة والمعولة التي تشكل سمت عصرنا، ومن ثم كانت المفارقات الحادة والكاشفة عن تخلف تاريخي، وتدهور مستويات وأداءات نظام الحكم و"الطبقة الحاكمة" الفاسدة ومحدودة المعرفة والكفاءة والثقافة عن غيرها من نظائرها في عديد البلدان المتقدمة، وأخرى كسرت طوق التخلف السياسي والتقني وتطورت في آسيا وأمريكا اللاتينية، بينما وضع ومكانة مصر والمصريين تراجع في نظام استبدادي فاسد. من هنا أخذت الأجيال الشابة تتطلع إلى رؤى ونظام مختلف يستطيع إدارة البلاد ويقودها إلى

التطور شأن عديد الدول التي بدأت مع مصر مشروعات التنمية في عقد الستينيات من القرن الماضي، وتراجعت مصر وانكسرت قوادمها.

استطاعت التقنية الاتصالية والمعلوماتية أن تنشط المبادرة الخاصة على المستويين الشخصي والجماعي، بعد أن تراجعت منذ تأميم المبادرات "الفردية" في ظل نظام يوليو، في مجال الجمعيات الأهلية، والوقف. نستطيع القول إن التضخم والانفجار السكاني مع تراجع أدوار الدولة وأجهزتها وسياساتها في المجال الاجتماعي - التعليم والصحة والإسكان والعمل.. إلخ - على وجه التحديد أدى إلى تمدد المجتمع كميًا، ثم بدأت بعض ملامح قوته تتزايد، مع بروز قوة جيلية واجتماعية حية وفوارة بالتوق العارم للتغيير، والمعارضة للنظام وسياساته وصفوة القوة الحاكمة في إطاره. قوة المجتمع المصري تزايدت منذ عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي، وبدأت في الكشف عن بعض ملامحها خلال العشرية الأولى من القرن الحادي والعشرين، في الحركة الاجتماعية الجديدة والمنظمات الدفاعية، وأشكال الاحتجاج السياسي والاجتماعي المطلبي، وإمكانات الفضاء التي الحاملة لأقصى الحريات.

من هنا أخذت المبادرة الشخصية تشق طريقها مجددًا في قلب الطبقة الوسطى - الوسطى المدنية، وكذلك على المستوى الجماعي، سواء على الواقع الافتراضي أو الواقع الفعلي. من هنا نستطيع أن نعتبر الحدث الثوري السلمي في 25 يناير 2011 وما بعد، كان تعبيرًا عن بروز قوة المجتمع المصري بقيادة طلائعه الشابة من الطبقة الوسطى - الوسطى المدنية حول القاهرة أساسًا، إزاء منظومة قوة قمعية تفتقر إلى التماسك البنوي والرؤية والسياسة الأمنية الرشيدة، وكذلك القدرات المهنية. من ناحية أخرى، كانت قوة الدولة المركزية / النهرية - تراجع ومعها هيبتها ومسئولياتها التاريخية المتراكمة والمتوارثة في ظل فساد واسع النطاق عند قمة أجهزتها وفي داخلها.

من هنا لم يستطع النظام وقادته ومراكز القوة داخله أن يصمدوا لفترات طويلة، لأن هيئته وقدراته انكسرت خلال أيام.

خاتمة:

إن الحدث الثورى المصرى بالغ التميز رغمًا عن عديد العقبات البنيوية التى تواجه عملياته، ومدى القدرة على إحداث تغيير شامل فى طبيعة النظام الجديد الذى تسعى القوى الثائرة إلى تأسيسه على أساس ديمقراطى ودستورى حول الدولة / الأمة الحديثة. ثمة قوى وثبت، وأخرى تسعى إلى السيطرة على روح الانتفاضة الثورية المدنية الحديثة وما بعدها، فى محاولة للهيمنة عليها باسم المرجعية الدينية، أو الإسلامية سواء على النمط التأويلى الفقهى الوضعى لدى جماعة الإخوان المسلمين، أو الجماعات والأحزاب السلفية والإسلامية والصوفية. هذا سعى إلى فرض وصاية رمزية باسم تأويلاته وأفكاره الإسلامية الوضعية، يتصادم مع جوهر العملية الثورية ومطالب القوى الجيلية الشابة التى خرجت يوم 25 يناير 2011 لكسر الجمود الجيلى والشيخوخة السياسية فى بلادنا. من هنا نستطيع القول: إن المراحل الانتقالية لا تزال تخضع لهندسة سياسية تنطوى على نزعتة لاحتواء ما تم، وصرفه نحو إصلاحية ما. إن مستقبل الحركة الثورية والسياسية المصرية الجديدة سيتحدد فى ضوء التدافع السياسى والاجتماعى بين القوى الثورية الجديدة، والجماعات الإسلامية السياسية والسلفية والصوفية على بعض التمايزات أو المشتركات فيما بينها.

إن الجدل والتدافع السياسى بين القوى الإسلامية السياسية وعلى رأسها جماعة الإخوان، والجماعات السلفية وآخرون، وبين القوى شبه الليبرالية والديمقراطية واليسارية، لا يزال يدور حول طبيعة الدولة، وحول بعض النصوص الدستورية الموروثة كنص المادة الثانية من دستور 1971 حول أن "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع"، ومحاولة الإضافة أو الحذف لبعض المفردات. بينما هناك مسعى لصياغات للحقوق الدستورية الشخصية والعامة، تميل إلى وضع ضوابط صارمة عليها تحت مظلة الإقرار بها فى عمومية، ولكن مع وضع معيار بما لا يخالف مبادئ الشريعة أو أحكامها، أو شرع الله. هذا التوجه لدى بعض أعضاء اللجنة الدستورية المنتخبة، يمثل خطورة على وضع الحريات العامة، لأنه يضع معيارًا عامًا غير محدد المعالم مثله فى ذلك ما سبق للمشرع الدستورى المصرى فى ظل دساتير الجمهورية، أن يضع الحرية والحق الدستورى الشخصى أو العام، ثم يردفه بمعيار ضابط ومقيد لهذه الحرية أو الحق بالقول فى ضوء القانون. ثم تصدر السلطة التشريعية القانون المنظم لهذه الحرية أو الحق وتصادره بوضع القيود الثقيلة والباهظة التى تؤدى إلى عدم التمتع به، أو العقاب على ممارسته!

هذا التوجه سوف يؤدي إلى تدين الدستور، ومن ثم إلى تغيير في طبيعة الدولة المصرية الحديثة، وتحويلها إلى دولة دينية أيا كانت الشعارات العامة حول الدولة الدستورية الديمقراطية الحديثة، أو الدولة المدنية.. إلخ!

هوامش الفصل الثاني: "الانتفاضة الثورية" الديمقراطية المصرية

(1) التكييف السوسيو - سياسى لطبيعة الوقائع والعمليات التى شكلت 25 يناير إلى 11 فبراير 2011، يمثل أحد مصادر الخلاف السياسى بين الباحثين والنشطاء السياسيين، هل نحن إزاء ثورة؟ أم انتفاضة ديمقراطية ثورية؟ هذا الجدل حول التعريف - فى مصر وقبلها تونس -، يبدو موضوعاً للخلاف والالتباس، وهو تعبير عن خلافات فى المقاربات والخطابات حول طبيعة ما حدث، ومن ثم التقييمات المعيارية والقيمية التى تطلق على الحدث ذاته. الخلاف يعكس وضعاً معرفياً سائداً ويطرح حوله تساؤلات هل وضع المعرفة الاجتماعية والفلسفية فى مصر وتونس؟ ثمة تقييمات تعيد إنتاج تعريفات وتكييفات ونظريات "تاريخية" حول الثورات الكلاسيكية فى تاريخ عالمنا، البريطانية بقيادة كرومويل والفرنسية، والروسية، والإيرانية. ويذهب هذا الاتجاه إلى نفي صفة الثورة الكاملة عما حدث، ومن ثم يرون أنها أقل من ثورة وأكثر من احتجاج، وتمرد ثورى. وثمة اتجاه آخر يرى أن ما حدث ثورة استثنائية وتختلف عن التعريفات الكلاسيكية للثورات التاريخية، لاختلاف السياقات والفاعلين والأدوات، والتنظيم الذى اعتمد ولا يزال على أدوات ولغة اتصالية ومعلوماتية ومعرفية مختلفة، ومن ثم يرى أصحاب هذه الوجهة من النظر أن ما حدث يشكل ثورة بكل معانى الكلمة.

يذهب بعض الكتاب المصريين - حسنى عبد الرحيم - إلى أننا إزاء حالة مغايرة لما حدث فعلاً من الثورات السابقة حيث ذهب إلى القول "إن ما حدث لم يحدث من قبل!! طبعى أن أية ثورة لا تشبه ثورة أخرى. فلم تشبه ثورات القرن الثامن عشر، ولم تشبه ثورات القرن العشرين كلها فكرة معينة عن الثورة تكونت عبر التاريخ الجديد". ويرتب على هذا التصور قوله: إن "الثورة المصرية لا تشبه أية فكرة مسبقة عن الثورة كما صاغتها النظريات السياسية، إنها ثورة القرن الحادى والعشرين المستمرة فى الزمان والمكان" ويصف هذه الثورة بثورة الكرامة، ويرى الكاتب أن "الشيء الذى بدأنا القيام به هو الثورة" الشاملة التى عليها أن تعرف بلادنا من جديد بأنها البلد الذى ربما يقع على "حوض النيل ويسكنه عشرات الملايين ويتكلم العربية ويطل على" "بحرين، كل هذه تفاصيل، لكنه بالتأكيد البلد الذى اخترع الثورة الشاملة فى القرن الحادى والعشرين!!..". انظر فى هذه الوجهة من النظر، حسنى عبد الرحيم، مجلة الكتابة الأخرى، الإصدار الثانى، مارس 2011، العدد الثانى، كتاب الثورة ص 50، وص 51.

ذهبت فى المتن وفى كتابات أخرى لنا إلى وصف ما حدث - فى ضوء المتابعة والمشاركة - بالانتفاضة الديمقراطية الثورية قبل تراجعها ونكوصها التى قد تستكمل مقومات التحرك نحو ثورة شاملة فى أعقاب عمليات تغيير بنى وهياكل النظام التسلطى إلى نظام ديمقراطى ودستورى، ومن ثم تأثير هذه العمليات البنيوية التحويلية على النظامين السياسى والاجتماعى على نحو يعكس القيم وأنماط السلوك والتقاليد والهياكل الديمقراطية من ميلاد ناجز للفرد، ولل فردانية.. إلخ. إن وصف الديمقراطية على الحركة الثورية يركز على أن مطلب الحرية والكرامة الإنسانية الذى شكل أول أهداف ومطالب الحركة وبعض الجماعات التى شاركت فى تظاهرات 25 يناير 2011، وهى جماعتنا خالد سعيد، و6 أبريل أساساً ثم من انضموا إليهما فى التظاهرات والاعتصامات والمواجهات مع الأجهزة الأمنية القمعية للنظام التسلطى للرئيس السابق حسنى مبارك، وعصب البلطجية ومعتادى الإجرام من الذين كانوا جزءاً من تركيبة المنظومة الأمنية وتستخدمهم فى بعض الأعمال السياسية إزاء الخضوع السياسيين للنظام السابق، أو فى جمع المعلومات الجنائية، أو استخدامهم فى مواجهة المتظاهرين السلميين أو المعتصمين على نحو ما حدث فى المرحلة الانتقالية، ولا يزالون يؤدون بعض هذه "المهام"!

(2) شهدت مصر أكثر من ألفى إضراب خلال عامى 2005، و2010 وهو ما يشير إلى تزايد مؤشرات الاحتقان الاجتماعى ومشاعر الغضب الجمعى لدى شرائح اجتماعية عمالية، ومهنية، ومن ثم كانت الإضرابات تعبيراً عن

تنامي عدم الرضا الجمعي الذي كان يعكس تراكمات مستمرة، تحولت بعدئذ إلى جزء من التمرينات الاحتجاجية والمطلبية التي ساعدت على التمهيد للانتفاضة الديمقراطية "الثورية".

(3) انظر بعض الوثائق الأولية للحركة المصرية من أجل التغيير (كفاية): لا للتמיד .. لا للتوريث نحو عقد اجتماعي - سياسي جديد، إصدار مطبوعات "كفاية"، الطبعة الأولى، أغسطس 2005.

(4) انظر في إشارتنا المبكرة عن دور وسائل الاتصال والمعلومات والوسائط المتعددة كشبكة الإنترنت والهاتف المحمول (النقال) في العمل السياسي، مؤلفنا، اليوتوبيا والجحيم، قضايا الحداثة والعولمة في مصر، انظر من ص 190 إلى ص 195، الطبعة الثانية، دار نشر أزمنة الأردن - عمان 2005. وأنظر أيضًا مؤلفنا الحرية والمراوغة، مساهمة في الإصلاح ونقد الدولة والسلطة، من ص 189 إلى ص 192، الناشر دار ميريت، الطبعة الأولى، القاهرة 2005.

(5) من أبرز أصوات الاحتجاج والنقد السياسي والاجتماعي بعض نشطاء حركة المدونين والفيس بوك والتويتر - فيما بعد - منذ بداية الحركة المصرية للتغيير "كفاية" عام 2005 وتطورت مع مواقع التفاعل الاجتماعي، في معارضة نظام مبارك على نحو اتسم بالقدرة والشجاعة في معارضة نشطة ومتنامية لنظام مبارك التسلطي، وتبلورت في عام 2010 مع قضية المواطن الشاب خالد سعيد الذي تعرض للتعذيب حتى الموت على أيدي بعض أفراد الشرطة المصرية بالإسكندرية. أدت الحوادث والتفاعلات على الواقع الافتراضي - والواقع الفعلي - إلى ما أطلق عليه بعض الباحثين "قطيعة جيلية واضحة تتشكل على مستوى الوعي والسلوك وتفضيلات المستقبل"، انظر في هذه الواجهة عن النظر، عبده البرماوى، أولئك الذين ولدوا في الميدان، ص 21، الكتابة الأخرى، الإصدار الثاني، العدد الثاني مارس 2011. تبدو هذه الواجهة من النظر سليمة نسبيًا في شأن العلاقات الجيلية السياسية الرسمية في إطار السلطة السياسية الحاكمة المتسلطة التي سدت الأبواب أمام تجديدات جيلية داخل المواقع القيادية لأجهزة الدولة، والتشكيلات الوزارية التي ركزت على مستويات عمرية اتسمت بالشيخوخة العمرية والجيلية. الاستثناء الوحيد للانسداد الجيلي في "السياسة الرسمية" - والأحرى القول موتها - تمثل في اللجنة العليا للسياسات، ودخول بعض الشباب في نهاية الثلاثينيات والأربعينيات والخمسينيات وما بعد في تركيبة الحزب الوطني واللجان الفرعية للسياسات، وفي دخول بعض المقربين من نجل الرئيس السابق جمال مبارك - ووريثه في المشروع الفاشل لوراثة السلطة في نظام جمهوري - في حكومتى السيد/ أحمد نظيف رئيس الوزراء الأسبق.

في سياق فجوة العلاقات الجيلية في الحس والخيال والعلاقة مع الواقع الافتراضي والفعلي، يمكن القول إن الفجوة الجيلية كانت تعبيرًا عن تآكل الرأسمال الخيراتي والمعرفي بما يدور في الواقع التاريخي من متغيرات بين نخبة القوة الحاكمة Power elite، وبين الأجيال الشابة الجديدة ومشاكلها وطموحاتها ومطالبها. ترتب على ذلك بعض من القطيعة الجيلية مع نمط من الشيخوخة العمرية والسياسية في الحكم. من ناحية أخرى يلاحظ أن بعض خيوط الاتصال والاستمرارية الجيلية بين المفكرين النقيدين - ولاسيما من اليساريين والليبراليين أساسًا - من السبعينيات، وما بعد تتمدد من خلال متابعتهم النقدية - التفكيكية والتحليلية - للنظام التسلطي وأجهزته وسياساته وآلياته التسلطية والفاسدة، ومظاهر عدم الكفاءة والرشد في الأداءات "السياسية" والاجتماعية والاقتصادية، والثقافية والإعلامية ... إلخ، وذلك منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي وحتى 25 يناير وما بعد، ولا يزالون. هذا الاتصال في الروى النقدية تمدد بين الأجيال المصرية على اختلافها - في ظل وحدة زمنية للجيل تتمثل في عشر سنوات، وذلك على خلاف مفهوم الجيل في الأدبيات النظرية السوسيولوجية الغربية -، وهو ما نستطيع أن نعتبر 25 يناير 2011 بمثابة تعبير عن الاستمرارية والاتصال الجيلي الذي قاده شباب الطبقة الوسطى - الوسطى المتدنية حول القاهرة والإسكندرية والسويس والمحلة الكبرى والمنصورة.. إلخ.

انظر أيضًا في تقصى بعض الروافد التي شكلت الانتفاضة، من وجهة نظر تأويلية عبده البرماوى، المرجع سابق الذكر، ص 22، وص 23.

(6) انظر إشارتنا الباكورة لدور الصور والمرئية على وجه الخصوص وتأثيرها في التغيير السياسي في مؤلفنا، اليوتويا والجحيم، المرجع سابق الذكر، ص 181، وص 184.

(7) انظر في بعض العوامل التاريخية والسياسية والاجتماعية التي شكلت خلفيات هذا الحدث، في المرجعين سالفى الذكر.

(8) بعض هؤلاء من جيل الستينيات، وأغلبهم من جيل السبعينيات من القرن العشرين.

(9) تشكل جماعات الالتراس Ultras التي تمت استعارتها في أطر تشجيع فرق كرة القدم الكبرى في مصر، ولاسيما وسط المشجعين الشباب الفوارين بالحماس، من جماعات نظيرة ظهرت في أواخر ستينيات القرن الماضي - 1960 - في إيطاليا ثم تطورت كظاهرة، ثم ظهرت في مناطق أخرى في العالم في أوروبا وأمريكا اللاتينية، ومنطقة البلقان. ويبدو أن انتشار ظاهرة الالتراس، تعود إلى تراكمات في بعض أنماط التشجيع الكروي التي قد تتداخل مع بعض العنف اللفظي أو السلوكي الذي يتواشج مع أساليب كرنفالية تتطور.

يبدو أيضًا أن ثمة ارتباطات لفكرة الالتراس كجزء من عولمة الصور والمعلومات وأساليب التشجيع والموسيقى والرقص والعنف اللفظي والمادى التي تنتقل عبر الفضائيات والإنترنت، وربما الاتصالات التي تتم في هذا الصدد. دور الالتراس في مصر يشكل جزءًا من الظاهرة سابقة الذكر، وثمة بعض من تراكم الاحتقان والعنف المتبادل مع الأجهزة الأمنية التي شكلت المواجهات بينها وبين جماعتى الالتراس الأهلى والزمالك بعض من الثأر. لا شك أن هذا الطابع الثأرى قد اتخذ بعضًا من الدلالة السوسيو - سياسية في مشاركة الالتراس الباسلة في الانتفاضة الديمقراطية "الثورية" المصرية.

تذهب الموسوعة الحرة ويكيبيديا، في تعريف الالتراس إلى ما يأتى:

1- "التراس Ultras هي كلمة لاتينية تعني الشيء الفائق أو الزائد هي فئة من مشجعي الفرق الرياضية والمعروفة بانتماها وولائها الشديد لفرقها وتوجد بشكل أكبر بين محبي الرياضة في أوروبا وأمريكا الجنوبية. وتميل هذه المجموعات إلى استخدام الألعاب النارية أو "الشماريخ" كما يطلق عليها في دول شمال أفريقيا، وأيضا القيام بالغناء وترديد الهتافات الحماسية لتدعيم فرقهم، كما يقومون بتوجيه الرسائل إلى اللاعبين وتقوم هذه المجموعات بعمل دخلات خاصة في المباريات المهمة وكل ذلك يضفي بهجة وحماسا على المباريات الرياضية وخصوصا كرة القدم".

2- وفي مجال تأريخ بدايات ظهور جماعات الالتراس ذهبت الموسوعة سالفة الذكر إلى القول "أن مشجعي الفريق الفرعي ظهر بقوة في إيطاليا في أواخر 1960 عندما قامت فرق كرة القدم بتخفيض أسعار التذاكر في مناطق معينة من الملاعب. مما أدى إلى أعمال الشغب العنيفة التي تقوم بها مجموعات من المتطرفين أدت إلى بعض الوفيات وكذلك دفعت الشرطة للانتقام. في البداية وجدت مجموعات من المتطرفين تأتي من التجمعات الأولية التي شكلت في دولة يوغوسلافيا السابقة عام 1950. والمتوترة خلال فترة الحروب اليوغوسلافية، مناصرون وطنيون من أنصار فريق هايدوك سبليت - الآن يلعب كرة القدم في كرواتيا التي شكلتها مجموعة تعرف باسم split Torcida هذا الاسم لا يزال معترفا به حتى الآن. ثاني أكبر مجموعة يطلق عليها ميلانو dei fossa (عرين الأسد) الذي تأسس في عام 1968، والتي تأخذ اسم السوداء والحمراء القديمة في الأرض والوطن وتأخذ في الاستاد أرخص الأماكن. ظهر أيضا "Fedelissimi Granata" على تأسيسها في تورينو في عام 1951، والتي لا تزال موجودة. التراس سمبوريا ظهرت في عام 1969 (أول من يطلقون على أنفسهم "التراس")، يليه "Boys" أو الأولاد من فريق اتر ميلان".

هذا التطور الوجيه الذي وضعته الموسوعة الحرة ويكيبيديا، يشير إلى بعض التغيير السياسي الذي اعترى بعض ممارسات الألتراس، في ظل بعض السياقات السياسية المضطربة.

من هنا تبدو حالة جماعات الألتراس في مصر، أقرب إلى إمكانية تحول بعضهم إلى العمل السياسي وهو أمر

حدث بعض منه خلال الفترة الانتقالية الأولى وبعض الثانية، وذلك كنتاج وفي أعقاب الدور المتميز الذي لعبوه في إحداث الانتفاضة الثورية المصرية. سيظل التساؤل قائماً حول إذا كان بعضهم سينخرطون في دائرة الأحزاب السياسية الجديدة على وجه الخصوص أم سيظلون في أطر ومبادئ الأتراس، أم سيمارس بعضهم كلا التوجهين الأتراسي والسياسي معاً، أم سيخرج بعضهم من الأتراسي إلى السياسي. أسئلة ستجيب عليها مراحل التطور السياسي والرياضي في مصر في الأجل البعيد.

3- من الشيق أن نلاحظ أن جماعات الأتراس تعتمد على مجموعة من المبادئ التي تنظم حركتها وأساليبها وخياراتها في التشجيع في مباريات كرة القدم، وتذهب الموسوعة الحرة ويكيبيديا إلى القول إن "جماعات الأتراس عادة ما تدور حول مجموعة أساسية (التي تميل إلى أن تكون السلطة التنفيذية السيطرة على كل مجموعة)، والتي نظمتها مجموعات فرعية على أساس الصداقة أو موقف سياسي معين. الأتراس وتميل إلى استخدام مختلف الأساليب والأحجام من لافتات وأعلام تحمل اسم ورموز الجماعة. ويقوم الأتراس "بيع السلع الخاصة بها مثل الأوشحة والقبعات والسترات. ثقافة الأتراس هي مزيج من عدة أساليب دعم وتشجيع، مثل وشاح - يلو حون به ويهتفون. يمكن لمجموعة من الأتراس مكونة من عدد قليل من المشجعين يصل إلى مئات، وغالباً ما يخصصون أماكن من الاستاد لأنفسهم".

من الشيق أن نلاحظ تشكل بعض القواعد الرئيسة المنظمة للأتراس، ويبدو أنها تمثل تقنين يوجه نشاطها في الصدد شيء ما أقرب إلى قواعد "أخلاقية" ما من منظورهم.

وترصد الموسوعة الحرة سالفه الذكر المبادئ الأساسية بأربعة وتحدهما فيما يأتي:

1- "لا يتوقف الغناء أو التشجيع خلال المباراة، ومهما كانت النتيجة". 2- "يمنع الجلوس أثناء المباراة". 3- "حضور أكبر عدد ممكن من المباريات (الذهاب والإياب)، بغض النظر عن التكاليف أو المسافة". 4- "يظل الولاء قائماً للمجموعة المكونة (عدم الانضمام لأخرى). الجماعات المتطرفة عادة ما يكون لها ممثل يتولى الاتصال مع أصحاب الأندية على أساس منتظم، ومعظمهم بشأن التذاكر، تخصيص مقاعد أماكن التخزين للأعلام والرايات (الدخلات في تونس). بعض النوادي توفر للأتراس أرخص التذاكر وغرف التخزين ولافتات وأعلام، والوصول المبكر إلى الملعب قبل المباريات من أجل الإعداد للعرض. غير أن بعض المشجعين ليسوا من الأتراس ينتقدون هذا النوع من العلاقة. وينتقد آخرون الأتراس لعدم الجلوس على الإطلاق خلال عرض المباريات وإشهار الرايات والأعلام، والتي تحول دون مشاهدة الذين يقفون وراءها للمباراة. انتقد آخرون الأتراس لاعتداء بعضهم اعتداءات جسدية أو التخويف من هم من ليسوا من الأتراس".

أن ظاهرة الأتراس في أبعادها السوسيو - كروية، والثقافية في مصر تحتاج إلى متابعة وتحقيقات ولقاءات بحثية منضبطة وبحث ميداني، بهدف متابعة تأثير المشاركة السياسية لهم وأثرها على توجهاتهم إزاء الحياة السياسية في أعقاب الانتفاضة الثورية الديمقراطية في 25 يناير 2011. أثرنا الاعتماد على الموسوعة الحرة ويكيبيديا لجدة هذا الموضوع الذي لا يزال بعيداً عن الدرس الأكاديمي السوسيو - سياسي، والسوسيو - رياضي. حيث السائد تناوله من منظور العنف الجنائي في غالب الخطاب الإعلامي والأمني التسلطي التقليدي الذي كان شائعاً، ولا يزال في الصحف والمجلات القومية والخاصة والحزبية، وفي التلفزيونات المصرية الرسمية والخاصة.

(10) انظر مقالنا "الخروج إلى النهار: مصر الجديدة الشابة"، جريدة الأهرام، العدد الصادر في 2011/2/3، والجدير بالذكر أن هذا المقال نشر بعد كتابته بأكثر من عشرة أيام، ولم يجد سبيلاً للنشر نظراً للقيود المفروضة على النشر والتي تزايدت بعد بدء الانتفاضة الثورية في 25 يناير 2011. يرصد حسنى عبد الرحيم عدة ملاحظات مهمة حيث ذهب إلى القول "كانت الشهور الأخيرة" قد شهدت معارك كبرى في الملاعب بين الأتراس وبين الشرطة"، "الغاشمة تدرب خلالها الشباب على فنون مواجهة الأمن المركزي"، "وكذلك أتوا معهم بالأهازيج الكروية التي حولت الشعارات السياسية"، "إلى فن شعبي أصيل وممتع وحى بكل المعدات اللازمة للتجريس من "مزاهر وطبول،

ولقد أسقطنا النظام على إيقاع الواحدة ونص، وجعلناه "قبل أن يسقط مسخرة أمام البشرية جمعاء .. حاللوا .. يا حاللوا .." التحرك الثورى فى الإسكندرية تجمع حول جامع القائد إبراهيم الشهيد ووصف الكاتب هذا الموقف على النحو الأتى "لقد بدأت القنابل المسيلة للدموع قبل أن تنتهى الجموع من الصلاة فى القائد إبراهيم، وبدأ فى أول الأمر أن الوضع سينتهى بحرب مواقع حول الجامع، الشباب الجديد الألتراس هم الذين تمكنوا من فك الحصار وبداية حرب عصابات فعالة جدًا فككت تشكيلات الأمن المركزى، ثم تجمعت فى طابور متحرك كبير - مظاهرة - أخذت تجوب المدينة وتفكك فى طريقها أدوات القمع ومراكز سلطة الدولة، وتجمع قوى أكثر، وتستعرض القوة أمام الجزء الذى كان ما يزال مترددا من السكان، لقد تم تنظيف المدينة من البوليس قبل أن يصدروا القرار بسحبه من الشوارع، لقد انتهى اليوم بانتصار مؤزر شاهدته كل المدينة من البالكونات ولم تكن فى احتياج لرأى إعلام سوى لتشجيع المدن الأخرى ومخاطبة العالم. وتبقى من المظاهرة مجموعة رمزية للاعتصام بميدان الشهداء فلسنا أقل من العاصمة ..! هذا رصد من موقع المشاركة يتسم بالحياة والدلالة. انظر فى ذلك حسنى عبد الرحيم، المقال سالف الذكر، ص 53.

(11) يذهب بعض الكتاب فى مجال التقويم التاريخى للانتفاضة الديمقراطية الثورية إلى اعتبار أنها تفتقر للصلة بالشرط ما بعد الحديث، بل إنها تمثل عودة إلى نظرية وحالة صراع الطبقات التى نظر لها المؤرخون الفرنسيون، وترى هذه الوجهة من النظر فى نقد التحليل والخطاب ما بعد الحداثى، إلى أنه "على مدار السنوات العشرين الماضية، نهشت عقول المثقفين المصريين ريبية "ما بعد الحداثة" وعداؤها السافر لمشروع التنوير الفرنسى الذى يعلى من شأن العقل وإمكانية الوصول إلى الحقيقة ويرر إمكانية الثورة وحالتها وضرورتها .." وترتب هذه الوجهة من النظر تقييم مغاير للحدث الانتفاضى الثورى، أو الثورة وفقًا لها ولرأى غالب لدى الكتاب والمعلقين حيث تذهب إلى أنه "وبينما هؤلاء المثقفون سادرون فى أوهام "ما بعد الحداثة" باغتهم الثورة والثورة المضادة على المتاريس قرأوا بأم أعينهم المروية الكبرى بامتياز، مروية صراع الطبقات التى صاغها المؤرخون الفرنسيون وليس كارل ماركس، لم تذهب أدراج الرياح، وقرأوا منذ الأيام الأولى للثورة، ما قالته صحيفة النيويورك تايمز من أنها "حرب طبقية سافرة"، انظر مفتتح محرر العدد الثانى من الإصدار الثانى من مجلة الكتابة الأخرى، كتاب الثورة، القاهرة، مارس 2011.

(12) هذا المشهد من التجاورات والتعايش والتسامح الاجتماعى تغيرت بعد ذلك بعد وصول الإسلاميين إلى السلطة عبر الانتخابات لمجلسى الشعب والشورى، وبروز بعض المجموعات السلفية المتشددة التى تطلق على نفسها "الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر" على النمط الوهابى، وتطبق من خلال مفهومها للحسبة، وتفرض بعض العقوبات على بعض الأفراد بالقوة وخارج نطاق قانون الدولة. هذا المسلك الحامل والمعبر عن تفكير متشدد ينطوى على منطق ذكورى واستعلائى يحاول حصر المرأة وأدوارها ومكانتها داخل نظام الزى - الحجاب والإسبال والنقاب .. إلخ - ودورها الوظيفى فى نطاق الأسرة، مع تحديد دورها السياسى وفى المجال العام أو وضعه تحت "الوصاية الذكورية" إذا جاز هذا التعبير وساغ. هذا التوجه يتناقض مع ما تم من حضور لافت للمرأة المصرية فى مشهديات التظاهر والاحتجاجات والاعتصامات التى تمت منذ 25 يناير حتى رحيل الرئيس السابق حسنى مبارك عن السلطة فى 11 فبراير 2011.

الباب الثانى
سياسة عدم اليقين

الفصل الأول

أزمة الثقافة الدستورية

رادت النخبة المصرية الحديثة الطريق لتأسيس الدولة الأمة كمثال طليعى ورائد في المنطقة، سواء على مستوى بناء المؤسسات السياسية، والهندسات القانونية الوضعية الحديثة، وعلى رأسها النظام الدستورى، منذ القانون النظامى حتى دستور 1971 وتعديلاته على اختلافها.

ورغمًا عن الدور التكويني الذى لعبته النخب، والدساتير والقوانين إلا أن الثقافة الدستورية والقانونية عمومًا، عانت من عديد الأزمات الممتدة، وعلى رأسها:

1- أزمة الإطار المرجعى وعمليات الأقلمة في بنية الثقافة القومية المصرية لاسيما الدينية، وإزاء قانون الأعراف والمكانة فيما يخص شرعية السلطة السياسية وممارساتها لصلاحياتها، بين نمط غلاب من الأبوية والرعاية السياسية وشخصنة السلطة، وبين الضوابط والحدود الدستورية لممارسة السلطة لاسيما التنفيذية حول الحاكم أيا كان مسماه وحدود صلاحياته.

2- الفجوات بين الإطار الدستورى والقانونى الرسمى وبين الدستور والمخاطبين بأحكامه من القطاعات الاجتماعية العريضة، بل وفي إطار غالب النخب السياسية.

3- أدى النظام شبه الليبرالى 23 - 1952 إلى المساهمة في عمليات تشكيل الثقافة الدستورية من خلال عمليات الاستعارة والدمج عن الأطر المرجعية الغربية، والممارسة السياسية والدستورية والبرلمانية والقضائية الوطنية. ومن ناحية أخرى ساعدت بيئة الانفتاح على التجارب المقارنة في تطوير الفكر والممارسة السياسية والقضائية المصرية، ومن ثم بث دينامية داخل الثقافة الدستورية والقانونية.

4- أدى النظام التسلطي، 1952 - 2010 في مختلف مراحله إلى "موت السياسة" مجازاً ومن ثم إلى تآكل وتقوض الثقافة الدستورية في مصر سواء على مستوى الدرس الأكاديمي، أو على مستوى الجدل العام إقليلاً، ودون أثر على الممارسة السياسية وعلى عملية ممارسة السلطة.

وسوف نتناول جوانب الأزمة في الثقافة الدستورية المصرية فيما يأتي:
أولاً: ميلاد الثقافة الدستورية والانفتاح المصرى على الحداثة القانونية الأوروبية: النجاحات والأزمات.

ثانياً: ثورة يوليو 1952 وموت السياسة والروح الدستورية في مصر.
ثالثاً: الانتفاضة الثورية واستمرارية أزمة الثقافة الدستورية.

أولاً: ميلاد الثقافة الدستورية والانفتاح المصرى على الحداثة القانونية الأوروبية: النجاحات والأزمات

كانت عمليات استعارة الهندسة الدستورية والقانونية الأوروبية والغربية أحد أبرز مداخل التحديث السلطوى للقيم والمؤسسات، وللحداثة، وذلك على عديد المستويات التى يمكن رصدها فيما يأتي:

1- بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها وأجهزتها، وذلك من خلال أقلمة أو الأخرى توطين القوانين الأوروبية لتغدو جزءاً من عملية دمج الاقتصاد المصرى في بنية الاقتصاد الرأسمالى العالمى، وخصوصاً تجارة الأقطان.

2- شكل القانون الوضعى الحديث أداة رئيسة في الانتقال من نظم المكانة إلى القانون كتنظيمات وشبكات وعلاقات ومصالح وتوازنات وحقوق والتزامات.

3- بدأت عملية استعارة بعض المفاهيم النظرية في مجال القانون الجنائى وعلى رأسها الاتفاق الجنائى، واستبدال العقوبات الحدية بعقوبات أخرى في جرائم السرقة، كالنقى إلى فيزا أوغلى بالسودان. وذلك لاحتياج جيش محمد على للجنود والأيدى العاملة فى الزراعة أو فى إطار الجندية وتوسعاته فى الإقليم فى إطار مشروعه السياسى والعسكرى الكبير.

4- بدأ التحول الكبير في النظم والثقافة القانونية المصرية حول مشروع وحلم الخديوى إسماعيل باشا في تحويل مصر إلى "قطعة من أوروبا"، وبقطع النظر عن المثالب والأخطاء السياسية الفادحة التى حدثت في البلاد، وجلبت معها التدخل الأجنبى وفرض رقابة دولية - فرنسية وبريطانية - على ميزانية البلاد، وتدخل مباشر في إطار صندوق الدين، وتعيين وزيرين بريطاني وفرنسي في تشكيل الحكومة المصرية.

5- تجربة إسماعيل باشا متعددة الأبعاد في القانون والدستور والوزارة المسئولة والموسيقى - الأوبرا - والعمارة وتخطيط المدن والتنظيم الإدارى.. إلخ، وهى نقلة نوعية في مفاهيم الحداثة والتحديث لدى الصفوة المصرية.

6- أدت حركة البعثات، واهتمام بعض المبعوثين وفى طليعتهم الشيخ العلم / رفاعة رافع الطهطاوى بالدستور الفرنسى، وترجمته إلى اللغة العربية، إلى دلالة على بدء تشكل وعى بالمسألة الدستورية وأهميتها في إطار بناء الدولة الحديثة والتقدم على النمط الأوروبى.

7- منذ صعود إسماعيل باشا إلى سدة حكم مصر - 1863 حتى تم عزله في عام 1879 - واتسمت مرحلة حكمه بعدد السمات والظواهر وعلى رأسها عدم الاستقرار السياسى، والتدخل البريطانى والفرنسى في شئون البلاد كما سبق وأشرنا، ومن ناحية أخرى "ظهور حركة فكرية ودستورية نتيجة إيفاد البعثات العلمية إلى الخارج منذ عهد محمد على، وتأثر هؤلاء المبعوثين بالأفكار المدنية والسياسية التى سادت أوروبا في ذلك الوقت، فكان طبيعيًا وبحق - في نظر بعض أساتذة القانون الدستوري - أن تنعكس آثار هذه الدراسات على النظام السياسى القائم في البلاد على أن هذا الانعكاس لم يبدو واضحًا جليًا إلا في أواخر عهد إسماعيل" (1)

8- برز الاتجاه نحو النظام الدستوري، وذلك كمنحى إصلاحى في أواخر مرحلة حكم إسماعيل باشا، وهو ما تجلّى في مشروع دستور 1879، الذى أثر على صياغة دستور 1882.

9- ارتبط الوعى الدستوري المصرى، بنمو الشعور القومى الحداثى التوجه والدلالة إزاء التدخل الأجنبى في الشئون المصرية - نظام الرقابة الثنائية البريطانى / الفرنسى - وتداخل هذا التوجه القومى مع مبادئ الثورة الفرنسية وأهمها إعلان حقوق الإنسان والمواطن

والأفكار الديمقراطية التي بدأت في الانتقال إلى مصر عبر مبعوثيها إلى فرنسا مما أدى إلى "ظهور حركة فكرية وصحفية تدعو إلى المطالبة بإجراء إصلاحات دستورية تركز على المبادئ الديمقراطية الصحيحة".⁽²⁾

10- بدأت الحركة الدستورية في الظهور من خلال مواقف النواب التي طالبت بضرورة وجود اختصاصات واضحة ومحددة لمجلس النواب ومسئولية الوزارة أمامه ففي دورة انعقاده بعد صدوره من الخديوى إسماعيل، واجتماعهم في 17 من مارس 1879. في 5 من أبريل 1879 اجتمع النواب وكبار الموظفين والعلماء ورجال الجيش، وأجمعوا على صياغة مشروع لائحة يشتمل على وجوب تخويل مجلس النواب اختصاصات قطعية تماثل تلك التي تتمتع بها المجالس النيابية في أوروبا، وتأليف وزارة وطنية تقتصر العضوية فيها على الوطنيين دون الأجانب، وتقرير مسئولية هذه الوزارة أمام المجلس وهو الأمر الذي استجاب له الخديوى إسماعيل، وتكليف محمد شريف باشا بتأليف الوزارة وفق المبادئ السابقة".⁽³⁾

قدم شريف باشا بعد تشكيل وزارته مشروع اللائحة الأساسية إلى مجلس النواب - 17 مايو 1879 - وفي يونيو 1879 مشروع قانون انتخابي. لا شك أن مشروع اللائحة أدى إلى تأليب بعض الدول الأجنبية للسلطان التركي ودفعه لعزل إسماعيل باشا الذي صدر قرار بذلك في 26 من يونيو 1879، وخلفه في موقعه ابنه توفيق باشا على سدة حكم مصر.

11- شكل دستور 1879 أساس دستور 1882 الذي صدر في 7 من فبراير 1882، حيث صدر مع قانون الانتخاب في 25 من مارس 1882. يعد هذا الدستور نقطة تحول في التنظيم الدستوري المصري الحديث، من حيث طابعه شبه الديمقراطي الذي استند إلى النظام النيابي البرلماني من حيث الأخذ ببرلمان منتخب من الشعب ووزارة مسئولة أمام المجلس النيابي - مجلس النواب -، ووجود رقابة متبادلة بين السلطين".⁽⁴⁾

12- شهدت مصر العديد من حركات النكوص إلى الحكم المطلق، ومنها القانون النظامي في أول مايو 1883، وقانون الانتخاب الصادر معه في ذات اليوم الذي حدد مجلس شورى القوانين، والجمعية العمومية، ومجلس شورى الحكومة، ومجالس المديريات الذي جافت المبادئ الديمقراطية. في عام 1913 تم الأخذ بنظام الجمعية التشريعية الذي جاء به القانون النظامي رقم (29) لسنة 1913. وهذا القانون لا يختلف عن قانون 1883 النظامي، ونقطة

التغير تتمثل في إعطاء الحكومة حق تعيين بعض النواب على أساس طائفي.

تمثل هذا التوجه الطائفي والعرقى في صلاحية تعيين الحكومة أربعة للأقباط وللعرب البدو ثلاثة مقاعد، وهو أمر رمى إلى التفرقة بين المصريين على أساس الدين والعرق. وذلك في إطار الحكم المطلق، لا شك أن مرحلة الحكم المطلق كانت تعبيراً عن بعض ضغوط الاستعمار البريطاني أساساً، ولكن الارتباط بين الحركة القومية المصرية وبين النزعة الدستورية كان أبرز سمات التطور في الحركة وفي أفكارها. (5)

13- يمكن القول: إن أبرز نتائج ثورة 1919 تمثلت في وحدة أبناء الأمة المصرية في إطار الحركة القومية الدستورية، والربط العضوي بين الدستور ومطالب الاستقلال عن الاحتلال البريطاني، وهو ما كشف عن نضج ما على الصعيدين الفكري الحدائي المنفتح على عالمه، والكفاح الوطني، وأن الدستور والاستقلال كلاهما صنوان لا يفترقان. يبدو أن هذا التواشج بين النزعة الدستورية البرلمانية النيابية، وبين التحرر من نير الاستعمار، كان تعبيراً عن عديد الأسباب ومنها:

(1) انتشار الثقافة الدستورية والقانونية الحديثة التي جاءت عبر الدور الذي لعبه رجال الفقه الدستوري والقانوني والتطبيقات القضائية سواء في إطار القضاء الوطني والمختلط والجماعة القانونية المصرية باجتهاداتها ومهاراتها ومختلف مكوناتها من الفقه وعلماء القانون والقضاة والمحامين وكبار المفكرين والمثقفين من ذوى الثقافة القانونية، وغيرها ذات الصلة بالتقاليد والثقافات الأوروبية.

(2) دور القوى شبه الليبرالية والإصلاحية الوطنية سواء لأحزاب أقلية نخبوية كالأحرار الدستوريين، أو حزب الحركة القومية المصرية الجامع لأطيافها "الطبقية"، أو الفكرية / السياسية ألا وهو حزب الوفد المصري الذي كانت بعض قياداته الرئيسة من رجال القانون ومن ثم ركزوا على المطالبة بإعمال المبادئ والقيم الدستورية في ظل نظام الحكم النيابي البرلماني، والذود عنه كجزء من الحركة الوطنية الدستورية المعادية للاستعمار البريطاني والحكم المطلق.

(3) إن دستور 1923 كان نسبياً وتاريخياً من أكثر الدساتير المصرية تأسيساً للحكم النيابي البرلماني، والأكثر ديمقراطية في تاريخ مصر الدستوري كله. كان دستور 1923 أكثر

اهتماماً بالحقوق الفردية وحرياتها، وأخذ هذا الدستور بمبدأ سيادة الأمة وفق نص المادة 23 التي ذهبت إلى أن "جميع السلطات مصدرها الأمة". وأخذ بمبدأ الفصل بين السلطات مع التعاون فيما بينهما.

ذهب دستور 1923 إلى تقرير مبدأ المساواة أمام القانون، وفي الحقوق والواجبات المدنية والسياسية دون تفرقة بينهم تقوم على أساس الأصل أو اللغة أو الدين.

ونص على الحرية الشخصية كما تتجسد في حرية التنقل وحرية الاتصال وحرية العقيدة (م 12، 13)، والحق في التعليم (مواد 17/18/19) وحرية الرأي والصحافة وحرية الاجتماع وحق تكوين الجمعيات وحق مخاطبة السلطات العامة.

14- يمكن القول: إن البلاد شهدت - وفق بعض المؤرخين والفقهاء الدستوريين كالكتور فؤاد العطار وآخرين - بعض الاتجاهات لدى بعض رجال السياسة للانقلاب الدستوري الذي حدث على أيدي بعض الحكومات ومنها وزارة زيور باشا عامي 24 و1925، ووزارة محمد محمود باشا 1928. ويبدو أن أخطر انقلاب دستوري حدث في عهد وزارة إسماعيل صدقي الذي ألغى دستور 1923 في عام 1930 من خلال دستور 1930 سيئ الصيت الذي صدر بالأمر الملكي الرقيم 70، وصدر في اليوم نفسه قانون جديد للانتخاب. وكان الهدف الرئيس هو تكريس سلطات الملك وتوسيع اختصاصاته على حساب السلطة التشريعية. قامت الحركة السياسية والدستورية بقيادة حزب الوفد وبعض المثقفين بمقاومة ونقد دستور 1930، مما أدى إلى إلغاء العمل بهذا الدستور، من خلال الأمر الملكي الذي صدر في 20 من نوفمبر عام 1934، ثم صدور الأمر الملكي في 12 من ديسمبر 1935 بإعادة العمل بدستور 1923 الذي استمر العمل بقواعده حتى ثورة 23 يوليو 1952.⁽⁶⁾

15- يمكن القول: إن الحركة القومية الدستورية في مطالبتها بالاستقلال الوطني ورحيل الاحتلال البريطاني والديمقراطية والحكم النيابي البرلماني الدستوري، أسهمت في نشر ثقافة دولة القانون وسيادته، والحقوق الفردية والعامة، واستقلال القضاء والتمايز الوظيفي بين السلطات الثلاث. ساعدت بيئة الانفتاح الفكري على تيارات الفكر الأوروبي على إشاعة الوعي السياسي والدستوري بأهمية الدستور والقانون الحديث في التقدم الأوروبي وحاجة مصر إلى هذا المسار الفكري والمؤسسي لتطورها وتقديمها وهو الأمر الذي دعمته الجماعتان السياسية والقانونية المصرية.

16- من الشيق ملاحظة أن الثقافة الدستورية البرلمانية كانت تتسم بالابتسار إلى حد ما لأنها لم تكن ترتكز على بنية ثقافية سياسية ليبرالية تعتمد على قاعدة اجتماعية واسعة تشكل دعمًا فعالاً للنظام البرلماني ولقواعده وقيمه المؤسسة. من ثم كانت ظاهرة الانقلابات الدستورية إحدى سمات المرحلة شبه الليبرالية حول 1923 - 1952. يبدو أن ذلك مرجعه أننا إزاء ثقافة نخبة سياسية لا يؤمن بعض مكوناتها بالقيم الليبرالية البرلمانية - أى بالثقافة والقيم وأنماط السلوك والممارسات السياسية الديمقراطية الغربية -، وإنما يسود بعضها النزوع إلى الحكم المطلق والشمولى. من ناحية أخرى ثمة فجوات بين ثقافة بعض النخبة السياسية الحاكمة أو المعارضة - من طبقتى كبار الملاك وشبه الرأسمالية - ومعهم الشرائح الوسطى - الوسطى وبعض الصغيرة، وبين الأغليات الشعبية من الفلاحين والعمال.

ومن هنا كان استهلاك الثقافة الدستورية والبرلمانية نخبويًا وجزءًا من ثقافة الحضر والمدن بامتياز، ولم يكن يشكل قاعدة استهلاك في ثقافة غالب الأغليات الشعبية من المصريين، لاسيما فى الأرياف إلا على نحو محدود ويخضع لأبنية القوة التقليدية فيها من العائلات الممتدة، والعشائر والقبائل والأسر الكبيرة ذات المكانة والخطوة والنفوذ والملكية الزراعية، والتي كان رموزها ينتمون إلى الأحزاب السياسية الوفد والأحرار الدستوريين وغيرهم، بينما القوى الفلاحية العريضة لم تكن سوى قاعدة انتخابية لرموز أبنية القوة التقليدية فى ظل بيئة سياسية واجتماعية تتسم بالاستغلال الاجتماعى والاقتصادى للفلاحين.

17- النظام البرلماني فى ظل المرحلة شبه الليبرالية، تعرض ومعه أنساقه الدستورية والسياسية / الحزبية وفلسفته إلى التشكيك فى مدى أصالته الثقافية - إذا جاز التعبير وساغ - ومدى اتساق هندساته السياسية والقانونية مع نظام الشريعة من قبل بعض من قادة وكوادر جماعة الإخوان المسلمين، وبعض علماء الأزهر، وبعض الجمعيات الإسلامية، التى نادت بتطبيق الشريعة الإسلامية، ونظام الخلافة. أن سعى الملك فؤاد عبر عديد الشخصيات لكى يتم تنصيبه خليفة للمسلمين، والسجال السياسى والفكرى الذى ثار حول هذه القضية، ومعها كتاب على عبد الرازق الإسلام وأصول الحكم، تكشف عن بعض جذور الثقافة الشمولية التى تساند الحكم المطلق، وتعتمد على بعض التأويلات الفقهية الوضعية سندًا لآرائها، وترويجًا لها، وذلك على الرغم من فشل هذا الاتجاه على أيدي القوى الديمقراطية وشبه الليبرالية بقيادة حزب الوفد ومصطفى النحاس باشا.

هذا الاتجاه الإسلامى السياسى سيستمر في تجريحه للهندسات القانونية الحديثة، ويحمل معه إيديولوجيا الخلافة الإسلامية، ورفض الدساتير المدنية الحديثة، وطرح عديد البدائل حول دساتير إسلامية.

ومن الشيق أن نلاحظ أن الكتابات حول الدساتير الإسلامية أو النظم الدستورية الإسلامية، أو القانونية - وتحديدًا الجنائية - تعتمد أساسًا على النظريات الدستورية الحديثة، وعلى نظرية الجريمة وأركانها وشروطها في قانون العقوبات والإجراءات الجنائية. بعض الكتابات الدستورية الإسلامية تعتمد على بعض الكتابات الفقهية حول السياسة الشرعية، والتي تعكس ظروفًا تاريخية واجتماعية وسياسية محددة وقت إنتاج هذا النمط الفقهى "السياسى". لا شك أننا إزاء مفارقة نظرة وفكرية حيث يطالب بعضهم بدولة إسلامية وفق لمفاهيم ومعان أصولية ونزعة خلاصية ترمى إلى التماهى مع النموذج المؤسس، وتعتمد على بنية نظرية ومفاهيمية غربية بامتياز وتعتمد على الثقافة القانونية الوضعية فى مجال النظم الدستورية ونظريات الدولة فى إطار تطور نماذجها المرجعية الأوروبية أساسًا التي كانت جزءًا من تطور الرأسمالية الغربية وتطور الدولة القومية. لا شك أن هذا التوجه يعكس النظرة الأدائية لمنجزات الحداثة الدستورية والسياسية فى إطار سعى بعض الإسلاميين لصياغة مشروعهم حول الدولة الإسلامية.

18- شكل ضعف البنى الرأسمالية والتقنيات الصناعية، وكذلك عدم التبلور البنائى للعلاقات الاجتماعية على النمط الغربى، سواء من حيث بعض السيولة، ساعد على استمرارية بعض ثقافة نظام المكانة وقانون الأعراف والتقاليد فى الضبط الاجتماعى، وهو ما أسهم فى وهن الأساس الاجتماعى - الثقافى والإدراكى إزاء الثقافة الليبرالية والدستورية الحديثة، ومن ثم إلى بروز فجوات وعدم التجانس البنائى بين النظم الدستورية والثقافة التى استعارتها من المنابع المرجعية الأوروبية - الفرنسية والبلجيكية - وبين أحد أبرز مكونات الثقافة السائدة لدى الغالبية الشعبية من أبناء الشعب المصرى التى استندت على الموارىث الإسلامية والمسيحية، لاسيما الأرثوذكسية.

19- إحدى أبرز الأزمات الممتدة للثقافة الدستورية خصوصًا والديمقراطية عمومًا تتمثل فى ضعف ثقافة الفرد، والفردانية اللذين يشكلان عماد الثقافة الدستورية والديمقراطية الحديثة والمعاصرة. ونقصد بذلك ميلاد وحضور الفرد كمشيئة وإرادة وفعالية فى المجالين العام

والخاص، ومن ثم الفرد كفاعل سياسى واجتماعى يتمتع بمجموعة من الحقوق والحريات الشخصية والعامة في ظل التطور التاريخى والاجتماعى والسياسى المصرى منذ بناء الدولة الحديثة، وهناك إعاقات بنائية ضد ميلاد الفرد ومن ثم الثقافة الفردانية. ويمكن إيجازها فيما يأتى:

أ- هيمنة ثقافة أبوية ورعائية على المستويين الاجتماعى والسياسى، وعلى أشكال التنشئة الاجتماعية والسياسية في ظل شيوع نمط من التنشئة الدينية / السياسية تكرر مفاهيم الطاعة الأبوية داخل الأسرة والعائلة، والقبيلة والعشيرة، وفي العلاقات داخل المدرسة بين الطالب، والمدرس، وتمتد إلى حد ما داخل الجامعات، وفي علاقات العمل... إلخ. من ناحية أخرى التكامل من التسلطية السياسية، والتسلطية الدينية.

ب- إن ثقافة الإجماع والقسر وضرورة الانصياع للمجموع في توجهاته، وسلوكياته ونمط تفكيره وقراراته - ذات الموروث وبعض التأويلات الدينية الشائعة آنذاك ولا تزال - كرست إعاقات لعملية ميلاد الفرد.

ج- الحقوق والحريات الشخصية والعامة في الدساتير المصرية كانت جزءاً من مكونات ثقافة النخبة السياسية، والمثقفة، وفي المدن، وبعض الأرياف. فهي ثقافة نخب حضرية بالأساس، ومن ثم كان تطبيقها في الواقع الاجتماعى رهيناً بالنخب ونزاعاتها، ولجوتها إلى النظامين القانونى والقضائى للحصول عليها أو الدفاع عنها إذا ما تعرضت لانتهاكات.

20- أحد أبرز مكونات أزمة الثقافة الدستورية - الممتدة طوال تاريخنا الدستورى- تتمثل في هيمنة النزعة الذكورية في السياسة والقوانين وفي الإنتاج الفقهى واللاهوتى للمؤسسات الدينية ورجالها، ومن ثم نحن أمام دساتير وقوانين، وضعها رجال سياسة وقانون ومن ثم لم تراعى حقوق المرأة على نحو يتفق مع ثقافة المواطنة الحديثة، وإنما راعت النظرة والثقافة الذكورية السياسية التى شكلت الإطار الإدراكي والمرجعى لثقافة الدولة والدساتير والقوانين التى حملت قيماً محافظة، ومن ثم كرست مضمراً متحيزاً سياسياً ودستورياً وقانونياً إزاء ثقافة المواطنة عموماً والمرأة على وجه الخصوص.

21- الثقافة الدستورية المصرية في المرحلة شبه الليبرالية - 1952 / 23 - أخذت بمبدأ المواطنة في الجوانب السياسية إقليلاً، وفي الوقت ذاته أغفلت الجوانب الاجتماعية والثقافية للمواطنة والحقوق المترتبة عليها في هذا المضمراً.

ثانيًا: ثورة يوليو 1952 وموت الروح الدستورية والسياسية في مصر

1- كانت ثورة 23 يوليو 1952، تعبيرًا عن أزمة النظامين السياسى / الدستورى والاجتماعى المصرى الذى كان سائدًا قبلها، وبعض المشاكل التى اعتورت الأحزاب السياسية المصرية وقواعد اللعبة السياسية والحزبية التى كان يحركها الملك، والمندوب السامى البريطانى.

كانت كراهية الضباط الأحرار للطبقة السياسية القديمة وغالب رموزها من رجال القانون هى التى جعلتهم يتأثرون ببعض رجال القانون الذين كانوا على عداوة وخصومة مع حزب الوفد من أمثال د. عبد الرازق السنهورى باشا، والمستشار سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة، ود. السيد صبرى أستاذ القانون الدستورى البارز، ومن ثم برز هذا التوجه في تغيير توصيف الحركة من انقلاب، إلى حركة الجيش، إلى الثورة. لا شك أن تكييف السيد صبرى لحركة الجيش بأنها ثورة كان بمثابة تكييف سياسى ودستورى مهد لإسقاط دستور 1923 ودخول النظام الدستورى الجمهورى إلى عديد المراحل يمكن رصدتها فيما يأتى:

أولها: الإعلان الدستورى المؤقت عام 1953.

ثانيها: دستور 1956.

ثالثها: الدستور المؤقت للجمهورية العربية المتحدة 1958 (مرحلة الوحدة مع سوريا).

رابعها: الإعلان الدستورى المؤقت لعام 1964.

خامسها: الدستور "الدائم" لجمهورية مصر العربية لسنة 1971 وتعديلاته الأربعة.

في المراحل الخمس للدساتير الجمهورية لم يكن أحد يهتم بالثقافة الدستورية وتراجعها وأزماتها الممتدة، وتحولها إلى محض أشكال إطارية لمشروعية بدت شكلانية وغير مؤثرة على عملية ممارسة السلطة التنفيذية لاسيما صلاحيات رئيس الجمهورية الواسعة النطاق الفعلية أو الدستورية، وكذلك على مسألة المشروعية الدستورية. أثرت أزمات ثقافة المشروعية الدستورية على المساهمة في تكريس نزعة اللا تسييس، وموت السياسة المقيم في مصر. من هنا لم يعن بالمسألة الدستورية في مصر سوى قلة من بعض فقهاء القانون الدستورى لاعتبارات مهنية تماما، وبعض المهتمين بالمسألة الدستورية وتطوراتها فى علاقاتها بالتطور

السياسى والاجتماعى في البلاد، وقلة من المحامين والقضاة لاعتبارات تتصل بتطبيق المبادئ الدستورية العامة في المنازعات القانونية المطروحة على القضاء العادى والإدارى، وفى ممارسة الطعون بعدم دستورية القوانين عن طريق الدفع الفرعى.

2- كان النظام الدستورى المصرى ووثائقه الخمس وتعديلات الوثيقة الدستورية لعام 1971، يعد تعبيراً أميناً عن ثقل ومركزية موقع رئيس الجمهورية في النظامين الدستورى والسياسى، وثمة استثناء وحيد هو مشروع دستور 1954 الذى أخذ بالنظام النيابى البرلمانى، ولكنه لم ير النور أو التطبيق بعد إعداده من لجنة دستورية تم تشكيلها آنذاك.

3- كان ولا يزال النظام الدستورى المصرى شبه الرئاسى في نظر بعض الفقهاء - تعبيراً مشوهاً عن النظامين البرلمانى والرئاسى معاً، أو ما أطلق عليه بعض الفقه الدستورى - د. سليمان الطماوى - النظام البرلماسى وهو نظام يأخذ بسمات كلا النظامين. يقال: إن المصدر المرجعى لدستور 1971 هو دستور الجمهورية الخامسة الفرنسية دون تعديلاته في عهدى فرنسوا ميتران وجاك شيراك، ودون ضوابط هذا الدستور و ضماناته الأساسية للمواطنين المفروضة على سلطات رئيس الجمهورية ولاسيما في حالة الضرورة وفى إصدار القرارات الجمهورية بقوانين.

يبدو أن النظام الدستورى المصرى، كان محض إطار شكلائى لإضفاء مسوغ دستورى على سلطة رئيس الجمهورية شبه المطلقة في عهدى الرئيسين أنور السادات ومحمد حسنى مبارك قبل خلعهم بعد الانتفاضة الجماهيرية الديمقراطية واسعة النطاق التى تمت يوم 25 من يناير 2011 وما بعد. والتى تراجعت وخف أداؤها وأجهضت.

4- إن شكل النظام الدستورى المصرى وصلاحياته والعلاقات بين السلطات والتمايز الوظيفى فيما بينها، لم تكن على مستوى النصوص أو التطبيق ذات وزن أو تأثير على الحياة السياسية المعتقلة، أو في ظل ظاهرة موت السياسة منذ نظام الحزب الواحد إلى التعددية السياسية الشكلية والمقيدة.

كان النظام السياسى يدار بواسطة رئيس الجمهورية - أيا كان شخصه - وكانت المسوغات الدستورية أو القانونية مجرد أمور شكلية تحت الطلب من قبل بعض عناصر جماعة "ترزية القوانين"، وهى جماعة لعبت أدواراً خطيرة في تحويل الدساتير والقوانين إلى أدوات في أيدي التسلطية السياسية، وأفقدت الدستور القانون دلالة وهيبته.

5- نستطيع القول: إن ثمة تراجعاً للثقافة الدستورية مع نهاية المرحلة شبه الليبرالية وإسقاط دستور 1923، وشرعيته وذلك تحت إيقاع الخطاب السياسى والدستورى السلطوى حول الشرعية الثورية.

ويرجع هذا التدهور في صدقية الدساتير وأزمة الثقافة الدستورية المصرية إلى عديد الأسباب التى يمكن إجمالها فيما يأتى:

أ- النظرة العسكرية لثقافة الدستور والقانون بوصفهما أداة للضبط والربط، وفق مفاهيم قانون الأحكام العسكرية. من ناحية أخرى الثقافة العسكرية التى ترى في القوانين محض أدوات فى تحقيق السيطرة على القوات فى الجيوش. إذن الإدراك العسكرى للأداتى للقوانين أثر على طريقة تعامل الضباط الأحرار مع الدساتير والقوانين عمومًا بوصفهم أدوات فى أيديهم أكثر من كونهم نظمًا وصلاحيات وقيودًا وضوابط وحقوقًا للمواطنين إزاء السلطة الحاكمة ولاسيما التنفيذية.

ب- كرسست الدساتير صلاحيات دستورية واسعة لموقع رئيس الجمهورية الذى تحول إلى مركز القوة الرئيس فى النظامين السياسى والدستورى.

ج- بروز فائض للقوة الواقعية للرئيس - المرتكز على المؤسسة العسكرية وتقاليدها وثقافتها العسكرية - أكبر وأوسع نطاقًا من القوة الدستورية والسياسية، بما أدى إلى شخصنة السلطة السياسية فى البلاد.

د- شيوع ظاهرة دمج السلطات وتركيزها حول موقع الرئيس فى بعض الفترات التاريخية، ولاسيما من خلال أداة القرار الجمهورى بقانون فى غير حالاته ومجالاته وشروطه، حتى فى النطاق المخصص للسلطة التشريعية دستوريًا وهو ما يشير إلى مدى وصل الاختلال الهيكلى فى العلاقات بين السلطات، وتدهور مبدأ الفصل بين السلطات الثلاث.

هـ- هيمن المفهوم الكوربوراتى والإدارى فى إدارة النظام السياسى على نحو أدى إلى تغيب أو إضعاف مفاهيم دولة القانون، والأهم تهميش الدساتير والأحكام الواردة فيها ولاسيما الحقوق الفردية أو الحريات العامة والشخصية.

و- الخلل فى الوثائق الدستورية فى مجال الحقوق والحريات العامة والشخصية، والتى تم إهدارها فى القوانين المكملة للدستور، وفى تطبيقاتها وهو ما شكل ظاهرة تهميش

الثقافة الفردانية، وإعاقة عملية إنتاج الفرد كفاعل اجتماعي يعتمد على منظومة من الحقوق والحريات الشخصية أساسًا، ثم الحقوق والحريات العامة، وهي ظاهرة ستظل مستمرة، لا سيما مع صعود فقه الجماعات الإسلامية السياسية المحافظة وبعض الجماعات السلفية التي يركز بعضها على فقه الخضوع والإجماع ذي الجذور في النزعة الاتباعية النقلية.

ز- بولسة الدولة، وهيمنة الدولة البوليسية، وتحولها إلى ظاهرة عسكرية الشرطة، وتضخمها لقمع الحريات العامة في البلاد. بما جعل النصوص الدستورية لا تعدو كونها محض نصوص لا ظل لها في التطبيق، بل وتنتهك في الممارسة اليومية.

س- تحول التعذيب البوليسي إلى سياسة ممنهجة إزاء المواطنين، على نحو أدى إلى شيوع إدراك أن الدساتير ونصوصها في مجال الحقوق والحريات لا معنى لها، مما أثر سلبيًا على الروح والثقافة الدستورية في مصر.

ص- شيوع النزعة التعبوية سياسيًا واجتماعيًا في ظل نمط من الأبوية السياسية.

ض- دساتير الجمهورية تم إقرارها وتميرها عبر آلية الاستفتاء العام، الذي يرى بعض الفقه المصري أنها أقرب إلى آلية التزوير للإرادة العامة للأمة، ومن ثم يغدو الحديث عن الشرعية الدستورية موضعًا للعديد الشكوك، وخصوصًا في ظل أزمة الشرعية السياسية المستمرة.

ع- دستور 1971 وتعديلاته الثلاثة تم على مقاس الرئيس الأسبق أنور السادات، ثم الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك.

من هنا شكل هذا الدستور مثالًا على دور رئيس الجمهورية المركزى في النظم الدستورية منذ 23 يوليو 1952 ومن ثم لا يعكس إرادة الأمة على نحو دقيق ويعكس خياراتها وتوازاناتها.

من ناحية ثانية شكل التعديل الدستورى الجزئى لبعض نصوص الدستور 1971 بعد العملية الثورية فى 25 يناير 2011 وما بعد، تعبيرًا عن بعض التوافقات السياسية بين المجلس العسكرى الحاكم فى هذه الفترة وجماعة الإخوان المسلمين أساسًا، أى بين طرفى القوة الأساسية فى البلاد، وبعيدًا عن روح العملية الثورية التى رفعت راية الحرية والكرامة الإنسانية.

غ- ثمة فجوة بين روح الدستور ونصوصه، التي عكست الإيديولوجيا التسلطية، ذات التوجه "الاشتراكي" وبين التغير والانتقال إلى النظام الرأسمالي في عهدي السادات ومبارك، على الرغم من التعديلات التي تمت لمرات ثلاث لم تستجب موضوعيا للتطور في البيئة الاقتصادية والسياسية، وتنامي بعض الطلب الاجتماعي والسياسي على القيم والمبادئ الديمقراطية من بعض الشرائح الجيلية الشابة من الطبقة الوسطى والمثقفين.

ف- نصوص دستور 1971 تبدو حاملة لتناقضات بنيوية بين نصوصه وعلى رأسها التناقض بين المادة الأولى والثانية والثالثة.

ق- شكلت بعض التعديلات الدستورية صدى حول التحول من نظام الاستفتاء العام في اختيار رئيس الجمهورية من الاستفتاء العام إلى نظام الانتخاب وفق المادة 76 وتعديلها لمرتين، والقيود الثقيلة التي وردت بها.

لاشك أن قيود المادة 76 -الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية- أدت إلى المزيد من تفاقم أزمة الثقافة الدستورية الممتدة - في ظل ثقافة الانصياع والخضوع ذات المنزع الشمولي والتسلطي، ومن ثم تراجع الروح الدستورية في مصر.

ك- كانت بعض الكتابات المعارضة، وبعض الباحثين لقضايا الدستورية من منظور إصلاحى تنتقد الوضع الدستوري السائد في البلاد، ومن ثم حركت نسبياً بعض الاهتمام العام بقضايا ومجال الثقافة الدستورية.

ل- يمكن القول: إن ثمة دوراً بارزاً لعبه بعض فقهاء القانون الدستوري، ورجال القانون من قضاة ومحامين، لاسيما قضاء الدستورية العليا والمبادئ التي أرسلتها المحكمة ولاسيما في ظل رئيسها د. عوض المر، التي انفتحت على مبادئ المحكمة العليا الأمريكية ويمكن القول إن المبادئ التي أرسلتها المحكمة أدت إلى استثارة اهتمام وعيون وعقول بعض المصريين إلى أهمية المبادئ والقواعد الدستورية في التطور الديمقراطي، وفي وضع ضوابط على عمل السلطتين التشريعية والتنفيذية.

م- ساهمت بعض الحركات الاجتماعية والاحتجاجية الجديدة في الاهتمام بالمسألة الدستورية، وبدأت روح جديدة تحمل في أعطافها الاهتمام بالثقافة الدستورية والحقوق والحريات العامة، والشخصية، ومنظومة حقوق الإنسان.

ن- ساهمت المنظمات الحقوقية والدفاعية في دعم ثقافة حقوق الإنسان في ارتباطها بالذساتير وهو ما أحدث بعض التراكم والتغير الإدراكي إزاء القيم والثقافة الدستورية.

لاشك أن دور منظومات وثقافة حقوق الإنسان أثرت إيجابيًا في تبلور الوعي العام إزاء حقوق الإنسان والذساتير.

ه- تنامي الحضور الشاب في المجال الافتراضي والمواقع التفاعلية الاجتماعية - المدونات والفيس بوك وتويتر -، وذلك كفضاء للحرريات بديلًا عن القيود الأمنية المفروضة على المجال العام السياسي الواقعي.

من هنا شكل الواقع الفعلي المقيد للحرريات، عاملاً طارداً للشباب للهروب من المجال العام السياسي الفعلي إلى المجال العام السياسي الافتراضي ثم تحول الواقع الافتراضي الحركي إلى مجال للتعبئة والحوار والحشد والتنظيم، ثم الانتقال إلى الواقع الفعلي كما حدث من بعض المجموعات الجيلية الشابة من مثيل 6 أبريل 2008، ثم جماعة كلنا خالد سعيد وآخرين على نحو ما فعلوا في تنظيم الانتفاضة الجماهيرية الديمقراطية في 25 يناير 2011.

و- قيام عدد من رجال القانون والسياسيين المصريين بطرح المنظور الدستوري في مقاربة الأوضاع السياسية في مصر، وهو ما ساعد على حضور نذري سير ومحدود من الثقافة الدستورية إلى قلب جدالات وحراك المجال العام المصري.

ثالثاً: الانتفاضة الثورية واستمرارية أزمة الثقافة الدستورية

1- أدت الانتفاضة الجماهيرية الديمقراطية التي قام بها شباب الطبقة الوسطى المدنية إلى كسر حاجز الخوف لدى المصريين، ولاسيما أنها جاءت ذات طابع سلمي وذلك على الرغم مما تعرضت له من عنف رسمي مفرط ومتجاوز لحدود شرعية استخدامه دستورياً وقانونياً، على نحو أدى إلى سقوط أكثر من 300 شهيد وستة آلاف جريح ومصاب من خيرة الشباب المصري، سواء على أيدي جهاز الشرطة، وبعض الجانحين من الخارجين على القانون الذي كان يرعاهم الحزب الحاكم وبعض رجال الأعمال، والأخطر أن جهاز الشرطة كان يرعى بعضهم ويستخدمهم في مواجهة الشباب المنتفض ضد حكم الفساد والاستبداد.

2- أدت "انتفاضة" الشباب إلى عودة السياسة - نسيئاً - إلى مصر بعد موتها خلال عديد العقود في ظل الدولة التسلطية وأدواتها القمعية الإيديولوجية والمادية. عودة السياسة إلى المدينة هي استعادة مجازية لمصر الحديثة حيث كانت السياسة هي ابنة المدينة ومجالها العام لأن السياسة والمواطنة هما أبناء المدينة تاريخياً، وهو ما استعادته الانتفاضة المصرية يوم 25 يناير 2011 وما بعد والتي أجهضت بعد ذاك، وذلك على الرغم من بعض الإعاقات، والأزمات التي أحاطت بالتطور السياسى الديمقراطى المعاق، بالنظر إلى خارطة الطريق الانتقالى - في مرحلته الأولى - التي تم وضعها في ضوء بعض التفاهات بين السلطة الفعلية في البلاد - المجلس العسكرى والحكومات المتعاقبة بعد 25 يناير 2011 -، وجماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى السلفية. من هنا طرحت إشكاليات الدستور أولاً أم الانتخابات البرلمانية والرئاسية؟ وهى أسئلة كشفت عن خلل في خارطة طريق الانتقال السياسى، وضعف النظرة المقارنة لعمليات التحول السياسى من الشمولية والتسلطية إلى الديمقراطية.

3- عودة السياسة قد لا تعنى مباشرة عودة الروح الدستورية والتغير السريع في مكونات أزمة الثقافة الدستورية الممتدة. وذلك على الرغم من أنه لا سياسة حقيقة على الواقع الفعلى إلا من خلال الدستور والثقافة الدستورية كإطار كلى لتنظيم الدولة وسلطاتها، وللحقوق الرئيسة للمواطنين العامة أو الشخصية إلا أن المشكلات الموروثة للواقع المصرى التاريخى السوسيو - ثقافى، والسوسيو - سياسى، والسوسيو - دينى، مستمرة، وذات طابع بنوى ومتشعب الأبعاد والمكونات في النظم السياسية والدستورية وتقاليدها، وكذلك في أنظمة التنشئة الاجتماعية والتعليمية والسياسية - البطيريركية التقليدية والمحدثة -، ولا يزال بعضها فاعلاً في إعاقة إنتاج الثقافة الفردية، والفرد في عديد القوى والشرائح الاجتماعية والمناطقية، وذلك كنتاج لعديد الأسباب، ومنها تمثيلاً لا حصراً ما يأتى:

أ- هيمنة بعض من التأويلات الدينية الفقهية واللاهوتية المحافظة تركز على ثقافة الخضوع والإتباع والنزعة النقلية على ثقافة الحرية والنقد والإبداع، سواء في قرارات وسلوكيات "الفرد" - المعاق والمبتسر -، وذلك بهدف سيطرة بعض رجال الدين ومؤسساته وسلطاته على أتباعهما من المؤمنين أيا كان هذا الدين أو المذهب داخله. لا شك أن صعود وسطوة بعض علماء ورجال الدين المسلمين والمسيحيين في المجال العام السياسى يعود إلى سيادة هذه الثقافة الاتباعية التي تعوق الحضور الفاعل للفرد وقراراته وحريته ومطالباته بحقوقه سواء

في المجالين العام والخاص في مصر، وهي حالة تبدو غالبية في عديد المجتمعات العربية طوال العقود الماضية ولا تزال.

ب- بروز دور جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية والإسلامية الأخرى والأحزاب السياسية الإسلامية، أدى إلى بروز تهديدات لحقوق المرأة والطفل، بما كشف عنه من تصورات إيديولوجية دينية / فقهية ترفض الثقافة الجنوسية الكونية - النوعية أو الجندرية - التي تسود الثقافة القانونية الإنسانية الكونية، والتي تعتمد على ثقافة ومواثيق ومنظومات حقوق الإنسان، لاسيما اتفاقية منع التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى حقوق الطفل. هذا الرفض الديني الوضعي التأويلي يعتمد على إيديولوجيا الخصوصية الثقافية، والهوية، أو تفسيرات اجتماعية / دينية وضعية ذكورية تعلى من شأن المنزع الذكوري على حقوق المرأة وهندسة أوضاعها القانونية وحقوقها وحرّياتها وأدوارها الاجتماعية والسياسية.

ج- بروز تصورات فقهية وضعية تضع قيوداً على حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، بما يؤثر على المواطنين من المنتمين إلى مذاهب أقلوية داخل ذات الديانة - الشيعة والأباضية ... إلخ - أو إلى أديان أخرى كالنصرانية ... إلخ. من أبرز مخاطر هذه الوضعية الفقهية والثقافة التمييزية الحاملة لها، هي أنها تشكل أبرز مكونات خطابات دينية وضعية تقوم بالتعبئة والحشد الديني إزاء الآخر الديني أو المذهبي، بما يؤدي في عديد الأحيان إلى التحفيز على بعض العنف اللفظي والمادي والرمزي، كما ظهر في العنف الذي يمارس ضد الشيعة والمسيحيين ... إلخ.

لا شك أن حالة الاحتقان الديني ومحمولاته الطائفية والتمييزية تؤدي إلى إضعاف الثقافة الدستورية وقيم ومبادئ المواطنة لدى الأقليات الدينية الذين يرون أن النصوص والمبادئ الدستورية - بما تنطوي عليه من حقوق وحرّيات ومبادئ وثقافة حاملة لهم - لا تعدو أن تكون شعارات لا ظل لها في التطبيق من جهة الدولة وسلطاتها وأجهزتها، لاسيما في إطار ثقافة ضد دستورية أو مضادة لها.

4- النظرة الموضوعية التحليلية، أو نظرة الطائر إلى السجلات الدستورية والسياسية حول هندسة طريق الانتقال السياسي في أعقاب 25 يناير - 11 فبراير 2011، تكشف عن عديد الاختلالات سواء على مستوى الفكر أو الخطابات الدستورية والدينية، بما يكشف عن عمق الأزمة في الثقافة الدستورية العالمية، وذلك على النحو الآتي:

أ- أزمة تكييف دستوري وسياسي واجتماعي لطبيعة الحدث الثوري في 25 يناير - 11 فبراير 2011، هل نحن إزاء هبة سياسية، أو تمرد، أو عصيان أم ثورة أم انتفاضة؟ يترتب على هذا التكييف من حيث الدقة والصواب، تحديد وضع دستور 1971، هل سقط مثل دستور 1923 شبه الليبرالي في أعقاب ثورة يوليو 1952. أم أن الاستفتاء على التعديل الدستوري الذي تم في 19 من مارس 2011 كان تعبيراً عن تفاهات بين بعض الأطراف ومعهم المجلس العسكري تجاوزت التكييفات السياسية والدستورية الدقيقة، والميل نحو غلبة وهيمنة أوضاع القوة الفعلية في البلاد ومصالحها، ومن ثم تم تجاوز الفقه الدستوري والفكر السياسي بوصفهما تعبيراً عن الثقافة الدستورية والسياسية العالمية. من هنا كان الخيار السلطوي. مما ينطوي عليه من تفاهات - والأحرى تواطؤات - مؤشراً على أزمة في الثقافة الدستورية الديمقراطية في مصر ووهنها في التطبيق في لحظة سياسية حرجية ومتوترة وغير مستقرة.

ب- تفاقم الصراع في المرحلة الماضية - وقبل تغيير قيادات القوات المسلحة - بين بعض ممثلي الشرعيات السياسية المتنازعة في البلاد وهي، شرعية البرلمان والمجلس العسكري - السلطة الفعلية في البلاد -، وشرعية العملية الثورية. أدى ذلك إلى بروز بعض خلافات بين جماعة الإخوان المسلمين والقوى السلفية التي حازت على الأغلبية البرلمانية - قبل حل مجلس الشعب -، وتوافقهم ثم توتر علاقاتهم بالمجلس العسكري، وصراعهما مع القوى الجيلية الثورية الشابة. هذه الوضعية الصراعية كشفت عن لجوء بعض الأطراف إلى أدوات غير دستورية في استراتيجيات التضاغط السياسي اللفظ والعنيف والمبادل بين الأطراف الرئيسة في معادلة القوى السياسية ومشاهدها على اختلافها.

ج- غياب الرؤية الدستورية والسياسية المنفتحة على المدارس والتجارب الدستورية والسياسية المقارنة، مما كشف عن تراجع مستويات المعرفة والثقافة الدستورية العالمية والتطبيقية المقارنة لدى بعض الفقه والفكر الدستوري والسياسي، بل ولدى النخبة السياسية على اختلاف أطيافها، وكذلك لدى الفريق القانوني للسلطة العسكرية الفعلية في البلاد قبل تغيير قاداتها ودمج رئيس الجمهورية للسلطتين التشريعية والتنفيذية، وذلك بعد إلغاء الإعلان الدستوري المكمل. إذا كان هذا هو وضع المعرفة النظرية والتطبيقية للثقافة الدستورية العلمية، فما بالنا بحالة الثقافة الدستورية لدى غير المتخصصين!

إن وضعية أزمات الثقافة الدستورية العالمية والعامة في مصر لا تزال مستمرة وممتدة، وتتكاكب بعض مكوناتها وأبعادها وتؤثر على حالة الحقوق والحريات الشخصية والعامة، وحقوق الإنسان.

هذه الحالة الثقافية الدستورية والسياسية بما تنطوي عليه من أزمات واختلال بنيوي، لن تستمر طويلاً لاسيما بعد عودة السياسة نسبياً إلى مصر، وبدء مؤشرات على عمليات اجتماعية - وديناميات - قد تساعد في عملية كسر بعض القيود على ميلاد الفرد والفردانية في المجالين العام والخاص بكل آثار ذلك المستقبلية على الوعي بالحقوق والحريات الشخصية والعامة ومن ثم بالقيم والمعايير الدستورية.

ثمة استمرارية لأزمة الثقافة الدستورية - والسياسية - التاريخية عبر عديد المراحل لاسيما في ظل التسلطية السياسية وجذورها السوسيو - ثقافية والسوسيو - دينية الوضعية وموت السياسة الذي استمر في ظل نظام يوليو 1952. من ناحية أخرى نستطيع أن نرى تباشير لإمكانات انكسار هذه الأزمة وبعض مكوناتها إذا ما تمت عمليات مقرطة هياكل الدولة والنظامين الدستوري والسياسي، فضلاً عن التعليمي، والثقافي والإعلامي والديني... إلخ.

هوامش الفصل الأول: "أزمة الثقافة الدستورية"

- (1) انظر في تفصيلات هذه التطورات التاريخية، د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، ص 446، الطبعة الثانية، الناشر دار النهضة العربية، القاهرة 1973.
- (2) د. فؤاد العطار، النظم السياسية والقانون الدستوري، المرجع سابق الذكر، ص 451.
- (3) د. فؤاد العطار، المرجع سابق الذكر، ص 451.
- (4) انظر د. فؤاد العطار، المرجع السابق من ص 452 إلى ص 455.
- (5) انظر د. فؤاد العطار، المرجع السابق من ص 452 إلى ص 455.
- (6) انظر في هذه التطورات المرجع سابق الذكر، من 452 إلى 455.

الفصل الثانى دستور مصر أم دستور النفط؟

هل هناك مشكلة إحادية في مصر؟
هل التجروء على الذات الإلهية يشكل ظاهرة عامة، ومن ثم تؤثر على إيمانات وعقائد غالب المصريين؟
هل ظهرت لدينا عديد الحالات التى تم فيها مساس بأى شكل من أمهات المؤمنين والخلفاء الراشدين رضى الله عنهم؟
هل هناك إحساس عارم بأن هوية مصر والمصريين مهددة، وأنها تحتاج إلى الحماية والذود عنها من خلال النص عليها في الدستور القادم للبلاد؟ وهل عدم النص عليها يعنى تشويه أو هدم هوية مصر والمصريين؟!
ثمة أسئلة عديدة تطرح على بعض ما يتم في اللجنة التأسيسية التى يغلب على تشكيلها مجموعة من المخاوف والأوهام، ولدى بعضهم غياب الخبرة والحساسية الدستورية والقانونية في مقارنة معنى الدستور وكيفية وضع مواده، والجوانب الفكرية والمعرفية والثقافية والمقارنة المتصلة بعملية صناعة الدساتير؟
بعض ما يترشح عما يجرى في اللجان التى تشكلت على عجل لوضع نصوص الدستور الانتقالى القادم، يكشف عن أمور لم تكن نتصور أن يتم طرحها في هذه اللحظة من تطور النظم السياسية والدستورية الديمقراطية في عالمنا؟
لم يكن يدور بخلد بعض كبار المثقفين بل والقانونيين البارزين أن يكون ما يجرى الآن تعبيراً عن تردى مستوى الحوار والمقترحات حول شكل النظام الدستورى، والسلطات

الثلاث، والحريات العامة والشخصية، - وعلاقة المؤسسة العسكرية بغيرها من مؤسسات وسلطات الدولة -.. إلخ على هذا النحو المبسط والذي يثير في بعض الأحيان الشفقة والقنوط، بل وقد يكون مثيراً للضحك السياسى الأسود!

لماذا؟ لأن أية مقارنة بين أساليب وضع الدساتير المصرية تاريخياً تشير إلى أن اللجان المعينة كانت أفضل بكثير مما حدث عندما تم اختيار لجنة تأسيسية منتخبة بعد عملية ثورية أجهضت من خلال وثوب قوى سياسية دينية عليها واستطاعت - عبر تواطؤات - أن تصوغ خياراتها في تعديل دستورى تم الإستفتاء عليه، وتحول من خلال الدعاية الإيديولوجية السياسية إلى جدل حول الإسلام والدستور والهوية والإيمان والعقيدة إلى آخر هذا النمط التحريضى والتعبوى لأمر لم تكن هذه القضايا والإشكاليات المعقدة جزءاً من هذا التعديل الدستورى وجوهر القضايا التى وضع لحلها جزئياً!

من الأسف أن هذا الجدل - ياليتَه كذلك - الذى يثور داخل اللجنة التأسيسية المنتخبة، والمطعون على شرعية تمثيلها للمرة الثانية، ليس على ذات المستوى الرفيع الذى جرى أثناء وضع دساتير مصر الأساسية، لاسيما دستور 1923 الذى وضعته "لجنة الأشقياء" وفق وصف سعد زغلول باشا.

لا يوجد مجال للمقارنة الجادة بين مستوى مناقشات دستور 1923 الرفيعة المقام، وبين ما يجرى الآن من مقترحات وآراء تبدو غريبة حيناً، وينطوى بعضها على خفة حيناً آخر! بل ثمة مقترحات وضغوط لأمر ليس مكانها نصوص الدساتير، وإنما بعض القوانين واللوائح أو القرارات الإدارية!

خذ ما يجرى حالياً من مناقشات وقارن مع مشروع دستور 1954 ذائع الصيت والذى لم يرى النور بعد "ثورة يوليو" 1952؟ كانت لجنة معينة، وليست منتخبة على الهوى الإخوانى والسلفى وبعض "نجوم" الإعلام ممن يطلق عليهم "الليبراليون" مجازاً، ويلعبون دوراً ثانوياً في الحياة السياسية المصرية، بعد إجهاض العملية الثورية التى تمت في 25 يناير - 11 فبراير 2011، وانتصار تحالف الإخوان والسلفيين ومعهم بعض التوابع من "الليبراليين"، و"الناصرين"، و"اليساريين"، وعلى الجانب الآخر من هذا التحالف تقف المؤسسة العسكرية، والتى يدور معها وإزاءها ومنها صراع خفى ومرموز حيناً، وعلنى حيناً آخر! بينها، وبين السلطة الإسلامية السياسية الجديدة الحاكمة؟ حتى مع بعض التغيير الذى

تم فى تشكيل المجلس الأعلى وبعض قادة الأفرع والجيش، بكل دلالات ذلك وأطراف هذه العملية.

هذه القوى التى أجهضت العملية الثورية يفتقر بعضها إلى الوعى التاريخى، والحس الاستبصارى العميق. بمعنى التاريخ وتحولاته، ومن ثم لا يرى غالب هؤلاء سوى مواقع أقدامهم ومصالحهم السياسية الآنية!

لم تعد المسألة هى صياغة النموذج السياسى الأمثل والأكثر ملاءمة لمصر وتطورها السياسى والتنموى والثقافى والعسكرى فى ضوء تجاربها التاريخية والسياسية المختلفة وكذلك التجارب السياسية والدستورية المقارنة وخصوصاً بعد انهيار الكتلة الماركسية أو نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا وبعض نظم دول أمريكا اللاتينية .. إلخ!

لم نشهد حواراً فى العمق حول مآلات التطور فى النظم الاجتماعية والسياسية والدستورية، وإنما جدل وسجال بعضه عقيم حول أمور تبدو من البدايات حيناً، أو من الجزئيات وليست من ضمن أولويات مستقبلنا، وكأن الدساتير توضع تعبيراً عن لحظة تاريخية محددة، تعكسها بكل ما يدور فيها من صراع حول القيم السياسية المؤسسة، أو بين المصالح الاجتماعية والاقتصادية المتعارضة، أو لحسم بعض الجدل التاريخى والرمزى حول بعض القضايا المعقدة التى لا تحسم من خلال النصوص الدستورية أو القانونية وإنما عبر الجدليات الاجتماعية، والإنتاج السياسى والاجتماعى والثقافى والرمزى .. إلخ!

بدايات تبدو غائمة حيناً لدى بعضهم وغائبة أو ملتبسة لدى البعض الآخر على نحو ما نرى من بعض "الممثلين" أو المهرجين على مسرح العجائب السياسية المثير للأسى والأسف لحالة بعض النخب المصرية المعتلة، والتى يستعرض بعضها فى أمور تحتاج إلى المسئولية والجدية، والموضوعية والكفاءة والحس التاريخى والعقل السياسى الوثاب الذى ينتفض بالعافية والخيال والمعرفة وليست الضحالة وضيق الأفق والتعصب السياسى والدينى المقيت.

نعود إلى تصورات بعض الفاعلين السياسيين التى يطرحونها على أنها أولويات العمل الوطنى المصرى المستقبلى والمفصلى، لاسيما التى تدور حول قضايا الهوية. هل هناك هوية أبدية فوق المحددات التاريخية والثقافية والاقتصادية والسياسية والجغرافية والدينية؟

هل الهوية سرمدية ترتفع فوق الزمان والمكان والتاريخ؟ هل تختصر في بعد واحد وتنفي بقية الأبعاد المركبة في تشكيلة الهويات؟

هل هناك هوية واحدة ناجزة ومكتملة في مجتمع ودولة ما؟

هل تؤسس الهوية على الانتماء الديني فقط كما يتصور بعض المتنافسين والمتصارعين على روح الأمة والدولة المصرية بأقنعة تستر وراءها وجوه ومصالح آخرين خارجنا؟

هل استطاع البعد والمكون الديني أن ينفي بقية المكونات والأبعاد في المجتمعات والدول التي تدين الأغلبية الساحقة فيها بالإسلام أو المسيحية أو البوذية... إلخ؟

بالقطع لا.. نقولها جهيرة بلا لبس لأن كافة الدراسات العلمية حول مسألة الهوية تنفي بعض هذه الآراء والانطباعات وأحكام القيمة الإيديولوجية والدينية التي لا تستند إلى المقاربات السوسيولوجية، والدينية والثقافية والجغرافية والتاريخية.. إلخ، في طرح ودرس وتحليل معطيات وتركيب مسألة الهوية في هذه البلدان، ومن ثم تطوراتها وبيئاتها السياسية والثقافية.

هل تختصر مسألة الهوية في نص كالقول مثلاً: إن مصر عربية وإسلامية وأفريقية!

هل عدم النص على ذلك في الدستور يلغى أو ينفي هذه الأبعاد والمكونات في التركيبة المصرية؟ بالقطع لا أيضاً.

هل النص على الأبعاد العربية والإسلامية والأفريقية يلغى أبعاداً أخرى كالبعد الآسيوي، وجزء من مصر في آسيا. وهل يلغى البعد المتوسطي في التركيبة المصرية الفريدة، وجزء من حدودنا البحرية ومدننا الكبرى تقع على المتوسط المتعدد؟

هل النص على البعد الأفريقي سيعيد وزن مصر السياسي في أفريقيا بعد أن ذوى! هل سيعيد المصالحة التاريخية بين الإسلام العربي والإسلام الأفريقي بعد ما حدث من صراع دام في إقليم دارفور على أيدي التسلطات القبلية والدينية الإسلامية الحاكمة في الوسط النيلي في السودان؟ هل النص على البعد الأفريقي لمصر سيعيد المصالحة بين الإسلام العربي الراديكالي ممثلاً في القاعدة وأشباهها ونظائرها وما تفعله في أفريقيا - نيجيريا، ومالي وبعض دول شمال أفريقيا؟ هل سيعيد النص قيمة التسامح في إدراك هذه الدول وقادتها وشعوبها إزاء الإسلام العظيم وقيمه السامية في الحرية والكرامة والعدالة الإنسانية؟

هل نستطيع في إطار التحولات العولمية إلغاء هذا البعد والمكون التأسيسي المتمدد والساحق والنافذ في تفاصيل وجزئيات حياتنا اليومية؟

نقولها لا أخرى صريحة ومباشرة وكبيرة وفارقة ضمن اللاءات الأخرى؟

هل عمليات التعولم وصيروراتها تنفى وتستبعد الهويات الخاصة والصغيرة كما يذهب بعضهم نقلًا عن نقاد الموجة الأولى للعولمة من الباحثين والساسة الغربيين بالقطع لا؟ لأن استعارتهم هذا النقد للعولمة كان ضمن النقل الآلى من تراث الموجة الأولى لنقادها من الباحثين الاقتصاديين والسياسيين والاجتماعيين الغربيين أساسًا... إلخ. حدث تغير كبير في هذه الرؤى النقدية وثبت خطأها وأن العولمة تؤكد على الهويات الصغرى ولا تنفيها بل وتدافع عنها في كل تجلياتها الثقافية والاجتماعية واللغوية والرمزية والفنية... إلخ!

نحن إذن إزاء مجموعة من الأوهام والأساطير التي تخلق فوق رؤوس وعقول وأرواح ضيقة لا تتحرك إلا عبر الخوف، أنها فيما يبدو أحد مخرجات ثقافة المعتقلات الذهنية والروحية، لا ثقافة الحرية والقوة والانفتاح الضارى على زمن العالم من أجل تحريك الذات وتقويض المخاوف وهدم سجون الخوف المحلق فوق حياتنا وأرواحنا وعقولنا.. إلخ!

والسؤال الذى نطرحه هنا لماذا هذا الولع الغرائبي.. هو هكذا فعلًا - والكرنفالى السياسى والدينى التأويلى والوضعى بهذا النمط من الأسئلة والأطروحات والأوهام والأساطير السياسية حول الهوية؟

نحن إزاء حالة سوسيو - ثقافية، وسوسيو - سياسية تحتاج إلى بحث لأنها تطرح بين الحين والآخر، ومن مرحلة تاريخية وسياسية لأخرى، منذ هزيمة يونيو 1967، وحتى بعد إجهاض العملية الثورية في 25 يناير - 11 فبراير 2011. إنها أسئلة الهزيمة المستمرة التى لا تزال تطرح من بعضهم حتى الآن!

يبدو لى وأرجو ألا أكون مخطئًا أن بعض هذه الأسئلة الغامضة والملتبسة والخارجة من أوهام ذاتية أو شبه جماعية لدى بعض الجماعات السياسية، لا تعدو أن تكون تعبيرًا عن عديد من الاعتبارات التى يمكن رصدها فيما يأتى:

1- إن بعضهم يطرحها عن عمد بهدف صرف الأنظار عن القضايا والمشكلات والأسئلة الكبرى والأساسية التى تطرحها "اللحظة التاريخية" ياله من تعبير تم ابتذاله من كثرة

الاستخدام الإنشائي والمشوه له في أحاديثنا وخطابنا وكتابنا مصريًا وعربيًا وإسلاميًا!

2- إنها أسئلة وإجابات تسعى بشراسة إلى تدين كل أسئلة الحياة وتفصيلاتها وتفضيلاتها لكي يضمن بعض علماء الدين والسياسة -يوظفون آراءهم حول الدين- السيطرة والاستحواذ واستعمار الضمائر والأرواح، والخلط بين الأمور ومن ثم يسهل عليهم تعبئة قطاعات واسعة من بسطاء الناس وراء شعاراتهم الدينية الأهداف، والتأويلية الأسانيد والوضعية والمرامي والتي تخفي مصالحهم السلطوية والاقتصادية والاجتماعية البشرية .. إلخ. إن مسعى بعضهم هذا أدى وسيدفع نحو العنف اللفظي والخطابي والمادى باسم التأويل الوضعي للدين.

3- إن تحويل كافة أو غالب الأطروحات والأسئلة والإجابات إلى المجال الدينى السياسى، يؤدي إلى فرض استراتيجية دينية محضة تدور حول الثنائية الضدية أى الصبح والخطأ، الحلال والحرام، الخير والشر إلى آخر هذه الإجابات البسيطة جدًا والتي ترضى العقل العادى والعقل البسيط، الذى اعتاد على الإجابات البسيطة وذات الجذور الدينية، لأنها تعكس نمط الثقافة الدينية الإسلامية والمسيحية السائدة.

ومن ناحية أخرى هي إجابات أقرب إلى ثقافة الميتافيزيكيات الشعبية والفلكورية الشائعة في بعض الأوساط الشعبية، والتي امتدت طوال عديد المراحل التاريخية بكل انعكاساتها على الميتافيزيكيات الوضعية التي تسيطر على عقول عامة الناس وبسطائهم! والتي تمددت إلى أوساط المتعلمين في عديد العقود الماضية.

إن عملية تدين الأسئلة والإجابات هي تعبير عن نزعة ظاهرة وكامنة معًا ومسيطرّة أيضًا على وعى بعض رجال السياسة والدين والكتاب والإعلاميين، من أجل الهيمنة على المجال العام السياسى، واستبعاد وتهميش بعض ذوى الاتجاهات الفكرية والسياسية الأخرى بدعوى أنهم بعيدون عن القيم والعقائد الدينية للشعب. لا شك أن هذا الاتجاه يتسم بالتبسيط والتخليط بين أمور واضحة وضوحًا بينًا، ومن ثم لا نحتاج إلى تحريرها كما في الأمور الإشكالية أو المعقدة.

ما الذى يجعل من بعض القضايا الصراعية بين بعض الفرق والمذاهب في المنطقة، تفرض فرضًا على الساحة السياسية والدينية المصرية، وعلى أنها تمثل قمة أولويات العمل الوطنى؟ هل هو الدعم السياسى النفطى - والمال السياسى الحرام - الذى يقال إعلاميًا وسياسيًا

أنه تدفق إلى الساحة الدينية والسياسية المصرية قبل وبعد 25 يناير 2011، وانتخابات مجلسي الشعب والشورى والرئاسة؟ ومن أسف لم يحقق أحد في هذه المقولات لكي نتبين أهى شائعات أم حقائق؟

هل المال السياسى النفطى وسواه - وبعضه قادم من خارج الإقليم - محايد في العمليات السياسية الداخلية في مصر؟

أم أن المال السياسى عادة ما يكون محملاً بمصالح سياسية ورمزية محددة لأصحاب هذه الأموال؟ بالطبع نعم، ولا يوجد مال سياسى محايد في تجارب وسياسات العالم على اختلافها والاستثناء يكاد يكون نادرًا! وإنما التمويل السياسى متحيز وذو أهداف محددة؟

المال النفطى - أيا كان مصدره - يلعب دورًا سياسيًا لصالح هذه الدول والعائلات البدوقراطية الحاكمة، ومحملة بنمط تحالفاتها الإقليمية والدولية؟ المال السياسى النفطى محمل بالمصالح الأمريكية وتحالفاتها في الإقليم، لاسيما حول النفط والأمن وإسرائيل.

المال السياسى النفطى لا تحركه الغيرة على الإسلام أو قيمه العليا، ولا بسيادته، وإنما يوظف الإسلام سياسيًا للتغطية على هذه المصالح المحددة لهذه البلدان والأسر الحاكمة.

من هنا تبدو مطارحات بعضهم حول الصراع السنى الشيعى، محاولة لنقل هذا الصراع الوهمى من المجال السياسى - في إقليم النفط وشبه الجزيرة والشرق ودول الجوار الجغرافى العربى في غرب آسيا - إلى المجال المذهبى والعقائدى، أى خلق حرب داخل الإسلام، وبين مذاهبه على اختلافها بدعم مالى وسياسى عربى قادم من شبه الجزيرة والخليج إلى مصر والمنطقة كلها!!

بالقطع هذا التوجه يعكس مصالح بعض دول شبه الجزيرة العربية والخليج - السعودية والإمارات وقطر... إلخ - في صراعها مع إيران وبدعم من الولايات المتحدة وإسرائيل وبعض دول المجموعة الأوروبية!

نزاع إقليمى ودولى على النفط والأمن وإيران لصالح إسرائيل!

كيف يمكن القبول بفرض قضايا إقليم النفط على الساحة السياسية المصرية الداخلية! ومن قبل بعض القوى السياسية الإسلامية؟

هل تُخضع بعض القوى الإسلامية السياسية مصر رهينة لدول وعائلات إقليم النفط ومصالحها وسياساتها؟

هل يتم شراء الاستقلال السياسى والسيادة المصرية مقابل بعض المصالحات الإقليمية من بعض فصائل الحياة السياسية الإسلامية المصرية؟

هل تستمر سياسة نظام مبارك التسلطى في الإقليم تحت الوصاية السعودية والخليجية لدول الإقليم النفطى؟

إذن ما الفارق بين السياسة الخارجية للدولة التسلطية تحت حكم السادات ومبارك وبين الدولة ما بعد هزيمة العملية الثورية المصرية؟ لا فارق فيما يبدو حتى الآن!

هل تشهد مصر تجرؤاً على أمهات المؤمنين والخلفاء الراشدين؟

بالقطع لا، وإنما هى ظلال معركة سعودية خليجية مع إيران، وبدعم أمريكى إسرائيلى ومحاولة فرضها على مصر المجتمع المتعدد والمركب والأكثر أهمية وفراة في هذه المنطقة من العالم.

نحن أمة ودولة حديثة بكل هذه المعانى، ولسنا مجتمع قبائل وعائلات وأشباه "طبقات" اجتماعية يغطى عليها الثراء والتخمة النفطية. ومن ثم نحن أكثر غنى وعمقاً من المصادفات الجيولوجية والتاريخية في هذه المنطقة من العالم مع احترامنا لهذه الدول وشعوبها ولكن السياسة ومصالح مصر الدولة والأمة الواحدة شىء آخر تماماً! مصر وتعددتها وثقافتها وعمقها التاريخى الفذ أكبر من المصادفة النفطية، لأننا نستطيع كسر أية قيود يحاول بعضهم فرضها على إرادتنا وسيادتنا وسياساتنا الداخلية والخارجية.

الدساتير لا يضعها بعضهم من أجل تقنين مصالح الآخرين في الإقليم والعالم على الأمة والدولة المصرية الحديثة والمعاصرة؟

الدساتير لا تضعها فصائل سياسية لا تنظر إلا إلى مواقع أقدامها ومصالحها السياسية الآنية؟

قد تتمكن بعض هذه الجماعات من خلال المال والتنظيم والغلبة والتحالف مع الولايات المتحدة وبعض دول النفط من فرض بعض إرادتها السياسية على أمة بكاملها! لكنها حالة

مؤقتة وعارضة ولا تاريخية وفق منطق التاريخ وصيروراته وحكمته الصارمة!
الأغليات تتغير مهما كان زمن سيطرتها؟ هل تتغير الدساتير والهويات وغيرها وفق كل
تغير سياسى؟
هل تخضع الدساتير لأهواء وتفسيرات وتأويلات بعض الجماعات الدينية السياسية كما
يحاول بعضهم الآن؟
هل نضع دستوراً جديداً لمصر الديمقراطية الدستورية الحديثة التى ترنو للتقدم والازدهار
أم نضع دستوراً لحكم الإخوان والسلفيين وبعض العاطفين عليهم وآخرين فقط؟
هل ننتج دستوراً لمصر بكل أطيافها أم دستوراً انتقالياً لن يستمر سوى لحظة فى تاريخنا!
هل نضع دستوراً للحرية والكرامة الفردية والجماعية؟ أم نضع دستوراً يكرس الغلبة
والهيمنة باسم الإسلام العظيم البرىء من الأهواء وجمود بعضهم وتزمت رؤاهم وآرائهم
البشرية ومصالحهم التى لا لبس فيها؟!
هل نضع دستوراً يقنن الخوف وثقافته أم يبدده لصالح ثقافة الحرية والكرامة والشرف
الإنسانى؟!
إنها لحظة نادرة تتوثق وتسجل فيها الكلمات والشعارات والسلوكيات والمصالح،
والأهواء والمطامع والدنايا! لكنها أيضاً لحظة المسئولية والإرادة والترفع عن الصغائر
والتحيزات لصالح قيم الوطنية المصرية العليا وتقاليدها وتاريخها المجيد.
وقى الله مصر من شرور بعض أبنائها ومخاطرهم على تطورها ومستقبلها وحرىات
مواطنيها!

الفصل الثالث

إدارة العدالة في المرحلة الانتقالية

العملية الثورية المصرية كشفت عن بعض الفوضى والسيولة في المجتمع، وبعض الاختلالات البنائية في الدولة وأجهزتها الأمنية، لاسيما التي تحتكر "العنف المشروع"، الذي تحول طوال عديد العقود الماضية إلى عنف نظام تسلطى أدار هذه الأجهزة القمعية للدفاع عن مصالح قلة مستبدة عند قمة النظام، ومن ثم استباح حرمان قانون الدولة وقواعده وضوابطه الإجرائية والموضوعية. جروح الشرعية امتدت إلى السلطة القضائية ومؤسساتها العريقة، ومن ثم فتح الباب عن سعة للجدل حول أدوار بعضهما، وحول مدى استقلاليتها عن السلطة التنفيذية، بل ووصل الأمر إلى بعض الاعتداءات التي قام بها بعض الخارجين عن القانون وذووهم وزُمر رفاقهم إلى الاعتداء على بعض المحاكم، بل وصل الأمر إلى حرق بعضهم للمحاكم في ظل بعض الفوضى التي شاعت بعد انهيار المنظومة الأمنية في البلاد.

من هنا تطرح مسألة إدارة العدالة عمومًا أثناء المراحل الانتقالية، وفي إطارها المسألة السياسية لأركان النظام وقادته عن الفسادات السياسية والاقتصادية التي قاموا بها، وأشاعوها في البلاد طوال 30 عامًا مضت، ولا تزال بعض مكوناتها مستمرة.

من هنا تبدو أهمية طرح مسألة إدارة العدالة عمومًا والعدالة الانتقالية خصوصًا في ظل التجارب المقارنة في هذا الصدد، لاسيما بعد لجوء السلطة الفعلية السابقة - الحكومة والمجلس العسكرى - لإصدار قانون الغدر مع بعض تعديلاته على الرغم من الانتقادات القديمة والجديدة التي وجهت له بعد سنه وإصداره في ظل نظام 23 يوليو 1952، وبعد إعادة طرحه مجددًا للتعامل مع الفساد السياسى الذى أشاعته الصفوة السياسية خلال مرحلة حكم الرئيس السابق حسنى مبارك. ثمة أيضًا غياب للرؤى السياسية والقانونية المقارنة

في تفكير وسلوك السلطة الفعلية في البلاد بعد 25 يناير 2011 بل ولدى جماعة الإخوان المسلمين وحزبها السياسى "الحرية والعدالة"، والجماعات السلفية وحزب "النور السلفى"، وغيره، بالإضافة إلى بعض القوى السياسية شبه الليبرالية، والقومية، واليسارية لإخضاع الفساد السياسى والاقتصادى لبعض نظم العدالة الانتقالية التى تتلاءم مع الواقع السياسى والاجتماعى والاقتصادى المصرى.

من هنا سوف نتناول موضوع إدارة العدالة في المرحلة الانتقالية، وكذلك مفهوم العدالة الانتقالية فيما يأتى:

أولاً: أهمية مؤسسات العدالة أثناء مراحل الاضطراب والانتقال:

أهمية العدالة الانتقالية تبدو في أثناء المراحل الانتقالية في إطار بعض العمليات الثورية، بما تنطوى عليه من بعض الفوضى والاضطراب في الواقع الموضوعى، وفى الرؤى والمفاهيم المتصارعة بين ثقافة تسلطية سائدة، ومعها تصورات دينية وضعية صاعدة في المشهد السياسى في أعقاب 25 يناير 2011 وما بعد، على نحو ينطوى على تصادمات كبرى مع ثقافة الدولة الحديثة والسياسية وأنماط السلوك وأساليب العمل والإدارة التى سادت داخل سلطات وأجهزة الدولة، ومنها القضائية. من هنا يكتسب هذا الموضوع أهميته للدرس والبحث السياسى والقانونى والقضائى، وذلك على النحو الآتى:

1 - التأكيد على استمرارية دولة القانون، وهيبته، وفكرة استمرارية الدولة ومؤسساتها، وقدرتها على إقامة العدالة، بل وتماسكها البنىوى، لأنه بدون تطبيق القانون وتنفيذه، تفتقر الدولة إلى معناها بل ونعتها السياسى والقانونى. من ناحية أخرى المساعدة على دعم استقلالية القضاة والسلطة القضائية من محاولات النيل من مكانتهم وأدوارهم.

2 - استمرارية فكرة الردع العام والخاص المرتبطة بالقاعدة القانونية عمومًا والجنائية على وجه الخصوص.

3 - إشاعة مفهوم الأمن على الصعيد النفسى الجماعى لدى المواطنين، ومن ثم المساعدة على سد الفراغات والثغرات الأمنية كما فى الحالة المصرية فى أعقاب 25 يناير 2011 وما بعد..

4 - ضبط تمديد عمليات الخروج على القانون، ولاسيما الجنائى.

5 - مواجهة ظاهرة المحاكمات الإعلامية والسياسية الموازية للقضايا السياسية والجنائية المطروحة للنظر أمام المحاكم. وهذا المسعى ينتهك ويشكك استقلالية فى مصداقية القضاة والمحاكمات، ومن ثم أدى إلى تجاوزات جسيمة فى حق الجماعة القضائية، وهو ما برز فى بعض القضايا الكبرى التى شغلت رأى العام وعلى رأسها محاكمة الرئيس السابق حسنى مبارك ونجليه جمال وعلاء مبارك، ووزير الداخلية الأسبق اللواء حبيب العادلى وبعض كبار مساعديه.

إن ظاهرة المحاكمات الموازية التى يجريها الإعلام وبعض الإعلاميين والبرامج الحوارية والأحرى السجالية الصاخبة - على بعض الفضائيات الخاصة والعربية، أدت إلى إثارة بعض شرائح رأى العام، وأهالى المجنى عليهم ضد قضاء الدولة وقضاتها، على نحو أدى إلى بعض من زعزعة الثقة فى الجماعة القضائية، وكيل الاتهامات القاسية إلى بعض القضاة. هذه الظاهرة كشفت أيضًا إلى تزايد فجوة الثقة بين بعض شرائح رأى العام وبين القضاء المصرى التى تتآكل بعض تقاليده، فى ظل تزايد ظاهرة تسييس القضاء والقضاة، وهو أمر ذو طبيعة بنيوية فى علاقة القضاء بالسلطتين التنفيذية - تحديدًا - والتشريعية.

تزايد ظاهرة صراع السلطات فى ظل الوضعية الانتقالية بين مجلس الشعب المنحل، وبين المحكمة الدستورية العليا، ونادى القضاة الأم، والقضاة.

لا شك أن صراع السلطات اتسم بالطابع السياسى، والوظيفى فى توزيعات القوة بين السلطتين التشريعية والقضائية. من ناحية أخرى سعى بعض النواب الإخوانيين والسلفيين وشبه الليبراليين فى الهجوم على القضاء من أجل تحقيق الذبوع والمكانة والاستعراض السياسى عبر استقلال منبر مجلس الشعب ولجانه، فى مخاطبة بعض شرائح رأى العام وتعبئته باسم "الثورة" و"الثوار"، وأنهم الأكثر ولاءً واهتمامًا بمصالح الثورة والشهداء والمصابين أثناء العملية الثورية. لا شك أن هذه النزعة الإثارية أدت إلى تأثيرات سلبية على القضاء، وأعضاء البرلمان الذى قضى بعدم دستورية القانون الانتخابى الذى جاء بهذه التركيبة السياسية والدينية للغالبية داخل مجلس الشعب، وطعن أيضًا على شرعية مجلس الشورى أيضًا ولذات الأسباب أمام المحكمة الدستورية العليا بطريق الدفع الفرعى.

ثانيًا: مشاكل العدالة في مصر:

الوضع الراهن للعدالة ليس نتاجًا للعملية الثورية الديمقراطية في 25 يناير - 11 فبراير 2011 -، وإنما يعود إلى طبيعة النظم الدستورية، والسياسية والقانونية التي سادت البلاد وعملية وصياغة السياسة القضائية منذ تأسيس نظام يوليو التسلطي عام 1952، والقيود المفروضة على استقلال السلطة القضائية، وخصوصًا تأثير السلطة التنفيذية وتغولها في مجال القضاء من خلال سياسة التأثير والترغيب والترهيب، من خلال المزايا الاجتماعية التي هي حق للقضاة من قبيل الخدمات والمكافآت والندب إلى الجهات التنفيذية أو التشريعية، بالإضافة إلى ببطء إجراءات التقاضي والمحاكمات كنتاج لانفجار المنازعات الاجتماعية والاقتصادية. واستخدام نظامي السادات ومبارك للقضاء كألية للتسويق السياسي وعدم حسم المنازعات السياسية الدقيقة ذات الطبيعة الاستقطابية (مثال: الانتخابات/ قوانين ممارسة الحقوق السياسية غير الدستورية)، وغياب نظم راقية للتدريب والتكوين القضائي.

من هنا تفسير تراجع بعض مستويات الفن والتكنيك القانوني *technique juridique* لدى بعض عناصر داخل الجماعة القضائية، كنتاج لضعف وتراجع مستويات التكوين في إطار التعليم القانوني في كليات الحقوق منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي. وتم تسييس القضاء، وانقسام الجماعة القضائية بين قوة تقليدية ومحافظة سياسية، وتذهب إلى استمرار تقاليد القضاء في ظل نظام يوليو، وعدم إثارة المنازعات ذات الطبيعة السياسية. في مواجهة تيار يرى أن رأى القاضي في الحياة العامة، حق له شأن أى مواطن آخر طالما أنه لا يبدى وجهة نظر سياسية في قضية أو منازعة قانونية مطروحة أمامه.

من ناحية أخرى بدا وبوضوح ثمة تسييس مفرط لبعض آراء وخطاب بعض القضاة في القضايا العامة على نحو اتسم بالإثارة وبعض المبالغات، على خلاف آخرين اعتصموا بالدور المنوط بهم في حسم المنازعات القضائية، ولم ينخرطوا في السجلات السياسية العنيفة التي ثارت ولا تزال في المجال العام السياسى، وأجهزة الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة.

ثالثًا: إدارة العدالة في مراحل الانتقال: العقبات الرئيسة

1 - السيولة السياسية والغموض وعدم وضوح الأهداف السياسية والآليات أمام المواطنين، والقوى السياسية الفاعلة في البلاد بما يؤثر على النظرة الجماهيرية إلى القضاء والقضاة والعدالة.

- 2 - ازدواجية السلطة الانتقالية السابقة التي حكمت البلاد في أعقاب العملية الثورية بين مجلس عسكري له اليد العليا وحكومة ضعيفة فاقدة للإرادة السياسية ووضوح الرؤية والقدرة على صناعة القرار المستقل نسبيًا عن المجلس.
- 3 - التضاغط السياسي من خلال القوى السياسية المتنازعة في ظل ما يتردد عن بعض التفاهات بين المجلس العسكري السابق، وبين بعض الجماعات الإسلامية السياسية والسلفيين... إلخ.
- 4 - بعض القوى السياسية الإسلامية السلفية تحديدًا وآخرون يطرحون خطابًا للحد شرعية الدولة الحديثة، ومن بينها القوانين والمبادئ القضائية في مقابل نظام الشريعة، بقطع النظر عن عدم صوابية هذا الاتجاه علميًا وشرعيًا وتاريخيًا.
- 5 - الفجوات والفراغات الأمنية، وتأثيرها السلبي الخطير على إدراك المواطنين شبه الجماعي إزاء مؤسسات العدالة وأعمالها القضائية وحيدتها ونزاهتها.
- 6 - انتشار ظاهرة خروج عصب البلطجية ومعتادى الإجرام على القانون، وفرض أساليب السيطرة، والسطو المسلح، والضرب والجرح، والشروع في القتل، بل والقتل، دون أن تمتد إليهم يد العدالة الجنائية، لغياب السيطرة الشرطية وعدم سدها للفراغات الأمنية.
- 7 - الهجوم الإعلامي المستمر على الجماعة القضائية - من داخلها ومن خارجها - والمطالبة بضرورة تطهيرها من العناصر الموسومة بالفساد، أو بسبق علاقتها بنظام مبارك، أو إصدارها لأحكام مائلة لتوجهات السلطة وذوى النفوذ في بعض القضايا الجنائية الشهيرة لدى الرأى العام !!
- 8 - اعتداء بعض الجناة ومعتادى الإجرام والبلطجية على المحاكم قبل 25 يناير، وبعده أثناء انعقاد الجلسات أو في أعقابها، نظرًا لأن الأحكام الصادرة في بعض القضايا الجنائية لا تروق لبعض ذوى المحكوم عليهم جنائيًا.
- 9 - قيام الأجهزة الإعلامية التلفازية (المرئية)، والمكتوبة بإقامة محاكمات سياسية على شاشاتها، وصفحاتها، وإصدار الأحكام على المتهمين، على نحو ما ظهر في محاكمات مبارك ونجليه والعادلى وبعضها يشكل مساس بسير المحاكمة وإجراءاتها.

10 - ظاهرة اللدد في الخصومة السياسية والاقتصادية واللجوء إلى الشكاوى المقدمة للنياحة العامة والنائب العام بحق أو بغير حق، وفي عديد من الحالات بلا مستندات أو معلومات دقيقة وموثقة، تسوغ هذه الشكاوى والاتهامات الحاملة لها، ومن ثم لا تصمد أمام الفحص القضائي ويقضى بالبراءة، وهو ما يثير حفيظة الرأى العام "الثائر" والمهتاج، ويشكل أحد أبرز الضغوط على حيده ونزاهة العملية القضائية وحسن سيرها وإشاعتها لحس العدالة.

11 - رغبة القوى الثائرة والرأى العام فى مواجهة حاسمة مع قضايا الفساد الاقتصادى والسياسى على نحو سريع وراذع، ومن خلال عقوبات مغلظة.

12 - غياب ضمانات أمنية تسمح بإقامة العدالة فى مرحلة الانتقال فى القضايا العادية فى عديد فروع القانون الخاص والعام (الجناية والإدارية والمدنية والتجارية.. الخ)، وهى التى تشعر المواطن العادى بأن ثمة حكما للقانون يحترم فى البلاد.

13 - إصدار الرأى العام للأحكام القضائية فى الميادين والساحات العامة، ومن خلال إقامة محاكمات "شعبية" موازية أو من خلال التظاهرات والدعوة إلى "مليونيات" احتجاجية!

سعى بعض القضاة والأحرى المجموعات القضائية إلى الحصول على استقلالهم من خلال مشروعات قوانين، تتم وفق تصوراتهم دونما نظرا لطبيعة هذه القوانين فى ظل النظام الدستورى المستقبلى لمصر، وما هى الصيغة والفلسفة الدستورية التى سيتأسس عليها، وهل هى ذات الصيغة شبه الرئاسية وفى ظل أية ضوابط وحدود لسلطات رئيس الجمهورية.. إلخ، أو البرلمانية، أم العودة إلى صيغة النظام البرلمانى، أو الأخذ بالنظام الرئاسى، ولكل صيغة تداعياتها وانعكاساتها على العلاقة بين السلطات الثلاث. والأخطر محاولة بعضهم اقتناص جزء من جسد الدولة وصلاحياتها أثناء مرحلة السيولة والانتقال.

رابعاً: هل العدالة الجنائية الانتقالية، هى الحل؟

اختيار سياسة العدالة الانتقالية (40 هيئة للحقيقة والمصالحة فى الأنظمة المقارنة منذ عقد السبعينيات) قد يبدو لدى بعض رجال القانون والسياسة هى الحل الراجح لمواجهة مشاكل

مراحل الانتقال، لكن هذه الوجة من النظر تقتضى وجود بعض المفترضات الأولية لكي تحقق الحد الأدنى من أهدافها والقبول بها ومنها على سبيل المثال:

1 - إعادة هيكلة المؤسسة والأجهزة الشرطية والسياسة الأمنية، وآلياتها، وكوادرها، وذلك حتى تستطيع أن تقوم بسد الفراغات الأمنية، وتحقيق الحد الأدنى من القيم الأمنية والإنسانية، والأهم إشاعتها في أوساط اجتماعية تستوعب السياسة الجديدة، وتدعمها.

2 - سياسة إعلامية انتقالية تنظم وتدير الجدل العام حول القضايا والمشاكل والأزمات الرئيسية أثناء المراحل الانتقالية والمستقبلية.

3 - رؤية سياسية واضحة لدى السلطة الحاكمة المنتخبة يكون الحفاظ على تقاليد وقيم ونزاهة واستقلالية القضاء والجماعة القضائية على رأسها.

4 - ضرورة وضع قانون جديد لاستقلال السلطة القضائية يطبق المعايير الدولية لاستقلال القضاء والقضاة، وعدم الاعتداء على المحكمة الدستورية العليا، وطرائق تشكيلها، وذلك كرد فعل على الأحكام التي أصدرتها بعدم دستورية القانون الانتخابي، وقانون العزل السياسي الذي وضعه مجلس الشعب السابق بهدف استبعاد بعض مرشحي الرئاسة سابقاً.

5 - نظم العدالة الانتقالية المقارنة والتي تمت في بعض التجارب - جنوب أفريقيا على سبيل المثال - تحتاج إلى توافق سياسي ومجتمعي حتى يمكن القبول بها، وتعكس نزعة جادة لتحقيق العدالة، والإقرار بالمسئولية والإثم، ثم الاعتذار، والغفران .. وليس لمجرد إيجاد حلول لبعض الصفوة السلطوية التي شاركت في الفساد والاستبداد.

الباب الثالث

سياسة المؤسسة

الفصل الأول

المؤسسة الإسلامية الرسمية الأزهرية

الأزهر في عالم مضطرب: الأزمة وإشكالية سياسة التكيف

يبدو لي من النواقل الإلماع إلى تاريخ الأزهر / كمؤسسة دينية عريقة ومرموقة نشأت في أعطاف الدولة الفاطمية لتروج للمذهب الشيعي الإسماعيلي، ثم تحوله إلى أكبر مؤسسة دينية في عالم الإسلامى السننى بعدد مدارسه الرئيسة الحنفية، والشافعية والمالكية والحنبلية وتدرّس بعض مشايخه وأساتذته للفقه الشيعي - الإثنى عشرى بل والإفتاء بجواز التعبد على قواعده - والمذاهب الأخرى على نحو مقارن.

يمكنك أن تلجأ إلى الخطاب الأزهرى، وتستعيد أحاديثه في إعادة إنتاج مقولاته حول الميراث التاريخى الذى لعبه في مجال التعليم الدينى، والدفاع عن العقيدة والشرعة وأهل السنة.

أو دور بعض مشايخه البارزين في الوقوف ضد السلطات الحاكمة تدليلاً على شجاعة مشايخه، أو دفاعهم عن البسطاء والفقراء ضد الاستغلال.

إلى آخر هذا الخطاب ومتالياته. ويمكننا أن نضيف إلى ما سبق عديد الأدوار المهمة التى لعبها الأزهر ومشايخه في تاريخنا فيما يأتى:

1 - دوره في الدفاع عن هوية بدت لعلمائه أنها مهددة ولا تزال، ومن ثم تصدوا للدفاع عن هوية دينية صيغت حول النموذج التاريخى المؤسس، ويعاد إنتاجها في مرحلة ضعف وتفكك في بنية العقل الإسلامى السياسى، والفقهى والفلسفى، وفى ظل تفاقم

أزمة الاختلال التاريخي المستمر - وفق توصيف أركون - للعلاقة بين الإسلام والغرب، والأخطر الإسلام والعالم المتعدد غير المسلم في أعقاب عالم ما بعد 11 سبتمبر 2001.

2 - يمكن للباحث استعادة خطاب الدور التاريخي المعاصر للأزهر في إطار الحركة الوطنية في مواجهة الاستعمار الغربي الفرنسي ثم البريطاني. أو في إطار السياسة الخارجية المصرية كأحد عناصرها وأدواتها تجاه الإقليم، وإزاء العالم الإسلامي.

3 - ثمة خطاب استعادي يعاد إنتاجه حول تسييس دور الأزهر في السياسة الداخلية، كإحدى أدوات الصفوة الحاكمة في التعبئة، والحشد والتبرير السياسي والخطابي، وذلك لمواجهة إشكاليات الشرعية السياسية منذ الناصرية والساداتية وإلى الآن. وفي هذا الإطار يستعاد مجدداً الجدل حول قانون إعادة تنظيم الأزهر، وتطويره ومن يرون أنه طور المؤسسة، أو هؤلاء الذين يرونه سر ضعف المؤسسة، وأزماتها.

4 - المطالبات المتعددة - قبل 25 يناير وما بعدها - بانتخاب شيخ الجامع الأزهر، أو العودة إلى هيئة كبار العلماء. وسعى الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب نحو إعداد قانون جديد للأزهر يراعى متغيرات ما بعد 25 يناير 2011 وما بعد، وتم تشكيل لجنة في هذا الصدد. وستطرح عليها عديد الأسئلة والإشكاليات التي تواجه الأزهر كمؤسسة ودور في واقع سياسي مضطرب، وتعيم فيه بعض الرؤى والأدوار، وفي إطار سعى بعض السلطات (القضاء)، والمؤسسات وعديد المهن لإعداد قوانين خاصة بها، ولكنها تنطوي على محاولة لتوظيف حالة التوتر والاضطراب، ووهن الدولة، وأجهزتها في فرض أمر واقع جديد بقطع النظر عن النظام الدستوري المرتقب، وطبيعة وشكل النظام السياسي، ومن ثم يمكن في ضوءه صياغة هذه التشريعات في إطار هيكل القوة السياسية الجديد / القديم في البلاد.

من مآلوف الخطاب حول المؤسسة من داخلها، أو خارجها طرح مشكلة تطوير وإصلاح التعليم الأزهرى ومناهجه، والمؤسسة التعليمية، والجامع والجامعة، وتطوير الخطاب الدينى أو تجديده على الخلاف بين كلا المصطلحين في تاريخ تطور الأفكار الحديثة في مصر.

إذا تجاوزنا الخطاب الاستعادي الأزهرى الداخلى، أو الذى يأتى من خارجه حول المناقب وما يسمى بالإنجاز التاريخى، والواقع المأزوم. كيف نصف ونحلل حالة المؤسسة

الدينية الرسمية الإسلامية الأزهرية / كمثال على أحد أبرز مكونات الحالة الإسلامية المصرية الراهنة: نستطيع توصيف / تحليل الحالة الأزهرية فيما يأتي:

أولاً: مؤسسة في مفترق طرق تاريخي

نستطيع أن نعتبر المؤسسة في مواجهة عديد الطرق ولم تستطع أن تجد حلولاً فلسفية / فقهية / تأويلية وخطابية تجديدية أو إصلاحية - تستطيع بلورة أسئلة وإشكاليات اللحظة التاريخية في تطور العالم، والإسلام المتعدد، والإسلام في الإطار المصري. ومن ثم كيفية الاستجابة إلى أسئلة الواقع التاريخي المعيش. في ظل تطور الأسواق الدينية المصرية والعربية والإسلامية والعولمية، بكل ما يصطحب فيها من خطابات متنازعة، وصراعات على المكانة بين المؤسسات الدينية الرسمية واللا رسمية. لاسيما بين "السلطات الدينية" الوهابية التي تعتمد على الدولة السعودية وقدراتها الاقتصادية والمالية في دعم "رجال الدين" الوهابين لها، بالإضافة إلى دعمها لنظرائهم ومخالفهم في عديد البلدان العربية والإسلامية بل وعلى المستوى العالمي.

هذا التحدي بالغ الأهمية والخطورة على مكانة الأزهر وتاريخه لأن ثمة بعض التغيرات الملحوظة على الإنتاج الفقهي والإفتائي والوعظي لبعض علمائه الذين توجهوا صوب الفقه الوهابي والنزعة السلفية المحافظة والمتزمة على النسق السائد في الثقافة الدينية والقيم الاجتماعية المحافظة في الفضاءات البدوية المهجنة بالتحديث والاستهلاك الوحشي، والثورة الرقمية، وإعاقات دور المرأة فيما وراء حجب المجتمع البطريركي والتقليدي المحدث.. إلخ.

في أثناء العملية الثورية في مصر، بدت المؤسسة الأزهرية في أزمة كبرى - شرعية ورمزية - لأنها انحازت في بدايات العملية إلى النظام التسلطي وقامت بتأييده، وهو ما أدى إلى بعض من التشكيك في مدى شرعية الأزهر وقيادته في تمثيل الإسلام السني الأكثرى المصري، إلا أن الإمام الأكبر استطاع أن يتجاوز هذا الموقف بدعم العملية الثورية، والثوار، ويفتح أبواب الأزهر لكافة القوى السياسية في البلاد، وإصدار الأزهر لوثائقه الأربع ذائعة الصيت بمشاركة بارزة من بعض كبار المثقفين المصريين وعلماء الأزهر بعد حوارات جادة وموضوعية ويشوبها بعض من الانفتاح المتبادل وثمة عديد التغيرات في الخريطة الدينية الإسلامية المصرية تطرح تحديات على المؤسسة وقادتها، وجماعة العلماء بها، ويمكن رصدتها

من النواحي تمثيلاً لا حصراً فيما يأتي:

من ناحية أولى: أدى حصول حزب الحرية والعدالة - الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين -، وحزب النور السلفي، على الأغلبية البرلمانية - قبل حل مجلس الشعب - ووصول د. محمد مرسي الإخواني إلى سدة الرئاسة، إلى مرحلة جديدة في ظل عودة السياسة إلى مصر بعد موتها طوال أكثر من ستين عاماً مضت.

هذا المتغير الجديد، قد يؤدي في نظر بعضهم إلى التأثير على مكانة ودور الأزهر، لاسيما في ظل تعدد مراكز التمثيل والتعبير عن الإسلام السني، ومن ثم بروز تنافسات وصراعات حول شرعية تمثيل الإسلام على الساحتين الدينية والسياسية.

من ناحية ثانية: بروز سعي حثيث لدى بعض مشايخ الحركة السلفية لكي يتبوأ بعضهم موقع الفتوى والتوجيه الديني - السياسي - في البلاد.

من ناحية ثالثة: استمرارية وهن الإطار القانوني والسياسي الذي ربط تاريخياً بين نظام يوليو التسلطي وبين الأزهر الجامع والجامعة.

ترتيباً على ذلك ثمة أزمة تمثيل وشرعية وفي مدى صلاحية الأطر القانونية والسياسية والفقهية والافتائية السابقة للمؤسسة في واقع متغير.

وزادت الأزمة تفاقماً في ظل العمليات الثورية في العالم العربي، وكذلك ظهرت من قبل في نطاق بعض من موجات الإرهاب الداخلي والكوني الذي مارسته، ولا تزال بعض الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية كالقاعدة ونظائرها وأشباهاها كالسلفية الجهادية التي لا يزال بعضها مستمراً، وإن كان أداؤها محدوداً بفعل تأثير الانتفاضات الثورية على دور وعمليات القاعدة ونظائرها وأشباهاها من بعض الجماعات السلفية الجهادية.

ازداد هذا التحدي للسلفية الجهادية في شبه جزيرة سيناء، وظهور خلايا لجماعات إسلامية راديكالية وتكفيرية، بما يشير إلى تراجع تأثير الأزهر وعلمائه داخل البلاد.

ثمة أيضاً ميل عارم داخل المؤسسة نحو إعادة إنتاج الخطابات النقليّة في تاريخ الفقه / والمذاهب - والمدارس داخلها وحول أهل السنة - ونشرها على نحو ما يمارس في العملية التعليمية، ومن منهج يعتمد على الشروح على المتن، والشروح على الشروح التي تستعاد وتتلّى في إطار عملية التكوين الديني والفقهية للأزهريين... إلخ.

نحن في إطار عملية ثورية متراجعة ومجهضة، وصعود لقوى إسلامية سياسية قديمة وجديدة أمام مفترق طرق: بين ظهور ضاغط ومؤثر من بعض الجماعات والوعاظ خارج المؤسسة للخطاب والأحرى الخطابات الأزهرية وازدياد الانتقادات الحادة والقذحية والنبذية للخطابات الأزهرية الرسمية، والتشكيك فيها، وفي إسناد بعضهم اتهامات شديدة الحدة في وصف بعضهم، لبعض علماء الأزهر بأنهم "وعاظ السلطان" إلى آخر هذه الأوصاف الحادة.

ثمة أيضًا بروز قوى ومؤثر من بعض مراكز إنتاج الدعوة والفقه والخطابات النقلية في خارج مصر في المنطقة والعالم الإسلامي، لاسيما المؤسسة الوهابية السعودية ومفتي ووعاظ الفضائيات.

المؤسسة الدينية الرسمية أمام مفترق طرق حيث الشارع والحركة السلفية، والصوفية اختطفوا سلطة التأويل والتفسير والسلوك والخطاب حول الإسلام في ظل تآكل المصادقية لبعض علماء الأزهر لدى بعض المسلمين المصريين.

نعم مفترق طرق: حيث الصراع على سلطة النطق بالإسلام الصحيح بين المؤسسة وعلمائها، وبين جماعة الإخوان المسلمين، والسلفيين، وجماعات أخرى تتنازع وتتنافس سياسيًا ودينيًا على روح المصريين.

نحن إزاء ظاهرة صراع على السلطة الرمزية والتمثيلية للإسلام المصري، وفي المنطقة وفي إطار دوائر الإسلام العربي، وما وراءه في نطاق عديد الدوائر.

يزداد الأمر تفاقمًا في ظل وصول بعض القوى الإسلامية السياسية إلى سدة السلطة في تونس من خلال حزب النهضة، والعدالة والتنمية في المغرب. أنها قوى تبدو أكثر اعتدالًا من القوى الإسلامية السياسية المصرية التي لا تزال تواجه سؤال التجديد والمحافظة في خطاباتها. ويلاحظ أن نمو الحركة السلفية وتمدها وغلو بعض مشايخها وأتباعها، يمثل تآكلًا في قوة المؤسسات الدينية الرسمية كالزيتونة والأزهر، بل ويشكل خصمًا من القوة الرمزية لبعض الجماعات والأحزاب الإسلامية البارزة كالنهضة في تونس، حيث يتأثر خطاب بعض قادتها بنمو السلفية في قاعدة الحزب ومؤيديه، بالإضافة إلى نمو بعض الجماعات السلفية المتشددة على هامش الخريطة الإسلامية التونسية ويزداد حضور عنفها الرمزي والحركي وتمدد بعضها.

ثانيًا: أزمة هوية مؤسسية

1 - تواجه المؤسسة والجماعة الأزهرية إشكالية هوية الأزهر الجامع والجامعة، وذلك من خلال نمط الخطاب الاستعادي منذ قانون تطوير الأزهر، الذي صدر أيام الرئيس جمال عبد الناصر، والذي بمقتضاه تم المزاجية والتخليط، والأحرى التوازي بين تعليم العلوم الشرعية من علوم أصول الفقه، ومدارسه، والفلسفة الإسلامية، والمذاهب الإسلامية، وتاريخ الإسلام، والفقه، والسيرة النبوية، وتفسير القرآن والتأويل .. إلخ-، وبين العلوم الطبيعية - الزراعة والطب والهندسة -، وبين بعض العلوم الاجتماعية الحديثة على النمط الانتقائي الأزهرى الابتسارى.

هذا السجال المستعاد في ظل الأزمات يكشف عن أزمة شرعية لسياسة إصلاح الأزهر الناصرية، والتي تم تجاوز بعض جوانبها في التطبيق، لاسيما بعد تأثر بعض الأزهرين بأفكار جماعة الإخوان المسلمين، وبعضهم الآخر بالفكر الوهابي السلفي المتشدد .. إلخ.

من ناحية ثمة رأى أول: يطالب بين الحين والآخر بعودة الأزهر القديم / الأصيل / التاريخي في منظور بعضهم، والذي يدور حول أزهر العلوم الشرعية / النقلية.

الرأى الثانى: هو صيغة تحاول الجمع بين العودة إلى العلوم النقلية / الشرعية التراثية، وبين ما يسمى بالعلوم الطبيعية، وذلك كأداة لدعم وتطوير دور الأزهر وخريجيه، والأحرى أن الإصلاح تحت سيطرة التراثى والتقليدى سيدعم نفوذ ومكانة الأزهرين في الدولة والمجتمع.

ويذهب الإمام الأكبر د. أحمد الطيب إلى ضرورة إحياء النزعة الأشعرية لمواجهة السلفية الوهابية وتمدداتها وسعيها نحو الهيمنة على المجال الدينى المصرى.

2 - هوية المؤسسة / حول الجامعة

سياسة التعليم الأزهرى أدت إلى عديد التراكمات والاختلالات التى تولدت عن أزمة المناهج التعليمية، حيث التدهور المستمر في مستوى تكوين مدخلات input النظام التعليمى من التلاميذ والطلاب من المرحلة الابتدائية الأزهرية، إلى التعليم الجامعى، وما بعد، والتركيز على النزعة النقلية وسلطة الذاكرة على حساب العقل التجديدى والإصلاحى.

ثمة أيضًا شكوى من نوعية المورد الطلابي المحدود المستوى وذلك مقارنة بمستوى طلاب المدارس والجامعات في إطار التعليم العام والجامعي "المدني" أو شبه المدني.

من ناحية ثانية ضعف مستوى بعض أساتذة المعاهد الأزهرية. ويضرب بعض أساتذة الأزهر مثالاً على ذلك بأن بعض طلاب وخريجي الأزهر لا يحفظون القرآن الكريم أو محدودو المعرفة بالمصدر الشرعي المقدس، بل والأحاديث النبوية والسنة المشرفة.

ومن ثم لا يستطيع هؤلاء قراءة الكتب التراثية والمتون الأساسية في تاريخ الفقه والتفسير والتاريخ الإسلامي والسيرة النبوية العطرة للرسول الأعظم (صلعم)، وجل ما يتعلمونه شروح مبسطة حول الفقه الإسلامي وتاريخه وبعض التفاسير .. إلخ.

وأن هذا النمط من المناهج السائدة لا يصلح، لاستعادة دور الأزهر ونفوذه وألقه التاريخي.

بقطع النظر عن وجهات النظر السابقة إلا أن دلالة هذا الجدل المستمر منذ عقد الستينيات، ويظهر مجددًا كلما لاحت أزمة، يعود إلى بروز إشكالية هوية المؤسسة الأزهرية في بعدها التعليمي، وإعادة إنتاج نفسها وأزماتها مؤسسيًا وعلاقتها بالسلطة السياسية الحاكمة.

من ناحية ثانية: تبدو إشكالية الهوية في الصراع حول هوية السياسة الدينية أو الأخرى السياسة الشرعية للمؤسسة حول بعدين:

1 - تسييس المؤسسة والجماعة الأزهرية، لاسيما في الصراعات الاجتماعية / السياسية الداخلية، ودعمها التاريخي للسلطة الحاكمة، وسياساتها الاجتماعية، وفي مجال السياسة الخارجية. تفاقمت إشكالية تسييس الأزهر وخطابات قاداته في ظل الشيخين جاد الحق على جاد الحق، ومحمد سيد طنطاوي.

الأول: شارك في تبرير وتسويق سياسة السادات الداخلية والخارجية (سياسة العودة إلى الرأسمالية، وتصفية قانون الإصلاح الزراعي)، واتفاقية السلام مع إسرائيل 1979. ثم رفض بعدئذ تطبيع العلاقات مع إسرائيل بدعوى استمرارية الاحتلال الإسرائيلي وسياسة إزاء الفلسطينيين ومن ثم ظل محافظاً ومعبراً عن خط السياسة الخارجية المصرية.

الثاني: زادت السجلات السياسية حول مواقفه الدينية السياسية لأمر تتصل بشخصية

الإمام الأكبر السابق - مع كل الاحترام لشخصه -، وفي الوقت ذاته ظهور بعض تناقضات فتاوية بين موقف وآخر، وفق مواقف الدولة وتغيراتها وتناقضاتها في عديد الأحيان.

من هنا ثارت مسألة تسييس الأزهر / والمفتي وخطابهما من ناحية، ومن ناحية أخرى مدى استقلالية المؤسسة / الخطاب الأزهرى للإمام والمفتي إزاء الخطاب السياسى والايديولوجى الرسمى.

من الشيق ملاحظة أن الإمام الأكبر الدكتور أحمد الطيب استطاع أن يتجاوز موقفه من الانتفاضة الثورية بفتح أبواب الأزهر للحوار مع القوى الإسلامية السياسية، ومرشحي الرئاسة، والأهم الحوار الذى تم بناء على دعوته مع صفوة من كبار المثقفين المصريين، وإصدار عديد البيانات المهمة - ثلاثة بيانات - أعادت للأزهر نسبياً بعضاً من دوره البارز مجدداً، ولكن لا تزال محاور الأزمة المؤسسية قائمة في هذا الصدد.

أحد أبرز إشكاليات هوية المؤسسة، هو إشكالية السياسة المذهبية للمؤسسة، doctrinal Policy ونقصد بذلك أن ثمة عديداً من التعارضات المذهبية داخل المؤسسة الأزهرية، وهو الانتقال من مرحلة التعددية المذهبية في إطار أهل السنة، أو الأخرى التعايش المذهبى المتعدد، في ظل سياسة انتقائية من المذاهب السنية في مجال الإنتاج التشريعى للأحوال الشخصية، ولاسيما في مجال حقوق المرأة، والتي كانت تواجه بمعارضات ذكورية / فقهية اجتماعية.

ثمة أيضاً موقف أزهرى متحفظ من المذهب الشيعى والأخرى البُعد التبشيرى - المدعى به عليهم - لبعض الجماعات الشيعية في مصر والتي تطالب بحقها السياسى والدستورى في الحضور في المشهد السياسى والدينى المصرى.

ب- مرحلة السجلات ثم النزاعات بين مذاهب أهل السنة على عديد المستويات أولها: بين المذهب الحنفى الانفتاحى وخطاباته الفقهية، وبين المذهب الوهابى / السلفى ومحمولاته السعودية من حيث سياقاته السوسيو / ثقافية والسوسيو / دينية حول ثقافة البداوة التقليدية، أو البداوة المميكنة في إطار ثقافة الريع النفطى إذا شئنا استعارة لمصطلح البدوى المميكن لدى سعد الدين إبراهيم في كتابه النظام الاجتماعى العربى الجديد.

ثمة أيضاً بعض الاستعارات القيمية والسلوكية والعقائدية التى وفدت ولا تزال مع العمالة المصرية المهاجرة والعائدة من إقليم النفط لا شك أنها أثرت في تمدد نمط التدين الوهابى في

سياق البداوة وثقافة الصحراء، لاسيما مع صعود ونمو ونفوذ الحركة السلفية إلى التأثير على الشارع المسلم عبر نظام الزى / الرموز / الخطابات تسليف - من سلفية - للمجال العام وفضاءات الوظيفة العامة.

ثمة من يرى أيضًا أن بعض الأزهرين من ذوى الأصول السلفية قد تأثروا بالتمدد السلفي ونجاحاته. وحاولوا السير مع هذا التوجه، وتوظيف بعض فوائده الشعبية.

ج- بعض الخلاف والتنافس الذى يثور في بعض الأحيان بين بعض مراكز القوى الأزهرية القيادية (الشيخ الأكبر / مفتى الجمهورية)، والتشكيك في الصديقة التمثيلية لكليهما للإسلام السننى في مصر، والخطاب القدحى لفتاويهما وخطابهما واتهامهما بالخضوع لسياسة السلطة السياسية الحاكمة، وذلك على نحو ما كان يحدث فى ظل عهدى الرئيس الأسبق أنور السادات والسابق حسنى مبارك. أدى ذلك إلى فقدان المؤسسة لبعض التكامل والتجانس الداخلى بما أدى إلى تعميق الفجوات الداخلية بين المراكز وبعضهما بعضًا، وإلى فراغات داخلية، وداخل الفراغات المجتمعية والسياسية.

من ناحية ثالثة: اتجه بعض الأزهرين إلى دعم بعض الخطابات السلفية، والراديكالية (السلفية الجهادية / المصرية)، وهو ما برز في موقف بعضهم إزاء قضية اغتيال د. رفعت المحجوب، وشهاداتهم أمام المحكمة، ومقتل فرج فوده، ودعمهم لخطاب الخروج على الحاكم.

بعض من ممثلى هذا الاتجاه رمى إلى بناء مكانة حول التوجهات السلفية الراديكالية، وخصوصًا في ظل اتساع السوق الدينى الإسلامى إقليميًا وبرز تنافسات سعودية وخليجية وإسلامية أصولية أخرى.

من هنا تبدو النزعة إلى إعادة إنتاج السياسة الكلامية / الفقهية الأشعرية أحد أبرز ملامح أزمة هوية الأزهر المذهبية أو بالأحرى السياسة المذهبية للأزهر في نظر بعضهم.

ثمة بعض من المخاوف التى يطرحها بعض المعلقين من "أخونة الأزهر" ويقصد بذلك أن سيطرة بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين على مقاليد الأمور فى المؤسسة من خلال الأدوات القانونية والتنظيمية التى قد تؤدى إلى وصول بعض قادة الجماعة من داخل الأزهر وجامعته إلى بعض مفاصل المؤسسة ومواقعها القيادية. تزايد هذا التخوف فى ظل وصول د. محمد مرسى إلى موقع رئيس الجمهورية.

بعض هذه التخوفات قد يجد بعض التبرير في ظل رهاب سياسى يشيعه بعض النشطاء السياسيين والحزبيين، عن ما بات يطلق عليه "أخونة الدولة"، ويعنى سيطرة الجماعة على كافة مراكز القوة السياسية فى الدولة وسلطاتها وأجهزتها. هذا الرهاب السياسى هو حالة سوسيو - سياسية ونفسية، كتعبير عن بعض من العجز السياسى لدى بعض الحزبيين والسياسيين، ولكنه لا يعكس درساً وتحليلاً معمقاً لجدل الجماعة / الدولة فى الحالة السياسية الانتقالية، ومحاولة بعضهم تثبيت اللحظة / الحالة التاريخية وفق بعض التصورات الشائعة ولكن غير المنضبطة تحليلياً ومعلوماتياً. من ناحية أخرى قد تشكل أخونة الدولة وسلطاتها وأجهزتها مسعى أو حلماً إخوانياً، لكن ذلك أمر ليس بسيطاً أو هيناً فى الآجال الزمنية القصيرة والمتوسطة والبعيدة، لعديد الاعتبارات السياسية والثقافية والاجتماعية، والمؤسسات.. إلخ.

ثالثاً: الخطاب التبجيلى / للأزهر التاريخى مركز العلم الإسلامى: أزمة الدور التاريخى فى إطار تغير النظام الدولى المعولم.

يمكن القول: إن بعض الخطاب التمجيدى / التبجيلى التاريخى المستعاد، يشكل أحد أبرز أزومات الأزهر من عديد الوجوه، وذلك على النحو الآتى:

1 - الاستجابة التقليدية التى تبدو من ردود بعض قادة الجماعة الأزهرية والمؤسسة على تعدد المراكز الإسلامية فى المنطقة والعالم، وذلك باللجوء إلى خطاب الدور التاريخى الذى تم فى الماضى فى إنتاج العلوم النقليية، والتعليم، والدفاع عن الهوية الإسلامية، والدين والعقيدة إزاء الاستعمار الغربى، وإزاء الشبح القديم للاستشراق التقليدى / المسيحى / اليهودى ونزعة استعادة تاريخ الأزهر ومشايخه وأدواره ترمى فى نظر بعض الباحثين إلى بناء توازنات نفسية / سوسولوجية إزاء واقع متغير يتراجع خلاله دور الأزهر ومكانته بل ازدياد التشكيك فى أدواره، وفتاويه ومستوى التعليم داخله.

من ناحية ثانية: هذا التوجه الدفاعى والتبريرى فى بعض الأحيان هو تعبير عن غياب الحس التاريخى بدور المؤسسات وتطورها فى سياقات قومية وإقليمية ودولية سياسية ودينية وثقافية. ثمة غياب لدى بعضهم لوعى تاريخى أزهرى، يضع المؤسسات فى سياقات تطور النظم والسياسات والدول، وما يحدث إقليمياً وعالمياً. وعى يبدو مفارقاً للتاريخ لأنه

يعتمد على وعى يتمحور حول أدوار أزلية وسرمدية ومتجاوزة للتاريخ والسياسة والزمن، والسياسات، والصفوات والثقافات... إلخ.

الخطاب حول التاريخ الأزهرى وأمجاده، في نظر بعضهم يعكس وعيا دينيا وصوفيا يقدس المؤسسة، ولا يرى ما يحدث حولها وما يتجاوزها، ولا يبحث في عمق جذور تراجعاتها الداخلية والسياقية والدولية.

الخطاب حول الأزهر/ وإنجازاته في نظر بعض المراقبين ذو وظيفة نفسية /داعمة للتماسك الداخلى المهدد للجماعة الأزهرية ودورها ومكانتها. خطاب تقليدى وتعوى يسعى إلى تحيين، وتنشيط المخيال التاريخى للجمهور المسلم في مصر والعالم الإسلامى وتعبئته لدعم المؤسسة الأزهرية.

هو خطاب مواز وانعكاسى لتهديد ما، ولخوف ما، يتشترق حول تاريخ المؤسسة وأمجادها الماضية، وهو ما يتوافق مع العقلية النقلية السائدة داخل بعض أطراف الجماعة الأزهرية.

من ناحية ثالثة: هو خطاب رد فعل إزاء فقدان الدور إزاء تمدد السلفية الوهابية والراдикаليات السلفية الجهادية وإزاء تمدد الفاعلين الإقليميين والدوليين في السوق الدينى الكونى والإقليمى، والمنافسات داخل السوق الدينى الإسلامى.

هو أيضا خطاب رد فعل على أزمة تآكل في المكانة والدور داخليا وإقليميا ودوليا وذلك كنتاج لتغير وضع الأزهر إزاء دول ما بعد الاستقلال عن الاستعمار وتغيراتها في إطار علاقاتها بالمؤسسة الدينية الداخلية.

بعد حركات الاستقلال عن الاستعمار الغربى فى العالمين "العربى والإسلامى" كان دعم المؤسسة الدينية الوطنية، أو المساعدة على تشكيلها من ضمن رموز الاستقلال وعلامة على الدولة الوطنية. من هنا نستطيع فهم السياسات الدينية الرسمية في دول العالمين الإسلامى والعربى التى دعمت مؤسساتها الدينية الوطنية واعتمدت عليها في أداء وظائف سياسية واجتماعية ودينية متعددة، هذا التوجه لتوطين الافتاء والتفسير الدينى، وفق هوى السياسة الرسمية للسلطات الحاكمة في العالم العربى والإسلامى، هو ما شكل تحديا ثم تهديدا للدور التاريخى والتقليدى للأزهر وعلمائه، ولم يتنبه بعضهم إلى أن ذلك يشكل خصما من القوة الناعمة المصرية، ويضعف واحدة من أدوات السياسة الخارجية المصرية.

يبدو أن هذه السياسة الدينية كانت بعيدة أو غائمة في المقاربة الأزهرية حول أزمة الدور وتراجعها إقليميًا وكونيًا.

بعض علماء الأزهر يستخدمون خطاب التمجيد الذاتى للأزهر وتاريخه وعلمائه ومركزية دوره، كستار أو قناع تمويه للواقع الموضوعى للمؤسسة وأزمة دورها، بل وتكالب الأزمات عليها. ثمة بعضهم الآخر، أصبح مدركًا للتغير الذى لحق مقولة مركزية دور الأزهر مصريًا، وإقليميًا، وكونيًا، وذهب يبحث عن دور ومكانة ضمن شبكة علاقات المراكز الإسلامية الجديدة - فى التدريس والافتاء والدعوة والإعلام الدينى -، وترتب على ذلك إيلاء أولوية للمصالح والاختيارات الشخصية، وتغيير فى قائمة الاهتمامات والأنشطة الدينية، وفق الطلب الاجتماعى والسياسى الجديد فى السوق الدينى الكونى والإقليمى والوطنى، أى وفق نوعية الطلب على السلع الدينية - اللغة / الرموز / الخطابات / التفاسير / الفتاوى / الدعوة ... إلخ -، ومن ثم تواجه المؤسسة عديد التغيرات الداخلية والإقليمية والدولية فى هذا الصدد. على المستوى الدولى المعولم نجد طلبًا جديدًا ومغايرًا يعكس الخرائط الثقافية والعرقية واللغوية والقومية والاجتماعية والدينية المتعددة. على سبيل المثال هناك الطلب المالىزى على إسلام يؤمن بالتعدد، وبنزعة معتدلة فى التفسير والخطاب والافتاء لتلبية الطلب المالىزى لإسلام معتدل يصلح لمجتمع متعدد الأديان والأعراق، فى إطار رؤية إصلاحية لمهاجر محمد صاغها وبلورها فى إطار مشروع تنموى ومن ثم ترتب عليها جذب لبعض العناصر المعتدلة وقلة قليلة إصلاحية من الأزهرين، وأساتذة الشريعة فى كلية الحقوق للذهاب إلى الجامعة الإسلامية فى ماليزيا. ترتب على هذا الطلب الجديد، تراجع الصوت الإصلاحى داخل الجماعة الأزهرية المصرية الجامع والجامعة.

من ناحية أخرى بدأت بعض الدول لا تعترف بالشهادات الأزهرية كتركيا وتونس. من ناحية أخرى بدا لبعض الدول الآسيوية كسنغافورة التساؤل حول تأثير التعليم الأزهرى ومخرجاته على المبعوثين السنغافوريين بالأزهر الشريف.

رابعًا: الجدل حول سياسة تطوير الأزهر

الذاكرة الأزهرية - ذاكرة المؤسسة والجماعة - لا تزال تستعيد وتعيد إنتاج التقويمات المختلفة حول قانون تطوير الأزهر، ولا تزال التجربة وتطبيقاتها تنعكس على الجدل العام

والأزهرى على كيفية تطوير الأزهر الجامع والجامعة.

ثمة عديد الأسباب، وراء الدعوة المتكررة بضرورة تطوير الأزهر، يمكن رصدتها فيما يأتي:

1 - صعود الخطابات الإسلامية السياسية الراديكالية المصرية، ومع السلفية الجهادية، والسلفية الوهابية / الحنبلية، وبروز توجهات محافظة داخل الجماعة الأزهرية، لاسيما كما أشرنا سابقاً في ظل تمدد جماعة الإخوان المسلمين داخل الجامعة وطلابها يذهب بعضهم إلى أن الأزهرين يشكلون ربع تشكيل عضوية الجماعة.

2 - الخطاب الانتقادي من بعض أطراف الجماعة الثقافية المصرية إزاء بعض قرارات المصادرات الثقافية، ودعاوى الحسبة الدينية / السياسية التي ترفع أمام القضاء لمصادرة بعض الروايات ودواوين الشعر والكتب، بكل آثار ذلك على حرية التعبير والإبداع والبحث الأكاديمي. وهي ممارسات أدت إلى تزايد النقد حول ضرورة تطوير وتحديث المؤسسة، وخصوصاً في ظل بروز بعض العناصر الأزهرية المتشددة - كجبهة علماء الأزهر - وبعض تصريحات وبيانات اتسمت بالراديكالية والمحافظة من بعض المشايخ كوصف أحدهم لبعض المتظاهرين ضد نزعة المغالبة الإخوانية، بأنهم يدعون إلى الفوضى والخروج على الحاكم ويهددونهم بممارسة العنف ضدهم.

3 - تسييس الفتاوى، والسجلات التي دارت حول بعض فتاوى شيخ الجامع الأزهر الأسبق المرحوم د. محمد سيد طنطاوي والتناقضات بين بعضها والبعض الآخر حول ذات الموضوع بسبب تغير مواقف الحكومة المصرية.

4 - تمدد الحركة السلفية الناعم والمتزايد - لاسيما بعد العملية الثورية في 25 يناير 2011 وصعود حزب النور السلفي ونجاحه البارز في انتخابات مجلس الشعب - وتركيزها على عمليات تدين المجال العام من خلال نظام الزى الخاص بالمرأة، وأسلمة اللغة، وتهجينها بالأمثولات الدينية والآيات، وعبر الصلاة في الطرقات وإغلاق الطرق العامة في الصلوات، لاسيما صلاة الجمعة الجامعة، أو لصق الملصقات والشعارات الدينية على الحوائط العامة، وفي فضاء الوظيفة العامة. ظهور بعض جماعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وممارسة بعضهم لتعاليمه وأوامره ونواهيه بالقوة كالطلب من الفتيات ارتداء الحجاب والزي المحتشم،

وعدم الظهور مع بعض الرجال في المجال العام، وقيام بعض من هؤلاء بممارسة العنف ضد مخالفينهم في الرأي، أو تطبيق بعض العقوبات على البعض خارج نطاق قانون الدولة، كقطع أذن بعض الأفراد .. إلخ، هذه الظاهرة الاحتسابية "الجديدة" في المجال العام ذكورية بامتياز لاسيما إزاء المرأة المصرية، وهو ما يشكل أيضًا تحديًا "للوسطية الأزهرية" التي سادت تاريخيًا إلى حد ما، وانكسرت بعض قوادمها وتوجهاتها مع نمو النزعة السلفية لدى بعض علماء الأزهر ودعاته. أثر التمدد السلفي وبرز بقوة وتمثل في الهيمنة الرمزية على المجال العام، والوظيفة العامة، وفي بعض فضاءات القطاع الخاص، وفي المصاعد الكهربائية إلى آخر هذا النمط من الممارسات على نحو أدى إلى تكريس رمزي للانقسامات الدينية / على أساس رمزي واستعراضى وسيزداد هذا التأثير على المجال العام السياسى بعد تحول الجماعات السلفية إلى التشكل السياسى والحزبى.

5 - بروز الدعاة الجدد الشباب الذين شكلوا استجابة لطلب جديد من الشرائح الوسطى / الوسطى، والوسطى / العليا على خطاب دينى يتسم ببعض النعومة والاعتدال، ولا يميل إلى الجوانب العقائدية، والالتزامات الدينية المرتبطة بها، وإنما التركيز على أمور تتصل بالدعوة إلى الغفران، والتطهر من الآثام والخطايا التي يقارفها بعضهم في الحياة اليومية، وفي علاقاتهم هذا التوجه سيواجه تحديات بعد نجاح الإخوان المسلمين والسلفيين سياسيًا في أعقاب العملية الثورية وتراجعها وانكفائها.

خطاب دينى حاول سابقًا أن يسعى إلى إشباع الطلب على الغفران، والتطهر والتوازن النفسى، ولا يعزز الإحساس بإثم الممارسات الإنسانية السلوكية في المجال الاجتماعى. وعلى الصعيد الأخلاقى التقليدى والمحافظ السائد فى عديد الأوساط الاجتماعية فى الريف والحضر. لا شك أن بعض الدعاة الجدد شكلوا تحديًا للخطاب الأزهرى ونفوذه التقليدى، لاسيما في سياق تحدى الخطابات الإسلامية الأخرى الراديكالية والسياسية والإخوانية والسلفية، إلا أن هذا التوجه بات يواجه تحديًا كبيرًا سياسيًا وروحانيًا بعد العملية الثورية في 25 يناير - 15 فبراير 2011.

6 - انفجار الفتاوى، من مراكز إنتاج متعددة للخطاب الافتائى مع اتساع الأسواق الدينية الوطنية والإقليمية والكونية، على نحو أدى إلى بروز ظاهرة حروب الفتاوى السياسية والعقائدية والاجتماعية .. إلخ، بين الدعاة الفضائيين، ومفتى الفضائيات، لاسيما

بعض الدعاة السلفيين. لا شك أن هذا الانفجار وحروب الفتاوى أديا إلى جذب قطاعات تقليدية من مستهلكي الفتاوى والسلع الإفتائية والدعوية من دائرة الاستهلاك للسلع الدينية الرمزية والفقهية والافتائية الأزهرية، خصوصاً أن بعض الدعاة الفضائيين اتسموا بالغلو والمحافظة والتشدد، مما أثر على نفوذ وتأثير الخطاب الإفتائي الأزهرى التقليدى.

7 - ظاهرة الفتاوى الغربية التى يعاد إنتاجها من قبل بعض الأزهرين، أو بعض رجال الدين الرسميين من قبل الفتاوى الخاصة ببول الرسول (ﷺ) التى قال بها مفتى الجمهورية د. على جمعة، وفتوى إرضاع الكبير، وفتوى تحريم اقتناء وشراء التماثيل في المنازل، وبعض فتاوى تكفير المتظاهرين السلميين فى ما أطلق عليه "مليونىة إسقاط الإخوان"، أو "لا لأخونة الدولة"، و"الحفاظ على مدنية الدولة" بكل ما آثاره هذا النمط من الفتاوى التى بدت مثيرة وغريبة، ولكنها تعبير عن تراجع الاجتهاد، وهيمنة العقل النقلى على بعض الأزهرين على نحو أثار عديد المخاوف من استمرارية هذا التوجه فى إعادة إنتاج الأسئلة والإجابات والافتاءات القديمة.

ما سبق هو تعبير عن بعض الأسباب التى دعت إلى ضرورة طرح الخطاب حول الإصلاح الدينى في الأزهر.

والإشكاليات والأزمات الأزهرية موجزة يمكن طرحها فيما يأتى:

1 - إشكالية الإطار القانونى / السياسى للأزهر فى أعقاب أزمة أجهزة الدولة المصرية، واستمرارية إشكالية هدم النظام التسلطى ومقاومة بعض أجهزته الكبرى - النظام الأمنى والاستخباراتى، والمؤسسة العسكرية .. إلخ -، ومن ثم طبيعة دور الأزهر فى هذا السياق التضاعطى بين عديد القوى - القوى الإسلامية على اختلافها والقوى الثورية الشابة والمعارضة الديمقراطية على اختلاف مكوناتها، وبين قوى النظام التسلطى وأجهزته التى لا تزال مستمرة.

2 - إشكالية صياغة رؤية جديدة للمؤسسة إزاء عديد القوى التقليدية المحافظة، وبرز تسييس مضاد داخل تركيبة الأزهرين (الإخوان المسلمين، والسلفيين وبعض الوهابيين)، وبعض المطالب الاجتماعية لبعض الدعاة الشباب.

3 - علاقة الأزهر بالدولة فى إطار الدستور والنظام السياسى المأمول فى مصر، أو الذى

سوف يتم وضع ملامحه في المرحلة المقبلة، في ظل صراعات سياسية حادة.

4 - تحدى تراجع دور الأزهر إقليمياً ودولياً في ظل سياسات دينية وطنية في المنطقة، وفي العالم الإسلامي والغرب. سعت هذه الدول ولا تزال إلى دعم المؤسسات الدينية الوطنية داخلياً وإقليمياً ودولياً، لاسيما تحدى دور المؤسسات الدينية السعودية، والخليجية.

الفصل الثانى

الكنيسة الأرثوذكسية والانتفاضة الثورية

فى آتون الصراعات السياسية والدينية الحادة حول تحديد الهندسة السياسية والدستورية فى مصر، تتلاعب بعض النخب بالعملية السياسية للمرحلة الانتقالية لاسيما بعض الذين يقودون جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية "الحرية والعدالة"، وبعض القوى السلفية ومشايخها وكذلك السلطة الفعلية التى كانت تدير البلاد قبل انتخابات رئيس الجمهورية والتغيرات التى شهدتها المؤسسة العسكرية وقيادتها. إذ توجد بيئة صراعية محتقنة وملتهبة حيث تبدو فى ثناياها وتفصيلاتها اللغة العنيفة والمزدوجة والمراوغة والتهديدات المتبادلة بوصفها سمت الخطابات السياسية التى توظف الدين والمذهب فى وضعيات الصراع اليومى الضارى على السلطة بوصفها الهدف المشتته من قبل هؤلاء جميعاً وآخرين من القوى شبه الليبرالية وشبه المدنية. وهو صراع يولد الخوف والمخاتلات وبعض الأكاذيب السياسية وابتلاع الوعود، والتراجع عن العهود .. بيئة من فقدان الثقة ونشر الخوف تبدو خلالها الكنيسة القبطية فى وضع استثنائى وسط نذر خطر تمس السلامة القومية المصرية وتكامل مكونات الأمة وتعددياتها الدينية والسياسية، فى ظل ذاكرة قبطية مترعة بالآلام العميقة والدائمة ومشاعر الحزن التراجيدى على تاريخ معاصر حافل بالفتن والعنف الاجتماعى ذى المحمولات الطائفية والتبريرات الدينية إزاء الأقباط ودور عبادتهم وحررياتهم الدينية والشخصية، وكذلك حقوقهم كمواطنين حيث تعرضوا لعديد الانتهاكات والتمييزات. إن ثقافة التمييز هذه أصبحت أحد أبرز ملامح المشاهد الاجتماعية - السياسية، والدولية السائدة إزاء الأقباط والمرأة وعديد الجماعات العرقية والدينية والمذهبية الصغرى منذ عقود.

من هنا تبدو الحاجة ملحة لتحديد ودرس الأسئلة المطروحة والتحديات التي ستواجه الكنيسة القبطية الأرثوذكسية والبابا القدام، لاسيما في ظل وصول رئيس جمهورية ينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة.

من هنا سنتناول في هذا الفصل ما يأتي:

أولاً: بيان الأسئلة.

ثانياً: البابا والكنيسة: تحديات عاصفة واستثنائية

أولاً: افتتاحية: بيان الأسئلة

ما هي الحالة المسيحية المصرية الآن ضمن الحالة الدينية العامة في بلادنا؟

هل هذا السؤال ينطوي على مشروعية ما في إطار أسئلة هذه المرحلة المهمة والخرجة في تطور الأوضاع السياسية والاجتماعية القلقة التي تمر بها مصر؟ ألا يشكل طرح هذا السؤال وما ينطوي عليه من تناسلات لأسئلة أخرى، أحد تعبيرات الخوف والقلق ونذر الخطر على السلامة القومية - أو الوطنية في تعبير آخر غير دقيق اصطلاحياً -، ودلالة على الانكسارات الحادة للموحدات المشتركة التي ربطت أبناء الأمة المصرية على اختلاف مكوناتها وأديانها ومذاهبها وتشكيلاتها الاجتماعية، واتجاهاتها السياسية ومكوناتها العرقية والمناطقية...!

هل الثقافة الدينية المصرية الإسلامية والمسيحية لا تزال تحمل في مكوناتها وأعطافها بعض اعتدالها التاريخي، وقوة التعايش والاندماج القومي الذي ساد تاريخياً؟، لاسيما في غمار التفاعلات السياسية والحركة القومية الدستورية في مواجهة الاحتلال البريطاني، وعمليات بناء الدولة الدستورية الحديثة - المدنية في تعبير آخر مراوغ وغير دقيق -، ثم في أعقاب "ثورة" يوليو 1952، في إطار مشروع رأسمالية الدولة الوطنية على عهد جمال عبد الناصر وإدراكه ورؤيته لدور الدين في عمليات التنمية عمومًا والتعبئة السياسية والاجتماعية خصوصًا، وفي نطاق السياسات الاجتماعية، وكمصدر رئيس من مصادر الشرعية السياسية للنظام. السؤال هنا هل لا تزال هذه الخبرة التاريخية الوطنية بإيجابياتها وأخطائها حيّة أو قادرة على الاستمرارية والبقاء؟

هل لا تزال الحالة الدينية المصرية عمومًا والمسيحية خصوصًا رهينة أشكال من الخلط في التصورات والإدراكات للعلاقة بين الدين والدولة الحديثة، وحدود الأدوار والوظائف بين

كليهما؟ هل الحالة الدينية تحمل في أعطافها إمكانات آنية ومستقبلية لنمط جديد ومغاير من التعايش السلمى والإيجابى الخلاق بين السياسة والدين دونما تجاوز وانتهاك من قبل القوى الإسلامية السياسية، ولأجهزة الدولة العميقة لعصمة الحقوق والحريات الشخصية والعامة للمواطنين في إطار دولة ديمقراطية دستورية حديثة - مدنية وفق التعبير الشائع والخطأ - أيا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والسياسية والجنوسية - النوع الاجتماعى - والعرقية؟

أم أن صياغة جديدة وإيجابية وتفاعلية قد تؤدي إلى إبداع صيغة خلاقة تقترب أو تتجاوز النموذج التركى تحت قيادة حزب العدالة والتنمية؟ أو تقدم مثلاً متطوراً عن فكر راشد الغنوشى والنهضة التونسية، وحزب العدالة والتنمية المغربى؟ أم أن ذلك يبدو بعيداً في ظل نمط التفكير المسيطر على بعض من قادة جماعة الإخوان المسلمين، وبعض مشايخ السلفية المصريين.

سرديات من الأسئلة الحيوية، والحاملة لتوتراتها والتي تحمل في ثناياها عديد المخاوف والتطلعات إزاء بعض الفكر الإسلامى السياسى المأزوم فى مصر التى ترنو إلى خروج آمن وسلس من بعض السجالات الحادة والحاملة لعنفها اللفظى وتحريضاتها، والأخطر "إيماناتها" بحقائق مطلقة تركز على روى وأفكار فقهية وسياسية - ولاهوتية - وضعية بامتياز، ولا تريد الانطلاق من مطلق الوضعى في تصوراتها إلى نسبيته والأحرى نسبياته وتاريخيته، والأهم إمكانية مغادرة الخطاب البشرى / الفقهى / اللاهوتى إلى غيره تجديدى وإصلاحى ولا نقل ثورياً بما يتواءم مع أسئلة عصرنا ومتغيراته ومشكلاته الحادة والعنيفة، والأخطر روجه المترعة بالنسبيات والصراعات الضارية من أجل البحث عن طرق جديدة للانعقاد من سجون التخلف التاريخى ومعتقدات الأفكار النمطية، والأهم التحرر من بعض الأساطير السياسية والأوهام التى نسجناها حول حياتنا وتاريخنا ومستقبلنا الغامض والتى تحول دون تحرير إرادتنا المستلبة على مستوى الدولة والأمة، والفرد المصرى.

هل طال بيان الأسئلة؟ يبدو لى كذلك، لكن ما يسوغ ذلك أن الحالة الدينية الجماعية على تعددياتها وتشابهاتها واختلاطاتها وخصوصياتها لا يمكن فصلها عن عديد الحالات الأخرى السياسية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية داخل أى دولة ومجتمع، ولا يمكن فصلها - رغمًا عن بعض تمايزاتها وخصوصياتها - عن الحالات العولمية، أو الإقليمية، لأننا نعيش في عالم الغرفة الواحدة، أو الجهاز المحمول الاتصالي / المعلوماتى / الرقمى متعدد

الوسائط، عالم البلاك بيري Black Berry والآى باد iPad والآى فون iPhone وما بعدها.. إلخ! من هنا لا يمكن إحداث قطيعة أو انفصال بين الحالة الدينية لشعب أو جماعة - على تعددياتها وتنوعها - عن مكونات داخلها، أو إقليمها أو عالمها.

ومن ثم لا يمكن فصل الحالة المسيحية الأرثوذكسية المصرية على سبيل المثال عن طبيعة الأوضاع السوسيو - سياسية، والسوسيو - دينية، والسوسيو - ثقافية داخل مصر، بل وفي عالمها المعولم أو في الإقليم وأسواقه الدينية.

ثانيًا: البابا والكنيسة: تحديات عاصفة واستثنائية

لماذا نطرح وضع الحالة المسيحية المصرية الآن؟

لعدد الأسباب والتحديات التي تواجه المسيحيين المصريين والكنيسة القبطية الأرثوذكسية والبابا القدام، والتي نطرح في هذا الفصل بعضها تمثيلاً لا حصراً فيما يأتى:

1 - تزايد معدلات العنف الاجتماعى ذى المحمولات الدينية - سنداً وتبريراً - والطائفية المرامى والمآلات في ظل تكاثف وتسارع هذا النمط من الوقائع وتحولها إلى نمط يسمُ الحالة الدينية المصرية عمومًا طوال عقود الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضى، والعقد الأول من الألفية الجديدة، وبعد العملية الثورية فى 25 يناير 2011 / 11 فبراير وما بعد. لم يعد الأمر مقصوراً على العلاقات الإسلامية - المسيحية في الإطار الاجتماعى المصرى، وإنما امتد العنف الرمزي، واللفظى والخطابى ليشمل العلاقات مع المذاهب داخل ذات الديانة، ويمتد إلى خارجهما معاً ليشمل مجموعات دينية صغرى تطالب ببعض حقوقها كمواطنين ولجأوا إلى القضاء لإقرار بعض حقوقهم الدينية والمدنية كمواطنين. هذه الأوضاع لم يعد الصمت عنها أو تجاهلها ممكناً أو مفيداً من منظور المواطنة وحقوقها على اختلافها، أو على مستوى تحديد وبناء الموحداث القومية وشبكاتها في إطار دولة حديثة، ذات أواصر بعالمها المعولم المركب والمعقد، والذي تسوده ثقافة وقيم وحقوق المواطنة والإنسان بعامة. ناهيك عن أن أية انتهاكات للحقوق الدينية تؤدي إلى تعرض الدولة والحكومات إلى بعض أشكال الحرمان من المساعدات الفنية وغيرها والمنح والقروض، بالإضافة إلى التأثير السلبي على صورتها ومكانتها الدولية.

2 - وصول عديد القوى الإسلامية السياسية في الإقليم - الإخوان المسلمين والسلفيين وغيرهم في مصر، والنهضة في تونس، والعدالة والتنمية في المغرب - إلى مواقع الأغلبية السياسية داخل برلمانات ما بعد الانتفاضات والهبات "الثورية" العربية، أو ما يطلق عليه مجازاً الربيع العربي وعواصفه الهوجاء، أو "الخريف العربي" بعد الأوضاع المتعثرة الراهنة في نظر بعضهم الآخر. لا شك أن سؤال وضعيات المسيحيين المصريين، والعرب في ظل حكم الإسلاميين بات مطروحاً سياسياً وبقوة على المستويات الدولية المعولة والإقليمية والوطنية داخل كل دول المنطقة العربية؟ ومن ثم يثار تساؤلات من قبيل: هل يتأثرون كمواطنين على مستوى حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، وكذلك حقوقهم كمواطنين على اختلافها سياسياً واجتماعياً وثقافياً؟ هل سيتغير النظام القانوني الحديث تحت ضغط القوى الإسلامية السياسية والدعوية والوعظية التي تطالب بتطبيق بعض تصوراتها حول النظام القانوني للشريعة الإسلامية الغراء؟ هل يؤدي النظام الذي يسيطر عليه الإسلاميون - الإخوان والسلفيون وغيرهم - إلى تقنين التمييز بين المواطنين على أساس الدين أو المذهب في إطاره؟، وذلك رغمًا عن عديد التطمينات التي يقدمها بعض قادة جماعة الإخوان المسلمين، وبعض مشايخ الأزهر والإسلاميين، إلا أن بعضهم الآخر يطرح رؤى تمييزية إزاء الأقباط وتمس مبدأ المساواة والمواطنة على أساس أنه لا ولاية لغير المسلم على المسلم. من ناحية أخرى رفض بعض مشايخ وقادة الحركة السلفية أن يتولى قبضى موقع نائب رئيس الجمهورية، وكذلك المرأة!

عديد الأسئلة التي باتت تصوغ البيئة الدينية - السياسية في مصر، والمشرق العربي بل أكدت عليها مخاوف ولدت من صلب الأوضاع غير المستقرة في سوريا من خشية وصول بعض القوى الإسلامية السلفية والإخوانية إلى السلطة؟

ومن ثم انعكاسات هذه التحولات إذا ما تمت على وضعيات الأقليات المسيحية والعلوية وغيرها داخل سورية مثلاً، وفي فضاءات المشرق العربي المتعدد الأديان والمذاهب والأعراق والقوميات .. إلخ!

هذه الأسئلة والمخاوف دفعت البعض داخل عديد الجماعات المسيحية العربية إلى الهجرة إلى خارج بلدانهم، على نحو ما حدث في العراق، وسورية ولبنان والسودان والأخطر مصر بعد العملية الثورية، بل وستزايد في نظر بعضهم موجة الهجرة في ظل السعى نحو ابتلاع

المؤسسات السياسية، وأجهزة السلطة من قبل جماعة الإخوان والسلفيين على نحو ما نرى في المشهد السياسى الراهن.

3 - حالة عدم الاستقرار السياسى - الاقتصادى، وانعكاساتها على الحالة الاجتماعية والدينية، لاسيما في ظل الغموض الذى يسيطر حول طبيعة الدستور القادم للبلاد، ومن ثم مسار ومآلات الدولة الحديثة هل ستحدث تغيرات نوعية فيها ومن ثم تغدو دولة دينية أم ستظل دولة مدنية - وفق بعض الإصطلاحات - أم دينية في جوهرها تحت مسمى مدنية بمرجعية إسلامية، وفق بعض الآراء السائدة داخل بعض الخطاب السياسى الإخوانى؟!

وما هو مصير النظام القانونى الحديث والوضعى في ظل نزعة مغالبة الإخوان والسلفيين وترجيح إمكانية سيطرتهم مجدداً وفي الأجلين المتوسط والبعيد على السلطة التشريعية أو الحكومات في نظر بعض المراقبين؟

ويزداد هذا الغموض الحامل لعديد المخاوف في ظل انفجار التصريحات والخطابات الإسلامية السياسية والسلفية الصاخبة والعنيفة! في ظل سجالات واستعراضات سياسية صاخبة.

4 - ثمة أسئلة أخرى وتحديات حرجة تواجه الأقباط والكنيسة برزت في أعقاب وفاة البابا شنودة الثالث، وهو شخصية تاريخية وكاريزمية بامتياز استطاع إدارة "المؤسسة الدينية" الأرثوذكسية بمهارة وذكاء مع الدولة و"العلمانيين الأقباط"، وأقباط المهجر، ومنع الإعلام خلال أكثر من أربعين عاماً مضت، وفي ظل ظروف سياسية ودينية ضاغطة اتسمت بالتوترات والعنف الاجتماعى ذى المحمولات الدينية والطائفية طوال عهدي السادات ومبارك معاً. من هنا يشكل غياب البطريك الكاريزمى والاستثنائى حالة فراغ ذات طبيعة استثنائية في استثناء تاريخى للحالة الدينية والسياسية المصرية المضطربة. من هنا تبدو المخاوف وتكاثف متعانقة مع القلق والتوتر والأسئلة المعلقة والمطروحة حول وضعية الأقباط المصريين وحقوقهم الدينية والمواطنة السياسية وغيرها، بالإضافة إلى وضع الكنيسة وأدوارها التى استطاع البابا شنودة أن يوسع من نطاقها ومجالاتها، وكيفية إدارة الأمور وتحويلها من دائرة الشخصية البابوية إلى المؤسسية وثقافتها من ناحية، وطبيعة العلاقات داخل المجتمع المقدس من الأبوية الدينية ذات المنحى التسلطى إلى التقاليد والمعايير والممارسة الديمقراطية، والعلاقات بين الكنيسة والسياسة عموماً، في ظل العملية الثورية المصرية المعقدة والمتراجعة-

25 يناير 2011 وما بعد- والتي استطاع الإخوان والسلفيون وبعض الإسلاميين عمومًا السيطرة عليها في ظل هندسة سياسية مختلة لخارطة طريق انتقالية تم التوافق عليها مع المجلس العسكري؟

5 - إن السياق السياسي والديني والاجتماعي للدور البارز الذي لعبه خلال عديد العقود البطريك البابا شنودة الثالث في بعض الأمور السياسية العامة أو تلك التي تتصل بحقوق الأقباط السياسية والدينية كمواطنين تختلف عن الوضع في أعقاب العملية الثورية، ومشاركة بعض من شباب الأقباط في بعض مراحل فعاليتها بقوة، وخصوصًا بعد أحداث ماسبيرو الدامية ونتائجها السلبية من حيث إدراك الأقباط المتزايد لتهميشهم وتحولهم إلى مواطنين من الدرجة الثانية! من ناحية أخرى ثمة تحول إيجابي في أعقاب واقعة ماسبيرو، تمثل في حث المزيد من الشباب القبطي المسيحي على الاهتمام بالسياسة والمشاركة بعد طول صدد، وعدم اهتمام ولا مبالاة. تزايد هذا الاتجاه وتمدد نسبيًا مع الاستفتاء على بعض نصوص دستور 1971، والذي شهد أشكالًا من التعبئة الدينية والسياسية، ومن ثم حشدا واصطفافا من القوى الإسلامية التي حولت الاستفتاء إلى مجال الدفاع عن الهوية والشرعية على خلاف محتوى الاستفتاء ومواده. هذا الحشد الاستقطابي أدى إلى انضمام الأقباط إلى الكتلة المدنية الراضية لمضمون الاستفتاء ومواده التي أدت إلى المساهمة في تعقيد عمليات الانتقال وتعثرها. من ناحية أخرى أدت عديد الضغوط وبعض الخطابات الدينية الإسلامية الضاغطة والعنيفة إلى توسيع مساحات القلق والتوتر والخوف القبطي، ومن ثم النزعة إلى المشاركة السياسية من ناحية، وتراجع سيطرة المؤسسة الدينية الأرثوذكسية - والكنائس الأخرى - على بعض الشباب القبطي الذين انخرطوا في المجال العام السياسي الوليد بعد 25 يناير 2011.

ساعدت الانتخابات الرئاسية في جولتيها الأولى، والثانية على المزيد من تعبئة الأقباط سياسيًا كجزء من كتل مدنية تسعى إلى الدفاع عن الدولة المصرية الحديثة ومؤسساتها، بل وإلى دعم المطالبات السياسية والرمزية بالدولة المدنية.

وتزايد رهافة وعي بعض الأجيال القبطية الشابة بضرورة المشاركة الفعالة في الشأن العام السياسي كمواطنين كاملي المواطنة وبلا خوف، وهذا التوجه الجديد برز في عديد الأنشطة السياسية، ومنها دخول بعضهم وانخراطهم في بعض الأحزاب السياسية الجديدة،

أو عضويتهم في تشكيلة مجلسي الشعب والشورى بعد الانتخابات التي جرت في هذا الصدد -2011، وفي عديد المظاهرات، والتجمعات السياسية، والاعتصامات، والوقفات الاحتجاجية. هذا المتغير الجديد أسهم في بدايات تبلور بعض من إرهاصات من التمايز بين السلطة الكنسية، وبين الدور السياسي للأجيال الشابة القبطية، وهو ما سوف يتطور نحو خلق هوامش مستقلة بين الديني والسياسي، إذا ما تطورت العملية الثورية وتجاوزت إعاقاتها المختلفة، لاسيما عندما تصل الأمور إلى توازنات سياسية ودينية تعكس طبيعة التعددية الدينية والمذهبية والسياسية والاجتماعية والعرقية والمناطقية والجنوسية - النوع الاجتماعي - السائدة في المجتمع، وتجد تمثيلات لها ولمصالحها في إطار مؤسسات الدولة والنظام السياسي والمجتمع المدني.

إن تراجع العملية الثورية في ظل مغالبة إسلامية سياسية، سوف تشكل أحد أبرز عوامل تطور الوعي السياسي والديني القبطي إزاء ما يحدث في السوقين الديني والسياسي المصريين.

6 - بدايات ترهص ببعض الضغوط التي يحملها الوعي بأهمية تجديد المؤسسة وخطاباتها الدينية واللاهوتية إزاء بعض من جاذبية الخطابات الدينية الإنجيلية وبعض تحرر أساليب التنشئة الدينية وبعض ممارساتها الوعظية واللغة الدينية، وتأثر الخطاب الديني البروتستانتي المصري ببعض الروافد اللاهوتية والفكرية الغربية، وهو ما بات يجذب بعض الشباب القبطي الأرثوذكسي الذي يتحول بعض منه -ولو على نحو محدود، ولكنه دال - إلى المذهب بعد انخراطه في التعبد والطقس الاجتماعي وتفاعلاته، في الدائرة الكنسية الإنجيلية. هذا المتغير ليس جديداً لكنه يتطور على نحو بات موضعاً لانتقادات بعض كبار أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية الأكثر محافظة. ثمة أيضاً بعض الاهتمام بالخطاب الكاثوليكي، ولكنه أقل تأثيراً من الإنجيلي لاسيما الكاريزماتي.

7 - نظراً لبعض المشكلات التي تعتور حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية وعلى رأسها حرية بناء دور العبادة أو تجديدها أو ترميمها، ثمة بروز لظاهرة جديدة منذ العقود عديدة وهي ما نطلق عليه كنائس البيوت التي تتزايد كلما تكاثفت الضغوط والتوترات الاجتماعية والسياسية ذات الوجوه والأسانيد الدينية والطائفية، وهي ما تعكس أيضاً في بعض وجوهها احتياج رוחي لخطاب ديني جديد يواكب أوضاع عصرنا وأسئلته

واحتياجاته ولغته ومنطقه، ومن ثم تتجلى ضرورات بحث بعض المواطنين لاسيما الشباب إلى خطاب مغاير قد يجد بعضه في خطاب وطقس كنائس البيوت الاجتماعى وتفاعلاته على اختلافها.

8 - نمو ظاهرة ومطالب أقباط المهجر السياسية / الدينية في أمريكا الشمالية وأوروبا ونيوزيلندا وأستراليا حيث تبدو احتياجات روحية تحتاج إلى خطاب دينى مسيحي أرثوذكسى يواكب متغيرات عصرنا والحضور القبطى الأرثوذكسى في العالم وفى الدول الأكثر تطوراً، وفى ظل أجيال متتابعة من أبناء الجيل الأول تعيش في بيئات سياسية واجتماعية تحررية ومتعددة دينياً وثقافياً وسياسياً وعرقياً وقومياً، وفى ظل أنظمة تعليم متطورة ونظم ديمقراطية وليبرالية راسخة الجذور، وهو ما يتصادم مع أساليب التنشئة الدينية الأبوية والنقلية والاتباعية على نحو ما شكل ولا يزال تحدياً كبيراً لكنائس المهجر وبعض رعاتها ووعاظها وأساليب تكوينهم وممارساتهم وخطاباتهم التقليدية والمحافظة. صحيح ثمة بعض من التغير وبرز قساوسة من داخل هذه البيئات لكن لا يزال التغير محدوداً.

9 - الدور السياسى المتصاعد والمؤثر لبعض نشطاء "أقباط المهجر" على الحكومة المصرية والكنيسة يمكن رصده على عديد المستويات التى نطرح بعضها فيما يأتى:

أ- توظيف بعض شبكات الجماعات الطوعية في الفضاء العولمى والعاملة في مجال الدفاع عن الحرية الدينية، والأقليات عمومًا والدينية خصوصًا، وذلك في طرح قضايا حقوق الأقباط في مصر، وبعض الانتهاكات لحقوقهم التى يتعرضون لها سواء من السلطة المصرية أو بعض الجماعات الإسلامية السياسية أو السلفية وغيرها.

ب- ممارسة بعض أشكال التعاون أو التداخل النسبى في بعض الأنشطة مع بعض جماعات الضغط داخل التركيبة الأمريكية، أو الكندية لطرح قضايا الأقباط داخل الكونجرس أو البرلمان، أو على الإدارة الأمريكية أو الحكومة الكندية على سبيل المثال، وهو ما شكل ضغوطاً غير مباشرة على السلطة السياسية والحكومة المصرية طوال حكم الرئيس السابق حسنى مبارك، وهو أمر مرشح للتصاعد في ظل نزعة المغالبة السياسية للإخوان المسلمين وذراعها السياسية حزب "الحرية والعدالة"، وبعض الجماعات السلفية وحزب "النور السلفى" وبعض الإسلاميين الآخرين، وتزايد مخاوف الأقباط من الإقصاءات، أو التمثيل الشكلى والهامشى لهم.

ج- مشاركة بعض أقباط المهجر في انتخابات البرلمان والرئاسة بعد العملية الثورية، وهو ما سيؤدي مستقبلاً إلى تبلور كتلة تصويتية متميزة، تدعم التطور الديمقراطي الذي لا تزال تواجهه عديد الإعاقات الدينية والثقافية والتعليمية، وذلك رغمًا عن ضعف مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية والرئاسية السابقة.

د- قيام بعض نشطاء أقباط المهجر بالمشاركة في تشكيل منظمات طوعية حقوقية ودفاعية في مصر وربما تبلورت بعدئذ في شكل حزبي أو سياسي ذي طابع ليبرالي في الأجلين المتوسط، والبعيد.

لا شك أن ثمة بعض المؤشرات على بعض التوافقات في المواقف تظهر بين بعض نشطاء أقباط المهجر وبين كبار الأكليروس، وذلك كما يذهب بعض الباحثين، في حين أن هذا التوافق وربما بعض أشكال التعاون كانا تعبيراً عن ضغوط البيئة السياسية والدينية والاجتماعية التي سادت مصر، في ظل حكم الرئيس السابق حسنى مبارك. ثمة احتمال عن بروز بعض التمايز في أعقاب العملية الثورية ومع التطور السياسى نحو الديمقراطية بين الأكليروس وبعض نشطاء ومجموعات أقباط المهجر الذين سيذهب بعضهم إلى قلب السياسة التي عادت إلى مصر بعد موتها طوال ستين عاماً من التسلطية السياسية، ونمط آخر للتسلطية الدينية الذي توافق وتكيف معها، والأخرى القول من نزعة تسلطية الفكر وأدوار بعض رجال الدين والخطابات المعبرة عن آرائهم ومصالحهم وتوجهاتهم. من ناحية أخرى قد تسهم جماعة الإخوان المسلمين، وبعض القوى الإسلامية السياسية والسلفية، في لا مبالاة بعض الأقباط بالحياة السياسية وقد يساعد على نكوص بعضهم وعودتهم إلى الاعتصام والاندماج بالمؤسسة الدينية، وهذا يشكل أحد الاحتمالات الواردة في هذا الصدد. من ناحية أخرى قد يدفع منطق الغلبة والهيمنة الإخواني والإسلامي عمومًا إلى تزايد المشاركين في العمليات السياسية لصالح القوى المدنية التي تتشكل في البلاد، وتضفى عليها بعض الحيوية والفاعلية في الأجل الطويل وتنقذ بعضها من هامشيتها وضعف أواصره وجذوره بقواعد اجتماعية، ناهيك عن التأثير على عملية إنتاج الخطاب شبه العلماني والمدنى وإنقاذه من طابعه الشعارى ولغته الخشبية.

10 - يبدو ثمة إمكانية لعملية فك الارتباط بين الملف القبطى المتختم بالمشكلات المتراكمة وبين الأجهزة الأمنية، وخصوصاً في سياسة الدين، واستراتيجيات التعامل مع هذه

المشكلات الحساسة والدقيقة والتي تحتاج إلى رؤية سياسية وفلسفية ودينية تتسم بالانفتاح والتعددية في سياق ديمقراطي مستنير.

لا شك أن هذا التطور المحتمل سيلقى بظلاله على علاقة رجال الأكليروس الكبار بالمشاكل السياسية التي تمس أوضاع الأقباط، بما سيؤثر من ثم على أدوارهم المجتمعية وسط التركيبة الاجتماعية والجيلية للأقباط الأرثوذكس لصالح إعادة بناء الأدوار والحدود للسلطة الكنسية والبابا والسياسة، والأهم العلاقة مع "العلمانيين" الأقباط - أى من هم خارج الأكليروس - وهو ما سيدفع نحو إعادة النظر في الموروث الإدراكي والتصوري للبابا الراحل شنودة الثالث لوضعية ودور العلمانيين داخل الكنيسة القبطية، على نحو ما كانت عليه الأوضاع أثناء المرحلة شبه الليبرالية في مصر التي لعب فيها "العلمانيون" الأقباط دوراً متميزاً في الشئون التنظيمية والإدارية للكنيسة، فضلاً عن دورهم البارز في المجال العام السياسى والحياة العامة على وجه العموم. لا شك أن ذلك يطرح مشكلة ليست هينة أو يسيرة كما قد يعتقد بعضهم، لأن الأكليروس في ظل حبرية البابا الراحل شنودة الثالث تشكل وتدرّب وتكون لاهوتياً وعملً في ضوء توجهاته وتعاليمه إلا قليلاً بالنسبة لأتباع الأب متى المسكين أو بعض مريدي الراحل الأنبا اثناسيوس أسقف (بنى سويف). ومن ثم سيقاوم بعضهم إعادة تشكيل الأدوار والحدود بين كلا الطرفين، وبما يؤدي إلى انكماش مساحة أدوار الأكليروس لصالح العلمانيين أو المدنيين، وإمكانية تمدد أدوارهم لتشمل أدواراً داخل المؤسسة من حيث التنظيم وضبط الموارد والإدارة، ويغدو دور الأكليروس منحصراً في الجوانب الدينية والرعية. هذا الاحتمال يعنى العودة إلى أوضاع الكنيسة في ظل المرحلة شبه الليبرالية، ولكن في سياقات جد مختلفة.

ثمة من يذهب إلى أن هذا الاحتمال يبدو مرجحاً في الأجل الطويل، وفي ظل تطور ديمقراطي حقيقى يؤثر على البيئة السياسية والاجتماعية لعمل الكنيسة والأكليروس، وانفتاح باب المشاركة أمام الأقباط للعب دور فاعل في بنية المؤسسات السياسية وهياكل المشاركة المجتمعية. وهو الأمر الذى سيحتاج إلى وقت يتم فيه تغير سياسى وثقافى من التسلطية إلى ما بعدها مما يسمح بهذا التطور. أياً ما كان الأمر هذا التطور المحتمل يبدو وارداً، ومن ثم يحتاج إلى تغير مؤسسى وفي الأفكار السياسية، وكذلك اعتدال في أنماط التدين الإسلامى السائد، وفي أفكار وممارسات جماعة الإخوان المسلمين وبعض الجماعات السلفية، وهو

أمر ستفرضه المنافسات والصراعات السياسية داخل الجماعة وسيمس تجانسها التنظيمي والإيديولوجي، والنمط الطاعوي السائد في علاقات مستوياتها التنظيمية على اختلافها، وبين محاور القوة داخلها، شاء بعضهم داخلها أم آبى!

11 - إن البابا القادم أيا كانت توجهاته - متشدداً أم معتدلاً ديمقراطياً التوجه أو تسلطى الروى والقيادة - سيواجه معضلة وإشكاليات التعايش مع المغالبة الإسلامية النسبية، ومن ثم ضرورة إنتاج خطاب ديني مسيحي "يتوافق" أو يتكيف مع هذا الحضور الإسلامى الاجتماعى والسياسى الغلاب، ومع بعض تضاعطاته ونزوعه للهيمنة على المجالين الخاص والعام. من ناحية أخرى مع ظاهرة تعدد مراكز القوة الإسلامية وتعددية خطاباتها وفتاويها وأساليب عملها، والأخطر تنافساتها وصراعاتها الدينية والسياسية إزاء سياسات الأغلبية الإسلامية السياسية، وإزاء استخدام الجماهير والشارع السياسى الإسلامى فى هذا التنافس والنزاعات المفتوحة فى بعض الأحيان لحسم هذا النمط من التوترات والضغوط والعنف الخطابى.

هل يعيد البابا والأكليروس الخطاب المحافظ والمتشدد والخطاب ما وراء الخطاب الذى يعاد إنتاجه ويستهلك فى داخل الدوائر الكنسية، أم يتم مدّ جسور الحوار مع بعض الإسلاميين المعتدلين، لدعم حالة اعتدالية دينية فى المجتمع، ويمكن أن تؤثر على مسار العمليات السياسية؟

إن عديد التحديات والإشكاليات الفكرية واللاهوتية والسياسية تواجه المؤسسة القبطية الأرثوذكسية - وغيرها من الكنائس الكاثوليكية والإنجيلية - فى ظل استمرارية الحالة الانتقالية وضغوطاتها، وإمكاناتها على اختلافها من السعة والضيق إزاء حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، ودور الأقباط فى إطار الدولة والمجال العام السياسى، وحرريات المواطنين الخاصة، وحرمانات المجال الخاص.

12 - إن الجدل والسجال العنيف حول عملية وضع الدستور الجديد للبلاد وبعض المقترحات السلفية التى رمت إلى إحداث تعديل فى المادة الثانية كى تصبح أحكام الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع، ربما يؤدى إلى تحولات نوعية فى التطبيقات التشريعية والقضائية، وفى نمط الحياة القانونية على نحو يؤدى إلى تغيير جوهرى فيها يؤدى إلى تدين

وأسلمة كاملة للتشريعات وفق رؤى محافظة وإقصائية للأقباط ولغير المسلمين، وعلى نحو يمس مبدأى المساواة والمواطنة.

ازدادت المخاوف مع بروز توجه يحاول وضع الحقوق والحريات الشخصية - لاسيما حقوق المرأة والطفل - تحت معيار الإقرار بها، لكن فى ظل قيد يتمثل فى عدم مخالفتها لأحكام - أو مبادئ - الشريعة الإسلامية، بما يؤدى إلى مصادرة هذه الحقوق الدستورية فى القوانين أو التطبيقات القضائية. من هنا تتكثف المخاوف المسيحية والديمقراطية عمومًا من عدم تمثيلية اللجنة التأسيسية المنتخبة - الأولى والثانية - ومقترحاتها فى هذا الصدد التى تحمل معها مساسا بالحقوق والحريات الدستورية.

إن مستقبل الأقباط السياسى والدينى يرتبط بمدى القدرة الخلاقة للمؤسسة الدينية - والبابا والأكليروس - والأجيال الشابة الجديدة فى ابتداع رؤى وتكيف قادرين على التعامل مع هذه التحديات والتعقيدات.

الفصل الثالث

الإخوان المسلمون والنماذج الإسلامية المقارنة

أولاً: مدخل آخر للأسئلة

السؤال القديم لا يزال يحمل بعض جدته وحيويته وحضوره المكثف المستمر منذ عديد العقود.. مصر إلى أين؟

السؤال كان حاضراً طوال أكثر من ثلاثين عاماً مضت، نظراً لتراكم الأزمات الممتدة، والانفجارات العاصفة، والأوضاع الإقليمية المضطربة، والقلقة. من هنا ظل السؤال مستمراً حول طبيعة الدولة، ونمط الحياة والأحرى أنماطها المتعددة والمتداخلة الحداثية المبترسة وما بعدها، أو النكوص عليها إلى ما قبلها حيث الولاءات الأولية الدينية والمذهبية والطائفية والعرقية والمناطقية، وبين الأرياف والحضر والقرية والمدينة.

مصر إلى أين في ظل تدين فضاءات المدن وحرياتها ومنطقها، وعلاقة إنسان المدينة بالزمن؟ مصر إلى أين في ظل تعريف السياسة والمدن؟

زمن تكرارى استعادي يدور حول الماضى الذهبى أيا كان؟ إلى ما يطلق عليه "الزمن الجميل"، هذا التعبير السوقي والمبتذل سياسيا وثقافيا، والذي يعبر عن ثقافة الكلاشيهات cliché، أو الشعارات العامة والغامضة وإلى ثقافة الكيتش الشائعة في مصر!

مصر إلى أين؟ إلى الزمن الصاعد ونظامه الصارم ومنطقه الداخلى الذى يتجلى في التفكير العلمى والمنهج النقدى والسلوك العملى وقيم العمل والمسئولية! أم مصر الماضوية ومركزاتها حول نماذج تاريخية دينية أو مذهبية أو غيرها؟! مصر إلى أين؟ في نظام الزمن، واقتصادياته ورمزياته!

مصر الآن تسودها بعض مصادر روح التواكل والقدرات السياسية والإنسانية، وبعض الإرادة الإنسانية المعتقلة أو المحجوبة عن الفعل الإرادى المسئول؟ أم الزمن الهابط أو الصاعد؟ أين تبدو بلادنا وصورتها في ظل أية نماذج إسلامية أو سياسية أو ديمقراطية أم تسلطية جديدة؟! أم ما بعد التسلطية؟

سؤال قديم وجديد في آن لاسيما بعد وصول رئيس مدنى جديد لأول مرة منذ 23 يوليو 1952؟ بعد أن كان هذا المنصب في النظام التسلطى ضمن احتكارات المؤسسة العسكرية الوطنية، وكتعبير عن "شرعيتها" التى ارتكزت على "العملية الثورية" التى أدت إلى إسقاط النظام القديم شبه الليبرالى 23 - 1952.

السؤال مصر إلى أين؟ وفى ظل أى نماذج الحكم وتجاربه في ظل رئيس منتخب بأغلبية محدودة وينتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين، وذلك بعد تاريخ طويل من تأسيسها عام 1928 على يد الإمام حسن البنا المرشد المؤسس وصحبه؟

مصر إلى أين؟ سؤال يكتسب أهمية استثنائية على كافة الصعد في العلاقات الدولية والإقليمية، ومن ثم سياسة مصر الخارجية في ظل رئيس ينتمى إلى أقدم وأكبر جماعة إسلامية سياسية، وأيضاً على مستوى النظام السياسى والاجتماعى، والثقافى، وكذلك على صعيد المنظومة الرمزية على أهميتها القصوى؟

هل نكون إزاء ما يمكن أن يطلق عليه "النموذج المصرى" - هل يصح هذا الوصف أم لا يزال الأمر يحتاج إلى التريث والحذر والوقت لإطلاق هذا الوصف؟ - أم سيكون تعبيراً عن بعض النماذج الإسلامية السياسية السابقة؟ وأيا منها على وجه التحديد أم خليطاً بين بعض مكوناتها مع بعض العناصر الدينية والسياسية والخبرة المصرية؟

هل النموذج السودانى؟ في ظل الترابى - البشير؟ أم في مرحلة حزب المؤتمر الوطنى و"المؤسسة العسكرية" السودانية؟ هل النموذج الحمساوى؟ هل النموذج الباكستانى؟ أم النموذج الإيرانى؟ أو النموذج التركى؟ أم نموذج مصرى ذو خصوصية وماهى طبيعة العلاقة مع المؤسسة العسكرية المصرية بين جماعة الإخوان في ظل هذا النموذج؟

أسئلة تبدو بسيطة ومباشرة لكن إمعان النظر في الأسئلة والنماذج المطروحة تبدو أكثر تعقيداً وتركيباً من ظاهر هذه الأسئلة، وذلك للعديد من الاعتبارات:

أ- البعد التاريخي والسوسيو - سياسى والثقافى والإقليمى والدولى الذى أسست في سياقاته هذه النماذج الإسلامية السياسية والعسكرية في السلطة أو عمليات بناء الدولة والأحرى إعادة صياغة الدول في هذه البلدان ومشاكلها ومدى تجانسها وتكاملها المؤسسى والداخلى! خذ مثلاً بعض النماذج كانت تسعى ولا تزال إلى التأسس والبناء في أطر ما قبل الدولة كما في المثال الحمساوى في قطاع غزة! المثال السودانى يركز على تركيبات عرقية ودينية ومذهبية متعددة وثقافات أفريقية محضة، وعربية إسلامية على جذور أفريقية ثقافية، والأساطير الرمزية حول عراقه الأصل والمحتد في هذا الإطار! النموذج السودانى تأسس على إسلام عربى في مواجهة إسلام أفريقى في إقليم دارفور، وفي تعددية دينية تتجاوز الإسلام والمسيحية إلى أديان وضعية أخرى؟ نموذج إسلاموى صارم في إطار تعدديات انقسامية دينية وعرقية، وقبائلية ومناطقية.

ب- النموذج الباكستانى ارتبط تاريخياً بالصراع في شبه القارة الهندية، وذلك بعد تاريخ من أزمات دولة ما بعد الاستقلال، والنخبة شبه العلمانية وفشلها المتكرر منذ الانفصال عن الهند على يد محمد على جناح.

من هنا شكل دخول المؤسسة العسكرية كطرف فاعل وأساسى في إدارة الدولة وذلك في إطار تحديات إقليمية كبرى.

ج- الأوضاع في ظل النموذجين الإيراني والتركى تختلف سواء من حيث تاريخية كليهما وسياقاتهما الداخلية، والإقليمية والدولية، ونمط قيادى ونخبوى مغاير سواء من المدنيين أو رجال الدين أو العسكريين مع اختلاف في طبيعة كلا النظامين والمذهب الدينى السائد سنى أم شيعى وتطبيقاته والبنية السوسيو - تاريخية والثقافية لثقافة كلا المذهبين وتفاعلاتهما السياسية؟

هل مصر ستقدم نموذجاً سياسياً يقترب من هذه النماذج للإسلام السياسى في الدولة والسلطة أم أن الإجابة على هذا السؤال لا تزال مبكرة جداً وتحتاج إلى تراث ووقت ودرس في العمق لما يجرى من قبل القوى الإسلامية السياسية الإخوان والسلفيين وغيرهما؟

ثمة إجابة سهلة تذهب إلى أن مصر ستؤسس وتذهب إلى نموذج مصرى خاص يختلف عن هذه النماذج. يمكنك أيضاً أن تستمع وتقرأ لخطاب استعادى حول مصر و"فضائلها"

وأهميتها، و"خصوصيتها" وتاريخها، وحضارتها إلى آخر خطاب الأكلشييات المأزوم! الذى ينتج ويتداول بلا كلل أو ملل بين بعض الإسلاميين والقوميين المصريين والعرب وأشباه الليبراليين واليساريين .. إلخ!

ثانيًا: مصر بين النماذج الإسلامية السياسية المختلفة

سنحاول مقارنة السؤال القديم والجديد مصر تجاه أى النماذج الإسلامية التى تم تجريبها فى المنطقة الشرق أوسطية أو خارجها أو فى العالم العربى؟ سوف نتناول ذلك فيما يأتى:

1 - النظامان فى السودان وقطاع غزة ينتميان تاريخيا ومرجعيا إلى جماعة الإخوان المسلمين. المثال الحماساوى فى قطاع غزة هو تعبير عن سلطة إسلامية سياسية ما دون الدولة، وفى ظل جغرافيا سياسية معقدة حيث يعانى القطاع من حصار سياسى وأمنى من قبل عديد الدول التى ترتبط فيما بينها باتفاقات دولية (مصر والأردن وإسرائيل) وتحظى بدعم رعاية وربما ضبط أمريكى وأوروبى دولى صارم للدولتين العربيتين! من ناحية أخرى ثنائية للسلطة والشرعية داخل الأراضى الفلسطينية بين منظمة التحرير وفتح أساسًا فى الضفة الغربية، وبين حماس فى قطاع غزة وشبه استقلالية لكليهما سواء فى داخل كل منطقة وفى تركيبة مؤسسات السلطة فى إطارهما؟ ازدواجية سياسية ومؤسسية وأمنية وقيادية فى كلتا المنطقتين. بل ويصل الأمر إلى سياساتهما الخارجية الإقليمية وتحالفاتهما!

كلا النظامين تسلطى، السلطة وبعض فساداتها فى الضفة حيث تعتمد على زبائن سياسيين للقيادة وحماس تقوم على بعض الفساد والمحسوبية والموالاتة فى التجنيد السياسى والأمنى للسلطة الحمساوية وشبكاتها الأمنية والاقتصادية والسياسية.

ثمة خلط بين دور تحررى ونضالى لحماس والجهاد الإسلامى وغيرهما، وبين دور الأولى أساسًا كسلطة سياسية حاكمة ذات نزوع تسلطى محمول على إيديولوجيا دينية محافظة وراديكالية. من هنا نحن إزاء نموذج ما دون الدولة ومثاله الآخر حالة حزب الله فى لبنان التى تختلف من حيث المذهب (الشيعى)، وفى إطار تعددية دينية ومذهبية مختلفة، وتوازنات داخلية وسياق إقليمى مؤثر على مثال حزب الله.

من هنا تعرض المثال الحماساوى ولا يزال إلى حصار إقليمى، ودولى، وتعرضت سلطته

إلى ضغوطات وأزمات كبرى على عديد الصعد بسبب إسرائيل والمقاطعة الإقليمية بين الحين والآخر! بالإضافة إلى أخطاء قاتلة في الممارسة السياسية التي انطوت ولا تزال على انتهاكات للحقوق والحريات العامة والشخصية؟ وثم أخطاء في إدارة السياسة الخارجية لا تخطئها العين اليقظة!

التناقضات، والصراع بين المحاور العربية قبل ما سمي مجازاً "ربيع الثورات" العربية أدى إلى هامش لمناورة محدودة لحماس في الحصول على بعض المعونات الإقليمية - قطر وإيران والسعودية قبل ذلك أثناء سعيها لإجراء مصالححة بين الأطراف المتصارعة في الضفة والقطاع، على سبيل المثال - وبعض التأييد السياسي. من ناحية أخرى تأثرت القضية الفلسطينية سلباً وعلى نحو نسبي بعد الانتفاضات الثورية العربية على اختلافها، وانكفاء قادة هذه الانتفاضات - ووراءهم فئات اجتماعية عريضة - إلى مشكلات مراحل الانتقال، والصراعات التي ارتبطت بها وبين الفاعلين الداخليين الإسلاميين و"الليبراليين" والقوميين واليساريين كما في الحالات الثورية المصرية والتونسية. بالإضافة إلى الصراعات في اليمن، والبحرين، وسوريا.

المثال الحماساوى، هو حصاد لتفاعلات بين الإطار المرجعي الإيديولوجي الإخواني التاريخي المحافظ، وبين تحدى الاحتلال ومواقف بعض الجماعات السلفية المتشددة في القطاع، ونزوع كليهما إلى بناء بعض البؤر في جزيرة سيناء وتوسيع هامش مناوئتهما السياسية مع مصر وإسرائيل، وهو ما سيؤدى إلى بروز عديد المشكلات السياسية مع مصر وإسرائيل، لاعتبارات تتصل بالأمن القومى والداخلى في شبه جزيرة سيناء التي تعاني من عديد الفجوات الأمنية.

المثال الحماساوى إخوانى غزاوى بامتياز، ولكنه لا يشكل نموذجاً للاحتذاء خارج القطاع والجغرافيا السياسية المحيطة، بالإضافة إلى بروز بعض من التأثير بالتجربة السودانية كنتاج لدرس وتكوين بعض قادة وكوادر حماس في السودان ومن ثم تأثرهم ببعض الأفكار السائدة داخل التركيبة والتجربة السودانية على الرغم من خصوصياتها العرقية والثقافية والدينية والمناطقية.

2 - النموذج السودانى، أحد أكثر الحالات الإسلامية السياسية خصوصية، على الرغم من أن بعض الجذور الإيديولوجية والتاريخية جاءت من أعطاف المرجع الإيديولوجى

والخبراتي لجماعة الإخوان المسلمين، ورغما عن بعض الإنجاز الفقهي والنظري السياسي لحسن الترابي وبعض صحبه، بل والنزاعات حول هذا المثال السوداني الإسلامي السياسي، إلا أن الخلفية التاريخية والإيديولوجية كانت حاضرة إلى حد ما في التجربة السودانية من ناحية أخرى ثمة توجه سوداني نحو "سودنة المرجع الإيديولوجي التاريخي" وتطويره من خلال توجهات الترابي التي سعت لبناء أممية إسلامية راديكالية "ثورية" تختلف عن المثال الإخواني المركزي في مصر، وتحويل السودان / الخرطوم إلى مركز للفوقومية والراديكاليات الإسلامية، ومنها استضافة بن لادن وكارلوس .. إلخ، وبعض الراديكاليين المصريين من الجهاد والجماعة الإسلامية قبل ذهابهم إلى أفغانستان، ومساهمتهم في بناء تنظيم القاعدة.

تراجع هذا التوجه مع انقلاب أبناء الترابي عليه، وتشكيل حزب المؤتمر الوطني الحاكم وبعض التداخل بين الحزب والجيش والجيش الشعبي الذي تشكل ولعب بعضه دورا في الحرب الأهلية مع الجنوب والحركة الشعبية لتحرير السودان، وذلك قبل اتفاقية نيفاشا والاستفتاء على الاستقلال ثم إعلانه رسميا.

المثال السوداني اتسم بطابعه الخاص من خلال أدلجة "مؤسسات الدولة"، كالجيش والشرطة والإدارة المدنية من خلال القادة من ناحية. من ناحية أخرى بروز تشكيلات ميلشياوية تحت مسميات إسلامية حيناً للجهاد في الحرب مع الحركة الشعبية في جنوب السودان، وحيناً آخر دفاعاً عن النظام الإسلامي، بالإضافة إلى بروز الأسلمة في غالب مكونات النظام التعليمي، وفي بعض وسائل الإعلام ... إلخ. الزبائية هي سمت رئيس في بناء الشبكات الداعمة للنظام سواء من التجارة والتجار ورجال الأعمال، وغالب المدرسين والمدرسات في المدارس وبعض الجامعات وداخل بعض الكليات، أو في تركيبة التشكيلات الوزارية على اختلافها.

من هنا كانت استراتيجية شد عصب الوسط النيلي وقبائله الرئيسة والنخب السياسية القادمة منها، هي سياسة الهيمنة على السلطة من إسلام عربي / عرقي إزاء الجنوب وقبائله والحركة الشعبية لتحرير السودان، ثم دولة جنوب السودان بعد استقلالها. من ناحية أخرى صراع الإسلام العربي للوسط النيلي إزاء إسلام أفريقي في إقليم دارفور.

من هنا المثال السوداني غير قابل للاستعارة، أو إعادة الإنتاج أو الاستيراد الإيديولوجي ... إلخ.

هل جماعة الإخوان المسلمين في مركزها المصري الأم ستقبل الاستفادة من التجربة السودانية؟ التي يصفها بعض الباحثين السودانيين والأجانب بأنها تعبير عن الدولة الفاشلة؟ أيا كان الرأي في هذا التقويم السياسي سالف السرد يمكن القول: إن حدود التأثير سوف تركز على بعض جوانب التجربة من الناحية العملية والخبرات الناتجة عنها، وذلك لعدد الأسباب نذكر بعضها هنا تمثيلاً لا حصراً فيما يأتي:

1 - النزعة الإخوانية نحو التمرکز حول الذات، وأنها الجماعة الأم، ومن ثم تتعامل ببعض من العنجهية المصرية الناعمة و"الفارغة" - في نظر بعضهم - مع بعض الجماعات الإخوانية الفرعية أو في محيط الجماعة.

الإنتاج الإيديولوجي / الفقهى السياسى السودانى لدى الترابى وبعض صحبه أكثر تطوراً من إنتاج الجماعة الأم الذى يتسم بالتواضع والبساطة في المنظومة الإيديولوجية والخطابات الدعوية والافتائية والوعظية التقليدية. بينما الإنجاز التاريخى البارز للجماعة الأم هو التنظيم الصارم وميراثه وقدرتها على التعامل مع أجهزة القمع المادى والإيديولوجى لأجهزة الدولة المصرية في المرحلة شبه الليبرالية 23 - 1952، والمرحلة السلطوية 52 - وحتى اللحظة الراهنة. تنظيم قوى وماكينات انتخابية وشبكات اجتماعية مهمة وداعمة وعاطفة على الجماعة، وقدرات على التجنيد أعلى من غيرها من الجماعات السياسية الأخرى، باستثناء الحركة السلفية الواسعة والمرنة وضعيفة التنظيم والساعية إليه عبر بعض الأحزاب السياسية كالنور والفضيلة.. إلخ بعد الانتفاضة الثورية المتراجعة والمجهضة في نظر بعضهم.

ثمة نقص في الخبرات الكادرية السياسية والقانونية كشفت عنها الممارسة خلال الفترتين الانتقالتين الأولى والثانية وفي ظل اختيار رئيس للجمهورية ينتمى للإخوان المسلمين.

ثمة قدرات اقتصادية وتمويلية وتعبوية لا تخطئها عين الباحث أو المراقب للجماعة.

يمكن للجماعة أن تتأثر في حدود ببعض أساليب العمل وتجربة أسلمة بعض المؤسسات من الحالة السودانية، لكن هذا إذا تم سيؤدى إلى مشاكل كبرى مع ما يطلق عليه "الدولة العميقة" رغماً عن تراجع بعض قوتها ونفوذها في دولة ذات تقاليد بيروقراطية عريقة، لكنها تزعزعت خلال أكثر من أربعة عقود في ظل حكم الرئيس الأسبق أنور السادات، والسابق حسنى مبارك.

القدرات البارزة للجماعة تتمثل في البراجماتية السياسية في مستوياتها الأولية التي تركز على المصالح الآنية لا الاستراتيجية وهو ما قد يؤدي إلى بعض المشكلات في سياق وصول رئيس إخواني منتخب إلى سدة الرئاسة هو الدكتور محمد مرسى.

تجربة اختراق وأسلمة و"أخونة" مؤسسات وأجهزة الدولة لاسيما الجيش، والشرطة، والبيروقراطية التي نجحت لاعتبارات تخص الخبرة السودانية قد تحاول الجماعة تطبيق بعضها في مصر، ولكنها ستواجه العديد العوائق، ومنها الانقسامات الحادة، ومقاومة بعض من أجهزة ما يسمى مجازاً بـ "الدولة العميقة" - وفق المعنى المصرى الشائع حول المصطلح لا التركى ولا الأمريكى اللاتينى - التي لا تزال لديها شبكات مصالح وبؤر قوة رئيسية في أجهزة الدولة، ولها مؤيدوها داخل تركيبة المجتمع المصرى (بعض رجال الأعمال، وبعض شرائح من الطبقة الوسطى العليا، والوسطى - الوسطى في القاهرة، والأقباط... إلخ، وبعض المثقفين والفنانين عموماً والاستثناءات محدودة).

من هنا النموذج السودانى يتسم بفرادة تعكس خبرة النخبة الإسلامية ومدى تفاعلها مع الخرائط الدينية والقبلية والعرقية والمناطقية في عموم السودان، بالإضافة إلى النزعة إلى تأكيد الهوية السودانية ذات الأبعاد المتعددة، ولكن حول الإسلام العربى للوسط النيلى القبلى في مواجهة بنىات ثقافية أفريقية إسلامية ومسيحية وبعض من كريم المعتقدات كما كان يذكر في دساتير ما بعد الاستقلال في السودان قبل انقسامه إلى دولتين، وبروز صراعاته على تعددها واختلافاتها.

3 - ثمة نموذج جديد للإسلام السياسى في السلطة والحكم، لا يزال في طور التجربة والتشكل السياسى والإيديولوجى، ويتمثل في حزب العدالة والتنمية المغربى بقيادة بن كيران.

المثال المغربى فريد بكل دلالة هذا الوصف، لأنه ابن "دولة / أمة" تنطوى على بعض التجانس والتكامل الداخلى على الرغم من هيمنة الملكية والمخزن بكل تقاليدهما وخبرتهما التاريخية في السياسة والدولة وأجهزتها وقراراتها في القضايا والأزمات الحادة، وفي منعطفات التحول السياسى الداخلى والخارجى وفي علاقة المغرب بدوائر المنطقة وأوروبا والعالم.

المغرب المتجانس والمتعدد أثر على حركة الإسلام السياسي، وعلى القوى اليسارية والليبرالية، بل وأحزاب السلطة سواء التي كانت جزءاً من حركة الاستقلال الوطني، أو بعضها من الأحزاب القريبة من الملكية، والقصر.

تجربة العدالة والتنمية المغربية خرجت من رحم الإسلام المغربي المقاصدي والمالكي، ومن ثم من فقه المقاصد، والنزعة الانفتاحية على أوروبا وتجربة التعايش التاريخي الأندلسية ذائعة الصيت والتي لا تزال تخايل بعضهم في النخبة المثقفة المغربية.

العدالة والتنمية، ذو أواصر مع الحزب المرجع التركي، وهو ما يقع في خلفية المرجع التاريخي للحزب المغربي الذي وصل إلى الحكم. ثمة تدريب ولقاءات وتفاعلات بين بعض كوادر الحزب المغربي وبين الحزب التركي.

المثال المغربي يدرك الجميع من خلاله قوة الدولة / المخزنية وقواعد اللعبة والدور التاريخي للإسلام والملكية في الحركة الوطنية الاستقلالية عن فرنسا. من هنا تتخلق تجربة في بدايات تمريناتها السياسية في الحكم بعد عديد الدروس والتجربة في إطار المعارضة السياسية، هل يقترب المثال الإخواني من "العدالة والتنمية" المغربي؟

التجارب المغاربية تبدو بعيدة عن ذهنية إخوان المركز التاريخي المصري. تعقيدات وخصوصيات المنطقة المغاربية على تنوعها، تبدو هامشية في ذهنية قادة جماعة الإخوان المصرية، إلا قليلاً ولدى قلة محدودة جداً، وهي حاضرة في بعض عمومياتها وليست في أنسجتها السياسية والاجتماعية والعرقية والثقافية والمناطقية، والتاريخية المركبة.

العالم العربي / الإسلامي المركب والمتعدد والمعقد والفسيفسائي يبدو مهماً في عقل ووعي غالب النخب المصرية عمومًا والإخوانية على وجه الخصوص.

من هنا إمكانية الاستعارة الفكرية أو السياسية من تجربة العدالة والتنمية المغربي، تبدو محدودة جداً، خصوصاً في ظل المرض التاريخي للنخب - أيا كانت انتماءاتها السياسية والاجتماعية.. إلخ - وهو المركزية المصرية، والتمحور المريض حول الذات:

مركزات لا ترى سوى ذاتها أو ذواتها المترعة بالأساطير السياسية والتاريخية.. إلخ.

من هنا يبدو إمكانية التأثير بتجربة العدالة والتنمية المغربي، محدودة في هذا الصدد.

4 - التجربة/ النموذج الباكستاني من الشيق ملاحظة الحضور الغالب للنموذج الباكستاني منذ عهد الرئيس الأسبق أنور السادات في عديد التحليلات والانطباعات والإجابات البسيطة التي تقدم ردًا حول سؤال مصر إلى أين؟

سؤال كان ولا يزال يدور حول مستقبل النظام السياسي التسلطي وعلاقته بالإسلام السياسي. هل تتحول مصر إلى نموذج باكستان في ظل الجنرال ضياء الحق، أو حتى بعد تطوراتها السياسية الأخرى التي لحقت به وآخرين مرورًا ببروز مشرف ثم بنازير بوتو واغتيالها ووصول آخرين إلى سدة السلطة.

الحالة الباكستانية تختلف عن أوضاع الإسلام السياسي المصري سواء على صعيد الثقافة والإسلام وطبيعة التعددية الدينية والمذهبية، ومن ثم تبدو المقارنة شكلانية وقياسية دونما مقومات للقياس التاريخي والسياسي والثقافي والجيوبوليتكي.

الإسلام الباكستاني - يقصد بذلك الممارسة الإسلامية السياسية والثقافية في باكستان المجتمع والنظام السياسي وفواعله على اختلافها والدولة - تشكلت بعض مكوناته وأبعاده بالأوضاع الصراعية والتعددية الدينية الوضعية في شبه القارة الهندية، وتجربة استقلال باكستان عن الهند، والأهم أيضًا استقلال بنجلاديش تحت قيادة حزب عوامي بقيادة مجيب الرحمن وقتذاك.

التداخل العرقي / القبلي في منطقة القبائل وبين هذه المجموعات العرقية، مع أفغانستان، ساعدت على تبلور النموذج الباكستاني حول العسكر والإسلام في الدولة والسلطة.

تأثر نموذج الإسلام والجنرالات والعائلات الكبرى في السياسة، بالغزو السوفيتي واحتلال أفغانستان، وصعود الإسلام الأفغاني القبلي / العرقي والصراع مع الهند، واختراق المخابرات الباكستانية تاريخيا وتشكيلها لحركة طالبان ودعم الولايات المتحدة للجنرالات، وبعض رجال السياسة في السلطة.

إسلام قبلي / عرقي - في الممارسة والأيديولوجيا والسياسة - في تحالف مع العسكر يتاريا الباكستانية في عديد المراحل السياسية، وبدعم أمريكي وبريطاني وغربي عمومًا وعلاقات متميزة مع السعودية.

نموذج يحكم استمراريته في عديد الأحيان طبيعة الصراع السياسي في الإقليم وتوازناته،

وزاد من استمراريته، تنظيم القاعدة وحركة طالبان، وما حدث في 11 سبتمبر 2011 من ضربة هائلة لأيقونات القوة الكونية للولايات المتحدة الأمريكية، ورمزيات النظام الرأسمالي العولمي والغرب بكل تعددياته ومراكزه وخبراته.

من هنا لا نستطيع القول: إن ثمة إمكانية لاستيراد هذا النموذج للإسلام السياسي المتحالف مع الجنرالات إلى مصر، على الرغم من بعض التشابه الشكلي، المتمثل في بعض التفاهمات بين الإخوان والجنرالات، أو بعض الصفقات في نظر بعض الباحثين أو المعلقين.

نحن إزاء مقارنات في الشكل وعلى نحو جزئي، ولكن الحالة الباكستانية تختلف جذريا عن محض صفقة، أو اتفاق، أو تفاهم بين المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وبين جماعة الإخوان المسلمين، وذلك حتى بعد التغيرات التي تمت في قيادة المؤسسة ومجلسها الأعلى، وتغيير وزير الدفاع ورئيس الأركان وبعض قادة الأفرع والجيش.

هذا التشبيه مع باكستان شاع لأن وراءه لدى من يطرحونه مقولة: إن ثمة بعض التفاهمات بين الجماعة والمجلس العسكري في بداية مرحلة الانتقال الأولى، وفي خارطة الطريق السياسية، وأعيد مجدداً الحديث بعد اختيار د. محمد مرسي رئيساً للجمهورية! وبعد الانقلاب الناعم الذي أدى إلى التغيير القيادي للمؤسسة.

تشابهات شكلية لا تعكس عمق الخصوصية في كلتا الحالتين المصرية والباكستانية.

5 - النموذج التركي:

إسلام، وتنمية، وعسكر وعلمانية

ثمة جاذبية وولع بالنموذج التركي لدى بعض المعتدلين وذوى التوجهات الإصلاحية من الإسلاميين في الحياة السياسية في عديد البلدان العربية والإسلامية ومصادر الجاذبية متعددة، وتختلف بحسب وجهة نظر هذا القائد الإسلامي السياسي أو ذاك، أو حتى هؤلاء، وبين القيادات الوسيطة أو الشابة.

الولع التركي حول العدالة والتنمية. يعود هذا الاهتمام بالنجاح الكبير لتجربة تورات أوزال أساساً تم استكمالها في ظل قيادة رجب طيب أردوغان.

الإنجاز التنموي / المادي يشكل مصدر الاهتمام الأساسي لبعض النخب الإسلامية السياسية

في مصر والعالم العربي، وربما خارجه. بعض رجال الأعمال، وكبار التجار داخل جماعة الإخوان يركزون على هذا البعد في النظرة إلى تركيا، وربما يحملون بعض الأمل السياسي في إمكانية إنجاز جماعة الإخوان قفزة اقتصادية ضخمة تؤدي إلى إحداث تحسينات في هيكل الاقتصاد القومي تمكن الجماعة من الوصول مجدداً إلى الأغلبية الساحقة في البرلمان، وفي نجاح الرئيس محمد مرسى في مشروع النهضة، على نحو يجعلها القوة السياسية الرئيسية في البلاد، ومن ثم تستطيع تحقيق مشروعها السياسي في إقامة دولة إسلامية، أو مدنية بمرجعية إسلامية وفق ما ورد في بعض خطابات ووثائق الجماعة دون تحديد لمعنى هذا الاصطلاح / القيد للدولة المدنية، وهو المرجعية الإسلامية وهو مصطلح عام وغامض وغير محدد المعاني والدلالة. ولعل الغموض المتحل في الصياغة مقصود ومراوغ وسائل ويسهل إعطاؤه عديد التفسيرات من حيث السعة أو الضيق، والاعتدال والتشدد!

بعض شباب الإخوان المنفتح نسبياً ولو على نحو محدود، يرى أن النموذج التركي المتقدم هو الأجدر بالتعامل معه أو الاستفادة منه مع إحداث بعض تعديلات حوله.

من الشيق ملاحظة أن قادة الإخوان يرفضون مفهوم علمانية الدولة لدى أردوغان وعبد الله جول وسواهما من قادة العدالة والتنمية.

أيا ما كان الأمر بعض شعارات النهضة في برنامج خيرات الشاطر، ود. محمد مرسى، يأخذ ببعض جوانب النموذج دون سياقاته وجذور بيئته السياسية وكأن مكونات البرامج يمكن أن تكون مجزأة ويمكن الأخذ ببعضها معزولة عن العناصر التكوينية الأخرى والسياقات والخبرات والمحددات.

يتناسى واضعو هذا المشروع/ الشعارات أن الوضعية التاريخية للإرث الكمالى حول الدولة والجيش التركي هو أحد أسس "نهضة" تركيا بالإضافة إلى قدرات وذكاء توجت أوزال، وتجاوز قادة العدالة والتنمية بعض الأفكار المحافظة والمحدودة للدكتور نجم الدين أربكان ومشروعه الذى لم يحقق نجاحا بارزا أو مهما.

نوعية تكوين القيادة التركية وذكاءها السياسي يقف وراء تطورها التنموى وقدرات نخبة العدالة والتنمية في المساومات السياسية مع الجيش التركي. من ناحية أخرى الديناميكية الدبلوماسية والقدرات على ممارسة المناورة في الإقليم، وعلى شبكات القوة داخله أتاح

لتركيا أن توظف فائض علاقاتها الخارجية، وأوضاع القوة وتوازنها لصالحها في التحرك الدبلوماسي والسياسي في المنطقة.

النموذج التركي بدا ملهمًا لعبد المنعم أبو الفتوح إلى حد ما، وذهب بعض مريديه ومن الإخوان المسلمون الشباب إلى العدالة والتنمية للتدريب بعد الثورة، إلا أن النتائج السياسية والتنظيمية لهذا التدريب لا تزال محدودة تمامًا.

النموذج التركي حالة خاصة ويرتبط بسياقات وظروف ومحددات تركية، ولا نعتقد أن العقل القيادي لجماعة الإخوان وحزبها، وميزانية القدرات الإخوانية، على ذات مستوى بنية القدرات في العدالة والتنمية، من حيث مستويات الكفاءة المهنية، والخبرات السياسية والقانونية.. إلخ.

من هنا يحتاج الإخوان وغيرهم إلى اقتراب أكثر عمقًا من تجربة العدالة والتنمية، وكذلك التجربة الماليزية ليعرفوا أن التعددية والحريات الدينية والتعليم المتطور، وإعطاء الفرصة التاريخية للأقليات الآسيوية والصينية في ماليزيا، ساهمت في الانطلاقة الكبرى وكذلك أيضًا بروز قيادة بمستوى مهاتير محمد وعوامل أخرى وراء نجاح النموذج الماليزي.

يحتاج الرئيس والجماعة وحزب الحرية والعدالة الإخواني وقيادتهم جميعًا إلى دراسة عميقة، واجتهادات صعبة وهو ما قد يؤدي إلى زلزال داخلي في التركيبة التنظيمية للجماعة، وثقافتها السياسية المؤسسة على الطاعة والالتزام التنظيمي الصارم. من ناحية أخرى بعض من النزعة البراجماتية السياسية، والرشادة السياسية إذا ما توافرا يمكنهم من الاستفادة من بعض هذه التجارب الخصبية في سبليلاتها، أو فشلها كما في السودان، وباكستان، وأفغانستان.

ثمة أسئلة أخرى حول النموذج الإيراني في الدولة والسلطة والتنمية ولكن ثمة اختلافات عميقة بينهما في المذهبية الدينية والتجربة التاريخية في الثورة، والدولة والنظام والتنمية، والوضع الليبي وكذلك تطور الحالة التونسية للنهضة في سياق تحولات قاعدة العضوية في هذا الحزب المهم وتأثرها بالسلفية التي اخترقته تحت حكم زين العابدين بن علي، ووضع بعض القوى السلفية الصغيرة والراديكالية التونسية الأخرى وأثرها على تطور الحركة الثورية في البلاد.

أسئلة تترى وراء أخرى وسوف نحاول الإجابة عليها في "ثالثًا" من هذا الفصل والذي

يدور حول النموذج المصرى للإسلام والديمقراطية والتنمية، والإخوان المسلمين.

ثالثاً: أسئلة حول النموذج المصرى: فائض من الإيديولوجيا والخبرات التنموية والدولية الغائبة

هل يمكن الحديث عن نموذج مصرى من خلال الخطابات الإسلامية السياسية الإيديولوجية؟ هل الإيديولوجيا عمومًا والدينية خصوصًا هي التي تحدد النماذج السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ هل السؤال السابق مصرى أو عربى أو إسلامى بامتياز؟ أم أنه سؤال مستعار من واقع التجربة التاريخية البروتستانتية في علاقاتها بالرأسمالية عمومًا؟ حيث ساعدت التفسيرات الجديدة آنذاك لمارتين لوتر، وكالفن وما بعدهما في تقديم تأويلات وتفسيرات للكتاب المقدس جديدة ساعدت على تحريره من تاريخ من التفسيرات اللاهوتية، والكتابات والممارسات، والمصالح التي أدت إلى توطيد دور المؤسسة والأكليروس في تكريس نماذج دينية ومذهبية كاثوليكية وأرثوذكسية كانت جزءًا لا يتجزأ من عالم القرون الوسطى، إلى أن خرج عالمنا من ظلامها وإسارها.

من هنا كان الربط الفيرى -لماكس فير عالم الاجتماع الألماني ذائع الصيت- بين الأخلاق البروتستانتية وبين الرأسمالية وتطورها.

استعارة السؤال حول الربط بين الإيديولوجيا والنموذج السياسى الاقتصادى لا تجد ظلًا تاريخيًا وثقافيًا بالتجربة البروتستانتية.

يبدو لى أن الاعتماد على النص الإيديولوجى، والأخرى الخطاب فى بناء نموذج سياسى واجتماعى ما، أمر غير دقيق بل ويمثل ذروة الابتسار أيا كانت أناقة الصياغات، أو أسانيدھا التفسيرية والتأويلية ذات المرجع والسند الدينى والمذهبى أيا كان انتماءه.

النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تؤسس فى فضاءات المطلق، وإنما تتشكل فى غمار اللقاحات بين التجارب السياسية العميقة وقوى اجتماعية وأفكار وسياسيين ومفكرين وتضحيات تقدم فى الطريق إلى تأسيس النموذج بخصوصياته السياسية والثقافية، بل والجيو - سياسية، والجيو - دينية التى تلقى بظلالها على عملية تشكل هذا النموذج، أو ذاك!

من هنا تبدو خاطئة بعض التعميمات والأحكام والمسميات حول بعض التجارب الإسلامية السياسية، ومحاولة استعارتها لتسمية تجارب أخرى، لأنها تتناسى أن كل تجربة

أسست لنموذج هي تعبير في العمق عن الأبعاد التاريخية والاجتماعية والثقافية للقوى الاجتماعية والسياسية التي أسهمت في تشكيله وبلورته من خلال تجربتها وسياقاتها.

من ناحية أخرى بعض الاستعارات من تجربة لأخرى لا يساهم إلا في تشكيل بعض عناصرها، لا كل النموذج / المثال.

في ضوء الملاحظات السابقة، يبدو لي من الصعوبة بمكان إعطاء توصيفات ناجزة على حالة لا تزال في مفتوح عمليات تفاعل بين الخطاب الإيديولوجي المؤسس لحسن البناء وصحبه، ومصادره المرجعية، وبعض الخطابات الإخوانية الأخرى وصولاً إلى ما يطرحه بعضهم من مشروع "للنهضة"، أو برامج أخرى للجماعة في بعض من نقلااتها الخطابية بدءاً من النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي وما بعد، لاسيما بياناتها الثلاثة حول التعددية السياسية والحزبية، وأوضاع المرأة، والمواطنة في "هذا بيان للناس" الذي أشير خلاله إلى تبنى ما لمفهوم المواطنة.

السؤال الذي يثور هنا هل يمكن وضع خطوط عامة لهذا النموذج؟ عن أي نموذج نتحدث عن تخطيطات عامة موسومة بالنعت الجليل إسلامي؟ أيا كانت مصادرها التاريخية في تجارب الآخرين، وأيا كانت محمولاتها الثقافية والاجتماعية؟ هل نتحدث عن نموذج انطلاقاً من تجربة الإخوان التنظيمية؟

أو في نطاق العمل السري والتعامل مع أنظمة سياسية متعددة في مصر؟

هذا أمر سائغ وجائز لأن ثمة تجارب مهمة في هذا الإطار يمكن درسها وتأصيلها، بل وتقعيدها وبناء مثال أو نموذج حولها! لكن هذه التجربة شيء، والنموذج الإسلامي السياسي والتموي في الحكم شيء آخر تماماً!

أتصور وأرجو ألا أكون مخطئاً أن سياسة تسمية للحالة الإسلامية، الإخوانية ووصفها بالنموذج الإسلامي المصري من الصعوبة بمكان، في ضوء بعض من النصوص والشعارات والأحاديث والتصريحات وما يقال عنه برامج للجماعة.

من ناحية أخرى ثمة عديد الأسئلة هل يمكن صياغة نموذج إسلامي خارج تجربته المجتمعية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الصراعية مع قوى إسلامية أخرى أو مع قوى شبه ليبرالية وأخرى يسارية، وقومية؟

هل النماذج الإسلامية، بخاصة والسياسية بعامة تبني وتؤسس بعيداً عن الجدليات الاجتماعية والفكرية؟ تبدو لي الإجابة جهرية لا. النماذج لا تؤسس في الشعارات الكبرى، أو ابتسارات البرامج التي توضع على عجل لاعتبارات انتخابية محضة.. إلخ.

هل يمكن أن نترك جانبا المكون السلفي - بكافة مدارسه ومشايخه وأحزابه السياسية "الجديدة" - في الحالة الإسلامية المصرية، ونعتبره هامشا ضمن هوامشها؟ هل يعد هذا المكون جزءا من نمط الحياة الدينية الشخصية والعامة في مصر؟ هل نركز على بعض الممارسات العنيفة في الخطاب والممارسة وسلوك بعض غلاة السلفيين لنحسم التجربة السلفية كلها بالسلبية والخطر على بعض من بقايا نمط التدين الاعتدالي التاريخي للمصريين؟ بالقطع لا، لأن بعض الغلو في الرؤى والسلوك المحمول على العنف هو بعض من سلوك أقلية سلفية حتى هذه اللحظة لا يمكن تعميمه على وصف غالب المتدينين على النمط الفقهي والوعظي والدعوى السلفي على تعدده! بقطع النظر عن رأيك في السلفية عموماً أو بعضها أيا كان صحيحاً أم خاطئاً!

هل نمط العنف وتهديد الحريات "الشخصية"، والعادات الاجتماعية والأعراف، سيستمر من بعض الغلاة أم أنها لحظة عارضة، ومن ثم ستغير العملية الديمقراطية والسياسية هذا النمط من التفكير والسلوك في ظل عودة تطبيق صارم لقانون الدولة على المخالفين لأحكامه؟

هل بعض شباب الحركة السلفية على تعددها، سيستمر على ذات الأفكار والاتباع لمشايخ الحركة على تعددهم؟

أين نضع تحولات الأزهر المؤسسة والمشيخة والشيخ في الحالة الإسلامية المصرية؟

هل لا يزال هناك دور مأمول ومؤثر للأزهر في صياغة الحالة الإسلامية المصرية؟

هل الحضور الإخواني، والسلفي داخل جماعة العلماء والدعاة الأزهرين سيؤدي إلى دعم بعض التوجهات الإصلاحية النسبية لدى الأستاذ الإمام وبعض صحبه المعتدلين؟

هل سيؤدي التداخل السلفي والإخواني والأزهرى إلى تغيير على المدى المتوسط أو الطويل لطبيعة المؤسسة وأدوارها وإنتاجها الفقهي والدعوى؟ هل ستتنصر المؤسسة أم ستتنقسم وتنشط إلى عديد التوجهات بين إصلاحية معتدلة وإخوانية وسلفية وراديكالية؟

هل يمكن صياغة تخطيطات حول وصف للحالة الإسلامية السياسية بناء على بعض الممارسات والصفقات السياسية للقوى الإسلامية على اختلافها مع المجلس العسكري - بقيادة المشير محمد حسين طنطاوي - وزير الدفاع، ورئيس الأركان الفريق سامي عنان السابقين وبعض قادة الأفرع والجيش قبل إعفائهم من مواقعهم - وبعض القوى السياسية الصغيرة؟

هل يمكن الاعتماد على سياسة الصفقات السياسية للإخوان والسلفيين وبعض مشايخهم مع المؤسسة العسكرية وبعض "الدولة العميقة" منذ بدء العملية الثورية وأثنائها وبعدها، في وصف السلوك السياسي للإسلاميين السياسيين بالبراجماتية السياسية وتقلباتها وميلها مع المصلحة حيث تميل!

أين السمث الإسلامي الذي يسم الجماعات والمنظمات التي ترفع اللواء الإسلامي شعاراً لها؟ ما الذي يبقى من الشعار في ظل نزعة ذرائعية سياسية واضحة، لا لبس فيها؟ وهل البراجماتية أو النزعة العملية في السياسة تمثل عطبا أو تقيصة بينما هي جوهر العمليات السياسية وصراعاتها حول القيم والمصالح؟

هل عدم الوفاء بالعهود والاتفاقات هو سمت السلوك الإخواني منذ التفاوض مع نائب الرئيس السابق اللواء عمر سليمان وتركهم للميدان، ثم تفاوضهم بعد ذلك حول صفقة خروجهم من العملية الثورية في مقابل خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية الأولى؟ هل يمكن اعتبار هذا سياسة ستستمر في إطار الجماعة؟

هل جماعة الإخوان وذراعها السياسية حزب الحرية والعدالة سيستمران على هذا النحو من التماسك التنظيمي النسبي أم سنشهد تغيرات، وانشطارات وربما تحولات؟

هل الخطابات الإخوانية والسلفية صالحة للاستمرارية في بلد متعدد؟

أين الموقع والحالة المسيحية المصرية على تعددها في إطار مسعى بعضهم لتأسيس الدولة الإخوانية / السلفية؟

هل سيتم احترام الحقوق الشخصية والعامة للمواطنين في المنظومات الدستورية والقانونية والممارسة السياسية والاجتماعية في ظل الإخوان والسلفيين؟ هل سيسيطر فكر وإيديولوجيا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على النمط الفقهي والتطبيقي الوهابي والبدوقراطي

النفطى على نمط الفكر والممارسة والمعاش في الحالة الإسلامية المصرية؟

هل ستستمر الكتل التصويتية والاجتماعية للإخوان والسلفيين داعمة لهم في الأجلين المتوسط والبعيد؟

هل تتآكل هذه الكتل كما حدث في الانتخابات الرئاسية لاسيما في جولة الإعادة، وفوز د. محمد مرسى بنسبة لا تصل سوى إلا نصف عدد الذين صوتوا لجماعة الإخوان في الانتخابات البرلمانية؟

العمليات السياسية والاجتماعية وجدلياتهم ستؤدي إلى التأثير على صور الحالة الإسلامية السياسية والاجتماعية المصرية. من ناحية أخرى صور الحالة المسيحية المصرية ستتغير إلى حد ما، لأن الحالة الدينية الإسلامية والمسيحية في الجدل والصراع السياسى والاجتماعى، وعلى المصالح والقيم تؤدي إلى تغيرات وربما تحولات داخل الكتل الإسلامية التصويتية، وفي المنظمات السياسية الإسلامية؟

هل ستتأثر هذه المؤسسات والمنظمات وإيديولوجياتها بالحالات الصراعية والتنافسية؟ بصفة عامة يمكن القول: إن الصراع في إطار تعددى وديمقراطى يؤدي إلى تغيرات يرضاها أو لا يرغبها حتى الغلاة داخل أى جماعة أو منظمة دينية، أو مدنية، ومن ثم لا نستطيع حتى هذه اللحظة الاعتماد على تهديدات بعض الغلاة لنمطى الحياة الحداثى وما بعده واللذين يشكلان مع أنماط ما قبلية طريق تغيير وجه الحياة في مصر!

من هنا نحن أمام عنف التجربة الضارية لوافدين جدد على ساحة السياسة التى عادت من موتها طوال أكثر من ستين عاماً مضت.

إن أخطاء بعضهم الخطيرة في الفكر والممارسة السياسية والبرلمانية ليست مقصورة على الإخوان والسلفيين وآخرين في التيار الإسلامى؟

نحن أمام ظاهرة عامة لغلظة الممارسة السياسية لتمرينات السياسة للمبتدئين؟ لنخب ذات تكوين محدود أو مبتسر لدى بعض الفاعلين والأشخاص الجدد بل وبعض القدامى. من هنا علينا أن نتحمل بعض الأخطاء والخطايا السياسية لمجموعات تلعب السياسة بلا قواعد وربما بلا تصورات لدى بعضهم!

هل ستتأثر التجربة المصرية بالفائض الحداثى والتحديثى المصرى؟ ربما، لأن موارىث الدولة ومنطقها وثقافتها ستلعب دوراً فى عمليات تشكيل صور الإسلام السياسى فى الدولة وربما المجتمع فى المراحل المقبلة، وذلك رغم تحريف بعض هذا الفائض التاريخى فى ظل وهن وتآكل بعض مكونات الدولة الحديثة ومؤسساتها؟

الباب الرابع

سياسة المواطنة

الفصل الأول

أزمة حقوق المرأة والطفل في المرحلة الانتقالية:

واقع هش تحت التهديد

من المعروف في الدرس الأكاديمي السياسي والتاريخي المقارن أن المراحل الانتقالية في أعقاب الثورات والانتفاضات الثورية تبدو شديدة الحساسية والخطورة في إدارة سياسات الدولة وأجهزتها وقوانينها، وذلك بالنظر إلى عديد الضغوط السياسية والاجتماعية التي تتعرض لها السلطة الفعلية التي تدير عمليات الانتقال، لاسيما في الأمن والاقتصاد والسياسة الخارجية، والإعلام، وفي بعض الشئون القانونية والقضائية على نحو ما نلاحظه في الحالة المصرية في أعقاب الانتفاضة الديمقراطية الثورية في 25 يناير 2011.

تبدو أوضاع المرأة والطفل وحقوقهما من أكثر الملفات أهمية وخطورة وحرّجا، وذلك لعديد الاعتبارات التي يمكن لنا إيرادها فيما يأتي:

1- إن حقوق المرأة والطفل هي أكثر القضايا الاجتماعية والتشريعية حساسية في مجتمع لا تزال الذكورية السياسية هي ثقافة الدولة وأجهزتها، والأهم أنها أحد أبرز مكونات الثقافة المصرية ولاسيما في طورها المحافظ منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، لاسيما في ظل نمو المد الأصولي الديني الإسلامي والمسيحي المحافظ واستمراره على مستوى المؤسسات الدينية الرسمية، أو الجماعات الدينية السياسية، أو المنظمات الأهلية المعنية بقضايا الأحوال الشخصية.

2- التسلطية السياسية هي صنو للتسلطية الدينية وكتاهما الوجه الآخر للتسلطية الذكورية كقيم وتوجهات ونمط سلوك في المجالين الخاص والعام معًا، بكل تأثير هذه

النزعات التي ارتكزت على نزعة وثقافة محافظة على المستويين الاجتماعى والدينى، ومن ثم حدثت تداخلات واختلاطات بين الدينى والاجتماعى والسياسى، على نحو يبدو الأمر وكأننا إزاء بعض القوانين الاجتماعية ذات السند الدينى التأويلى الذكورى الوضعى، أو أننا إزاء جزء من المألوف والعادى والتاريخى والطبيعى وأحياناً يصور بعضهم هذه النزعة التسلطية الذكورية وكأنها جزء من القدريات وقوانين الطبيعة!!

3- بروز ضغوط على المرأة وحقوقها والطفل في ضوء تصورات وبرامج الجماعات الإسلامية السياسية الإخوان المسلمين، والسلفيين، والجماعة الإسلامية، والصوفيين، وتشكيلهم لأحزاب سياسية جديدة في أعقاب 25 يناير وما بعد، واعتراف السلطة الفعلية بالشرعية السياسية والقانونية لهذه الجماعات وبحقها في أن تشكل أحزابها في إطار القرن بقانون الخاص بتنظيم تشكيل الأحزاب السياسية.

استطاعت الأحزاب الإسلامية السياسية الإخوانية والسلفية وأخرى أن تصل إلى الأغلبية البرلمانية في مجلسى الشعب والشورى خصوصاً الشعب الذى قضى بعدم دستورية القانون الانتخابى التى أجريت في ضوءه الانتخابات وتشكيل المجلس. ومن ثم ظهرت بعض المخاطر حول حقوق المرأة والطفل.

الحضور السياسى النشط لهذه الجماعات يعتمد أساساً على توظيف فائض التدين المحافظ والشكلى والذكورى الطابع في الخطابات السياسية والتوجهات، في طرح وجهات نظر وبرامج سياسية تدعو إلى إعادة النظر في حقوق المرأة والطفل بمقولة: إن هذه الحقوق لا تعبر عن الديانة الإسلامية، وأحكام الشريعة وإنما هى تعبير عن قبول نظام الرئيس السابق حسنى مبارك بالضغوط الدولية التى مست هوية البلاد والمصريين. تطرح مسألة الهوية والخصوصية كحجة وآلية دفاعية في الدعوة إلى ضرورة إعادة النظر في بعض نصوص قانون الأحوال الشخصية، ولاسيما في الخلع، أو قانون الطفل ولاسيما في تنظيمه للحق في رؤية الأب لأبنه أو ختان الإناث.

4- إن المرحلة الانتقالية في أعقاب سقوط الرئيس مبارك وبعض أركان نظامه، شهدت بعض أشكال الفراغات الأمنية، وسيطرة بعض الجانحين وعصب معتادى الإجرام والبلطجية على بعض المناطق وفرضهم للسيطرة بهدف السرقة أو السطو على الأملاك الخاصة، أو

الاستيلاء على المال العام وأراضي الدولة، أو ارتكاب جرائم ضرب وقتل واغتصاب وتزايد ظاهرة التحرش الجنسي ... إلخ.

هذا النمط من الفراغات الأمنية، وغياب سلطة الدولة وأجهزتها الأمنية في أعقاب الانتفاضة الثورية الديمقراطية، شكل تهديدًا خطيرًا لأوضاع المرأة والأطفال الواقعية وحقوقهم القانونية. ثمة تهديدات تعرضت لها المرأة - السيدات والفتيات - من خلال الاعتداءات التي تعرضن لها من قبيل التحرش الجنسي، والاغتصاب، أو السرقة للمرأة المعيلة التي تخرج للعمل التابع أو غيره للإنفاق على أسرهن. بعضهن ولاسيما في بعض المناطق الهامشية والعشوائية لم يستطعن الذهاب لأعمالهن في أعقاب الفراغ الأمني خشية التعرض للعنف الذكوري الذي يمارسه بعض عصب الجانحين والبلطجية.

5- قامت بعض الجماعات السلفية الإسلامية التي تكاثرت وانتشرت في أعقاب انكسار المنظومة الأمنية للنظام السلطوي بمحاولة فرض السيطرة من خلال نظام للرقابة يفرض عقوبات على بعض السلوك الشخصي للمواطنين ويدخل في نطاق الحق في الخصوصية، ومن أبرز الأمثلة على ذلك الاعتداء على الأضرحة، أو قطع أذن بعض المواطنين، أو طرد سيدة من منزلها لتردد إشاعات تذهب إلى استضافتها لرجل لديها .. إلخ. أو إصدار بعض الأوامر والتعليمات للفتيات والنساء بضرورة الالتزام بالحجاب أو النقاب أثناء السير في الشوارع، وعدم السير مع غير محرم من الرجال .. إلخ!

6- إن نمط الذكورية الفقهية والاجتماعية السلفية، يحاول السيطرة على المجال الخاص للمرأة انطلاقًا من نظام الزى والنقاب، والدعوة له بوصفه جزءًا رئيسًا من العقيدة الإسلامية على خلاف رأى غالب الفقه وعلماء الأزهر الذين يرون في النقاب عادة اجتماعية وليست عبادة ولا جزءًا من العقائد الإسلامية وفق رأى الجمهور.

7- ترمى بعض التوجهات الدينية المحافظة الداعية لإعادة النظر في قانون الطفل وبعض القوانين المتصلة بحقوق المرأة إلى إعادة الهيمنة الذكورية المحافظة على نظام الأسرة، ولا اعتبارات ذات مرامي سياسية دينية السند والتأويل، حيث تشكل الأسرة وأوضاع المرأة والطفل محور عمليات السيطرة على المجالين العام والخاص سواء على الصعيد القانوني والرمزي، بكل دلالات ذلك السياسية.

من هنا يحاول بعض الغلاة من السلفيين وجماعة الإخوان وآخرون دعم مطالبهم بإعادة النظر في هذه القوانين على أساس أنها تنتمي إلى النظام السابق، وتنسب إلى زوجة الرئيس السابق السيدة سوزان مبارك، وذلك بهدف تعبئة فائض المشاعر العدائية إزاء النظام والأسرة الحاكمة السابقة. هذا المنحى السياسى / الدينى يهدف إلى تغيير قانونى لمسألة الخلع في إنهاء الرابطة الزوجية في حال سعى الزوجة لأسباب تتصل بفشل العلاقة مع زوجها، أو حقوق الطفل ولاسيما حقوق المرأة الحاضنة ونظام الرؤية. باستغلال بعض الثغرات في التطبيق في محاولة لتغيير القانون وفق روى تأويلية محافظة.

8- سعى بعض السلفيين ومن لف لفهم من المحافظين والغلاة المتشددين إلى ممارسة بعض الضغوط من خلال بعض الوقفات الاحتجاجية أمام الأزهر الشريف أو بعض الاعتصامات بهدف الضغط على الإمام الأكبر شيخ الأزهر لكى يدعم آراءهم وتوجهاتهم الاجتماعية / الدينية، وكذلك على السلطة الفعلية في البلاد سابقاً - قبل انتخاب الرئيس محمد مرسى وتغيير قيادة المؤسسة والمجلس الأعلى للقوات المسلحة، وإلغاء الإعلان الدستورى المكمل، وإصدار الرئيس إعلان دستورى جديد - لإصدار قرار بقانون لتعديل قانون الطفل، والخلع وتجريم ختان الإناث. إن هذا الاتجاه كان يعتمد على رؤية مفادها إمكانية التأثير على حكومة تصريف الأعمال والسلطة الفعلية - سابقاً - من خلال ممارسة الضغط عليها. وسوف تستمر هذه الضغوط السياسية والدينية من خلال عديد الأساليب خلال المراحل الانتقالية إلى أن تستقر التوازنات السياسية والاجتماعية في البلاد داخل المؤسسات السياسية.

9- ثمة استخدام من بعض القوى الإسلامية والسلفية المحافظة لمسألة الخصوصية الدينية والثقافية والاجتماعية في رفض حق المرأة في الخلع، وحقوق الطفل وتجريم ختان الإناث تأسيساً على أن الاتفاقيات الدولية التى وقعت وصادقت مصر عليها يسعون لرفضها بمقولة إنها تتنافى مع خصوصيتنا وهويتنا الدينية - الإسلامية أساساً، ثم هناك جوانب أخرى تتصل بالموقف المحافظ للكنيسة الأرثوذكسية المصرية إزاء قانون الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس -، ومن ثم يتم استخدام الفائض النفسى والتعبوى لمفهوم الهوية والخصوصية في شحذ المعارضة ضد حقوق المرأة والطفل، لا سيما في ظل عمليات تعبئة دينية تحاول إعادة ترتيب التناقضات والأولويات بين المصريين على أساس دينى، والأخطر قسمة الأمة رأسياً على أساس هذا الانتماء إلى الديانتين الإسلامية والمسيحية أساساً بكل مخاطر ذلك على وحدة الأمة المصرية.

10- إن أبرز مظاهر التضغوط الاجتماعية والسياسي في المراحل الانتقالية، تدور حول "المرأة والنقاب"، حيث تركز الحركة السلفية السياسية الجديدة على مسألة النقاب بوصفها جزءاً من العقيدة والعفة والعفاف الأثوئي، وذلك بهدف رمزي وسياسي أن يهيمن النقاب على المجالين العام والخاص، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تمايز بين النساء المنقبات وبين غيرهن من النساء الأقباط أو غير المتتميات للاتجاه السلفي.

هذا التوجه التمييزي والسلوكي يؤدي إلى خلق فجوات نفسية بين النساء بعضهن بعضاً، وإلى توترات اجتماعية سواء في العمل، أو الطريق العام، أو المواصلات العامة أو في الجيزة أو في النطاق العائلي بين المنقبات وبين غيرهن من السيدات والفتيات. نظام الزي المنقب والرموز إسلامياً، ليس محض زي واختيار شخصي للفتاة أو السيدة، وإنما هو نظام معياري بامتياز، وينطوي على محمولات قيمية ودينية إزاء الجسد / الذات المنقبة، وإزاء الأخريات اللاتي لسن على ذات السوية ومحمولاتها الدينية.

11- بروز ثقافة مضادة لحقوق الطفل من خلال التنشئة الاجتماعية - التربية والتعليم الأسري وفي المدرسة - تركز على القمع والتلقين والعقاب البدني الذي يمارس على الطفل من بعض المعلمين، وذلك اعتماداً على أساليب التعليم التقليدية الموروثة والمؤيدة ببعض المقولات والأمثولات الشعبية التي تربط بين تربية وتنشئة مستقيمة للطفل وتعليمه وتحفيظه للدروس مؤسسة على العنف ضد الطفل.

من الملاحظ في الأسابيع الماضية - شهر يونيو 2011 - قيام أحد المدرسين بضرب مبرح لأطفال صغار، وعندما تم بث تصوير لواقعة العنف ضد الأطفال، وتم التحقيق مع المدرس من النيابة العامة وحبسه احتياطياً، قامت الأسر بالتظاهر للإفراج عنه بمقولة: إنه يمارس العنف لتعليم أبنائهم!

يشكل هذا الإدراك المشوه شبه الجمعي لدى الأسر لدور العنف "الإيجابي" في التنشئة الاجتماعية - والتعليمية - لأولادهم أحد المخاطر السوسيو - ثقافية على حقوق الطفل.

12- المرحلة الانتقالية تشكل بيئة ضاغطة على المرأة المصرية، وذلك على الرغم من الدور البارز الذي لعبته بعض فتيات ونساء الطبقة الوسطى - الوسطى المدنية في القاهرة ومدن أخرى، في إطار الانتفاضة الثورية في التمهيد والتخطيط والمشاركة الفعالة فيها بشجاعة استثنائية في مواجهة القوى الأمنية والقمعية للنظام.

13- تزايد معدلات الطلاق إلى نسبة 40 % عام 2010 بعد أن كانت 13 % عام 2004، وبلغت نسبة الطلاق في الحضر 52.7 % مقابل 47.3 % وفق دراسة أعدها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء عن الفترة من عام 2001 إلى 2010. ⁽¹⁾ بما يشير إلى ارتفاع مؤشرات التصدع الأسري والخلافات بين الزوجين بكل آثار ذلك السلبية على أوضاع المرأة المصرية.

14- استمرارية ظاهرة الزواج المبكر وزواج القاصرات، وآثارها الوبيلة على الزوجات، وخصوصًا في بعض الأسر الفقيرة التي يشكل الزواج المبكر حلًا لمشكلة إعالة بعض فتياتها.

15- تراجع اهتمام بعض الفاعلين والنشطاء السياسيين ولا سيما داخل الحركة الإسلامية السياسية بحقوق المرأة والطفل - إلا على نحو هامشي ومن منظور تقليدي فيما يتصل بالجوانب الحقوقية والسياسية - في مشروعات الدساتير، أو وثائق الحقوق المدنية التي يتم إعدادها في المرحلة الانتقالية للتعبير عن آرائهم السياسية والإيديولوجية والدينية حول الموقف من أوضاع المرأة والطفل، وحقوقهم في إطار مشروعات المواثيق التي تعد في هذا الصدد.

يبدو أن ثمة مسعى للنكوص للوراء على دور المرأة المصرية الطليعي في العملية الثورية، ومحاولة تسييد وفرض سياجات حول دورها السياسي والاجتماعي. ولا سيما في ظل عديد التخطيطات السياسية التي تطرحها بعض القوى الإسلامية السياسية المحافظة ويمكن رصدها فيما يأتي:

أ- التضاغط السياسي/ الديني/ الاجتماعي حول حقوق المواطنة السياسية الكاملة للمرأة المصرية ولا سيما حقها في الترشح لمختلف المواقع السياسية بما فيها حق الترشح لموقع الرئاسة الأول في البلاد. تستثمر بعض الأطراف الإسلامية السياسية بعض التأويلات الفقهية في رفض تقلد المرأة موقع الرئاسة هي والأقباط. هذا الاتجاه الفقهي سبق نقده ورفضه على أساس أن الانتماء الدستوري والقانوني في الدولة الحديثة إلى دستور وضعي ديمقراطي وقانون الدولة الذي يتأسس على المساواة وحقوق المواطنة لا على أساس بعض التأويلات الدينية أو اللاهوتية الفقهية الوضعية المحافظة.

ب- ثمة هجوم مكثف على نظام الحصة أو الكوتا Quota كتعبير نظامي عن سياسة التمييز الإيجابي للمرأة في ظل أوضاع انتقالية تاريخية تتمثل في حجب المرأة سياسيًا عن

التمتع بحقوقها السياسية كنتاج لتضافر مجموعة من العوامل البنيوية السوسيو - دينية والسوسيو - سياسية الكابحة لدور سياسى فعال للمرأة المصرية في المجال العام السياسى، وفى المؤسسات السياسية والأحزاب والإعلام، حيث لا تلعب المرأة أدواراً قيادية إلا فيما ندر من استثناءات، وذلك للخلط بين الأفكار الدينية والاجتماعية المحافظة والنزعة الذكورية الثقافية والسياسية والدينية.

ثمة خطاب سياسى نمطى سائد في مصر يربط بين نظام الحصة للمرأة في البرلمان، وبين السلطة وزوجتى الرئيسين السابقين أنور السادات، وحسنى مبارك، السيدتين جيهان السادات، وسوزان مبارك.

هذا التوجه يرمى إلى وصم نظام الحصة بأنه سلطوى ويرتبط بممارسات السيدتين ومن ثم توظيف الصور السلبية التى صاغها بعضهم حولهما في الذاكرة والوجدان العام، بهدف وسم الحصة بهذه المثالب والسلبيات وتنشيط فائض الغضب شبه الجمعى إزاء نظام كلا الرئيسين ضد هذه القوانين الإصلاحية لبعض أوضاع المرأة المختلفة.

16- تزداد خطورة الضغوط والمخاطر على حقوق المرأة والطفل في ظل السيناريوهات المحتملة التى تنحو في غالبها الأعم إلى بروز وتنامى النفوذ السياسى للقوى الإسلامية السياسية على اختلافها من جماعة الإخوان المسلمين والجماعات السلفية والجماعة الإسلامية والصوفيين والأحزاب السياسية الجديدة المعبرة عن هذه القوى الإسلامية.

ازدياد الوزن التمثيلى للإخوان والسلفيين والإسلاميين داخل الحياة السياسية والتشريعية في ظل بعض السيناريوهات المحتملة، ومن ثم سيكون لهم دور بارز في إصدار التشريعات وتعديلاتها وتحديد توجهات الحكومات المقبلة، وترتيباً على ذلك سيكون بمقدورهم إحداث تعديلات في نظام الأحوال الشخصية، وتحديدًا إعادة النظر في بعض الإصلاحات التى تمت في المرحلة الماضية كختان الإناث، والخلع، وحقوق الطفل ... إلخ.

17- الضغوط الداخلية على حقوق المرأة والطفل ستؤدى إلى توترات بين سلطات الدولة التشريعية والقضائية، والتنفيذية وما تصدره من تشريعات وفق موازين القوة السياسية داخل البرلمان وخارجه، وبين الالتزامات الدولية التى وقعت مصر وصادقت عليها أمام المجتمع الدولى ومنظماته ومن ثم تأثير ذلك السلبى على صورة الدولة وهيتها، وكذلك

على مواقف الدول والمنظمات الدولية من سياسة منح القروض والمنح والمساعدات التي تقدمها لمصر في هذا الصدد في ضوء مدى احترامها للاتفاقيات والمعايير الدولية حول عدم التمييز ضد المرأة، واحترام حقوق الطفل.

إن نظرة على أوضاع حقوق المرأة والطفل في ظل المرحلة الانتقالية وضغوطها تكشف عن عديد التحديات التي سبق أن طرحناها سلفاً، ونوجز بعضها فيما يأتي:

1- تحدى الصراع بين النزعة القانونية الوضعية لحقوق المرأة والتأويل الديني السلفي والمحافظ والإخواني .. إلخ، بل والأرثوذكسي لحقوق المرأة العالمية.

2- تحدى الضغوط السياسية الإسلامية، والمسيحية الشعبية والمؤسسة على مجلس الشعب، والسلطة الحاكمة من أجل مراجعة بعض حقوق المرأة والطفل.

3- تحدى تهميش المنظمات الدفاعية لصالح ائتلافات الثورة، وتزايد دور الأحزاب الدينية وفائض التدين السلفي على حساب الإسلام الوسطى والاعتدالى.

في ظل بيئة سياسية من التضاعطات بين القوى الإسلامية السياسية وشبه الليبرالية واليسارية والناصرية، والضغوط الاجتماعية والفئوية على الأولويات والأهداف والمصالح تبدو قضايا حقوق المرأة والطفل في حالة حرجة، وتحتاج إلى بعض التجديد في أساليب العمل والحشد والمناصرة في المرحلة الانتقالية الثالثة وما بعدها، ويمكن لنا طرح بعض هذه المقترحات فيما يأتي:

اللجوء إلى آلية الحملات الإعلامية لتعبئة المنظمات الطوعية الدفاعية والحركة الاجتماعية الجديدة من أجل تبني الدفاع عن حقوق المرأة والطفل في المرحلة الانتقالية.

اللجوء إلى المؤسسة الإسلامية الأزهرية في ظل قيادة للمشيخة - الإمام الأكبر أ. د. أحمد الطيب - تتسم بالاعتدال والاهتمام بحقوق المرأة والطفل، وتأخذ موقفاً وسطياً أشعرياً لا يميل إلى النزعة السلفية المتشددة ولا سيما ما تطرحه بخصوص أوضاع المرأة والطفل، وذلك قبل أحداث تغييرات نوعية في التركيبة القيادية للمؤسسة الأزهرية، ووزارة الأوقاف.

بناء شبكات للمناصرة على الصعد الكونية والإقليمية والداخلية للدفاع عن الاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها مصر، وضرورة احترامها ومعها المعايير الدولية في هذا الصدد.

4- ضرورة تبني القوى الديمقراطية و"شبه" الليبرالية لحقوق المرأة والطفل والدفاع عنها في مواجهة القوى الإسلامية السياسية والسلفية المحافظة، لأن الصراع الدينى والسياسى حول أدوار المرأة السياسية وحقوقها - ومعها الطفل - هو معركة الصراع على المستقبل السياسى للدولة الحديثة، وعلى الثقافة والقيم المدنية الحديثة وما بعدها في مصر. هي معركة حول علاقة الدولة بالدين على صعيد السياسة والتشريع ونمط الحكم المأمول في مصر، ومن ثم سيتقرر في ضوء وضعية حقوق المرأة والطفل والحريات الشخصية والعامة كنصوص دستورية وممارسات طبيعة الدولة الحديثة وهل ستستمر أم ستدخل عليها تعديلات بنيوية تؤدي إلى إعادة النظر في ميراث الحداثة القانونية والسياسية وفي نظام القيم الاجتماعية الرئيسة والنزعة الإصلاحية، والدينية إزاء وضع المرأة المصرية.

إن تصور بعض القوى الإسلامية إمكانية عودة المرأة إلى أدوارها التقليدية في داخل نظام الأسرة، وحجب دورها العام واختزاله في محض التصويت، أو تمثيل رمزى وشكلى في البرلمان أو في بعض المواقع القيادية، هو أمر دونه صعوبات جمة بقطع النظر عن الحجاب والنقاب السياسى الذى يبدو متمدداً في المشهد الاجتماعى والسياسى اليومى في مصر.

هوامش الفصل الأول: "أزمة حقوق المرأة والطفل في المرحلة الانتقالية"

(1) انظر في هذا العدد بوابة الوفد الإلكترونية 18 مايو 2012، وأشار موقع أخبار مصر إلى دراسة الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء إلى "ارتفاع نسبة الزواج والطلاق بين الشباب والإناث عن الذكور خلال عام 2011. حيث سجلت نسبة المتزوجين من الذكور 67.1 % مقابل 87.2 % للمتزوجات من الإناث، كما بلغت نسبة المطلقين الذكور 27.3 % مقابل 49.5 % من إجمالي حالات الطلاق خلال العام نفسه"، انظر في ذلك أخبار مصر www.egynews.net في 2012/8/11.

الفصل الثانى

تقويض ثقافة التمييز

هل نحن إزاء عملية بناء جمهورية جديدة في مصر؟ هل هى الجمهورية الثانية؟ ألم يستعر بعض من سدنة وكتاب وموالى الرئيس الأسبق أنور السادات مصطلح الجمهورية الثانية من تقسيمات التطور التاريخى لـدساتير الجمهورية الفرنسية؟ ورغمًا عن ذلك كنا نعيش في ظل الجمهورية التسلطية!

هل استراتيجية الاستعارات اللغوية والمجازية سائغة ودالة مصريًا في ضوء تاريخنا السياسى والدستورى والاقتصادى؟

هل يمكننا الجرى وراء هكذا نمط من الشعارات السياسية ومجازاتها واستعاراتها وأوصافها دونما فحص وتدقيق وضبط اصطلاحى ودلالى لها؟

هل هذا النهج في مقارنة اللغة السياسية الشائعة في مصر هو شكل من أشكال التعقيد المصطنع والمتكلف، أو الاستعراض اللغوى، ومن ثم الاستعلاء على القارئ العادى!!

ما علاقة الأسئلة السابقة بما نطلق عليه ثقافة التمييز؟ وما هو المطلوب لتقويض وتفكيك بنى وعرى وشبكات التمييز المتمدد داخل عقول وأرواح وسلوكيات بعض المصريين؟

هل التمييز يشمل الانتماءات الدينية والمذهبية والطائفية؟ أم أنه يشكل توجهها قيميا وإدراكيا وسلوكيا إزاء الانتماءات الاجتماعية والسياسية والمناطقية والدينية والمذهبية، بل ويشمل النوع الاجتماعى ذكرا أو أنثى إلى آخر أشكال التمييز في مجتمعنا وفى إطار دولتنا التى اهتزت أركانها وتراجعت بعض هيبتها ومكانتها لدى بعض الجماعات السياسية والدعاة وبعض السياسيين؟

عديد الأسئلة التي تتوالد من قلب الفضاء التسلطى السياسى فى مصر وثقافته وتجزاته واستبعاداته المنهجية!

فى ضوء المؤشرات الحالية لا يمكن التجرؤ والقول: إننا إزاء عملية تأسيس للجمهورية الثانية، لأن هذا الاصطلاح ليس ذا دلالة فى التجارب الدستورية المصرية، التى تمحورت ولا تزال حول التسلطية السياسية، وعلى بعض محاور القوة السياسية وتوزيعاتها بين السلطات والمؤسسات لصالح موقع من ينتمى إلى المؤسسة العسكرية ويعتمد على شرعية يوليو 1952 ويستصحبها معه إلى سدة الرئاسة / المؤسسة التى تنامت من حيث القوة والنفوذ والتأثير بفعل صلاحيات واقعية متسعة وثقافة سياسية طغيانية مهيمنة لا تأبه بالحرىات، وحيث لا وزن لدور وقيمة الفرد / الإنسان وحقوقه وحرىاته الأساسية، فى ظل اجماعات وإكراهات سلطوية تحت عديد المسميات لتجعل "الفرد" الذى تتعثر عمليات ميلاده رهينة لأوامر ونواهى السلطة أيا كانت، ومن ثم تمت استباحة "الحرمات التقليدية"، ومعها مفاهيم المواطنة الحقوقية والتزاماتها لصالح نمط من الدولة الرعائية البطورية المحدثه.

من هنا الدساتير التى وضعت فى ظل "الطغيان الدستورى والسياسى" ليست فقط محض نصوص، وإنما ثقافة دستورية وسياسية تتحرك فى تطبيقات هذه النصوص وممارساتها على مستوى الصراع والتنافس السياسى حول المصالح والقيم السياسية والرمزية.

ترتيباً على ذلك يبدو مصطلح الجمهورية الجديدة أو الثانية غير سائغ ولا يفسر شيئاً ولا يضىفى معانى جديدة على تطور متعثر ومعاق بعد عملية ثورية أجهضت، ولم تستطع أن تحدث تحولاً نوعياً فى طبيعة النظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية المستمرة فى البلاد!

تبدأ الثورات، على مستوى الفعل والوصف والدلالة فى أعقاب عمليات التحول البنىوى فى الهياكل السائدة، وأنماط التفكير، والإيديولوجيات، والأفكار، بإحلال الجديد محل الموروثات القديمة، وفى أنماط القيم والسلوكيات التى كانت شائعة قبلها! من هنا أى حديث علمى وجاد عن الثورات يبدأ عندما يتم التصدى للمجاز والوصف السياسى "ثورة" و"ثوار" الذى يساء استعماله، ووصفه سواء عمد أو بحسن نية فى بعض المراحل الانتقالية كما يحدث فى مصر فى عديد الأحيان!

يستخدم اصطلاح الثورة والنسب إليها من بعضهم أداة وقناعاً لبناء "شرعية جديدة"، ومن ثم حضور في قلب مجاز وعمليات شارك جزئياً فيها، أو كلياً، ومن ثم يحاول أن يعيد صياغة السردية التأسيسية للعملية الثورية ودعاتها وفاعليها كما حدث مع الانتفاضة الثورية المصرية المجهضة؟

بعض القوى الإسلامية السياسية التي عارضت الثورة، وحرمت عملية الخروج على الحاكم ولم تشارك فيها، أصبحت هي "الثورة" ذاتها، أو صانعة أو حامية لها! بعضهم شارك قليلاً في جزء من الانتفاضة ثم ترك الميدان ليتفاوض على المغنم والحصص السياسية في تركيبة النظام القديم المستمر ولكن تحت قناع جديد هو الثورة!

سردية الثورة التأسيسية يحاول جميع الفاعلين إعادة صياغة وقائعها وحكاياتها، لكن لصالح إبراز دوره المحوري والحاسم فيها. لسنا إزاء حالة مصرية، ولكنها عامة، خذ على سبيل المثال السردية التونسية المؤسسة التي دارت حول واقعة محمد بو عزيزي والشرطية التونسية في منطقة سيدى بوزيد وتطبيق القانون عليه، كلها تدور خارج الواقعة المؤسسة وعديد سردياتها التي رويت ويعاد إنتاجها بين الحين والآخر، ومدى صدقية حدوثها وتأويلاتها وتداعياتها.

التلاعب بالسرديات والمرويات واللغة والأوصاف والاستعارات والمجازات الدينية والفلكورية هي لعبة سياسية بامتياز على السياسة وعلى اللغة وبهما معاً في الصراعات السياسية والرمزية.

لا جمهورية ثانية بعد، ولا مسوغ علمياً لإطلاق هذا المصطلح الساداتي المنقول عن التاريخ السياسى والدستورى الفرنسى، كجزء من طقوس تمجيد الرئيس الأسبق وولعه بالأوصاف العامة وذات الإيقاعات الصاخبة!

نحن إزاء استمرارية للتسلطية السياسية في طور جديد - ولا نقول ما بعد التسلطية - ، والأمور لا تحسمها بعض التعديلات في النظام الدستورى وقواعد عمله وتوزيعات القوة بين السلطات، وإنما الأمر الحاسم هو التطبيقات الفعالة للنصوص في الواقع الموضوعى، وقدرتها على إحداث تعديلات وتحويلات في الثقافة السياسية والقانونية وفي العلاقات الاجتماعية والسياسية المختلة والسائدة في البلاد.

إن هيمنة ثقافة التمييز والاستعلاء الدينى والمذهبى والاجتماعى والجنوسى - النوعى - هى أحد أكبر الشواهد على استمرارية التسلطية السياسية والأحرى عديد التسلطيات فى مصر وهياكلها وقواعد عملها حتى اللحظة الراهنة من تطورات الحالة الانتقالية ووجوهها ومراوغاتها، بل احتمالية هيمنتها على حياتنا السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى ظل مشروع اجتماعى / اقتصادى يعتمد على بعض النيولبرالية وسطوة كبار التجار والمستوردين!

هل من جديد؟ بالقطع سؤال مشروع، ولكن يبدو أن لا جديد فى عمق المشاهد الراهنة⁽¹⁾ وما وراءها رغمًا عن آمالنا فى تغيير وتحول حقيقى فى سياساتنا وحياتنا! من نيولبرالية لجنة السياسات المشثومة إلى طبعة جديدة لها بقناع دينى وضعى! هنا تصبح مفاهيم العدالة محض شعارات تخفى تمييزًا على المستوى الاجتماعى بين السراة عند قمة الهرم الاجتماعى، وبين الغالبية المعسورة عند قاعدته المهمشة لاسيما القوى المستبعدة منها، ومعهم الفئات الوسطى الصغيرة. هنا لن تفلح سياسة شنط الأرز والزيت والسكر التى تعطى فى المواسم للفقراء جلبًا لأصواتهم فى الانتخابات لحل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية الهيكلية!

ما هى ثقافة التمييز؟ وهل ستستمر أم سيتم تقويضها؟

ثقافة التمييز هى كل معايير وأشكال وممارسات التمييز بين المواطنين على أساس الانتماء الدينى والمذهبى، والعرقى والقومى والمناطقى أو على أساس النوع الاجتماعى أو الجنوسى - ذكرًا أو أنثى - أو السياسى، سواء أكان ذلك سلبياً، أو التحبيذ لمواطن على آخر ومنحه تفضيلات أو مزايا على أساس أى معيار من معايير التمييز السابقة السرد وغيرها من التحيزات على اختلافها.

تبدو ثقافة التمييز وتتجلى فى أشكال من القيم والتحيزات والمرموزات والسلوك من بعض المواطنين إزاء آخرين مختلفين معهم.

ثقافة التمييز لاسيما الدينى والمذهبى ليست رسمية فقط كما يتبادر إلى الذهن وإنما "أهلية" أو مجتمعية كما حدث فى بلادنا منذ حادثة الخانكة الشهيرة فى بداية حكم الرئيس الأسبق أنور السادات إلى حالة التمييز العامة والشائعة فى مصر قبل وبعد 25 يناير 2011.

التمييز بات فرديا، وجماعيا في عديد الأحيان، سواء على أساس الدين أو النوع الاجتماعي، أو الانتماء الطبقي .. إلخ.

ثقافة التمييز ازدادت ولا تزال تتزايد بعض مؤشراتها بعد العملية الثورية المجهضة في 25 يناير 2011، وذلك كنتاج لتفاعل واستمرارية عوامل تكوينية مختلفة ليس هنا مجالها، وإنما نشير إلى بعضها والجديد / المتغير في نطاقاتها على النحو الآتي:

1 - الذكورية السياسية للدولة وسلطاتها وأجهزتها في مصر، تجعلها تميل نحو سياسة تمييزية في عديد المجالات السياسية، من مثل محدودية تجنيد المرأة للمواقع والفرص السياسية أو النيل من كفاءتها أو ولايتها على سند من التفسيرات الدينية المتشددة والمحافظة. ومن ثم غالب الاختيارات السياسية السلطوية للمرأة في المواقع السياسية طوال أكثر من ستين عامًا مضت هي ذات طابع تمثيلي واستعراضى ولأهداف تتصل بالمكياج السياسى لصورة الدولة دوليا، أو بهدف الحصول على مكانة دولية مرموقة لحرم رئيس الجمهورية كما كان فى ظل حكم السادات ومبارك .. إلخ.

2 - ثمة ميل للتمييز على أساس اقتصادى / اجتماعى متحيز لصالح الأغنياء والميسورين تحت دعاوى تحريك الاقتصاد، وجذب الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية، ورفع معدل الاستثمار، والناجى القومى الإجمالى إلى آخر هذه الشعارات والأقانيم الاقتصادية، التى قدمها غالب دعاة النيو ليبرالية الذين يرتدون القبة الأمريكية، أو العمامة واللحية باسم الإسلام البرئ من هكذا استعارات لتبرير المصالح وإضفاء شرعية دينية على سياسات اقتصادية محافظة بكل آثارها الاجتماعية السلبية على حياة غالب الفئات الفقيرة والمهمشة، وذلك لكى يمكن تطبيقها دون مقاومة لها ولأبعادها الاستغلالية التى تطرح تحت شعارات وأقنعة براءة للمواطنين العاديين والبسطاء المعسورين.

3 - ذكورية ثقافة الدولة تذهب إلى إنتاج التمييز في سياسة التشريع، وفي صناعة القوانين التى تتحيز لصالح الذكورية كنزعة ومسلك وثقافة، ومن ثم تحجب حقوق النساء تحت عديد التعلات والمسميات.

يمكن القول إن بعض التمييز في الوظيفة العامة وفى تقلد المناصب والترقى إليها لاسيما المواقع العليا، جزء من ثقافة الدولة المصرية الذكورية التليدة.

4 - التمييز الدينى والمذهبى يعكس ثقافة سياسية ودولية تميز بين مواطنيها في التشريعات والحقوق على أساس الانتماء إلى الدين - مسلم إزاء مسيحي ويهودى وغيرهما - أو على أساس الانتماء المذهبى داخل الدين، والأمر هنا ليس مقصوراً على الإسلام السننى الأكثرى في مصر إزاء بعض المواطنين المسلمين الشيعة الذين لا يتجاوزون المئات في نظر بعضهم أو الآلاف في تقديرات أخرى وذلك في بلد تجاوز عديد السكان إلى أكثر من ثمانين مليون مصرى! أو التمييز بين أبناء الديانات السماوية وبين غيرهم من المجموعات الدينية الصغرى، وذلك على خلاف آراء بعض الفقه الإسلامى الإصلاحى الذى يؤصل لحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية إسلامياً، كما ذهب إلى ذلك الفقيه الأزهرى عبد المتعال الصعدي في كتاباته رفيعة المقام تأصيلياً وفقهياً على سبيل المثال لا الحصر.

هذا التمييز الدينى والمذهبى لا يقتصر على بعض القوانين التى تكرسه ضد الأقباط كإطار القانونى والعرفى والأمنى المنظم لبناء وترميم وتنكيس دور العبادة أو كافة أشكال التعبير الدينى التى تنص عليها الاتفاقات الدولية الخاصة بالحرية الدينية.

هذا التمييز الدينى/ الطائفى أدى إلى استبعادات ممنهجة لبعض المواطنين الأقباط أو - الشيعة .. إلخ - لأسباب مذهبية من تقلد بعض الوظائف القيادية في مؤسسات الدولة الأمنية وغيرها، وهو أمر يعكس نقصاً في معنى المواطنة وقيمة المواطن وتحديد مكانته كمواطن في دولة "حديثه" انطلاقاً من انتمائه وهويته الدينية والمذهبية، ومن ثم لا تعدو المواطنة أن تكون شعاراً لا أكثر ولا أقل وليست حالة دستورية وسياسية واجتماعية وثقافية.

مرجع هذا التحيز الدينى والمذهبى هو رؤية سياسية وأمنية ترتكز على تحديد معنى المواطن الأصل والمواطن المجازى، للأول الحقوق، وللثانى بعضها ومحملة بالتزامات ملقاة على عاتقه.

خطورة سياسة التمييز أنها لم تعد سياسة نظام تسلطى، وإنما تحولت إلى ثقافة دولة وجزء من "ثقافة أمة"، نقولها بكل أسى وآسف معاً. والسؤال هو لماذا؟

لأن التمييز هو كسر للموحدات الوطنية المصرية التى تأسست في غمار مقاومة الاستعمار البريطانى والغربى، وفي نطاق الحركة الوطنية الدستورية المصرية حول ثورة 1919 وما بعدها.

التمييز يوجد بين ثنايا الصياغات العامة للنصوص الدستورية، والقانونية، والمصطلحات الشائعة والغامضة حول النظام العام والآداب العامة والتفسيرات المغرضة والمتعصبة لمعنى حرية الدين والاعتقاد، كنتاج لثقافة الخوف من الآخر، وهى علامة على مشكلة تحتاج للتصدى لها بالمعرفة والعلم وليست بالشعارات واللغة الخشبية، لغة الفراغ والطبل الأجوف!

الركون في تفسير الغموض والعمومية المفرطة - لمفاهيم سائلة كالنظام العام والآداب والأخلاق العامة والقيم .. إلخ - إلى آراء بعض القانونيين الشكلايين، أو في بعض أحكام القضاء أمر خطر لأن المسألة أعقد من النظرة القانونية الشكلائية الوضعية. هذا المفهوم العام والغائم اتخذ سندا للديكتاتوريات والتسلطات في القانون والسياسة والإدارة والثقافة، وفي التفسيرات الدينية الوضعية .. إلخ. من الخطر تركه رهينة لرجال القانون والأمن والدين.

تناسل ثقافة التمييز من بين بعضها بعضا، وتقويض من مجال لآخر على نحو يجعل من عملية تفكيك التمييز أولوية عظمى من أولويات العمل الوطنى الجاد من أجل تقويض وهدم التسلطات السياسية، والدينية والاجتماعية والأمنية في بلادنا والتي استباححت معها حرمان دستورية وإنسانية في مختلف العهود السياسية.

خطورة التمييز الدينى والاجتماعى والذكورى، تمثل في تحوله إلى ثقافة وممارسة يومية، ومن ثم أصبح مسألة معقدة ومركبة ويغدو التصدى لها من الصعوبة بمكان، وخصوصاً في ظل وهن الدولة والشروخ البنائية التى شملت قواعدها وآليات عملها، ونفوذها، وانكسار هيبتها لدى المواطنين! بل وتحولها إلى حاضنة للفساد الهيكلى والسياسى والفردى، وفى الوظيفة العامة.. إلخ.

إن ثقافة التمييز الدينى والنوعى باتت جزءاً من الخطابات الدينية والمذهبية والذكورية لبعض غلاة رجال الدين في وقت تبدو الدولة وأجهزتها غير قادرة على تطبيق قانونها الرسمى، وبدا قانون الواقع والقوة والأكثرية يفرض نفسه على الجميع، وتتواطأ أجهزة الدولة معه.

كيف يمكن التعامل مع السلوكيات التمييزية في نطاق أجهزة الدولة والموظفين العموميين؟ كيف يمكن التصدى للتمييز في الشارع وفى علاقات الجيرة في السكن والحنى والمدينة والقرية؟

ما العمل؟ السؤال الدائع عند كل مشكلة كبرى أو أزمة ممتدة أو طارئة!

ثمة ميل جارف في ثقافتنا السياسية والدينية إلى لغة الطبل الأجوف والشعارات والرغائبيات وأحكام القيمة السياسية والأخلاقية في طرح الحلول ومنها التمييز بكل أبعاده وأسبابه .. إلخ.

هذا النمط من التفكير شائع، ويمثل عقبة أمام التعامل الجاد مع نمط مشكلات معقدة ومستمرة.

المرجح أن ثمة استمرارية للتمييز كثقافة على المستوى المجتمعي وخصوصاً في ظل بروز قوى سياسية دينية لديها تحيزاتها الفقهية واللاهوتية الوضعية، وترى أن آراءها هي الحقيقة والدين وصحيحة، ومن ثم يتم استبعاد الرؤى والآراء الأخرى.

نحن هنا إزاء لعبة سلطة وقوة أكثر من كوننا إزاء تنافس أو خلافات في الرؤى والرأى، ومن ثم المرجح استمرارية التمييز كثقافة على المدى القريب والمتوسط وربما البعيد، وذلك على الرغم من بعض التشريعات أو القرارات التي قد يتم اتخاذها للتقليل من سوءات وسلبات بعض القوانين أو تقاليد الدولة في التمييز بين المواطنين على عديد المعايير التي سبق أن ذكرناها في هذا الصدد.

من أين نبدأ؟

نبدأ في الأجل القصير من عديد المداخل، ومن حزمته سياسات يمكن إيرادها فيما يأتي:

1 - البدء برفع واستبعاد ورفض أية مقترحات بنصوص دستورية في المشروع الذي يتم إعداده تتسم بالتمييز أياً كان، بل والنص على عدم التمييز بوضوح في الصياغة والمعايير، والإحالة إلى القوانين لتجريم التمييز وتغليظ العقاب عليه.

2 - النص الواضح على حرية الدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية واحترام الاتفاقيات الدولية في هذا الصدد والتي وقعت مصر وصادقت عليها. وكذلك في مجال حقوق المرأة والطفل وعدم التمييز ضدّهما الذي بدت بوادره من خلال الهجوم الشرس على اتفاقية منع التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل من قبل بعض رجالات ونساء الإسلام السياسى، والسعى إلى تغيير القوانين في هذا الصدد.

- 3 - تشكيل لجنة فنية لمراجعة كافة التشريعات، وتحديثها ورفع أية نصوص تميز بين المواطنين على أى معيار أو أساس تمييزى.
- 4 - إيجاد نظام للحصة للمرأة لتمكينها ورفع الظلم التاريخى الذى وقع عليها، والنص على تجريم التمييز النوعى والتحيز ضد المرأة.
- 5 - السعى إلى كسر التمييز في الوظائف القيادية والأمنية على أساس الكفاءة لا الانتماء الدينى والمذهبى والاجتماعى والذكورى .. إلخ.
- 6 - العقاب على أشكال التمييز والازدراء بأديان وعقائد ومذاهب المواطنين المصريين أيا كانت، في الخطاب الدينى والسياسى وفى أشكال الممارسة في الوظيفة العامة، أو في الحياة اليومية.
- 7 - وضع سياسة تعليمية في التعليم العام والفنى والأزهري والدينى المسيحى، تركز على قيم المواطنة والحرية الدينية والتسامح والحريات، وذلك للمساهمة في تنشئة اجتماعية وسياسية ديمقراطية وتركز على حقوق الإنسان عموماً والفردية تحديداً واحترامها.
- 8 - أن يتم إعداد ورش عمل وتدريب وإعادة تأهيل للمدرسين والمدارس، حيث لوحظ أن بعضهم - أو غالبهم في نظر البعض - يمارسون سياسة ممنهجة للتمييز الدينى والطائفى والنوعى بين التلاميذ والتلميذات. وثمة من يتحيز لأسباب الانتماء الإيديولوجى أو المذهبى لبعض فرق الإسلام السياسى ويريد فرض تحيزاته على التلاميذ والتلميذات. ثمة خطر داهم يتمثل في سعى بعض الجماعات المتشددة إلى تولى وزارة التعليم وإعادة صياغة السياسة والمناهج التعليمية لتتوافق مع بعض تصوراتهم الدينية الوضعية المتشددة في هذا الصدد.
- 9 - أن يكون احترام قواعد المواطنة وعدم التمييز أحد معايير تقييم ترقية المدرسين والمدارس للترقى إلى الوظائف الأعلى، وللحصول على المكافأة على اختلافها.
- 10 - دورات وورش عمل وتدريب للإعلاميين على عدم التمييز في التغطيات الإعلامية، والاستعانة ببعض القواعد والمواثيق المهنية واللغوية والأخلاقية في تغطية الأحداث بلا تلوينات أو تمييزات على أساس طائفى أو دينى أو نوعى أو عرقى أو مناطقى .. إلخ.

يمكن هنا الاستعانة بتجربة ومدرسة الـ B.B.C البريطانية. هذه المهمة يتم الاعتماد فيها على نقابة الصحفيين ووزارة الإعلام وبعض المنظمات الطوعية مصرية وعالمية.. إلخ.

11 - إسناد ملف التمييز بكافة جوانبه لشخصية عامة تستعين بأهل الخبرة لوضع تقريرها حول الموضوع وأساليب واستراتيجيات التصدي لثقافة التمييز وثمارها المرة وآثارها الويلة على التكامل والتلاحم الوطني في إطار الحرية والتعدد والديمقراطية.

إن سياسة الملفات أمر أخذت به مصر وعديد الدول الكبرى ومثالها تقارير الجمهورية الفرنسية حول الرموز الدينية وتقرير أمة في خطر حول التعليم وأزماته في أمريكا.. إلخ. أخذت مصر بسياسة الملفات في تقرير العطيفي ذائع الصيت حول الفتنة الطائفية.

أمامنا طرق وعرة ومشكلات معقدة وانتفاضة ثورية أجهضت، ورؤى متضاربة وملتبسة ومتناقضة ومضطربة وغير ذات كفاءة في عديدها. والمطلوب الآن مضاء الإرادة السياسية، والانفتاح على كافة الرؤى، وتحكيم العلم والمعرفة والتجارب المقارنة دوليًا والرؤى المؤسسة على البحث وليست الانطباعات السانحة، وأحكام القيمة والتحيزات الأيديولوجية الفجة.

نحتاج إلى روح جديدة مؤسسة على التسامح والحرية وكرامة الإنسان.

من هنا نبدأ؟

هوامش الفصل الثاني: "تقويض ثقافة التمييز"

(1) إن الأوضاع السياسية السائدة منذ هيمنة القوى الإسلامية السياسية تشير إلى تغير في بعض الأطر والأشكال السياسية والدستورية والقانونية، إلا أن إمعان النظر التحليلي يكشف عن أننا إزاء استمرارية للثقافة التسلطية، ولكن بوجوه وأقنعة إسلامية، وفي بعض رموز القوة الجديدة ومراكزها وخلاياها وتوزيعاتها على عديد المحاور. يبدو أن استمرارية الثقافة التسلطية تؤثر على القوى السياسية الإسلامية، وغيرها ممن يطلق عليها "الليبرالية"، و"القومية"، و"اليسارية"، وهي أوصاف مجازية لأنهم جزء من التسلطيات ومناهجها وسياساتها ومقارباتها والأخرى هم جزء من العقل التسلطي السائد لدى بعض النخب السياسية والدينية والثقافية والتعليمية والإعلامية في مصر، واحتمالات التغير في الأنساق والثقافة التسلطية أمر وارد، ولكن سيأخذ عديد الآجال الزمنية لأن التغير في القيم والسلوكيات الطغيانية والتسلطية يحتاج إلى عديد المراحل الزمنية، لكي يؤثر التغير السياسي ثماره في عديد المجالات.

الباب الخامس
سياسة الهيمنة:
الثقافة والمثقف

الفصل الأول

الانتفاضة الثورية والنخبة المثقفة:

أوضاع مضطربة ورؤى ملتبسة

المثقف والجماعة الثقافية لعبوا تاريخياً دوراً مهماً في عمليات بناء الدولة الحديثة، وفي محاولة بذور بعض جذور الحداثة والتحديث في الأبنية والهيكل المؤسسة للدولة/ الأمة، من ناحية أخرى شكل بعضهم ضماث حية للأمة وتطلعاتها للتحرر والاستقلال الوطني ومدافعين عن توطين مفهوم الحريات العامة والشخصية في إطار المنظومات الدستورية والقانونية على اختلافها.

من هنا ثمة دوران بارزان للمثقف المصري، دوره في إطار الدولة والثاني دوره النقدي والإصلاحي والثوري في إطار الحركة الوطنية، ومعارضة ونقد سلطات الأعراف السياسية والنطق باسم التأويل الوضعي للدين، والسعي لإصلاحها وتطويرها ومقرطتها كما حدث في عديد المراحل التاريخية وحتى هذه اللحظة. كان المثقف والنخبة المثقفة حاضرين في قلب الجدالات الكبرى تاريخياً في القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية في أبعادها المختلفة والتطبيقية حول نماذج التنمية المطروحة في كل مرحلة. كانت مشاركتهم فعالة في تأصيل القضايا وطرح الرؤى المقارنة حولها لاسيما تجارب الأمم والمجتمعات والدول المتقدمة أو النامية. هذا الدور يبدو أن بعض التراجع قد لحقه من خلال التهميش، وسعى رجال الدين إلى الحلول بديلاً عن المثقف وسلطته المعرفية، لصالح سلطة الداعية والمفتي، ومن ناحية أخرى هيمنة التسلطية في السياسة والثقافة وداخل بعض المؤسسات ومنظومات الأفكار الدينية الوضعية – الإسلامية والمسيحية – ومحاولة بعضهم النطق باسم "شرعية" سلطته الدينية، على نحو أثر سلباً على دور المثقفين.

لعب بعض المثقفين دورًا نقديًا في تمهيد البيئة السياسية للتغيير والاحتجاج السياسى والاجتماعى، بل وفى تشكيل الجماعات الاحتجاجية التى مهدت للانتفاضة الشعبية التى تراجعت بعدئذ. كان لبعض المثقفين من جيل السبعينيات وأجيال أخرى سابقة ولاحقة عليه دورا فى مقدمة التظاهرات التى تمت بين 25 يناير حتى 11 فبراير 2011. تراجع بعض ألق وحضور المثقفين والمبدعين فى المشاهد السياسية المتلاحقة، من خلال تهميش صوت الثقافة والهجوم على بعض أشكال الإبداع وعلى حرية الرأى والتعبير وحرية الدين والاعتقاد. لا شك أن هذا النمط من التهديدات القديمة والممتدة والمستمرة وتزايدها أدى إلى نكوص بعضهم إلى ذواتهم، والبعض الآخر انخرط فى العنف السجالى فى البرامج الحوارية الصاخبة، وبعضهم فى الكتابة السياسية اليومية التى أخذته بعيدًا عن عمله الرئيس. بعضهم الآخر حاول فى انتهازية إيجاد منافذ للدخول إلى قلب السلطة الإسلامية السياسية الجديدة، أو إلى الانخراط فى خطاب الشكايا والخوف، ويشارك فى إنتاجه وتوزيعه وترويجه. بعضهم الآخر لا يزال يعيد نوستالجيا مصر فى مراحل تاريخية سابقة!

بعض المثقفين النقاد المستقلين لا يزال يلعب دوره البحثى أو الفكرى بضراوة واستقلالية ونقد والسعى إلى هدم وتقويض ثقافة وبنى التسلطية السياسية الدينية. مع هذا يبقى سؤال أين المثقف والجماعة الثقافية فى قلب عملية التغيير والفوضى وعدم اليقين فى مصر.

لماذا نطرح مسألة النخبة المثقفة الآن؟

ثمة عديد الأسباب التى تدفع لدرس مسألة النخبة والأحرى أزمتها المختلفة التاريخية والراهنة، وعلى رأسها نطرح فى إيجاز ما يأتى:

أولاً: داخليا:

1 - تراجع أدوار بعض المثقفين فى المجال العام كنتاج لليأس من ضعف الفعالية والنفاذية والقدرة على التأثير فى عملية صناعة القرارات السياسية على اختلافها.

2 - الفجوة بين المثقفين والجماهير وضعف حضورهم المجتمعى.

3 - لا مبالاة بعض دوائر الصفوة السياسية العليا والبيروقراطية بدور المثقفين فى السياسة أو الإدارة، واعتبارهم إما أنهم مثاليون ومفارقون للواقع، ومنفصلون عن "الجماهير"، ومن ثم يشكلون قوة مهمشة ومستبعدة من دوائر السياسة والأحزاب.

4 - بعض "المثقفين" السابقين الذين تحالفوا مع السلطة والحزب الحاكم وأحزاب المعارضة، تحولوا من دور المثقف النقدي، إلى دور المبررين والمساندين والتابعين للسلطة السياسية والحزبية في الحكم أو في المعارضات، وبعض هؤلاء يسعى للتعاون مع السلطة الإسلامية السياسية الجديدة بعد 25 يناير 2011.

5 - نكوص بعض المثقفين عن أداء أدوارهم الداعمة لحركات التغيير السياسي، وتراجعهم إلى مواقعهم الأكاديمية والبحثية كنتاج للصراعات البينية والمنافسات داخل حركة كفاية وأخواتها، وتراجع بعض أدوارهم وتحولوا إلى جزء من ذاكرة المعارضة السياسية المصرية المثقوبة.

6 - الهجمة من بعض الشخصيات والجماعات الأصولية الراديكالية، وجماعة الإخوان، والحركة السلفية على الإبداع والمبدعين والمثقفين بوصفهم طلائع للحدثة وخياراتها الفكرية والسياسية، ومن ثم يشكلون قوة ضاربة في مواجهة الخيار الإسلامي للدولة، ويشاركونهم في ذلك بعض الأصوليين المسيحيين الأرثوذكس - بقيادة الأكليروس - الذين يرفضون أى تناول إبداعي للحياة الاجتماعية لهم في السينما على سبيل المثال.

7 - تهميش السلطة السياسية المسيطرة - في عهد الرئيس السابق حسنى مبارك - للمثقفين النقديين وتوظيفها للموالين منهم عبر آليات الجوائز، والنشر، والسفر، والمواقع القيادية لمؤسسات السلطة الثقافية الرسمية. ولا يزال هذا الإرث مستمرًا حتى بعد الانتفاضة الثورية المتراجعة.

8 - أخطر ما في حالة المثقف وبعض المثقفين، هو شيوع الإحساس باللا جدوى، واليأس كنتاج للجمود السياسى والثقافى، والشيخوخة السياسية والجيلية التى شاعت طوال ثلاثين عامًا مضت فى ظل حكم مبارك، واستمرارية آثارها الضارة فى ظل "العملية الثورية"!

9 - انصراف بعض المثقفين والمبدعين إلى التركيز على ثقافة المهرجانات والاستعراضات والجوائز، لاسيما الرسمية أو الأهلية فى بعض الدول العربية الميسورة.

10 - بروز مجموعة من الشبكات حول المصالح بين قادة وأتباع وموالى المؤسسات الثقافية الرسمية تدير العلاقات الثقافية العربية - العربية. ولم تؤثر تداعيات "الربيع العربى"

المجهض حول هذه المراكز والشبكات والمصالح.

من ناحية أخرى شكل بعض هؤلاء حراس بوابات لبعض المشاهد والتظاهرات الثقافية العربية.

11 - سطوة المؤسسات الأصولية الرسمية والراديكالية السياسية على الفضاء السياسى والثقافى العربى فى خلال المرحلة منذ السبعينيات حتى ما بعد العشرية الأولى من القرن الحادى والعشرين. على نحو أدى إلى بعض من قمع حريات الرأى والتعبير والإبداع.

ثانيًا: على المستوى الدولى:

أ- تراجع دور المثقف لصالح دور الناشط الحقوقي، ودور مقدمى البرامج التلفازية والفضائية على دور المثقف الذى يتراجع بفعل سطوة سلطة الرئى على المكتوب، وخصوصًا فى ظل تزايد وتأثر التطور السريع فى التقنيات الاتصالية المحمولة، بما أدى إلى خلل فى التوازن بين إنتاج الثقافة المرئية على الثقافة المكتوبة والنتى على الورقى وهكذا .. بكل انعكاسات ذلك على نمط المثقف والمفكر والمبدع الكلاسيكى وصوره وإدراكه لذاته ولعمله ولحضوره العام.

ب- تراجع دور المثقف لصالح تزايد وزن خبير السلطة، وخبراء المناطق الجيو / سياسية، والجيو / دينية، والجيو / عرقية ... إلخ.

ج- تراجع دور وحضور المثقف فى الفضاء العام السياسى، لصالح مفهوم المثقف كمنتج للثقافة العالمية وخصوصًا فى ظل انحصار الفلسفى فى الدوائر الأكاديمية المحضة، ولاسيما فى ظل نهاية عصر مثقف السرديات الكبرى، بتعبير ليوتار. وتراجع دور الايديولوجيات والأنساق الايديولوجية الكبرى لصالح التشظى.

د- تزايد حضور رجال الدين ودعائه ومبشره فى الصراعات الكونية فى ظل تنامى النزعة الأصولية وتمدها على عديد المستويات، وما يصاحبها من عنف رمزى، ونزعة استيعادية للآخرين كروى وعقائد وإيمانات، ولاسيما للعقل الناقد. هذا الاتجاه الغلاب أثر سلبيًا على حضور المثقف النقدى.

ثالثًا: بعض الأسئلة والملاحظات الأولية المفتوحة حول الأزمة

ما سبق يطرح تمثيلًا لا حصرًا أزمة النخبة أو النخب المثقفة؟

والسؤال هل نحن إزاء نخبة واحدة متجانسة؟ أم إزاء تناقضات داخلها؟ أم إزاء نخب بحسب موقعها من السلطات السياسية والدينية والأخلاقية والعلمية السائدة؟

وما هو تعريف الأزمة منظورًا إليها من البعد الزمني؟

و- هل نحن إزاء أزمة ممتدة تاريخيًا؟ وإذا كان الأمر كذلك إلا يشكل ذلك حالة يمكن أن نطلق عليها المسألة الثقافية أو مسألة النخبة المثقفة أو النخب المثقفة؟

ز- هل للأزمة أو المشكلة أو المسألة لها علاقة بالسلطة السياسية أو الدينية؟ أم أننا إزاء أزمة تكوينية أساسًا ذات صلات بوضعية التسلطية السياسية، والأصوليات الدينية؟

يبدو لي أن ثمة عديد المكونات لمسألة المثقف المصري عمومًا والصفوات المثقفة، وهو ما أطرح بعضه على نحو وجيز جدًا فيما يأتي:

1 - بداية نحن إزاء نخبة مثقفة تنقسم إلى عديد المدارس والتيارات الفكرية والفلسفية والإبداعية في شتى الحقول. وترتيبًا على ذلك نحن نستبعد "طبقة رجال الدين" على اختلاف أديانهم ومذاهبهم، سواء الفقهاء واللاهوتيون والدعاة والمبشرون.

2 - تركيزنا هنا على النخبة الحديثة، أو الحاملة لمشروع حدائي على الصعد الثقافية والسياسية والقانونية والقيمية ونمط الحياة الحديثة وما بعدها. وهي نخبة تشكلت مع بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها، وتشكل البنى الثقافية والسياسية الحديثة، وحركة البعثات إلى أوروبا، وفي حضانات المدارس المدنية الحديثة، وفي ظل دولة ما بعد الاستقلال.

3 - شكلت النخبة المثقفة الحديثة حالة خاصة واستثنائية عربية، وهي أنها شاركت كما سبق أن أشرنا في البداية، يدا بيد مع النخبة السياسية الحاكمة في بناء الدولة والأمة، وفي إدارة العلاقات بين المجتمع والدولة، وفي إنتاج المعرفة والإبداعات التي تمت استعارة فنونها وأجناسها من الثقافة الأوروبية.

4 - تداخل الثقافى مع السياسى الحدائى فى مصر شبه الليبرالية، وأثرت البيئة السياسية

الديمقراطية في حماية المغامرة الفكرية والبحثية وانتقل المثقف من موقع المثقف إلى موقع رجل الدولة والسياسي.

5 - ظل هذا النموذج مسيطراً على إدراك ووعي بعض المثقفين المصريين، وخصوصاً بعد نظام يوليو 1952، وحتى الآن.

وهو ما أدى إلى خلط في الأدوار والتصورات والحضور وأدى إلى تحولات من موقع المثقف إلى خبير السلطة إلى الانتهازي المدهن، ومداح السلطة.

رابعاً: مكونات المسألة

مسألة المثقف / النخبة المثقفة المستمرة عبر الزمن ولاسيما منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي ويمكن طرحها فيما يأتي:

أولاً: التكوين المبتسر معرفياً ولاسيما في عدم حسم الأسئلة والإشكاليات الرئيسة حول العلاقة بين التقليدي والحديث، واستمرارية المناورة بين التقليدي والحديث، بين الديني والمدني، بين الديني والسياسي، بين الديني والثقافي، بين الديني والإبداعي في كافة حقوله.

ب- أحد جذور الأزمة تكمن في طبيعة خيارات غالب النخبة المثقفة والسياسية ومناوراتها فيما بين الديني / المدني، والديني / السياسي والإبداعي.

حيناً من خلال بعض الأقنعة اللفظية كالأصالة والمعاصرة، والتراث والحداثة إلى آخر هذا النمط من الصياغات اللفظية الحاملة لتناقضها البنيوي أو لتناقضاتها الداخلية والدلالية.

ج- أثرت هذه الصياغات على تقديم البنى المعرفية والحداثية المستعارة التي بدت لبعضهم غامضة ومشوشة ومبتسرة وغالباً كصياغة لفظية وإنشائية، هي أقرب إلى اللغو والثرثرة اللفظية منها إلى المعرفة.

د- تحولت اللغة كتنسيق ودلالة وروية إلى مادة وأداة لألعاب لغوية إنشائية، ومن ثم لم تعد اللغة والمصطلحات إنتاج لروى للعالم، وإنما إلى أداة ومادة تشوش والتباسات وغموض زادها نمطا من الاستخدام البياني للغة العربية ولاسيما في ظل عدم مواكبتها للتغير المعرفي في مجال العلوم الاجتماعية والطبيعية بل وتراجع الترجمات وغموضها وعدم انضباطها وصحتها دلاليًا.

هـ- بروز الفجوة المعرفية في تشكيل وتكوين المثقف واعتمادها على كتابات غير دقيقة وترجمات مبتسرة وعروض يفتقر غالبها إلى عمق المعالجة والبحث.

من هنا النخبة الحديثة تعتمد على كتابات ثانوية في معرفة مصادرها المؤسسة للمعرفة الحداثية وما بعدها، وخصوصاً في ظل أزمات الترجمة على اختلافها.

ح- عدم متابعة التحولات والانقطاعات المعرفية في عالمنا على عكس ما كان يحدث حتى أواخر عقد السبعينيات من القرن الماضي. وذلك على الرغم من أننا في عصر الغرفة الكونية أو عصر البلاك بيرى، عصر المعرفة باللمس وتطورات التقنية المعلوماتية والاتصالية الرقمية فائقة التطور المتسارع.

ط- الانتهازية الفكرية من خلال الخطابات المزدوجة، والمزايدة الفكرية والمناورة مع منطق العوام وإيمانهم ومع مجازاة منطق وخطاب بعض رجال الدين المحترفين خشية ووجلا من سهام تكفيرهم، وهى ظاهرة مستمرة منذ أكثر من ثلاثين عاماً خلت - فى عهد الرئيس السابق حسنى مبارك-، بعد أن تواطأت بعض دوائر السلطة مع رجال الدين ضد المثقف.

ك- إحدى الأزمات البنيوية أن غالب النخبة المثقفة هى نخبة ثقافة الحواشى على الحواشى، والتهميشات على التهميشات، لا على الأصول المعرفية الأساسية في لغاتها حتى في إطار أصول ومراجع ومتون المعرفة العربية، بل والأخطر الدينية من آسف وأسى معاً!

ل- غلبة السجال لا الحوار، والعنف اللفظي، والشجارات، ولغة الشعارات على الخطاب النقدي.

م- أزمة غياب التقاليد العلمية والأكاديمية والنقدية، والخلط بين الانطباعي والموضوعي، بين العفوية وبين النزعة البحثية التحليلية، والتفكيكية.

ن- الخلط بين الدعوى والنقدى والمعرفى، بين الإيديولوجى - التبشيري وبين المقاربة العلمية والنقدية للظواهر الاجتماعية والطبيعية.

س- الاستخدام البياني لمنظومات المصطلحات العلمية، وخصوصاً في السجال العام على نحو أشاع الاضطراب والتشوش الذهني، بعيداً عن الاستخدام الوظيفي والدلالى.

ع- فجوة التلقى بين منتجى الثقافة السائدة، وبين مستهلكيها. بين إنتاج مبتسر وغامض، واستهلاك على مثالها وأسوأ.

ف- تداخل الدينى والسياسى وتحالفهما أدى ولا يزال إلى تمزقات للجماعة الثقافية / النخبة الثقافية المصرية.

ة- استقالة النخبة المثقفة والأكاديمية عن البحث الأميريقي والميدانى للواقع المصرى إلا قليلاً، ومن ثم بات دور "المعرفة السائدة" منفصلة عن واقعها كما أنها غائبة عن زمن دوافع عالمنا المعولم.

ر- تزايد مساحة وفضاء المحرمات الدينية والسياسية على دور الصفة المثقفة.

القيود القانونية والأمنية على حريات الرأى والتعبير والإبداع.

ش- ضعف مكانة ودور المثقف/ الفرد قبل الجماعة، ووهن الحس التضامنى لدى الجماعة الثقافية.

ت- الاغتراب الاجتماعى والسياسى للمثقف الفرد، والجماعة الثقافية، والتشوش والخلط لدى بعض أبناء النخبة المثقفة بين المعرفة النقدية وبين المعتقد الدينى والإيمان. وهو ما أدى إلى المزيد من الخلط والتشوش.

نحن أمام تحول الأزمة الممتدة للمثقف الفرد في تكوينه وإنتاجه ودوره ومجاله، وبين الجماعة/ النخبة وإنتاجها وحضورها ودورها في المجال العام المصرى المعاصر.

الأخطر.. الأخطر أنها تبدو مستبعدة ومكروهة من رجل السياسة العملية، ورجل الدين، والأخطر أنها تخشى تزايد سلطة العوام.

الفصل الثاني

إدارة الثقافة في مرحلة الانتقال

ملاحظات أولية

كما أشرنا في الفصول السابقة، ثمة خلط شديد في تناول قضايا وإشكاليات ومشكلات المراحل الانتقالية على صعد السياسة والأمن والتعليم والاقتصاد، وهي أمور بدت ظواهرها جلية من بين ثنايا الاضطراب، وعدم الاستقرار الأمني، وبعض القرارات غير المدروسة جيدًا من قبل السلطة الانتقالية العسكرية السابقة في البلاد التي أدارت العملية السياسية في هذه الفترات التي بدأت منذ 25 يناير، والمستمرة إلى حين استقرار الأوضاع دستوريًا وسياسيًا واقتصاديًا وأمنيًا.

يبدو تركيز غالب الباحثين والمعلقين السياسيين على غالب القضايا والإشكاليات والمشكلات السابقة لاتصالها بالاستقرار الأمني والسياسي والاقتصادي النسبي، بينما يتراجع اهتمام الصفوة المصرية - على اختلاف مكوناتها وتوجهاتها السياسية والإيديولوجية - بالإعلام والثقافة إلا قليلًا. المنظومة الإعلامية الرسمية والخاصة والمعارضة، شهدت تغيرًا "انقلابيًا" في التوجهات السياسية والتحريرية من التأييد الكلي للنظام إلى التأييد مع بعض الانتقادات الجزئية أثناء العملية الثورية، أو التركيز على الجوانب الأثرية لاعتبارات إعلانية محضة ثم التوجه نحو تأييد أثارى "لثورة 25 يناير 2011"، وفي سياقها تم التحول الناعم من انتقاد النظام القديم إلى تأييد المؤسسة العسكرية الوطنية المصرية، واستبدالها بالرئيس مبارك وأسرته. هذا التوجه يشير إلى استمرارية ذات الثقافة الإعلامية ذات التوجه "النفاقي" واللا مهني للنظام القديم والتي لا تزال تعيد إنتاج تقاليد وأساليب عملها وقيمها وسلوكها

المستمر من المرحلة التسلطية التي لا تزال بقاياها مستمرة حتى اللحظة الراهنة. (1)
تشكل الثقافة أحد أهم الموضوعات والتحديات التي تواجه المرحلة والأخرى الحالة الانتقالية، وذلك لعديد الأسباب التي يمكن تحديد بعضها فيما يأتي:

1 - أن تضاعف القوى السياسية الدينية والديمقراطية في المجال العام السياسي - على نحو استقطابي - يجعل اهتمامات المثقفين والسياسيين تتمحور حول قضايا الصراع والجدل الإيديولوجي والاجتماعي، ومن ثم الميل إلى النزعة التعبوية التي ترمى إلى التأثير على اتجاهات وسلوكيات المواطنين السياسية والحزبية والدينية والخلط بين الديني والسياسي، والانتخابي.

2 - ميل القوى الدينية والسياسية إلى النزاع حول الدين وعليه وبه في السياسة المصرية على نحو يهمل دور الثقافة ومشاكلها في الخطابات والبرامج السياسية، بالإضافة إلى عدم اهتمام غالب الأجهزة الإعلامية المرئية والمكتوبة والمسموعة المصرية بالثقافة ومؤسساتها وإنتاجها وموضوعاتها ومشاكلها في المرحلة الانتقالية الممتدة، وتركيزها على الوقائع السياسية والتحقيقات القانونية التي أجرتها النيابة العامة مع الرئيس وأسرته وأركان ورموز حكمه، لاعتبارات عملية تتصل بالذئوع والتوزيع والانتشار ثم المحاكمات وبعدها التركيز على بعض الاستعراضات السياسية والدينية أو بعض الأمور الماسة بالأخلاق العامة، أو ظواهر البلطجة .. إلخ!

3 - بعض قادة السلطة الفعلية السابقة في البلاد كانوا يعتبرون على ما يبدو أن الثقافة من قبيل الترف السياسي، ومن ثم ليست ضمن أولويات الأجندة السياسية للسلطة الانتقالية أو للقوى السياسية المتصارعة على الساحة.

4 - بعض أعضاء التشكيلة التكنوبوقراطية - في ظل الحكومات المتعاقبة أثناء العملية الثورية وبعدها -، بعيدون عن عالم الإنتاج الثقافي الرفيع واستهلاكه، والأخطر عدم إدراك أهميته في السياسة وعملياتها، وذلك في إطار إدارة السياسة الخارجية المصرية في الإقليم والعالم، لاسيما بوصفها أحد أبرز مكونات القوة الناعمة المصرية التي تتشكل من الفنون والآداب والمعرفة ونظم إنتاجها والتقاليد المؤسسية والمغامرات الإبداعية والتجارب والخبرات الثقافية، ونمط السياسات الثقافية، والإبداعات العالمية والوسطية والشعبية. هذا

البعد المحورى للقوة الناعمة واستخداماته في سياسات الدولة لا يزال بعيداً عن الإدراك السياسى الشائع لدى الصفوة السياسية المتنازعة في المرحلة الانتقالية بل ولدى جماعة الإخوان المسلمين والسلفيين وآخرين وأذرعهما الحزبية والسياسية، في ظل غياب للرؤية السياسية الرصينة والإبداعية التى تدار من خلالها عمليات التحول وقراراتها السياسية والإدارية والتنظيمية.

5 - إن قادة بيروقراطية وزارة الثقافة ومؤسساتها يفتقرون غالبهم إلى رؤية سياسية بالإضافة إلى غياب صلة اتصال بينهم وبين ما يدور في إطار السلطة الفعلية السابقة التى حكمت البلاد - المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وذلك قبل تغيير قياداته البارزة ومعهم قادة الأفرع والجيش -، وكذلك داخل الحكومات السابقة قبل حكومة هشام قنديل. لا شك أن الفجوة الاتصالية والمعلوماتية تؤدى إلى تشوش في الرؤى وتردد وضعف في الاداءات.

ترتيباً على هذا التهميش للثقافة على مستوى الإدراك السياسى، أو الإعلامى يمكن القول إن بعض الآراء المطروحة حول تطوير وإعادة هيكلة المؤسسات الثقافية الرسمية، لا تزال تدور في أطر جزئية تدور في عديد الاتجاهات حيث يذهب الاتجاه الأول: نحو ضرورة تطوير وإعادة هيكلة المجلس الأعلى للثقافة ونظامه الأساسى ومكوناته التنظيمية من اللجان، وتشكيلاتها وضرورة مقرطة عملية الاختيارات ووضع معايير وأساليب ديمقراطية في الاختيار، ويذهب بعض المثقفين إلى ضرورة تحويله إلى مؤسسة مستقلة عن الوزارة، ومن ثم يغلب على هذا التوجه الأول المسعى الاستقلالى والتنظيمى للمجلس وهياكله وقواعد وشروط عمله.

الاتجاه الثانى: يشيع بين بعض المثقفين ذوى التوجه اليسارى ويرمى إلى ضرورة استيلاء المثقفين على المؤسسات الثقافية الرسمية لاستكمال الثورة وعملياتها من خلال ملء الفراغات الثقافية المتاحة في المرحلة الانتقالية، لتأكيد المعانى الثورية، ودعم وترسيخ استقلالية المثقفين وإنتاج الثقافة والإبداع في مجالاته كافة.

هذا التوجه السالف الذكر يستند إلى تكييف سياسى لما حدث في 25 يناير 2011 وما بعد على أنه ثورة بكل دلالات هذا المصطلح، ومن ثم يرمى إلى استكمالها من خلال عملية تثوير المؤسسات الرسمية وذلك عبر الآليات الثورية.

الاتجاه الثالث: يطرحه بعضهم من العاملين في المؤسسات الثقافية الرسمية حيث يذهبون إلى ضرورة إحلال العاملين بالوزارة محل الشخصيات الأكاديمية التي قادت العمل الثقافي الرسمي طوال عشرات السنين. ويذهب هؤلاء إلى ضرورة الضغط على الحكومة ووزراء الثقافة من أجل الاستيلاء على المواقع القيادية في كافة المؤسسات والهيئات الثقافية الرسمية تحت مظلة وشعار ضرورة وأحقية قيادة أبناء الوزارة لمؤسساتها، وذلك في مواجهة السياسة السابقة التي ذهبت إلى اختيار وتجنييد بعض مثقفي السلطة السياسية ولجنة السياسات في الحزب الوطني المنحل لبعض المواقع القيادية في وزارة الثقافة.

هذا التوجه السابق ذو طبيعة بيروقراطية يرمى إلى استبعاد بعض كبار الموظفين "المثقفين" من إدارة المؤسسات الثقافية لاعتبارات تتصل بمزايا الوظيفة القيادية. من ناحية أخرى يحاول هذا الاتجاه الاستفادة من حالة السيولة والتضاغط الفتوى والمطلبى من أجل تحقيق مصالحهم المادية والمعنوية. ساعد على دعم هذا التوجه انشغال الحكومات الانتقالية السابقة ووزراء الثقافة بأولوية ضبط حالة السيولة والفوضى النسبية في مؤسسات الدولة عبر بعض الاستجابات الجزئية من خلال بعض التعيينات الجديدة للعاملين بمكافأة شهرية، أو آخرين، أو بعض الترقيات لبعض المواقع القيادية العليا أو الوسيطة إلى آخر هذه الأساليب الإدارية ذات الوجه البيروقراطي، لا السياسى.

أولاً: ضغوط ومخاطر آنية ومحتملة على الثقافة والإبداع

أخطر ما في المشهد الثقافي الرسمي في المرحلة الانتقالية هو بروز مخاطر تهدد العمل والإنتاج الثقافي والإبداعى على اختلاف حقوله ومناحيه يتمثل في ظهور القوى الإسلامية السياسية على اختلاف خطاباتها وبرامجها، وتحالفاتها غير المعلنة مع الحركة السلفية على تعدد جماعاتها وقياداتها ومراكزها.

الحركة الإسلامية بكافة أطيافها - إلا قليلاً - لديها مواقف ضاغطة وحادة نسبياً إزاء الثقافة والإبداع، وترمى إلى فرض رقابة دينية على الأنشطة والتظاهرات الثقافية وعلى الفنون والآداب والإنتاج الثقافي والإبداعى.

هذا النمط من الهيمنة الدينية الذى يسعى بعض الإسلاميين السياسيين إلى فرضه يشكل خطراً داهماً على الثقافة والإبداع ومؤسساتها في أثناء الفترات والحالة الانتقالية. هذا التوجه

الرقابي الدينى على الإبداع، ونظم إنتاجه والمؤسسات الرسمية أو اللا رسمية التى تؤطر فعالياته، شكل خطرًا على قيادات المؤسسات الثقافية - بل وبعض المثقفين والمبدعين-، حيث يخشى بعضهم من تزايد الاتهامات المرسله لهم بالكفر والزيغ، أو على الأقل الادعاء بأنهم يعادون الدين ومن ثم يخافون من هذا التوجه الخطر الذى يرمى إلى خلق فجوة بينهم وبين المواطنين ذوى التوجهات السلفية والإخوانية من ناحية، وبين بعض موظفى الوزارة ومؤسساتها وهيئاتها من المناصرين لهذه التوجهات التكفيرية أو المحافظة والمعادية لحرية الإبداع والبحث الأكاديمى.. إلخ. من ناحية أخرى، رمى بعضهم إلى استغلال الاتهامات الكفرية المرسله كأداة لممارسة الضغوط على بعض الحكومات الانتقالية وعلى المجلس العسكرى السابق وذلك من أجل دعم وتحقيق مطالبهم الفتوية والضغط على الحكومة لتغيير قياداتهم بما فيها الوزير. من هنا نستطيع تفسير البطء فى اتخاذ القرارات، والحساسية الشديدة إزاء انتقادات التيارات السلفية والإخوانية للوزارة والوزير وقادة المؤسسات الثقافية الرسمية. ثمة انتقادات تأتى من قلب المؤسسة الأزهرية وبعض دعائها وأساتذتها، وذلك فى ظل حالة اضطراب وسيولة وبعض من الفوضى داخل المؤسسة الدينية الرسمية العريقة، وسعى بعضهم داخلها إلى استغلال بعض الموضوعات الثقافية للمزايدة الدينية والسياسية مع السلفيين والإخوانيين والجماعات الإسلامية الراديكالية بعد مراجعاتها لاعتبارات تتصل بالتنافس فيما بينهم جميعًا على بناء المكانة والذیوع داخل الأسواق الدينية المصرية والإقليمية.. إلخ، وذلك استنادًا على أن النزوع الراديكالى المحافظ والمتشدد يودى إلى استقطاب الجمهور من الغلاة، وإلى تركيز أجهزة الإعلام المرئية والمقروءة والمسموعة على هذا النمط المتشدد والمحافظ من الخطابات الدينية السياسية أو الدعوية أو العقديّة أو الإفتائية.

إزاء هذا التضاعط الفتوى والرؤى البيروقراطية يثير التساؤل كيف يمكن إدارة الثقافة فى مرحلة الانتقال؟

السؤال الذائع دائمًا أثناء تطور الأزمات الكبرى والذى نطرحه فى هذا الصدد ما العمل؟

ثانيًا: إدارة الثقافة فى المرحلة الانتقالية

يمكننا فى إيجاز بلورة بعض المعالم الرئيسة للفكر والرؤية التى يمكن أن تؤطر سياسة إدارة المراحل الانتقالية فيما يأتى:

1 - بداية لا بد من إيجاد تصور سياسى يؤطر إدارة الثقافة ومؤسساتها في المرحلة الانتقالية التى تمتد مراحلها الفرعية منذ الثورة واستيلاء المؤسسة العسكرية على السلطة تأسيسًا على نتائج العملية الثورية في 25 يناير وما بعد، ومن ثم ضرورة صياغة فلسفة سياسية ثقافية جديدة فى أعقاب انتخاب رئيس جديد للبلاد، وتشكيل حكومة هشام قنديل، وكذلك فى أعقاب الانتخابات البرلمانية المقبلة بعد وضع الدستور الجديد والاستفتاء عليه. من ناحية أخرى لا ينبغى أن تترك الجماعة الثقافية أمر وضع هذا التصور لبيروقراطية وزارة الثقافة أو قيادتها من بعض "المثقفين"، وذلك حتى يشارك هؤلاء مع غيرهم ممن هم خارج إطار السلطة الثقافية الرسمية، فى صياغة السياسة الثقافية الجديدة فى ظل ضغوط شديدة من الحركة الإسلامية السياسية ومشايخ السلفية على الثقافة والمثقفين والإبداع والمبدعين، وفى مواجهة دعاوى الحسبة التى يحركها بعض المحامين وآخرين أمام القضاء.

2 - التصور السياسى للثقافة والثقافوى فى المرحلة الانتقالية، يعتمد هذا التصور على أن الثقافى والسياسى لا ينفصلان وأن أهمية كليهما تتمثل فى أنهما محددان محوريان فى سياسة رشيدة تؤطر عمليات إدارة مرحلة الانتقال وما بعدها على عديد الصعد ومنها تمثيلاً لا حصراً ما يأتى:

أ- إن الثقافة مكون رئيسى من مكونات القوة الناعمة المصرية وإشعاعاتها الملهمه عمومًا، وتزداد أهمية هذا النموذج الملهم فى المرحلة الانتقالية لدوره المؤثر على عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، ويشكل فائض قوة رمزيًا ومعنويًا فى عملية إدارة التفاوضات السياسية والاقتصادية.

ب- يلعب الرأسمال الثقافى والرمزى المصرى التاريخى وفوائضه دورًا مهمًا فى مرحلة الانتفاضات الثورية العربية، ويؤدى من ثم دورًا بالغ التأثير، وربما أكثر نفوذًا من القوة الصلبة على اختلاف مكوناتها والحدود المفروضة عليها.

ج- يؤثر الظهور والحضور الثقافوى فى السياسة الانتقالية على عملية توليد وتحديد الهوية والمكانة الإقليمية والدولية ولاسيما فى إطار عالم المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة، خاصة فى ظل فضاءات الحرية الفكرية والإبداعية ... إلخ.

3 - إن إنتاج الثقافة والإبداع وإدارة المؤسسات الثقافية الرسمية واللا رسمية ليس محض

ترف سياسى أو ثقافى وإنما يمثل أحد مكونات بناء القوة المصرية السياسية. ومن ثم يشكل الإهمال أو التهميش خطرًا فعليًا يساهم في إضعاف الدولة وأوراق القوة المتاحة لها ولدى السلطة الانتقالية. إن إيلاء عناية خاصة واستثنائية بالثقافة عمومًا والقوة الناعمة يضمن على السلطة العسكرية الواقعية في البلاد صورة إيجابية جديدة ومغايرة ومقبولة للعسكريتاريا في السلطة في المرحلة الانتقالية، وتجعل حضورهم استثنائيًا وانتقاليًا ومقبولًا في إطار ديمقراطى ومن ثم مغايرًا للصورة النمطية السلبية عن العسكريتاريا الانتقالية في السلطة التى سادت تاريخيًا في أجهزة الإعلام العالمية، ولدى قطاعات واسعة في العالم المتقدم لا يزالون ينظرون بسلبية وريبة إلى حكم العسكريتاريا ومخاطره على الحريات والتطور السياسى الديمقراطى والدولة الحديثة في هذه البلدان.

4 - ضرورة إعمال مبدأ الشفافية والمحاسبة في العمل الثقافى وإدارته، والتركيز على عديد الاعتبارات ومنها:

أ- استنفار الجماعة الثقافية والمنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الثقافى، وذلك لكى تلعب أدوارها في حرية وبلا قيود بل وتقديم التسهيلات لها لإدارة بعض مكونات ومساحات الفراغات الثقافية في البلاد.

ب- تعبئة الضمير الثقافى - من كبار شباب الكتاب والمبدعين والمفكرين - من أجل وضع إطار أخلاقى وقيمى للممارسة الثقافية وإداراتها في المنظمات الطوعية والرسمية معًا.

ج- التركيز على ضرورة إظهار أسس أولية للسياسة الثقافية وإداراتها ونظمها في ظل مرحلة تحول ذات ملامح ثورية نسبيًا، فيها عناصر ورؤى وسياسات تنتمى إلى ما قبل وما بعد انتفاضة 25 يناير 2011 الثورية الديمقراطية، ومن ثم تسعى عملية إدارة الثقافة إلى حل بعض التناقضات بين الما قبل والما بعد، ومحاولة تسييد بعض من قيم "اللحظة الثورية" التى تراجعت من آسف، وبعض سيولتها وفوضاها على نحو يتسم بالرشد السياسى. وهذا التوجه يحتاج إلى حضور فاعل وديمقراطى للمثقفين والمبدعين.

د- السعى إلى تحويل القاهرة وبعض المدن المصرية إلى مراكز وخلايا للعمل الثقافى بكافة صنوفه وأشكاله وتظاهراته، والأهم تبنى الأفكار الجديدة وغير النمطية، والسعى إلى جذب

رموز جيلية متعددة من أبناء الجماعات الثقافية العربية للانخراط في البوثة النشطة للعمل الثقافي، وتجاوز قوائم الأسماء التقليدية والنمطية التي كانت تدعى إلى المشاركة في الندوات والمؤتمرات والمعارض والسبوزيم، والمهرجانات السينمائية والفنية من قبل البيروقراطية الرسمية وكهنة المعابد الثقافية الرسمية. من ثم يبدو مهمًا الانفتاح على الوجوه المبدعة والشابة الجديدة وتجاربها في العالم العربي وإيران وتركيا والمناطق المهمشة عربيًا، والاهتمام بدمج الأنشطة الثقافية والإبداعية في منطقة حوض النيل بالعمل الثقافي المصري، وذلك كمدخل جديد لمكون أفريقي في سياسة مصر الثقافية والخارجية.

إن إقامة أسابيع ثقافية عربية وأفريقية ومع دول الجوار الجغرافي العربي تركيا وإيران ودول متوسطة ولائينية، تبدو من الأهمية بمكان، وخصوصًا أن مصر عليها أن تعود إلى الإقليم من خلال إبداعها وإنتاجها الثقافي مع شقيقاتها العربيات في لبنان وسوريا وتونس والمغرب .. إلخ وهو ما يزيد ويثرى قوتها الناعمة التي تستطيع أن تساعد الدولة وأجهزتها على أن تناور وتواجه بعض الضغوط التي تمارس أو قد تمارس عليها من قبل بعض القوى الإقليمية النفطية المحافظة، أو على المستوى الدولي من أجل حصار التجربة الثورية المصرية الشابة، وتحويلها إلى مجرد تمرد جيلي يرمى إلى بعض الإصلاحات الجزئية وبعض الديمقراطية والحريات المنضبطة أو المبتسرة حتى لا تمتد أثارها إلى إقليم النفط وتحديدًا إلى دول منابع النفط وإلى طرح أسئلة المشروع والمساءلة حول استخدامات الاحتياطات المالية الضخمة بكل آثار ذلك على التوازنات الإقليمية في المنطقة وعلى الاقتصاد العالمي.

إن الثقافة كسياسة وإنتاج وسلع ثقافية وطرائق إدارة تحتاج إلى إبداع وتحديد رؤية سياسية – ثقافية جديدة ومختلفة ومن ثم إلى خيال سياسي وثقافي جامع وخلاق وقادر على إضفاء ديناميكية جديدة على مؤسسات ثقافية واهنة وتغشاها بيروقراطية بطيئة ومتردة تسيطر عليها شيخوخة فكرية وبيروقراطية وسياسية.

هوامش الفصل الثاني: "إدارة الثقافة في مرحلة الانتقال"

(1) ذهب بعض المراقبين للحالة الإعلامية في أعقاب الانتفاضة الثورية إلى أن ثمة توجيهات للأجهزة الإعلامية المرئية الرسمية والخاصة والمكتوبة والمسموعة على نحو يقيد من حرية الرأي والتعبير. انتشر هذه الوجهة من النظر دفعت المجلس الأعلى للقوات المسلحة إلى إصدار بيان يوم الأربعاء 28 من إبريل 2011، ذهب فيه إلى "استمرار سياسة المجلس الأعلى للقوات المسلحة في التواصل مع الشعب المصري وشباب الثورة لنشر الحقائق والرد على ما يثار من شائعات التي من شأنها الإضرار بإنجازات الثورة ومحاولة إثارة الفتنة بين الشعب وقواته المسلحة. وأكد البيان أن جميع القرارات التي تصدر عن المجلس يتم نشرها دون مواربة إيماناً من المجلس بأهمية نشر الحقائق أولاً بأول .. وأضاف البيان أن الإعلام في مصر له الحرية المطلقة في نشر أو تناول أى حدث وأن يتحمل تبعيات هذا التناول أمام الرأي العام وطبقاً لمصداقيته وأن الهدف الأسمى للمجلس الأعلى والشعب المصري خلال هذه الفترة هو دعم الإعلام المصري بجميع أنواعه من أجل استعادة ريادته ودوره المحورى الذى كان له أكبر الأثر في امتنا العربية والإسلامية. البيان يأتى بعد انتشار سلسلة من الأخبار المغلوطة التي تناولتها بعض وسائل الإعلام مؤخراً ونسبت مصدرها إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة وكذلك ترويح البعض على المواقع الإلكترونية لشائعات سيطرة القوات المسلحة على مختلف وسائل الإعلام وفرض الرقابة عليها، انظر في هذا الصدد جريدة الأخبار - العدد الصادر يوم الخميس 28 أبريل 2011، ص3.

الفصل الثالث

الصحافة وثقافة العنف والألم:

اللغة القاسية والأخيلة والمجازات الدامية

الحديث عن علاقة الصحافة - وأجهزة الإعلام المرئية لاسيما الفضائيات العربية والخاصة المصرية - بعمليات الاحتجاج الاجتماعي والسياسي ووقائع العنف السياسي والاجتماعي ذي المحمولات الدينية والطائفية، أو الحسبة وغيرها من بعض الوقائع الاجتماعية اليومية المثيرة من الأمور التي تتكرر كثيراً في الخطاب العام، لا تكاد تمر أزمة أو واقعة عنف مثيرة لاهتمامات الصفوة أو الجماهير، إلا ويتم طرح مسألة العلاقة بين النشر والبث والعنف. لسنا إزاء قضية عابرة في كلام عابر - إذا شئنا استعارة محمود درويش -، ولكننا إزاء قضية من أبرز قضايا سوسيولوجيا العنف السياسي والاجتماعي والجنائي، ومن ثم هي جزء لا يتجزأ من الدرس الأكاديمي في الجامعات والكليات المتخصصة في العلوم الاجتماعية والجنائية والعقابية. العنف وثقافته وعوامله التكوينية وأسبابه ودوافعه وسياقاته، ومثيراته.. إلخ، هي موضوع تتداخل من خلاله عديد فروع العلم الاجتماعي، ومنها سوسيولوجيا الثقافة ومقارباتها، وسياسات الأمن، وسوسيولوجيا القانون والجريمة والعقاب.

عديد العناوين والأوصاف المثيرة والصاخبة أحيانا وتكاد لا تخلو منها الكتابات الجادة والموضوعية، وكذلك البسيطة والتي تنطوي على خفة، نطالعهما على نحو مستمر منذ عقود وقبل الانتفاضة الثورية الديمقراطية في 25 يناير 2011، وما بعدها من بعض السيولة والفوضى والإثارة والاستعراضات السياسية واللفظية والمرئية في البرامج الحوارية السجالية. وهو ما تصادفه في مصطلحات وأوصاف ومفردات من مثيل: ثقافة العنف،

والعنف الجنائي، والعنف الديني، والعنف الطائفي، العنف الفردي، والعنف الجماعي، العنف العارض والعنف المنظم، العنف السياسي ذي السند التأويلي الديني، كعنف بعض الجماعات الإسلامية السياسية، أو بعض العنف الخطابي اللفظي أو المادي الذي مارسه بعض مجموعات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقامت به خلال الفترات الانتقالية الذي يرمى بالقوة إلى تطبيق تأويلات أو تفسيرات دينية شديدة المحافظة على أشخاص أو جماعات خارج قانون الدولة كقطع بعضهم لأذن مواطن، أو قيام آخرين بطرد مواطن من منزله لأن سلوكه الشخصي يختلف عن سلوك من طرده بعد الانتفاضة الثورية الديمقراطية أو الاعتداء على بعض محال تزيين السيدات - الكوافيرات - في بنها، أو الاعتداء على طالب شاب يجلس مع خطيبته في الطريق العام بالسويس، وتم قتله بعد رفضه لأوامرهم بالتفريق بينهما.

خذ مثلاً وقائع وعمليات الانتفاضة الجماهيرية الثورية في 25 يناير 2011 وما بعد، حيث تشكل في ذاتها تعبيراً عن بعض الخطابات الثورية الحاملة لعنف في نقد رئيس الجمهورية السابق وعائلته ورموز حكمه من حيث نسبة الاستبداد والفساد والخروج على قانون الدولة في ممارساتهم السياسية، والاستعلاء والعنجهية في التعامل مع "رجال الدولة" - بفرض أنهم كذلك - من الوزراء ورؤسائهم وكبار الموظفين العموميين، فضلاً عن تعاملهم مع بعض الشخصيات العامة والمواطنين العاديين... إلخ.

نقد الاستبداد والفساد، والافساد، من خلال استخدام أوصاف حادة أو قدحية، هو عنف لفظي ولكنه يتسم بطبيعة ثورية رامية إلى تغيير في طبيعة نظام الحكم وتحويله من مصدر رئيس لإنتاج الفساد والاستبداد واستباحة حقوق وحرمان المجتمع بل والدولة، والمواطنين بلا روادع ولا ضوابط قانونية أو أخلاقية.

الثورة والانتفاضات الثورية الديمقراطية السلمية والاحتجاجات السياسية والاجتماعية كما في المثال المصري، هي تعبيرات ومظاهرات وأفعال للعنف المادي والرمزي واللفظي والأخلاقي في سعيهم لإحداث تغيير بنوي شامل في تركيبة المجتمع والدولة والسياسة والنظام الاجتماعي وعلاقاته، وفي القيم والأخلاقيات السائدة، ومن ثم الأعمال الثورية أيا كان مجالها هي سعي لتغييرات جذرية، وتحولات مجتمعية في تركيبة المجتمع والدولة والإنسان، بل وتستطال لتؤثر على أنماط الدين - ومظهراتها الخطائية والسلوكية في

السلوك والفكر الدينى السائد في مرحلة تاريخية ليس هو الدين كمنظومة عقائدية وقيمية وأخلاقية وسلوكية.. إلخ، كما قد يخلط بعضهم ذلك عمدًا - وقد تؤدي التغيرات السياسية والاجتماعية في بعض الأحيان والبلدان إلى ثورة في الفكر الدينى الوضعى السائد قبل الثورة، أو الانتفاضات الثورية... إلخ.

العنف أيا كان مجاله وسياقاته وظروفه ليس سلبياً في ذاته، ولكن توظيفات العنف، ومن يستخدمه ولأية أهداف اقتصادية واجتماعية ودينية وسياسية، هو الذى يساهم في عملية إضفاء التقويمات المعيارية والقيمية السلبية أو الإيجابية على العنف وظواهره وسلوكياته ومآلاته في سياقات تاريخية واجتماعية محددة.

عنف النظام التسلطى قبل وأثناء العملية الثورية المصرية السلمية، هو عنف خارج الشرعية القانونية والسياسية، ويمثل خروجاً سافراً عليها كما تجسده ممارسات غالب أجهزة الدولة الأمنية التى بدا وبجلاء وكأنها تعمل فقط لخدمة النظام الذى تم اختصار وضغط الدولة الحديثة واعتصارها لتعمل أجهزتها في خدمة رموز الحكم والتغطية على انتهاكهم لقانون الدولة أو ممارساتهم للفساد السياسى وعديد أشكاله - الرئيس وزوجته وأولاده وبعض مراكز القوى حولهم، وفى بعض أجهزة الدولة الأمنية على نحو ما أظهرته المحاكمات التى جرت فى هذا الصدد -، ومن ثم كانت مقاومة هذا العنف النظامى التسلطى عملاً مشروعاً من خلال الآليات السلمية، كالتظاهر، وأشكال الاحتجاج، والشعارات الحاملة لبعض الخطاب السياسى والاجتماعى النقدى. إن السخرية اللاذعة، والنكات القاسية، وبعض الأشعار العامة أو الفصيحة القذحية، هى أشكال من العنف الناعم والساخر التى ساهمت في إسقاط هبة النظام وأجهزته، ومراكز القوة الرئيسة داخله، وكذلك الأسرة الحاكمة ورموز السلطة وحاشية الرئيس.

عنف ناعم ولاذع يحمل بعض سمات الثقافة المصرية الشعبية في نسقها الرئيس، حيث النكات الساخرة، وبعض التمثيل والرقص والغناء الحامل للمحاكاة الساخرة.. كلها سمات ما بعد حداثة بامتياز، والأهم أنها كسرت حدود الخوف وحواجزه النفسية في داخل غالب الشباب وبعض الشيوخ الثائرين وغالب المصريين جميعاً.

ثمة عنف محمول على السيولة والفوضى في أثناء العملية الثورية، وفى أعقاب خروج الرئيس السابق عن سدة الرئاسة، كعنف الجانحين ومعتادى الإجرام والبلطجية، وهو عنف

يحاول أن يعيد إنتاج وتطوير ثقافة العنف الإجرامى، على نحو ما يشاهد في المراحل الانتقالية وبلا مواجهة حاسمة لوجود فراغات أمنية وسياسية مستمرة حتى انتخاب رئيس الجمهورية والسعى إلى ضبط الأمن... إلخ.

إن التدافع "الثورى" الهادر يوم 28 يناير 2011 أدى إلى انكسار تماسك المنظومة الأمنية، ومن ثم فتح المجال لانكشاف الأجهزة الأمنية، وبعض طرائق عملها التى انحسر عن بعض ممارساتها المشروعية القانونية الإجرائية والموضوعية، وتحولت إلى أدوات للقمع اللا مشروع، ومن ثم يخضع بعض قادتها للمحاكمات الجنائية وذلك على طريقة إدارتهم للأجهزة التابعة لهم، والتى أدت إلى استخدام العنف المفرط بل أقصى درجات العنف الدموى من إطلاق الرصاص الحى والمطاطى، على المتظاهرين بالإضافة إلى الأساليب الأخرى لمواجهة عملية ثورية سلمية بامتياز، وذلك أيا كانت نتائج هذه التحقيقات والمحاكمات، وبعض أحكام البراءة لخلو الأوراق من أدلة الثبوت، وقليل من أحكام الإدانة لبعضهم.

إن عديد أشكال السلوك الفاسد والأداء غير الاحترافى ظهرت وبوضوح وبكثافة في طريقة مواجهة العملية الثورية السلمية.

ترتب على عدم تماسك الآلة الأمنية وتقوض بعض أركانها عن بروز دور العصب الإجرامية، في الاعتداء على "الثائرين"، وعلى الممتلكات العامة والخاصة، والأخطر صدور قرارات بفتح أبواب السجون وخروج أعداد كبيرة منهم وأشاعوا وساهموا في بعض الفوضى وارتكاب جرائم أخرى، وهو ملف سيفتح لمعرفة مدى مشاركة عديد الأطراف في جهاز الدولة والحركة السياسية وآخرين فى فتحها.

نحن نواجه ظاهرة من ظواهر الاجتماع الإنسانى المعقدة، والتى ترتبط بالتشكيلات الاجتماعية منذ بدء المجتمعات الإنسانية، وظلت ولا تزال تتطور وتتعدى في علاقاتها بمسألة القوة وتوزيعها ومشروعاتها، ومن ثم بعملية وضع القوانين سواء عبر الأعراف والتقاليد والأديان وصولاً إلى الوثائق المكتوبة التى تحمل بعض القواعد التى تنظم السلوك الاجتماعى، وتقرض الجزاءات على مخالفتها. كان العنف ولا يزال هو محور مسألة القوة والشرعية والاجتماع في التاريخ الإنسانى، من ناحية ثانية لا تزال أشكال العنف وسياقاته تمثل أحد أبرز اهتمامات السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وأجهزة الأمن، والثقافة،

ومن ثم الإعلام الذى بات موضوعاً للأسئلة، وبعض الاتهامات وأشباحها التى تحوم حولها وتداخل معها لاسيما فى المراحل الانتقالية.

ثمة بعض الأسئلة تطرح فى هذا الصدد، ومنها على سبيل التمثيل لا الحصر ما يأتى:

السؤال الأول حول السؤال: لماذا الحديث عن دور الصحافة فى مناهضة بعض الظواهر الاجتماعية أو السياسية؟ وهل لها دور فى الترويج لثقافة العنف! وما المقصود بثقافة العنف؟

السؤال الثانى: لماذا التركيز بين الحين والآخر على دور الصحافة والصحفيين فى إنتاج العنف، ومواجهة بعض الظواهر السلبية؟

فى تقديرنا ونرجو ألا نكون مخطئين أن هذا الدور يعود إلى عديد الأسباب وهى:

1- دور الصحافة فى إنتاج بعض أو غالب الصور النمطية والمشوهة وإعادة إنتاجها وترويجها.

2- دور الخطابات الصحفية - والإعلامية المرئية - المؤثر فى الترويج والتبرير للعنف الأهلى - كما فى المثالين لبنان / العراق -، وفى تبرير العنف الإرهابى، ومحاولة تقديم بعض منتجه بوصفهم أبطال فى مواجهة الغرب عمومًا - أو الاستكبار الأمريكى، أو "الإمبريالية" أو "العولمة الأمريكية" أو "الإمبراطورية الأمريكية"، أو لمواجهة ما يسمى "التحالف الصليبي العالمى" - بتعبيرات إيديولوجيا تنظيم القاعدة والسلفية الجهادية وبعض الإسلاميين الراديكاليين وغيرها من الأوصاف القذحية والسلبية.

3- تركيز الولايات المتحدة، والمجموعة الأوروبية، والمنظمات غير الحكومية على دور الصحفيين وضرورة إعادة تأهيلهم فى الإقليم العربى.

4- بعض الصحفيين المصريين والعرب ذوى تحيزات فاضحة لتوجههم السياسى والإيديولوجى والدينى والاستثناءات تبدو محدودة فيما بينهم.

5- لجوء بعضهم فى الوسط الصحفى والإعلامى إلى الإثارة والتهويل والتضخيم كآلية لتحقيق الشهرة والذیوع والمكانة للصحف التى يعملون بها، والسعى الحثيث نحو زيادة معدلات التوزيع للصحيفة أو القناة التلفازية.

6- ضعف التكوين العلمى والمهنى لدى بعضهم ومن ثم تأثير ذلك السلبى على الممارسة

الصحفية في التعامل التقنى والصياغى مع الخبر، والعناوين الكبرى والفرعية، وفى وضع الأسئلة وإدارة المقابلات والتحقيقات الصحفية والتلفازية، أو فى الرسوم الكاريكاتورية التى تعتمد على النكات اللفظية الفجة أو الإثارية وفى طبعة المقالات المنشورة ولغتها التى تفتقر إلى الدقة والأحكام والرصانة وميل بعض الكتاب إلى اللغة العامية والأوصاف التى تشيع فى الخطاب اليومى للعامة والعاديين، أو استخدام الأمثولات والحكم الشعبية بهدف إيجاد وشيجة بالجمهور العام ومن ثم تقع بعض المقالات فى أسر الفكر اليومى الشعبوى وبعضه غوغائى وأثارى.⁽¹⁾

7- شيوع الثقافة السجالية ومحمولاتها من العنف الخطابى السياسى / الدينى / الاجتماعى واللفظى والرمزى فى لغة الصفوة فى الحكم والمعارضة، وفى أطر نشاط الأحزاب والجماعات السياسية إزاء بعضهم بعضاً - فى ظل حكم الرئيس السابق وفى أثناء العملية الثورية ومرحلة الانتقال السياسى وإعاقاتها -، وفى الإعلام الرسمى، وإعلام القوى السياسية على اختلافها والإعلام الخاص.

8- بروز مثال الصحفى / الناشط السياسى الذى يخلط بين دوره المهنى فى استقصاء الأخبار والمعلومات أو ما يعتقد أنه يشكل الحقائق النسبية فى موضوعه وبين دوره الحركى / التنظيمى والسياسى سواء بين رؤى الاتجاهات القومية العربية أو الإسلامية الإخوانية والسلفية وغيرها، أو الماركسية أو الفوضوية وغيرها... إلخ. هناك مازق ما يبدو بارزاً بين المهنة والأداء الإيديولوجى لدى بعضهم من النشطاء الصحفيين والإعلاميين فى الحالة المصرية.

9- عدم اطلاع بعض الصحفيين والإعلاميين المصريين على ما يحدث فى عالم الغرفة الكونية أو الجهاز الكونى وما يدور فى عالمنا. وتحول غالب إعلامنا المرئى والمسموع وصحافتنا إلى صحافة محلية الاهتمامات سواء فى معالجاتها، وفى مستواها المتدهور على الصعد المهنية.

10- إن الصحافة لاسيما المرئية والصحافة الإلكترونية / الرقمية أصبحت ذات قدرات تأثيرية خطيرة فى تغيير بعض اتجاهات رأى العام، لأنها تخاطب مستهلكى المادة الإعلامية المرئية، وهم قاعدة واسعة لا تحتاج إلى إجادة القراءة والكتابة، ولأنها تخاطب عيون المشاهدين عبر تيار متدفق من الصور والموسيقى والأصوات والكلام، والأخبار المرئية، والأهم اللغة المبسطة والمزيج بين بعض الفصحى، واللغة الدارجة - لغة الشارع والجمهور -

لجذب عيون شرائح كبيرة من المشاهدين، ومن ثم تلجأ إلى المنافسة الضارية - من أجل أعلى درجات المشاهدة - التي تحدد نسب التدفق الإعلاني إلى القناة، ومن ثم ارتفاع أجور بعض المقدمين والمعدّين والمديرين... إلخ.

11- لا يجوز قصر مفهوم الصحافة فقط على الصحافة "المكتوبة / الورقية" التقليدية وإنما ينبغي أن يمتد إلى الصحافة الرقمية أو الإعلام الافتراضي البديل، ولا سيما بعض أنساقه الأكثر تأثيراً وتفاعلية من مثل المدونات والفيس بوك Face Book، وتويتر twiter، أو المواقع النتية ذات الطابع السجالي والقدحي التي ساهمت بفعالية استثنائية في تحريك الانتفاضات الثورية للطبقات الوسطى المصرية، والتونسية. ويلاحظ مساهمة بعض المواقع الدينية في الحز على الشحن والإثارة الدينية والطائفية.

ثمة امتداد لمساحات التأثير للصحافة الرقمية والمرئية من حيث الأعداد، وكذلك على صعيد الطابع التفاعلي والتبادلي في الآراء والقيم والرموز والعنف أي التبادل التفاعلي للعنف المحمول على السجلات الدينية والسياسية والعرقية والقومية. من هنا تبدو مؤثرة، وتحتاج إلى إدخالها في مفهوم الصحافة، ومن ثم تغدو الصحافة الرقمية أو الإلكترونية أحد فروعها المستحدثة والمهمة والمؤثرة، والتي ستنامى خلال المراحل القادمة.

ما سبق يمثل الأسباب التي تدعو إلى طرح موضوع تأثير الإعلام عمومًا والصحافة على اختلافها في الترويج لثقافة العنف - وخصوصًا في أعقاب الانتفاضات الثورية، وأشكال الاحتجاجات الاجتماعية والسياسية.. إلخ- والسؤال الذي يثار بين الحين والآخر ما هو دور الصحافة والإعلام والمرئي تحديدًا في مناهضة ثقافة العنف، خصوصًا في مراحل الانتقال بما تنطوي عليه من بعض السيولة والفوضى وأشكالها المختلفة؟

السؤال الثاني: ما هي ثقافة العنف وأنماطه؟

ما هو العنف الذي يتحدث الجمع عنه؟ يذهب بعض الباحثين إلى أن العنف هو "سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر عن طرف، قد يكون فردًا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة بهدف استغلال وإخضاع طرف آخر في علاقة قوة غير متكافئة اقتصاديا وسياسيا مما يتسبب في إحداث أضرار مادية أو معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى".⁽²⁾

يبدو لي هذا التعريف عاما وبه بعض الغموض، ويغيب عنه بعض الجوانب العنفية الأخرى ويركز على "السلوك أو الفعل"، ومن ثم على الفعل المادى العنيف الذى يمارس من قبل فرد أو جماعة أو طبقة أو دولة. في حين أن العنف أنواع والأحرى أنماط ومن ثم غاب عن التعريف السابق العنف المعنوى، الذى يتمثل في عديد الأشكال من مثل العنف اللفظى، أو العنف الخطابى أو العنف الرمزى، أو العنف الإشارى أو الملمحى ونقصد بذلك استخدام الفرد أو الدولة أو الحزب السياسى أو الجماعة الدينية بعض الملفوظات والعبارات الحادة والانفعالية أو التى قد تتضمن بعض الصفات السلبية التى تحقر من شأن ومكانة الفرد أو الجماعة أو الشعب أو الدولة موضوع العنف اللفظى. من ناحية أخرى أن يكون بعض الخطاب الدينى أو القومى أو السياسى أو العرقى مشتملاً على استخدام للألفاظ والمفردات الحاملة للقلق والتوتر والتحقير والنبد من أفراد إزاء آخرين، أو من بعض جماعات سياسية أو دينية إزاء أخرى نظيرة أو مشابهة أو نقيضة لها، أو من بعض أبناء دين أو مذهب أو طائفة... إلخ، إزاء آخرين داخلهم، أو خارجهم. أن بعض خطاب التحريض والحض على كراهية الآخرين والنيل من تاريخهم أو ثقافتهم أو معتقداتهم أو نمط معاشهم أو أشكالهم وألوانهم وأعرافهم... إلخ، هى بعض من أشكال من العنف.

ثمة بعض أشكال أخرى تتخذ من الإشارة أو الملامح تعبيرات عن الكراهية والرفض وعدم القبول للآخر أيا كان.

السؤال الذى لا يزال مطروحاً ويحتاج لإجابة ولو نسبية أو عارضة زمنياً إلا وهو ما هى ثقافة العنف؟

ثقافة العنف تشتمل على كافة أشكال الخطاب أو العبارات أو الصفات السلبية والبقدرية إزاء الآخرين، وأيضاً بعض أنماط السلوك "الفردى" أو الاجتماعى أو الفعل الإنسانى التى تمثل إشاعة للتوتر والقلق والتحريض والكراهية والاحتقار والنبد والاستبعاد، وذلك على نحو جماعى أو شخصى. ويعد من قبيل ثقافة العنف خطابات التحقير الدينى والقومى والعرقى والثقافى والجنوسى و(النوع الاجتماعى)، وذلك من شخص أو جماعة ضد آخرين أو من زعامة سياسية ضد أخرى في ذات البلد المتعدد، وكذلك من زعامة سياسية في حكومة ما ضد حكومات دول أخرى سواء على نحو ثنائى أو أكثر. من ناحية أخرى كل أشكال العنف الجماعى من جماعة أو طائفة أو طبقة اجتماعية ضد أخرى أو ضد فرد أو أفراد من

ذات الدين أو من ديانة ضد أخرى أو طائفة أو جماعة أو عصبية محلية ضد أخرى... إلخ، أو حزب ضد أحزاب أخرى، ومن دول ضد أخرى في عديد أشكال الحروب الأهلية، والطائفية والدينية بين الدول بعضها بعضاً.

إن مفهوم العنف لم يعد مقصوراً فقط على أنماط السلوك أو الأفعال المادية المؤدية إلى قتل أو جرح أو حرق أو تسميم وإيذاء الآخرين بأي شكل من أشكال الإيذاء أو الخط من الكرامة أو الاحتقار أو إشاعة الكراهية، وكذلك من خلال أنماط العنف المادي، واللفظي والخطابي والرمزي والإشاري وغيرها من الأشكال المتعددة. ويقصد بثقافة العنف أيضاً.. وأيضاً.. كل أشكال الكراهية وإشاعتها إزاء الآخر سواء أكان فرداً أو جماعة، أو تسويقها وتبريرها، أو الحض عليها ومعها كافة أشكال السلوك المادي العنيف الفردي أو الجماعي، وأيا كانت أنماطه وبواعثه ومسوغاته دينية أو سياسية أو عرقية أو طائفية أو قومية أو لغوية.. إلخ.

ثانياً: مجالات العنف:

تنطوي ثقافة العنف على كافة أشكال تمجيد وتبرير العنف وإضفاء المشروعية عليه، وهنا لا يقتصر العنف المادي واللفظي والرمزي والخطابي على المجالات السياسية والقومية والدينية والطائفية والعرقية... إلخ، وإنما يشمل أيضاً عملية الحض على الجريمة كفعل جنائي لا يجد بواعثه إلا في أطر فردية كالقتل أو الضرب الذي يستطال إلى الجسد الإنساني ويمس سلامته وتكامله الفيزيقي ويمتد إلى الترهيب وبث الخوف أو يرمى الفعل العنيف إلى استهداف السرقة، أو الدفاع عن "الشرف" في حالات قتل الزوج أو الزوجة لأسباب تتصل بالسمعة أو الخيانة الزوجية أو لمشاكل تتصل بعلاقات الجيرة، أو ردّاً لإهانة أو غيرها من الأسباب أيا كانت. ومن ثم يدخل في هذا الإطار محفزات ارتكاب الجرائم، من الحث أو السعي للقتل من أجل الشرف أو أشكال العنف الأسري أو العنف ضد الأطفال وضد المرأة أو ردّاً لإهانة ما واعتبارها عملاً بطولياً إلى آخر هذه التسويغات أو التبريرات التي قد يشيعها بعضهم وتجد بعضاً من الاستجابات لدى البعض الآخر. ويدخل في هذا الإطار أشكال اللعب التي تعد للأطفال والتي تنطوي على الحروب والقتال سواء في برامج رقمية وإلكترونية وأيا كانت من مثل لعب الحروب، وإبراز بعض شخصيات الأبطال وقدراتهم الخارقة على ممارسة العنف إزاء آخرين من المحاربين. أو كافة الأبطال الأسطوريين في أفلام الكارتون، وما يمارسونه من عنف وحشي ومدمر إزاء كائنات أسطورية أخرى... إلخ. أيا

كانت تبريرات بعضهم لهذه الألعاب من منظورات نفسية وسلوكية.

ثالثاً: ثقافة وواقع العنف

ثقافة العنف - بما هي كراهية وتعصب وشوفينية في عديد الأحيان - هي لغة وتحريض وتبرير وسلوك مادي أو لغوي أو خطابي أو رمزي أو ديني وقيم عدوانية تحض على بعض الممارسات اللفظية أو السلوكية العدوانية والعنيفة والتي قد تدفع إلى إذهاق أرواح الآخرين أفراداً أو جماعات. إنتاج العنف وأشكاله ولغته ومجالاته ليس أمراً طارئاً أو استثنائياً في الحياة داخل جماعة أو شعب أو طائفة أو على نحو فردي، وإنما ثمة تلازم بين أقصى الفعل العنيف في القتل، وذلك منذ بداية التكوين الإنساني على الأرض، ومن ثم ليس جديداً الربط بين العنف وبين الإنسان والمجتمع والسياسة والقوة.

من هنا يذهب فرانسوا لوجاندر إلى القول عن وجوه العنف المتعددة في عنوان دراسة له "من المؤلم أن حضور العنف شامل" ويذهب إلى أن "اندلاعات العنف أصبحت" للأسف أليفة، حتى أن كل وصف لها بات نافلاً. ثم إن العنف، من حيث كونه حالة صرفة، لا وجود له".

"فالعنف إنما هو هذا الشخص وتلك الجماعة وذلك الوضع وذاك المجموع من القوى التي تحدد ميداناً من العنف. وقد تكون تلك الأوضاع وميادين القوى قد بلغت حدّاً من التمايز، تسهل معه معرفة وجوه متعددة للعنف، مهما بلغت هذه القوى في الغالب من تشابك لا انفكاك منه". (3)

وترتيباً على ذلك يرى - لوجاندر - "أن العنف ظاهرة تمس قبل كل شيء الفرد، والفرد المهدد وثمة علاقة مباشرة - وفق فرانسوا لوجاندر - بين "العنف والوضع العنيف". (4)

نحن إزاء تاريخ إنساني يمكن وصفه بأنه تاريخ العنف وثقافته، ومن ثم يمكن القول: إن ثقافة العنف والقتل والترويع والإرهاب، والكراهية هي أقدم الثقافات قاطبة، وحاضرة في قلب التفاعلات السياسية والاجتماعية في كافة مراحل التطور التاريخي والشعوب والأنظمة الاجتماعية والسياسية، وكل الأديان بلا استثناء كانت طرفاً في تكوين وتشكيل ثقافة العنف. أن حياتنا المعاصرة تشير إلى أن العنف هو نمط حياة ومعاش يومي، واتسع نطاقه إلى حد لا يمكن أن تعانيه جماعة ما أو تفرضه. إلا أن العنف يمارس تأثيره الجسدي والنفسي

في الفرد أولاً، الفرد المهدد في جسده، وفي روحه وأشواقه وكرامته وحرية وديانته وعقائده ومذهبه وثقافته وعرقه وانتماءاته وهوياته على تعددهم، وذلك من جراء عديد أشكال العنف من المادى إلى اللفظى والدينى... إلخ.

ثمة أشكال أخرى للعنف يرصدها بعض الباحثين ويصفونها بأنها أكثر غموضاً، يمكننا القول - معهم - "بأنها تجدلها في النفس البشرية تجانسا خفياً فما هو هذا الشغف بالقوة والعقبة والمغامرة، وهذه الرغبة في الانتصار والسيطرة، وهذا التعشق للزعيم، تلك الصورة للبطل التى يشتهه بأن تواطوا ما يقوم بينهما وبين أعماقه في الشخصية، قد تكون اكتشفت إلى حد ما، ولكنها منطلقات لعنف سريع الاندلاع"⁽⁵⁾.

مما سبق يمكن القول إن العنف بات كونياً، ولا يكاد يمر يوم في حياة عالمنا المعولم إلا والعنف سيد الحياة اليومية من حروب وقتل وجرح وحرق وقسر وإرغام وتحريض وتهديد واحتقار وكراهية الآخرين أو النيل من كراماتهم. العنف في كافة تفاصيل الحياة في نشرات الأخبار، وصفحات الجرائد الورقية، والرقمية، وفي الدراما التلفزيونية، وفي أفلام السينما، وفي الأعمال الوثائقية. عنف منهمر في شكل مقالات وتعليقات وأخبار ورموز وصور عنيفة.. في اللغة العدوانية ولغة الكراهية والتعصب الدينى والمذهبى والطائفى والثقافى والقومى والمناطقى والمهنى.. إلخ. أينما وليت بصرك سترى العنف في الشارع وفي لغة التخاطب وفي كل التفاصيل. عنف الدولة وأجهزتها القمعية التى تتجاوز في الدول السلطوية حدود العنف المشروع إلى العنف الطليق من أية روادع أو قيود أيا كانت ضد "الفرد" أو "الشخص" أو الجموع أو الجمهور. عنف رأيناه في ممارسات الأجهزة الأمنية والإيديولوجية - لاسيما الإعلامية المرئية والمسموعة والمكتوبة - للنظام السلطى الساداتى، وفي ظل الرئيس السابق محمد حسنى مبارك، عنف طليق من أية مشروعية وخارج إطار قانون الدولة. ثمة تداخل بين سياسة الأمن، واحتكار العنف "المشروع"، وبين ثقافة جانحة للعنف الخارج على القانون من قبل بعض العصب الإجرامية - من البلطجية الذين تم استخدامهم في العمليات الانتخابية على اختلافها لصالح الحزب الوطنى السابق والذى تم حله قضائياً وذلك من خلال توظيف أجهزة الأمن لهؤلاء.

لعب هؤلاء "البلطجية" ومعتادو الإجرام دوراً خطيراً أثناء الانتفاضة الثورية، وفى خلال المراحل الانتقالية! ثمة مؤشرات عن أن هذه العصب والتشكيلات الإجرامية تبدو وكأنها

جزء من المنظومة الأمنية، وكانت تستخدم في الانتخابات العامة، وكذلك عملوا كمرشدين عن جانحين آخرين يعملون في دوائر تركزم وأنشطتهم الإجرامية، وهو ما يكشف عن خلل في المنظومة الأمنية وسياستها. ومن الملاحظ بروز دورهم كقوة استخدمت في ضرب شباب الثورة المصرية، وهو ما ظهر جلياً في عديد الأحداث الدامية، كما في واقعة الجمل ذائعة الصيت والدلالة على كيفية تفكير أجهزة وقادة النظام التسلطي، وبعض رجال الأعمال في مواجهة ذهنية الشباب الثائر من أبناء الطبقة الوسطى - الوسطى المتدنية في القاهرة أساساً.

إن النظام التسلطي المصري استخدم أقصى العنف والترهيب والترويع والتعذيب إزاء خصوم النظام والرئيس وعائلته ومراكز القوة حوله من الحواشي، فضلاً عن الزواج بين الثروة والسلطة وعنف أجهزة الدولة الأمنية، وعنف الجانحين من البلطجية ومعتادى الإجرام.

هذه الحالة المترعة بالعنف أدت إلى الاختلاط بين العنف المشروع، والعنف اللا مشروع، وتحول غالب أجهزة الدولة إلى عنف تنحسر عنه الشرعية. ترتب على هذه الحالة بروز فجوة وثقة ومصادقية بين أجهزة الأمن وبين المواطنين وهو ما برز في الاعتداء على مقار الشرطة وعلى رجالها، وفي اعتداء بعض معتادى الإجرام على أقسام ومراكز الشرطة في عديد المناطق والمحافظات في البلاد، فضلاً عن تواطؤات بين كبار قادة الأمن الذين حضوا بعض قيادات السجون على الإفراج على المساجين المحكوم عليهم في قضايا جنائية ويقضون العقوبات المقررة بها عليهم، من خلال فتح أبواب السجون لتوليد حالة فوضى وعنف وجريمة وعدم استقرار بعد سقوط حسنى مبارك وأسرته وبعض أبرز رجال الحكم وعلى رأسهم وزير الداخلية حبيب العادلى وآخرون من قادة وزارته.

الأخطر عديد الجرائم التى تم ارتكابها ضد المواطنين، وإزاء الممتلكات العامة والخاصة، والقتل والضرب والسرقه بإكراه.. إلخ. والأخطر دورهم "المشبه" في التصدى للشباب الثائر والاعتداء عليهم.. إلخ.

السؤال الثانى: أين الصحافة من ظواهر العنف وثقافته ولاسيما العنف الاجتماعى ذو المحمولات "الطائفية" والسند التأويل الدينى، وبسؤال أكثر تحديداً هل تساهم الصحافة خاصة والإعلام بعامة في العنف الفردى أو الجماعى أو الدينى والطائفى؟

أشير ابتداء في هذا الصدد إلى أن الصحافة في استخدامى للمصطلح ليست مقصورة على

الصحافة الورقية، وإنما تشمل الصحافة المرئية والمسموعة والرقمية عمومًا. الصحافة ليست هي المنتج الأول للعنف، قد تكون إحدى أدوات الكشف عنه في الواقع سواء من خلال الآليات والأدوات الصحفية، -الأخبار والمقابلات والتحقيقات والمقالات والتعليقات - التي ترصد عديد أشكال العنف من القتل إلى مستويات العنف كافة على اختلافها.

الصحافة - بكافة أشكالها المرئية والورقية والرقمية والمسموعة - هي كاشفة وناقلة للعنف وأشكاله وصوره ومسبباته وتبريراته وأهدافه... الخ، وهي ناقلة له عبر أدواتها على اختلافها.. الخ.

السؤال الذي نطرحه في هذا الإطار ما هي مسببات العنف، وهل الصحافة منتجة للعنف وثقافته؟

يبدو لي أن الصحافة في بعض الأحيان يستخدمها البعض لترويج ثقافة العنف وتبريرها له بين الجمهور، وفي أحيان أخرى تبدو طرفًا محرضًا على العنف وجزءًا من عمليات الحرض على الكراهية والتعصب والتحفيز على القتل والضرب والحرق والهدم والتسميم إلى آخر أنماط السلوك العنيف. من السلوك الفردي العدواني إلى السلوك الجمعي العدواني كما يتجلى في الحروب بين الدول لأسباب مختلفة، أو كما يبرز في إطار مجتمع ما يقوم على أساس طائفي أو قومي أو ديني، كما في الحرب الطائفية في لبنان منذ 1975 حتى اتفاقية الطائف، ولا تزال التوترات والعنف الطائفي اللبناني له مظهرات مختلفة سواء داخل الطائفة، أو في العلاقات الطائفية البينية.

في المثال العراقي، كشف انهيار الدولة والنظام البعثي عن تركيبات طائفية ودينية وقومية متناحرة في سياق دوائر عنف طائفي مذهبي بين السنة والشيعة، وبين بعض الأطراف الإسلامية والمسيحيين في العراق، رغم أنهم ليسوا طرفًا في النزاعات السياسية والمحاصصات الطائفية، ولكنهم يستخدمون كهدف للعنف لبث رسائل إلى الولايات المتحدة والدول الغربية والفاثيكان، رغم دورهم التاريخي في العراق.

ثمة عنف عرقي وديني ينطوي عليه المثال السوداني، استمر منذ استقلال السودان وذلك بين القبائل السنية الشمالية في الوسط النيلي - وكذا الحركة المهدية على اختلاف تركيباتها القبلية والعائلية والمذهبية المهدوية -، وبين جنوب السودان وقبائله الكبرى والصغرى، والنزاعات البينية بين القبائل الجنوبية الأفريقية بعضهم بعضًا، وبينهم وبين القبائل العربية كقبيلة المسيرية مثلًا مع دينكا اندوج.

من ناحية أخرى يتجلى العنف المفتوح المنتشر في إقليم دارفور بين القبائل العربية والقبائل الدارفورية الأفريقية، وهكذا يبدو العنف والكرهية والتفكيك والعدوانية سمت ثقافة شائعة في مجتمعاتنا. خذ العنف الاجتماعي ذا المحمولات والسند والتبرير الديني الإيديولوجي الوضعي بين المصريين المسلمين والأقباط، المستمر منذ عقد السبعينيات من القرن الماضي، وتزايدت معدلاته وأشكاله، حتى بعد الانتفاضة الثورية الديمقراطية في 25 يناير 2011 وما بعدها.

العنف تمتد جذوره البنائية في النظام الاجتماعي، وفي تركيبة السلطة السياسية التي تنطوي على استخدام مكثف للعنف الإيديولوجي والرمزي إزاء قوى المعارضة، أو جماعة الإخوان، أو على مستوى فرض الهيمنة الإيديولوجية على الطبقات الشعبية. ثمة محفزات للعنف تجد جذورها وظلها في التنشئة الاجتماعية والسياسية، والأخطر في التنشئة الدينية الإسلامية والمسيحية التي تركز على القيم الأبوية، وثقافة الطاعة والخضوع والامثال، ونبذ الآخر ولاسيما الديني أو المذهبي ووضعه في مكانة أدنى من مكانة المعتدى ومن ثم انتهاك عقائده وقيمه الدينية، واعتبار الدين والانتماء الديني والمذهبي والانحيازات الفقهية والتأويلية هي أداة للاستعلاء الديني على الآخرين، وهي لا تقتصر فقط على المسلمين وإنما تمتد إلى غالب الأديان السماوية والوضعية. ومن الملاحظ استمرارية هذه الأنماط العنيفة على الرغم من كسر بعض الطلائع الثورية المصرية الشابة لحاجز الخوف من التسلطية، وعنف أجهزة الدولة القمعية ليل 28 يناير 2011 وما بعد.

الأسرة، والمؤسسات الدينية، والنظام التعليمي لا يزالون يخلطون بين الانتماء الديني والعقائدي، وبين مجموعة من المعايير التمييزية بين الانتماء إلى هذا الدين أو ذاك أو لمذهب داخله، وبين الوضع المتميز دينياً، ومن ثم يتولد العنف من تبريرات الاستعلاء الديني والمذهبي والعرقى والقبلي والعشائري كما في الأرياف والصعيد على وجه الخصوص. من مصادر أخرى يولد الاستعلاء كالانتماء المذهبي داخل ذات الدين، أو الانتماء العائلي الممتد والقبلي والعشائري أو العرقى أو المناطقى، بل يمتد الأمر إلى التمييز بحسب النوع الاجتماعي كمولد للعنف الأسرى والعائلي وقد يؤدي في عديد المجتمعات والأحيان إلى ارتكاب جرائم الشرف أو التمييز السياسي المؤسس على النوع اعتماداً على تقاليد الثقافة الذكورية السياسية، والذكورية السياسية للدولة والصفوة الحاكمة، أو الذكورية الدينية

الوضعية التي تميز في بعض تفسيراتها وتأويلاتها الدينية بين المواطنين على أساس النوع الاجتماعي وخصوصاً ضد النساء والأطفال وحقوقهم، وخصوصاً في ظل نمط استعلاء ذكوري محافظ يسود هذه المجتمعات ومنها مصر.

ثمة أسباب بنائية أخرى للعنف الاجتماعي وانتشار ثقافته، ومنها الفقر والبطالة لاسيما بين خريجي الجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة على نحو يدفع بعض العاطلين إلى الدخول في سوق الجريمة، وبعض هؤلاء المجرمين الجدد ليسوا من ذوى السوابق الجنائية ومعتادى الإجرام ومن ثم لا تعرفهم أجهزة الشرطة والبحث الجنائي، وبعض هؤلاء يرتكبون جرائم سرقة مقترنة بالضرب أو الجرح وفي أحيان أخرى سرقة مقترنة بالقتل. وثمة أسباب أخرى قد تكمن في تزايد عوامل التهميش الاجتماعي، والتفكك أو التصدع الأسري حيث تراجع دور الأسر في التنشئة الاجتماعية للأبناء، ومن ثم خضوعهم لمؤثرات أخرى في عملية التنشئة، ومنها التلفاز ووسائل الاتصال والمعلومات الجديدة الإنترنت، Play Station، والصراع على الميراث العائلي، وانتشار إدمان المواد المخدرة والمخلفة، وفقدان نموذج القدوة ومجموعة من القيم المعيارية التي توجه السلوك الشخصي والجماعي وذلك على نحو ما كان يحدث في الماضي. وكذلك انتشار بيئات تكون مواتية في بعض الأحيان للعنف كالمناطق العشوائية، والمهمشة المنتشرة في مختلف المحافظات، والتي تتسم بالانفجار السكاني.

إذا كان العنف ذا مصادر بنائية تشكل أبرز مكونات إنتاج ثقافة العنف، فثمة ما يحرك الجوانب البنائية في العنف الاجتماعي والديني والطائفي والسياسي من خلال الدوافع الفردية ومحفزات تجعل الأفراد والجماعات يلجأون لممارسة العنف الفردي أو الجماعي وشكله أيا كان مادياً أو لفظياً أو خطابياً أو رمزياً.

المحفز على اللجوء إلى السلوك أو الفعل أو القول العنيف، يلعب دوراً محركاً لمكونات العنف المستكنة، أو المحتقنة.

هنا يثور التساؤل هل الصحافة تلعب دوراً في إنتاج العنف؟ ما علاقة ذلك بعقوبة الإعدام التي ارتفعت مؤشراتاتها في العقود والسنوات الأخيرة كنتاج لبعض الجرائم العنيفة التي أدت إلى تشدد القضاة وتغليظ العقوبات على بعض الجناة كآلية للحد من انتشار الجرائم العنيفة لاسيما تلك التي ترمى إلى ردع الرأي العام. وهل تغليظ العقوبات في المرحلة الانتقالية على جرائم العنف ووقائعه سوف يؤدي إلى الحد من انتشار ظواهره وسلوكياته؟

يبدو لي وأرجو ألا أكون مخطئاً أن دور الصحافة - المرئية والمكتوبة والرقمية - في مجال العنف وظواهره وأشكاله يتمثل فيما يأتي من مظهرات وتجليات:

1- مساهمة بعض الصحف وأجهزة الإعلام في ترويج خطاب الكراهية الدينية أو المذهبية أو العرقية أو القومية والحض في بعض الممارسات اللا مهنية على التمييز ضد الآخر المختلف، مما ينشط في بعض أوقات وسياقات الأزمات والاحتقانات إلى الحض على العنف الديني والمذهبي.. الخ ضد الآخر.

ما سبق يبرز في بعض التوترات الطائفية اللبنانية، أو المصرية خلال السنوات الماضية على سبيل التمثيل لا الحصر.

2- التدفق المكثف والمستمر لعنف الصور -إذا جاز التعبير - وهو ما يظهر في صور العنف في البرامج ونشرات الأخبار والأفلام الوثائقية والدرامية وفي سجلات البرامج الحوارية الأثرية، وفي الإعلام المكتوب، بل ثمة بعض المواقع الإعلامية / النتية تعبر عن بعض الجماعات الدينية الراديكالية والإرهابية كالقاعدة وأشباهها ونظائرها من السلفية الجهادية، وتبث صوراً لعمليات ذبح الرهائن، أو تفجيرات لمواقع، و عربات مفخخة انفجرت، والهدف من ذلك إشاعة الخوف والترويع، وذلك لتحقيق أهداف الرسالة الإرهابية.

3- بعض المواقع النتية تبث شرحاً تفصيلياً لصناعة القنابل والمتفجرات وأساليب ارتكاب الجرائم، وهو ما يؤدي إلى استخدام بعض الشباب والجنّة لهذه الشروح في صنع القنابل واستخدامها.

4- الخطاب الراديكالي الذي يروج للعنف والعدوانية والكراهية ما يؤثر على بعض الأفراد أو الجماعات الساخطة، ويدفع بعضهم إلى الانخراط في بعض الجماعات الإرهابية، أو تكوينها، خصوصاً من بين الأجيال الشابة - من 15 إلى 20 سنة - على نحو ما لوحظ في بعض قضايا الجماعات الإسلامية السياسية في مصر في عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وغيرها في البلدان العربية في الجزائر والمغرب واليمن والمملكة السعودية.

5- تلجأ بعض الصحف الورقية سعيًا وراء رفع معدلات التوزيع واستقطاب المعلنين إلى سياسة تحريرية آثرية، في تناول بعض القضايا الدينية وخلق جدل حولها من خلال استخدام الخصوم، واختلاق معارك حولها ومثالها بعض الفتاوى القديمة المثيرة لاختلاف الظروف

والسياقات التاريخية والأسئلة واهتمامات الناس من عصر لآخر، ومثال ذلك رضاع الكبير وما آثرتة من جدل وسخرية وتحرك من قبل بعض قادة المؤسسة الدينية في مواجهة من قام بالإدلاء بهذه الفتوى المثيرة.

6- التركيز بين الحين والآخر على بعض رجال دين معروف عنهم آراءهم السجالية والمثيرة والمحافظة والمتشددة، أو سرعة لجوءهم إلى إصدار فتاوى وآراء متشددة و"متطرفة" صارمة، وبعضهم يلجأون مع بعض المحامين والجمهور إلى رفع دعاوى قضائية ضد بعض الأشخاص أو المؤسسات، ومن ثم يدور حولها جدل إثاري كبير.

7- طرائق معالجة بعض الصحف والإعلام المرئي والفضائيات لبعض مسببات الاحتقانات الطائفية، باللجوء إلى التركيز الآثاري قضايا / فرقعات أو بالأحرى قضايا / متفجرات مثال التحول الديني من الإسلام إلى المسيحية واللجوء إلى رجال دين غلاة لا يؤمنون بحرية الدين والاعتقاد ولا المبدأ الدستوري الوارد بالمادة 46 من دستور 1971 الذي سقط بعد الحركة الثورية في 25 يناير 2011 وما بعد. وجاء في المادة (12) من الإعلان الدستوري الذي أصدره المجلس الأعلى للقوات المسلحة. أو مبدأ المواطنة، ويطالبون - على خلاف مع آخرين - بقتل المرتد، وتناسى آراء أخرى ركزت على حرية العقيدة في الإسلام، أو بعض الآراء "المثيرة" و"المتطرفة" التي تذهب إلى عدم مصافحة المسيحيين، أو التعامل معهم، أو تهنتهم بأعيادهم إلى آخر هذه الآراء المترتبة والتي تتسم بالغلو الديني.

خذ بعض الأمثلة على التشدد في بعض الرؤى الدينية الوضعية التأويلية التي كشفت عنها بعض القضايا والأزمات من مثيل قضايا نصر حامد أبو زيد، ووفاء قسطنطين، وكاميليا شحاتة وسواهم.

8- معالجة بعض القنوات الفضائية لظواهر العنف، وإشاعة بعضها لثقافة السجالات الدينية والسياسية والطائفية من خلال ممارسات تتسم بالعنف اللفظي بين أطرافها في البرامج الحوارية في محاولة لجذب قطاعات واسعة من المشاهدين في العالم العربي، ولا شك أن هذه البرامج بما تنطوي عليه من بعض عنف لفظي وعنف لغوي تساعد على تنشيط بعض عناصر ثقافة العنف.

9- توسع الصحافة الورقية المصرية وجريها وراء التوزيع، يدفعها إلى التركيز على الجوانب

الآثارية - من خلال بعض المعالجات اللا مهنية - للجرائم على اختلافها لاسيما الجنسية وجرائم القتل النسائية التي تعاملت معها بعنف رمزي ذكوري ضد النسوة المجرمات ولاسيما في القتل العنيف وجرائم القتل بالآلة الحادة - السكين - وتقطيع أوصال جسد الرجل/ الزوج، أو القتل للزوج بالاشتراك مع العشييق. هنا تنقل الوقائع من التحقيقات، ويزداد عليها من خلال متابعة نشر تحقيقات الشرطة أو النيابة العامة أو بعض المتابعات لجلسات المحاكمة.

من المثير والخطير إثارة الاتهامات والإدانات ولا تزال القضية في مرحلة التحقيق والاتهام.

ثمة أيضًا بعض التركيز الإثاري على بعض الجرائم الأسرية العنيفة ضد الأم أو الأب أو الأخت أو من الأب إزاء أولاده، ولاسيما جرائم القتل.

10- بعض الصحف - في عقد التسعينيات من القرن الماضي - قامت بالدعوة إلى ضرورة تطبيق عقوبة الإعدام علنًا في أماكن ارتكاب بعض الجرائم الويلة التي انتشرت، كبيع المواد المخدرة من بعض الجناة لشباب أدمنوا تناولها، وأدت في عديد الأحيان إلى موتهم نتيجة لتناول جرعات زائدة. من آسف أن هذه الدعوة أطلقها بعض رؤساء دوائر محاكم الجنايات، ولاسيما في القاهرة في عقد التسعينيات من القرن الماضي، أو بعض رجال الدين أو المعلقين غير المتخصصين أو بعض علماء الاجتماع والنفس ذوى التفسيرات الجاهزة والمعممة وغير العلمية.

هذا التوجه الذى شاع، ولجأ إليه التليفزيون المصرى - في بعض سنوات عقد التسعينيات من القرن الماضي - في بث أشرطة المحكوم عليهم بعقوبة الإعدام وهم في طريقهم لتنفيذ العقوبة، وهو ما شكل سلوكًا خطيرًا من قبل الصحف وجهاز الإعلام الرسمى. وهو ما سبق لنا التصدى له والتنبيه إلى خطورة هذا التوجه على النظام القانونى والجنائى والعقابى المصرى الحديث والمعاصر بل وفكرة دولة القانون الحديث.

من ناحية أخرى شكل هذا الاتجاه الشعبوى نزعة نحو جعل عنف عقوبة الإعدام أمرًا مألوفًا وعاديًا، ومن ثم تفقد العقوبة جوانبها المنعية والردعية التى تكتنف الطابع الإيهامى والتخيلى الذى تنطوى عليه الروادع من خطورة مقارفة ارتكاب الجريمة، والقبض على الجانى أو الجناة والتحقيق معه أو معهم، والمحاكمات وتطبيق العقوبة الأقصى عليهم أو

عليه، ومن ثم يؤدي ذلك إلى تنشيط وتفعيل الوظيفة المنعوية والردعية النفسية التي تساهم في كبح جماح بعضهم من اللجوء إلى ارتكاب جرائم القتل العمد والاقتران بجرائم أخرى، أو بظروف مشددة ومغلظة للعقوبة مثل سبق الإصرار، أو الترصد.

السؤال الذي نطرحه هنا لماذا تنزلق بعض الصحف وأجهزة الإعلام المرئي وبعض الفضائيات المصرية الخاصة والعربية إلى مجال التحريض والحض على الكراهية أو التعصب والعدوانية.. إلخ، ومن ثم إثارة لبعض محفزات ومحركات ثقافة العنف؟

تلجأ بعض الصحف والفضائيات المتلفزة والمصرية وبعض الصحفيين والإعلاميين إلى النزعة الإثارية كما أشرنا قبلاً من أجل زيادة التوزيع والإعلانات وانعكاس ذلك على رفع أجور بعض المقدمين ومعدى البرامج الحوارية، أو رؤساء تحرير الصحف ومديريها... إلخ.

ثمة عديد الأسباب الأخرى لتفسير سلوك بعضهم الذي يتمثل في شيوع بعض اللا مهنية وممارساتهم التي تتصل بضعف التكوين التعليمي والاحترافي وغياب التقاليد المهنية وأخلاقيات المهنة التي تبدو غائبة أو غائمة عن الممارسة الصحفية، فضلاً عن غياب تفعيل لها رغمًا عن عديد المطالبات بضرورة إعمال ميثاق الشرف الصحفي وتفعيله، ولكن يبدو أن التوازنات والتواطؤات الصحفية تحول دون إعمال قواعده أو تطبيق جزاءات في حال المخالفة لقواعده ومعايره.

السؤال الأخير هل هناك دور للصحافة في الحد من ثقافة العنف؟

لم يكن ممكناً في تقديرنا الوصول الموضوعي والتحليلي لهذا السؤال إلا بعد الإجابة على الأسئلة المحورية السابقة، وبدون طرحها والإجابة عليها، يبدو هذا السؤال معلقاً في الهواء، وتغدو الإجابة عليه ممارسة أقرب إلى اللغو.

ثقافة العنف - وعديد مصادرها وعوامل إنتاجها ومسببات تحريكها - ذات جذور وعلائق بنائية، ومن ثم ليست من إنتاج الصحافة، وقصارى ما يمكن إسناده للصحافة والأجهزة الإعلامية المرئية والمسموعة هو التحفيز، والترويج لبعض تقنيات العنف وارتكاب الجرائم، أو التحريض والتحييد على الكراهية وممارسة العنف مع الآخرين.

من هنا يُعد دور الصحافة بمثابة جزء مكمل لسياسة تجفيف مصادر إنتاج العنف في السياسات والهيكل السياسية والاجتماعية والتعليمية والدينية والثقافية التي ترمى لعلاج

جذور العنف في الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي والسياسي، وفي عمليات التنشئة الاجتماعية والسياسية والدينية، وفي ضرورة معالجة ضعف التكوين والأداء الاحترافي لأجهزة مكافحة الجريمة على اختلافها ويتجلى من ثم دور الصحافة والأحرى بعض إن لم نقل غالب الصحف وأجهزة الإعلام على اختلافها فيما يأتي:

1- اتباع المعايير المهنية والموضوعية في التعامل مع العنف الإجرامي من خلال عدم الترويج للثقافة الإجرامية، وضرورة تحليل الدوافع وأسباب ارتكاب الجرائم، وكيفية مواجهتها على الصعد البنائية، وفي السياسات الجنائية، وفي معاملة المجرمين.

2- عدم استخدام اللغة العنيفة أو المثيرة في العناوين والكتابة للأخبار والتحقيقات والمقالات، ونشر الردود الموضوعية التي تعتصم بتقاليد الحوار بالحسنى والجدال الموضوعي.

3- رفض النزعة السجالية العنيفة، والرد على الخطاب السجالي بموضوعية.

4- الالتزام بقواعد المهنية في التعامل مع النزاعات الداخلية ولا سيما الدينية أو الطائفية أو ذات الصلة بالفقر والتهميش الاجتماعي، ومن ثم عدم تحييد نشر صور الجناة وإظهارهم كأبطال، أو التحقير من شأنهم، أو بعض أسرهم، لأن نشر صور وأسماء بعض المتهمين بعد القبض عليهم أدى إلى تصدعات شملت أسرهم وعائلاتهم في بعض القضايا لاسيما التي تمس الآداب العامة.

5- المناقشة الموضوعية والتحليلية والمقارنة في إطار القانون الحديث لمسألة مدى فاعلية نظام العقوبات البدنية، وتحديدًا عقوبة الإعدام في الحيلولة في منع جرائم القتل المقترن بجناية أو جنحة، أو سبق الإصرار أو الترصد. من الأهمية بمكان درس وتحليل الجدل الفلسفي والاجتماعي والنفسي والجنائي في الدراسات المقارنة.

6- اللجوء إلى أهل التخصص والخبراء ذوي السمعة والمكانة في تحليل ظواهر العنف ومسبباتها - الحروب والنزاعات الإقليمية والداخلية - يؤدي إلى وقف المبالغات والتعميمات والإثارة التي يلجأ إليها بعضهم من غير المتخصصين أو بعض المحررين ذوي التكوين المحدود في معالجة قضايا وأزمات المنازعات الدولية والإقليمية والداخلية. أن نظرة على معالجات قضايا المنطقة تشير إلى غلبة بعض الميول والتحيزات الدينية والإيديولوجية في التعامل مع

نزاعات دولية وإقليمية ذات جذور وعوامل وتواريخ مختلفة مع المعالجات السطحية أو الدينية لها، على نحو أدى إلى تأجيج النزاعات ونشر العنف وتسويغه في المنطقة.

7- ضرورة تعديل ميثاق العمل الصحفي، وفرض جزاءات مهنية تأديبية على المخالفين له حتى لا يلجأ بعض الجمهور إلى القضاء كما يحدث في ظل نظام عقابي يغلف العقوبات على النشر بطريق الصحف وفي علانية. بالإضافة إلى ازدياد نزعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأبعادها وقضاياها الحسبوية التي ترمى إلى فرض قيود وهيمنة على حرية الرأي والتعبير والإبداع والبحث الأكاديمي وإسكات المثقفين والمبدعين.

8- وضع سياسة للتدريب وإعادة التأهيل تعتمد على التخصص الصحفي على نحو يساعد على الارتقاء بالفنون والكتابة الصحفية، وأثر ذلك الإيجابي على طرائق التعامل مع ثقافة العنف ومسيباتها.

9- تشجيع المنظمات الدفاعية والأهلية والمواطنين على الاحتجاج والرد على الصحف وأجهزة الإعلام التي تنتهج أساليب إثارية تحض على التعصب والعدوانية والعنف أيًا كان شكله.

10- التركيز على ضرورة معالجة عوامل ومسيبات ومثيرات ومحفزات ثقافة العنف الفردي أو الجمعي، من خلال الاستعانة بالخبراء في التعامل مع السياسات الاجتماعية، والتشريعية ولاسيما في مجال السياسة الجنائية وإصلاحها للحد من العنف المتدثر بالشرعية القانونية في معاملة الجناة والمذنبين في إطار النظم العقابية للحد من عمليات نقل الثقافة الإجرامية والتدريب عليها بالمحاكاة في أماكن الحبس والاعتقال والسجون والليمانات... الخ.

11- إعداد تقرير ربع سنوي تعدده منظمة دفاعية أو أهلية يرصد مؤشرات العنف ومسيباته ومجالاته في الواقع الموضوعي، وفي تعامل الصحف الورقية والرقمية والإعلام المرئي، ورصد بعض تجاوزاتها في هذا الصدد، وفي تشكيل ثقافة احتجاجية ضد ثقافة العنف أو الحض عليها أو تحييدها أو إثارته.

12- اللجوء إلى بعض الموثيق والأدلة الإرشادية الدولية ذات الثقل والوزن المهني، التي تنظم معالجة الصحفي والإعلامي لمشاكل وظواهر ووقائع العنف في المجتمعات متعددة

الأديان والمذاهب والأعراق... إلخ. من أبرز هذه الأدلة في التقاليد المقارنة هيئة الإذاعة البريطانية الـ B.B.C، ويمكن الاستفادة من هذا النمط في إعداد دليل إرشادي مصرى، ولاسيما في ظل انتشار المعالجات الأثرية للعنف الطائفي، والذكوري الممارس ضد المرأة والطفل.. إلخ.

إن تطور الحركة الديمقراطية الثورية المصرية، رغم بعض تراجعاتها يتطلب مواجهة الممارسات الصحفية والإعلامية التي تحرك وتثير العنف ذا السند الديني التأويلي الوضعي، أو الذي يمارس ضد المرأة والطفل، أو المسيحيين أو على أساس المذهب داخل ذات الديانة كما يبرز في بعض الخطابات التي تكفر المسيحيين، أو الشيعة ووصفهم كراوافض، أو بعض المثقفين والمبدعين، أو المساس بالمذهب البروتستانتي من قبل بعض كبار أساقفة الكنيسة الأرثوذكسية المصرية... إلخ.

إن بعض أشكال التضاعط السياسي والاجتماعي والديني بين القوى السياسية والدينية، ترمى إلى محاولة الانقضاض على الحركة الديمقراطية الثورية، والسعى إلى السيطرة السياسية/ الدينية على مرحلة الانتقال ومؤسساته التي يتم الإعداد لإعادة تشكيلها عبر الآليات الديمقراطية. من هنا نحن إزاء تحد هيكلي لمسار التطور الديمقراطي السلمى المأمول لمصر الدولة والأمة الحديثة التي تتعرض طبيعتها وهندساتها الحداثية السياسية والقانونية والثقافية إلى تحديات كبرى في ظل سعى بعض القوى الإسلامية السياسية وأحزابها لتغيير الطبيعة الحداثوية للدولة والمجتمع، وذلك على الرغم من مصاعب وإشكاليات مختلفة تواجه هذا المسعى السياسى الدينى وانعكاساته على الاندماج القومى، وعلى وحدة الأمة المصرية، ودور مصر الإقليمى وفى المجتمع الدولى المعولم.

هوامش الفصل الثالث: "الصحافة وثقافة العنف والألم"

- (1) من الملاحظ أن لغة الحوار والسجال في المواقع الحوارية الاجتماعية على الفضاء النتي، لا سيما تويتر والفيس بوك، الميل الغلاب إلى اللغة العامية المحكية، وبروز لغة كان يطلق عليها في الخطاب العام - في عديد العقود الماضية - أنها تتسم "بالبداءة" و"السوقية" واستخدام مفردات سباب وبعضها يحمل ألفاظا ومفردات جنسية عارية.. إلخ. لا شك أن هذا التغير في اللغة أو الأخرى الخطاب التويتري - من Twiter - وفي المجال العام، وعلى حوائط المدينة - ومتجاوزاً أحياناً مع الخطاب الديني السلفي الدعوى - يشير إلى حلول لغة جديدة تتسم بالعامية والسباب والجنس والسخرية محل لغة الخطاب العام السياسي والأخلاقي والمعياري والديني التي يعتقد بعض الباحثين أنها تسيطر على المجالين العام والخاص.
- لا شك أن هذا النسق اللغوي المحكي الشائع على مواقع التفاعل الاجتماعي، هو شكل من أشكال الاستجابات العنيفة الراضية للأقنعة اللغوية للخطاب الديني الوعظي والافتائي والسياسي الذي يتسم بالمعيارية والأحكام الأخلاقية الشكلية الذاعقة. وهي ظاهرة تحتاج إلى الرصد والدرس والتحليل المعمق لها.
- (2) انظر في ذلك، د. حلمي ساري، وسائل الإعلام والعنف الأسري، ص 2، شبكة أمان، الأردن.
- (3) (المجتمع والعنف، ت الأب إلياس زحلاوي، ومراجعة انطون مقدسي، ص 15، وص 16، الناشر المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الثانية، 1985).
- (4) المرجع سابق الذكر، ص 17.
- (5) المجتمع والعنف، مرجع سابق ذكره، ص 16، ص 17.

الباب السادس

سياسة الدور

الفصل الأول

الجغرافيا السياسية والربيع العربي:

ديكتاتورية الموقع

يبدو لي وأرجو ألا أكون مخطئاً أن بعض التعبيرات والأوصاف المجازية، تبدو في بعض الأحيان ذات دلالة موحية وقدرة على الاختزال والوصف والتكثيف لظواهر ومشكلات وأزمات، وفوضى وانتفاضات وثورات، وهبات جماهيرية، وعصيان، وتمرد إلى آخر هذه التعبيرات على اختلافها بحيث تتراجع مع مرور الوقت إلى الخلفيات - في الذاكرة شبه الجماعية للشعوب والجماعات القومية والعرقية والدينية والمذهبية .. إلخ -، بوقائعها وتفاصيلها وفاعليها وضحاياها، ونتائجها، ويبقى المجاز التعبيري حاضراً ومستعاداً من الحفريات التاريخية كي يختزل ويشير إلى بعض التشابهات، وإلى التمايزات والخصوصيات من حالة تاريخية واجتماعية وسياسية لأخرى.

ثمة بعض المجازات الوصفية تكون في بعض الأحيان والحالات غير قادرة على أداء وظائفها الدلالية والبلاغية السياسية أو الفلسفية أو الاجتماعية، ومن ثم تكون أداة ومادة للتشوش والاضطراب المفاهيمي والمعاني الغائمة، ويكون انتشارها جزءاً من بعض مظاهر الفوضى النسبية، والسيولة السياسية التي تشيع في أعقاب بعض الأحداث التاريخية والتي سرعان ما تتحول إلى سيولة لغوية ومفاهيمية ودلالية. هذا ما يبدو من بعض ثنائيات سجلات وتضاغطات حالتنا المصرية في أعقاب 25 يناير 2011 وحتى اللحظة الراهنة - وفي المنطقة -، حيث تسود لغة سائلة يخيلها بعض الغموض، تقود إلى إشاعة بعض من وهن القدرة على الوضوح والإفصاح والدقة في وصف وتحليل ما حدث في المنطقة، ولاسيما في مصر

وتونس، واليمن، وليبيا، والبحرين، وسورية. بعض الأوصاف المجازية تشيع بعضا من التفاؤل والأمل السياسى الجامح، وبعضها يؤدي مع تعقد الظواهر والتضاغطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والدولية والإقليمية إلى إشاعة اليأس، والإحساس شبه الجمعى بالإحباط والفشل. في مقدمة هذه التعبيرات المجازية تسونامى العربى، وبيع الثورات العربية، والثورة التونسية، والثورة المصرية. إن شيوع مصطلحات على هذه الشاكلة كثير، وتم استخدامها في مقالات وأعمدة صحف وتعليقات إذاعية وتلفازية، وفي عناوين عديد الكتب لاسيما العربية والفرنسية والألمانية على نحو يستوقف الباحث المدقق إلى حد ما. ويطرح عديد الأسئلة سعياً وراء تدقيق ما لهذه السيولة الاصطلاحية واللغوية وجموحها.

هل نحن إزاء تسونامى عربى؟ يبدو أن هذا المصطلح قد تمت استعارته واستخدامه من مجال العلوم الطبيعية إلى العلوم الاجتماعية وهو على جماله المجازى إلا أنه مخوف بمخاطر الاختزال والتعميم والتبسيط وعدم الاتساق مع طبيعة ما حدث سياسيا واجتماعيا في المنطقة، فضلاً عن اختلاف فعل وحركة الطبيعة وبين الفعل الإنسانى وحركته السياسية والاجتماعية.

الإفراط في استخدام مصطلح ثورة، وثورات، يحتاج إلى وقفة لأنه يشير إلى غلبة الأمل على الواقع، الذى لا يزال يحمل في أعطافه بنيات النظامين الاجتماعى والسياسى الاستبدادى وشبكات الفساد السياسى والهيكلى والفاعلين الرئيسيين في دوائره على تعددها، بل وفي إطار النخب السياسية المسيطرة التى أدارت ولا تزال تدير مراحل الانتقال في مصر، وتونس وكذلك أجهزته على اختلافها، ولم تطرأ تحولات هيكلية تؤدي إلى ثورة وفق معانى ودلالة هذا المصطلح في العلوم السياسية والاجتماعية، والتاريخ الحديث والمعاصر.

يقال: إنها ثورات بمعايير مختلفة مستمدة من طبيعة عصرها، ومن الفاعلين الرئيسيين في إطارها. هى ثورة جاءت من جدل الافتراضى مع الواقعى، وفي قلبها قوى جيلية شابة أقرب إلى عصرها وأدواته وفضاءاته الاجتماعية والتفاعلية، ووفق لغة جديدة وأدوات مختلفة، وتتجلى في التنظيم والتعبئة والحشد والتنسيق والأداء والتبادلات الاتصالية والمعلوماتية الأكثر تطوراً. من هنا يقال نحن إزاء ثورات ولسنا أمام ما هو أقل منها. هذا الخطاب الدفاعى البلاغى المترع بالمجازات يجد انتشاراً في لغة الكتابة والخطابات السياسية ولدى غالب المعلقين والإعلاميين. بيد أن هذا النمط من التوصيف يحتاج إلى مراجعة خاصة في

ظل حالة من تعثر وتراجع نسبي في عمليات التغيير الثوري، ومقاومات قوى النظام القديم وأجهزته وبعض مؤيديه على اختلافهم، بل إن غالبية قادة عملية الانتقال في مصر، وتونس هم جزء من النظام السابق على نحو ما أشرنا سلفاً ويحاولون حصار العملية الثورية في نطاق إصلاح جزئي في بعض السياسات، والوجوه، وبحيث لا تمس جوهر النظامين الاجتماعي والسياسي، بل وبعض سياساته الخارجية الدولية والإقليمية لاعتبارات وتعلات شتى تركز على فهمهم وإدراكهم وتوصيفهم للمصالح الوطنية، وطبيعة مرحلة البناء. كما في المثالين التونسي والمصري.

إن أساليب إدارة المراحل الانتقالية، وسعى بعض نخب ومؤسسات النظام السابق على الانتفاضات الديمقراطية الثورية في مصر وتونس، إلى حصر التحولات السياسية في نطاقات إصلاحية، ولا تتجاوزها إلى تغييرات بنيوية في النظامين السياسي والاجتماعي، مما يؤدي إلى استمرارية عديد السياسات العامة والاجتماعية على وجه التحديد، وعلى طرائق وضع خرائط الطريق للتحويل السياسي، سواء في صياغة خطوط الهندسات الدستورية والسياسية والحزبية، وأوضاع الحريات العامة والأساسية في البلاد. إن خارطة الطريق التونسية هي تعبير عن التغيير من قلب المنظومة القديمة، ولكن من منظورات إصلاحية تتسم بالحد الأدنى من النظرة الجزئية التي لا تؤدي إلى هدم كلي لبنان نظم وأجهزة دولة ما بعد الاستقلال التسلطية. في مصر لا يزال التضاعط السياسي، والصراع مستعراً بين القوى الإسلامية - الإخوان والجهاد والجماعة الإسلامية، والسلفيين - والأحزاب السياسية "الليبرالية"، والقومية وبعض اليسارية وبقايا رموز الحزب الوطني المنحل، يخوضون معركة ضارية من أجل الوصول إلى تركيبة البرلمان القادم. من ناحية أخرى الأحزاب الليبرالية والديمقراطية الاجتماعية واليسارية الجديدة، وائتلافات الثورة لم يصلوا إلى مرحلة الوصول إلى القواعد الاجتماعية التي يرغبون في التعبير السياسي والاجتماعي عن مصالحها، وذلك في ظل المراحل الانتقالية لاسيما الأولى على قصرها الزمني.

ومن هنا تؤثر التضاعطات السياسية والصراعات الاجتماعية والفئوية على عملية صناعة قرارات السياسة الخارجية، وطرائق إدارتها سواء إزاء القضايا الإقليمية والدولية، بل وكيفية المحافظة على المصالح القومية المصرية والتونسية.

ثمة مشكلات وضغوط تواجه السياسة الخارجية المصرية في الإقليم وإزاء العلاقة مع

الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي لاسيما الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية أساسًا، وفي الإقليم إزاء الفاعلين الرئيسيين تركيا، وإيران وإسرائيل والسعودية.

ثمة أيضًا بعض من ضغوط الجغرافيا السياسية والجغرافيا الدينية والعرقية والجغرافيا السياسية النفطية إذا ساغ التعبير وجاز على الثورات العربية وسوف تؤثر على مسار العمليات الثورية واحتمالات تطورها. والأهم أنها ستعكس أيضًا على إدارة السياسة الخارجية في مراحل الانتقال وما بعدها. سوف نتناول في هذا الفصل ما يأتي:

أولاً: الجغرافيا السياسية والانتفاضات الشعبية العربية.

ثانيًا: ضغوط الجغرافيا السياسية وأثرها في إقليم النفط والمشرق العربي.

ثالثًا: المشرق العربي: الجغرافيا السياسية للأديان والملل والنحل والقوميات.

رابعًا: إدارة السياسة الخارجية المصرية في مرحلة الانتقال: الاستمرارية والتردد.

أولاً: الجغرافيا السياسية والانتفاضات الشعبية

هل الجغرافيا السياسية هي التي ستغير "الربيع العربي"؟ هل يمكن طرح سؤال آخر: هل تساعد الجغرافيا السياسية على تغيير "الربيع العربي" على نحو إيجابي أو سلبي؟

ثمة إجابة سريعة تذهب إلى أن الجغرافيا السياسية بالغة الأهمية في فهم ديناميات السياسات الدولية والإقليمية والوطنية، وذلك على الرغم من أن ثمة تغيراً عتري بعض النظريات القديمة في تاريخ الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية التي تضيف على الوضع الجيو-سياسي لدولة أو مجموعة دول طابعاً مؤثراً بل وحاكماً في الأقاليم الفرعية للنظام الدولي.

بعض الاكتشافات التكنولوجية المعلوماتية والاتصالية أدت إلى التأثير على بعض النظريات التي تناسلت من الجغرافيا السياسية والعلاقات الدولية، ومن ثم لم تعد ثمة "حتميات" أو "قدرات" في فهم جدلية الجيو - سياسة، والتحولات السياسية الداخلية في بعض الدول في النظم الإقليمية التابعة.

بداية هل ساعدت الجغرافيا السياسية "الربيع العربي"، وبأى معنى؟

من الصعوبة بمكان القول القاطع بأن الجغرافيا السياسية كانت عاملاً مساعداً على دعم ما يطلق عليه مجازاً الربيع العربي، لأن العوامل البنائية وراء الانتفاضات الديمقراطية الثورية، تراكت عبر مراحل تاريخية، وكانت وراءها عديد الأشكال الاحتجاجية والحركات الاجتماعية الجديدة، والكتابات والأبحاث النقدية التي أدت إلى انفجار الانتفاضة الثورية المصرية والتونسية على نحو متلاحق، وذلك على الرغم من تباين الأسباب المباشرة في كلتا الحالتين.

لا شك أن ثمة عوامل جديدة أثرت على مصر وتونس منها، ثورة الاتصالات والمعلومات، وفضاءات الحرية على الإنترنت، وبلا حدود. إن حركة المدونات، ومواقع التفاعل الاجتماعي - تويتر، وفيس بوك - أدت إلى إنتاج فضاءات سياسية عامة وحررة، يتم فيها تبادل للأفكار والخطابات والرموز وذلك بلا حدود وبلا قيود. تم كما أشرنا - في الفصل الأول من هذا الكتاب - اللجوء من قبل عديد النشطاء الشباب إلى الواقع والمجال العام الافتراضي هروباً من الفضاء العام السياسي الفعلي المقيد بالسدود والعوائق الأمنية القمعية والسياسية والقانونية والإدارية والمطاردة من قبل عديد أجهزة الرقابة القمعية الشرسة.

لا شك أن هذا المتغير الاتصالي / المعلوماتي ساعد على خلق جدلية جديدة للأفكار والرؤى والحلول على الواقع الافتراضي، ثم سرعان ما تنتقل إلى الواقع الفعلي كما حدث في مصر مع عديد الجماعات وعلى رأسها جماعتى 6 أبريل، وكلنا خالد سعيد. هذه الجماعات قامت بتمرينات سياسية أدت إلى ما تم في 25 يناير 2011، ومن ثم إلى خلع الرئيس حسنى مبارك وبعض أركان حكمه وإلى حل حزبه الحاكم - الحزب الوطنى الديمقراطى - من قبل القضاء المصرى.

الجغرافيا الاحتجاجية السياسية النتية - إذا جاز التعبير - هى التى أدت إلى تبادل الأفكار والخبرات بين الشباب الثائر في تونس، ومصر وامتد إلى بلدان عربية أخرى وذلك مع اختلاف الأسباب المباشرة، بل والعناصر المحركة لكلتا الانتفاضتين الثوريتين، بل وعلى المستوى المناطقى، بل والقوى الاجتماعية الرئيسة في كليهما. تونس من منطقة الوسط المهمش - سيدى بوعزيز - وانتقلت إلى العاصمة، ومن عناصر فقيرة وعاطلة، ثم دخلت في إطارها الفئات الوسطى - الوسطى، والوسطى - الصغيرة مع امتدادها إلى العاصمة من 18 من ديسمبر 2010 حتى انتصارها في 14 من يناير 2011 يوم رحيل بن على عن الحكم وتونس معاً.

في مصر الحركة الاحتجاجية الثورية تم التخطيط لها وإعدادها والحشد والتعبئة لها على الواقع الافتراضى - مواقع التفاعل الاجتماعى والهاتف النقال - انطلاقاً من أبناء الطبقة الوسطى - الوسطى المدنية، فى القاهرة والإسكندرية وشاركت فيها السويس - الطبقة العاملة الصناعية، والعاطلون، والطبقة الوسطى الصغيرة - ثم انضمت إليها قوى ومناطق أخرى طيلة الأيام الثمانية عشر من 25 يناير إلى 11 فبراير حيث تم خلع الرئيس السابق حسنى مبارك.

الجغرافيا الداخلية المناطقية والاجتماعية والتمهيدات الفكرية النقدية لمفكرى جيل السبعينيات وما بعد من القرن الماضى، وحركات الاحتجاج السياسى السابقة - حركة كفاية وأخواتها - والتمرينات السياسية المختلفة هى التى أثرت على إطلاق شرارة التحرك من قلب الطبقة الوسطى - الوسطى المدنية فى القاهرة والإسكندرية أساساً إلى عديد المدن المصرية، وساعد عليها ودعم تحركها الأدوات الاتصالية والمعلوماتية الجديدة والتى نقلت

شرارة الحالة الثورية من تونس إلى مصر التي كانت حبلً بالمخاض الاحتجاجي والتمردى "الثورى" في لحظاته الأخيرة.

هل ساعدت قواعد الجغرافيا السياسية الكلاسيكية إذا جاز التعبير على إنتاج أو إطلاق ما يطلق عليه "الربيع العربى" في تونس ومصر؟

إن حالة تونس الجيوبوليتيكية وضعتها في ظل توازن جيوبوليتيكي دقيق وحساس بين بلدين نفطيين هي ليبيا والجزائر، وكلاهما يمتلك جيشاً، وتركيبية سلطوية حاكمة، وثراء نفطياً ضخماً، من هنا تونس يمكن القول: إنها إلى حد ما قد تكون رهينة وضعية كلا البلدين وضغوطهما على تونس. ومن ثم أثر ذلك على تطورات العملية الثورية، وعلى إدارة السياسة الخارجية التونسية التي سعت إلى تحقيق استقرار سياسى سريع لمواجهة المشكلات الاقتصادية الناجمة عن تراجع معدلات التدفق السياحى الأوروبى، والعربى - الجزائرى 20 % والخليجى أيضاً - وكذلك على بقية القطاعات الاقتصادية. من هنا اتسمت السياسة الخارجية بمحاولة مواجهة مخاطر ما حدث ولا يزال في ليبيا واستيعاب الهجرة الليبية في أعقاب الأحداث التي تمت داخلها. نستطيع القول إن السياسة الخارجية التونسية، ظلت تحتفظ ببعض معالم تحركها التقليدي في ظل حكم الرئيس المخلوع زين العابدين بن على، والتي تدور على توثيق العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا ودول المجموعة الأوروبية، وعدم إثارة أية مشكلات أو توترات مع الجزائر أو بقية الدول المجاورة. والسعى نحو الحصول على القروض والمعونات والمساعدات الدولية.

في هذا الإطار نطرح سؤالاً هل ثمة تأثير سلبى للجغرافيا السياسية على تطور العملية الثورية في تونس؟ ومن ثم على سياساتها الخارجية في المرحلة الانتقالية؟

نستطيع القول: إن تونس شكلت مثالا على إمكانية بعض التأثير السلبى للجغرافيا السياسية على إمكانية تطور "الربيع التونسى" من حالة ثورية قابلة للتطور نحو تغيير جذرى للنظام السياسى والاجتماعى إلى إصلاحات ديمقراطية أقرب إلى ربع أو نصف ثورة - في نظر بعضهم - منها إلى ثورة كاملة، وذلك لعديد الاعتبارات نرصدها فيما يأتى:

1- خشية النخبة الجزائرية الحاكمة من امتداد العملية الثورية التونسية إلى داخل التركيبة الاجتماعية والسياسية الجزائرية، على نحو يؤدى إلى تفجير الأوضاع نحو انتفاضات واسعة

النطاق تؤدي إلى تغيير في تركيبة السلطة الحاكمة المشكلة من عديد الأطراف وعلى رأسها سوناطراك والجيش وبقايا عناصر من حزب بىروقراطية الدولة كانت تنتمى تاريخياً إلى قلب حزب جبهة التحرير الوطنى الجزائرى بعد عديد انقلاباته الداخلية.

2- من هنا لجأت الحكومة الجزائرية إلى دعم العقيد القذافى نسبياً في المراحل الأولى للعملية الثورية وتحفظها على ما يتم في ليبيا على أيدي "الثوار"، والأهم قوات الناتو. من هنا استقبلت بعض أبناء عائلة العقيد الليبى معمر القذافى قبل قتله على أيدي بعض المسلحين من "الثوار"!. وخشية الجزائر من بعض الجماعات الإسلامية السياسية الراديكالية التى شاركت الناتو وعلى رأسها الجماعة الإسلامية المقاتلة، وعناصر تنتمى إلى السلفية الجهادية، والقاعدة في المغرب العربى، وعناصر إخوانية في تركيبة المجلس الوطنى الانتقالي.

3- من هنا يمكن فهم الموقف الجزائرى داخلياً حول بعض الإصلاحات السياسية الجزئية، وسياسة الرشاوى الاجتماعية داخلياً. من ناحية أخرى التحفظ الواقعى على ما جرى في تونس، وتراجع السياحة الجزائرية إلى تونس التى شهدت نمواً خلال الأعوام الماضية وصل إلى نسبة 20 % في بعض التقديرات الإعلامية من إجمالى عدد السائحين القادمين إلى تونس.

من هنا يمكن اعتبار الوضع الجيوبولتيكى للحالة التونسية يقف الآن بين إمكانات تأثير النفوذ الإقليمى الجزائرى - الاقتصادى والسياسى والعسكرى. وبين هشاشة الوضع القبلى المتوتر والنزاعى في ليبيا، وعدم الحسم الكامل للأوضاع داخلها، ثم تعقيدات عملية بناء مؤسسات وأجهزة الدولة، وخضوع ذلك لتضاغطات ونزاعات القوى القبلية والإسلامية التى شاركت في عملية إسقاط نظام العقيد معمر القذافى مع قوات الناتو.

أحد مخاطر الوضع الليبى يكمن في وجود الناتو وتأثيره على الأوضاع السياسية والاقتصادية وترتيبات القوة داخل التركيبة القبلية الليبية وانعكاسات ذلك على الانتفاضة الثورية، وخصوصاً تأثر الجنوب التونسى بالأوضاع الليبية اقتصادياً، واجتماعياً، وأمنياً.

4- وجود الناتو وتقاسم النفط الليبى بين فرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا لا يقتصر فقط على الموارد، وإنما أيضاً على المواقع - إذا شئنا استعارة تعبير لمحمد حسنين هيكى -، حيث الحضور الأمنى والاستخباراتى والعسكرى سيؤثر على المثال التونسى، والانتفاضة وتطورها

وحصرها في نطاق جزئي وإصلاحى يتواءم مع مصالح الناتو والدور المؤثر والفاعل للولايات المتحدة في المنطقة. ⁽¹⁾ من ناحية أخرى، يبدو أيضاً دور الفاعل الإسلامى السياسى التونسى وعلى رأسه حزب النهضة - مع تغير نسبى في قاعدته الاجتماعية والإيديولوجية من خلال غلو وتطرف بعض من عناصر ومكونات قاعدته التنظيمية التى تشكلت في غياب بعض قاداته التاريخيين في المنفى - والقوى السلفية، وحزب التحرير الإسلامى التونسى، واحداً من الهموم السياسية والأمنية للناتو، والولايات المتحدة، والسعى إلى ضرورة ضبط التمدد الإسلامى في تونس، وليبيا، وذلك حتى لا يؤدى إلى تغيير في الخريطة الجيو - سياسية للمنطقة. من هنا يبدو أن الجغرافيا السياسية لتونس وليبيا ستؤثر على تطور مسار العمليتين السياسيتين في كلا البلدين.

5- التركيبة القبلية الليبية، وانتشار السلاح، وتعدد مواقع القوة داخل القوى التى ساعدت حلف الناتو، وعمليات تهريب السلاح عبر الحدود وبين القبائل بالإضافة إلى ترسانة سلاح العقيد السابق معمر القذافى، أصبحت تشكل أحد مصادر خطر وتهديد للأمن التونسى والمصرى في ضوء ما تم ضبطه من بعض مدافع الكاتيوشا وبعض صواريخ وقواعدها جاءت مهربة من ليبيا إلى داخل مصر ⁽²⁾، بالإضافة إلى وجود الناتو على حدود مصر وتونس وهو ما قد يؤدى إلى التأثير السلبى على مسار العملية الثورية في كلا البلدين على النحو الآتى:

أ- ممارسة الضغوط على مسارات عمليات الانتقال وعديد مراحلها، على نحو يؤدى إلى تفاقم التوترات السياسية الداخلية في كلا البلدين، وهو ما قد يشكل ابتزازاً وتأثيراً على السلطتين الانتقالية في كلا البلدين وذلك بالخضوع للاملاءات الأمريكية - الإسرائيلية والأوروبية فيما يتصل بضرورة حصر الانتفاضة الثورية من خلال العملية الانتقالية في حدود جزئية أو إصلاحية، والتركيز على ضرورات مواجهة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، مع تغييرات سياسية محدودة، وذلك في ظل حضور مؤثر للمؤسسة العسكرية في خلفية المشاهد السياسية لعمل مؤسسات الدولة والنظام وأجهزته على اختلافها.

ب- إن انتقال السلاح إلى أيدي بعض القوى السلفية الجهادية، أو جماعات صغيرة أخرى، قد يؤدى في بعض التصورات الشائعة إلى استغلال السلطة الحاكمة في المراحل الانتقالية - في مصر وتونس - الحاجة الاجتماعية والاقتصادية إلى نشر وتحقيق الأمن ومواجهة هذا النمط من العنف، إلى اتخاذ إجراءات استثنائية تفرض قيود على الحريات

العامة والخاصة للمواطنين، عن طريق قانون الطوارئ وما ينطوى عليه من صلاحيات واسعة للحاكم العسكري أو من ينيبه، وهو ما اتخذته حكومة السيد باجى قائد السبسي السابق في تونس، والمجلس العسكري السابق في مصر.

ويبدو هذا التوجه في سعي حكومة د. هشام قنديل ورئيس الجمهورية محمد مرسي إلى إصدار قانون جديد للظروف الاستثنائية، ينطوى على إعادة استنساخ قانون الطوارئ، بدعوى مواجهة أشكال العنف والبلطجة والإرهاب. وهو الأمر الذي يجد بعضا من الرفض السياسي نظراً لأن الظروف الراهنة لا تنطوى على استثنائية تتطلب إجراءات خاصة للتعامل معها. ثمة نصوص تجرم وتؤثم السلوكيات الإرهابية والبلطجة، وتغلظ العقاب عليها، وهي نصوص جنائية دخلت إلى صلب قانون العقوبات، ومن ثم يرى بعض الحقوقيين ورجال القانون والسياسيين أن مشروع القانون الجديد يفتقر إلى مبررات موضوعية تسوغ إصداره، ومن ثم يشكل قيداً على الحريات العامة والخاصة على نحو يتنافى مع قيم ومتطلبات العملية الثورية المصرية.

ج- الفجوات الأمنية، وارتفاع معدلات التضخم والبطالة، وتدنى مستويات الأجور وانطلاق مظاهرات واعتصامات فتوية متزايدة ومتصاعدة وذات مطالب اجتماعية ومن ثم قد تؤدي في بعض السيناريوهات المحتملة إلى بروز ضغوط شعبية، توظف من قبل بعض أركان النظام السابق - والذي لا تزال أسسه وقوائمه تعمل، وكذلك من عناصر تدير المرحلة الانتقالية - تؤدي إلى استخدام العنف في مواجهة القوى الثورية، التي يتم إبرازها بوصفها متشردمة ومتشظية، وهو ما تم بالفعل في عديد الوقائع الاحتجاجية - وصل عدد الائتلافات الثورية في بعض التقديرات إلى 200 ائتلاف، وفي بعضها الآخر إلى 150 ائتلافاً - وبلا قيادة أو مشروع على نحو يؤدي إلى تيسير عملية الانقضاض عليها، لاسيما في ظل وصول جماعة الإخوان المسلمين إلى الأغلبية في مجلسي الشعب والشورى قبل حل الأول، وهو ما ينطبق على الثاني أيضاً - ومعها حلفاؤها من السلفيين والجماعات الإسلامية، وبعض الأحزاب الضعيفة كحزب الوفد الذي أصبح مؤثلاً لبعض عناصر تنتمي إلى الحزب الوطني المنحل، والأحزاب الجديدة التي تضم بعض وجوهه ونوابه السابقين⁽³⁾، هذا التوجه هو تعبير عن تأثير الجيو-سياسة في هذا الجزء من الإقليم على العمليات الثورية في البلدين.

5- الحالة الثورية المصرية تمثل الوجه الآخر للخصوصية الجيو-سياسية والجيو - دينية والجيو - ثقافية لمصر، التي لا تزال تمتلك بعضاً من إمكانات التأثير الإقليمي على عديد المحاور العسكرية والسياسية والثقافية.

إن تراجع المكانة والدور الإقليمي لمصر في عهد الرئيس السابق حسنى مبارك، يعود إلى أسباب مختلفة على رأسها خضوعه للضغوط والاملاءات الأمريكية والإسرائيلية والسعودية والخليجية، بدعوى أن مصر قوة استقرار في الإقليم، والتركيز على الاستقرار الداخلى وضرورة أن تكون مصالح مصر أولاً، وسياسة ما أطلق عليه الإصلاحات الاقتصادية التي أدت إلى إشاعة الفساد السياسى والاقتصادى... إلخ. تبرز الانتفاضة الثورية المصرية المتراجعة وتشير وبوضوح إلى أن تراجع تأثير مصر الإقليمي في الدور والمكانة فتح المجال لتمدد أدوار عديد الفواعل الإقليمية وهى تركيا وإيران وإسرائيل، ولبعض الفواعل ما دون الدولة - حزب الله في لبنان - قبل الانتفاضات الثورية في المنطقة. لا شك أن تراجع الدور والتأثير المصرى⁽⁴⁾ يجعل من الجيو - سياسة أحد المؤثرات على التطور السياسى الديمقراطى والثورى في مصر، والذي يمكن لنا أن نحدده فيما يلى من ملاحظات:

(1) الموقع والموضع المركزى لمصر - بتعبير الجغرافى المصرى جمال حمدان في كتابه ذائع الصيت شخصية مصر - على الخريطة الجيو - سياسة للمنطقة، ساهم في تأثيرها السياسى والعسكرى والثقافى والدينى في المنطقة العربية، ومن ثم شكلت التحولات السياسية والدينية والثقافية الداخلية مركز للتأثير الإقليمي في عديد المجالات. من هنا كانت تحولات الإقليم تعكس في بعض جوانبها وأبعادها طبيعة التحول السياسى في مصر، من ثورة 23 يوليو 1952 إلى حرب 1956، و1967، و1973 مع إسرائيل، إلى الخروج من رأسمالية الدولة الوطنية والحزب الواحد إلى نظام التعددية السياسية المقيدة والشكلية، إلى حركات الاحتجاج السياسى والحركات الاجتماعية الجديدة، أو بعضها ذى المطالب الاجتماعية.

كل التحولات في النظم والسياسات العامة والخارجية المصرية يمكن ملاحظة بعض من تأثيرها على سياسات الإقليم. من هنا نستطيع القول: إن الانتفاضة التونسية الثورية محكومة بضغوط الجغرافيا السياسية التي يمكن أن تجعلها رهينة الحدود التونسية، وبعض آثارها قد يجد ظلاً في بعض من الإصلاحات السياسية والدستورية في المغرب، وبعض قليل منها

في الجزائر مع بعض الرشاوى الاجتماعية التي قدمتها السلطة الحاكمة مثلها في ذلك مثل السعودية، والكويت، والإمارات .. إلخ.

الحالة الثورية المصرية تبدو أحياناً وكأنها أكثر تأثيراً في الإقليم، إلا أن ثمة تراجعاً حدثت ومست تمدها وتأثيرها، من هنا يمكن القول: إن الإطار الجيو سياسى للثورة المصرية، كان يمكن أن يؤثر على تفعيل العمليات والانتفاضات الثورية الأخرى، كما حدث في ليبيا في ظل دور الناتو المؤثر، وفي اليمن، وسوريا، وبعض آثار ذلك في البحرين والعمليّة الاحتجاجية المستمرة في الأردن والتعديلات الدستورية التي أدخلت إلى دستور البلاد.

(2) الجيو سياسة التي ساعدت في عديد المراحل التاريخية مصر على ممارسة دورها وتأثيراتها على الإقليم، هي ذاتها التي أصبحت تشكل بعض القيد على تطور العملية الثورية داخلها، وكذلك على قرارات السلطة الفعلية في المراحل الانتقالية وإدارة سياساتها الخارجية، وذلك لعديد الاعتبارات وعلى رأسها ما يأتي:

أ- السياسة الإسرائيلية إزاء الإقليم وفي علاقاتها مع مصر، إذ تخشى من أن تؤدى العملية الثورية إلى تغيير هيكلى في تركيبة النظام السياسى، ولمكن مع صعود دور القوى الإسلامية السياسية بقيادة جماعة الإخوان المسلمين، والسلفيين، والجماعة الإسلامية والجهاد وآخريّن، أصبح المهم لإسرائيل والولايات المتحدة استمرارية السياسة الخارجية المصرية السابقة في عهدى السادات ومبارك. ومن ثم سعت جماعة الإخوان المسلمون وحزبها ورئيسها إلى إعطاء بعض التطمينات فى هذا الصدد للولايات المتحدة ومن ثم إسرائيل. ثمة خشية لا تزال بعض آثارها مستمرة لدى بعض الدوائر الإسرائيلية لأن بعض هذا التغير حال حدوثه تخشى إسرائيل من تأثيره على اتفاقية السلام، ومن تنامى الشعور المعادى لها بين عديد الشرائح الاجتماعية، وكذلك بين بعض القوى الشابة.

التغير السياسى الذى يلعب الإسلاميون خلاله دوراً مؤثراً أو عدائياً لإسرائيل، سوف ينعكس سلباً على السياسة الإسرائيلية فى المنطقة إزاء إيران، وحزب الله فى لبنان، وحماس والجهاد الإسلامى فى قطاع غزة، بل وتمتد آثاره إلى الأردن من خلال الحركة الإسلامية وتظاهراتها ورفضها للتطبيع، وتمتد إلى اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية.

من هنا تضغط إسرائيل ومعها الولايات المتحدة ودول المجموعة الأوروبية لضبط عملية

التحول السياسى، بالإضافة إلى كبح جماح بعض العناصر الشابة التى قامت بالهجوم على السفارة الإسرائيلية بالقاهرة، ورفع العلم المصرى عليها. ترتب على الوقائع السابقة قيام السلطة الفعلية السابقة في البلاد بتفعيل قانون الطوارئ واستمرارية المحاكمات العسكرية للمدنيين.

2- أحد أبرز المصالح الإسرائيلية مع مصر، هو ضمان أمن الحدود بين كلا البلدين من بعض المخاطر المحتملة من عناصر سلفية جهادية، أو أخرى تنتمى إلى تنظيم القاعدة في سيناء، - وهو ما أدى إلى بعض التدخل الإسرائيلى لمطاردة بعض هذه الجماعات السلفية الجهادية، وخصوصاً أثناء هجوم بعضهم على بعض الجنود المصريين واستشهادهم واختطاف عربة مدرعة قامت إسرائيل بتدميرها وقتل بعض العناصر السلفية الجهادية، بالإضافة إلى قذف طائرة بلا طيار أحد العناصر "الإرهابية"، وقتلته في سيناء. أو من خلال قطاع غزة. من ناحية أخرى ضرورة استتباب الأمن في شبه جزيرة سيناء ووقف عمليات التهريب للبشر، والأسلحة، والبضائع إليها، أو منها إلى قطاع غزة أو إسرائيل. في هذا الإطار يبدو أن الحكومة الإسرائيلية تستشعر بعض الخطر من وصول بعض الإسلاميين وبعض القوميين واليساريين إلى السلطة على نحو يساعد على فتح معبر رفح بشكل دائم ومساعدة جماعتى حماس والجهاد الإسلامى من قبل السلطة الجديدة المنتخبة في البلاد خلال المرحلة المقبلة، إلا أن بعض من الطمأننة، كشفت عنها بعض الممارسات السلطوية المصرية.

3- تسعى أمريكا وإسرائيل والمجموعة الأوروبية إلى تغيير جزئى في تركيبة السلطة السياسية والضغط السياسى والاقتصادى والعسكرى على السلطة الفعلية في البلاد من أجل الإبقاء على المصالح الإسرائيلية - الأمريكية والسياسات الداخلية والخارجية السابقة لسلطة مبارك مع تغيير جزئى وطفيف وفى أضيق نطاق ممكن في مقابل المعونات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية. من الشيق ملاحظة ما قالته إيلينا روس رئيس لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الأمريكى في تصريحات لصحيفة واشنطن بوست من "تخوفها" من طبيعة القيادة المصرية القادمة. وترى أن ثمة "العديد من الأسئلة حول جدول أعمال الحكومة الجديدة فيما يخص عملية السلام، والأهم من ذلك الالتزام بوجود علاقات قوية مع الولايات المتحدة".⁽⁵⁾

كان هذا التصريح تعبيراً عن بعض القلق الأمريكى من تطورات الحالة الثورية المصرية

والخوف من انفلاتها من آسار محاولات الترويض السياسى وضبطها والحيلولة ما أمكن من إحداث تغيير جوهري في تركيبة السلطة والسياسات الاقتصادية والخارجية إزاء إسرائيل والولايات المتحدة، والأخطر من امتداد شرارة التغيير إلى إقليم النفط حيث الموارد، والأسواق في ظل بعض المشكلات الاقتصادية والمالية التي تواجه الولايات المتحدة والاقتصاد العالمى. من هنا كانت التطمينات والممارسات الحكومية المصرية والسلطة الفعلية قبل رحيلها عن الحكم الفعلى للبلاد، هى تبديد لبعض هذه المخاوف الأمريكية - الإسرائيلية.

4- أحد مؤثرات العملية الثورية في مصر على الإقليم يتمثل في أن نجاحها وقدرة النخبة المصرية الجديدة حال تشكلها على استعادة زمام المبادرة في الإقليم، من خلال تجديد الدور الإقليمى، - وكذلك عبر القدرة على استيلاد النماذج الجديدة والمهمة للتغيير السياسى والاجتماعى - سوف يودى إلى زلزلة التوازنات السياسية في الإقليم كله، إلا أن الأوضاع السياسية في المرحلة الراهنة لا تشير إلى إمكانية إبداع نماذج جديدة ومغايرة تكون مؤثرة مصرياً وعربياً.

هذا التوجه يعنى انقلاباً في المكانات والأدوار الإقليمية، ومن ثم سيؤثر على نمط التحالفات الذى كان سائداً في ظل حكم حسنى مبارك، وكان يقوم على التحالف مع العائلة السعودية الحاكمة، وكذلك مع الإمارات، والكويت وعمان والأردن.

من هنا سعت السعودية - ومعها الإمارات - إلى ممارسة الضغوط الاقتصادية على السلطة الفعلية السابقة، وما بعدها من أجل حصر التغيير السياسى في نطاقات محدودة، وذلك خشية من امتداده ودعمه للانتفاضة في اليمن، ومن ثم امتدادها إلى داخل المملكة العربية السعودية من خلال المثال المضرى - التونسى الملهم.

ثانياً: ضغوط الجغرافيا السياسية وأثرها في إقليم النفط والمشرق العربى

تبدو الجيو-سياسة ذات ظلال شبه صارمة إلى حد ما على بعض التطورات السياسية في شبه الجزيرة العربية، والمشرق العربى، وذلك لعديد الأسباب نرصدها بعضها تمثيلاً لا حصراً فيما يأتى:

1- إن شبه الجزيرة ومنطقة الخليج تمثل أحد أبرز مكامن الثروة النفطية في عالمنا، ومن ثم

أى تغيير ثورى في مصر، أو اليمن سيؤثر على أمن الطاقة، والأسواق ومن ثم على الاقتصاد الأمريكى والعالمى.

2- إن التغيير السياسى في اليمن عبر الانتفاضة الشعبية السلمية سيؤدى إلى ميلاد مثال يحتذى في المنطقة، وخصوصاً في ظل وجود للعمالة اليمنية في السعودية ودول الخليج، بالإضافة إلى انعكاسات ذلك على بعض التوازنات الجيو - مذهبية بين الإسلام السنى الأكثرى، وبين الإسلام الشيعى الأقلوى عبر جماعة الحوثيين ومن ثم إلى المنطقة الشرقية ذات الأغلبية الشيعية، والغنية بالنفط داخل السعودية، في إمكانات تواصلها مع بؤر شيعية في دول الخليج، والأغلبية الشيعية من سكان مملكة البحرين.

في هذا الإطار ثمة خوف من أن يشكل ولا يزال الوجود الشيعى في هذه المناطق من اليمن إلى المنطقة الشرقية إلى البحرين إلى الكويت إلى العراق، أحد أبرز محركات السياسة الخارجية الإيرانية ودورها المتنامى في الإقليم.

من هنا يمكن فهم ما يأتى من بعض القرارات والسلوك السياسى:

أ- الضغط السعودى - بالمال والسلاح والمبادرات - الداعم للرئيس اليمنى السابق على عبد الله صالح وأسرته وعائلته ومحالفيه من بعض القبائل وذلك بهدف الحيلولة دون يقدم الشعب اليمنى مثالا على انتفاضة شعبية سلمية قادرة على فرض التغيير في السلطة عبر آليات الاحتجاج والتظاهر والاعتصامات السلمية لا عبر اللجوء إلى السلاح في مجتمع قبلى مسلح. ويمكن القول: إن السعودية قادت دول مجلس التعاون الخليجى من أجل الوصول إلى الاتفاق فى اليمن بين الرئيس السابق، والمعارضة.

ب- التدخل العسكرى عبر دول مجلس التعاون الخليجى في البحرين لدعم الحكومة السنية في قمع المظاهرات الشعبية المطالبة بالتغيير الديمقراطى.

ج- دعم اقتصادى سنوى لدولتى البحرين وعمان بلغ 20 مليار دولار مناصفة بين البلدين وذلك لدعم حكومتى البلدين من أجل تلبية بعض احتياجات السكان حتى لا تؤدى الضغوط الاقتصادية إلى تظاهرات وغضب وحركات احتجاجية على المثال المصرى والتونسى واليمنى.

د- دعوة المملكة الأردنية والمملكة المغربية للانضمام إلى عضوية مجلس التعاون الخليجى

لدعم النظم الملكية في العالم العربي خشية من امتداد الانتفاضات الثورية التي قد تصل إلى تغيير في طبيعتها أو لتحويلها لنظم ملكية دستورية على نحو ما تطالب به الحركة الوطنية البحرانية.

هـ- دعم المملكة السعودية وقطر ودول الخليج للمعارضة السورية و"الجيش السوري" الحر وحركة الاحتجاجات الجماهيرية السورية المطالبة بتغيير النظام من أجل تغيير يضمن حضوراً أفاعلاً لبعض القوى الإسلامية المحافظة، ومن أجل بناء حائط صد سنى من سورية إلى لبنان يؤدى إلى ضبط التمدد الإيراني في الإقليم.

و- يبدو وضع الأردن حرجاً بتركيبته السكانية، وموقعه الجيو سياسى وموارده المحدودة، من هنا اعتمد دائماً على سياسة خارجية نشطة ويقظة من أجل اللعب مع توازنات إقليمية ودولية دقيقة، بل وخطرة في بعض الأحيان بين مصر والعراق وسورية والسعودية، وإسرائيل. من هنا تبدو أحياناً بعض مهارات العائلة الهاشمية الحاكمة ومعها بعض النخبة السياسية الأردنية هي الوجه الآخر لمخاطر الجغرافيا السياسية وبعض من ظلال حتميتها النسبية. من هنا نستطيع القول: إن المثال المصرى حال تطوره إلى عملية ثورية كاملة سيؤثر على كافة المعادلات الإقليمية سواء في تطوير النظام الدستورى الأردنى الذى تعرض إلى انتقادات حادة ورفض من قبل عديد الجماعات على رأسها جماعة الإخوان المسلمين وحزبها، ومعها بعض اليساريين والنشطاء الشباب، وإذا حدث إصلاح سياسى هيكلى، سيؤدى حال نجاحه إلى بعض التأثير في المملكة السعودية، مع الانتفاضة السلمية في اليمن حال عودة الدينامية السياسية إليها وحدث تغيير سياسى بنوى في تركيبة النظام السياسى اليمنى.

من هنا تميلُ النخبة الحاكمة الأردنية إلى تطوير العلاقات مع السعودية ودول الخليج لاستقرار النظم الملكية - النفط بأسعار خاصة، والمعونات، وسوق عمل للأردنيين -، ومحاولة توظيف الوضع السورى لضبط التمدد الإيراني وضغوطاته في الإطار الفلسطينى وقطاع غزة وسلطة حماس والجهاد الإسلامى.

إن الولايات المتحدة وبريطانيا وإسرائيل المرجح أنهم سيقفون ضد أى تغيير جذرى في تركيبة نظام الحكم الملكى في الأردن أو طبيعته، أو محاولة تغييره في نظر بعض المراقبين وذلك لأن أى تغيير سيؤدى إلى المساس بالمصالح الاستراتيجية لهذه الأطراف في المنطقة.

يمكن القول: إن بعض حتميات الجيو - سياسة تقف بمثابة عائق إزاء تطور بعض الانتفاضات الثورية العربية، أو بعض أشكال الاحتجاج الشعبى.

ثالثاً: المشرق العربى: الجغرافيا السياسية للأديان والملل والنحل والقوميات

تبدو حالة الاحتجاجات السورية الشعبية أحد أكثر الأمثلة تعبيراً على ضغوط الجغرافيا السياسية، والجغرافيا الدينية والمذهبية والعرقية والقومية وتأثيرها على إمكانات التطور السياسى، و"التغيير الثورى" في هذه المنطقة من العالم، وذلك لعديد الاعتبارات التى نرصد بعضها فيما يأتى:

1- سورية والمشرق العربى، هو مركز التعدديات الدينية والقومية والعرقية والمذهبية في الإقليم الذى يمتد إلى مناطق في غرب آسيا، وأكثر وحداته السياسية ومجتمعاته تشظياً في إطار من الفسيفساء التى تعتمد على توازنات سكانية دقيقة تمتد إلى لبنان، والعراق، وتركيا، وإيران والأردن التى تشمل على مكونات سكانية تتمدد بين هذه الدول وتؤثر على الاستقرار السياسى والدينى والاجتماعى داخل هذه الدول على اختلافها.

2- تركيبة نظام الحكم البعثى في سورية تعتمد على شبكة من التحالفات العرقية - الدينية والمذهبية والإقليمية والدولية، ولا شك أن هذه التركيبة الدقيقة تعتمد على تماسكها ومن ثم على مخاوفها من أى تغيير قد يودى إلى الإطاحة بنمط من الاستقرار النسبى - السياسى والاجتماعى والدينى والعرقى - الذى يؤمن التوازنات الدقيقة في سورية وخارجها ولاسيما لبنان، والعراق.

3- يعتمد النظام السورى وسياساته الخارجية على تحالف مع إيران وبعض المنظمات الفلسطينية - حماس والجهاد والجهة الشعبية - وحزب الله في لبنان وقوى أخرى، ومن ثم على أوراق قوة مستمدة من هذا التحالف سواء في داخل لبنان، أو جزء من الورقة الفلسطينية، أو دعمها لبعض الجماعات العراقية، وذلك لاستخدامها في السعى لدعم مكانتها الإقليمية لحين العودة إلى مسار التسوية السلمية مع إسرائيل لاستعادة الجولان.

من ناحية أخرى السياسة الإيرانية تسعى لتعظيم دورها بناء على دعم المجموعات الشيعية في العراق والبحرين والمنطقة الشرقية في السعودية، وحزب الله في لبنان، وحماس والجهاد

الإسلامي، من ناحية أخرى تمتد علاقاتها الإقليمية إلى السودان. تحاول إيران أن تستفيد من أوراقها الإقليمية ودعمها المالي وبالسلاح والتدريب لحزب الله، وحماس والجهاد الإسلامي وبالنظام السوري أن تكرر دورها الإقليمي المتعاضم في مواجهة إسرائيل وإزاء تنامي دور تركيا الإقليمي والدولي والسياسة السعودية في المنطقة وإزاء الأقليات الشيعية في المنطقة الشرقية والخليج والعراق ولبنان.

4- أدت الانتفاضة الثورية العربية إلى صدمة في إيران، لاسيما ما يتم في سورية لأنها أقرب حلفائها في الإقليم، وبما يؤثر على التوازنات داخل لبنان وسلاح حزب الله. مما يؤدي إلى الحد من تمدد الدور الإقليمي الإيراني على نحو يؤدي إلى انعكاسات تبدو سلبية في المناورة مع الولايات المتحدة والمجموعة الأوروبية وإسرائيل إزاء الملف النووي الإيراني، بالإضافة إلى وضع الأقليات الشيعية في الإقليم.

5- تدعم إيران النظام السوري، ولكنها تحاول ألا تخسر في ظل أي تغيير يعتري رموزه أو بعض مكوناته.

6- ثمة عائق جيو - ديني، وجيو - سياسي يؤثر على بعض تطور الاحتجاجات في سورية، والذي يتمثل في أوضاع المسيحيين في المشرق، وخشيتهم من وصول قوى إسلامية سلفية في سورية، يؤدي إلى التأثير على التوازن الطائفي اللبناني الصعب، وذلك بالخوف تحالف سني سوري - لبناني يؤثر على وضعية المسيحيين، والشيعية في لبنان. من هنا يمكن فهم هواجس مواقف البطريرك الماروني مار بشارة بطرس الراعي التي تجسدت في دعمه لحزب الله وسلاحه من ناحية، ومخاوفه من وصول الإسلاميين للسلطة في سورية. مما يؤدي إلى تهجير المسيحيين بعد سقوط النظام.

7- تعتمد سورية في مواجهة سياسة الضغوط الأمريكية - الأوروبية في مجلس الأمن على الفيتو الروسي والصيني كما حدث مؤخراً.

8- السياسة التركية انتقلت من سياسة صفر أعداء إلى بروز توترات وخصومات سياسية مع إسرائيل، والنظام السوري، ولكنها تحاول توظيف الحالة الثورية في بعض دول الإقليم لدعم الحضور والتمدد التركي الإقليمي، وذلك بسياسة نشطة وفعالة وذات تأثير على قطاعات شعبية في الإقليم لاسيما في مصر وتونس إلى حد ما، وتعتمد على ما يأتي:

(1) انتقادات حادة للنظام السوري، وتحذيرات متعددة للضغط من أجل وقف الاستخدام المفرط للقوة والعنف إزاء الاحتجاجات الشعبية المختلفة، وتفتيش السفن الحربية التركية بعض السفن التي تحمل سلاحا للنظام. وفي هذا الإطار استقبلت تركيا أعدادا غفيرة من اللاجئين السوريين على أراضيها في معسكرات للإيواء وتقديم الخدمات الإنسانية، وقامت الأردن أيضا بتقديم ذات الخدمات الإنسانية في هذا الإطار إلى أعداد كبيرة من اللاجئين السوريين إلى حد إعلانها أن قدراتها لم تعد قابلة لاستيعاب المزيد من الهاربين من الأراضي السورية إلى الحدود الأردنية.

(2) الانتقادات الشديدة للحكومة الإسرائيلية، وتحميد بعض الاتفاقيات العسكرية والأمنية معها، وترك السفن الحربية التركية في البحر المتوسط للإيحاء بسياسة تركية مختلفة عن السياسة الوثيقة التي سادت العلاقات بين الدولتين في المرحلة السابقة.

(3) توظيف فائض الشعبية الجديدة للانتفاضات العربية إزاء تركيا، ونموذج حزب العدالة والتنمية في إيجاد ركائز شعبية للدور التركي في الإقليم إزاء الدور الإيراني الذي يواجهه بعقبات مذهبية، ومواقف الولايات المتحدة وإسرائيل والسعودية ودول الخليج من السياسة الإيرانية في المنطقة.

نستطيع أن نوجز ما سبق فيما يأتي:

إن الجغرافيا السياسية تفرض بعض ضغوطها إزاء تطور بعض الحالات الثورية العربية، وتؤدي إلى حصارها، والانقضاء على بعضها - كما في اليمن والبحرين -، أو إعاقة تطورها كما في سورية، والأردن، أو محاولة وقفها عند حدود إسقاط رموز النظام لا جوهره كما في الحالتين التونسية والمصرية.

ثمة مسعى إقليمي تركي يجد بعض القبول والشعبية في مصر وبعض المجتمعات العربية من أجل تطوير العلاقات التركية العربية، ومع مصر في أعقاب العملية الثورية، وهو ما لوحظ أثناء زيارة رئيس الوزراء رجب طيب أردوغان إلى مصر وتونس، وهو الأمر الذي يجد بعض التحفظ داخل بعض الجماعات الإسلامية السياسية وعلى رأسها جماعة الإخوان المسلمين وتحفظهم على قوله عن علمانية الدولة والدستور في تركيا والإشارة إلى أهمية ذلك في مصر وأيضاً في نطاق بعض دوائر التركيبة السلطوية للنظام في المرحلة الانتقالية الأولى والثانية التي

يشوبها التردد، ويعتري سياستها عديد الضغوط الإقليمية - إسرائيل - والدولية من أجل الحد من بناء مواقع قوة جديدة في الإقليم حول تركيا - مصر، بل والضغط من عدم تطور العلاقات السياسية والاقتصادية الإيرانية / المصرية في المرحلة المقبلة.

رابعاً: إدارة السياسة الخارجية المصرية في مرحلة الانتقال: الاستمرارية والتردد

اتسمت السياسة الخارجية المصرية منذ وصول الرئيس السابق حسنى مبارك إلى سدة السلطة المصرية، وملائم السياسة الخارجية المصرية وتوجهاتها اتضحت معالمها الرئيسة تجاه القوى الرئيسة في النظام الدولى، وعلى مستوى النظام الإقليمى والتي تبلورت فيما يأتى:

1- علاقات وثيقة وشبه تحالفية مع الولايات المتحدة الأمريكية في سياساتها الإقليمية تجاه منطقة الشرق الأوسط، ولاسيما اتفاقية السلام مع إسرائيل، وفى نطاق مواجهة مصادر تهديد الأمن الإقليمى من قبل الدول الراديكالية إيران، وسورية وإزاء التعامل مع القضية الفلسطينية، والنزاعات الداخلية بين الأطراف والفصائل المختلفة.

2- المشاركة في حروب الولايات المتحدة الإقليمية في حروب الخليج الثانية، ودعمها في الحرب على العراق بكل انعكاسات ذلك على المستويين العربى والإقليمى.

3- دعم محور الاعتدال الإقليمى، ولاسيما السعودية والإمارات والكويت وعمان والأردن.

4- الاعتماد على المساعدات الاقتصادية والعسكرية الأمريكية، في إطار التحول إلى اقتصاديات السوق.

5- المشاركة في الحرب على الإرهاب بعد 11 سبتمبر وما بعد وفى إطار تنسيقات أمنية واسعة في هذا الإطار.

6- استمرارية اتفاقية السلام مع إسرائيل، والالتزام بعملية التسوية السياسية للنزاع العربى الإسرائيلى عمومًا، والفلسطينى الإسرائيلى على وجه الخصوص، ودعم السلطة الفلسطينية والأطراف المعتدلة إزاء الأطراف "الراديكالية" كحماس والجihad الإسلامى كجزء من تداخلات الأطراف الإقليمية المؤثرة على الوسط الداخلى الفلسطينى (سوريا،

وإيران، وقطر) وبعض الفاعلين ما دون الدولة ذوى التأثير الإقليمي كحزب الله).

7- اتخاذ خط التحالف والتحفظ النسبي في إطار السياسة الأمريكية في الإقليم، وفي سياق انتقادي على مستوى الخطاب والدبلوماسية في مواجهة حروب إسرائيل إزاء حزب الله 2006، والحرب على غزة وحماس والجihad الإسلامى وفصائل أخرى.

أدت السياسة المصرية الخارجية إلى تراجع دور مصر الإقليمي في المنطقة، وفي أفريقيا كنتاج لتراجع اهتمامات الصفوة السياسية الحاكمة بالشئون الأفريقية وتحديدًا السودان، وقضايا حوض النيل الرئيسة ولاسيما مشاكل المياه والصراع على الحصص المائية والمشروعات.

السياسة المصرية انكمشت إلى لعب دور الوسيط داخل الوسط الفلسطيني بين الفصائل الراديكالية في غزة مع السلطة الفلسطينية، وبينهم وبين إسرائيل في ظل تشدد الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، وتعثر لعملية التسوية السلمية.

بعد الانتفاضة الثورية الديمقراطية المصرية، والحالة الثورية التونسية، وفي ليبيا، واليمن، والبحرين، وسورية برزت تغيرات جديدة وتحديات مختلفة، ومجالات جديدة للسياسة الخارجية المصرية سواء في المراحل الانتقالية وما بعدها.

- ما هي طبيعة الضغوط الداخلية والإقليمية وتأثيرها على توجه السياسة الخارجية المصرية؟

- ما هي حدود تأثير "الثورة المصرية"، والحالات الثورية العربية على السياسة المصرية تجاه إسرائيل والتسوية الإقليمية؟

في أعقاب الثورات أو العمليات الثورية والانتفاضات الشعبية أو الانقلابات العسكرية أو التمردات الجماهيرية قد تحدث بعض التغيرات في السياسة الخارجية لهذا البلد أو ذاك، ولكن نوعية وطبيعة التغير في توجهاتها وقراراتها تختلف من حالة دولة لأخرى، وفق السياقات التاريخية والجيو - سياسية، والاقتصادية وطبيعة التحالفات الإقليمية والدولية.

في بعض الحالات القريبة من المثال المصرى، غالبًا لا تتم تغيرات نوعية أو جذرية في السياسة الخارجية، لعديد الاعتبارات التي نشير إلى بعضها فيما يأتى:

1- الطبيعة الانتقالية القلقة وغير المستقرة وتضاغطاتها السياسية الداخلية والدولية،

التي قد تؤدي إلى بعض السلوك المتروك في إدارة السياسة الخارجية بين التغيير الحذر، أو الراديكالي.

2- المرحلة الزمنية بين العملية الثورية في 25 يناير 2011 إلى اللحظة الراهنة - وحتى انتخاب رئيس الجمهورية وحل مجلس الشعب لعدم دستورية القانون الانتخابي - تشوبها السيولة النسبية وبعض الفوضى الداخلية على نحو لا يؤدي إلى بلورة رؤية متكاملة للسياسة الخارجية، خصوصاً في ظل استمرارية نمط من أجهزة النظام القديم وبعض عناصره في تركيبة السلطة الفعلية التي تدير البلاد في المرحلة الانتقالية.⁽⁶⁾

3- استمرارية إرث امتد لثلاثين عاماً مضت من الممارسة والتوجهات في إدارة السياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي الذي يميل إلى تغليب أنماط تفكير وثقافة دبلوماسية - تقاليد وعقائد وممارسات في إطار استمرارية بعض تصورات السياسة الخارجية في العهود السابقة - في إدارة العمل أثناء الحالة الانتقالية.

4- ضرورة احترام الاتفاقات والمعاهدات الدولية أثناء المراحل الانتقالية وعلى رأسها اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وغالبية بنودها ولاسيما الأمنية.

5- طبيعة العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة وطبيعة الالتزامات والإكراهات المترتبة على هذه العلاقة دولياً وإقليمياً.

في ضوء عديد الاعتبارات سالفة السرد، يمكن القول إن السياسة الخارجية المصرية في الفترات الانتقالية سوف تتسم بالاستمرارية في توجهاتها، وطبيعة مصالحها المستمدة من النظام القديم مع تغيير طفيف في اللغة السياسية والدبلوماسية ولهجة خطابها إزاء بعض القضايا الإقليمية والدولية، مع بعض التردد والتغيير الحذر، وذلك على النحو الآتي:

أ- استمرارية نمط التحالف مع الولايات المتحدة على الصعد العسكرية والاقتصادية والسياسية، والحذر الشديد في لغة التعبير عن هذه العلاقات للحفاظ على المعونات العسكرية والاقتصادية. هذا التوجه سيؤدي إلى توليد بعض الضغوط الداخلية - من القوى الثورية الشابة وبعض الإخوان والسلفيين والجماعات الإسلامية وبعض الأحزاب اليسارية والقومية والليبرالية - إزاء المساندة الأمريكية لإسرائيل وإزاء موقفها من القضية الفلسطينية. مع ملاحظة تطور العلاقات بين جماعة الإخوان وبين الولايات المتحدة ودعم الأخيرة

لسياسة الإخوان مع انتخاب د. محمد مرسى.

ب- عدم المساس باتفاقية السلام مع إسرائيل، والتأكيد على احترام قواعدها مع محاولة تبدو متعثرة إلى حد ما، لإحداث بعض تغيير في بنودها، لاسيما الجوانب الأمنية في المنطقتين (ب)، و(ج)، والأخرى (ج)، من حيث شروط عديد القوات المصرية ونوعيتها، وأنماط التسليح وعتاده في المنطقة (ج). بدا هذا التوجه في أعقاب اعتداء إسرائيلى ثم مؤخرًا على الحدود المصرية، واستشهاد 6 جنود شرطة مصريين، وهجوم جماعة سلفية جهادية على مجموعة أمنية واستشهاد عديد أفرادها وخطف عربية مدرعة والدخول بها إلى الحدود الإسرائيلية التى قامت بتدميرها وقتل بعض عناصر هذه المجموعة الإرهابية. إن تعديل الاتفاقية فيما يخص المنطقة (ج) من الأهمية بمكان وذلك لحماية الحدود المصرية من اعتداءات واختراقات محتملة من قبل بعض الجماعات الإرهابية التى تشكل تهديدًا للأمن المصرى في منطقة سيناء.

ج- محاولة الموازنة بين تطلعات القوى الثورية الشابة، في ضرورة إعادة التوازن إلى العلاقات المصرية مع السعودية ودول إقليم النفط العربى من خلال إبراز هامش من التمايزات والاستقلالية الذى تبدو في ظل السياسة الخارجية لحكم حسنى مبارك، ومن الحصول على بعض الدعم الاقتصادى من الدول النفطية - قروض ومساعدات .. إلخ - هذا التردد ينعكس على صمت الخطابين السياسى والدبلوماسى إزاء ما يحدث في اليمن. وانعكس هذا التردد أيضًا إزاء الأوضاع في ليبيا في بداية تفجرها لاعتبارات تتصل بالعمالة المصرية، أو بعض إبداعات القذافى والاستثمارات الليبية في مصر. والتلكؤ في التراجع عن عودة العلاقات مع إيران، واستمرارية بعض الأصوات الدينية المعادية للشيعه، والتشديد على ضرورة مواجهة ما يسمى بالتسلل والتبشير الشيعى إلى داخل مصر وفى الإقليم. ثم سعى الرئيس محمد مرسى إلى محاولة إعادة الدفء إلى العلاقات مع السعودية فى هذا الإطار لأسباب اقتصادية، وهو ما ظهر فى زيارته الأولى إلى خارج البلاد إلى السعودية، وقبلها سافر رئيس مجلس الشعب السابق سعد الكتاتنى على رأس وفد شعبى إلى المملكة بعد التظاهرات ضد سفاراتها بالقاهرة، لتهدئة التوتر بين البلدين.

د- تطوير نسبى ومحدود في العلاقات مع تركيا سياسيا واقتصاديًا، وذلك في حدود لا تثير مخاوف إسرائيلية وأمريكية.

هـ- استمرارية المسعى لإبرام مصالحات فلسطينية - فلسطينية بين الفصائل المتنازعة،

وبين السلطة الفلسطينية في رام الله وحماس والجهد الإسلامي والجبهة الشعبية في قطاع غزة.

و- بروز لهجة مختلفة نوعاً ما في خطاب السياسة الخارجية في الأمم المتحدة إزاء الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على حدود 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس.

ز- السعي إلى استعادة دور دبلوماسي، وسياسي نشط مع دول حوض النيل من أجل الحيلولة دون تأثير توافقات غالب دول نهر النيل على ميزانية مصر المائية، و تزايد احتياجاتها في هذا الصدد.

يتبلور هذا الدور في الزيارات إلى بعض دول النهر لاسيما إثيوبيا وكينيا، مع السعي إلى مشروعات مشتركة.

ح- دعم دولة جنوب السودان حتى لا تكون خاضعة لتأثير علاقاتها مع إسرائيل، وذلك من خلال سياسة للمساعدات الاقتصادية والفنية المصرية لدولة الجنوب، وبما لا يؤثر ذلك على العلاقات مع شمال السودان.

وجيز ما تقدم استمرارية في التوجهات مع بعض التغيرات إزاء بعض المناطق، بالإضافة إلى التردد والتلكؤ إزاء بعض القضايا الأخرى ذات الحساسية، وهي أمور لا تزال تفرضها طبيعة الحالة الانتقالية وتحولاتها بالإضافة إلى التغيير في قيادة الدبلوماسية المصرية - ثلاثة وزراء خارجية - الذي يعكس بعض التردد وعدم تبلور رؤية جديدة لصياغة السياسة الخارجية المصرية في طور جديد ومختلف نسبياً في الإقليم.

هوامش الفصل الأول: "الجغرافيا السياسية والربيع العربي"

- (1) يذهب محمد حسنين هيكل إلى أن ثمة سايكس - بيكو جديدة، وأن من أبرز تطبيقاتها في ليبيا، وتقاسم ثروتها النفطية حسبما أذيع على الملأ، على النحو التالي 30 % لشركة توتال الفرنسية، و20 % لشركة بريتش بتروليم البريطانية، والحصة الأقل لبريطانيا لأنها أخذت أكثر في نفط العراق وأن إيطاليا لها حق مكتسب من خلال (شركة أيني). ولم يقصر محمد حسنين هيكل الأمر على تقاسم وتوزيع الموارد، وإنما "تخصيص المواقع كما ذهب، ويرى أن قاعدة للأسطول السادس في طرابلس وأمريكا ومراكز مخبرات في بنغازي وطبرق لبريطانيا وإيطاليا تحتج بأنها تاريخيًا تعتبر ليبيا منطقة نفوذ لها وفرنسا عبر البحر لها مطالبها"، انظر الجزء الثالث من حوار صحيفة الأهرام مع هيكل، يوم الجمعة 2011/9/23.
- (2) على سبيل المثال لا الحصر أعلنت السلطات المصرية عن عثور قوات مصرية على مجموعة من الأسلحة الثقيلة على مسافة تبعد كيلو مترين عن المجرى الملاحي لقناة السويس على طريق الإسماعيلية - بورسعيد الدولي. وتتضمن الأسلحة 8 صواريخ أرض - جو مضادة للطائرات وثلاث منصات لإطلاق الصواريخ، علاوة على ثلاثة صناديق فارغة من المرجح أنه كان بداخلها قذائف صاروخية من نوع "آر . بي . جي". انظر صحيفة المصري اليوم ص 6، العدد الصادر في 2011/9/26.
- (3) تذهب بعض التقديرات إلى أن هذه الأحزاب تراوحت ما بين 7 إلى 8 وإلى 10 أحزاب وتضم عناصر كانت تنتمي للحزب الوطني الديمقراطي المنحل. ويرصدها بعض المراقبين للمشهد الحزبي والسياسي الجديد في البلاد في الأحزاب التالية: (الحرية، والمواطن المصري، والجيل، والشعب، والدستوري، مصر الفتاة، مصر الثورة، شباب مصر، مصر القومي، الخضر، الاتحاد).
- (4) يذهب وزير الخارجية المصري الأسبق أحمد أبو الغيط إلى القول: لقد استخدم مفهوم "الدور والسطوة" على مدى عقود من قبل الدولة المصرية للتغطية على وإخفاء قصور النظام المصري في مواجهة احتياجات المصريين في التعليم والصحة ومجتمع الرفاهية، وهي كلها في تقديرى العناصر الحقيقية للقوة والسلطان الفعلى". انظر فى هذا الصدد، أحمد أبو الغيط، سياسة مصر الخارجية بين 1948 و2011، الجزء الرقيم (5) الرئيس فى النظام الذى صنعه 23 يوليو هو الذى يهيم على السياسة الخارجية: حول السياسة الخارجية ومؤسساتها، جريدة الشرق الأوسط اللندنية، العدد رقم (12328)، الصادر فى 2012/8/29، ص 13.
- (5) (صحيفة المصري اليوم، العدد الصادر فى يوم 2011/9/26، ص 7).
- (6) حل مجلس الشعب، والطعن على شرعية مجلس الشورى أدى إلى غياب رقابة برلمانية على طريقة إدارة السياسة الخارجية المصرية ومدى وفاءها بالأهداف والمصالح القومية. من ناحية أخرى ظهرت بعض التفاهات مع إسرائيل - والولايات المتحدة - حول تدخل القوات المسلحة لمواجهة بعض الجماعات الإرهابية فى سيناء، وهو ما يراه بعض المراقبين يخالف اتفاقية كامب ديفيد والملحق الأمنى وتحدياته لعدد القوات ونوعية الأسلحة فى المناطق (أ)، (ب)، (ج). لا شك أن بعض التهديدات للأمن القومى المصرى التى ظهرت من خلال تهريب الأسلحة والاتجار فيها، وتهريب البشر والمواد المخدرة، هو الذى يدعو موضوعيًا لضرورة إحداث تعديلات فى الاتفاقية بما يسمح بتحقيق متطلبات وأهداف الأمن القومى، والداخلى. من الملاحظ أيضًا أننا لم نشهد تغييرات جوهرية فى السياسة الخارجية المصرية بعد انتخاب د. محمد مرسى رئيسًا للجمهورية، واستمرارية بعض المحاور والعلاقات السياسية التى سادت خلال حكم الرئيس السابق حسنى مبارك.

الفصل الثانى

عودة الدور المصرى في الإقليم

حالة القوة الناعمة وتحولاتها
الأرصدة، والإعاقات، والسعى نحو التجديد

مقدمة حول الالتباسات

الخطاب السياسى والتاريخى والإيديولوجى المصرى والعربى حول الدور في الإقليم⁽¹⁾ يبدو موشومًا بالتحيزات المسبقة، وبعض المبالغات، والحتميات لدى بعضهم أحيانًا. وثمة سوررات نفسية تنطوى على الحماسة حينًا واللغة التعبوية حينًا آخر، والمقاربات المفعمة بالمشاعر والتحيزات الوطنية المتأججة من منطلقات التنافس السياسى بين النظم التسلطية التى سادت المنطقة العربية ولا تزال بعضها يعود إلى اختلاف طبيعة أنظمة الحكم من جمهورية إلى ملكية أو أميرية. أو اختلاف إيديولوجياتها، ومصالحها الوطنية، وطبيعة نظامها الاجتماعى، وسياسات التوزيع داخلها.. إلخ.

تتأثر مكانة الدولة وروية قاداتها ونخبها الحاكمة وأجهزتها بنمط علاقاتها الدولية وتحالفاتها وصدقاتها ومصالحها على نحو يؤثر على نظرتها للأدوار والمكانات الإقليمية لأدوار الدول الإقليمية الكبرى أو المحورية كمصر وتركيا وإيران أو للتحدى الإسرائيلى المركزى وسياساتها تجاهه.

مصالح الدول الكبرى والولايات المتحدة ظلت مؤثرة على خطاب وسياسات الدول والنظم والصفوات حول الدور الإقليمى أو النزاع عليه أو التشكيك في أدوار بعض الدول في مرحلة تاريخية أو أخرى.

من هنا يبدو الخطاب السياسى العربى والمصرى حول الدور الإقليمى المصرى سجالياً حيناً، ولا تاريخياً في أحيان أخرى، بعضهم ينظر إلى الدور الإقليمى ويطرّحه بوصفه معطى أو هبة للجغرافيا السياسية، أو تعبيراً عن الموقع والموضع بتعبير جمال حمدان ذائع الصيت في مؤلفه "شخصية مصر".

هذا النمط الخطابى الشائع حول الدور المصرى يركز في الغالب على مصادر القوة الصلبة وحجم السكان، والتجانس البشرى، والاندماج الوطنى، والدولة / الأمة، وسبق الدولة / الأمة، والمؤسسات الحديثة، والنظام الإدارى والبيروقراطية العتيقة، والجيش ودوره في الحركة الوطنية، أو في عمليات التحديث، لاسيما في إطار عمليات بناء الدولة الحديثة.

من محمد على إلى إسماعيل باشا إلى مصطفى النحاس باشا إلى جمال عبد الناصر.

ثمة تركيز على إدراك الدولة والأمة والنخبة ونسق المعتقدات السياسية للقيادة المصرية للدور وممارسته.

من ناحية أخرى يبدو مهماً أيضاً مدى إدراك بعض أو غالب النخب والقيادات العربية لهذا الدور وأهميته وأثره على المصالح العربية عموماً ولهذه الدولة أو تلك وكذلك انعكاسات العلاقات الإقليمية إزاء دول الجوار الجغرافى تركيا وإيران وإسرائيل وأدوارها في الإقليم وتفاعلاتها وصراعاتها حول المصالح القومية المتنافسة والمتضاربة في عديد الأحيان والمراحل التاريخية.

الدور المصرى الإقليمى شهد حضوراً في المرحلة شبه الليبرالية من خلال السبق التاريخى لتجربة التحديث والحداثة وبناء مؤسسات الدولة، واحتذاء نمط التقدم على النموذج أو المثال الغربى، في إطار الحركة الوطنية الدستورية التى سعت لتحقيق الاستقلال الوطنى عن الاستعمار البريطانى.

تزايد الدور الإقليمى وأثره في التفاعلات الإقليمية بعد ثورة يوليو 1952، وقيادة مصر لحركات التحرر الوطنى، وسعيها لبناء نمط لا رأسمالى للتنمية في بعض الأطروحات والتكييفات السياسية أو رأسمالية الدولة في نظر بعضهم أو نموذج للاشتراكية العربية، في أوصاف ومقاربات أخرى.

هذا الدور واجه عديد العثرات والإعاقات بعد هزيمة يونيو 1967، وحتى حرب أكتوبر

1973، ثم تزايدت بعدئذ وخصوصاً مع التسوية السياسية للصراع بين مصر وإسرائيل.

بدأت بعض بوادر التغير في الدور المصري في أعقاب حرب أكتوبر، وبدء سياسة الانفتاح الاقتصادي والتغير في نمط التحالفات الدولية لمصر والانتقال من الصداقة مع الاتحاد السوفيتي إلى التحالف مع الولايات المتحدة والدول الغربية الأساسية، وبدء بروز المحور المصري السعودي والخليجي، ومن ثم بدأت عمليات التسوية السياسية للصراع العربي / الإسرائيلي، التي توجهت بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، مما أدى إلى قطيعة عربية / مصرية.

تراجع دور مصر بالخروج من الصراع ⁽²⁾ مما أحدث فراغاً استراتيجياً حاولت بعض الدول العربية ملئه، ولكن لم تتمكن من ذلك، لاسيما بعد مؤتمر بغداد ذائع الصيت، إلا أن هذه المساعي لم تؤد إلى إيجاد دور مؤثر وفاعل في الإقليم وفواعله الرئيسة من بعض الدول والقادة العرب لاسيما في إطار العلاقات العربية - العربية.

أدت ثورة عوائد النفط وفوائضه إلى التأثير على توازنات القوة في النظام العربي ودول الجوار. بل وامتدت آثارها إلى النظام الاجتماعي في مصر وعديد بلدان العسر الاقتصادي العربي، وإلى الثقافة العربية، مع ظهور ثقافة استهلاكية وطقوسية هي البترو ثقافة -أو ثقافة النفط - وشيوع بعض أنماط التدين الطقوسي والشكلاني الشديد المحافظة والغلو، أو ما يمكن أن نطلق عليه السلفية الوهابية ونظائرها، وبعض الجماعات التكفيرية، ثم تطوراتها التي أدت إلى إسلام سياسي راديكالي مارس العنف ذا المحمولات والأسانيد الدينية والمذهبية والطائفية في بعض الأحيان، والذي استهدف إحداث تغيير بنوي في طبيعة الدولة وأنماط الحياة الحديثة وأشبابها لاسيما في مصر، بما أثر على نمط التدين الاعتدالي والوسطى التاريخي في مصر.

استمر الدور المصري في التراجع في ظل حكم الرئيس السابق حسنى مبارك وكتاج لسياساته الداخلية والخارجية التي ساهمت في ضعف الدولة المصرية ومؤسساتها وأجهزتها والنخبة السياسية الحاكمة والمعارضة التي تراجعت قدراتها وكفاءتها ومهاراتها السياسية على عديد المستويات ويعود ذلك إلى تدنى معايير التجنيد السياسى لصالح الموالاة والربائية السياسية، وللفساد السلطوى الذى تنامى بكثافة.

ثمة تجريف للكفاءات والمواهب المصرية واستبعادات ممنهجة أدت إلى تراجع نوعية

النخبة وقدراتها طوال عديد العقود ولا يزال مستمراً حتى بعد الانتفاضة الثورية في 25 يناير 2011.

لا شك أن السياسة الخارجية المصرية وعلاقاتها الوثيقة مع الولايات المتحدة وإسرائيل، ألقت بظلالها على إدارة السياسة المصرية في الإقليم والتي تأثرت بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية على نحو ساعد على بناء تحالفات دارت حول محوري الاعتدال والممانعة في العالم العربي. لا شك أن الدور المصري وارتباطاته الإقليمية والدولية أدى إلى تراجع تأثيره على التفاعلات داخل النظام العربي حيث أدى هذا التوجه وأثره السلبي على المكانة والدور في الإقليم إلى بروز أدوار دول الجوار العربي تركيا، وإيران، وإسرائيل.

من ناحية أخرى تآكل تأثير الدور الثقافي المصري الذي اعتمدت عليه السياسة الخارجية في الإقليم سواء بوعي نخبوي حيناً أو لا وعي في عديد الأحيان بأهمية هذا الدور الذي يمثل أحد أبرز معالم القوة الناعمة وفق المصطلح ذائع الصيت في العلاقات الدولية. يمكن رصد عديد الأسباب وراء هذا التآكل على رأسها تمثيلاً لا حصراً فيما يأتي:

1- أثرت ثقافة النفط على الثقافة المصرية بما فيها الثقافة الدينية الوسطية التي تأثرت بأنماط خطابية فقهية محافظة، أو متزمتة أو سلفية على النمط الوهابي، أو من خلال استعارات قيمية وسلوكية وفدت وتوطنت من خلال بعض موجات الهجرة المؤقتة للعمالة المصرية، لاسيما في أعقاب حرب أكتوبر 1973 وما بعد.

2- التنافس بين دول الإقليم "العربي" على وراثة الدور الثقافي المصري لاسيما من خلال استلهاهم التجربة المصرية وبعض مكوناتها وبنيتها الأساسية - الهياكل الثقافية، والإعلامية -، وتوظيف النخبة الثقافية المصرية والعربية في إطار المؤسسات الإعلامية والثقافية النفطية كما حدث في سياسة دولة الكويت في المجال الثقافي على سبيل المثال.

3- بروز أدوار ثقافية في بعض دول المنطقة المغاربية لاسيما المغرب وتونس في إنتاج بعض المعرفة ذات الروابط مع تطورات أنظمتها في العلوم الاجتماعية في أوروبا وفرنسا على وجه الخصوص، وبرز بعض التأثيرات لها في المشرق العربي.

4- تراجع الحريات الفكرية وبرز ضغوط على عمليات الإبداع والبحث الأكاديمي سواء من الأجهزة السلطوية والقمعية، أو من خلال الجماعات الإسلامية السياسية والراديكالية،

والسلفية التي استخدمت سلاح التكفير وخطاب الأخلاقيات والآداب العامة، والعقيدة -من منظوراتها التفسيرية والتأويلية المتزمتة والمتشددة- في تقييم الأعمال الإبداعية والبحثية والأكاديمية، وهو أمر أدى إلى عديد الأزمات السياسية الممتدة طوال مرحلة حكم الرئيس السابق حسنى مبارك، وحتى المرحلة الانتقالية وما بعد التسلطية.

تعرض الدور المصرى -وقوته الناعمة التي تراجعت نسبياً- ولا يزال لضغوط مختلفة في أعقاب الانتفاضة الثورية في 25 يناير 2011. ويمكن رصد بعضها تمثيلاً لا حصراً فيما يأتى:

1- هيمنة القوى الإسلامية السياسية المحافظة على الأغلبية في البرلمان وصناعة التشريع، واستسهال بعضهم اللجوء إلى سياسة التشريع وآلياته لفرض القيود والضوابط القانونية على ما يرفضه الإسلاميون عقدياً وإيمانياً وأخلاقياً من منظورهم من أفكار وسلوكيات وقيم سائدة في الدولة والمجتمع والإنتاج الإبداعى والمعرفى المصرى.

2- بروز الدور السياسى والتشريعى للجماعات السلفية والوهابية ونزوعها لفرض القيود على الإبداع، أو على حريات الدين والاعتقاد.

3- اضطراب وغموض عملية الانتقال السياسى وتعثراته على نحو همش من اهتمام بعض نخب وقادة المراحل الانتقالية - السلطة الفعلية العسكرية والأحزاب وغالب المثقفين وبيروقراطية وزارات الثقافة والخارجية والإعلام - بالقوة الناعمة المصرية في الإقليم، لصالح الانغماس في مشاكل السلطة وأجهزتها.. إلخ، أو محاولة تحقيق بعض الاستقرار النسبى في أجهزة وزارتى الثقافة والإعلام، وتعرض دورهما وكوادرهما وأدائهما للنقد الحاد والقاسى، لاسيما في ظل غياب رؤية لإدارة الثقافة والإعلام والسياسة الخارجية في المراحل الانتقالية!

إن عودة الدور الإقليمى المصرى تعثوره عديد الإعاقات والمشكلات في أعقاب الانتفاضة الثورية بعد 25 يناير - 11 فبراير 2011.

حيث تحاول بعض الدول النفطية المحافظة فى الإقليم - السعودية وقطر وسواهما من دول الخليج النفطى - أن يظل هذا الدور معتقلاً تحت وصاية ما، ليكون محض داعم لمصالحها الإقليمية ونزاعاتها مع إيران. لا شك أن الدور المعتقل هو تعبير أيضاً عن السياسة الأمريكية ومصالحها فى الإقليم، وأيضاً دفاعها عن المصالح الإسرائيلية.

الخطاب حول هذا الدور وتجديده أو عودته إلى الأداء الفاعل والمؤثر في الإقليم، يحتاج إلى رؤية تكاملية بين الدور السياسى والمؤسسى وتجديد الدولة، ونظ سياساتها وهندساتها السياسية والقانونية والاجتماعية بعد العملية الثورية، والسؤال الذى يطرحه بعضهم هل ستؤثر الانتفاضة على عملية إعادة تجديد الدور عمومًا، والناغم على وجه الخصوص؟

ثمة عديد المعوقات تؤثر وتضغط على إمكانية تفعيل الدور السياسى لاعتبارات تتصل بمشكلات عمليات الانتقال وعدم الاستقرار السياسى والأمنى، والمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الحادة.

من هنا يبدو ممكناً إلى حد ما بث الدينامية والحيوية والتجديد على مصادر القوة الناعمة المصرية، لاسيما أن لهذا الدور الناعم بعض بقايا وموارث أرصدته ورأسماله التاريخى وخبراته، ومن ثم له هوامشه ذات الخصوصية.

كيف يمكن مقارنة هذا الدور للقوة الناعمة؟ وأثرها من خلال تاريخية هذا الدور ومصادره، وتحولاته وإعاقاته؟

ترتيباً على ما سبق سنعالج القوة الناعمة المصرية من خلال نظرة طائر على تاريخية هذا الدور وتعريفه وحدوده كمدخل لبحث واستقصاء هذا الدور وأبعاده ومشكلاته، ومعوقاته وإمكانات تفعيله وذلك فيما يأتى:

أولاً: مدخل مفهومي وتاريخي وجيز: نظرة طائر.

ثانياً: علاقة الثقافى بالسياسى فى الثقافة المصرية: مدخل عام.

ثالثاً: جدل الثقافى والسلطوى: حالة نظام يوليو وتحولاته.

رابعاً: إعاقات الدور الثقافى المصرى فى الإقليم.

خامساً: مصر والانتفاضة الثورية المتعثرة: إعاقات وفضاءات من الحيوية المستمرة والمتغيرة.

سادساً: محاور لإعادة الهيكلة.

سابعاً: مقترحات عملية للحركة الداخلية والإقليمية.

أولاً: مدخل مفهومي وتاريخي: نظرة طائر

اصطلاح القوة الناعمة صاغه الأدميرال جوزيف ناى جنيور في مؤلفه ذائع الصيت بذات الاسم: معانى النجاح في السياسة الدولية الذى صدر في عقد الثمانينيات من القرن الماضى، وذهب في مجال التمييز بين القوة الصلبة أو الخشنة والناعمة بالقول إنها القدرة على الاستقطاب والإقناع .. إذ بما أن القوة الخشنة تكمن في القدرة على الإكراه والإكراه المتأتية من القوة العسكرية للدولة أو من تفوق قدراتها الاقتصادية فإن القوة الناعمة تتأتى من جاذبيتها الثقافية أو السياسية أو ما سواها". (3)

ويعتمد هذا المفهوم للقوة الناعمة على قيام الدولة بمحاولة نشر نماذجها الثقافية والتعليمية والفنية والإبداعية، بل وقيمها السياسية والرمزية، وجعلها تمثل في وعى وإدراك الصفوات السياسية والثقافة في العالم، أو في بعض المناطق الإقليمية النموذج الملهم الذى تتغيا استعارته أو العمل على هديه أو التأثير ببعض مكوناته أو علاماته على صعيد منظومات السياسة والهندسات القانونية والدستورية وفى أنساق القيم والثقافة على اختلافها. هذا النمط من التأثيرات يبدو مكانه في الإدراك والوعى والمخيلة والوجدان، وإستراتيجية تحقيقها تتمثل في استعارة الهندسات السياسية والاجتماعية حول نمط الحياة الرمزية الذى يتخلق ويدور حول الثقافة وعديد مكوناتها وكذلك الحريات الفكرية والبحثية والمغامرة والتجارب الفنية الطليعية والتجريبية، والسرديات كالرواية والشعر، وفى التجارب الموسيقية والمسرحية والأصوات وموسيقى الجاز والسينما الأمريكية والفنون ما بعد الحداثية، والمدارس والصروح المعمارية الضخمة وناطحات السحاب، والجامعات والمعاهد ومراكز البحث الأكثر تطوراً وعراقة في العلوم الاجتماعية والطبيعية... إلخ.

ربما كان مفهوم القوة الناعمة من أكثر المفاهيم انطباقاً نسبياً وإلى حد ما على حالة الثقافة المصرية، والتجارب السياسية شبه الليبرالية، وفى إطار نظام ثورة يوليو 1952 في عديد مراحله على الاستمرارية والتغير في أطرها وسياساتها.

ثمة بعض التمايز التاريخي للمختبرات والتجارب المصرية على النخب العربية عن الأطر المرجعية الأساسية التى تأسست عليها النماذج الأوروبية والأمريكية يعود إلى تأثير نسبي للنموذج المصرى السياسى شبه الحداثى والتحديثى على بعض النخب العربية - وذلك حول بناء وتأسيس دولة القانون والأمة والاندماج القومى، والمؤسسات السياسية الحديثة -، الذى

كان ملهمًا لبعض الصفوات السياسية العربية شبه الإقطاعية ثم بعدئذ أثر على بعض "الطبقات الوسطى" من التجار والعسكريين والتكنوقراط وبعض أبنائهم الذين تلقوا تعليمهم في مصر وأوروبا وأمريكا، وتسلموا قيادة السياسة في المنطقة.

نستطيع أن نقرر أن دور مصر وإنتاجها الثقافي أثر وبفاعلية إلى حد ما على بعض الصفوات السياسية والمثقفة في مجالات الآداب والفنون والبحث الاجتماعي والسياسي والفلسفي والبحث في العلوم الطبيعية والتطبيقية، وذلك في تمايز نسبي عن السياسة المباشرة وتوظيفاتها للثقافة.

نود أن نشير ابتداءً إلى أن درس الدور الثقافي المصري في الإقليم وأرصدته التاريخية والرمزية، وانعكاساته، وتراجعاته، لا يعنى قط إغفال التفاعلات المشتركة أو أدوار أخرى لعبها الشوام واللبنانيون والعراقيون، وتحديدًا بعض ملامح شراكة ما غير مكتوبة بين الجماعة الثقافية المصرية ونظيرتها اللبنانية والشامية، وفي الصحافة والآداب، وفي بعض الأعمال المعمارية. لا يمكن إغفال هذا الدور في إطار بيئة مفتوحة على الثقافات الأوروبية، والعربية بحيث شكلت بوتقة للتفاعلات وإنتاج المعرفة والفنون على اختلافها.

يبدو بعض الخطاب الشائع حول المراجعات التقويمية لدور مصر الثقافي، مثيرًا لعدد التحفظات على رأسها أن الخطاب حول الدور يثير حساسيات لدى بعض الجماعات الثقافية العربية، بل وسبق أن أطلق بعضهم على هذا الدور وصف الإمبريالية الثقافية المصرية في العالم العربي. لا شك أن بعض التقويمات السالبة حول دور الثقافة المصرية يبدو شائعًا في بعض الدوائر الثقافية والسياسية والإيديولوجية العربية. هذه الحساسية تبدو مفهومة ومشروعة من بعض النخب السياسية والجماعات الثقافية المصرية.

تبدو بعض الانتقادات حول بعض السلبيات ذات وجهة، ومنها ما قام به بعض المعلمين المصريين من إشاعة نمط محافظ أو متشدد من التعاليم والتفسير والتأويل الديني الوضعي في الجزائر على سبيل المثال، وسعيهم إلى تعريب يعتمد على الهوية الإسلامية وفق تصور للهوية شبه مغلق حول المصدر الديني مع تناسي عديد المكونات للهوية. ثمة من يرى أن الإنتاج الثقافي المصري في مجال الموسيقى والغناء أدى إلى حجب بعض الموسيقى والنغمات المحلية والفلكورية وجعل بعض الغناء التقليدي والشعبي يدور في أطر محلية تمامًا، ومنها ما يمثل مصدرًا رئيسًا من مصادر الثراء الموسيقي، كالمقام العراقي، والقنود الحلبية وبعض الموسيقىات

العرقية و المناطقية التى ظلت تستهلك فى حدود الجغرافيا الموسيقية العراقية والسورية ووسط الجماعات القبلية والعشائرية والإثنية فى المجتمعات العربية.

ثمة من يذهب إلى أن جاذبية وشيوع النمط الموسيقى والغنائى المصرى نزع إلى تمصير للأصوات والكلمات بحيث تكون على المثل الشائع مصريًا، دون إتاحة الفرصة للأصوات والنغمات العربية فى الحضور الفنى محمولة على خصوصياتها فى الساحة الفنية دون تطويع.

بعض النقاد يذهبون إلى الرد على هذه الملاحظات بالقول إن مصر شهدت حضورًا عربيًا لحزام السلم الموسيقى الخماسى للأغنية السودانية فى إذاعة ركن السودان وفى التلفزيون والإذاعة من مثل حسن خليفة، وأيضًا على الرياحى التونسى وآخرون من بلدان عربية أخرى. بل والموسيقى البدوية لاسيما فى عقد الثمانينيات من القرن الماضى.

الجدل حول السلبيات والإيجابيات يشير إلى حضور نسبى وحيوية وفاعلية ما للثقافة المصرية فى العالم العربى فى بعض المراحل التاريخية.

يبدو مشروعًا أيضًا القول إن الخطاب الانتقادى حول الثقافة المصرية وما يحمله من بعض الحساسيات، يعود إلى طموح مشروع لدى بعض الصفوات السياسية والجماعات الثقافية العربية إلى إبراز دورها ومكانتها سواء داخل بلدانها، وكذلك على المستوى العربى.

من ناحية أخرى لا يمكن إغفال أن بعض نخب دول ما بعد الاستقلال سعوا، ولا يزالون إلى استكمال مقومات الدولة، من خلال إيلاء عناية خاصة للأنشطة الثقافية، بل وميل بعض الصفوات السياسية الحاكمة إلى إنشاء بعض المؤسسات الثقافية، ودعم الأنشطة الثقافية من نشر كتب وروايات وإبداعات وترجمات ومؤتمرات وجوائز ومهرجانات ومعارض فنية ومقتنيات، وذلك كجزء من مؤشرات المكانة الإقليمية للدولة، فى هذا السياق بدت مؤسسات وهوامش الثقافة المصرية مصدرًا من مصادر الاستلها، واستمداد بعض الاستعارات الثقافية من سياقها وأطرها فى بعض المشروعات والتجارب الثقافية العربية لاسيما من خلال بعض المصريين الذين هاجروا إلى إقليم النفط بحثًا عن الرزق أو هروبًا من القيود السياسية والأمنية القمعية على أنشطة بعضهم، أو تقييدًا لحرياتهم وانتماءاتهم، لاسيما فى عهد الرئيس الأسبق أنور السادات.

لا شك أيضًا أن العالم العربي قد شهد تاريخيًا، ومنذ عقد الستينيات عديد المراكز الثقافية، حول بيروت وبغداد وذلك مع القاهرة. من ناحية أخرى برزت أدوار أخرى لدول نفطية ولكن على نحو محدود كما حدث.

ثمة نزوع عربي نسبي ساد ولا يزال لدى بعض صفوات ما بعد الاستقلال نحو بناء عديد المراكز والأدوار الثقافية كجزء من عمليات بناء المكانة والأدوار الإقليمية، وهو أمر مشروع في واقع إقليمي يتسم بتعدد مراكزه وأدواره، بل وثمة تضاعف وتمدد من دول الجوار الجغرافي العربي كتركيا وإيران. في هذا الإطار يمكن القول: إن ثمة تناميًا للدور التركي الثقافي من خلال سياسة المؤتمرات وتأسيس بعض المنتديات الإعلامية السياسية والثقافية والدينية، بالإضافة إلى إنتاج الدراما التلفازية التي تبث عبر الشاشات الفضائية العربية، ومع تأسيس وبث للقنوات التركية العربية.

التنافس الإقليمي في مجال الثقافة يبدو مشروعًا من وجهات نظر ومصالح مختلفة لعديد من دول الإقليم، ومن ناحية أخرى ثمة احتياج موضوعي للاعتراف الثقافي والنقدي بمكانة مبدعين وكتاب وباحثين عرب ينتمون إلى دول مختلفة في المشرق والمغرب والسودان.

يبدو لي أن درس الدور الثقافي، وفق بعض عناصر نظرية الدور، أو القوة الناعمة في العلاقات الدولية، أمور تحوطها بعض الحدود والضوابط نظريًا وتطبيقيًا، ومن ثم يتعين ضبط الجوانب النظرية في الإطار التاريخي للتأثير الثقافي المصري وإشعاعاته على اختلافها ودونما سياسة حاملة لهذا الإشعاع الثقافي في الإقليم إلا استثناء في بعض مراحل تطور النظام التسلسلي.

من ناحية أخرى لابد من درس متى كان هناك وعي وقرار سياسي لدى بعض من الصفوة الحاكمة المصرية في ظل عديد مراحل نظام يوليو، وبعد الانتفاضة الثورية المصرية في 25 يناير 2011 بأهمية هذا الدور، وضرورة إشاعة النموذج الثقافي في الإقليم؟ يمكن القول: إن المرحلة الناصرية كانت تجسيدًا لسياسة إشاعة الدور و"القوة الناعمة"، وذلك حتى أوائل عقد السبعينيات من القرن العشرين.

أود أن أشير إلى أن الدرس الأكاديمي والتقويم الموضوعي والتاريخي للدور الثقافي أو القوة الناعمة لا يستهدف أية أهداف تتجاوز الثقافي أو الواقع الموضوعي والتاريخي في هذا الصدد، وإنما يرمى إلى فحص مقولة الدور،⁽⁴⁾ والقوة الناعمة من ناحية. والنزوع

إلى درس تحليلي ونقدي للعوائق والأعطاب البنيوية التي تواجه الإنتاج الثقافي في مصر أساسًا. وأين مواقع الخلل الهيكلي في السياسات والمؤسسات، أو في الجماعة الثقافية على اختلاف مكوناتها، أو في عمليات إنتاج المعرفة والثقافة؟ وما هي القيود السياسية والدينية والاجتماعية والقانونية الواردة على حريات التفكير والتعبير والرأى والإبداع والبحث الاجتماعي والأكاديمي؟

درس بعض جوانب العطب الهيكلي في الثقافة المصرية، هو هدفنا الرئيس، وخصوصًا بعض الانقطاع عن متابعة مراكز إنتاج المعرفة والإبداع الإنساني في عالمنا المعولم.

ترتيبًا على ذلك درس الدور والأرصدة التاريخية، أو بعض القوة الناعمة المصرية - في عديد المراحل التاريخية - لا يعني قط محاولة فرض النماذج الثقافية أو السياسية أو الاجتماعية أو الدينية المصرية، وإنما درس للفعالية وحدودها في إطار واقع إقليمي متغير ومتعدد المراكز الثقافية.

سوف نحاول في هذا الإطار دراسة الإشعاع أو الإلهام الثقافي، أو ما يطلق عليه أحيانًا من بعض الباحثين "القوة الناعمة المصرية" وتحولاتها في الإقليم: أرصدها التاريخية، وتراجعاتها، ومداخل لتجديدها خصوصًا في أعقاب الانتفاضة الثورية المصرية في 25 يناير 2011 وفي سياق من الانتفاضات الثورية، وعديد العقبات والثغرات التي تواجهها في تونس، وليبيا، واليمن، والبحرين، وسورية ومصر.

ثمة واقع إقليمي مضطرب وينطوي على بعض السيولة وعدم اليقين وسحب من الغموض المحلق حول "التجارب الثورية" وتعثر تحولها من انتفاضات ومراحل انتقالية إلى ثورات مكتملة.

إن أية مقارنة حول عودة الدور المصري المؤثر على التفاعلات الإقليمية في إطار العلاقات العربية - العربية، ومع دول الجوار الجغرافي، ستعتمد على مدى قدرة النخب المصرية على إبداع حلول خلاقة لمشكلات التحول السياسي من التسلطية السياسية إلى الديمقراطية كثقافة ونظام وقواعد عمل وآليات. من ناحية أخرى سيعتمد هذا الدور المصري الجديد على مدى كفاءة عملية إدارة عديد عمليات مراحل الانتقال، والأحرى إدارة ما بعد التسلطية السياسية⁽⁵⁾ بكل ما تنطوي عليه من موارث سياسية وثقافية واجتماعية ودولية تنتمي إلى

التسلطية، ومتغيرات تنتمى إلى الانتفاضة الثورية وعملياتها، وميلادها المتعثر، أو الأخرى ابتسارات العملية الثورية.

ثانيًا: علاقة الثقافى بالسياسى فى الثقافة المصرية: مدخل عام

أولاً: تتسم علاقة الثقافة بالعمل السياسى عموماً، بالتداخل فى بعض الجوانب فى أحيان، والتمايز فى أحيان أخرى، ويمكن لنا رصد بعض عناصر التفاعل بين هذين البعدين من التداخل، والتمايز فيما يأتى:

1- يبرز التداخل بين الثقافى والسياسى، فى أن الشرط السياسى يمثل أحد الأطر المحددة للعمل الثقافى الرسمى، واللا رسمى على مستوى المؤسسات الثقافية من حيث المفهوم والرؤية والسياسات، ومن ثم يتباين هذا الشرط السياسى بين الشرط الشمولى، أو السلطوى، أو الديمقراطى. ومن ثم يتأثر العمل الثقافى الرسمى والأهلى بما إذا كنا إزاء شرط شمولى يؤم العمل الثقافى ومؤسساته ويجيره لصالح ترويج إيديولوجيا النظام، وخطاباته وسياساته، ومن ثم يغدو الثقافى كمؤسسة وسياسة وإنتاج جزء من أجهزة الدولة الإيديولوجية، وكذا فى النظم السلطوية التى تؤم الثقافى لصالحها، أو فى نظم التعددية المقيدة حيث يميل النظام السلطوى التعددى المقيد إلى المزج بين التوظيف الرسمى، وبين بعض الحرية الثقافية لإضفاء حيوية وبعض من المصداقية على أداء المؤسسة الثقافية الرسمية وإنتاجها الثقافى، وإتاحة هامش حركة حر نسبياً للمنظمات الثقافية غير الحكومية لاعتبارات تتصل بتراجع وزن الإيديولوجيا الرسمية والثقافة فى إطارها فى ظل التحول إلى نظام السوق، وتراجع دور الدولة وسياساتها الاجتماعية كما فى الحالة المصرية فى أعقاب الانتقال إلى نظام المشروع الخاص وما انطوى عليه من عديد الاختلالات بل والفساد الهيكلى وشبكاته فى داخل النظام وعند قمته، وهو ما برز وبوضوح فى عمليات بيع وخصخصة شركات القطاع العام ووحداته الربحية. لا شك أن الانتفاضة الثورية فى 25 يناير 2011، أدت إلى بعض الاضطراب، والفوضى داخل أجهزة الدولة، وعلى سياساتها فى المرحلة الانتقالية، لاسيما المؤسسة الثقافية الرسمية. التى اتسم أداؤها بالتردد، وعدم وضوح الرؤية وغياب سياسة لإدارة الثقافة فى مراحل الانتقال فى ظل عديد الضغوط والمخاطر الآنية والمحتملة.⁽⁶⁾

هامش الحرية النسبى للمنظمات غير الحكومية ومبادراتها الثقافية يعود أيضاً إلى ثورة المعلومات والاتصالات والوسائط المتعددة، وضغوط المجتمع المدنى العولمى وفواعله على

الدول، وبرز بعض الحراك السياسى النسبى وحركات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى إزاء الجمود السياسى السائد مصرىا.

تزايد دور بعض هذه المنظمات الثقافية فى أعقاب الانتفاضة المصرية، وفى ظهور إبداعات خارج الأطر الرسمية، والمواصفات السائدة. لا بد من تحرير العمل الثقافى الطوعى من القيود القانونية أو السياسية أو الأمنية التى لا يزال بعضها مستمراً حتى فى ظل ما بعد 25 يناير 2011.

فى النظم الديمقراطية، تؤثر بيئة السوق السياسى الحر - نسبيا - على حرية المبادرة الثقافية وعلى حريات الرأى والتعبير والإبداع الفنى والبحث الأكاديمى. الشرط السياسى يشكل أحد محددات بيئة العمل الثقافى والفنى والإبداعى. ومن المأمول أن يتوافر هذا الشرط التحريرى فى أعقاب العملية الثورية.

2- يمكن القول: إن طبيعة النظام السياسى المصرى تاريخياً أثرت على بيئة وشروط وإنتاج العمل الثقافى فى مصر. فى المرحلة شبه الليبرالية، كان الطابع الديمقراطى مؤثراً على بيئة البحث والإبداع والإنتاج الثقافى والفنى الذى اعتمد على حرية المبادرة الشخصية فى إطار الحرية الأم، وهى حرية الرأى والتعبير التى ساهمت إيجابياً فى تحريك وطرح جدالات وأفكار اتسمت بالجرأة والشجاعة، والأهم أنها سعت إلى مساءلة بعض منظومات الأفكار المستقرة بوصفها بداهات - تباً لها - فى الفكر المصرى الحديث والمعاصر، واتسمت هذه المرحلة التاريخية بوصفها مرحلة استلهم النموذج الحداثى والتحديثى الأوروبى فى عديد مصادره اللاتينية والأنجلو ساكسونية، أساساً والذى تم أقلمة بعضه فى إطار الواقع المصرى.

قصارى ما يمكن قوله فى إيجاز شديد، أن تحدى بعض المسلمات الفكرية، أو القيمة أو التاريخية للفكر المحافظ، ساهمت فى خلخلة الموروث الثقافى المحافظ، وفتحت الباب عن سعة لاستزراع الأفكار الحداثية فى بيئة تقليدية، وأحياناً بالاعتماد على استراتيجية للتوليف والتأليف بين الحديث والتقليدى لإضفاء المشروعية على الأول اعتماداً على بعض مصادر الثانى، وعلى نحو انتقائى.

3- الجرأة والجسارة الإبداعية والبحثية أدتا إلى شمول حركة الحداثة لعديد الحقول الإبداعية فى الشعر الحديث، والمنثور، وفى النقد الحديث والمعاصر حول مدارس التحليل

النفسي والشعوري للأدب - المعداوى - والمقارن - الغنيمي هلال -، والاجتماعى - محمد مندور - ونشوء وتبلور فنون القصة، والرواية، والمسرحية، والأهم إضفاء مبدعيها الكبار مشروعية على الأنماط السردية السابقة في أنساق وخلايا الأدب العربى، رغمًا عن كونها تشكل جزءًا من الاستعارات الثقافية والأدبية الغربية. ما سرى على الآداب، تم في مجال الفنون الجميلة منذ إنشاء مدرسة الفنون على يد الأمير يوسف كمال في عام 1908، وحتى فن التصوير والنحت الذى انتقل من الطابع العفوى واللا منهجى إلى مجال الدرس الأكاديمى المنهج، ومن تأثير الأساتذة الأوروبيين إلى التمصير والتأصيل الجمالى والوصل بين الحدائى الأوروبية، والموروث المصرى - بروافده الفرعونية والرومانية والبيزنطية / القبطية، والإسلامية - وجمالياته على اختلاف منابعها.

4- لم يقتصر الأمر على ما سبق، وإنما تجاوز معه انكسار المدينة التقليدية منذ صدمة الحداثة على وقع مدافع الحملة الفرنسية، وتحطيم أبواب الحوارى والمنازل، ووضع مصابيح على مداخلها دلالة على انكسار العالم التقليدى للمدينة المغلقة على داخلها، لا المفتوحة إلى خارجها ثم ظهور المدينة الأوروبية المفتوحة على خارجها وعالمها متمثلة في عمارة القرن التاسع عشر. جماليات العمارة الأوروبية - ونسقتها التخطيطية والوظيفى - والتخطيط العمرانى، وزمن المدينة الحدائى، شكلت رافدًا ثريًا في التقاليد الثقافية الحدائية المصرية، على الرغم من بعض الابتسارات، والفوضى النسبية بعدئذ.

5- يمكننا أن نضيف رافدا آخر تمثل في توثيق ودرس التراث منهجيا في العلوم الفقهية واللاهوتية، والتأليف والنشر التى أعادت الحيوية للتقليدى، وتحليله أكاديميا، والأهم ارتباط ذلك بالجامعات الحديثة، وكليات الحقوق والآداب والعلوم... إلخ.

6- شاركت بعض عناصر الحركة الثقافية المصرية في بعض المغامرات الفكرية والفنية الجسورة التى ارتبطت بالحركة السريالية العالمية، وذلك من خلال الشاعر والمنظر السريالى بالفرنسية جورج حنين، الذى ساهم وآخرون في الإنتاج النظرى والفلسفى للفكرة السريالية، مع أندريه بریتون وصحبه من المنظرين والفنانين السرياليين الكبار.

يمكن القول: إن هذه المجموعة المتميزة والمتألقة من السرياليين المصريين - رمسيس يونان وأنور كامل وآخرين - شاركت في ذات اللحظة التاريخية كجزء من حركة عالمية اتسمت بالجرأة والجسارة فى هدم وتقويض عوالم وروى وذائقات وأفكار كانت سائدة

في لحظة صعود السريالية. وتكاد تشكل تجربة السرياليين المصريين حول جورج حنين حالة استثنائية على الحضور المصرى في إنتاج الأفكار عالميًا في ذات اللحظة التاريخية، وليس محض الاستهلاك المعرفى والفنى والفلسفى، أو الاستعارة للأفكار بعد تراجعها وإعادة شرح متونها كما حدث مع بعض الفلسفات والإيديولوجيات، والنظريات.

لا شك أن هذه الحيوية الفكرية والفنية تعود فيما يبدو إلى بعض الانفتاح الثقافى المصرى على مراكز إنتاج المعرفة والفنون في أوروبا واستعارت بعضها، والطابع الكوزموبوليتانى للمدينة المصرية الحديثة حول القاهرة والإسكندرية، وبورسعيد، .. إلخ. وحضور بعض الأقليات الأجنبية وعمليات التعايش والجوار والتفاعل المشترك مع الآخر الإيطالى واليونانى والفرنسى والبريطانى والمالطى والقبرصى.

7- شكل الإرث الموسيقى المصرى مصدرا غنيا على عديد الصعد أولهما: استعارة التقليد الموسيقى الأوروبى، في نسق الأوركسترا، والزى، والأداء، وفى العزف. من ناحية ثانية رافق ذلك حضور الفرق والأوركسترات العالمية الكبرى، والأوبرات الذائعة مما أدى إلى توليد ذائقة موسيقية عربية تستقطر الثقافة الموسيقية الأوروبية ونسقتها التأليفى - أو التلحينى - والتوزيعى والعزفى / الأدائى، وتقاليد الاستماع حول الأوبرا، أو الفونوغراف والأسطوانات.

ثانيهما: تطوير الموسيقى الشرقية، من النمط التقليدى والإيقاعات الرتيبة صنو سياقاتها وزمنها التقليدى وركوده إلى تحريرها من النمط التركى ومحمولاته الإيقاعية والنغمية إلى الإيقاع العصرى -آنذاك-، وبعض التركيز على شذرات من استعارات جمل لحنية من الموسيقى الأوروبية. الميل إلى ترقية الذوق الموسيقى - ولاسيما لدى الفئات الوسطى - من تقاليد الغناء والتلحين ذات السمات السوقى، إلى محاولة استعارة التقليد الغربى في التأليف الموسيقى، والانتقال من التخت الشرقى إلى نظام "الأوركسترا الشرقى". تحولات نوعية وليست محض تفاصيل في الموسيقى المصرية وتوجهاتها. من هنا نضع أعمال ومغامرات أبو العلا محمد، وسيد درويش، وذكرى أحمد، ومحمد القصبجى، ومحمد عبد الوهاب، ومنير مراد، ومحمد فوزى، ومحمد الموجى، وبلخ حمدى، وكمال الطويل. وما أحدثوه من تطويرات في التأليف / التلحين الموسيقى وفى شكل ولغة الأغنية.

ثالثهما: شكلت السينما المصرية، منذ العرض المصرى لأول أفلام السينما الفرنسية

للأخوان لومير في الإسكندرية والقاهرة إلى عرض أول فيلم مصرى تم إنتاجه. كانت القاهرة هى مصنع أحلام وأخيلة أجيال في مصر والمنطقة العربية، ومن ثم كانت هوليوود الشرق، ورادت موضوعات وسيناريوهات، وسرود سينمائية عديدة. كانت تجارب السينما المصرية أحد مصادر قوة مصر اللامعة، وروجت وأشاعت ووزعت اللغة العامية المصرية بين الناطقين بالعربية ولهجاتها أيا كانت بحيث كانت إحدى أدوات تشكيل وتوحيد مشاعر عربية جامعة، وذاعت معها الموسيقى والأغنية المصرية والأهم القدرة على استيعاب المبدعين والمثقفين والمطربين والممثلين العرب في إطار من التمثل والهضم والإثراء المتبادل. القدرة والجاذبية الثقافية المصرية اعتمدت على استقطابها للموهوبين والمبدعين والباحثين والمثقفين الساعين إلى تجارب مختلفة وبيئة جاذبة بها حيوية وحریات، وفرص متاحة نسبيًا. وهى خاصية ارتبطت بالبيئة الثقافية المصرية واستمرت حتى أوائل عقد السبعينيات من القرن الماضى.

استطاعت البيئة السياسية شبه الليبرالية، والانفتاح الفكرى والثقافى وروح المغامرة الحداثوية أن تستوعب بعض إرث وتجارب التعرض إلى صدمات الحداثة في العسكرية، والتغير في القيم وأنماط التفكير والتنظيم الاجتماعى، وحساسية العلاقة مع الزمن، وفى تحولات الموسيقى والفنون والآداب، والتعليم وسياساته ومؤسساته والبحث الأكاديمى، وفى بناء وتشكيل الدولة الحديثة، وحولها الأمة المصرية التى تعتمد على مركب سوسيو - نفسى، وسوسيو - ثقافى، وسوسيو - سياسى ورمزى ارتفع إلى حد ما فوق الولاءات الفرعية والأولية إلى مصاف الأمة الواحدة التى تعلو على الدين والمذهب والعرق والمنطقة/الجهة تحت لواء الحركة الوطنية الدستورية ومبدأ مصر للمصريين، وذلك رغمًا عن نتوءات مضادة تحاول توظيف الرابطة الدينية تحت مفاهيم الخلافة الإسلامية، والأمة الإسلامية أو الأمة القبطية ..

وجيز ما حدث أن قدرة الثقافة المصرية وكفاءة بعض النخبة الحاكمة -آنذاك - تمثلت فى أنها قدمت إنتاجا ثقافيا متميزا ومؤثرا وبيئة سياسية - ثقافية اتسمت بالانفتاح والحيوية على العالم والمنطقة العربية، والأهم نموذج أو مثال ملهم للإقليم فى الإبداع والجدل والحوار، وفى التعليم ومؤسساته على اختلافها.

اعتمد دور مصر الثقافى الإقليمى على بعض التأثير الناعم وسبق المغامرة الحداثوية فى

الحقل الثقافي وعديد مكوناته بما فيها بعض مشروعات ومحاولات التجديد في الفكر الديني الإسلامي حول الأزهر أو الأخرى من بعض متمرديه وخوارجه بالمعنى الإصلاحي المعاصر لهذا الوصف. من ناحية أخرى على سبق المغامرة الحداثية والتحديثية في العلاقة مع بعض الغرب الأوروبي، وقدرة وسبق الدولة وبعض الصفوة المصرية على استعارة الهندسات الغربية القانونية والتنظيمية والعسكرية والإدارية، وفي بناء الدولة الأمة الحديثة، وفي أنظمة التعليم والأمن، وفي مبدأ سيادة الدستور، ودولة القانون. القدرة على الاستعارة والأقلمة والتطويع واستنبات الحلول هي أبرز ما في النموذج المصري الحداثي. وجيز القول: إن القوة الناعمة الثقافية اعتمدت منذ بناء الدولة الحديثة إلى نهاية مصر شبه الليبرالية إلى يوليو 1952، على أنها تمثل حقل للتجارب وتشكيل الخبرات الحداثية وتطويرها وتطويرها لتتلاءم مع الواقع الاجتماعي ومحمولاته على اختلافها، ومن ثم شكلت بيئة لتوليد النماذج المهمة في العمل السياسي والإنتاج الإبداعي والحركة الوطنية، وبناء الدولة الحديثة.

السؤال الذي نطرحه هنا هل ساعد هذا المعمل البشري والإبداعي والسياسي على تنشيط وبلورة دور مصر الإقليمي؟ نستطيع أن نجيب بنعم إلى حد ما، حتى ولو لم تكن ثمة رؤية سياسية ناصعة لدى بعض النخب السياسية الحاكمة والمعارضة في أن الثقافة والتجارب الإبداعية تؤثر وتتأثر بالمعمل السياسي والقانوني الهادر في إطار عملية تطوير الأنساق والهندسات السياسية والقانونية والإدارية والتعليمية في البلاد. وذلك رغم أن شرائح اجتماعية واسعة كانت بعيدة نسبياً عن مفاهيم بعض النخبة السياسية وتصوراتها وإدراكاتها ومشروعاتها "التحديثية".

كان بعض كبار رجال الدولة والبيروقراطية والسياسة يطرحون أفكارهم ويمارسون أعمالهم في إطار فكرة القومية المصرية، وكانت قلة منهم ذات وعي بالدور المصري في إطار الفكرة العربية الجامعة، ولو على نحو إيديولوجي ورغائبي، في حين أن بعض هؤلاء يدرك عن وعي بالارتباط بين السياسي والثقافي في دور ومكانة مصر الإقليمية، وهي مسألة ستكون موضوعاً لوعي وإدراك جمال عبد الناصر في أعقاب ثورة يوليو 1952 وخصوصاً في إطار نظرية الدوائر الثلاث التي أشار إليها في كتابه الذائع فلسفة الثورة.

ثالثاً: جدل السلطوى والثقافى: حالة نظام يوليو وتحولاته

في المرحلة التسلطية استمر النموذج الملهم سياسياً وثقافياً والجدل والتفاعل بين السياسى والثقافى في الدور الإقليمى لمصر وذلك اعتماداً على عديد الاعتبارات، نسوق بعضها فيما يأتى:

1- بعض من فائض "المغامرة الحداثوية" المصرية في الأفكار والتجارب والإنتاج واللغة والكفاءة في الاستعارات الثقافية والتمثل والهضم والتوليف والدمج.

هذا الفائض الثقافوى الحداثوى شبه الليبرالى -النسبى- على صعيد السياسة أيضاً، استطاع أن يستمر حتى في ظل فرض التسلطية السياسية واعتقال التعددية، وتأميمها في إطار دولة التعبئة. في السياقات التعبوية الناصرية والساداتية، وقيودها على حريات الرأى والتعبير والإبداع، استمر الفائض الثقافى الحداثوى قادراً على الاستمرار وإضفاء الحيوية على الواقع والإنتاج الإبداعى للثقافة المصرية، والأهم تشجيع جيل الخمسينيات والستينيات على استكمال مغامراته وتجاربه في القصة، والرواية والمسرحية، والشعر، وفي السرديات على اختلافها.

2- وفي مجال النقد الأدبى تطورت الحركة النقدية على مستوى الدرس النظرى الأكاديمى، أو في النقد التطبيقى. وشهدت بلادنا بعض المغامرات في مجال التجارب المسرحية المحلية، وتمت بعض الاستعارات من مسرح العبث - يونسكو وبيكيت وفرناندو آربال وسواهم-، وتجارب أخرى. والأهم دخول الروافد الثقافية والموسيقية الأوروبية الشرقية - من المجر وبولندا والاتحاد السوفيتى ومكوناتهم القومية والعرقية والأمية والثقافية - إلى مجال الدرس الأكاديمى، وفي رفق عمليات التأليف والعزف الموسيقى الأوركستراالى المصرى، سواء على مستوى تكوين الأوركسترا أو العازفين، أو تجارب التأليف الموسيقى على النمط الغربى. من ناحية أخرى تأسست أكاديمية للفنون ومعاهدها، ولعبت دورها -نسبياً- في تكوين كادر وطنى وعربى في مجال الفنون، والسينما، والنقد الفنى.

3- شكلت الجامعات المصرية مركز جذب للطلاب في مراحل التعليم الجامعى وما بعد، من ناحية، ونموذجاً للاستلهام الإقليمى من ناحية أخرى، ولعب الأساتذة المصريون دوراً بارزاً في التخطيط وإنشاء الجامعات والمعاهد العربية ووضع الأطر والهيكل وسياسة ومناهج

التعليم والتدريس بها، بالإضافة إلى دور المدرسين والمدرسات في تعليم عديد الأجيال في الجزائر وليبيا والسودان واليمن والسعودية والكويت ودول الخليج العربي.

4- استمرارية دور الجماعة القانونية المصرية في تشكيل وتكوين الجماعات والخبرات القانونية في العالم العربي في التعليم القانوني بكليات الحقوق ودراسة النظم القانونية العربية على نحو مقارن مع مصر، ووضع القوانين بها على نحو ما فعل إد. عبد الرزاق السنهوري عميد الفقه القانوني المصري والعربي، في وضع القانون المدني العراقي، وبعض الدساتير العربية، بالإضافة إلى دور الدكتور وحيد فكرى رأفت وآخرين. الأهم أن إنتاج الجماعة الفقهية - الفقه والقضاة - يشكل المراجع التأسيسية التي تعتمد عليها بعض الجماعات القانونية العربية - الفقهاء والقضاة والمحامين - في أداء أعمالهم الفقهية والقضائية. وساهم القضاة المصريون في تأسيس نظم العدالة الحديثة وإشاعتها في العلاقات القانونية ومنازعاتها في عديد البلدان العربية، ولاسيما في ليبيا ومنطقة الخليج.

5- استمرارية حركة الترجمة عن اللغات الأجنبية في الآداب والعلوم الاجتماعية مع إيلاء عناية للإيديولوجيا الاشتراكية والعالم ثالثة مع التغير في شكل وطبيعة النظام السياسي نحو رأسمالية الدولة الوطنية في نظر بعضهم والاشتراكية العربية في نظر البعض الآخر والنظام السلطوي في نظر البعض الثالث.

6- جذب المبدعين العرب - في السرديات والفنون والغناء والتلحين - للمركز الثقافي المصري بوصفه محوراً للعمل والتجارب وبناء المكانة والذووع في إطار سوق ثقافي واسع في الإنتاج والاستهلاك، وفي التصدير للسلع الثقافية كافة إلى الإقليم.

وجيز التجربة المصرية تمثل في بيئة جذب ثقافي، وسبق مغامرات وخبرات وإنتاج وقدرة على الهضم والتطويع والتمثيل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك في سوق ثقافي واسع نسبياً.

رابعاً: إعاقات الدور الثقافي المصري في الإقليم

السؤال الذي نطرحه هنا ما هي هذه الإعاقات التي أثرت ولا تزال على هذا الدور الناعم؟

ثمة عديد الإعاقات بعضها تاريخي، والآخر تشكل منذ المرحلة الساداتية وفي عهد الرئيس السابق مبارك ولا يزال مستمراً في ظل المراحل الانتقالية على اختلافها، ويمكن

إيجازها تمثيلاً لا حصراً فيما يأتي:

1- استنفاد بعض عنفوان تجربة التوليف بين التقليدي والحداثي في عملية أقلمة الاستعارات الثقافية في منظومات الأفكار والقيم وفي التجارب، وفي نقد الفكر الديني التقليدي والمحافظ،⁽⁷⁾ وضعف نتائج عملية استزراع الحديث وتسويغ مشروعيته على المرجع الديني، وخصوصاً في إطار الأفكار التي تتصل بالحدثا السياسية والقيمية وفي دور المرأة والمشاركة السياسية والعلاقة مع الآخر الديني، لاسيما مع عمليات التوظيف المكثف للدين في العمليات السياسية الرسمية، وخصوصاً مع صعود حركة المد الديني في أعقاب هزيمة يونيو 1967، وحتى ظاهرة المد الإسلامي السياسي المعاصر وجماعاته الراديكالية على اختلافها.

2- تدين المجال العام، والجدالات الأساسية التي تشكل بعض قائمة أعمال الصفوة والجماهير - على اختلاف شرائحهم الاجتماعية -، وهو الأمر الذي أدى إلى إغلاق باب التسامح الفكري، وفرض قيود سوسيو - دينية وذات مرامي سياسية وإيديولوجية على حرية الرأي والتعبير والبحث الأكاديمي، وذلك من خلال اللجوء إلى آلية التكفير الديني وثنائية الحلال والحرام الضدية، أو اللجوء في عقود الثمانينيات من القرن الماضي، وحتى اللحظة الانتقالية الراهنة للآلية القضائية ورفع بعضهم دعاوى الحسبة عن طريق اللجوء الادعاء المباشر، أو من خلال تقديم الشكاوى إلى النيابة العامة لتحريك هذا النوع من الدعاوى، حسبما ترى من تحقيقاتها وتقديراتها. وهو ما نرى بعضاً من هذا الأسلوب في بعض المراحل لاسيما الأولى الانتقالية حيث رفع بعضهم دعوى قضائية بطريق الادعاء المباشر ضد الممثل عادل إمام بمقولة ازدرائه في عديد أعماله الفنية بالدين الإسلامي وتم الحكم بإدانته في القضية، وحبسه لمدة ثلاثة أشهر من محكمة الجench ثم الطعن عليه أمام محكمة الجench المستأنفة وقضى بالبراءة فيها. لا شك أن هذا التوجه الديني الإسلامي في رفع بعض دعاوى "الحسبة" ضد المثقفين والفنانين .. إلخ لم يعد مقصوراً على بعض الصفوة التي تنتمي إلى التيار الديني السياسي، وإنما امتد إلى بعض آحاد الناس من الحركيين والنشطاء الإيديولوجيين الإسلاميين، وغيرهم من عامة الجمهور.

إن عمليات تدين وأسلمة المجال العام - إسلامياً ومسيحياً - شاركت فيها عديد الجماعات وعلى رأسها الإخوان المسلمون، والجماعات الإسلامية الراديكالية كالجماعة

الإسلامية والجهاد - قبل مراجعاتها الفقهية -، وكذلك بعض مشايخ وقادة الحركة السلفية على تعددها.

3- أسلمة المجال العام أدت إلى فرض بعض قيود رمزية ودينية ثقيلة أثرت على بيئة التفكير والتعبير والإبداع والبحث الأكاديمي، وظهرت بعض آثار ذلك السلبية على إنتاج السلع الثقافية والرمزية الإبداعية على اختلاف مجالاتها وأجناسها الفنية، وذلك خشية من المطاردات الحسبوية - إذا جاز التعبير -، وخصوصاً بعد رفع الدعاوى القضائية والتظاهر إزاء نشر بعض الروايات، ومنها وليمة لأعشاب البحر، والروايات الثلاث في مرحلة حكم الرئيس السابق حسنى مبارك.

4- استمرارية بعض مكونات منظومات القوانين المقيدة للحريات العامة، وتلاعب الصفوة السياسية الحاكمة بالإسلام والدين عمومًا في العمليات السياسية، وفي مواجهة بعض خصومها السياسيين، أو الفكرين، وفي أحيان أخرى بالمزايدة على جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية السياسية الأخرى.

هذا التوجه ساد قبل خلع الرئيس السابق حسنى مبارك، وبروز الأغلبية البرلمانية لجماعة الإخوان والسلفيين قبل حل مجلس الشعب وعدم دستورية القانون الانتخابي الذى شكل بمقتضاه مجلس الشورى -، وتأثيرهم على عملية وضع القوانين. من ناحية أخرى لجوء بعض عناصر تنتمى إلى جماعة الإخوان المسلمين إلى رفع الدعاوى وتقديم الشكاوى إلى النائب العام ضد بعض رؤساء التحرير للصحف الخاصة، وبعض الصحفيين الذين ينتقدون رئيس الجمهورية د. محمد مرسى، أو مرشد جماعة الإخوان المسلمين وبعض قادتها.

5- في ظل حكم الرئيس السابق حسنى مبارك برزت شبكة من التواطؤات بين السلطة السياسية والأمنية، وبين بعض مشايخ الجماعات السلفية في مواجهة جماعة الإخوان المسلمين والجماعات الإسلامية الراديكالية، وهو ما أدى إلى هيمنة الحركة والثقافة السلفية واستعراضاتها وطقوسها وافكارها الوضعية على المجال العام، وهى عملية سياسية بامتياز في مآلاتها، وهو ما أدى إلى تغيير في بعض مكونات نمط التدين المصرى العام، وفي ذائقة غالب الجمهور الجمالية والأدبية، وفي توجهات التفكير السائدة، بما شكل بعض الإعاقات الاجتماعية/ الدينية الوضعية إزاء تلقى واستهلاك بعض السلع الثقافية والإبداعية على اختلافها، وخصوصاً أن ذلك ترافق وتساق مع تدهور بنىات التعليم العام والجامعى

والمتوسط والفنى وسياساته ومناهجها، وتكريسهم لذهنية تعتمد على الحفظ والتلاوة والاعتماد على الذاكرة، وهو ما شكل عقلاً نقلًا شائعًا لدى غالب الخريجين، ومُحملاً بالنقلات الدينية الوضعية وبداهاتها ومقولاتها الشائعة والتاريخية التى كانت تعبيرًا عن أسئلة وإجابات عصرها وظروفه وسياقاته وقيوده ومحمولاته الثقافية. هذا التوجه بدا في ظهور مطلب بعض السلفيين في رفض تعلم اللغة الإنجليزية في المدارس للطلاب بدعوى مخاطرها على تعلم الطلاب للغة العربية!

6- أثرت سلبياً سياسة المؤسسة الرسمية - في عهد مبارك - فى التعامل اللفظ مع المثقفين من خلال سياسة الدمج والاستبعاد، أى جذب ودمج المثقفين الموالين لسياسة الوزارة والذين لا يطرحون آراء نقدية وجذرية للنظام وشرعيته، وإغداق الفرص والجوائز والسفر إلى الخارج، أو منح التفرغ على بعض هؤلاء الموالين. وتم استبعاد غالب العناصر الراضية لسياسة الوزارة والذين طرحوا آراء نقدية حول الرؤية التى تتأسس عليها سياسة المؤسسة الثقافية الرسمية، وسياساتها وقراراتها من حيث الجدوى والأثر على الإنتاج الثقافى، أو الأحرى على السوق الثقافى، ومدى استفادة قطاعات جماهيرية واسعة من السياسة الثقافية الرسمية الغائمة، وذات المنحى الكمى والاستعراضى، والتى تركز على بعض المدن ومنها القاهرة والإسكندرية أساساً وبعض المحافظات الأخرى في أحيان أخرى.

في أعقاب الانتفاضة الثورية ومع بروز عديد الضغوط والمشكلات المؤثرة على المؤسسات الثقافية الرسمية، وإدارتها في أثناء المراحل الانتقالية، غاب وشعب دور بعض المثقفين والمبدعين في مشاهد سياسية صاخبة ومضطربة ويغشاها بعض من الفوضى والسيولة والغموض. ترتب على ذلك اضطراب في الرؤية وغيوم أحاطت بعمل المؤسسات والكوادر، وتعطل في الدور إزاء ضغوط الفكر الدينى السياسى والمحافظ على حرية الرأى والتعبير والإبداع، وحرية الدين والاعتقاد وأدوار المرأة السياسية والاجتماعية والإبداعية... إلخ.

7- شكل تدهور مستويات تكوين وأداء غالب أنظمة ومؤسسات التعليم العام والجامعى والفنى المدنى الرسمى، والتعليم الخاص - إلى حد ما - ظاهرة عامة سلبية التأثير، ومعه التعليم الدينى الإسلامى والمسيحى - على اختلاف مذاهبه -، مما شكل ولا يزال حالة مزمنة وموضوعاً للشكوى الدائمة من حيث مخرجات النظام التعليمى الرسمى والخاص التى اتسمت ولا تزال بتدهور نوعية الخريجين، وعدم ملاءمة مستوياتهم التكوينية مع احتياجات

سوق العمل الداخلى والإقليمى والدولى في واقع بات معولماً.

لا شك أن تدهور نوعية التعليم أصابت إحدى أدوات القوة الناعمة المصرية تاريخياً، التى كانت تمثل مصدراً لبعض الجذب من داخل الإقليم، ومن ثم فقد النظام التعليمى العام والجامعى وما فوقه بعض الألق الذى ارتبط به تاريخياً، ومن ثم برزت بدائل إقليمية أخرى في لبنان، والأردن، وقطر، وأبو ظبى، وتأسست بنية تعليمية أجنبية نظيرة للجامعات الأوروبية والأمريكية في الدول السالفة الذكر، وخصوصاً في أعقاب 11 سبتمبر 2001. بقطع النظر عن مستواها ونتائج مخرجاتها على المدى المتوسط والطويل.

8- قامت بعض الدول العربية النفطية بإرسال عديد البعثات في مختلف فروع العلم الاجتماعى والطبيعى إلى الولايات المتحدة والدول الأوروبية، ولا شك أن من عادوا إلى بلادهم بعد الحصول على الإجازات العلمية، تم إحلالهم محل الباحثين والأساتذة والعلماء المصريين والعرب الآخرين من ناحية، ومن ثم ولدوا ولا يزالون طلباً مغايراً على نوعية أهل الخبرة ذات مستويات عالمية من ناحية أخرى، وهو ما بات يفتقر إليه غالب خريجي الجامعات المصرية الكبرى والإقليمية - الجامعات المرفقة - ذات المستويات المحلية المحدودة النوعية والتكوين والمخرجات.

9- منذ وصول الرئيس الأسبق محمد أنور السادات إلى السلطة وبعده الرئيس السابق حسنى مبارك، وثمة اتجاه لتدهور في مستويات تكوين وأداء الجماعة الصحفية، والإعلامية - في الإعلام المرئى والمسموع - إلا قليلاً من بعض الاستثناءات وذلك لاعتماد النظام سياسة التجنيد في الصحافة والإعلام التى ارتكزت على الموالاة، وعلى عدم التسييس وضعف المستوى وذلك لخصومة الرئيس السادات مع اليساريين والقوميين عمومًا، وبعض العناصر المستقلة والناقدة لنظامه وسياساته، وخصوصاً من الليبراليين.

استمرت سياسة تجنيد العناصر الأقل قدرة وكفاءة وخبرة وتمثل نمطا من قرارات اختيار بعض القيادات الصحفية القومية بل وبعض الصحف الخاصة في الهياكل الداخلية، والاعتماد على الزبائنية والموالاة والمحسوبية في العلاقات الداخلية والهرمية بين الصحفيين والإعلاميين ومستوياتهم القيادية على نحو أدى إلى اختيار العناصر الأقل كفاءة وتصييدهم على حساب الأكفاء والموهوبين والمثقفين وذلك لضمان الولاء والقدرة على توجيههم الوجهة التى يرتضونها سياسياً، ومصلحياً وشخصياً.

10- ترتب على سياسة الموالاة - لآسيما في عهدى السادات ومبارك - تدهور مستمر ولا يزال في مستويات أداء الصحف وأجهزة الإعلام المرئى والمسموع، وفقد الإعلام المصرى الكثير من قدرته على التأثير في المنطقة العربية، وواكب ذلك عديد المتغيرات في المجال الإعلامى العربى نرصد بعضها تمثيلاً لا حصرًا فيما يأتى:

أ- تأسيس صحف ومجلات وأجهزة إعلامية مرئية ومسموعة ذات إمكانات تقنية ومالية وخبرائية، في داخل دول الخليج والسعودية، ونشأة صحف ومجلات ممولة من دول نفطية في بعض الدول الأوروبية، استقطبت بعض خبرات مصرية مختلفة، وباتت تعطى أجورًا ومكافآت تتجاوز نظام الأجور الرسمى وداخل صحف المعارضة الذى يتسم بالاختلال. أدى ذلك إلى تدهور بعض المدارس الصحفية الشهيرة التى أثرت في العالم العربى، كمدرستى روزاليوسف، وأخبار اليوم. تراجع وزن وتأثير التليفزيون العربى - المصرى في عهدى السادات ومبارك - الذى ارتبط بنظام يوليو وتوجهاته الإيديولوجية وسياساته الاجتماعية ونزوعه القومى، والذى كان يشكل إحدى أدوات التأثير الكبرى - مع الإذاعة المصرية - تراجع في مستوياته وتأثيره منذ عقد الثمانينيات، وخصوصًا مع سفر بعض الكفاءات في إطار نظام الإعارة أو الإجازات دون راتب إلى دول الخليج والسعودية. بصفة عامة شمل التدهور محتوى ونوعية الرسالة الإعلامية، والأهم الخلط بين الإعلام والدعاية السياسية الفجة والتمحور والتركيز الصحفى والإعلامى على دعم ظاهرة شخصنة السلطة والقيادة الاستبدادية للنظام.

ب- من ناحية أخرى، ساهم في تراجع الدور تضخم العمالة غير المؤهلة، وضعف الكفاءات، وتسرب عديد من الموهوبين إلى خارج البلاد. يمكن القول إن تراجع مستوى كفاءة وتأثير الإعلام المصرى الرسمى - المسموع والمرئى والمكتوب - واكبه تأسيس السعودية وقطر وأبو ظبى وغيرها من دول الخليج لبنيات أساسية إعلامية حديثة واستقطاب الكفاءات للعمل في إطار إيديولوجى ورسمى آخر لدول المنطقة في مقابل أجور سخية. مع تطور في الصحافة اللبنانية غير منكور.

ج- نشأة القنوات الفضائية العربية البارزة لآسيما الجزيرة، ثم العربية وسكاى نيوز Sky News ثم موجات تلو أخرى من الأقنية الفضائية في ظل ثورة الاتصالات والمعلومات والوسائط المتعددة، مما أدى إلى ضعف التأثير الإعلامى المصرى الناعم في الإقليم، ولم تعد السياسة الإعلامية الرسمية قادرة على الفعل التأثيرى، ولا على استقطاب عيون وأذان ومخيلة

مستهلكى الإعلام والسلع المرئية والمسموعة والمكتوبة بل وركزت الفضائيات الخاصة قبل وبعد رحيل الرئيس السابق حسنى مبارك على القضايا السياسية المصرية الداخلية وعلى نحو سجالى في البرامج الحوارية الصاخبة. في أعقاب العملية الثورية ارتكزت اهتمامات وسياسات الفضائيات الخاصة على موضوعات وتصريحات وقرارات المرحلة الانتقالية الأولى وأزماتها وعنفها اللفظى والخطابى، وبروز وجوه إخوانية وسلفية وليبرالية جديدة وقديمة، وبعض وجوه الشباب الثائر من بعض ائتلافات الثورة. تحول الإعلام المصرى إلى إعلام محلى بامتياز والاهتمام بما يجرى في الإقليم والعالم تراجع في قائمة أعماله وسياسته التحريرية، لاعتبارات تتصل بسياسة ومصالح أصحاب القنوات الفضائية الظاهرين والمستترين، في إطار عملية التحول السياسى المتعثر في البلاد.

د- شكلت قناة "الجزيرة" تحدياً رئيساً للإعلام المصرى والعربى عمومًا من حيث الارتفاع النسبى في المستويات المهنية في إنتاج السلع الأخبارية - الأخبار والتحقيقات والمقابلات وتغطيات ومتابعات المراسلين من مواقع الأحداث في العالم... إلخ - وذلك في إطار سياسة دولة قطر التى تنبعت إلى دور الثقافة والإعلام والتعليم في بناء قوة ناعمة، ودور إقليمى لدولة صغيرة تعتمد على قناة الجزيرة وفعاليات ثقافية وإعلامية وتدريبية مختلفة، وتأسيس فروع لبعض الجامعات العالمية لاستقطاب الطلاب من الخليج. الجزيرة ليست قناة محايدة تمامًا، ولكنها جزء من منظومة داعمة لسياسة خارجية قطرية في الإقليم تعتمد على بعض عناصر ومظاهر قوة ناعمة، بقطع النظر عن عدم حيديتها في بعض النزاعات العربية - العربية، أو إزاء بعض السياسات الأمريكية والأوروبية، أو في بعض المشاكل الداخلية في بعض المجتمعات والدول العربية، والأفريقية والآسيوية والأوروبية، ما أعطى قناة الجزيرة هذا القدر من التأثير والقدرة على استقطاب قاعدة واسعة من مستهلكى سلعها المرئية / الإخبارية بل والرياضية والفيلمية الوثائقية، هو بعض من المهنية، والإنفاق السخى على إنتاجها المرئى.⁽⁸⁾

وجيز القول: إن الجزيرة والعربية وسواهما من الأقنية الفضائية ساهمت في سحب بعض البساط من الإعلام المصرى المرئى، بل وأثرت أيضًا - مع غيرها من الفضائيات العربية والمصرية الخاصة ومواقع التفاعل الاجتماعى على الفضاء التى - على عملية استهلاك الصحف الورقية المصرية والعربية خصوصًا في أعقاب الانتفاضات الثورية العربية وتعثراتها وتطور بعضها عن غيرها من الحالات الأخرى.

هـ- أدت ثورة المعلومات والوسائط المتعددة - والإعلام الرقمي - إلى التأثير على الصحف المصرية بما فيها الأكثر عراقية، والتي تدهورت مستويات أدائها على نحو ملحوظ وخطير، ولم تعد جزءاً من عمليات الاستهلاك والتأثير على المستوى العربي. من ناحية أخرى نستطيع القول: إن دور المصريين من المدونين على الفضاء التى أنهم يشكلون جزءاً من قوة ناعمة جديدة صاعدة ومؤثرة على الفضاءات الوطنية والإقليمية والعولمية.

هذا الدور برز وبوضوح في تحول الفضاء التى إلى مجال عام سياسى تحرك عليه بعض هؤلاء المدونين ومارسوا حرياتهم الفكرية، وانتقدوا النظام التسلطى وقادته وأساليب عمله. لا شك أن هذا الدور المتميز ظهر منذ حركة كفاية، وبعدها 6 أبريل، وكلنا خالد سعيد وهى حركات احتجاجية نشأت على الواقع الافتراضى واستخدمته في الحشد والتعبئة والتخطيط في ممارسة الاحتجاجات على الواقع الفعلى لاسيما منذ الدعوة إلى الإضراب العام في 6 إبريل 2008 حتى الدعوة إلى التظاهر السلمى والنزول إلى الشارع في 25 يناير 2011.

التجربتان المصرية والتونسية في استخدام الفضاء التى لإحداث تغيير في الفضاء السياسى الفعلى، أثرتا على عديد النشطاء وحركات الاحتجاج السياسى والاجتماعى في المنطقة العربية.

9- أسهم في انسحاب وتراجع القوة الناعمة المصرية عديد الاعتبارات الأخرى ومنها:

(1) استيعاب الملحنين والفرق الموسيقية في إطار دعم الثقافة الفلكورية السعودية والخليجية، والمطربين والمطربات القادمين من هذه المنطقة، ودخول نمط جديد من النغمات والإيقاعات داخل تركيبة أو توليفة التلحين والغناء المصرى بعد حرب أكتوبر 1973، ومستمرة إلى ما بعد العشرية الأولى من القرن الحادى والعشرين. لم تعد الجماعة الموسيقية المصرية قادرة على التأثير في توجهات الغناء العربى إلا قليلاً، بل تأثرت بالطلب الموسيقى السعوى والخليجى واللبنانى وهو ما تجلّى في إنتاجها النغمى والغنائى والإيقاعى.

(2) ساهمت بعض القنوات الفضائية - في إطار سياسة محددة - من مثل روتانا في شراء غالب ميراث السينما المصرية، وتحتكر بثه تلفازياً على بعض قنواتها الفضائية المتخصصة، ومعه بعض تراث الغناء المصرى الحديث.

(3) قيام بعض الشركات السعودية بتوقيع عقود احتكار مع بعض المطربين والملحنين

المصريين مقابل أجور ضخمة، ومع ذلك تؤثر عليهم بعض المطربين العرب والآخرين، مما أثار شكوى هؤلاء من هذه السياسة الاحتكارية والتمييزية إزاء بعض المطربين المصريين.

(4) كرس التراجع المصرى في مجال القوة الناعمة، تأثير الثروة النفطية على تمويل السينما التجارية منذ السبعينيات وما بعد، وشيوع الإنتاج السينمائي الضعيف والردئ المستوى إلا قليلاً من ناحية أخرى تراجعت "سينما المقاولات" مع بروز "السينما النظيفة" وفق تسميات النقد السينمائي الصحفى الشائع. هذا النمط من السينما لم يكن يخلو من بعض الأعمال الجادة ولكن المحدودة جداً، في ظل أزمة السينما - كصناعة وفن وإنتاج وأداء - في عقد التسعينيات من القرن الماضي وما بعد.

(5) تراجع الطلب على إنتاج الدراما المصرية لصالح الدراما السورية،⁽⁹⁾ والتركى والسعودية والخليجية، وذلك في إطار من المنافسات والأحرى الصراعات من أجل وراثة دور ومكانة مصر وإضعاف للقوة الناعمة المصرية في الإقليم. يمكن القول: إن الدراما التاريخية السورية اتسم بعضها بالجودة، ولكنها كانت تمثل هروباً من الواقع السياسى والاجتماعى السورى قبل وبعد الانتفاضة المستمرة في بعض المناطق إلى التاريخ كمجال للتأويل وبعض الحرية الفنية والرمزية.

(6) الدراما التركى، والقنوات الفضائية التركى باللغة العربية هي أحد التحديات الجديدة المواكبة لتمدد الدور الإقليمى التركى الذى يحتاج إلى قوة ناعمة تؤدي إلى تغيير في بعض التوجهات والإدراكات السلبية الشائعة مصرياً وعربياً عن مرحلة الدولة العثمانية والأحرى الاستعمار العثمانى لمصر والمنطقة العربية لاسيما المشرق العربى.

(7) تشكل القنوات الفضائية الأمريكية والأوروبية - الـ B.B.C، والحررة، وروسيا اليوم، و24 ساعة الفرنسية .. إلخ - تحدياً وخصماً من الدور الإعلامى المصرى الرسمى، والخاص إلى حد ما، لا سيما في ظل عصر التكيف الرسمى - قبل وبعد 25 يناير 2011 - على عديد المستويات ومنها الشروط المهنية، والقدرة على المواكبة والمبادرة والمنافسة.

10- منذ عقد الثمانينيات من القرن الماضي، والحياة الأكاديمية والبحثية والإبداعية العربية، ترفد الثقافة والمعرفة العربية بأسماء بارزة لمفكرين وباحثين عرباً ساهموا في إثراء الإنتاج الفكرى العربى، في ظل تراجع وشحوب دور بعض المصريين في هذا المجال.

يمكننا رصد عديد الأسماء المغاربية في المغرب وتونس في هذا الصدد.

11- في مجال السرديات برزت أسماء وإنتاج عربى متميز لا يمكن نكرانه في مجالات الفنون التشكيلية قصيدة النثر، والرواية، والقصة القصيرة، بل وفى بروز بعض التجارب المسرحية العربية التجريبية، مع تراجع المسرح المصرى على عديد المستويات في التأليف والتمثيل، ومن حيث الكم والنوع عن ذى قبل.

خامساً: مصر: فضاءات الحيوية المستمرة والمتغيرة: استمرارية التسلطية السياسية وما بعدها هل يمكن استعادة بعض الدور الثقافى المؤثر لمصر في الإقليم في أعقاب تراجع لا تخطئه العين سياسياً وثقافياً وتعليمياً منذ أكثر من ثلاثة عقود؟

بداية نستطيع القول إن الانتفاضات والعمليات الثورية وبعض نجاحاتها، وبعض تعثراتها وإخفاقاتها، قد لا تؤدي إلى توليد آثارها الإيجابية الفعالة في الأجل القصير أو المتوسط، وإنما تحتاج إلى مرحلة زمنية تحدث خلالها حزمة من السياسات، تربط بين السياسى والثقافى والاقتصادى والرمزى، وبين استعادة بعض الدور في سياقات مغايرة للمراحل التاريخية التى لعبت فيها مصر دوراً بارزاً في الإقليم وتفاعلاته وسياساته، سواء في مراحل بناء الدولة/ الأمة الحديثة ومؤسساتها وهندساتها السياسية والثقافية والتعليمية، أو في الحقبة شبه الليبرالية، ومرحلة قيادة حركة التحرر الوطنى، ثم مراحل الانكفاء والتراجع والخلافات والخصومات ووقف عضوية مصر في الجامعة العربية، ثم عودتها مع المتغيرات الكبرى في شكل الإقليم وتوازناته وصراعاته، وتراجع ألق الفكرة العربية الجامعة، وصعود الحركة الإسلامية السياسية وفكرة الجامعة الإسلامية، حتى ظهور حركات الاحتجاج الاجتماعى والسياسى، والانتفاضات الثورية في تونس ومصر وليبيا، واليمن والبحرين وسوريا. (10)

ترتب على الانتفاضات الثورية في المنطقة ما يأتى:

(1) صعود بعض القوى الإسلامية السياسية إلى بعض مواقع الدولة والسلطة في عديد بلدان ما بات يطلق عليه مجازاً "الربيع العربى"، كاستعارة سياسية من ثورات نهاية القرن التاسع عشر في أوروبا، ومن ربيع براغ 1968.

(2) هذا المتغير الجديد في الإقليم سيؤدي في حال استمرارية التفاعلات الداخلية ومخاضاتها إلى التأثير على الخريطة الجيو - سياسية، والجيو - دينية والمذهبية في الإقليم.

وبروز أشكال جديدة من المنافسات والصراعات الدينية والمذهبية داخل الديانة الإسلامية، العظمى بين المذهب السني الأكثرى وبين المذهب الشيعي، وداخل المذهب الكبير التنافس بين المدارس الفقهية بين الحنبلية الوهابية وأهل السلف والأشعرية، والحنفية والمالكية والشافعية.. ومن المرجح أن تؤدي المنافسات المذهبية وبين المدارس الفقهية إلى المزيد من الانقسامات الداخلية والبينية على نحو قد يؤدي إلى حالة من التشظى.

(3) من الملاحظ أن الميل إلى التعدديات والتشظيات المذهبية أثر على بعض المراكز الإسلامية الكبرى كالأزهر في مصر، أو كسر مركزية أدوار الجماعات الإسلامية الكبرى ذات التاريخ والتنظيم والثقل الإيديولوجي، كجماعة الإخوان المسلمين. إذ بدأت بعض بوادر لشروخ أولية في تماسكها التنظيمي والإيديولوجي لاسيما بين بعض الغلاة عند قمة التنظيم - مكتب الإرشاد - وبين عناصر داخل وسط قاعدة العضوية حتى وإن كان ذلك يبدو محدودًا لكنها ظاهرة قد تؤدي إليها المنافسات البينية داخل التنظيم مع الوصول إلى سدة رئاسة الجمهورية، وفي التنافس البرلماني والسياسي وديناميات الحركة السياسية عمومًا وجدالاتها وسجلاتها على اختلافها.

(4) تبدو بداية ملامح تملل جيلي بين بعض أجيال الجماعة، لاسيما بين بعض الشباب والشيوخ، وذلك كنتاج للثورة الرقمية، وانخراط بعضهم مع غيرهم في العملية الثورية وتداعياتها.

لا شك أن هذه البوادر الأولية ستؤدي إلى عديد التغيرات داخل الجماعة، وفي إطار المنافسات بينها وبين الجماعات السلفية والوهابية، وبين هؤلاء وغيرهم، وبعض قادة وعناصر داخل المؤسسة الدينية الرسمية.

(5) إن سعى بعضهم - من الإخوان والسلفيين وآخرين - إلى تدين الدولة وأجهزتها والسلطة السياسية والسياسة التشريعية.. إلخ، أدى ولا يزال إلى بروز تضاعفات على حريات التدين والاعتقاد والرأي والتعبير والإبداع والبحث الأكاديمي، والجماعات الثقافية، والفنية على اختلاف مجالاتها وأجناسها. (11)

(6) لا شك أن هذا النمط القاسى من الضغوط الكثيفة سيؤثر على بعض مكونات القوة الناعمة ودور مصر الإقليمى الملهم والتجديدى فى المنطقة. من ناحية أخرى ربما تحدث تأثيرات أخرى ومنها جماعة الإخوان وذراعها السياسى حزب الحرية والعدالة على بعض القوى الإسلامية السياسية فى الإقليم، من حيث تجاربها وتمارينها السياسية والتشريعية.. إلخ، ومن ثم استعارة بعض الجماعات والحكومة العربية لبعض هذه الممارسات. كما أن الجماعة الأم تستلهم بعضاً من أفكار تجارب بعض الجماعات الإخوانية فى "الإقليم"، كالسودان.. إلخ.

(7) تحتاج عملية تجديد وتفعيل وتطوير القوة الناعمة وعودة الدور الإقليمى المؤثر على التفاعلات العربية - العربية، ومع دول الجوار العربى، إلى مدى قدرة النخب المصرية على بناء التوافقات والأرضيات المشتركة حول القيم المؤسسة للدولة الحديثة والثقافة الديمقراطية ودولة القانون. ⁽¹²⁾ من ناحية أخرى توظيف بواقى فوائض الرأسمال الثقافى والخبراتى والرمزى التاريخى، فى صياغة الروى والسياسات القادرة على استثارة الإبداع الفردى وحمايته، ومع الإبداعات والإنتاج الثقافى والمعرفى والفنى الجماعى.

(8) فى ظل منافسات إقليمية على القوة الناعمة، تبدو الفوائض النفطية لبعض الدول العربية قادرة على تمويل بعض أدوارها فى هذا المجال.

هذا العائق التمويلى الذى يواجه الدولة وأجهزتها الثقافية لن يؤثر كثيراً على إمكانات القوة الناعمة المصرية إلا قليلاً، لاسيما أن التمويلات النفطية للقوة الناعمة لبعض هذه الدول تبدو داعمة لأشكال وهياكل ثقافية مستعارة من خارج مجتمعاتها، ومن ثم لا تبدو سوى ماكياج سياسى وهذا لا يخل ببعض الاستثناءات الإبداعية فى هذه البلدان، لكنها محدودة وغير مؤثرة على مجمل الإنتاج الإبداعى وتجاربه ومشروعاته وخرائطه على مستوى الإنتاج الثقافى والمعرفى والفنى فى المنطقة العربية.

(9) إذا استمرت العمليات الثورية المصرية واستطاعت تجاوز إعاقاتها، والعمليات المضادة للانتفاضة، سيؤدى ذلك إلى تحويل المجتمع والدول والسلطة والجماعات السياسية إلى معمل تجارب كبرى فى السياسة والثقافة وفى التفاعلات بين الأفكار والخطابات والروى الدينية على اختلافها. هذا المعمل السياسى الكبير سيلور حلولاً ومشاكل، وسياسات ونجاحات وإخفاقات وارتباكات، تحت بصر النخب والحركات السياسية والحكومات يمكنها أن

تستلهم ما يتوافق مع احتياجاتها، واستبعاد سلبيات ومواطن فشل التجارب المصرية. هذا التصور لا تزال تعتوره عديد الإعاقات في ظل الهجوم المستمر على الإبداع والمبدعين.. إلخ!

في هذا السياق الذى ينطوى على بعض السيولة والفوضى وعدم اليقين والغموض، ثمة عديد من المتغيرات مست ولا تزال تؤثر على الدور المصرى الشاحب وغير الفاعل في الإقليم، وذلك رغمًا عن بعض تأثيرات الانتفاضة الثورية وإمكاناتها في تجديد وتنشيط الدور الإقليمى المصرى في سياقات جديدة.

في هذا الإطار يمكن لنا طرح ما يأتى من ملاحظات:

1- تراجع القوة الملهمة لمصر كنموذج ومختبر للتجارب الثقافية والإبداعية، هو تعبير تاريخى واجتماعى عن تداخل السياسى والاجتماعى والدينى والثقافى، والأثر السلبى المتبادل لموارث سوسيو - دينية، وسوسيو - ثقافية، وسوسيو - سياسية تسلطية والأحرى طغيانية في بنيات وشرائح ومكونات ثقافية واجتماعية وقيمية وسلوكية شائعة بين المصريين، ولا تزال تكرر أنماطاً أبوية تقليدية ومحدثة تقمع نزعة المبادرة الفردية الحرة، وتكرس الإذعان والقبول والمجاراة والنفاق والازدواجية مع السلطة - أيا كانت -، وتمجد المرويات النقلية ومحمولاتها الشعاراتية الدينية الوضعية، وذلك رغم الانتفاضة الثورية وبعض أثارها الإيجابية، ومنها كسر حواجز الخوف من السلطة القمعية.

2- تراجع الوسطية الدينية الأزهرية، وروح الاجتهاد والتسامح التى ساهمت في تشكيل ودعم وحدة الدولة والأمة المصرية، وهو ما أثر على صورة الدولة / الأمة الحديثة، والتى كانت مصدرًا لإلهام الصفوة العربية على اختلافها في بناء التكامل والاندماج الداخلى داخل كل دولة ساعية إلى بناء سياسات التكامل في مجتمعات تتسم بالتمزق العرقى والدينى والمذهبى والقومى واللغوى والمناطقى... إلخ. هذا السمتم لا يزال سائدًا على الرغم من الدور الجديد الذى تبدو بشائره في سياسة شيخ الأزهر د. أحمد الطيب، الذى يسعى لكسر الجمود من خلال دعوته لبعض المثقفين للحوار مع بعض علماء الأزهر، والذى أسفر عن إصدار خمس وثائق أساسية، كان لهما تأثير على الحوار والجدل العام في مصر والمنطقة العربية. (13)

3- شكل تدهور مكانة مصر في السياسة الإقليمية ظاهرة لعديد العقود الماضية، وذلك

تعبير عن غياب النموذج السياسى الملهم سواء في موروثة شبه الليبرالى، أو موروثة حول حركة التحرر الوطنى العربى، ومن ثم أدى إلى استمرار نموذج دولة التعبئة والتسلطية السياسية إلى حجب إمكانية الإلهام الناعم والمؤثر لدولة نموذج قادرة على التأثير بعيداً عن قوتها الصلبة *hard Power*، أو حتى قوتها الذكية *Smart Power*.

ثمة عديد العوامل الداخلية الخاصة بتراجع القوة الناعمة المصرية في الإقليم يمكن رصد بعضها فيما يأتى:

أ- ضعف الطلب السياسى والاجتماعى على المواهب والكفاءات لصالح الموالين، وما دون الحد الأدنى من الكتاب، والصحفيين والإعلاميين... إلخ، بكل نتائج ذلك السلبية.

ب- استمرارية بعض التواطؤات الرسمية السياسية والدينية الإسلامية والمسيحية على الفضاء العام وعلى الحقول الإبداعية والبحثية مما أدى إلى تراجع مستويات الإنتاج الثقافى والإبداعى والأكاديمى المصرى في مقابل تطور نوعية الإنتاج الأكاديمى التونسى، والمغربى نسبياً في مجالات التنظير النقدى، أو الدراسات الدينية والتاريخية والسوسيو - دينية الإسلامية ولا سيما مدرسة الأستاذ عبد المجيد الشرفى وتلامذته في تونس.

ج- الاستخدام الأداةى والإيديولوجى للثقافة والمثقفين في مواجهة جماعات العنف الإسلامى السياسى منذ عقد الثمانينيات حتى نهاية عقد التسعينيات مما أفقد بعضهم استقلالية المثقف والأكاديمى، ومن ثم لتأثيره مع سطوة الأدوات الإعلامية المرئية، والوسائط الإعلامية المتعددة، التى حولت بعضهم إلى نشطاء يحملون بعض الخطاب السياسى الذائع والشعاراتى والسجالى خصوصاً فى ظل المراحل الانتقالية الأولى والثانية وما بعد.

د- بروز بعض المتحولين في الإعلام والثقافة المصرية في أعقاب الانتفاضة الثورية، وتحول الموالين إلى "ثوار"، ثم إلى "إسلاميين ملتزمين"، ثم نكوص بعضهم مجدداً إلى الإدارة ودعم وتأيد ما يطلق عليه بعضهم الدولة القمعية وممثليها.

4- السؤال الذى نطرحه هل تراجع القوة الناعمة المصرية في الإقليم يعنى أن مصادر الإبداع المصرى شحبت تماماً، ومن ثم لا مجال للحديث عن سؤال التجديد وإعادة التكيف من أجل دور ثقافى جديد في الإقليم؟

بالقطع الإجابة لا، فثمة بعض مصادر ومنابع للحياة والحركة الثقافية المصرية، لا تزال تمتلك قدرًا من الألق والنفاذية في الإقليم.

إن الحركة السياسية وبعض محمولاتها الثورية والإصلاحية في عديد المجالات ستشكل بيئة مواتية إلى حد ما تساعد على تحفيز القدرات الإبداعية على إنتاج إبداعات ثقافية في عديد المجالات.

من ناحية أخرى يمكن أن تشكل الحالة المصرية عندما تتحول صوب ما بعد التسلطية بيئة متغيرة تساعد على تجديد دور بوتقة التفاعلات بين الثقافة المصرية والثقافات العالمية والعربية. بيئة حاضنة للمبدعين والمثقفين والنشطاء العرب في المجالات الثقافية ومن الجماعات الطوعية. في هذا السياق يمكن الإشارة إلى ما يأتي من بعض مصادر الحياة الجديدة فيما يأتي:

(1) مصر هي طليعة زمن الرواية - وفق تعبير جابر عصفور - سواء على المستوى الكمي والنوعي للإنتاج الروائي المصري مقارنة بالعربي.

من الشيق أن نشير إلى أن الإنتاج السردى المصرى للأجيال الشابة، ولاسيما جيل التسعينيات وما بعده شكل في ذاته نقلة نوعية في السرد العربى، ولاسيما في الانتقال من عالم السرديات والحكايات الكبرى إلى الجزئى والهامشى والمشهدى والشهوانى والجسدى والذاتى. شاعت كتابة ما بعد حداثة لدى بعضهم أثرت على توجهات الكتابة السردية العربية، ولدى أجيال سابقة عليهم. لا شك أن كتابات أجيال أخرى لا تزال مؤثرة على خريطة السرد العربى من مثيل كتابات جمال الغيطانى، ومحمد البساطى، وصنع الله إبراهيم وخيرى شلبى، ومجيد طوبيا، وإبراهيم عبد المجيد ومحمود الوردانى وآخرين.

هذا السرد الجديد ما بعد الحدائى في مصر - أحمد العايدى، وحمدى أبو جليل وأحمد الفخرانى وسواهم - بات يمثل بؤرة اهتمام وحيوية في اللغة، والرؤية، والفضاءات والأخيلة، ومن ثم أسهم في التأثير على التجارب العربية الأخرى.

حيوية السرد المصرى الروائى لا يعنى قط التقليل من تجارب سردية عربية لبنانية، وسورية ومغربية.. إلخ، ساهمت في تطوير هذا الجنس الأدبى المتميز فى أدبنا العربى الحديث والمعاصر.

نضيف إلى منابع الحيوية شعراء قصيدة النثر المصرية الذين قدموا تجارب إبداعية متميزة في اللغة والفضاء الشعري، ولا يمكنك أن تقيم حواجز مدرسية فيما بينهم من عبد المنعم رمضان السبعيني إلى محمود قرني وفاطمة قنديل وإيمان مرسل، وسواهم من الشعراء المتميزين مصريًا وعربيًا، وذلك رغمًا عن بعض محاولات حجب تجاربهم الشعرية في نطاق قصيدة النثر العربية.

(2) أود أن أشير إلى حيوية لا يمكن نكرانها في مجال الفنون الجميلة، ولا سيما التصوير، والنحت، والأعمال المركبة، لا تزال على اتصال بالتجارب المصرية - وبعضها على قطيعة معها - والتجارب الأخرى عالميًا، ولا يزال هؤلاء لديهم تصورات وتجارب بصرية متميزة وملهمة ومؤثرة، ومن ثم تمثل أحد مصادر ثراء وغنى ثقافي، لا يزال ملهما وقادرا على التأثير داخليًا، وإقليميًا. ونشير إلى أعمال عادل السيوي، ومحمد عبلة، وعاصم شرف، وعمر الفيومي، وشريف عبد البديع وآخرين في هذا الصدد.

(3) لا يزال لدى مصر قلة قليلة من المثقفين والباحثين تمتلك القدرة على التأثير في الإنتاج الفكري والبحثي العربي، ولا سيما في مجال العلوم السياسية والاجتماعية والقانونية لسبق مصر التاريخي في هذا المضمار، مع إشارة إلى تراجع خطورة تمت في هذا المضمار.

(4) برزت في العقود الأخيرة من القرن الماضي، وحتى الآن ظاهرة المؤسسات الثقافية اللا رسمية، وفعاليتها الثقافية الجديدة المتمثلة في تأسيس بنية أساسية خاصة من دور عرض الأعمال البصرية والنحتية والمركبة، والعروض والمختبرات المسرحية، والعرض السينمائي، والفرق الموسيقية، والمراكز الثقافية الخاصة من مثل ساقية الصاوي، وDown town، ومؤسسة المورد الثقافية ذات التوجه إلى الإقليم وتجاربه ودعم بعض مشروعات مبدعية الشباب وسواهم، ودور عرض للموسيقى التقليدية والتجارب الموسيقية حول التراث الموسيقي والشعبي، وأعمال المزج بين التراثي والفلكلوري والغربي كموسيقى الجاز والراب وبعضها مزاج مركب من الغربي والعربي... إلخ. ونمط لا رسمي من التظاهرات الثقافية والمسابقات ومهرجانات المسرح المستقل، ومهرجانات سينما الموبايل فون، وغيرها من الأنشطة.

تجارب ثقافية متميزة، ومؤثرة إقليميًا وتمثل تعبيرًا عن حيوية وديناميكية خارج أجهزة الدولة الثقافية الرسمية.

(5) بروز بعض الأصوات والملحنين المصريين الشباب، مؤثرين على الساحة الغنائية العربية.

السؤال الكلاسيكي الذي يطرح دائماً في أثناء الانتفاضات الثورية والاحتجاجات الأزمات السياسية والاجتماعية والثقافية، ما العمل؟
أود أن أشير إلى بعض الاعتبارات الأولية فيما يأتي:

أ- إن تجديد وتنشيط الدور الثقافي المصري داخلياً وإقليمياً لا يعني إشاعة نمط من الشوفينية حول مصر ودورها التاريخي في الإقليم سياسياً وثقافياً. وإنما سعى جاد وراء عملية إثراء الإقليم - مع آخرين - إزاء وافدين ومنافسين جدد من دول الجوار الجغرافي العربي كتركيا وإيران ومسعانا لا يرمى إلى حجب أدوار آخرين في عالم تعددي ومعولم، وإنما نرمى للإثراء المتبادل والحوار الخلاق. مسعانا بصراحة هو التجديد الذاتى المنفتح على مصادر الثقافة الوطنية والإنسانية على اختلاف مصادرها، وأيضاً التنافس الحر من أجل تجديد المنطقة وتحريكها إلى الأمام نوعياً من منظورات إصلاحية.

ب- لا توجد أدوار تاريخية مستمرة حول الثقافة أو السياسة وإنما هي أدوار متغيرة في المنظومات والسياسات والأدوات، والحضور في منطقة جيو - ثقافية، وجيو - سياسية، وجيو - دينية محددة. والقوة الناعمة تتأثر وتؤثر وقد تستقل نسبياً في بعض الأبعاد عن القوة الصلبة، أو القوة الذكية Smart Power.

ج- تتأثر الأدوار الثقافية، ومن ثم القوة الناعمة على مدى وعى الصفوات السياسية والثقافية بالمتغيرات والبيئات السياسية، والجيو - دينية، والجيو - عرقية.. إلخ في الإقليم أو العالم وقدرتها على صياغة رؤية استراتيجية تتعامل معها ومع متغيراتها.

د- لا يمكن الفصل في عملية تأسيس أو تجديد القوة الناعمة بين الوعي والقدرات والعزم السياسى، وتأصيل التجديد ورواه، والانفتاح على زمن العالم المتغير، وذلك في الرؤى والهياكل والسياسات الداخلية في السياسة والثقافة والتعليم المدنى والدينى، والإعلام والقانون.

هـ- ثمة تضافر بين السياسات الاجتماعية في القانون والتعليم والثقافة والإعلام، وضرورة تحريرهم من القيود المفروضة على الحريات العامة والأساسية، ونقطة البدء

أو المدخل الإصلاحى يتمثل في مقررطة الدستور والمنظومة القانونية والنظام السياسى، والانتقال من مرحلة التعددية المعاقة وشيخوخة الدولة وبعض القوى والجماعات السياسية، إلى تحديد انتفاضة ثورية تراجعت وإلى ما بعد التسلطية وإلى مراحل انتقالية لا يتم خلالها الانتقال إلى نظام ديمقراطى وبرلمانى. أو رئاسى بشروطه وأركانه ومعايره العالمية المقارنة، وإنما نخضع لتضاغطات دولية وإقليمية وداخلية تحول دون الانتقال الكامل للديمقراطية وثقافتها ومعاييرها وحقوق الإنسان فى السياسة والتعليم والثقافة والإدارة وحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.. إلخ.

و- ضرورة إيلاء عناية خاصة لمعالجة مشاكل التعليم الدينى الرسمى، واللا رسمى - الإسلامى والمسيحى-، وذلك لرفع مستويات تكوين رجال الدين من الثقافة التقليدية، وكذلك المناهج الحديثة فى العلوم الاجتماعية لتطوير طرائق التدريس والتفكير وأساليب إنتاج الخطاب الدينى الوعظى والفقهى واللاهوتى والإفتائى والتاريخى.. إلخ.

من هنا لابد من الانطلاق من أجل استعادة لحظة التجديد فى الفكر الدينى المصرى الحديث والمعاصر حول الأزهر وخارجه تاريخيا وذلك من خلال حماية حرية التفكير والبحث والتعبير الأكاديمى فى مواجهة عملية تسييس خطاب التكفير الذى شاع منذ عقد الثمانينيات فى القرن الماضى وشكل عقبة كتود أمام حرية الاجتهاد والبحث فى الإنتاج الفقهى والتأويل الدينى، وكذلك أمام الإبداع السردى والفيلمى كما فى موقف الكنيسة الأرثوذكسية المحافظ الرافض لفيلم "بحب السيماء" على سبيل المثال لا الحصر، أو خلط بعضهم بين الواقع الفعلى، والواقع المتخيل فى بعض النصوص الشعرية.. إلخ.

ز- أية محاولة لتجديد القوة الناعمة المصرية فى الإقليم لابد أن تكون جزءاً من عمليات ثورية ترمى إلى تجديد بنوى لمصر وهياكلها الدستورية والقانونية والاجتماعية والتعليمية والإعلامية. التجديد هو مسألة طويلة ومعقدة وتحتاج إلى عديد التطويرات البنيوية المتكاملة والمتناسقة فى القانون والتعليم المدنى والدينى، والإعلام والثقافة، وإشاعة الحريات وحماية الفكر وسلطة العقل من النزعة الدهماوية والشعبوية التى تشيعها بعض القوى السياسية والدينية وذلك من أجل أن تسيطر رمزياً وفعلياً على السلطة والمؤسسات السياسية والمجال العام.

ح- القوة الناعمة قد تكون اصطلاحياً وعلى صعيد بناء السياسات والاستراتيجيات

تعبيراً عن تفاعل وتناغم وتكامل مع القوة الصلبة - وفق نظرية الأدميرال جوزيف ناى في مؤلفه ذائع الصيت: القوة الناعمة: معانى النجاح في السياسة الدولية-، ولكن القوة الناعمة المصرية تاريخياً ربما اختلفت إلى حد ما مع القوة الناعمة المؤسسة على نموذج الحلم الأمريكى، وموسيقى الجاز والسينما الهليوودية، والفن ما بعد الحداثى، وعمارة ناطحات السحاب، والصروح الرمزية المعمارية الضخمة، والتجارب الفنية والمغامرات الأدبية والسردية والفنية.

التجربة المصرية اعتمدت على التأثير الناعم المؤسس على سبق التجارب والصدمات مع الحداثة، والقدرة على الاستلهام والهضم والتمثل، والإنتاج المغاير الساعى إلى التوليف والتوفيق والمناورة بين المتناقضات الحدية والاختلاطات بين التقليدى والحداثى وصداماتها ومناوراتها.. إلخ. وثمة بعض الإعاقات البنيوية في بعض منظومات الأفكار التأويلية الفقهيّة واللاهوتية التى تريد الهيمنة على المجالين العام والخاص معا.

التجارب الثقافية والسياسية المصرية كان لها هامشها الخاص والمستقل نسبياً عن السياسة المباشرة إلا قليلاً ولا سيما في المرحلة شبه الليبرالية، وتزايد حضور السياسة فيها مع نظام يوليو 1952، وربما ساهم ذلك منذ نهاية مرحلتى جمال عبد الناصر والسادات في تراجع القوة الناعمة حتى توارى في عهد الرئيس السابق حسنى مبارك إلا في بعض المجالات التى أشرنا إليها سابقاً.

نستطيع أن نقول في إيجاز: لا قوة ملهمة بلا إبداع، ولا إبداع بلا حرية في الفكر والتعبير والبحث، والأهم ضرورة حماية العقل الناقد بقوة ثقافة التسامح - ودعه يقول دعه يفقد دعه يدرس دعه يبدع دعه يمر - وسيادة دولة القانون وهيبتها إزاء عمليات التحريض والتكفير واعتقال العقل والروح والإبداع وضرورة استمرار العمليات الثورية التى ترمى إلى تحويل المعمل البشرى والثقافى والسياسى المصرى الكبير إلى بوتقة لميلاد التجارب الكبرى في الثقافة والسياسة والاجتماع الإنسانى .. إلخ.

من تحرير الروح والضمير والعقل المعتقل نبداً!

سادساً: محاور لإعادة الهيكلة:

(أ) المحاور:

أحد أبرز محاور إعادة هيكلة أدوارنا تدور حول الإصلاح الدينى من خلال سياسة لإصلاح الخطاب الدينى، وذلك عبر إجراء دراسات علمية من متخصصين فى مجالات تحليل الخطاب والسياسات ومناهج التعليم لسوق الخطابات الدينية الرسمية واللا رسمية - الإسلامية والمسيحية على اختلافها - لوضع خريطة علمية للخطابات وبنياتها الداخلية ومقولاتها ومرجعياتها، وأبرز منتجى الخطابات، ومناطق تأثيرهم الجماهيرية، والفئات الاجتماعية المستهدفة من وراء كل خطاب، وأساليب تأثير منتجى الخطاب .. إلخ.

من ناحية ثانية وضع سياسة لإصلاح بنى ومرجعيات الخطابات الدينية الرسمية، من خلال رصد اتجاهات التجديد والإصلاح الدينى منذ الإمام محمد عبده إلى الشيخ محمود شلتوت فى عقد الستينيات من القرن الماضى.

إعداد ورش عمل لبعض أساتذة الأزهر والأئمة للحوار حول أساسيات الإصلاح، ونوعية المشاكل الفقهية، والواقعية للتعامل مع مشكلات تطوير الخطاب والتعليم الدينى. من ناحية ثانية إعداد دراسات حول مشاكل التعليم الدينى وسياساته ومناهجه، وكيفية تطويرها وإصلاحها.

(ب) الإصلاح الثقافى:

يقوم الإصلاح فى البنى الثقافية، على ضرورات باتت ملحة لسياسات التعليم ومناهجه ومضامينه تنهض على العقلانية والخطاب النقدى والحوار وحرية التفكير لا التلقين والحفظ والتكرار ومن ثم على المزاوجة بين التعليم والثقافة فى المراحل كافة، لخلق قاعدة تعليمية - ثقافية تساعد على استهلاك المنتجات والسلع الثقافية على اختلافها. إن سياسة المزاوجة بين التعليمى والثقافى ترمى إلى خلق طلب ثقافى واجتماعى فعال على سوق للمبادلات الثقافية والجمالية، ومن ثم تطوير اقتصاديات المعرفة والجمال فى مصر، بحيث تساهم فى خلق عوائد اقتصادية للعمل الثقافى تساهم فى تمويله من ناحية، وتطويره، فضلاً عن أن هذه القاعدة الاستهلاكية الثقافية ستساهم فى الارتقاء بنوعية مخرجات النظام التعليمى، من الخريجين والعمالة المصرية عموماً.

تطوير بعض الإنجازات التي تمت في مجال الثقافة المصرية في عديد العقود الأخيرة من القرن الماضي والحالي. في مجال الفنون التشكيلية والمتاحف وإتاحة الفرص لشباب الفنانين مع ضرورة إيلاء عناية خاصة للتوازن بين القطاعات المختلفة داخل وزارة الثقافة. الثابت أن هناك غياباً للتمايز الوظيفي في اختصاصات وأنشطة القطاعات المختلفة، لأن الجميع يركز على نشر الكتب بلا تنسيق لخلق بؤر قوة ومصالح مع بعض الشرائح داخل الجماعة الثقافية. من ثم يبدو ضروريا إعادة تعريف ووصف الاختصاصات والأنشطة لكافة هيئات الوزارة التي تحتاج إلى ضبط وتعريف ومحاسبة. من ناحية أخرى ضرورة التوازن في الأنشطة بين مختلف أقاليم مصر الثقافية، وتوسيع قاعدة استهلاك السلع الثقافية لفئات اجتماعية عريضة، بحيث لا تكون حكرًا على القاهرة والإسكندرية والفئات الوسطى - الوسطى، والوسطى - العليا.

إعادة التوازن بين محاور العمل الثقافي، والانتقال من الأنشطة الاستعراضية إلى العمل الجاد والهادئ على المحاور كافة، ولاسيما المسرح السينما، وضرورة حماية الآثار، وضرب أوكار الفساد الوظيفي في كافة مواقع العمل الثقافي كافة.

إعادة تقويم سياسات النشر في الهيئة العامة للكتاب، ودار الكتب والمجلس الأعلى للثقافة، وهيئة قصور الثقافة، وهيئة الآثار والمركز القومي للترجمة الذي لا بد أن يعتمد على سياسة للترجمة ذات أهداف تأسيسية لإعادة سد الثغرات في خريطة المعرفة والإبداع والنقد في مصر، بما يؤدي إلى تنشيطها، وضع استراتيجية قومية للنشر ترمي إلى تحقيق أهداف استكمال مشروع الحداثة في مصر. إن العشوائية في الاختيارات والترجمة، وغياب قائمة أولويات للنشر، مع سياسة المجاملات أدت إلى إهدار المال العام، وعدم توظيفه في خدمة الثقافة المصرية، وهو أمر بات موضعاً للنقد من عناصر جادة في الجماعة الثقافية المصرية.

تطوير سياسة المؤتمرات التي تقوم على الكم لا على نوعية المؤتمرات ونمطية المشاركين فيها، وضرورة الاعتماد على ضرورة استقطاب أجيال جديدة في المنطقة العربية - موضوع الصراع والتنافس بين المراكز الثقافية المتعددة وسياساتها - للانخراط في العمل الثقافي المصري، على نحو ما كانت مصر تقوم به حتى ستينيات القرن الماضي.

ضرورة إصلاح الفكرة القومية العربية التي أصيبت بأضرار فادحة بسبب سياسات حزبي البعث العراقي، والسوري ونظامي الحكم فيهما، ومعهما النظام الليبي السابق بقيادة العقيد

معمر القذافي وسياسته الرغداء. إن الإصلاح لابد أن يركز على التفاعل الثقافي الإبداعي العربى - العربى، عبر مصر من خلال محور ثقافة مصرى - لبنانى - مغربى، تونسى يقوم على ما يمكن أن نطلق عليه سياسة التآخى الثقافى المصرى بين المدن الثقافية المصرية، والمدن النظرية فى بيئاتها المحلية والاجتماعية. وينطلق هذا المفهوم من تطوير وتخصيص وتمايز الأقاليم الثقافية المصرية أولاً، من خلال بلورة تصور لدور الإقليم وإمكاناته الإبداعية، وهياكله لعمل مؤتمرات ومعارض وندوات . . إلخ، وفتح الباب أمام مبادرات ابتكارية جديدة .

المزاوجة بين السياسة الثقافية الرسمية، واللا رسمية، وإدخال الجامعات طرفاً فى هذه التوليفة، وإنشاء منظمات طوعية جديدة فى هذا الإطار لتنهض ببعض المهام المطلوب إنجازها.

التخطيط لبرامج مصرية وعربية ومتوسطة مشتركة، وعلى تنسيق وتشبيكات على مستويات متعددة.

التركيز على البعد الأفريقى فى السياسة الثقافية المصرية الإقليمية، ومحورها السودان ودول نظام حوض النيل، إن الأمن القومى المصرى ومصالحنا القومية اعتماداً تاريخياً على المدفع والكتاب والأغنية والفيلم.. إلخ

تدور سياسة إعادة الهيكلة على الغواية والاستقطاب الثقافى للجماعات الثقافية والفنية العربية على اختلافها للتفاعل الحوارى داخل مراكز العمل الثقافى المصرى، وللتعاون فى إطار تشبيكات ثنائية ومتعددة عبر السياسات والهياكل المصرية.

سابعاً: مقترحات عملية للحركة الداخلية والإقليمية:

يمكن تقسيم المقترحات إلى مجموعتين فيما يأتى:

1- مقترحات للسياسة الثقافية القومية المصرية.

2- مقترحات للتحرك الإقليمى.

1- محور السياسة الثقافية القومية المصرية

- الاهتمام بتطوير النشر الإلكتروني ووسائطه فى العمل الثقافى المصرى القومى من

خلال نشر مجموعة من المكتبات الإلكترونية المتخصصة على شبكة الإنترنت.

- برامج مجانية حول ذاكرة المسرح والسينما المصرية والمتاحف المتخصصة على شبكة الإنترنت.

- دعم الدولة للتمويل المشترك - قطاع خاص مع تمويل خارجي وحكومي - للمبادرات المسرحية الطليعية والتجريبية والأشكال الفلكلورية المبتكرة، وفي مجال تدريب الممثل والمخرج والسيناريو والكتابة المسرحية وكافة عناصر العملية المسرحية والسينمائية، ودراسة الحالات الراهنة التي تعتمد على التمويل الخارجي من بعض المؤسسات الأمريكية - مؤسسة فورد - والمجموعة الأوروبية، وفي إطار من التشبيكات الإقليمية.

- التخطيط لمنظومة من المهرجانات الفنية النوعية حول الأقاليم الثقافية، وهو أمر يختلف عن بعض المبادرات الثقافية التي تحمل في أعطافها بيزنس ثقافي cultural Business. والتي تهدف إلى بعض المكاسب واستمرارية بعض العاملين السابقين في مجال الفنون لشغل أوقات فراغهم بعد سن المعاش!

- إنشاء سلسلة مراكز أبحاث قومية متقدمة على النمط الأمريكي وتختلف نوعيًا من حيث الوظائف والكادر والتمويل، وذلك لإنتاج معرفة متخصصة ونوعية مطلوبة مصريًا - وعربيًا - عن الولايات المتحدة وكندا وأمريكا اللاتينية، والصين واليابان وشرق آسيا، وإسرائيل، ثم مركز للدراسات السياسية حول العالم العربي.

- تفعيل المراكز الثقافية المصرية خارج مصر في إطار من الاستقلالية، والديناميكية في الحركة لتغذو بؤر نشاط وفعل ثقافي وفني، ولا سيما في حواضر العالم العربي، عبر جذب كبار المثقفين المصريين والعرب، وإدماج المثقفين السودانيين في هذه الأنشطة.

- التركيز على الفنون غير الكتابية، أي الشفاهية، وموسيقى السلم الخماسي واكتشاف الأصوات الجديدة، والفنون الحرفية.

- تأسيس مركز للحوار والتعايش بين الأديان في مصر حول ما يسمى بثقافة المواطنة والحياة المشتركة، لعناصر إصلاحية ومعتدلة بين رجال الدين المسلمين والأقباط، وهو ما يمثل تطويقًا للضغوط الخارجية التي تبدو بين الحين والآخر، وفي إطار من الوطنية المصرية.

- استخدام الدراما التليفزيونية فى تعليم الأطفال مفاهيم دولة القانون واحترامه وتعليم التسامح الدينى والمذهبى والفكرى والسياسى بين المدارس الفكرية المختلفة.
- برامج حول التدريب على الديمقراطية الحزبية، والمحكومية، وحول حقوق المرأة والأطفال والفئات الاجتماعية الهشة.
- عمل ورش تدريب للصحفيين ورجال الإعلام والمنشطين الثقافيين حول محاور السياسة الثقافية الجديدة، وإعادة تأهيل الجماعات السالفة الذكر، لمواجهة المنافسات الإقليمية فى مجالات متعددة.

2- مقترحات للتحرك الإقليمى

- منظومة مهرجانات إقليمية، والتركيز على ثقافات الجماعات الطرفية والهامشية فى العالم العربى، وخلق علاقات لإبرازها ضمن الخرائط الثقافية العربية الأساسية، ولتطوير سياسة توظيف هذا النمط من الثقافات فى ممارسة الضغوط على البلدان العربية، وتعطى مصر رصيذاً جديداً فى توظيف التنوع الثقافى فى المنطقة، بكل انعكاسات ذلك السياسة.
- التركيز على محور دعم ونشر ثقافة دولة القانون وحقوق الإنسان من خلال سلسلة من المؤتمرات والنشر.
- الاهتمام بجعل مصر مركز جذب إقليمياً وعالمياً فى قضايا إصلاح المرأة المصرية سواء من حيث إنتاج المعرفة المعاصرة حول المرأة، أو فى النشر والترجمة وتطوير الأوضاع القائمة من خلال التعاون بين وزارة الثقافة والمجلس القومى للمرأة والجمعيات الأهلية.
- تخصيص جوائز عالمية، وعربية، ومصرية لإبداع المرأة من خلال لجنة تحكيم محايدة ومستقلة عالمية التشكيل، وتمنح جوائز فى مجال سينما المرأة، والرواية والشعر، والفن التشكيلى.
- معرض سنوى للفنون التشكيلية للمرأة العربية والمتوسطة وللأجيال الجديدة أساساً، مع عروض استعادية وتذكارية للأجيال الرائدة.
- سمبوزيم نسائى شرق أوسطى ومتوسطى للنحت فى منطقة قرية من دير سانت كاترين كموقع للتفاعل والحوار والتعايش والتسامح المصرى التاريخى.

- ضرورة التركيز على عدد من المحاور التشبيكية أولها مع المثقفين والمبدعين في فلسطين والأردن، لتطوير احتمالات التسوية والتركيز الأورو - أمريكى، والإسرائيلى على البلدين.

- سلسلة جوائز حول أهم دراسات النقد الأدبى النظرى والتطبيقى كل عامين أو عام، أو الترجمات عن اللغات الحية.

- جوائز عن التأليف والبحث للاتجاهات النظرية الجديدة فى العلوم الاجتماعية.

- برنامج للترجمة لأهم المؤلفات الأساسية فى العلوم السياسية والاجتماعية، ولاسيما خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

ما سبق من محاور للحركة ليست سوى مقترحات على سبيل التمثيل لا الحصر، لكن الأهم هو بيئة الحريات وحقوق الإنسان التى تساعد وتنشط المبادرة الطوعية "الفردية" و"الجماعية"، والإبداع والبحث فى عالم معولم هادر بالحريات والحقوق ومفتوح على مصراعيه أمام الإبداعات غير المألوفة والاستثنائية والجريئة.

حرية الرأى والضمير والفعل والإرادة هى مفتاح الحركة إلى الأمام! من هنا نبدأ! إذا شئنا استعارة عنوان كتاب خالد محمد خالد ذائع الصيت.

هوامش الفصل الثاني: "عودة الدور المصرى في الإقليم"

- (1) انظر في هذا الصدد، د. عبد المنعم المشاط، الدور الإقليمي لمصر مجدداً، جريدة الأهرام، العدد الصادر في 31 مارس 2010.
- (2) يبدو أن تراجع الدور هو مؤشر أيضاً على شحوب المكانة، أو أفولها أو تراجعها، لأن الدور هو تعبير عن بعض مقومات وعناصر المكانة الموضوعية والتاريخية، وكذلك مدى تبلور رؤية استراتيجية عن هذا الدور وأهدافه وتوظيفاته وأدواته وآلياته .. إلخ.
- من هنا يبدو الحديث عن مكانة مستمرة وعابرة للحركة والفعل السياسى فى التاريخ تبدو مفارقة للدرس التاريخى فى أطر الأقاليم الفرعية فى النظام الدولى، لاسيما فى مسار عمليات التحول فى سياقات عولمية. من ثم يبدو مفهوم المكانة "الاستاتيكي" أو "الساكن" وغير المتحرك أو المتغير أمراً يحتاج إلى مراجعة للمفهوم.
- (3) انظر يحيى اليحياوى عن قوة أمريكا "الناعمة"، جريدة العلم، فاتح يونيو 2004، وانظر أيضاً فى تطور هذا المفهوم، د. هبة رؤوف عزت، القوة الناعمة المهذرة: أزمة النظام والدولة الضعيفة بمصر، مركز دراسات الجزيرة، الدوحة، الموقع على قناة الجزيرة، آخر تحديث 13 أكتوبر 2011.
- (4) أثير تساؤل حول المكانة والدور المصريين، وهو هل التغير شمل الدور أم المكانة؟ أيضاً فى هذا الإطار ثمة من يرى أن مكانة مصر مستمرة لكن التغير شمل الدور الذى تراجع منذ نهاية عقد السبعينيات وتحديداً بعد اتفاقية كامب ديفيد وآثارها التى تمثلت فى المقاطعة العربية لمصر، وهجرة بعض المعارضين السياسيين - الماركسين واليساريين عموماً، وبعض الناصريين ودعاة القومية العربية .. إلخ - إلى بعض الدول العربية كالعراق، ولبنان، وبعض دول الخليج. يبدو لى أن التصور والإدراك السياسى الساكن للمكانة ودينامى يتصل بالدور، أمر يحتاج إلى مناقشة لأن المكانة قد يعثر بها بعض من التآكل والشروخ والضعف على نحو يؤدى إلى تراجعها - كأرصدة وفعالية وإطار للحركة فى إطار الدور -، ومن ثم نستطيع القول إن بعض التراجع فى المكانة، والدور المصرى يمكن ملاحظته منذ نهاية عقد السبعينيات ومستمر حتى ما بعد العشرية الأولى من القرن الحادى والعشرون.
- ثمة محاولات لتجديد المكانة والدور لكنها لم تستطع أن تستعيد الدور التاريخى من خلال مفهوم استعراضى للمهرجانات والتظاهرات الثقافية، وبعض الجوائز الثقافية - والندوات، وهى مؤشرات كمية تشير إلى الدور ومدى نموه وازدهاره أو أفوله. لكن هذا المعيار الكمي لم يعد كافياً، خصوصاً فى ظل تنافسات وتمويلات ضخمة تضخها بعض الدول النفطية فى نظام الجوائز فى عديد الحقول الثقافية، ومهرجانات السينما ومعارض الكتب .. إلخ. بعض الدينامية الثقافية المصرية النسبية بدت منذ عقد التسعينيات فى الإنتاج الثقافى خارج المؤسسة الرسمية، وبرز بعض المبادرات الثقافية والفنية الخاصة وحقق بعض النجاح.
- (5) يبدو أن ثمة مؤشرات على استمرارية نمط التسلطية السياسية اليوليوى، بعد صعود الإسلاميين السياسيين إلى السلطة - الإخوان المسلمين والقوى السلفية - وتحديداً موقع رئيس الجمهورية - حيث تبدو تسلطية بقناع إسلامى، وهو ما يبدو فى السعى إلى وضع قانون للظروف الاستثنائية يعيد إنتاج بعض النصوص المقيدة للحريات من نظام الطوارئ السابق. من ناحية أخرى بعض التغييرات التى شملت الصحافة القومية .. إلخ، وهى ممارسات "تسلطية" مع صياغات وتعديلات جزئية لا تغير فى جوهر ممارسات النظام التسلطى وممارساته وأدواته، ولكن بعض التغير قد يبدو فى اللغة الرخوة التى تقدم بها هذه القوانين، والقرارات إلى الرأى العام. وثمة من يرى أنه لا جديد فى هذا الصدد، لأن القوانين المقيدة للحريات العامة والشخصية، والإجراءات الاستثنائية كانت تقوم

في عهدى أنور السادات، وحسنى مبارك من خلال لغة إنشائية ذات مفردات تروج للديمقراطية ودعم الحرية .. إلخ!

(6) انظر في الضغوط والمخاطر على الثقافة والإبداع، إدارة الثقافة في مراحل الانتقال، الفصل الثانى الباب الخامس، من ص 335 إلى ص 342.

(7) يرجع ذلك إلى تمديد بعض الجماعات الأصولية الإسلامية السياسية والسلفية ونزوعها الدفاعى ذو القناع الهجومى على الخطابات الإصلاحية، والنقدية للفكر والخطابات الإسلامية السياسية المحافظة أو المتزمتة والمتطرفة، بالإضافة إلى نزوع بعضها نحو تكفير المغايرين لهم فى رأى أو وصمهم بالاتهامات والانتقادات السلبية والقذحية الحادة.

(8) انظر في ذلك، نبيل عبد الفتاح، الإعلام وإدارة التنوع حالة قناة الجزيرة الفضائية، كراسات استراتيجية، عدد 202، الصادر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، سبتمبر 2009، القاهرة. قامت قناة "الجزيرة" بإنشاء قناة الجزيرة مباشر مصر، وذلك للتركيز على القضايا الداخلية المصرية من منظور أقرب إلى جماعة الإخوان المسلمين، لكن مع مشاركة من بعض السلفيين وآخرين من الأحزاب السياسية المدنية، وقلة من الخبراء والصحفيين.

(9) الدراما السورية، كانت أحد أبرز خيارات بعض أجهزة الإعلام فى منطقة الخليج كمنافس للدراما المصرية، وهو ما استمر إلى ما قبل "الانتفاضات الثورية" العربية، ثم سرعان ما تراجعت مع تراجع الإنتاج، وبرز الاحتجاجات السياسية فى سوريا، والمواجهات الدامية بين النظام السورى، وبين الجيش السورى الحر، وجماعات أخرى سلفية وسلفية جهادية وإخوانية، وقوى أخرى للمعارضة. تراجعت الدراما السورية بسبب دعم السعودية وقطر ودول الخليج للمعارضات السورية تمويلاً وتسليحاً، ضد النظام الحاكم والصراع مع إيران على نحو غير مباشر فى هذا الصدد.

(10) انظر في هذا الصدد، نبيل عبد الفتاح (محرر الطبعة العربية)، وسارة بن نفيسة، وبلاندين ديستريموه (محررات الطبعة الفرنسية)، الاحتجاجات الاجتماعية والثورات المدنية، تحولات السياسة فى دول البحر المتوسط العربية، الناشر، مركز الأهرام للدراسات الاجتماعية والتاريخية، Revue, Armand Collin, Tires monde، القاهرة 2011.

(11) انظر الباب الرابع، سياسة المواطنة، الفصل الأول الحرية الدينية الجريحة من الكتاب من ص 225 إلى ص 303.

(12) يبدو أن المجتمع المصرى كبر كثيراً على حدود السيطرة والهيمنة السياسية والأمنية والبيروقراطية للدولة وأجهزتها التى وهنت وتآكلت بعض أركانها، فى حين أن تمديد وتزايد وزن المجتمع مع الانفجار الديموغرافى السريع، وضعف مستويات النخبة والجمود السياسى والشيخوخة السياسية .. إلخ، إلى تشرذم المجتمع وشرائحه الاجتماعية "الطبقية"، مجتمع كبير ولكن "ضعيف" ولا يزال تتوره تفككات، مع تراجع دولة القانون الحديث، وبرز قانون القوة والمكانة والفساد والبلطجة .. إلخ، وهو الأمر الذى برز بقوة فى أعقاب 25 يناير - 11 فبراير 2011 مع انهيار المنظومة الأمنية القمعية.

لا شك أن مظاهر ضعف المجتمع الكثيف العدد - 91 مليون نسمة يعيش 83 مليوناً داخل البلاد وثمانية ملايين فى المهاجر الدائمة والمؤقتة - تبدو فى ضعف التعليم والخبرة، وضعف الموحّدات الرمزية - إلا عبر الانقسام الإسلامى المسيحى - والتنظيم ووهن المبادرات رغم كسر حاجز الخوف فى أعقاب العملية الثورية.

(13) انظر فى دور الأزهر وأزماته، نبيل عبد الفتاح، المؤسسة الإسلامية الرسمية: الأزهر فى عالم مضطرب، الباب

الثالث، سياسة المؤسسة، الفصل الأول من الكتاب من ص 179 إلى ص 192.

**ثانيًا: هوامش حول الحالة الانتقالية وتحولاتها
وتعثراتها**

الباب الأول

سياسة الخروج للنهار

الفصل الأول سياسة المؤامرة

المبحث الأول نظرية في "القلة المندسة": خطاب سلطوى قديم لا يثير أية دهشة!^(*)

يبدو أن مصر تعيش لحظة تاريخية تتساقط فيها بعض الوجوه والأفكار والخطابات السياسية والدينية والإيديولوجية التي ظلت ضاغطة على روح الأمة حتى أوشكت على الاختناق، وكادت تلفظ روح العقلانية والرشد السياسى وقيم الحداثة السياسية والاجتماعية لصالح منظومات من الأفكار السلطوية الدينية والسياسية التي تتعايش وتتساند عضوياً على بعضها بعضاً، حتى ولو بدت وكأنها في حالة خلاف، ومنها فزاعة الخطر الإسلامى التي روج لها بعضهم في أجهزة الدولة لإشاعة الرعب وسط الأقباط، وبعض أبناء الطبقة الوسطى المدنية ذات التعليم الأجنبى، وبعض الليبراليين واليساريين والقوميين! ناهيك عن إخافة الغرب!

الانتفاضة الجماهيرية الديمقراطية واسعة النطاق التي قامت بها الأجيال الجديدة للطبقة الوسطى المدنية لم يدعُ إليها لا الإخوان المسلمون ولا المؤسسات الدينية الرسمية، ولا القوى السلفية، ولا الدعاة الجدد، حتى ولو التحق بها بعض هؤلاء فيما بعد، ومن ثم حاولوا الاستفادة من زخمها، وهذا طبيعى في العمل السياسى، وحتى في محاولات البعض تغيير

(*) الأهرام 2011/2/17، نظرية في "القلة المندسة": (2/1) خطاب سلطوى قديم لا يثير أية دهشة!

جلده أو وجهه وارتداء قناع جديد "ثورى" هذه المرة أو "انتفاضى". الاستثمار السياسى للانتفاضة الجماهيرية الديمقراطية أمر وارد ومعروف في كل الانتفاضات الجماهيرية، إما بمحاولة النظام إعادتها إلى بيت الطاعة السياسية والقمعية كما حدث مع حركة الطلبة الديمقراطية الوطنية في 72/ 1973، وفي 17، و18 يناير 1977. أو بالاستمرار في نظرية العناد السياسى، وعدم الإنصات إلى الأصوات الوطنية الإصلاحية الداعية للتغيير السلمى في السياسات، وفي إعادة هيكلة وتنظيم وتطوير الأنظمة الدستورية والسياسية والاجتماعية والإعلامية من خلال توسيع وتجديد شباب الصفوة السياسية الحاكمة وإعطاء فرص حقيقية للأجيال الجديدة الشابة كي تتبوأ المواقع القيادية في المجالات كافة كي تأخذ فرصها من الخبرات السياسية والإدارية والقدرة على اتخاذ القرارات في واقع يتسم بالتناقضات، وملبد بالمشكلات الحادة والأزمات الممتدة والطارئة. لم تسمع الصفوة الحاكمة ولم تقرأ ولم تعرف ما الذى يحدث، وكان ثمة ولع غريب ومريب بتصعيد العناصر الأقل كفاءة من "المديوكر"، والمنيوكر - أى عناصر ما دون الحد الأدنى من الكفاءة والذكاء والمهنية والتكوين - كي يشغلوا مواقع سياسية وحزبية وإعلامية ووزارية وعلى قمة أجهزة الدولة.

إن هذا الموقف البيروقراطى - لا السياسى - كان يعكس خوف الصفوة الحاكمة والنظام من الأذكى والأكفاء، ومن الثقافة والمثقفين، خوف "غريزى" لأنهم كانوا يكرهون المعرفة والثقافة، وكل ما يمثلونهم من طلائع المثقفين والمبدعين المصريين. كان بعضهم عند القمة يحاول أن يستخدم الثقافة والمبدعين كجزء من الماكياج السياسى لتجميل الوجه الحقيقى القبيح لنظام يكن الكراهية والعداء للمعرفة والثقافة، والخطابات السياسية والاجتماعية والفكرية النقدية. صفوة طغيانية حاكمة كانت تستدعى بعض المثقفين والمبدعين الموالين - وآخرين - كجزء من الاستعراضات الشكلية التى تستبعد ما هو حقيقى ليحل محله كل ما هو تجميلى وتمثيلى وشكلانى! كان ثمة تحريض على الثقافة والمبدعين من خلال استخدام قوى دينية رسمية ولا رسمية وتستعدى على الإبداع والمبدعين، وتحولت الروايات والأشعار والقصص إلى هدف لقوى ظلامية ساعية لإشاعة وتوزيع الخوف وترويع الأدباء. تحول الفكر الدينى المصرى الوسطى إلى نمط من الغلو والتطرف الدينى الإيديولوجى الذى يرفع سلاح التكفير وجحد إيمان المثقفين والمبدعين، وتحويل كل الإنتاج الإبداعى والبحثى والثقافى إلى محاكم تفتيش في الضمائر والأفكار، ومطاردة القصائد والروايات والمسرحيات والأبحاث

الأكاديمية بدعوى أن بعض رجال الدين أو دعائهم يمتلكون المعايير والحقائق الدينية المطلقة، وأنهم حراس بوابات الإيمان الإسلامى، لم يقتصر الأمر على سلطات التكفير المدعاة باسم الإسلام الحنيف والعادل إسلام الحرية والمساواة والتسامح وحرية التدين والاعتقاد والضمير إلى إسلام على هوى بعضهم من سدة معبد التسلطية الدينية حليف طغاة التسلطية السياسية، والقمع باسم الأمن والدين. شاركت عناصر غلبة داخل السلطة الدينية المسيحية المحافظة في محاولة محمومة لوضع المصريين المسيحيين في معتقلات الضمير والعقيدة، بعيداً عن الأخوة الوطنية في مسعى لكسر وحدة الأمة رأسياً. عديد الأطراف شاركوا في مسعاها للحياة فوق بقايا جسد الدولة/ الأمة الحديثة غالب الصفوة السياسية الحاكمة - والاستثناءات محدودة - تحالفت مع رجال دين رسميين وبعض قوى الإسلام السياسى، وعناصر سلفية وعناصر أخرى لعبت دور المعارضين في تمثيلية سياسية أقرب إلى الملهة السياسية، حيث لا سند ولا ركائز اجتماعية تدعم هذه التحالفات والمعارضات الهامشية أو تؤيدها. وبرز بعض هؤلاء مؤخراً كمحاورين للنظام في استراتيجيته لإعادة ترميم نفسه مجدداً واحتواء الانتفاضة الشعبية الوطنية الديمقراطية.

عاشت الصفوة السياسية الحاكمة وغالب القوى الدينية - على اختلافها - تتساند وتتكامل وتدعم بعضها بعضاً، وصمت أذانها وأغمضت عيونها عن أصوات وكتابات نقدية وإصلاحية طالبت بالتغيير وتطوير الدولة وتحويل النظام من التسلطية إلى الديمقراطية ودولة القانون الحديث. كانت الشيخوخة السياسية والجيلية تستمر وتمدد وتتجمد على مقاعدها المخملية الوثيرة، كاشفة عن أنانية جيلية، ومعاودة سياسية وغياب للمسئولية السياسية والقانونية والأخلاقية إزاء الأمة والدولة والأجيال الجديدة الشابة ومستقبلها. عاش بعضهم في ظل غيبوبة سياسية لا ترى واقعا جديداً يتخلق من بين أصلاب الخلايا الضامرة للشيخوخة الجيلية والسياسية التى تضرب نسيج الصفوة الحاكمة والمعارضة وهياكل الدولة والنظام القديم والأخطر شرعيته التى كانت تتآكل وتتداعى، ولا تجد بعض الإصلاحيين أو العقلاء داخل النظام من ينبه ويشير وينصح إلى خطورة الشروخ والتآكل والتهدم في نظام "الشرعية السياسية" و"الدستورية" على خطورة ما كان يحدث حتى انتفاضة شباب الطبقة الوسطى المدنية يوم 25 يناير الماضى وما بعد، وتنامى البيئة الحاضنة والداعمة لهم من آبائهم وإخوتهم وأسرهم بطول مصر وعرضها. في ظل بيئة الجمود السياسى والفكرى،

والركود الجليلى باسم الاستقرار تشكلت القوى الشابة الجديدة على الواقع الافتراضى هروباً من القيود القمعية الأمنية والسياسية والقانونية والإدارية على الواقع الفعلى، وعلى المجال العام السياسى الذى تم تأميمه وتدينه بتواطؤ مع بعض أجهزة الدولة والصفوة الحاكمة.

المبحث الثانى

3 - نظرية في "القلة المندسة":

المؤامرة! المؤامرة! الأجنداث الغامضة!^(*)

ركز الجهاز الإيديولوجى للنظام التسلطى في مصر خلال ثلاثين عاماً مضت على إخفاء المعلومات وتشويه الوعي الجمعى، وستر واستبعاد الحقائق، وصناعة وترويج بعض الأساطير حول الإنجازات الكاذبة في السياسة والاقتصاد والإعلام والثقافة، بينما الواقع الفعلى مترع بالأزمات الممتدة، والتدهور المستمر في السياسة والكفاءات والمهنية في التخطيط والأداء.

إن نظرة على الخطابات السياسية والإعلامية الرسمية تشير إلى الولع الوحشى بترويج مجموعة من الأفكار السطحية والسادجة حول المؤامرات التى تحاك ضد مصر والمصريين، وأن القيادة السياسية العليا السابقة، هى التى تقف ضد المؤامرات التى تستهدفنا وحدنا من دون غيرنا من الأمم لأنها تتمتع "بالحكمة" و"الذكاء النادر" و"الاستثنائى"، و"القدرات" و"المهارات السياسية غير العادية"!!! وهكذا عاشت مصر تدهوراً في مكانتها الإقليمية والدولية على عديد الصعد، بينما الإعلام الديماغوجى يروج أكاذيبه، وفقاعاته اللفظية عن دور مصر وكأن النظام ورئيسه وبطانته هم مصر. نمط من الشخصية السياسية عن إنجازات وهمية لا توجد إلا في أخيلة صناعها ومروجيها المريضة وهكذا تمت صناعة عالم من الأكاذيب السياسية والإعلامية والفقاعات اللفظية عاشت فيها وداخلها الصفوات المصرية السياسية والمعارضة والأكاديمية، على نحو أدى إلى شيوع إحساس باللا جدوى من إمكانات الإصلاح، أو تجديد الدولة والحكم والمعارضة أو التصدى للفساد الهيكلى والنخبوى، أو

(*) الأهرام 2011/2/24، نظرية في "القلة المندسة": (2/2) المؤامرة! المؤامرة! الأجنداث الغامضة.

إشاعة الشفافية وروح ومعايير المساءلة القانونية والسياسية والأخلاقية للمسؤولين عن إشاعة الفساد والقمع وترويع وتخويف المصريين لاسيما النشطاء والمثقفين.

من أبرز الفقاعات اللفظية التي طرحها النظام وإعلامه الرديء نظرية الأجندات الخارجية والخاصة والقلعة المندسة، والقوى الغامضة التي تلعب وتعبث في الظلام وهو ما ينتمى إلى نمط من النظام اللغوى الشعاراتى الفارغ من المضمون والدلالة والمعنى، ألا وهو بعض النظريات الأمنية التي تنتمى تاريخيًا إلى نظام يوليو 1952 التسلطى، وهو الولع الوحشى بنظرية المؤامرة التي شارك فيها بعض القوميين العرب، وغالب الإسلاميين السياسيين والرسميين والدعاة - والاستثناءات محدودة بينهم - هذا التصور المؤسس على أننا نحن من دون "خلق الله جميعًا" - أم ودول وشعوب العالم كله - المستهدفون بالمؤامرات والأجندات الخارجية، حينًا لأن الإسلام مستهدف، وحينًا آخر لدورنا القيادى في العالم العربى! وكأن القيادة إرث سياسى تتوارثه الشعوب والأمم والدول جيلًا بعد آخر، ونظامًا بعد آخر، إلى آخر هذا اللغوى السياسى، والثروة اللفظية الفارغة!

نظريات تأمر الآخرين ضدنا تتناسل وتغير من أقنعتها وألوانها مع الوقت وجوهرها لا يزال كما هو لم يتغير، ولم يقل لنا أحد يوما ما، ما هى هذه المؤامرة، وكيف تم تخطيطها وما هى أطرافها والفاعلون على مسرحها، وما هى أهدافها إلى آخر هذه الأسئلة البسيطة والدالة لكى يقنعنا بعض رجال النظام التسلطى - الذى مازال مستمرا - بهذه المؤامرات التي سينساها النظام وجهاز دعايته الإيديولوجى بعد أن تستقر الأمور كما حدث دائمًا!

كان الرئيس السادات يتحدث دائمًا عن انتفاضات واحتجاجات جيل السبعينيات، ويصفنا بأننا قلة مغرر بهم من أبنائه، واستمرت نظرية التغير السياسى، والقلعة المندسة، بالإضافة إلى نظرية الأجندات الخاصة وأخرى هى "القلعة الحاكمة" - التي أطلقها ومعه نظام سلفه المخلوع - على كل من يطالب بالعدالة والحرية والمساءلة والتصدى للفساد والعصب الفاسدة الجانحة!

ها هو الخطاب القديم المستهلك يستعاد ويكرر حول المؤامرات والقلعة المندسة، والشباب النقى/ البرىء، وذلك دون أى صدى أو مصداقية. لو كان هذا الجيل الشاب نقيًا وبريئًا لاستمر خانعًا ومطيعًا لأن النقاء والبراءة البلهاء هما سمت السذج والجهلاء وغير الواعين بمصالحهم ومصالح بلادهم! هذا النمط من خطاب المؤامرة والبراءة والنقاء والقلعة المندسة هو

محاولة للتغطية على حقائق ما يحدث على أرض الواقع، وأهداف مطالب الأجيال الجديدة التي تتسع لما هو أكبر من مجرد تغيير في رأس النظام التسلطي إلى تغييرات هيكلية شاملة. إنها محاولة لكسر تماسك قوى الانتفاضة الشعبية الديمقراطية، وتحريض بعض الجماهير البسيطة ولاسيما سكان العشوائيات والبروليتاريا المدنية الرثة، وكأن شباب الانتفاضة يقفون ضد مصالحهم، وتآليب القوى الاجتماعية الميسورة، والأقباط ضد الشباب الجديد بدعوى فتح الطريق أمام فزاعة ثبت أنها تعدو مع آخرين وراء الانتفاضة الشعبية الديمقراطية لاحتوائها ومحاوله وأدها، وذلك لمحاولة إعاقة وإزهاق روح مصر الجديدة الشابة المدنية الساعية للحرية والعدالة وحقوق الإنسان العالمية والدولة الديمقراطية الدستورية الحديثة. من الشيق ملاحظة أن نظرية الأجندات والمؤامرة والقلعة المندسة تحولت إلى جزء من طقس السخرية والنزعة المشهدية السياسية والكرنفالية في تظاهرات، واحتجاجات الشباب يوم 25 يناير الماضي وما بعد، ولا تزال موضوعاً أثيراً للنكات اليومية التي يبدعها الناس على هكذا خطاب بئس وعقيم لا يثير سوى السخرية والضحك.

الفصل الثانى مصر الجديدة

المبحث الأول مصر الشابة^(*)

الحالة الاحتجاجية والانتفاضة والشعبية واسعة النطاق التى اجتاحت مصر كلها منذ 25 يناير ولا تزال، كانت تعبيرا عن استمرارية الاختلالات البنائية فى النظام السياسى، وفى السياسات الاجتماعية والأمنية والإعلامية الرسمية، والتى كانت موضوعا للدرس والتحليل النقدى لكبار المثقفين والباحثين المصريين فى الأهرام وخارجه من أجل إيجاد سياسات وآليات إصلاحية جديدة قادرة على تجديد الدولة المصرية وأجهزتها، وكذلك فتح الأبواب أمام مصادر جديدة للتجديد السياسى للطبقة السياسية الحاكمة من خلال وجوه إصلاحية تتسم بالحد الأدنى من الكفاءة المهنية والجدارة والقدرة على إدارة المؤسسات السياسية والبيروقراطية على نحو يتسم بالعقلانية والرشد الإدارى والسياسى. ثمة عديد من الكتابات ركزت على المخاطر الجمة للركود السياسى والجمود النخبوى، والأخطر لظاهرة الشيخوخة الجيلية، وانسداد الطرق والمسارات السياسية والمهنية أمام أجيال متعددة - السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات وما بعد - فى الحراك السياسى والمهنى لأعلى، ومن ثم أدى هذا الانسداد السياسى والاجتماعى إلى تراكم الاحباطات السياسية، وتزايد الاحتقانات الاجتماعية والسخط على الطبقة السياسية التى بدا بوضوح لوحظ وكتب عنه

(*) الأهرام 2011/2/3، الخروج إلى النهار: مصر الجديدة الشابة.

مرارًا وتكرارًا في الأهرام وغيرها إلى أن ثمة صدعا وفجوات إدراكية ومعرفية ومعلوماتية عما يجرى فعلاً في الواقع الاجتماعي المحتقن والمتوتر والذي يسرى الغضب والسخط واسع النطاق في حناياه وخلاياه الاجتماعية والسياسية، بينما كانت الأجيال الشابة تبتعد عن الخطاب الإصلاحى الجزئى أو الشامل، وراحت عبر الواقع الافتراضى تلتئم حول فضاءات سياسية وقيمية وفكرية جديدة، تؤمن بحقوق الإنسان العالمية، وبلغة وأدوات اتصالية وإدراكية مختلفة تمامًا عما يجرى عند قمة النظام وأجهزة الدولة على اختلافها، ولاسيما الأمنية. ظلت الطبقة السياسية والبيروقراطية والإدارية ومؤسسات النظام تعيد إنتاج مجموعة من الشعارات الخشبية والأفكار القديمة الميتة التى لم تعد قادرة على الهام الطبقة الوسطى - الوسطى، أو الوسطى الصغيرة أو بث الآمال السياسية أو الاجتماعية أو الفردية. من هنا نستطيع أن نقول: إن تراجع الآمال، وغياب الحساسية السياسية والخيال لدى الطبقة السياسية الحاكمة، وضعف المعارضات وحركات الاحتجاج الجديدة على اختلافها باستثناء جيل الانترنت وشبكات التفاعل الاجتماعى الذى كان ولا يزال يؤسس لخبرات ورؤى جديدة، ولم يهتم أحد به، لأن بعضاً من غرور القوة شاب تصرفات بعضهم وسلوكهم الأمنى والحزبى والسياسى. كانت الفجوة بين الأجيال تتسع، والسخط السياسى والاجتماعى يتراكم ويتمدد إلى أن حانت لحظة لم تستطع الطبقة السياسية الحاكمة والمعارضة قياسها إلا قلة من الباحثين والكتاب، ولم يأبه أحد بهؤلاء جميعاً إلى أن خرج الغضب الجيلى السياسى والاجتماعى عارماً وبلا حدود إلى الشارع.

خرج مارد هائل من تراكمات الغضب من قمم النظام التسلطى الذى تقوضت بعض أجهزته ومؤسساته في سرعة كشفت عن غياب الإدارة السياسية والرؤى الرشيدة والكفاءة المهنية.

إن بعض دروس ما حدث حتى اللحظة الآنية المتغيرة والسائلة، يمكن رصدها تمثيلاً لا حصراً فيما يأتى:

1 - إن المصريين قادرون على المبادرة التنظيمية في مواجهة العفوية السياسية والهيّاج والتمرد الجماهيرى المنفلت من عقاله.

2 - القدرة على تحويل العفوية التنظيمية للدفاع عن الممتلكات العامة والخاصة إلى أشكال تنظيمية تتطور لملء فراغات الغياب الأمنى/ البوليسى الشامل منذ نهاية يوم جمعة

الغضب 28 يناير 2011 وما بعده إلى حين نزول جيش مصر ويتلاحم مع الأمة ويدافع مع شبابها عن ممتلكاتها ورموزها القومية.

3 - الوعي السياسى والتاريخى البصير بالرأسمال الرمزى والتاريخى المصرى، في الحفاظ بأجسادهم على محاولات بعض المجرمين سرقة المتحف المصرى العريق.

4 - إن أشكال التنظيم الشعبى شملت كافة الأحياء الفقيرة والوسطى والمترفة من خلال عديد المظاهر، وضع علامات للعربات التى تنتمى للحى - كما في الزمالك على سبيل المثال - وعلامات على الزى للمرور. التحقق من العربات المارة في ساعات حظر التجول ومن شخصية العابرين للطرق، وسد الشارع من جميع ممراته، وأمام المنازل بين جميع شباب الأحياء والشوارع والحوارى، وأيضاً على الكبارى والجسور بعد ساعات حظر التجول وليلاً على وجه التحديد.

5 - إن المؤسسات الدينية الرسمية - الإسلامية والمسيحية - تجاوزتها حركة الأجيال الجديدة الشابة، سواء على مستوى خطابها السياسى الدينى الصامت عن الفساد السياسى والاجتماعى والداعم للعناد السياسى، ونزعة رفض الإصلاح الشامل. إن تأييد رموز الطبقة الدينية الرسمية - الإسلامية، والمسيحية كشف عن تواطؤات وولاءات عضوية بين أطراف الحالة التوتاليتارية السياسية والدينية والأمنية. إن رفض المؤسسة الأرثوذكسية لمشاركة شباب الأقباط، تم إسقاطه على الأرض بالمشاركة الحية للشباب المصرى الذى خلع عباءة الطائفية ليشارك في المطالبة بالإصلاحات والتغييرات الجذرية الديمقراطية السياسية والاجتماعية ومن ثم الدينية.

6 - إن فزاعة الإخوان المسلمين ثبت سقوطها وأنهم جزء من حركة الاحتجاج الشعبى واسعة النطاق، ولم يكونوا مبادرين بدعم الجيل الجديد الشاب.^(*) أما محاولة بعض دعاة السلفية أن يشاركونا ويقودوا جماهيرهم فقد كشفت عن وجه سياسى جديد للسلفية التقليدية والجديدة بكل دلالات ذلك على المستويين السياسى والاجتماعى والدينى.

7 - كشف الواقع المنتفض بمطالب الإصلاح أن بعض الخطاب الدينى الرسمى والإخوانى والسلفى بعيد عن أفكار حركة التغيير الشابة ذات التوجهات المدنية وبدى أن

(*) لم يشارك بعض أعضاء جماعة الإخوان المسلمين فى الانتفاضة الثورية - بعد رفض صريح لها - إلا فى أعقاب انهيار المنظومة الأمنية القمعية ليل 28 يناير 2011.

الخطاب الدينى السياسى والاجتماعى بعيداً عن روح مصر الجديدة الشابة الطامحة لتغيير في الأفكار والقيم وفى الفكر الدينى نحو الحرية والعدالة والتسامح والمساواة بين المصريين.

8 - إن عدم الاستجابة والمرونة السياسية مع مطالب التغيير وشيوع وانتشار الفساد الوظيفى والإدارى والسياسى والإعلامى أدى إلى تقوض بعض مكونات أجهزة الدولة على نحو بالغ الخطورة. بما يشير إلى غياب المسئولية السياسية والأخلاقية لدى بعض قادة الطبقة السياسية الحاكمة، ولاسيما وأن الدولة الحديثة ومؤسساتها وأجهزتها في إطار الدولة/ الأمة هى أهم إنجازات المصريين وكفاحهم التاريخى منذ محمد على وإسماعيل باشا وإلى الآن.

9 - إن بعض رجال الأعمال الفاسدين فروا هاربين في لحظات الأزمة بعد نهب المال العام وثروة الأمة، ولكن بعض الشرفاء والوطنيين ظلوا في بلادهم لأن مصيرهم جزء من مصائر شعبهم وأمتهم العريقة ومستقبلها في التنمية والإصلاح الشامل.

10 - مصر في مفترق الطرق وأبواب تحديد الدولة وأجهزتها نحو الدولة الدستورية والقانونية الديمقراطية يبدو في نهاية نفق التسلطية السياسية وثقافتها ورموزها ومؤسساتها وتقاليدها.

نحن في بداية الخروج إلى النهار إلى مصر الجديدة.

المبحث الثانى

لن يمروا!!^(*)

دم الشهداء والمصابين فوق الكلمات والشعارات والتهافتات والمصالح السياسية الأنانية قصيرة النظر من غالب القوى السياسية على اختلاف توجهاتها الايديولوجية والدينية. الشهيد، والمصاب أهم من الصراع على الحصص والمكاسب السياسية. البدء في التعامل مع هذه الأزمة العاصفة ينطلق من تقديم كافة المسئولين عن إطلاق الرصاص - بأنواعه - غازات الأعصاب، كما يقال والمسيلة للدموع على أغلى ثروة مصرية هى شبابها وبعض اليافعين من

(*) الأهرام 2011/11/24، مصر الجديدة الطالعة للنهار: لن يمروا!!

أنبل أبنائها -، إن إطلاق رصاصة أو قنبلة يعنى وبوضوح أنها مشروع قتل للمستقبل ولمصر الجديدة في ميدان التحرير وفي ميادين أخرى. التحقيق الشفاف والسريع والنزيه والمحايد لتحديد المسؤولية السياسية أولاً، والجنائية ثانياً، والأخلاقية ثالثاً على المجموعات التي تقاتل مصر الآن وتعيد إنتاج سياسة سلطوية عمياء لم تر ولا تسمع ولا تحس ولم تدرس ما الذى جرى في بلادنا بعد الانتفاضة الديمقراطية الثورية في 25 يناير الماضى؟ ولم تراجع سياساتها الأمنية، وأخطاءها الفادحة، وتاريخها الطويل - 60 عامًا - من الانتهاكات الممنهجة لحقوق الإنسان، واللامبالاة بالأطر الإجرائية والموضوعية الحاكمة لتطبيق القانون، وخرقوا ولا يزالون قواعده وأحكامه؟!.

الإعلان عن وقف الاعتداء على المتظاهرين السلميين هو البداية ومحاسبة المسؤولين عنها هو أساس التحرك. على جميع القوى السياسية أن تعترف بأنها بعيدة عن مصر الجديدة، وأنهم مسئولون سياسياً وأخلاقياً عن بعض خطايا وآثام وجرائم النظام التسلطى تحت حكم مبارك وزمرته الفاسدة التي خربت البلاد، وأن هذه النخبة القديمة بكل أطيافها الليبرالية واليساروية والقومية والدينية تحمل أعطاب وشرطانات التسلطية السياسية، والتسلطية الدينية، والتسلطية الثقافية وأنهم جزء من مناورات وصفقاته، والاستثناءات محدودة. على غالبية نجوم المسرح السياسى الفارغ إلا منهم أن يعترفوا بأنهم استعمروا المصلحة العليا للأمة المصرية، وللأغلبية الساحقة من أبنائها بحثاً عن مصالح سياسية ودينية قصيرة النظر! إن بعضهم حاول كسر الأمة رأسياً على أساس الدين والمذهب، وتحويل الوطن الواحد والشعب الواحد إلى طوائف والضرب بعرض الحائط بتاريخ من التوحد القومى المصرى في إطار الحركة الوطنية الدستورية المعادية للاستعمار الغربى. يبدو أن بعضهم تناسى تاريخاً مجيداً من الجهود الجسورة والبناءة من أجيال تلو أخرى لتأسيس دولة حديثة ومعاصرة - دولة أمة - في إقليم لا تزال شعوبه والنخب السياسية فيها تسعى إلى تجاوز الطائفة والقبيلة والعشيرة والعائلات الكبرى والأعراق وتعدد اللغات لبناء دولة / أمة. محاولة لتقويض إنجاز تاريخى رفيع المقام من أجل مصلحة سياسية قصيرة النظر خلال فترة وجيزة. على الجميع الإقرار بشجاعة أنهم أخطأوا على نحو جسيم في تقييم موضوعى للانتفاضة الثورية الديمقراطية، وأنهم تعاملوا معها على أنها مجرد تظاهرات ومحض عملية احتجاج سياسى يمكن احتواؤها بالطرق التقليدية القديمة، وإعادة الأمور إلى سابق عهدها حيث الطغيان والسلطنة الشرقية

تحت عباءة الجمهورية، واستباحة الفرد والشعب، واستمرارية الفساد والإفساد وحكم المحاسب والموالين والزبائن.

وا أسفاه غالب القوى السياسية تعاملت برعونة سياسية مع الأجيال الجديدة، وبدأت مناورات ومساومات نظام مبارك لتقسيم مصر والسلطة على أساس تفاهمات والأرجح صفقات سياسية لكسر إرادة مصر الجديدة ومستقبلها وشبابها الغض الأكثر ذكاءً وحيوية من تراكمات من أسوأ الممارسات السياسية! نسي الجميع من قاموا بالعملية الثورية - وطرائق تفكيرهم المغايرة- لصالح أجيال من نخب تعاني من الشيخوخة السياسية والتبلد في الحس السياسي وضعف الخيال الخلاق ونسيان مستقبل الدولة والأمة الواحدة في مقابل برلمان سيعاني من عدم الدستورية، وسيواجه بأساليب من الرقابة الديمقراطية المباشرة من الأجيال الشابة الثائرة على تاريخ من التخلف السياسي والاجتماعي والسياسي التاريخي والفشل الذريع.

على الجميع - المجلس العسكري ومن شاركوا في حكوماته الضعيفة - أن يعترفوا بسوء إدراك طبيعة العملية الثورية التي تمت ولا تزال مستمرة، وأنهم أخطأوا في حق الأمة والدولة والشباب الثائر. أخطأ الجميع ويحملون أوزار سوء إدراكهم، وغموض رؤيائهم وعدم شفافية مسعاهم، وصفقاتهم السياسية. أخطأت السلطة الفعلية في سياسة ردود الأفعال في التوقيتات الخاطئة، وأنهم أرادوا إعادة إنتاج عصر مبارك بذات الوجوه والممارسات والقرارات! يا له من ذكاء سياسي خطير!

فلتذهب الشيخوخة السياسية، وكافة محاولات سرقة "روح مصر الجديدة" إلى الجحيم! إن الذين يتصورون أنهم فوق المصريين وأسيادهم سيدفعون الثمن باهظاً، وسيخضعون للمساءلة السياسية والأخلاقية والجنائية الصارمة! وجريمة قتل وجرح وإصابة أزهار مصر الجديدة! لن يمروا! إن الذين يجلسون على مقاعد المتفرجين ويعطون النصائح والحكم والمواعظ عليهم أن يتذكروا أن قتل الشباب، أو استخدام بعض الأسلحة الخطيرة والرصاص ليتذكر هؤلاء أن الشهيد ومن فقد نور عينيه قد يكونون أبناء أو بنات أو إخوة وأخوات أو أصدقاء لهم، ليشعروا بحجم الحزن الدامي واللوعة والأسى الذي سيعتصر روحهم!

لن يمروا أيا كانوا! وستتصر مصر الجديدة الصاعدة إلى النهار.

المبحث الثالث

مصر: مفترق الطرق المتعارضة^(*)

تقف مصر الدولة والأمة الحديثة في مفترق طرق تاريخي بامتياز، بين استمرارية التقليد السياسي المصري، وبين النكوص نحو بعض الأفكار والنظم وأساليب العمل السياسي التي تنتمي إلى مفاهيم الجماعة الدينية، والعشائر والعائلات والحرف، وهو تحدٍ برز بوضوح في خطاب الرئيس المنتخب السيد محمد مرسى الذي كشف عن نزعة لتذرية المجتمع المصري إلى عشائر وطوائف وحديثه عن أهلى وأبناء عشيرتى... إلخ وهو ما يشير إلى أن هذه المفاهيم مركزية في طريقة تفكير الرئيس والفريق الذى يعمل معه، وهو أمر بالغ الخطورة لأنه يعكس إدراك ما قبل حديث ودينى شبه مغلق بامتياز لأننا لسنا "عشائر"، نحن أمة واحدة، ولسنا جماعات دينية.

إن خطاب د. مرسى مثير للقلق، ومن حقنا عليه أن يستمع لانتقاداتنا لأن هذه المقاربة واستخدام مفاهيم ما قبل حديثه في خطابه أمر خطر!، على الرغم من أننا نحمد له الجزء الثانى من الخطاب الذى ينزع نحو بناء التوافق بين تيارات الفكر والعمل السياسى على اختلافها.

من هنا نطالب بمراجعة هذه الأفكار والمفاهيم التى تتنافى مع دولة وأمة حديثين وممتلكان تقاليد راسخة.

- مفترق طرق بين تجديد الموحديات القومية المصرية حول الدولة / الأمة وذلك في أطر وبنية سياسية ديمقراطية تعتمد على النظم القانونية الحديثة وتراثها الخصب في المنظومات القانونية الفقهية والتطبيقات القضائية التى لاقت نجاحاً باهراً، ربما تجاوز بعض التجارب النظيرة في العالم العربى وجنوب العالم ومن الشيق ملاحظة أن التجربة المصرية التاريخية اتسمت بالتأصيل والتوفيق والتأليف بين التقليد القانونى المصرى وبين أنساق القيم والعادات والتقاليد الوطنية بما فيها المكون الإسلامى والمسيحى المصرى بكل خصوصياته.

(*) الأهرام 2012/6/28، مصر: مفترق الطرق المتعارضة.

هذا التقليد التاريخي بكل ما ينطوي عليه من تجارب تعرض للانكسار والتدهور، واعتري بعضه التحلل والنكوص كنتاج للتسلطية التشريعية والسياسية والدينية التي وظفت في عديد أبعادها لخدمة "السلطان الجمهوري"، وولاية المتغلب العسكري تيارى الجمهورى إذا جاز الوصف وساغ.

انكسرت "الوحدة الوطنية" وتفككت غالب عناصرها كنتاج للغلو الدينى والطائفى، ولسياسة التمييز على أساس الانتماء الدينى لا الوطنى ومفاهيم المواطنة والمساواة بين المواطنين جميعاً. والأخطر تحول التمييز إلى ثقافة شائعة. من هنا تحولت مصر إلى كتل دينية وطائفية واجتماعية تفتقر إلى أواصر عضوية فيما بينها، وتحولنا إلى محض مجموعات تعيش على أرض بلد اسمها مصر!

من هنا لابد من إعادة بناء الموحدات والعلاقات المواطنة حول الدولة والقيم المؤسسية، ومنطق الدولة الحديثة الديمقراطية التى تتأسس على حماية الحقوق والحريات الشخصية والعامة وعلى رأسها الرأى والتعبير والفنون وحرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية.

على الرئيس الجديد أن يطرح خطاب التزامات وتطمينات سياسية حاسمة تجاه قضايا الحريات كافة، والالتزام بدعم وتمكين المرأة وحقوق الطفل والأقليات، مصر تشققت طوال أكثر من أربعين عاماً مضت إلى نوبيين وأقباط وأمازيغ وسيناوية - إلخ لغياب ولاءات وانتماءات ما فوق أولية (العرق / الدين / المذهب / المنطقة).

خطاب التزامات يدور حول إسلام ديمقراطى منفتح واعتدالى وتجديدى يدور حول الحريات، إسلام الحرية والأحرار لا يخشى من نكوص بعضهم، أو ممارستهم لحرية التدين والاعتقاد. إسلام مفتوح على عالمه وعصره وثقافته، وأثق فى قدرة مصر على أن تقدم تاريخاً عميقاً من التدين الحضارى القادر على مواجهة تحديات عصره.

خطاب التزامات يقدم المركز المصرى الإسلامى التاريخى حول الأزهر والتقليد السنى الأكثرى الراسخ القوى والمنفتح الذى يمتلك القدرة والكفاءة على استيعاب المذاهب الأخرى وإدارة الحوارات العميقة حول إسلام فوق المذاهب جميعها ويعتبرها جميعاً مهبداً للثراء والغنى الفقهى. التقليد الأزهرى - المؤسسة والاجتهادات - أكبر وأعمق وأكثر شمولاً من

اختصاره في بعض رجالاته ممن ينتمون لجماعة الإخوان المسلمين وبعضهم يريدون الوثوب عليه.

أزهر أكبر من أن يختصر في جماعة، أو مذهب، أو رأى. أزهر يتم دعمه وتطويره لمنازلة عديد التحديات وعلى رأسها ضعف مستويات التكوين والإمكانات التعليمية والمادية .. إلخ، لكي يستطيع التصدي لمحاولات بعض القوى الدينية ضيقة الأفق ووراءها دول نفطية، أرادت استبعاد المرجعية الأزهرية لصالح بعض المؤسسات الدينية لهذه الدول النفطية وغيرها التابعة لها.

خطاب التزامات صارم لرئيس لمصر أكبر من جماعة وحزب سياسى، كان ينتمى إليهما، ويطرح مسألة الازدواجية بين الجماعة والحزب وما هي حدود كليهما، والخلط بينهما. التزامات أن القرار السياسى سيتخذه الرئيس وليس المرشد أو رئيس الحزب الذى ينتمى له أو شلة داخله وحوله.

خطاب التزامات وروية شاملة وعصرية لوحدة المؤسسة الرئاسية وتجانسها وتكاملها، وليس تشظيها إلى رئيس ومعه بعض عشاق السلطة!

خطاب التزامات ضد الفساد والمفسدين والتصدي لشبكاته داخل الدولة ومؤسساتها. خطاب ضد قبائل المنافقين وخدام كل حاكم وسلطة لتكون بداية لمواجهة فائض الخوف والنفاق التاريخى السائد فى الثقافة السياسية وفى الممارسة اليومية كوجه آخر لثقافة استبدادية وسلطوية مرعوبة تاريخيًا من الكفاءات والمواهب وتميل دائما إلى استبعادهم والحض على كراهبتهم واغتيالهم معنويًا.

خطاب التزامات حول الفنون وحرىات الإبداع، لا يخشى الخطأ أو التجريب، وإنما يدافع عن الحق فى الإبداع وفى الاختلاف لأن ذلك أساس القوة الناعمة المصرية وإمكاناتها وأدوارها فى الإقليم والعالم.

خطاب التزامات من الرئيس لأمة عريقة تفككت عراها وتقوضت بعض دعائمها، وتحتاج لتنسم الحريات فى أقصى فضاءاتها كي تؤسس لثقافة المسئولية.

خطاب التزامات حول صرامة تطبيق قانون الدولة الحديث والعاقل وذلك لإعادة هبة القانون فى الضمائر والوعى قبل السلوك الاجتماعى المنفلت والعشوائى.

نحتاج إلى خطاب التزامات صارم حول تطوير جذرى لنظام التعليم وسياساته ومناهجه يعتمد على تجارب الأمم الأكثر تقدماً لأننا لسنا أقل منهم، ونحتاج إلى تعليم العقل النقدي لا العقل الحافظ والتكرارى والنقلى.

تعليم منفتح على عصره بحرية ودون خوف، تعليم يؤمن بالإنسان وإرادته وحياته، ومن ثم تعليم لا يعتمد على الوعظ والإرشاد والشعارات وعلى مدرسين مذعورين من المعرفة وذوى مستويات تكوينية محدودة وضعيفة وضحلة والاستثناءات نادرة.

مصر تحتاج إلى أن تحاور نفسها وتنقد ذاتها بعمق وصراحة بعيداً عن خطاب الشعارات ومديح الذات وطبوله الجوفاء.

مصر ورئيسها المنتخب أمام انقسام تاريخى ومخاوف وأوهام وأساطير تحتاج إلى تبديدها لتنتقل يقظة حرة قادرة على الخروج من تخلفها التاريخى واستبداد العصور المظلمة إلى أنوار العالم الجديد المعولم، لدينا الإمكانية والأمل والطموح للانتصار على ذاتنا الجريحة وملاقاة تحديات عاصفة. من هنا نبداً!

المبحث الرابع

مصر البعيدة، مصر المحجوبة: أسئلة .. أسئلة! (*)

ما كل هذه الضوضاء السياسية والاجتماعية والإعلامية التى تكاد تعصف بحياتنا ومستقبلنا على كافة الصعد؟ ما الذى يكمن وراء الانقسامات الحادة والعنيفة والصاخبة حول الدولة والنظامين السياسى والدستورى؟ أين مصر وموارثها وخبراتها التاريخية ورمزياتها وإنجازاتها وطلائعها التجديدية منذ مطالع بناء الدولة الحديثة وحتى الآن؟

أين الأمة ومكوناتها وتعددياتها على اختلافها، فى المشاركة فى عملية إعادة تجديد الدولة التى يحاول بعضهم التعامل معها، ومع تراثها وتقاليدها وقواعد عملها على أنها نسيا منسياً،

(*) الأهرام 2012/3/8، مصر البعيدة، مصر المحجوبة: أسئلة .. أسئلة.

ويحاولون التعامل معها على أنها بمثابة ركام من الشظايا، يحتاج إلى تجريف شامل، والبدء ببناء دولة أخرى على طريقة التجربة والخطأ؟ هل يمكن تأسيس دولة بعيداً عن تاريخها وتقاليدها على نحو ما يرغب ويصخب بعضهم؟

ما الذى يكمن وراء هذا الغموض والركاكة في بعض الخطابات السياسية والأطروحات التى تخص الدولة ومؤسساتها؟

هل يمكن وضع دساتير وفق قاعدة الغالب والمغلوب في المعارك الانتخابية؟ وهل يمكن أن يضع الدستور نواباً في برلمان مطعون في دستورية القانون الذى جاء بهم إلى السلطة التشريعية؟

هل وضعت الأغليات السياسية في البرلمانات الدساتير في الأنظمة الدستورية والسياسية المقارنة؟ هل المغالبة وفق الأكثرية البرلمانية يعطيها الحق في تحديد القيم السياسية العليا المؤسسة للنظام السياسى وقواعد عمله وآلياته؟

هل نعود إلى سياسة الأسلاب والغنائم التى عرفها تاريخياً النظام السياسى الأمريكى في أحد مراحل تطوره لتغدو هى سياسة المغالبة/ الأكثرية، بحيث يقوم حزب الأغلبية - أو ائتلاف أو تحالف إيديولوجى وسياسى - باختراق مؤسسات الدولة الوطنية/ القومية، الشرطة والعدالة والجيش والخارجية؟ أم أن المؤسسات السيادية، لا تخضع لمفهوم الغلبة والاستحواذ، ومن ثم تعتمد على معايير للاختيار تعتمد على الكفاءة والموهبة والعمل وفق القواعد الدستورية العامة في المساواة بين المواطنين، وعدم التمييز، ومن ثم تخضع للقيم الجمهورية في اختياراتها وأساليب عملها، وليس لقاعدة الأغلبية والأقلية والانحياز السياسى؟

هل الموظف العام - في الشرطة أو غيرها من المؤسسات العامة - من حقه أن يميز نفسه دينياً من خلال بعض العلامات المائزة والدالة على الديانة أو المذهب؟ أم أن الموظف يخضع للقوانين واللوائح وقواعد العمل التى تظهر نزاهته وحيده وتعامله مع المواطنين أيا كانت انتماءاتهم الدينية والمذهبية والعرقية والمناطقية... إلخ؟

هل يفرض بعض الموظفين العموميين بعض الأعراف والممارسات الاجتماعية أو الدينية الوضعية على أجهزة الدولة، وعلى قياداتها أم أن جماعات الموظفين العموميين عليهم

الانصياع لتقاليد وثقافة الدولة الحديثة وأعرافها في مصر منذ محمد علي وإسماعيل باشا، وحتى الآن؟

هل تؤدي ظاهرة ضغوط كل مهنة أو جماعة في وضع قانونها الحاكم لعملها إلى المساعدة على تجديد الدولة وأجهزتها وأطرها القانونية والإدارية؟ أم أن هذا التضاضع في مرحلة الانتقال يؤدي إلى توليد بؤر شبه مستقلة في إطار نظام سياسي ودستوري يتسم بالضعف والتشتت الذي يؤدي إلى استمرارية ظواهر عدم الاستقرار السياسي والإداري ومن ثم الاقتصادى والاجتماعى؟ إلا يؤدي ذلك إلى خلق "شبه دويلات صغيرة" داخل تركيبة الدولة/ الأمة؟ ألا يؤثر ذلك على التجانس البنوي في تركيبة الدولة، والأخطر على تجانسها القومى التاريخى؟

أين معانى وتاريخ الدولة المركزية وثقافتها في بعض الخطابات السياسية، ومن بعض نشاطات المنظمات الطوعية في المجال الدفاعى - الذين يتصورون أن الديمقراطية والنظام المأمول الذى ننشده جميعاً، لابد أن يعتمد على تفكيك الدولة المركزية بمقولة تنشيط اللا مركزية؟ هل الدولة المركزية الديمقراطية تتناقض مع تنشيط أجهزة الحكم المحلى الشعبى، وكذلك السياسات القطاعية والمناطقية للمحافظات؟ من قال إن الدولة اليعقوبية أو الدولة المركزية المصرية تتناقض مع مقرطة العمل اللا مركزى في المحافظات والمدن والقرى بما لا يهدم الدولة المركزية؟

هل عقود التسلطية والتجريف السياسى للنخب الجديدة أدت إلى تدهور مستويات التكوين والتدريب السياسى فقط أم أنها أدت إلى تآكل مفاهيم وثقافة الدولة، وإلى شخصنة السلطة والسياسة وتحويلها إلى سياسة المحاسيب والأزلام والغنائم؟

هل ضعف بعض مستويات الثقافة السياسية والخبرة لدى بعض أعضاء البرلمان الحالى تعوق التطور الديمقراطى المأمول للبلاد؟ أما أننا إزاء تدريب سياسى يحتاج إلى تسامح ما ووقت حتى يمكن الارتقاء بالعمل السياسى عمومًا والبرلمانى على وجه الخصوص؟

لماذا لا يشكل كل حزب من الأحزاب السياسية مركز بحث وتدريب لأعضائه في البرلمان وفى تركيبة عضويته حتى يمكن تطوير العمل السياسى الديمقراطى القائم على المشاركة السياسية الفعالة؟

هل يستمر البرلمان - مجلس الشعب أساسا - في الصياح السياسى لغالب الأعضاء الجدد - 80 % من حجم عضوية البرلمان الجديد - بحيث يخاطبون الإعلام والشارع بديلا عن أداء أدوارهم الرقابية والتشريعية؟

لماذا يخلط غالب أعضاء البرلمان بين حدود السلطة التشريعية وغيرها من السلطات الأخرى - التنفيذية والقضائية -، ومن ثم ينتهكون مبدأ الفصل بين السلطات - في إطار التعاون بينهم - منذ افتتاح الدورة البرلمانية وحتى هذه اللحظة؟

هل تؤدى الضوضاء السياسية، والصخب اللفظى السائد إلى فقدان الأمة وبعض نخبها الأمل في الاستقرار الأمنى والسياسى والاقتصادى أم يؤدى إلى مزيد من الاضطرابات والضغط والخضوع لسياسات أمريكية وإسرائيلية وعربية - نفطية؟

هل يستمر اللغو السياسى واللفظى حول قضايا موهومة مثل تحديد مكونات الهوية المصرية - على تنوعها الثرى - أم يحاول بعضهم من خلال خطاب الهوية الأحادى إلى تعبئة سياسية - دينية تؤدى إلى المزيد من الانقسامات الحادة، وكسر الموحديات الوطنية الكبرى؟ لماذا لا يقبل بعضهم أن الانتخابات العامة هى أحد تعبيرات الإرادة العامة للأمة، ولا بد من احترامها أيا كان رأى أو الاختلاف السياسى؟

لماذا لا نحترم ثقافة الاختلاف - بما هى قيم وسلوكيات وأساليب عمل - كمدخل للتعددية والثراء السياسى والخبراتى والفكرى؟ لماذا؟

المبحث الخامس

شباب صغار بلا خوف! (*)

أخطر ما تنطوى عليه بيئة الاضطراب السياسى، وتداخل الأزمات الأمنية وتكالبها يتمثل فى هيمنة الفكر اليومى وتبسيطاته المخلة ومحملاته القيمية والايديولوجية التى تعيد إنتاج ذاتها بعيد عن جوهر الباب الواقع ومشكلاته وتطوراتها وتحولاتها النوعية.

يبدو لى وأرجو ألا أكون مخطئاً أننا إزاء عديد الظواهر والمتغيرات التى يتعين إيلاء عناية رصدية وتحليلية لها، والتى تتمثل أولاً فيما يأتى:

1 - الفجوة الجيلية الواسعة بين ما يطلق عليهم مجازاً بالنخب السياسية على اختلاف أطرافها الدينية والسياسية، والسلطة الفعلية فى البلاد، ومن يديرون الأجهزة الإعلامية على اختلافها، وبين الجيل الجديد للعشرية الأولى والثانية من القرن 21، لا يقتصر الأمر هنا على الكتل الهرمة والشائخة التى تظهر فى مقدمة المسرح السياسى وتمثيلاته وأدواره، وإنما بين بعضاً من خططوا للعملية الثورية فى 25 يناير 2011 وبين الجيل الجديد الذى يتشكل واستطاع ولا يزال مواجهة موت معلن بجسارة لا حدود لها، حتى يقال: أنهم كسروا الموت فى قلوبهم وعقولهم سعياً وراء بعض الأفكار النبيلة لمصرى مختلف ودولة حديثة ومعاصرة ومجتمع أكثر تقدماً وإنسانية. فجوات تتزايد اتساعاً بين هؤلاء جميعاً وبين هذا الجيل - من 15 إلى 22 عاماً - الذى لم يعد يفهم أو يستوعب أو يقبل مجموعة من المقولات الشائخة والخشبية عن الدولة أو الاستقرار أو عجلة الإنتاج المتوقفة، ولا يهتم الظهور فى الفضائيات أو الإعلام الرسمى. عناصر جيلية جديدة لا تأبه بالتفكير أو الإدراك أو الفهم داخل أطر وصناديق المقولات الفارغة القديمة التى فقدت دلالاتها عن الوطنية أو المؤامرات الخارجية، أو حقن الدماء إلى آخر هذه اللغة التى بدت لهم فارغة لا معنى لها، ولا هم يهتمون بها على الإطلاق.

(*) الأهرام 2012/2/9، شباب صغار بلا خوف!.

2 - إن هذه الشريحة الأصغر سنًا مأخوذة بمشاعر جياشة نحو ضرورة كسر وتقويض ما يرونه استباحة للناس ولهم وللوطن. من الشيق ملاحظة أنهم يمتلكون لغة جديدة تتسم بالوضوح والبساطة المتناهية والشفافية، والحسم وبلا مراوغات. من ناحية أخرى يحاورون ولكن بمنطق إقناعي آخر، منطق الموت والدم والجروح العميقة التي أصابت زملاءهم أو أصدقاءهم، وأن سيل الدماء والإعاقات البدنية والروحية التي حدثت هو أكبر المحفزات على هذا النمط من المواجهات العنيفة الجسورة التي لا تهاب من فكرة الموت، والعربات المدرعة والرصاص المطاطي، أو الغازات السامة أو المسيلة للدموع.

3 - شريحة جيلية تصوغ شرعيتها من شلال الدم وتقوم بتقويض المنطق الأخلاقي - ذى السند الديني أو الاجتماعي التقليدي - من خلال إعادة استخدامه عن طريق المنطق الضد. خذ مثلاً واقعة الفتاة التي تم ضربها والاعتداء عليها وتعريضها في وقائع التظاهر السلمى والعنيف أمام مجلس الوزراء، وفي شارع قصر العيني تم استخدام المنطق الأخلاقي ومعايير القيمة التي تستخدم عادة للسيطرة الرمزية والأخلاقية على أدوار المرأة بمقولة الحشمة وحماية أعراض النساء وعدم التعريض بهن، في التنديد وكيل الاتهامات إزاء مواقف بعض الإسلاميين المحافظين في البرلمان وخارجه الذين قالوا: لماذا خرجت؟ بل إنهم أمعنوا النظر في جسد الفتاة قائلين لماذا ترتدى ملابس داخلية زرقاء اللون؟!، ومن الذى جعلها تنزل إلى التظاهر؟. أعيد قلب هذا المنطق من خلال حججه وأطروحاته التقليدية المحافظة والمتشددة ودحضها من خلال ذات المقولات.

4 - شريحة جيلية جاءت - كما تنبأنا منذ بداية ثورة المعلومات والاتصالات والتقنيات والوسائط المتعددة - من قلب الثورة الرقمية الهائلة، التي ساعدته على أن يخرجوا من لغة ومنطق وقيم الإجماع القسرى، والسيطرة الأبوية والأمومية داخل الأسرة، والمدرسة والإعلام الصاخب لكى يصنع هوامش استقلاليته ويصوغ من خلالها كينونته وفرديته وخلاصة "الفردى" الذى يتشكل سريعًا ويكسر معه القوالب الذهنية القديمة والمستمرة، والخوف الذى كان يأكل روح المصرى، والمصريين. أهم ما فى هؤلاء الشباب صغار السن أنهم لا يريدون أن يكونوا نجومًا أو أبطالًا - وجزء من طلائعهم أبناء الأتراس - أو يظهرون على مسرح السياسة أو الإعلام.

5 - من الشيق أيضًا ملاحظة أنهم من أبناء الطبقة الوسطى - الوسطى، والوسطى -

الصغيرة مأخوذتين بفكرة الحرية والكرامة الشخصية... الكرامة الجريحة التي تم و لا يزال انتهاكها، ومحاولتهم الجسورة كسرهما وتقويض أنظمة التنشئة الاجتماعية التقليدية -البطيركية التقليدية والمحدث وأبوية فقدت معناها وجدواها في الضبط والتوجيه- التي ترهلت ثم هرمت و لم تعد قابلة للاستمرارية في ممارسة الضبط الاجتماعي، الذي ارتكز ولا يزال على القهر والقسر والإرغام وتسيير وضبط روح القطيع من أعلى إلى أسفل عبر أدوات القمع المشروع واللامشروع.

6 - شرائح جيلية جديدة وصغيرة السن لم تشارك أو تتداخل في دوائر الرشوة والفساد التي تعايشت وتعاملت معها الكتل الهرمة، بل وبعض شباب العملية الثورية في 25 يناير 2011! وجوه جديدة طالعة للنهار، وللأنوار الساطعة لمصر الجديدة الحية القادرة على إعادة تشكيل الإقليم من جديد. إن ما وراء مشاهد الدم السائل والرصاص ودخان الغازات السامة والمسيلة للدموع تنبثق وتتجلى روح الإرادة الفردية الضارية التي لا ترى في القمع والعنف الرسمي أى مبرر أو منطق أو شرعية، وتعتقد أن مواجهته بروحها وحياتها هو مدخل صياغة أمن يعتصم بالمشروعية والإنسانية ويحافظ على الحقوق الفردية والعامة والكرامة الإنسانية.

7 - فجوة جيلية عميقة الأغوار، في المشاعر واللغة والخطاب والإدراك والأدوات والأهم الأهم في معاني الحياة وتواجه وبحسم كتل هرمة.. كتل الموت المعلن في أفكارها ولغتها وفهمها للسياسة للدين والقيم والعقائد والحياة... شريحة جيلية مؤمنة ومتدينة- في عمق ولكن في تسامح وانفتاح على حياتها وعالمها ومستقبلها- إيمان جديد منفتح وإنساني يتحدى معاني الإيمان وفق بعض التأويلات التقليدية، الإسلامية/ والمسيحية الطالعة من المتون وحواشي الحواشي النقلة إلى آخر دائرة الحياة الماضوية لأجيال هرمة ترى الحياة ومصر والعالم من خلال منظوراتها القديمة الأسيرة لتأويلات وروى فقهية ولاهوتية وإيديولوجية كانت ابنة عالمها وأسئلته وإجاباتها. تغيرت مصر والعالم ومعها هذا المنطق وعوالم الشيوخة السياسية والجيلية المهيمنة على حياتنا، لا تقتصر على بعض القوى الدينية السياسية على اختلافها، وإنما على بعض الفكر المسيحي التقليدي السائد، وكذلك بعض "كاريكاتورات" الليبرالية، واليسارية والقومية التي لا تزال تعيش في معتقلاتها الإيديولوجية، بينما تتخلق مصر الشابة العفوية من خلال جيل بلا آباء ولا بطاركة سياسيين أو دينيين، جيل بلا إيديولوجيات جيل

المابعديات، جيل بلا قيادة، والقيادة حتى فى الألتراس طوعية وتمثيلية، وتحكمها قيم الألتراس، وليس الجميع من الألتراس، وإنما هم جزء لا يتجزأ منهم. جيل جديد يظهر جليًا ويصعد إلى الواجهة ويصوغ لغة وأخلاقيات ومفاهيم وآمال جديدة له ول مصر، أما كتل الشيخوخة فى الروح والأفكار والمشاعر، ها هى تعيد لغة موتها المقيم مهما طال الوقت، بينما تنبثق روح مصرنا الجديدة الخلاقة. وللحديث بقية.

الباب الثانى

سياسة النخبة

الفصل الأول نخب الفوضى

المبحث الأول الفوضى وعشاقها وألعابها! (*)

هل مصر لديها نخبة سياسية متميزة لديها ملكات وقدرات على قيادة البلاد في المراحل الانتقالية والعبور بها نحو تحديد الدولة والأمة الحديثة على أسس دستورية ديمقراطية تعتمد على دولة المؤسسات والقانون الحديث؟

هل هناك شرعية تمثيل حقيقية لغالب القوى السياسية الإسلامية على اختلاف أطرافها، ومعها القوى الديمقراطية اليسارية والليبرالية والقومية والمستقلة؟

هل يمتلك هؤلاء رؤى وتصورات سياسية واجتماعية لمصر الجديدة الدولة وأجهزتها والمجتمع وقواه الاجتماعية الفاعلة، وتعبر عن روح عصرنا، وتضاغطاته وسياقاته ومتغيراته السريعة والمعقدة؟

الإجابة جهرية بلا حيث لدينا فقط قلة نخبوية محدودة، ذات صوت خافت وضائع فيما وراء صخب وضوضاء تيار "الجهلاء الجدد"، التي كتبنا عنه مرارا وتكرارا منذ عديد العقود تعبيرا عن هيمنة كتلة كبرى متعددة المكونات من الأصوات والكتابات والخطابات السياسية والصحفية والإعلامية على حياتنا السياسية وإعلامنا حيث تعربد وتشوه الأفكار والمصطلحات والنظريات في المجال العام السياسى تحت رعاية السلطات السياسية والأمنية

(*) الأهرام 2011/7/28، نخب الفوضى وعشاقها وألعابها!.

والإعلامية منذ عصرى السادات ومبارك معا.

نمط من الأشباه والمبتسرين فى تكوينهم المهنى والسياسى والثقافى، حيث سادت لديهم ولا تزال نزعة تشويه الأفكار والمصطلحات وتختلط لديهم الرؤى وتضطرب المعايير، وتسود الانطباعية، واللغة المرسلة والكلام المجانى الفارغ. حيث أشاعوا اللغو السياسى والثقافى والأخطر محاولتهم الاستيلاء على السلطة وروح المصريين باسم الدين!

لدينا أشباه "نخبة سياسية" جاءت من أصلاب النظام التسلطى وثقافته القمعية ولغته الخشبية التى لا تبين عن شئ سوى الخواء، والطبل الفارغ الذى يملأ سماء الوطن بالضوضاء ويصيب المصريين بالتشوش والصمم. ومع هؤلاء أشباه "نخبة دينية" تسلطية وقمعية بامتياز تعيد إنتاج أفكار وتأويلات ماضوية ووضعيات حول الدين.

من أين جاء غالب هؤلاء "المبتسرين" الذين يسيطرون على الصحف والبرامج الحوارية، وآلاف ممن يطلق عليهم "خبراء استراتيجيين" بلا أية مؤهلات أو قدرات إلا وظائفهم السابقة أو الحالية؟

جاءوا من قلب اللاسياسة، والأحرى موت السياسة طوال نظام يوليو التسلطى منذ استيلاء العسكرية تاريا المصرية على السلطة، حيث ساد ولا يزال حكم الإدارة، والرؤى الإدارية للبيروقراطية الإدارية والأمنية والعسكرية والتكنوقراطية التى شكلت مصادر تجنيد التشكيلات الوزارية، وقادة أجهزة الدولة، وتدريب غالب هؤلاء فى الشعب المصرى بلا رؤى - فيما ندر من استثناءات -، وجرب هؤلاء جميعا أفكارا ومشروعات فاشلة ورؤى ميتة من خلال التجربة والخطأ.

كره السادات ومبارك ونظامهما وأركان حكمهما، المعرفة والخبرات بل والأخطر أنهم كانوا يكرهون السياسة والسياسيين، وخصوصاً مبارك حيث لم يكن لديه خبرات سياسية أو تكوين ثقافى ومعرفى رفيع يجعله قادراً على إدارة شئون البلاد بنزاهة ورهافة حس ورؤى خلاقة وحزم وعزم سياسى لا يلين لتأسيس نموذج سياسى وديمقراطى وتنموى متطور على كافة الصعد. نعم لدينا قلة قليلة يمكن أن نطلق عليها المصطلح الرفيع "نخبة سياسية" وفق ما تعرفه تقاليد الأمم والنظم الديمقراطية ونظريات العلوم السياسية، وتحديدًا نخبة الحكم إلا أنها مستبعدة لبعدها عن دائرة الأمن والمخابرات والشلل الحاكمة وزبائنها. كانت الحركة

الثورية الديمقراطية في 25 يناير - 11 فبراير 2011 مفاجأة صادمة "للنخبة - الضد" أو حزب "الجهلاء الجدد" ومعهم عناصر تنتمي إلى جماعات إسلامية سياسية، وليبراليين وقوميين ويساريين وآخرين، بل إن المفاجأة/ الصدمة أكبر من قدرة غالبهم على استيعاب طبيعة الحدث، ونهاية شرعية 23 يوليو كلها، وأجيالها وأفكارها وموارثها، ووجوهها ومؤسساتها ومصادر تجنيدها "للنخبة السياسية" من الموظفين ورجال الأمن والقضاء والتكنوقراط والعسكريين!

من هنا بدا هذا الاستعراض اللفظي للقوة في الخطاب السياسي المشوش والساذج في عديد الأحيان، الذي كشف عن عدم قدرة بعضهم على استيعاب ما حدث ودلالاته ومن هنا تصور الجميع، وعلى رأسهم بعض الإخوان وغالب السلفيين، والجماعات الإسلامية السياسية، أنهم نواب السماء لفرض آرائهم السياسية والاجتماعية على المصريين بينما مصر أكبر من هؤلاء جميعا، ومعهم أشباح من القوى الأخرى من بعض الليبراليين والقوميين واليساريين الذين يرفعون الشعارات والأفكار القديمة المثقوبة التي فارقت عصرنا ومشاكله وتعقيداته.

ثمة غياب للمسئولية السياسية والأخلاقية تجاه الحركة الثورية الشابة، ومحاولة للاستيلاء عليها وثوبا للسلطة ومغانمها بديلاً عن السعي للوصول إلى الجامع المشترك حول القيم السياسية والأهداف الرئيسة التي يمكن أن تؤسس لوافق أو تحالف وطني للعبور من مراحل الانتقال نحو ديمقراطية كاملة غير منقوصة وقواعد للعبة السياسية تكون موضوعاً للتراضي العام، حتى ترحل السلطة الفعلية للبلاد إلى مواقعها ومسئولياتها تحت رقابة المؤسسات الدستورية المنتخبة للبلاد، صاحبة الشرعية السياسية المستندة للإرادة العامة للأمة.

من هنا يبدو جلياً غياب المسئولية السياسية والأخلاقية بل والإسلامية لدى غالب التيار الإسلامي السياسي - الإخوان والسلفيين والجماعات.. الخ-، الذي يحاول بعضهم داخله أن يحل محل نظام مبارك التسلطي الفاسد، وحزبه الوطني المنحل، ويبدو حليفاً للسلطة العسكرية التي تدير المرحلة الانتقالية، بل ويحرض على "تحرير" ميدان التحرير من الثائرين اللذين لولا دورهم البطولي الجسور - باستثناء بعض البلطجية - لما كان للإخوان والسلفيين والجماعات الإسلامية هذا الحضور السياسي الفاعل على الساحة ولا الاعتراف بهم.

نحن إزاء أطراف "اللعبة سياسية" بلا قواعد ولا رؤية ولا أسس تديرها السلطة الفعلية

ومعهم القوى الإسلامية المؤيدة مع السلطة الحاكمة الآن! هكذا تحول "المضطهدون" الذين دافعنا عنهم مرارا في محنهم المختلفة إلى "طغاة" للأسف ومؤيدين للسلطة العسكرية والبيروقراطية الحاكمة ورافعين لشعارات بسيطة ومضللة لن تؤدي إلا إلى المزيد من الفوضى السياسية ويؤيدون حكومة بلا رؤية ولا إرادة ولا مشروع لإدارة عقلانية لمرحلة بالغة الحرج.

إن "مليونية الغد"^(*) هي حشد قتال من بعضهم لإنتاج "فتنة وطنية" نرجو ألا تحدث وأن يفنى أطرافها إلى الرشد السياسي، وإلى القيم الإسلامية الفضلى في الأخوة والحرية والعدالة والوطنية بحيث تنتقل مصر، وقواها الجديدة / القديمة من اللامبالية إلى السياسة، ومن عقلية الفوضى والتضاغط إلى عقلية الوفاق والتنافس السياسي المشروع، ومن لغة العنف المفتوح إلى لغة الحوار وبناء التفاهات المشتركة حتى ترحل السلطة الفعلية من مجال السياسة الذي لا تعرفه إلى دورها الفعلي الذي حدد لها في إطار أجهزة الدولة المصرية، وحتى لا تفقد دورها الفعلي وصورتها وتاريخها المجيد في قلب الحركة الوطنية المصرية والدولة الأمة الحديثة، ومن ثم لا نسمع ولا نقرأ بعض تصريحات قادتها القديمة غير الموفقة والمثيرة للسجال والشقاق الوطني، ولا نرى ما تم في "موقعة العباسية" بكل آثامها وآثارها السلبية الوبيلة التي زرعت في المخيلة والوجدان الجمعي للمصريين! وقى الله مصر من شرور بعض أبنائها! والله موفق.

المبحث الثاني

العقل المحلى الفوضى^(**)

أخطر ما تواجهه بلادنا في هذه اللحظة التاريخية الحرجة والدقيقة والخطرة، هو تردى مستويات تفكير وأداء غالب النخبة السياسية والأكاديمية والإعلامية - على اختلاف انتماءاتها الإيديولوجية والفكرية والاستثناءات محدودة -، وهو ما يتجلى في ضعف

(*) المقصود مليونية 2011/7/29 التي أطلق عليها "مليونية الشريعة والهوية ومكتسبات الثورة المصرية".

(**) الأهرام 2011/11/3، نخب الفوضى والعقل المحلى الفوضى.

مستويات الخطابات حول قضايا المراحل الانتقالية، من حيث عديد الأبعاد ومنها تمثيلاً لا حصراً: التبسيط الشديد المخل، وغلبة الانطباعات المغلوطة حول المشكلات وهل هي حقيقية أم زائفة. غياب الرؤى والأفكار المؤسسة على دراسات دقيقة ومعقدة، لصالح الشعارات الجوفاء، الميل إلى العنف اللفظي والخطابي كتعبير عن ضعف في الموقف السياسي وأطروحاته وأسانيده وحججه، النزوع إلى لغة الشارع والعوام ليس تعبيراً عن الرغبة في الارتباط بال جماهير ولغتها العامة وآرائها المشوشة، وإنما عن عجز وضعف في مستويات التكوين والمعرفة. من ناحية أخرى، يبدو سيطرة الفكر اليومي المتغير من لحظة لأخرى بديلاً عن الفكر الاستراتيجي والتخطيطي طويل المدى. ثمة أيضاً غلبة للفكر المحلي الضعيف والمسطح، وغياب للعروة الوثقى التاريخية في الفكر المصري الحديث والمعاصر بالمعرفة المقارنة على المستوى العالمي المعولم، ومن ثم يبدو فقر الدم المعرفي طاغياً على الانطباعات السانحة، ويتجلى في اللغة الخشبية التي لا تبين. إن بعض قادة الأحزاب القديمة والجديدة / القديمة، وبعض من نجوم اللحظة السياسية الانتقالية، يلجأون إلى لغة العنف والتهافتات الصاخبة لتأكيد مكانتهم أو محاولة تثبيتها عبر التهديدات والوعيد بينما غالب هؤلاء لم يكن سوى ظل باهت في ظل حكم مبارك وزمرته المتسلطة والفاسدة وغير الكفوءة. لم يشارك غالب هؤلاء في العملية الثورية التي تواجه مخاطر النكوص إلى ما وراء 25 يناير 2011، وإعادة إنتاج التسلطية والشمولية مع تعديلات جزئية في هياكل النظام وسياساته وبعض شعاراته.

أخطر ما في مصر الآن هو بعض - أو غالب - هذه النخب - أو هكذا تسمى! - لأنهم يساعدون على نشر الفوضى الفكرية ويشوهون وعي الجماهير وبعضهم يحرصونها على إنتاج الفوضى والخروج على قانون الدولة وسيادته، ويسوغون ويررون للتضاغط الفئوي والمطالب الاجتماعية قصيرة النظر للجميع وفي مواجهة الجميع، وكأن مصر أصبحت دولة عظمى، واقتصادها ضخمة، وكأن معجزة ما حلت من السماء ونقلت هذا البلد الفقير في موارده بما فيها ضعف المورد البشري - في التعليم والتكوين والتأهيل والخبرات - إلى بلد صناعي وزراعي ومعلوماتي متطور جداً، ويناطح الدول العظمى اقتصادياً وسياسياً وعلمياً!

إنها نخب الغيبة التاريخية، والتيه والفكر الماضوي حيث يتشرنق غالبهم حول أرحام

الأفكار الأولية الليبرالية واليساروية والقومية، والإيديولوجيات التقليدية واللا تاريخية حول بعض نقول وابتسارات الفكر الإسلامى الوضعى فى الفقه والتأويلات البشرية وبعض الفتاوى القديمة التى فارقت عصورها وزمانها وسياقاتها والأخطر أسئلة عصرها. تبسيطات وتخليطات وأهواء ومصالح، وثمة شبهات المال السياسى الحرام تعربد وتعيث فساداً سياسياً جديداً و"ثورياً"!! ولا أحد يتقف ليساءل هؤلاء وأولئك من أين لكم هذا؟ شراء للأصوات فى سوق النخاسة السياسى الذى أقيم فى بلادنا لسرقة عملية ثورية، كان غالبهم يتابعها من شاشات التلفزات العربية، ويطلق التصريحات "الثائرة" أو "الهائجة"! بعد أن تأكدوا من سقوط النظام الاستبدادى الفاسد "والجاهل" والذى احتفى بالنكرات وغير الموهوبين!

بعضهم لا يزالون هنا يعيشون فى حياتنا الجهالة والفساد وإصدار الفتاوى السياسية والدينية وفى شئون الحياة على اختلافها، ولا أحد يقول لهم كفى! تفكير سطحى وساذج يسيطر على غالب نخب مرحلة الانتقال الأولى، وعجز عن الفعل السياسى الجماهيرى وعن القدرة على إنتاج الأفكار الملهمه.

ثمة غياب عن زمن العالم الهادر بالمعرفة والإنتاج والفعل السياسى، وذلك لصالح رغبة عمياء فى الانقضاض على العملية الثورية وكسرها وتحويلها إلى لحظة ولت! و"هبة" أو تمرد جيلى فى أفضل الأحوال. إنها نخب الفوضى وتُشيع بين الناس الحنين للاستبداد والمجتمع المغلق والدولة البوليسية، وبعضهم يريدون أن يتحولوا إلى طغاة جدد، وإلى حزب وطنى بلافتات الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ومعهم غالب النظام القديم، وبعض سلطاته وأجهزته التى لم تتعلم الدرس/ الصدمة الذى فاجأهم وأن ثمة أجيالا جديدة وأفكارا مختلفة ولغة مغايرة، ومنطقا جديدا سيفرض نفسه على الجميع شاءوا أم أبوا!

نخب الانتقال وإشاعة الفوضى سيكونون جزءاً من المراحل الانتقالية أيا كانت أوهامهم وأساطيرهم حول الانتصار السريع، وسيكونون جزءاً من تاريخنا على المدى البعيد. نخب الفوضى والاضطراب والتشوش، وكسر الوحدة الوطنية والأمة الواحدة، نخب النظرة المعتقلة التى لا تغادر تعصبها السياسى والدينى والمذهبى .. إلخ، ولم تستوعب لا تاريخ بلادنا ولا ميراثه وإنجازاته وهزائمه! نخب بلا رأسمال تاريخى حول مصر ومكانتها ودورها ورسالتها، ومن ثم تسعى إلى كسر الدولة وأجهزتها وترمى إلى انهيارها وتفككها كما نرى الآن، ولا أحد يتصدى لهذا الهزل والهوان الذى يمارسه بعضهم فى اللهو والعبث بالأمة

والدولة المصرية التي تآكلت وتقوضت أركانها ودعائمها تحت أيدي نخب عابثة وتفتقر إلى المسؤولية السياسية والتاريخية والأخلاقية! لكنها لحظة وسيغادرون مشاهد الفوضى بإرادة الأجيال الجديدة التي لن تلين أو تنكسر.

المبحث الثالث

الحنين للاستبداد! (*)

مرسى أم شفيق؟ الدولة الإسلامية الدينية أم الدولة المدنية؟ الثورة أم فلول النظام السابق؟ الدعوة إلى التظاهر والاعتصام لكي يتم تطبيق قانون العزل السياسي على أحمد شفيق مرشح النظام والدولة العميقة، أم احترام اللعبة الانتخابية ونتائجها؟

أسئلة المأزق السياسي الحاد بل والتاريخي الذي جاء تعبيراً مكثفاً ونتاجاً لحصاد مُرّ لعملية سياسية انتقالية اتسمت بالتواطؤ بين عديد الأطراف تم خلالها رسم خارطة طريق سياسي متخّم بالأزمات، وتمرينات سياسية لمجموعة من الهواة من أطراف القوة الفعلية في البلاد - الإخوان والسلفيين والسلطة الفعلية - يتوافقون حيناً على مساومة سياسية حول بعض الحصص من كتلة السلطة، ثم سرعان ما يكشف طرفي الصفقة أنهما يضمران أكثر ما يفصحان! عديد وقائع عنف بعضها معلن وأخرى تعبر عن ردود أفعال عفوية وبعضها الآخر لا تعدو أن تكون فخاخاً نصبت كي يقع في شباكها بعض من الشباب الثائر، وتتولى تداعيات العنف وانفلاتاته ودماته وجروحه وموته المحلق، ومعه يبدو الخوف الذي يتمدد في ثنايا عدم اليقين والغموض والاضطراب. ما الذي يكمن وراء هذه الصفقات السياسية، ولماذا تجرى في الخفاء أو جلسة المختلس في نظر بعضهم؟

غالب أطراف اللعبة السياسية هم أبناء ثقافة التسلط والطغيان في ممارساته وصفقاته ومناوراتهم وبعضهم كان جزءاً لا يتجزأ من تركيبة النظام التسلطي الذي لا يزال مستمراً بل عاد بقوة وفعالية، بل ارتفعت أصوات بعض زبائنه وأتباعه صاخبة في أعقاب الجولة

(*) الأهرام 2012/5/31، نخب الحنين للاستبداد!.

الانتخابية الرئاسية الأولى وراء مرشحهم الرئاسي. والطرف الآخر في معادلة القوة التيار الإسلامي السياسي، كان جزءاً من النظام وثقافته السياسية وأساليب عمله، ورغماً عن مشاركته النسبية في الانتفاضة الثورية بعد رفض صارم لها خشية أن يتحمل وزر تأييده لها من قبل النظام وأجهزته القمعية بدا في إهاب الحزب السلطوي المنحل ذاته!

غالبٌ ممثلي ورموز طرفي القوة من صنّاع المأزق السياسي الدرامي الراهن، ينتمون إلى ظاهرة الشيخوخة الجيلية التي هيمنت على نظام مبارك، ومن ثم لديهم نزعة عميقة لاستبعاد وتهميش الأجيال الشابة، وذلك رغماً عن إشاراتهم الدائمة بدور الشباب الثائر، و"بالثورة" إلى آخر هذا النمط الشعراتي الصاخب الذي يضمّر نزعة إقصائية جيلية، وسياسية تتمركز حول الذات الشخصية لهؤلاء القادة - من الإخوان ومشايخ السلفية ومحاسيب النظام الديكتاتوري والدولة العميقة، وبعض قادة أحزاب المعارضة الرسمية الهامشية -، ولا يؤمنون بالحق في الاختلاف السياسي والفكري والإيديولوجي.

غالبٌ هؤلاء جاءوا من أعطاف التسلطية السياسية والدينية والإيديولوجية، وجزءٌ من تكوينها وحياتها وممارساتها التي هيمن عليها الأبوية السياسية في الفكر والإدراك والسلوك. أنهم أبناء ثقافة الاستبداد ورفض الآخر، وعدم القبول به إلا اضطراراً لا اقتناعاً وعلى نحو شكلي.

ثقافة استبدادية وقمعية تشكلت عليها نخب الاستبداد وأشباؤها ونظائرها، أو نخب أخرى تتحدث عن الديمقراطية وثقافة حقوق الإنسان العالمية، وحقوق المواطنة والحقوق والحريات الدستورية الشخصية والمهمة، ولكن تحليل أولى للشعارات والممارسات والخطابات الشفاهية والكتابية الشائعة تشير إلى أن ظاهر القول الخطابي يحمل "كلاشيهات" وملفوظات الحرية والقبول بالاختلاف والإيمان بالرأي والرأي الآخر. وبحق الجميع في الحضور الفعال في المشهد السياسي، وفي مؤسسات الدولة، لكن ما وراء الخطاب يكمن المنطق الشمولي والاستبعاد للآخرين. إنها ثقافة الاستبداد والأبوية والاستعلاء النرجسي لأجيال الشيخوخة السياسية والجيلية ذات الجذور والدماء العسكرية والدينية والبيروقراطية والتكنوقراطية.

شيخوخة في الأفكار والحس البيروقراطي والتكنوقراطي التي تبدو كوباء سياسي منتشر في أوساط نخب الاستبداد، أو الحنين إليه والتي مست بعضاً من أبناء الأجيال الجديدة الثائرة التي خرجت من قلب ثورة الوسائط الاتصالية المتعددة ومواقع التواصل والتفاعل

الاجتماعى. ثمة استثناءات لا تخطئها العين الفاحصة لأبناء الإيمان بقيم الحرية والإنسان والمواطنة وبحقوق المرأة والطفولة، والعدالة الاجتماعية والقيم الدينية الفضلى .. إلخ، لكن هؤلاء لا يزالون استثناء حيا وحيويا ويصارع علما من رؤى وقيم وسلوكيات الاستبداد والقمع والاستبعاد للآخرين التى تهيمن على فضاءات المصريين على اختلافها. ثمة نزعة هيمنة تلوح من قلب الخطاب الإخوانى والسلفى، وأيضا خطاب الأمن والأمان والاستقرار وعجلة الإنتاج الردىء!، والذي يعكس عجزا وتفاهة. انها ثقافة الأقدميات المطلقة، والمحسوبية والموالاتة، وكتابة التقارير والوشاة، والأحقاد النفسية! ثقافة أبناء الناس، وأبناء الجارية!، ثقافة الحكم لمن غلب! ثقافة العبيد، وأسواق النخاسة، وشراء وبيع الأصوات عينا، أو نقدا! غالب أطراف معادلة القوة السياسية والدينية التى قادت البلاد إلى هذا المأزق الخطير بين قطبى الهيمنة والسيطرة، جاءوا من أبناء ثقافة القمع والأبوية والاستبداد، لا ثقافة الحرية والمساواة والتكافؤ وحرية الدين والاعتقاد - ثقافة ابن من؟ التى قادت مصر إلى التخلف التاريخى فى المؤسسات والتعليم والثقافة والإعلام والفساد المنهج وشبكاته، والأخطر خراب الروح والذم.

غالب أبناء الشيخوخة السياسية وفى الأعمار لا كلهم - أطال الله حياتهم وأبعدهم عنا - و"الدولة العميقة" وأطراف صفقاتها ووشاتها لم نسمع أو نقرأ لهم أية رؤية تجديدية للدولة ومؤسساتها، ودورها ورسالتها فى الإقليم والعالم!! كيف لهؤلاء أن يقودونا لتجاوز وضعية الاستضعاف السياسى والحضارى، والتخلف التاريخى الذى نعيشه الآن!

نحن أمام تواطؤ سياسى أدى إلى احتواء ومحاولة تصفية العملية الثورية من خلال سياسة إشاعة الخوف والقلق والغموض والاضطراب، وذلك لكى يعاد إنتاج شيخوخة الروح والأفكار والمشاعر والمصالح السياسية.

هل نخضع لسعى أطراف معادلة القوة إلى تجديد روح الاستبداد وثقافته باسم الأمن والاستقرار، أو باسم تأويل دينى وضعى ومحافظ وتسلفى؟ أم نكسر هذه المعادلة التى يحاول بعضهم أن يجعلها صفرية نحن أو نهاية الثورة؟ أو نحن أو الفوضى والدولة الدينية واغتيال الحريات؟

خيار يبدو بوريدانيا فى بعض ملامحه؟ لكن ليس قدرا سياسيا ولا حتمية أو تراجعيا إغريقية؟ هناك البديل الآخر! كسر عنق ثقافة الطغيان والاستبداد باسم التأويل الدينى

الوضعي، أو باسم الأمن والاستقرار ودولة التخلف والمحاسيب والأزلام والقمع وعدم الكفاءة والفساد والصفقات الغامضة!

المبحث الرابع

أسئلة بسيطة حول نخب التسلطية الجديدة!^(*)

هل يعاني المصريون من غياب هويتهم أو ضياعها أو نقصانها أو تهديد لها؟ هل الدولة المصرية كشخص معنوي تعاني من أزمة هوية؟

هل الرابطة أو الجامع الديني هو أساس بناء الأمة الحديثة والمعاصرة، وتكوينها أم أن تشكيلها يعتمد على عديد المصادر والتجارب والنظم الثقافية والسياسية والاجتماعية والرمزية، ومن ثم على تركيبة من الموحّدات القومية تتجاوز الروابط والانتماءات الأولية؟ هل المواطن المصري من شرائح اجتماعية شتى لا ينام الليل لأنه مصاب بأعراض مرض الهوية الضائعة أو الملتبسة؟!

هل نغير المادة الثانية في دستور 1971 وتعديلاته أم نضيف إليها أم نعيد صياغتها على هوى بعض القوى الإسلامية السياسية أم وفق آراء بعض القوى "شبه الليبرالية" و"شبه اليسارية" أو الناصرية أم تركها كما هي للتوازن؟

هل يختار أعضاء مجلسي الشعب والشورى المنتخبين أعضاء اللجنة التأسيسية المنتخبة وفق انتماءاتهم الايديولوجية والدينية والسياسية؟ هل الدساتير توضع بمنطق الغلبة والاستعلاء والاستحواذ وتهميش القوى الاجتماعية الأخرى خارج البرلمان؟

هل مشروعات الدساتير والمبادئ الدستورية العامة المطروحة على المصريين هي تعبير عن دراسة لتطور الثقافة السياسية والدستورية وتطبيقات الوثائق الدستورية تاريخياً طوال تطور الدولة والنظم الدستورية والقانونية والسياسية والاجتماعية من محمد علي إلى إسماعيل باشا

(*) الأهرام 2012/6/14، أسئلة بسيطة حول نخب التسلطية الجديدة!

إلى المرحلة شبه الليبرالية إلى المراحل الجمهورية التسلطية؟ هل هذه المبادئ وغالب مشاريع الدساتير - بعضها يمثل إعادة إنتاج نصوص قديمة وصياغات تقتصر إلى الدقة والأحكام ويعتريها الغموض - تصلح لنقل ثقافة الدولة والمجتمع التسلطيان إلى ثقافة الحرية والكرامة والديمقراطية والخروج من معتقلات الطغيان وفقه استباحة الحريات الشخصية والعامة وأجيال حقوق الإنسان؟

هل عملية وضع الدساتير لا تعدو أن تكون محض منظومة من النصوص حول الحريات وشكل الدولة والعلاقة بين السلطات؟ أم أنها أكبر وأخطر وأعقد من أن تترك لأساتذة القانون العام أو بعض المحامين ورجال القضاء وبعض الحزبيين والنقابيين والفنانين؟ الدساتير مركب معقد من الثقافة السياسية والصياغة الفنية الرفيعة، واستيعاب تاريخ من التطور السياسي، والتقاليد القضائية والدستورية والهندسات الاجتماعية وأنماط الحياة الحديثة وما بعدها. أنها أيضاً جزء من تطور كوني في الأنظمة الدستورية المقارنة وتطبيقاتها في الحياة السياسية للدول والمجتمعات، وفي الأحكام والمبادئ القضائية التي تشكل جزءاً محورياً في مرجعيات التطبيقات التي تُستعار مبادئها الأساسية الأنظمة القضائية المختلفة العريقة والأكثر تطوراً؟

هل الخبرات الدستورية في إطار الثقافة السياسية التسلطية والطغيانية والبطريركية السياسية، وطرائق تعامل المحاكم معها تحت بصر بعض فقهاء القانون العام والقضاة والمحامين والحزبيين... إلخ؟ هل هناك دراسات سوسيو - قانونية وسياسية، وسوسيو - قضائية، وسوسيو - دستورية تضع استخلاصات عامة يمكن استيعابها كخلفيات سوسيولوجية وسياسية استرشادية أثناء وضع الدستور القادم للبلاد؟

هل لجوء الأغلبية البرلمانية ومن والاهما من بعض الأحزاب الهامشية لوضع قانون بمعايير اختيار أعضاء لجنة المائة هو أمر مشروع دستورياً؟ أى وضع أغلبية قد تكون عارضة في لحظة تاريخية وسياسية معايير تحكم اختيار من سيحددون ملامح الدستور القادم الذي يحكم الدولة وسلطاتها وحقوق وحريات وواجبات المواطنين.. إلخ؟ هل هذا مشروع أم محاولة لتجاوز حكم القضاء الإداري؟ أم أن ذلك تعبير عن غلبة وهيمنة واستحواذ؟ هل التركيبة الحزبية، وما وراءها من جماعات أو تعدد في مراكز القوة الناطقة باسم الإسلام عموماً والسياسي على وجه الخصوص يمثلون وحدهم تركيبة مصر وتعددياتها في إطار موحديات وطنية تتآكل ولا تزال؟

هل الأحزاب السياسية الراهنة تعكس قوى اجتماعية أساسية في البلاد؟ أم نحن إزاء تركيبة سياسية ونقابية.. إلخ هشة وانتقالية؟

هل النقابات المهنية والعمالية في المرحلة الانتقالية الأولى ونقباؤها وأعضاء مجالسها يعبرون عن "مصر الجديدة"، وعن الذين دفعوا الثمن استشهاداً وإصابة من أجل أن يحدد هؤلاء مستقبل مصر وشعبها وحرّيات أبنائها الشخصية والعامة؟ هل النقباء وأعضاء النقابات التي تنتمي إلى جماعة الإخوان أو السلفيين يعبرون عن الطيف النقابي بكل حساسياته؟

هل القوى شبه الليبرالية وشبه اليساروية والقومية تعبر بالفعل عن الكتل الاجتماعية الكبرى في مصر على اختلاف أطرافها وانتماءاتها على اختلافها؟

هل التعددية المصرية تمثلها هذه الخريطة من الأحزاب القديمة - من هامشي الحياة الحزبية وبعض قادتها من الموالين لأجهزة "الدولة العميقة" - وقادة الحزب الوطني المنحل - وبعض الأحزاب الصغيرة الجديدة؟

ما الذي يكمن وراء هذا الصخب داخل البرلمان والهجوم على السلطة القضائية والقضاة والاعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات؟ والتعليق والهجوم السياسى على الأحكام القضائية وقبل الاطلاع على حيثياتها؟

ألا يعكس هذا التخبط السياسى حول عدم دستورية بعض القوانين الأساسية، أن الأهداف السياسية الآنية للأغلبية وبعض الأقلية في البرلمان، هي التي تقود السلطة التشريعية، وليس مسألة الشرعية القانونية؟

ألا يعد هجوم مجلس الشورى على الصحف القومية تعبيراً عن نزعة لترويع الصحافة وإحلال بعض الموالين للأغلبية السياسية في مواقع المسئولية داخل مؤسسات تعاني غالبها من مشكلات هيكلية!.

يبدو أن بعض ما نراه هو تعبير عن بعض النخب التي لا ترى سوى مصالحها الآنية والضيقة ولا تنظر إلى المصالح القومية العليا لمصر! بعض من نخبة شرهة إلى السلطة والشهرة والهيمنة على روح البلاد والعباد؟

إنها روح الطغيان والأنانية والمصالح المباشرة لبعض من يديرون القوى السياسية على

اختلافها ومعهم "الدولة العميقة" وأيديها وأتباعها! إنها المصالح وليست العقائد والأديان والأخلاق والإيديولوجيات والشعارات الكبرى وعلى رأسها الحديث باسم مصر! المحجوبة وراء صخب ودخان الشعارات والمال السياسى الحرام وطوفان الأكاذيب!

المبحث الخامس غواية السلطة (*)

تبدو السلطة فى غالب الدول والمجتمعات والعصور غاوية وفاتنة ولذائدية لمن استطاعوا الوصول إليها، وفى عيون وإدراكات من يرمون وصالها! ولكن السلطة فتنة وتحمل فى أعطافها عديد الأمراض السياسية والنفسية، وغالبًا ما تنطوى النفس السلطوية الأمانة بالسوء على بواعث الانحراف بها عن مسارات الشرعية وضوابطها، وقواعد دولة القانون على اختلافها، لاسيما فى مجتمعات "السلطنة الشرقية"، حيث الافتقار إلى التقاليد المؤسسية، وغياب معنى الدولة ورأسمالها الخبراتى لدى (بعض) من يصلون إلى سدة الحكم، ويعتقدون أنهم هم الدولة - على نمط لويس السادس عشر - أنا الدولة والدولة هى أنا، ومن ثم يختصرون الدولة فى ذواتهم المصونة والمحصنة ضد النقد أو العزل أو المساءلة القانونية عن بعض قراراتهم السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية أو انحرافهم بالسلطة كما يعرفها القانون الحديث والمعاصر.

هذا النمط من اختزال الدولة والنظام السياسى الحديث فى نمط سلطانى فى الحكم حيث لا قواعد ولا روادع ولا انصياع لحكم القانون فى إطار الفصل بين السلطات، يحول "الحكم الشرقى السلطانى" إلى حكم شبه مطلق، ومن ثم تغدو السلطة المطلقة أو "أشباهاها" مفسدة مطلقة، وفق مقولة لورد اکتون ذاتة الصيت.

مواريث "الطغیان الشرقى" تمددت فى الثقافة السياسية القمعية المصرية، حيث الغلبة والهيمنة واللامبالاة بحكم القانون، وبحقوق الناس وحرماتهم ساد وطفى واستمر بعض

(*) الأهرام 2012/10/3.

عناصره فى تركيبة الدولة الحديثة، وهو ما تجلّى منذ القانون النظامى فى عهد محمد على إلى دساتير إسماعيل باشا إلى المرحلة شبه الليبرالية 23 - 1952، التى حاولت نقل السلطان الشرقى الطغيانى إلى مفهوم الدولة الأمة الحديثة، ومن ثم استعارت الهندسات القانونية والإدارية والتعليمية من الأطر الأوروبية التى كانت رمزاً على تطور الدولة ومؤسساتها فى عالمنا. الموروث السياسى والسلطوى الطغيانى لمن فى الحكم تجسد فى تحلل الحكماء من الضوابط الدستورية عبر الفجوات بين الهندسة الدستورية وبين الواقع السياسى، سواء من خلال تجاوز بعض النصوص التى تحد من سلطة الحاكم، أو من خلال الإهمال وعدم التطبيق أو عبر الانقلابات الدستورية كما حدث مع دستور 1923 من خلال دستور 1930. فى عالم "ثورة" يوليو 1952 لم تكن الدساتير تمثل إطاراً لحركة الحاكم وقراراته وسلطاته، وأيضاً سلطات الدولة على اختلافها، كانت الدساتير محض أداة على هوى ومقاس الحاكم الفرد الذى تعلو إرادته ومشيتته وأهوائه السياسية ونزواته فوق الدستور والقانون! كانت الدولة وأجهزتها هى رهينة الحاكم وأداته! من هنا لا نستطيع الحديث عن تجارب دستورية منذ 23 يوليو 1952 حتى اللحظة الراهنة، وما يتم فى اللجنة التأسيسية حيث يسود بعض اللغو والتجريب وفقدان الخبرات الفنية والسياسية والمعرفة العميقة بتطورات التجارب الدستورية المعاصرة، لاسيما تلك التى تأسست فى أعقاب انهيار النظم الديكتاتورية والتسلطية بعد انهيار الإمبراطورية السوفيتية الماركسية، وبعض النظم الأخرى فى "القارات الثلاث".

تجاربنا الدستورية اليوليوية هى تعبير عن ثقافة الحاكم الطاغية العادل حيناً على النمط الناصرى، والمدهون بالسلطة وغواياتها على نحو ما رأينا بعدئذ من تجارب لم تكن سوى وبال على معنى وقيمة وتقاليد الدولة والدستور والقانون، تلك المعانى التى عرفتها النخبة السياسية المصرية فى إطار الحركة الوطنية الدستورية المعادية للاستعمار البريطانى، وبعض من عملوا حول الرئيس ناصر من أبناء التعليم والتكوين العلمى والسياسى والثقافى للمجتمع شبه الليبرالى المفتوح على ذاته ومحيطه العربى والتجارب الأوروبية ثم الأمريكية وعلى تجارب حركات التحرر الوطنى فى القارات الثلاث.

لا نزال نقرأ ونسمع عن عجائب الاقتراحات والآراء والنصوص التى يقدمها بعض "القادمون الجدد للسلطة"، التى ينبو عنها الحس السليم، والذوق اللغوى والذائقة الدستورية والدولية المرتبطة بالدولة الأمة الحديثة والمعاصرة وتطوراتها المعقدة! نقرأ ونسمع عن أمور

تكشف عن أن بعض هؤلاء لا يعرف معنى النظام العالمى المعولم الذى نعيش كطرف ضعيف فى إطاره، يتصورون أن بعض آرائهم البسيطة هى العالم، ومركز الكون وأنهم بمقدورهم أن يتحللوا من الالتزامات الدولية والاتفاقيات والمعاهدات التى وقعت وصادقت الدولة عليها، وأصبحت جزءاً لا يتجزأ من نظامنا القانونى ومن ثم واجبة الأعمال. لا يزال بعض القادمين الجدد يتصورون وهما أن الغلبة والهيمنة فى أعقاب "انتفاضة ثورية" لم يشاركوا فيها أو شارك قلة لبعض الوقت، تعطى شرعية لهم للانقضاض على نظام الحياة والقيم وتحويله إلى حيث يريدون. الأغلبية البرلمانية أو الوصول إلى كرسي الرئاسة لا يعنى صياغة الدستور وفق منطق الغلبة، وابتداع أفكار وقواعد ونظم خارج نطاق التراث والتقاليد والمعايير الدستورية المعاصرة المرتبطة بالدولة / الأمة الحديثة.

إن غواية السلطة ولذاتها ومرض المقاعد السلطوية الوثيرة تغرى دائماً النفس الأماره بالسوء بالخروج على الصراط السياسى والدولتى المستقيم إلا من رحم ربه سبحانه.

أخطر ما فى فتنة السلطة ومفاتها ومغانمها هو الأثر النفسى الخطير للسلطوية التى تقضى بعض النفوس وتعيد تشكيلها وتغير توجهاتها، ويتحول بعضهم من شخصيات مولعة بالبساطة و"الطيبة" وربما "الذكاء" إلى نفسية الملك العضوض، والأمر والنهى المطلق بلا ضوابط أو روادع ولو أخلاقية تحمى "السلطان الشرقى" أيا كان موقعه من دوائر السلطة من نفسه "الأماره بالسوء"، ومن غلواء الأنانية و"جنون العظمة" السلطوى ابن ثقافة القمع والطغيان التى تسود دوائر السلطة والتى نعتقد أن بعض عناصرها التكوينية انكسر فى أعقاب "العملية الثورية" فى 25 يناير 2011. مصر تغيرت بعض مكوناتها ووجوهها، ولكن يبدو أن بعض الشيوخوخة والذكورية السياسية والجيلية والتسلطية لا تزال تسم مشاهد السياسة وتفاعلاتها، والسلطة ورجالها بل وبعض "الأغوات" الصغار الذين تلبستهم "روح الطغيان" الويلة! إن مشاهد الاستعراض السلطوى لا تشمل (بعض) من عرفنا قبلاً من عديد الأشخاص الذين كانوا من العاديين ذوى اللطف والشمائل الطيبة سواء ممن كسبوا السلطة أو (بعض) من يلعبون أدوار المعارضة التلفازية على المسارح المرئية للفضائيات، أو منصات الكلام واللغو "المباح" ونقائضه من الخطابات والشعارات واللغة الخشبية. كل هذه الذوات المتضخمة والوجوه الطاووسية والكلام الفارغ وغير المسئول تلعب على مسرح لا أحد يراه! ولا نجد بعض مقاربات جادة ورصينة من بعضهم - فى السلطة أو المعارضة - للتعامل مع

تركة ضخمة وثقيلة من الانهيارات فى الدولة والسلطة والبيروقراطية والأخطر فى الأنفس والأرواح والقيم والضمانات المثقوبة!

من أعطى للزراى المهزومين روحياً وفكرياً كل تجليات الاستعلاء على الناس والخطورة وهذا الشعور المرضى بأنهم ذوو أهمية وسطوة ونفوذ!

الفصل الثانى سياسة الفوضى

المبحث الأول ثقافة اللا مسئولية^(*)

هل من حق مجلس الشعب والأغلبية النيابية لحزب العدالة والحرية ومن والاهم سياسيًا أن يطرحوا الثقة في الحكومة؟ هل الإعلان الدستورى الحاكم للمرحلة الانتقالية الأولى يعطيهم الحق أو الصلاحية في هذا الطلب؟ هل من حق رئيس الوزراء وصلاحياته والتفويض شبه الكامل له يعطيه الحق ومعه التشكيلة الوزارية في مقاطعة البرلمان وإعطاء ظهره لما يدور داخله من انتقادات أو مطالب سياسية أو حتى بعض اللغو السياسى الذى يطرحه بعض المبتدئين في ممارسة السياسة والعمل البرلمانى؟ بالقطع لا لكليهما!

هل من حق البرلمان أن يفرض سلطانه ويفرض بعض أعضاء الأغلبية الإخوانية ومعهم ممثلو السلفية الإسلامية السياسية في تشكيل اللجنة التأسيسية المنتخبة وفق التعديلات الدستورية الجزئية التى تم الاستفتاء عليها؟ لا أخرى!

هل من حق هذه الأغلبية الحزبية أن تفرض إرادتها على الأمة المصرية بكاملها؟ وهل هذه الممارسات السياسية ضيقة الأفق والمرامى من كافة مكونات البرلمان يمكنها أن تحافظ على الموحدات الوطنية المصرية، وتجدد مفهوم الأمة الواحدة؟ أم أنها تؤدى إلى المزيد من الوهن الوطنى، وتفكك عرى التوحد والاندماج؟

(*) الأهرام 2012/5/3، سياسة الفوضى.. ثقافة اللا مسئولية.

هل أسلوب الاستعراضات اللفظية الصاخبة هو الذى يوحد بين الأغلبية والأقلية داخل البرلمان؟ لاسيما وهم يشاركونا يومياً في طقوس برنامج حوارى تلفازى وبرلمانى مفتوح على مصراعيه بلا توقف إلا ما تيسر من إجازات أو مفاوضات بعضهم العلنية والسرية مع المجلس العسكرى؟

هل من حق اللجنة التشريعية أن تضع ما تشاء من قوانين وتطرحها على البرلمان؟ ووفق أى معيار أو رؤية!، وذلك بلا فلسفة تشريعية أو ضوابط دستورية؟ هل من حق مجلس الشعب أن يتدخل في صميم العمل القضائى وشئون السلطة القضائية والجماعة القضائية المصرية؟ لا أخرى جهيرة!

هل من حق بعض القضاة أن يتحولوا إلى نشطاء في الصراع السياسى ويدلون بآراء سياسية محضة أو قانونية في أمور مطروحة على القضاء كقضايا ونزاعات دستورية وقانونية بين كافة الفرقاء السياسيين؟

هل من حق بعض القضاة أن يعلن عن انحيازاته السياسية أو الاجتماعية أو الفكرية أو الدينية والمذهبية في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمكتوبة؟ هل يحكم القاضى بعلمه وآرائه وذوقه اللغوى أو تحيزه الدينى في أمور وقضايا معقدة في الآداب والفنون والفلسفة.. إلخ، هى من شأن أهل التخصص في ظل تطورات معرفية فارقة، لا يزال غالب الجماعات الأكاديمية والنقدية بعيدين عنها وعن تطوراتها النظرية والتطبيقية المعقدة؟

هل من حق بعض أعضاء البرلمان في مجال الاستعراض السياسى أن يزايدوا على بعضهم بعضاً لتحقيق رواج وذبوع ومكانة إعلامية أو حزبية أو سياسية بين الجمهور؟ هل يمكن قبول بعض النزق السياسى والتطرف الدينى من بعض الغلاة^(*) حول مجامعة الموتى من الزوجات؟ هل هذا أمر يمكن أن يرضى أهل المعرفة الدينية الرصينة والعميقة من الأزهر الشريف أو خارجه؟ هل يسوغ محاولة بعضهم النيل من مكانة عالم فاضل سمح، رصين السلوك والعبارة، إصلاحى التوجه بالقول: إنه من "الفلول"؟ "الفلول" هذه الكلمة التى باتت لفرط الخفة التى لا تحتل في هذه المرحلة تختصر كل شىء، وربما تحمل حلاً نفسياً لكل شىء!

(*) فتوى لرجل دين مغربى شاعت فى وسائل الإعلام عن أن بعض رجال الدين والسلفيين طرحها للتداول العام، وتبين أن هذا أمر غير دقيق، وهو ما يشير إلى الاحتقان والتربص بين بعض القوى السياسية مع بعضها بعضاً إلى الحد الذى لا يدقق بعضهم فى بعض الآراء المتشددة والغريبة، وهل صدرت فعلاً من بعضهم أم لا؟!

هل يمكن الطعن في السياسة الوطنية للأزهر التي استعيدت مؤخرًا على أيدي الأستاذ الإمام د. أحمد الطيب ومعه كوكبة من علماء أفاضل وبارزين ومعتدلين كالأساتذة والدكاترة حمدي زقزوق وحسن الشافعي عميد اللغويين والمجمعين ود. عبد المعطي بيومي وآخرين، ومعهم بعض من كبار المفكرين والمثقفين الثقة؟! هل يقال إنهم يمارسون عملًا سياسيًا، بينما أعادت الوثائق الأزهرية الأربعة ذات المحمولات التاريخية والرمزية الوطنية، الهيبة والألق للأزهر الشريف في العالم العربي، والإسلامي، وخارجه بعد ما ناله من طعنات في ظل الحكم التسلطي؟ هل تحولت الأعمال الوطنية إلى سلعة في سوق من المزايدات السياسية وبضائعه التي تراكم فيها الغش واللغو والتهريج السياسي لبعض النخب السياسية و"الفكرية" التي تتحدث باسم ثورة لم يشارك بعضهم فيها، وبعضهم الآخر شارك بعد طول رفض، وبعد بشائر سقوط المنظومة الأمنية؟ أسئلة وراء أخرى تطرحها ثقافة الفوضى وغياب المسؤولية على نخب لم تتلقى إلا قليلًا من التكوين والتدريب السياسي الضروري لكي يعملوا بجدية، ومن ثم تفتقر إلى الرؤية والأخطر إلى الخيال، وكذلك نزعة الاعتدال والقدرة على التكيف مع التناقضات السياسية والدينية والفكرية وعلى إدارتها برشد ورصانة. إن ثقافة اللا مسؤولية هي الوجه النقيض لثقافة المسؤولية والالتزام وراء ما نراه من خفة وتسرع ولغو من بعض وجهاء الحياة العامة الجدد والقدامى! الذين لا يقدرّون مفترق الطرق التاريخي بامتياز الذي تقف مصر حائرة إزاءه! ثمة أيضًا عدم إحساس بأن سياسة الكرامة للمصري هي محور حركتنا بعد عقود ممتدة انتهكت فيها حرّماته وخصوصياته باسم الأمن والسياسة والدين والمذهب والأعراف والعائلة والأسرة. المصري بدأ في رفض ثقافة المذلة والخنوع، إزاء الجميع وفي مواجهة الجميع وأن حرياته الشخصية وخصوصياته هي حرّماته الدستورية والسياسة والقانونية المصونة. من هنا بدا سلوك بعض رجال الأحزاب الدينية وغيرها، وبعض السلفيين وأعضاء المجلس العسكري غير قادرين على استيعاب أنهم جاءوا إلى مواقعهم بفضل انتفاضة الكرامة في 25 يناير 2011. من هنا ليس من حق أي من هؤلاء أن يتحدث عبر اللغة القديمة المثقوبة، لغة أن المعونات والقروض والخبز أهم من الكرامة كما حدث مؤخرًا مع السلطات السعودية! سياسة الكرامة - ولنا عودة لهذا المفهوم - هي الوجه النقيض لثقافة اللا مسؤولية المسيطرة على المشاهد السياسية الرديئة الكاشفة عن ذروة المأساة والمهانة السياسية المصرية الراهنة! ارحمونا من هذا النزق السياسي يرحمكم الله!

المبحث الثاني

الدولة ليست هكذا يا ذكي!!:
في مديح الوعي السياسى المريض^(*)

هل يمكن اختصار الدولة الحديثة والمعاصرة في بعض أجهزتها القومية؟ هل الأجهزة التى تحتكر العنف المشروع أو المعلومات هى الدولة؟ هل الهروات والقنابل المسيلة للدموع والمدركات والأسلحة والطائرات والمدفعية والجيش هى الدولة؟ هل استخدام بعض الحقوق الدستورية المهمة تشكل تهديداً وانهياراً للدولة؟ أسئلة تتناسل من ركام الفكر القديم سليل الديكتاتورية والفساد، وضعف المعرفة بل وتشوش وتدنى مستوى الوعي. بمعنى الدولة الحديثة والمعاصرة ونظرياتها وتجاربها المقارنة. هذا النمط من الأسئلة والإجابات البسيطة عليها والأخرى الساذجة والمغرضة هى الوجه الآخر لاختصار الدولة واختزالها في أجهزة الأمن والاستخبارات - على اختلافها - والجيش، ومن ثم في نمط من سياسات الأمن تتمحور حول القمع والعنف الغشوم.

هذا النمط من السياسات الأمنية اللا مشروعة الذى شاع ولا يزال في الدولة العربية والمصرية ما بعد الاستقلال، بات عنوان ومعنى الدولة التى تحولت إلى مصدر للأذى والشروع والألم والعذاب والظلم للجماهير. إن الربط بين الدولة واستمراريتها وانهيارها بين الجيش والشرطة هو تعبير عن رؤية للذات كموضوع للخضوع للعسكريتاريا والبوليس استمرستين عاماً منذ 23 يوليو 1952، بحيث بات النظام والاستقرار قرين الهيمنة الفعلية والرمزية على المجال العام ومؤسسات الدولة كلها، في ظل غياب للشرعية السياسية المؤسسة على الديمقراطية ودولة القانون. من هنا ترسخ وعى مشوه ومنحرف ومغلوط يختصر الدولة في أجهزة الأمن والجيش. من ناحية أخرى ساعد على ذلك سيادة ثقافة الطغيان والخضوع والخنوع لدى قطاعات اجتماعية واسعة أدارت ظهرها للسياسة.

(*) الأهرام 2011/12/29، الدولة ليست هكذا يا ذكي!!: في مديح الوعي السياسى المريض.

تاريخ مستمر من الوعي المريض والقمع المنهج والنظام التسلطى الذى أدى إلى موت السياسة واستبعاد السياسيين، في ظل نظام كوربوراتى وإدارى لا يأبه بالكفاءات والمواهب، ويجند نخبته من مصادر لا سياسية من رجال الأمن والبيروقراطية والجيش والتكنوقراط من الموالين والمنصاعين له تمامًا.

أصبح معنى الدولة مندمجًا في النظام الطغيانى في وعى غالب المواطنين المقموعين لاسيما لدى بعض كبار الموظفين العموميين، ووزراء ورؤساء وزارات وغالب العاملين في الأجهزة القمعية الذين رسخ في وعيهم شبه الجمعى أن الجهات التى يعملون بها هى الدولة ورمزها الكبير. تأميم بعض الأجهزة القومية على أهميتها تاريخيًا لمعنى الدولة المصرية يعيد إلى الذاكرة مقولة لويس السادس عشر الدولة هى أنا! من هنا يمكن ترسخت لديهم مقولات الدولة هى الشرطة، والجيش، والرئيس، بل أصبح بعضهم من قادة هذه الأجهزة يرى أنه هو الدولة!! معنى مغلوط وشائع ومختل وسطحى وساذج وابن لثقافة "الطغيان الشرقى"!

زعم بعضهم أن الدولة والاستقرار هو الجيش، وعودته إلى دوره المحدد دستوريًا يعنى انهيار الدولة. هذه مقولات سياسة الخوف وثقافة الخنوع! والترويج لدور وصائى لهم على المؤسسات التمثيلية المنتخبة ومن ثم على النظام الدستورى والسياسى! هذا الفهم يؤدى إلى إضعاف المؤسسات المنتخبة - البرلمان ورئيس الجمهورية - والمجتمع "المدنى"، ويجعلهم رهينة إرادة ومشئنة بعض أجهزة الدولة، وهو منطق مقلوب لأنه يجعل مؤسسة غير منتخبة تفرض رقابتها على من يمثلون إرادة الأمة.

الدولة ككيان وشخص معنوى أكبر وأعقد تركيبًا وعلاقات من بعض أجهزتها، وانكسار بعض هذه الأجهزة أو تراجعها لا يعنى انهيار الدولة كما يقال في خطاب الخفة والبساطة التى لا تحتمل الشائع في أجهزة القمع الإيديولوجى من بقايا النظام التسلطى الفاسد الذى لا يزال مستمرًا. معنى الدولة في الإدراك والوعى الجمعى أكبر وأعمق غورًا في المخيلة الرمزية والتاريخية للمصريين، لأنهم أبناء دولة نهريّة مركزية خمس ألفية، وظهر هذا وتجلى في الأزمات الكبرى كافة بما فيها انهيار المنظومة الأمنية القمعية التى فتحت أبواب السجون، وحرضت معتادى الإجرام من عصب البلطجة، على نشر الفوضى والترويع والخوف وعقاب المصريين جميعًا على العملية الثورية في 25 يناير 2011. معنى الدولة برز في اللجان الشعبية والتصدي لبعض البلطجية.. إلخ. إن محاولة بعضهم تأليب الشعب المصرى على الشباب

الثائر، تفتقر إلى المنطق السياسى وتشير إلى وهن الكفاءة والرغبة في الانقضااض على العملية الثورية وإعادة الشباب الثائر إلى البيوت مع بعض التعديلات الجزئية على ديكتاتورية غشوم آن الأوان إلى تصفيتها في الوعى والدولة والمجتمع والثقافة المصرية .. إننا في بداية الطريق لتقويض ثقافة الطغيان الشرقى، والخلط بين الدولة والنظام الاستبدادى ورموزه وشخصنة السلطة على عديد الصعد! لقد أسقطنا جمهورية الخوف، ولكننا في مقدمات كسر عنق الاستبداد وما وراءه من ثقافة الخنوع والتواكل والهيمنة باسم أجهزة القوة أو الصراع على روح الأمة باسم النطق الوضعى باسم الدين.

المبحث الثالث

رئيس مصر الجديد ومشهد الأسئلة والاضطراب والخوف^(*)

ما الذى يجرى في مصر عشية الانتخابات الرئاسية؟ لماذا هذا الصراع الضارى بين البرلمان والحكومة والمجلس العسكرى والإعلام لاسيما المؤسسات الصحفية "القومية"؟ ما الذى يكمن وراء هذا الضجيج والعنف اللفظى والخطابى الدينى؟ أسئلة تتفجر من بين أخرى على نحو يبدو كأنفجار لتاريخ من الأسئلة الكبرى والفرعية التى تزيد المشهد تعقيداً واضطراباً، ويجعل من إمكانية استقرار التوازنات السياسية والاجتماعية أمراً عصياً على التحقق إلا في الآجال البعيدة. ثمة بعض من الخوف الذى يتكالب ويتسارع على الوعى شبه الجمعى، مصحوباً بالتردد والحذر والإحباط، بحيث بدت الآمال السياسية في تجديد و"تثوير" الدولة وسلطاتها ومؤسساتها وهياكلها، تتحول إلى أشباح وفى أحيان أخرى إلى كوابيس تحوم في الأفق السياسى الذى يبدو في بعض الأحيان مسدوداً إلا قليلاً.

مدخل يبدو متخماً بحس الأزمات الكبرى، لكنه أقرب إلى مشهد يتسم بعدد السمات والمخاطر والاضطراب التى نرصد تحليلياً بعضها على سبيل التمثيل لا الحصر فيما يأتى:

(*) الأهرام الاقتصادى 2012/5/21، رئيس مصر الجديد ومشهد الأسئلة والاضطراب والخوف.

1- تشظى القوى والاتلافات الثورية في تشكيلاتها صغيرة العدد بحيث لا يتجاوز بعضها سوى عديد الأفراد، فيبدو بعضهم وكأنهم ظاهرة إعلامية أو رقمية⁽¹⁾ أكثر من كونهم جزءاً من ديناميات الفعل السياسى، بالإضافة إلى التناقضات في رؤاهم ومواقفهم السياسية، بل لا يكاد المراقب أن يحدد عديدهم الذى يصل في نظر بعضهم إلى 150، أو 400 جماعة واتلاف في رأى بعضهم الآخر والجميع ينطق باسم الثورة وميدان التحرير!

في ظل بعض الغيوم والأسئلة حول غالبهم من هم ومن وراءهم ومن يحركهم؟!، والاستثناء هو من كانوا بالفعل جزءاً من تمهيدات وحركة وعمل الانتفاضة الثورية فى 25 يناير 2011 وما بعد. هذا التفتت ساعد على إضعاف واستيعاب لطاقة غالب المجموعات حيناً فى الأجهزة الإعلامية أو بعض الأحزاب أو كتعبير عن بعض أجنحة "الدولة العميقة"⁽²⁾ وفق المصطلح التركى، ويتحركون وفق معزوفاتها السياسية المشروخة!

من هنا تبدو شرعية "الميدان" "الثورية" موشومة بالوهن السياسى، وتتباعد إلى خلفيات بعض مكونات المشاهد السياسية إلا قليلاً مع تحركات بعض الجماعات كاتلاف الثورة، أو 6 أبريل، أو بعض النشاط على مواقع التفاعل الاجتماعى الرقمية كتويتر، وفيس بوك. تشظى وتفتت بعض هؤلاء وتوزع ولاؤهم وتأييدهم السياسى بين مرشحي العملية الثورية⁽³⁾ - خالد على، وعبد المنعم أبو الفتوح، وحمدين صباحى، وهشام البسطويسى، وأبو العز الحريرى - من ناحية، وآخرون لا يكاد يعرف عددهم يؤيد بعضهم فى خفر وحياء عمرو موسى، بل إن بعضهم يميلون إلى دعم الفريق أحمد شفيق لاعتبارات تتصل ببعض الممارسات العنيفة و"الغريبة" من القوى الإسلامية السياسية الإخوانية والسلفية داخل البرلمان وخارجه. وهو ما يكشف إلى أى مدى تفتت وغشت المخاوف على "الوعى الثورى" والمصالح الاجتماعية والانتماء الدينى أو شبه الليبرالى ومن ثم التأثير على توجيه الاقتراع إلى مسارات مغايرة لمواقف أصحابها السياسية المسبقة وذلك في ظل لحظة التردد والحسم أمام صناديق الاقتراع والاختيار بين ما لا يرضاه بعضهم إيديولوجيا وسياسياً!

من هنا يبدو أثر الانتفاضة الثورية على القوى الثورية الشابة انقسامياً ولو على نحو جزئى، وليس عاملاً محفزاً على التجمع والتكتل وراء خيارات تعبر عن الحالة الثورية والطموحات والآمال السياسية التى أحاطت بها وبمساراتها التى اضطربت وتعددت بل وانتكست بعض من آمالها لدى بعضهم!

2- الأجزاء السياسية الإسلامية الإخوانية والسلفية تكشف عن ضعف في الخبرات السياسية والحس التاريخي، وبمعنى وتقاليده وموارث الدولة / الأمة ومؤسساتها وتعقيداتها والأخطار الإدارية السياسية لها وللمؤسسات والمنطق الذي يحكم قواعد عملها. كشفت أيضاً ممارسة بعض الأعضاء الفاعلين والمؤثرين في قرار جماعة الإخوان المسلمين، وذراعها السياسي الحرية والعدالة عن أن التقديرات السابقة حول الكفاءة والقدرة السياسية لقادتها وكوادرها الوسيطة اتسم بقدر من المبالغة والتضخيم. ناهيك عن تواضع قدرات غالب أعضاء الحركة السلفية - وحزب النور السلفي -، بل إن بعض الآراء والمقترحات بقوانين التي قدمت من بعضهم تنطوي على غرابة وصدمة للوجدان والإدراك السياسي شبه الجمعي للجمهور. من ناحية أخرى غلبة الطابع الاستعراضي واللفظي للممارسة البرلمانية، واستبدال الرؤية والدراسة العلمية للنفقات السياسية والاجتماعية للتشريعات، أو بعض الآراء السانحة التي ي طرحها بعضهم على نحو أعطى انطباعاً شبه عام بعدم الرصانة السياسية، وأن بعضهم لا يميز بين آرائه الخاصة، وبين إنتاج القوانين أو الحديث في المجال العام السياسي والموجه إلى الأمة كلها!

الممارسة البرلمانية اتسمت بالاضطراب، والشعارات المجنحة والتي لا تفرق بين صناعة القاعدة القانونية والشعارات العامة والآراء الشخصية، وبين الواقع الاجتماعي الذي تسعى لتنظيمه وضبط مراكزه القانونية المتصارعة، ومن ثم أساءت إلى مجلس الشعب - الشورى أيضاً - الخطابات البرلمانية للكتل الإسلامية السياسية وبعض القوى المسماة "بالليبرالية" مجازاً عشوائياً حيناً، وبسيطاً في أحيان أخرى! يعود هذا الأداء الضعيف والغريب لأعضاء البرلمان لعديد الأسباب:

(1) التشكيلة النيابية الحالية جاءت من أصلاب ظاهرة موت السياسة ونظام التعبئة السياسية وسطوة الإدارة، وغالب القوى الإسلامية هي ابنة لثقافة الطاعة والبيعة والولاء للمرشد، أو الاتباع لمشايخ الحركة السلفية، ومن ثم تغيب الخبرة والثقافة السياسية الديمقراطية - ثقافة الحريات - والمعرفة القانونية ومبادئها العامة عن غالب هؤلاء، ويغيب لديهم التمايز بين الخطاب الدعوى والوعظي والفقهى، وبين الخطاب التشريعي والرقابي داخل البرلمان. ويعود ذلك لأن غالبية الأعضاء 85 %⁽⁴⁾ تم انتخابهم لأول مرة، وهذه ظاهرة مهمة وتعبر عن بعض التغيير الذي حدث في البلاد، ولكن وجهها الآخر عديد السلبيات وبعض من الغرابة السياسية التي نراها داخل البرلمان وخارجه.

(2) استخدام جماعة الإخوان وذراعها السياسى حزب الحرية والعدالة، ومعهم في بعض الأحيان السلفيون لشرعية البرلمان، وكأنها هى الشرعية السياسية الوحيدة في البلاد، ومن ثم ساد لديهم تصور أنهم مركز الدولة والنظام السياسى وأنهم شرعية الشرعيات وأن آراءهم وتصوراتهم لها اليد الطولى على كافة السلطات. من هنا التدخل فى شئون السلطة القضائية من خلال بعض المقترحات بقوانين التى يقدمها بعض النواب السلفيين بإعادة تشكيل المحكمة الدستورية، أو ببعض الآراء السياسية الصاخبة حول المحاكمات التى تجرى لبعض قادة ورموز النظام الذى لا يزال مستمرًا!

فضلاً عن الهجوم على بعض قادة أجهزة الشرطة أو الهجوم على المستشار النائب العام والمطالبة بتغييره... إلخ. كلها ضربات استباقية لفظية ومشروعات قوانين للضغط على المحكمة الدستورية العليا وذلك في مرحلة نظر القضاء الدستورى للطعون المقدمة حول مدى وفاء الإطار القانونى للنظام الانتخابى المختلط للقواعد والمبادئ الدستورية، والمرجح أنه انتهك مبدأ المساواة بين المرشحين ومبادئ أخرى.

الاعتداء على مبدأ الفصل بين السلطات من خلال مطالبات جماعة الإخوان وحزبها السياسى والأغلبية أساساً بسحب الثقة من الحكومة! ومعهم من حين لآخر بعض السلفيين ثم يتراجعون ويعودون إلى المطالبة معهم مجدداً بتغيير الحكومة! حسب الموقف السياسى السائل. وذلك رغماً عن أن البرلمان لا يملك سحب الثقة وفق الإعلان الدستورى والمبادئ العامة التى استقر عليها القضاء والعمل الدستورى فى مصر فى ظل وثيقة 1971 وتعديلاتها الأربع. ما سبق يشير إلى أن النخبة الإسلامية البرلمانية ومعهم آخرون يتصرفون وكأنهم يعملون فى إطار نظام برلمانى وليس نظام شبه رئاسى فى ظل سلطة فعلية متمثلة فى المجلس العسكرى وصلاحياته المتعددة!

(3) ممارسة للتضاغط ولعبة لى الأزرع السياسية بين الإخوان والمجلس العسكرى، ترتب عليها انصراف الجماعة وتركيزها على تحويل البرلمان إلى مسرح للاستعراض السياسى والخطابة فى ظل غياب رؤية لفلسفة وسياسة و"أجندة" تشريعية لتطوير النظام القانونى والرقابة على أعمال السلطة التنفيذية ومن ثم ذهبت إلى استخدام البرلمان فى مسار لعبة التوازن والصراع السياسى مع المجلس العسكرى. وكسر التفاهات التى تمت بين الطرفين السابقين على احتواء العملية الثورية من خلال بعض التعديلات الجزئية على دستور 1971

وذلك في مقابل معادلة سياسية هي البرلمان في مقابل رئاسة الجمهورية، وكسرت الجماعة التفاهات ورشحت المهندس خيرت الشاطر - رجل الجماعة القوي - الذي تم استبعاده من اللجنة الانتخابية الرئاسية العليا ومن ثم قاموا بترشيح د. محمد مرسى، رغم أنهم أكدوا مرارًا وتكرارًا أنهم لن يرشحوا ولن يؤيدوا مرشحًا إسلاميًا للرئاسة. وهذه البراجماتية السياسية كشفت وأثارت وكثفت عديد المخاوف لدى عديد الأطراف والفاعلين السياسيين والقوى الاجتماعية من سيطرة الإسلاميين السياسيين - الإخوان والسلفيين وآخرين - على الدولة وسلطاتها وأجهزتها ومواقع القوة داخل النظامين السياسى والدستورى.

(4) المجلس العسكرى، يبدو أقرب إلى إعادة إنتاج النظام وأجهزته مع تعديلات على مواقع القوة داخله، من استمرارية أوضاع المؤسسة العسكرية ومكانتها إزاء تصورات الإخوان وبعض القوى السياسية الأخرى بخصوص إخضاع المؤسسة للرقابة السياسية للبرلمان إلى آخر التصورات المطروحة من الأحزاب وبعض المرشحين لموقع رئيس الجمهورية.

(5) مرشحون للرئاسة بعضهم ينعنون بمرشحي الثورة، وآخرون بفلول نظام مبارك، وغالب قضايا المعركة الانتخابية حول صراع شعارات أكثر منه التنافس السياسى بين برامج سياسية قائمة على دراسات علمية فى كافة المجالات، وتنظيمها رؤى كلية وفلسفة سياسية حول الدولة والمجتمع والمؤسسات والسياسات تتفرع عنها الرؤى والتصورات الأساسية والفرعية والمآلات على اختلافها. المشهد السياسى يهيمن عليه العنف المرئى للكاميرات والبرامج الحوارية الصاخبة والمؤتمرات والمال السياسى الكثيف - الذى لا يعرف من أين جاءت مصادره؟ ولماذا وما هو الثمن السياسى الذى يجب دفعه من وراء ذلك فى سياسات وقرارات الرئيس القادم؟ - وثمة غلظة وعنف لفظى وخطابى وخطط الدين بالسياسة وفوضى واضطراب وبعض من التشهير والتنازلات والقدح والذم بين بعض الأطراف والماكينات الانتخابية للمرشحين سواء "الفلول" - لم يعد الوصف يحمل تفسيرًا للواقع الفعلى للقوة، أو حقائق المشهد الانتخابى - أو مرشحي الثورة والثوار وبينهم مرشحون بارزون. المخاوف تحيط بالجميع لأن بعضهم لا يعرف معنى الدولة وإدارة أجهزتها على اختلافها، وعلاقاتها الدولية. أو الخشية من تأثير الانتماء الإيديولوجى الإسلامى على طبيعة الدولة ومبادئ وحقوق المواطنة، أو الخوف من تبدد الآمال الثورية فى التغيير إذا ما وصل أحد مرشحي الفلول إلى موقع الرئيس. وبعضهم لا تكاد معرفته بالدولة والسياسة لا تعدو

كونهم موظفين كبارا تكنوقراط أو جزءاً من بيروقراطية أجهزة السلطة، وفارق كبير بين المعانى السياسية للدولة والحس والخيال السياسى الخلاق، وبين عقل الموظف البيروقراطى أو التكنوقراطى فى نظام تسلطى!

الخوف والتحفز هما ثمرة مرة لخرطة الطريق الخطأ الذى سارت فيه البلاد وبقايا الدولة الحديثة، وأغلبية برلمانية تخشى حل البرلمان بحكم من القضاء الدستورى، ومجلس عسكرى وأجهزة الدولة العميقة التى تريد إعادة إنتاج أدوارها وثقلها وهيمنتها ومصالحها لكى تدير الدولة والنظام وأجهزته.

وقوى ثورية ذات آمال سياسية مجنحة، وواقعها مفتت ومنقسم، ومخاوف دينية ومذهبية وكتل مدنية محملة بالخوف من فرض قيود على الحريات الشخصية والعامة باسم رؤى وهندسة دينية متزمتة، تحاول قهر الحريات وضبط السلوك "الفردى" وفق تصوراتها الدينية الوضعية المتزمتة التى ترمى إلى الهيمنة على السلطة والدولة وحركة المجتمع.

إنها مخاوف وهواجس وأوهام تولدت من مجتمع يعانى من سياسة الخوف!

تبدو الآمال السياسية للقوى الثورية الشابة محبطة، ومعهم كتل اجتماعية لبعض شرائح الطبقة الوسطى العليا والوسطى / الوسطى، يسعون إلى الاستقرار ولو فى ظل بعض بقايا النظام التسلطى - الذى لا تزال بعض هياكله وشبكاته وخلاياه وثقافته القمعية مستمرة - وذلك حماية لنمط حياتهم ومصالحهم السياسية والاقتصادية من أية تحولات دينية ضاغطة وسياسية عاصفة تؤثر على نمط حياتهم ومدخراتهم داخل المصارف.

الأغلبية المعسورة والمستضعفة سياسياً واجتماعياً تعانى من الإهمال وانهمار الشعارات الجوفاء من البرلمان ومرشحي الرئاسة حول العدالة الاجتماعية بينما حياتهم يفترسها المرض، والفقر، والبطالة والامية أو تردى نوعية التعليم وانحطاط مستوياته. وسوء مستويات الحياة عند الخافة. الفقراء والمعسورون لا يظهرون سوى فى الشعارات وفى بعض اللقطات التلفازية، أو كجمهور فى بعض المظاهرات أو الوقفات أو الاعتصامات الفتوية وفى الخلفية لا الواجبة! لا أحد يسمع لهم، ولا أحد يحمل تصوراً لتحسين مستويات حياتهم المرة والقاسية.

حياة ودولة وأمة تكسرت بعض موحداها وقوادمها وأصبحت محض كتل كبرى ممزقة

ومتناثرة وقوى اجتماعية تبدو متجاورة وتعيش على حواف الخوف والأمل والأسئلة
بينما تصخبُ نخب متنازعة وغالبها بلا رؤى ولا مسئولية أو معرفة بما يجرى داخل مصر
وخارجها في الإقليم أو العالم! واأسفاه!

هوامش الفصل الثانى: "سياسة الفوضى"

- (1) وصف رقمية يعود إلى ثورة وسائل الاتصال والمعلومات والعالم التى وتطوراته السريعة المتلاحقة والمتطورة.
- (2) تمت استعارة مفهوم الدولة العميقة deep state من المرجع التركى، إلا أن معناه فى السياق المصرى ظل غامضاً وعماماً وسائلاً لدى بعضهم، ولدى البعض الآخر المؤسسات الأمنية والاستخباراتية – المخابرات العامة والحرية وسواهما من أجهزة المعلومات والرقابة، والمؤسسة العسكرية عمومًا ومعها كبار قادة أجهزة الدولة البيروقراطية، وبعض رجال الأعمال المتداخلين مع بعض أجهزة فى ظل حكم الرئيس السابق مبارك، وذلك بروز شبكات من المصالح بينهم وبين قادة أجهزة الدولة العميقة. أيا ما كان الأمر مصطلح الدولة العميقة شاع فى السوق اللغوى والخطاب السياسى، وفقد بريقه بعد التغيير الذى حدث فى المؤسسة العسكرية وتعيين وزير دفاع ورئيس أركان وقادة أفرع وجيوش جدد، وإحالة عديد من القادة إلى التقاعد، أيا كانت دوافع التغيير وأسبابه وأطرافه والذين خططوا له.
- (3) مرشحو الجولة الأولى لرئاسة الجمهورية.
- (4) يذهب تقدير آخر إلى أن غالبية الأعضاء الجدد يصل إلى 80 % فى مجلس الشعب الذى قضى بعدم دستورية القانون الانتخابى – المختلط – لمساواة بمبدأى المساواة وتكافؤ الفرص.

الفصل الثالث سياسة الغلبة

المبحث الأول أسئلة حول حالة إسلامية سياسية ملتبسة: روى غائمة وخبرات غائبة! (*)

هل يمكن الحديث عن نموذج مصرى من خلال الخطابات الإسلامية السياسية الإيديولوجية؟ هل الإيديولوجيا عمومًا والدينية خصوصًا هي التي تحدد النماذج السياسية والاجتماعية والاقتصادية؟ هل السؤال السابق مصرى أو عربى أو إسلامى بامتياز؟ أم أنه سؤال مستعار من واقع التجربة التاريخية البروتستانتية في علاقاتها بالرأسمالية عمومًا؟ حيث ساعدت التفسيرات الجديدة آنذاك لمارتين لوثر، وكالفن وما بعدهما في تقديم تأويلات وتفسيرات للكتاب المقدس جديدة ساعدت على تحريره من تاريخ من التفسيرات اللاهوتية، والكتابات والممارسات، والمصالح التي أدت إلى توطيد دور المؤسسة والأكليروس في تكريس نماذج دينية ومذهبية كاثوليكية وأرثوذكسية كانوا جزءًا لا يتجزأ من عالم القرون الوسطى، إلى أن خرج عالمنا من ظلامها وآسارها.

من هنا كان الربط الفيرى - لماكس فير عالم الاجتماع الألماني ذائع الصيت - بين الأخلاق البروتستانتية وبين الرأسمالية وتطورها.

(*) روزاليوسف 2012/6/14، أسئلة حول حالة إسلامية سياسية ملتبسة: روى غائمة وخبرات غائبة.

استعارة السؤال حول الربط بين الإيديولوجيا والنموذج السياسي الاقتصادي لا تجد ظلاً تاريخياً وثقافياً بالتجربة البروتستانتية.

يبدو لي أن الاعتماد على النص الإيديولوجي، والأحرى الخطاب في بناء نموذج سياسي واجتماعي ما، أمر غير دقيق بل ويمثل ذروة الابتسار أياً كانت أناقة الصياغات، أو أسانيدھا التفسيرية والتأويلية ذات المرجع والسند الديني والمذهبي أياً كان انتماءه.

النماذج السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا تؤسس في فضاءات المطلق، وإنما تشكل في غمار اللقاحات بين التجارب السياسية العميقة وقوى اجتماعية وأفكار وسياسيين ومفكرين وتضحيات تقدم في الطريق إلى تأسيس النموذج بخصوصياته السياسية والثقافية، بل والجيو - سياسية، والجيو - دينية التي تلقى بظلالها على عملية تشكل هذا النموذج، أو ذلك!

من هنا تبدو خاطئة بعض التعميمات والأحكام والمسميات حول بعض التجارب الإسلامية السياسية، ومحاولة استعارتها لتسمية تجارب أخرى، لأنها تتناسى أن كل تجربة أسست لنموذج هي تعبير في العمق عن الأبعاد التاريخية والاجتماعية والثقافية للقوى الاجتماعية والسياسية التي ساهمت في تشكيله وبلورته من خلال تجربتها وسياقاتها.

من ناحية أخرى بعض الاستعارات من تجربة لأخرى لا يساهم إلا في تشكيل بعض عناصرها، لا كل النموذج / المثال.

في ضوء الملاحظات السابقة، يبدو لي من الصعوبة بمكان إعطاء توصيفات ناجزة على حالة لا تزال في مفتتح عمليات تفاعل بين الخطاب الإيديولوجي المؤسس لحسن البناء وصحبه، ومصادره المرجعية، وبعض الخطابات الإخوانية الأخرى وصولاً إلى ما يطرحه بعضهم من مشروع "للنهضة"، أو برامج أخرى للجماعة في بعض من نقلاها الخطابية بدءاً من النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي وما بعد، لاسيما بياناتها الثلاثة حول التعددية السياسية والحزبية، وأوضاع المرأة، والمواطنة في "هذا بيان للناس" الذي أشير خلاله إلى تبنى ما لمفهوم المواطنة.

السؤال الذي يثور هنا هل يمكن وضع خطوط عامة لهذا النموذج؟ عن أي نموذج نتحدث عن تخطيطات عامة موسومة بالنعته الجليل إسلامي؟ أيا كانت مصادرها التاريخية

في تجارب الآخرين، وأيا كانت محمولاتها الثقافية والاجتماعية؟

هل نتحدث عن نموذج انطلاقاً من تجربة الإخوان التنظيمية؟

أو في نطاق العمل السرى والتعامل مع أنظمة سياسية متعددة في مصر؟

هذا أمر سائغ وجائز لأن ثمة تجارب مهمة في هذا الإطار يمكن درسها وتأصيلها، بل وتعقيدها وبناء مثال أو نموذج حولها! لكن هذه التجربة شيء، والنموذج الإسلامى السياسى والتموى في الحكم شيء آخر تماماً!

أتصور وأرجو ألا أكون مخطئاً أن سياسة تسمية للحالة الإسلامية، الإخوانية ووصفها بالنموذج الإسلامى المصرى من الصعوبة بمكان، في ضوء بعض النصوص والشعارات والأحاديث والتصريحات وما يقال عنه برامج للجماعة.

من ناحية أخرى ثمة عديد الأسئلة هل يمكن صياغة نموذج إسلامى خارج تجربته المجتمعية، والسياسية والاقتصادية والاجتماعية الصراعية مع قوى إسلامية أخرى أو مع قوى شبه ليبرالية وأخرى يسارية، وقومية؟

هل النماذج الإسلامية، بخاصة والسياسية بعامة تبنى وتؤسس بعيداً عن الجدليات الاجتماعية والفكرية؟ تبدو لى الإجابة جهيرة لا. النماذج لا تؤسس في الشعارات الكبرى، أو ابتسارات البرامج التى توضع على عجل لاعتبارات انتخابية محضة .. إلخ.

هل يمكن أن تترك جانبا المكون السلفى - بكافة مدارسه ومشايخه وأحزابه السياسية "الجديدة" - في الحالة الإسلامية المصرية، ونعتبره هامشاً ضمن هوامشها؟ هل يُعد هذا المكون جزءاً من نمط الحياة الدينية الشخصية والعامة في مصر؟ هل نركز على بعض الممارسات العنيفة في الخطاب والممارسة وسلوك بعض غلاة السلفيين لنسم التجربة السلفية كلها بالسلبية والخطر على بعض من بقايا نمط التدين الاعتدالى التاريخى للمصريين؟ بالقطع لا، لأن بعض الغلو في الرؤية والرؤى والسلوك المحمول على العنف هو بعض من سلوك أقلية سلفية حتى هذه اللحظة لا يمكن تعميمه على وصف غالب المتدينين على النمط الفقهي والوعظي والدعوى السلفى على تعدده! بقطع النظر عن رأيك في السلفية عموماً أو بعضها أيا كان صحيحاً أو خاطئاً!

هل نمط العنف وتهديد الحريات "الشخصية"، والعادات الاجتماعية والأعراف، سيستمر من بعض الغلاة أم أنها لحظة عارضة، ومن ثم ستغير العملية الديمقراطية والسياسية هذا النمط من التفكير والسلوك في ظل تطبيق صارم لقانون الدولة على المخالفين لأحكامه؟

هل شباب الحركة السلفية على تعددها، سيستمر على ذات الأفكار والأتباع لمشايخ الحركة على تعددهم؟

أين نضع تحولات الأزهر المؤسسة والمشيخة والشيخ في الحالة الإسلامية المصرية؟

هل لا يزال هناك دور مأمول ومؤثر للأزهر في صياغة الحالة الإسلامية المصرية؟

هل الحضور الإخواني، والسلفي داخل جماعة العلماء والدعاة الأزهرين سيؤدي إلى دعم التوجهات الإصلاحية النسبية لدى الأستاذ الإمام وبعض صحبه المعتدلين؟

هل سيؤدي التداخل السلفي والإخواني والأزهرى إلى تغيير على المدى المتوسط أو الطويل لطبيعة المؤسسة وأدوارها وإنتاجها الفقهي والدعوى؟ هل ستنتصر المؤسسة أم ستقسم وتنشطر إلى عديد التوجهات بين إصلاحية معتدلة وإخوانية وسلفية وراديكالية؟

هل يمكن صياغة تخطيطات حول وصف للحالة الإسلامية السياسية بناء على بعض الممارسات والصفقات السياسية للقوى الإسلامية على اختلافها مع المجلس العسكرى وبعض القوى السياسية الصغيرة؟

هل يمكن الاعتماد على سياسة الصفقات السياسية للإخوان والسلفيين وبعض مشايخهم مع المؤسسة العسكرية و"الدولة العميقة"، في وصف السلوك السياسى للإسلاميين السياسيين بالبراجماتية السياسية وتقلباتها وميلها مع المصلحة حيث تميل!

أين السمث الإسلامى الذى يسمُ الجماعات والمنظمات التى ترفع اللواء الإسلامى شعاراً لها؟ ما الذى يبقى من الشعار في ظل نزعة ذرائعية سياسية واضحة، لا لبس فيها؟ وهل البراجماتية أو النزعة العملية في السياسة تمثل عطبا أو نقيصة بينما هى جوهر العمليات السياسية وصراعاتها حول القيم والمصالح؟

هل عدم الوفاء بالعهود والاتفاقات هو سمت السلوك الإخواني منذ التفاوض مع نائب الرئيس السابق اللواء عمر سليمان وتركهم للميدان، ثم تفاوضهم بعد ذلك حول صفقة

خروجهم من العملية الثورية في مقابل خارطة الطريق للمرحلة الانتقالية الأولى؟ هل يمكن اعتبار هذا سياسة ستستمر في إطار الجماعة؟

هل جماعة الإخوان وذراعها السياسى سيستمران على هذا النحو من التماسك التنظيمى النسبى أم سنشهد تغيرات، وانشطارات وربما تحولات؟

هل الخطابات الإخوانية والسلفية صالحان للاستمرارية في بلد متعدد؟

أين الموقع والحالة المسيحية المصرية على تعددها في إطار مسعى بعضهم لتأسيس الدولة الإخوانية / السلفية؟

هل سيتم احترام الحقوق الشخصية والعامة للمواطنين في المنظومات الدستورية والقانونية والممارسة السياسية والاجتماعية في ظل الإخوان والسلفيين؟ هل سيسيطر فكر وإيديولوجيا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على النمط الفقهي والتطبيقي الوهابى البدوقراطى النفطى على نمط الفكر والممارسة والمعاش في الحالة الإسلامية المصرية؟

هل ستستمر الكتل التصويتية والاجتماعية للإخوان والسلفيين داعمة لهم في الأجلين المتوسط والبعيد؟

هل تتآكل هذه الكتل كما حدث في الانتخابات الرئاسية لاسيما في جولة الإعادة، وفوز د. محمد مرسى بنسبة لا تصل سوى إلا نصف عدد الذين صوتوا لجماعة الإخوان في الانتخابات البرلمانية؟

العمليات السياسية والاجتماعية وجدلياتهم ستؤدى إلى التأثير على صور الحالة الإسلامية السياسية والاجتماعية المصرية. من ناحية أخرى صور الحالة المسيحية المصرية ستتغير إلى حد ما، لأن الحالة الدينية الإسلامية والمسيحية في الجدل والصراع السياسى والاجتماعى، وعلى المصالح والقيم تؤدى إلى تغيرات وربما تحولات داخل الكتل الإسلامية التصويتية، وفي المنظمات السياسية الإسلامية؟

ستتأثر هذه المؤسسات والمنظمات وإيديولوجياتها بالحالات الصراعية والتنافسية؟ بصفة عامة يمكن القول أن الصراع في إطار تعددى وديمقراطى يؤدى إلى تغيرات يرضاها أو لا يرغبها حتى الغلاة داخل أية جماعة أو منظمة دينية، أو مدنية، ومن ثم لا نستطيع حتى هذه

اللحظة الاعتماد على تهديدات بعض الغلاة لنمط الحياة الحداثي وما بعده والذين يشكلان مع أنماط ما قبلية إلى تغيير وجه الحياة في مصر!

من هنا نحن أمام عنف التجربة الضارية لوافدين جدد على ساحة السياسة التي عادت من موتها طوال أكثر من ستين عامًا مضت.

إن أخطاء بعضهم الخطيرة في الفكر والممارسة السياسية والبرلمانية ليست مقصورة على الإخوان والسلفيين وآخرين في التيار الإسلامي؟

نحن أمام ظاهرة عامة لغلظة الممارسة السياسية لتعريجات السياسة للمبتدئين؟ لنخب ذات تكوين محدود أو مبتسر لدى بعض الفاعلين والأشخاص الجدد بل وبعض القدامى. من هنا علينا أن نتحمل بعض الأخطاء والخطايا السياسية لمجموعات تلعب السياسة بلا قواعد وربما بلا تصورات لدى بعضهم!

هل ستتأثر التجربة المصرية بالفائض الحداثي والتحديثي المصري؟ ربما، لأن موارث الدولة ومنطقها وثقافتها ستلعب دورا في عمليات تشكيل صور الإسلام السياسي في الدولة وربما المجتمع في المراحل القادمة، وذلك رغما من تحريف بعض من هذا الفائض التاريخي في ظل وهن وتآكل بعض مكونات الدولة الحديثة ومؤسساتها؟

المبحث الثاني

الإخوان والدولة والسلطة: مغالبة لا مشاركة^(*)

"مشاركة لا مغالبة" شعار ذائع طرحته جماعة الإخوان المسلمين في سعيها لطمأنة القوى السياسية والحزبية والأقباط قبل الانتفاضة الثورية في 25 يناير 2011 وبعدها. من هنا رحب بعض المفكرين والمثقفين الوطنيين المستقلين بنتائج الانتخابات والتي أسفرت عن فوز الجماعة بأغلبية المقاعد، وذلك على الرغم من انتقاداتهم الموضوعية والرصينة للعملية السياسية والتعديلات الدستورية التي شكلت هندسة سياسية متحيزة لصالح "تواطؤات"، -

(*) الأهرام 2012/4/5، الإخوان والدولة والسلطة: مغالبة لا مشاركة.

في نظر بعضهم - وتفاهمات بين طرفي القوة الرئيسة في البلاد، المجلس العسكري، وجماعة الإخوان ومعهم الجماعات السلفية على اختلافها.

احترم بعض الثقة من كبار المثقفين نتائج الانتخابات رغما عن عديد الممارسات السلبية لغالب التيار السياسي الإسلامى، ومنها ما يأتى:

التلاعب بشعارات الهوية، والشريعة، ومواجهة العلمانية والليبرالية التى آخر هذا النمط من استراتيجيات تشويه المصطلحات السياسية والفلسفية، وقلب معانيها ودلالاتها وتحويلها إلى مجال الثنائيات الضدية الحلال والحرام رغما عن أنها خارج هذا النمط من التبسيطات التى يمارسها بعض العقل الدعوى التبسيطى، والذي يغلب النزعة الشعاعية، والمخاتلة، والكذب وقلب الحقائق إزاء المخالفين لبعض الجماعات السياسية الإسلامية وخطابها، وإيديولوجياتها ومصالحها.

تقديم السلع والخدمات والإعانات لبعض المواطنين قبل الانتخابات وأثناءها من أجل الحصول على أصواتهم.

بعض الأخطاء التى شابت الدعاية الانتخابية على خلاف القواعد التنظيمية التى حددتها اللجنة العليا للانتخابات بخصوص ميزانية الدعاية، أو توقيتاتها أو استخدام الشعارات الدينية ودور العبادة.

الترحيب كان تعبيرا عن رغبة حقيقية في ضرورة البدء بالعملية الديمقراطية وتكريس ثقافة الحرية وحقوق الإنسان وتصفية ميراث من التسلطية والطغيان السياسى الذى أدى إلى حالة تخلف تاريخى في كافة مناحى الحياة المصرية ومنها: أ- انساق القيم وأنماط السلوك وأساليب التفكير، وتردى التعليم المدنى والدينى، وتخلف الفكر الدينى الإسلامى والمسيحى وتراجع مستويات الفقه واللاهوت، ب- ضعف الدولة وهياكلها ومستويات المورد البشرى المصرى. ج- انحطاط مستويات تكوين ومهارات غالب النخب السياسية على اختلاف أطيافها السياسية.

كان الترحيب السياسى تعبيرا عن إيمان عميق بأن الإسلام لا يتناقض مع القيم والتقاليد الديمقراطية والحداثية بل وما بعدها وعلى خلاف ما يطرحه بعض الغلاة من المتزمتين والمتطرفين الذين يقيمون سدودا بين العقائد والقيم الإسلامية الفضلى، وثقافة عصرنا وقيمه

وتقاليده وحرية الفرد والمجتمع، وذلك من خلال رؤى تقليدية وانتقائية تحاول تسييد بعض الفقه والتأويل الإسلامى المتشدد والذي ساد في بعض مراحل تطور المجتمعات العربية الإسلامية في ظل ظروف وسياقاتها وضغوط وأسئلة تاريخية. يحاول هؤلاء أن يهيمنوا على حياة الدولة والمجتمع المصرى - المتعدد - من خلال استعاراتهم السياسية لبعض الفقه الإسلامى التاريخى والتأويل الدينى المحافظ والمتشدد.

من هنا كان الترحيب بنتائج الانتخابات - أيا كانت الملاحظات حولها - للانتقال إلى الحكم المدنى، والثقافة المدنية، والنظر في كيفية مواجهة تخلف مصر التاريخى - جوهر المسألة المصرية - وهى معالجة في العمق لرجل الشرق الأوسط المريض بأزماته البنائية الممتدة، الذى تحول لموضوع للتنافس الدولى والإقليمى - أمريكا وإسرائيل ودول البداوة النفطية -، وضرورة السعى لاستعادة دورنا ومكانتنا في الإقليم بل والعالم. من آسف كان تصرفات التيار الإسلامى بقيادة جماعة الإخوان وحزبها، تقويضاً للأمل في هذا المسعى السياسى، وانقضاضاً على فكرة بناء التوافقات والأرضيات المشتركة، وذلك من خلال عديد الممارسات يمكن إيجازها فيما يأتى:

- 1 - غياب المصداقية ونقص العهود والوعود التى قطعوها على أنفسهم، وبرز ذلك في المغالبة والهيمنة على اللجنة التأسيسية المنتخبة.^(*)
- 2 - نمط من الممارسة البرلمانية التى تخلط بين وظائف البرلمان، والسلطتين القضائية والتنفيذية، والميل إلى لغة الشعارات، بما كشف عن ضعف في مستويات التكوين والأداء، وغياب المسؤولية السياسية والتاريخية.
- 3 - طرح مرشح للانتخابات الرئاسية على خلاف وعودهم.
- 4 - الهجوم الضارى على حرية الصحافة والإعلام واعتبار الجماعة الصحفية بمثابة سحرة فرعون^(**).. إلخ.
- 5 - محاولة الانقضاض على حقوق المرأة والطفل تحت دعاوى تأويلية محافظة، وللأسف

(*) تم تشكيل اللجنة التأسيسية المنتخبة الأولى وطعن على قرار تشكيلها بعدم المشروعية بالإضافة إلى هيمنة الأغلبية الإخوانية وحزب النور السلفى على تشكيلها، وقضى بعدم شرعية تشكيلها. وتم تشكيل اللجنة التأسيسية المنتخبة الثانية، وطعن على شرعية قرار تشكيلها واستمرارية ذات المطاعن التى شابت تكوينها الأول.

(**) تعبير سحرة فرعون أطلقه المرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين د. محمد بديع على الصحفيين المصريين!

من نساء الإخوان بما يتناقض مع آراء اعتدالية في الفقه، وبما يتنافى مع الاتفاقيات الدولية التي وقعت وصادقت عليها مصر.

أساليب عمل وتفكير إخوانية تشكل مشكلة كبرى، وتنطوي على عديد المخاطر سواء داخليًا، أو دوليًا وبما قد يؤدي إلى صراعات ضارية داخليًا، وإلى عزلة وحصار لمصر، وهي أمور بالغة الخطورة، لأنها تعنى أن الانتفاضة الثورية تمت هزيمتها كنتاج لطمع طرفي معادلة القوة الإخوان والسلفيين والسلطة الفعلية وفلول النظام. أعتقد بعضهم أن المحن أفادت الجماعة من حيث الخبرة والفكر السياسي الاستراتيجي والبراجماتي. لكن يبدو أن نشوة الانتصار والغلبة البرلمانية أدت إلى هيمنة نزعة تسلطية سياسية جديدة لا تحمل الخير لمصر، ولا مستقبل الإخوان - الجماعة والحزب! - ولا للمسألة المصرية.

الفصل الرابع

سياسة "السلطة" الدينية

المبحث الأول

الأستاذ الإمام واستعادة زمام المبادرة التاريخية^(*)

يواجه الأزهر الشريف - الجامع والجامعة - مجموعة تحديات بنائية في المرحلة الانتقالية، بعضها يعود إلى العقود العاصفة للنزاع الضاري بين النظام التسلطي والجماعات الإسلامية الراديكالية وجماعة الإخوان المسلمين.

وهو ما خلف آثارا ضارة أدت إلى تراجع الحوار بين المثقفين النقيدين، وبين منظري الإسلام السياسي وكبار مشايخنا في الأزهر الشريف لصالح السجال والعنف اللفظي والاستبعاد المتبادل.

شكل استبعاد الأفكار والرؤى والأديان والمذاهب المغايرة إلى إفقار مستمر لروحنا الجماعية والشخصية، حيث شاع لدى بعضهم وهم أن كل تيار أو جماعة يمتلك الحقيقة المطلقة، لا الرؤى النسبية حول القيم لا العقائد - الإسلامية والدينية العليا، وربما التصورات الإنسانية حول الحقائق الكلية. تأثرت حياتنا بهذه البنية الثقافية والسياسية الإقصائية النابذة للحوار والجدالات بالحسني والحجة والتسامح وبأن يعذر بعضنا بعضا فيما نختلف فيه. نعم جفت بعض منابع الحيوية والديناميكية الفكرية والثقافية المصرية، وتحولت قوتنا الناعمة ثقافتنا المعاصرة والأصيلة في الموروث إلى قوة استعراض تناجي بها الذات المأزومة ذاتها من

(*) الأهرام، 2011/6/16، الأستاذ الإمام واستعادة زمام المبادرة التاريخية.

خلال خطاب ماضوي يركز علي أجماد لمصر حقيقية أو متوهمة، أو تصور لها يستعيدها نظام فاقد لشرعيته وأوغل في الطغيان والجهالة والفساد المبین، ويقيم استعراضاته الثقافية والسياسية كطقس سلطوي بليد. سادت اقضاءات واستبعادات من المدني للديني، ومن أشباه العلمانيين المحدثين إزاء عمائم الأزهريين ومن هؤلاء لهم، وذلك علي نحو تناحري أفسد الحياة الفكرية، وأدي إلي طلاق بين مدارس الفكر والعمل السياسي إلا فيما ندر، وبعضه سجلات حادة..، حيث لا حوار، وإنما صراع استبعادي يقوم علي القدح والتشويه المتبادل. أدت التسلطية الغاشمة وحراس بواباتها من الخدم الإيديولوجيين إلي الابتعاد عن التأسيس لقيم وثقافة الحوار والتعددية والتسامح والجدل الموضوعي، ومن ثم شاعت حروب إيديولوجية باردة وساخنة تعتمد علي تشويه الأفكار، والمصطلحات وتحويلها إلي دائرة الثنائيات الضدية حول المقدس، والمدنس، والخير والشر، والصح والخطأ والحلال والحرام في غير مدارتهما في دائرة مفرغة من اللغو الإيديولوجي، بينما راح الحوار وقيمه وتقاليده وآلياته تتدهور.

ورث الأزهر الجامع والجامعة بعض ميراث التسلطية السياسية وقيودها علي استقلاله، وغياب حرية البحث الأكاديمي، وقيم التسامح وتقاليده الجدل والمناظرة في تاريخ المدارس الفقهية السنية. غامت أو غابت أيضا في ذاكرة كثيرين تقاليد التجديد والاجتهاد الفقهي والفكري والفلسفي الأزهرية في إطار بيئة ديمقراطية شبه ليبرالية أثرت علي حياتنا ومصائرنا علي نحو إيجابي إلي حد ما، ثم انكسرت هذه التقاليد وتراجعت داخل الأزهر وخارجه بعد وفاة مولانا الإمام الأكبر الشيخ محمود شلتوت، نسي بعض الأزهريين والمثقفين تقاليد الاجتهاد من المشايخ الكبار حسن العطار وخليفة الميناوي، وأحمد إبراهيم، ومحمد أبو زهرة، وعبد الوهاب خلاف وعبد المتعال الصعيدي، ومصطفى وعلي عبد الرازق، ومصطفى المراغي، ومحمود شلتوت وآخرين، حتي وصلنا إلي مرحلة تأميم المؤسسة، وتبعية غالب خطابها للسلطة ومصالحها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والقانونية.

فقدان الجامع الكبير والجامعة العريقة لاستقلالهما وبيئة الحرية أدي إلي إنتاج نمط مواز من التسلطية الفكرية في الممارسة التعليمية، وفي إعادة إنتاج بعض الخطاب الديني والفقهي النقلي القديم الذي فارق بعضه أسئلة وإحداثيات وإجابات زمنه وسياقاته.

انتشر الغلو الديني والعنف اللفظي بفعل ثقافة البيئات النفطية الصحراوية المترعة بقيم الرعاة، والبداءة المميكنة، وذات الاستهلاك الوحشي والترف الذي وصل إلي ما وراء

حدود البطر. أثرت الهجرة إلى النفط واستعارة العمالة العائدة وحملت معها بعض أنماط من السلوكيات والقيم الاجتماعية البدوية - المحمولة علي تأويل للإسلام علي النمط الوهابي - إلى تغييرات بطيئة ومستمرة أثرت في نمط التدين الوسطي المصري، وعلي الدور الوسطي الأشعري للأزهر وعلمائه الكبار. في المرحلة الانتقالية ثمة تضاعفات بالتفسيرات والتأويلات الدينية المتشددة والمفرطة في غلوها من قبل بعض مفكري وأتباع الحركة السلفية ذات العنف المفرط في بعض خطابها وسلوك أتباعها تجاه الآخرين -، وبعض هؤلاء يحاولون إزاحة واستبعاد الأزهر وعلمائه وخصوصاً المجددين أو ذوي النزعة الإصلاحية منهم الذين يرون أن عليهم التزاماً علمياً وأخلاقياً واجتماعياً ووطنياً في استعادة روح الوسطية والإصلاح إلى الحياة الدينية المصرية، واستردادها من ورثة وأتباع التسلطية السياسية وخدم الديكتاتورية والأجهزة المعادية للحرريات. من هنا يبدو من الأهمية بمكان ما يقوم به الأستاذ الإمام الدكتور أحمد الطيب شيخنا الأكبر ومشروعه الفكري والفقهى النازع إلى تجديد المؤسسة وهياكلها وسياساتها التعليمية الدعوية والافتائية وفي الخطاب الديني.. إلخ، كي يعود الجامع والجامعة طليعة من طلائع الحركة الوطنية الديمقراطية، مع طلائع ومجدي الجماعة الثقافية المصرية من خلال قيم الحرية والتسامح والأصالة والمساواة والمواطنة والعدالة.. إلخ. مشروع متميز وتاريخي يستعيد به الأستاذ الإمام دور الأزهر ورسالته في طور جديد، ومع العالم المجتهد المعتدل والمتسامح الأستاذ الدكتور/ محمود حمدي زقزوق، وكوكبة متميزة من أبناء الأزهر الأبرار، ونحن معه ونؤيده وندافع عن مشروعه بكل قوة، وفي بناء التفاهمات والمشاركات الجامعة والموحدة للأمة مع تنوعها، وذلك مع الجماعة الثقافية وطلائعها البارزة في هذه اللحظة الحرجة من تاريخنا الذي يراهن بعضهم علي اختطاف مكانة ودور الأزهر وتاريخه وشيخه الأكبر. مسعى هؤلاء كليل وسيء حتما بالفشل التاريخي في ظل توق عارم للحرية والديمقراطية في قلب مصر الجديدة. وللحديث عودة.

المبحث الثاني

بطريك استثنائي وتحديات كبرى^(*)

رحل البابا شنودة الثالث في لحظة تاريخية تتسم بالحساسية والخرج السياسى حيث يشيع الغموض والاضطراب في الرؤى والنزاعات حول القيم السياسية المؤسسة للدولة والنظام الدستورى، والأخطر تزايد المخاوف والشكوك حول مستقبل المسيحيين في مصر والمنطقة العربية.

في ظل هيمنة القوى السياسية الإسلامية على الحياة السياسية وفي قلبها البرلمان، بكل ما يشكله ذلك من تغيير في غالب القواعد التي شكلت تاريخيًا علاقة الكنيسة بالدولة والنظام طوال عديد العقود من السادات إلى مبارك، وذلك من حيث التحالفات والتوافقات والتوترات والنزاعات، وحدود المناورات وهوامشها بين الدولة وأجهزتها لاسيما الأمنية وبين البطريك وكبار الأساقفة. لعبة سياسية شكلت عقدا سياسيًا غير مكتوب في ظل تسلطية سياسية استبعدت المواطنين الأقباط من المشاركة السياسية الفعالة، وأضعفت العناصر المدنية لصالح الأكليروس - رجال الدين - الذي لعب دورا فعالا في تمثيل مصالح ورؤى الكنيسة والأقباط معًا. في ظل هذه المخاوف وغيرها يحتدم الجدل والسجال العنيف حول مستقبل الدولة المصرية، وهل يغير الإسلام السياسى من طبيعتها الحديثة ومن مؤسساتها لصالح تدين الدولة والنظام والمجال العام السياسى، والهندسة القانونية التي تحكم العلاقات بين المواطن والدولة وأجهزتها، وبين المواطنين بعضهم بعضًا.

من هنا كان رحيل البابا شنودة الثالث أو أثناسيوس القرن العشرين - في نظر بعض محبيه ومؤرخى حياته والكنيسة - شكل صدمة نفسية، وأزمة سياسية حول مستقبل الكنيسة ودورها في المجالين السياسى والرعى، وهل تستمر ذات السياسة وأساليب العمل التي سادت طوال مرحلة البابا الراحل أم ستتغير وما حدود هذا التغير المحتمل؟

(*) الأهرام 2012/3/22، بطريك استثنائي وتحديات كبرى.

يبدو لي أن دور البطريك الراحل كان بالغ التميز - أيا كان الاتفاق أو الاختلاف حول بعض أدواره - حيث شهدت الكنيسة نهضة رعوية وديرية في عهده قام بسيامة أكثر من مائة أسقف عام، وأول أسقف للشباب إيماناً منه بأهمية دورهم وطبيعة مشكلاتهم، بالإضافة إلى صحوة العمل الرهباني وسيامته لمئات من الرهبان وإنشاء عديد الأديرة في المهجر، وترميم الكنائس.. إلخ. ثمة عديد السمات الشخصية والقيادية الاستثنائية للبابا الراحل، تتمثل في شخصيته الكاريزمية وذكائه السياسي والديني، وحسه المصري الساخر في لطف ومحبة، وقدراته الخطابية والوعظية التي استطاع من خلالها أن يكتسب محبة وتأييد الغالبية الساحقة من الأقباط، ومن ثم ارتكزت قيادته لهم على عديد المهارات الشخصية إلى جانب الموقع الديني البارز. كانت سيامة البطريك لغالب الأساقفة الشباب جزءاً من ذكائه البارز، لاسيما في التعامل معهم على نحو أدار العلاقات فيما بينهم بكفاءة وبراعة بين بعض الراديكاليين والمعتدلين، وبين تشدد بعضهم ولين الآخرين واستخدم توزيع الأدوار فيما بينهم داخل المؤسسة في براعة في أمور الأكليروس الداخلية وفي علاقتهم بالمواطنين الأقباط وأجهزة الدولة، بل وفي التعامل مع بعض "المتمردين" من الشخصيات العامة القبطية على دور الأكليروس أو البطريك في المجال العام السياسي المحاصر.

استطاع البابا شنودة أن يحافظ على تماسك المؤسسة القبطية الأرثوذكسية والأقباط في واقع سياسي وديني وطائفي عنيف ومضطرب في ظل ازدياد الفجوات بين المصريين جميعاً، والأخطر في سياقات انكسار الموحديات القومية التي تأسست في ظل المرحلة شبه الليبرالية واستمرت حتى مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر، وبدأت في الشروخ والانهيارات في مرحلتى السادات ومبارك. في هذا الإطار التاريخي والسياسي والديني استطاع أن يدير التوازنات بين الكنيسة والدولة والقوى الإسلامية السياسية، والاحتقانات الطائفية في الحياة اليومية وفي التعليم.

من أبرز مهارات البطريك هو قدرته على تشكيل منظومة كنسية في المهاجر تربط بين المهاجرين، لاسيما الأجيال الجديدة الشابة وبين الكنيسة الوطنية والثقافة والإيمان والعقيدة الأرثوذكسية المصرية، وفي هذا الإطار تم سيامة عدد من الكهنة المؤهلين لكي يقوموا بأداء أدوارهم الرعوية والدينية بكفاءة.

من أهم ما قام به البطريك الراحل مطالباته بضرورة تمثيل الأقباط في البرلمان وفي الحياة

السياسية بفعالية. من ناحية أخرى دوره في عدم تطبيع الأقباط مع إسرائيل من خلال الحج وذلك حتى لا ينسب لهم تهمة التطبيع ويؤدي السفر للحج إلى القدس إلى خلافات مع أخوتهم في الوطن من المسلمين.

عديد من الأدوار، وسمات شخصية استثنائية أدت إلى هذا الحضور الطاغى للبطريرك في إطار الحركة الوطنية المصرية، وعلى المستويين العربى والدولى، على نحو نستطيع القول إن الكنيسة القبطية شهدت مرحلة بالغة الخصوصية في تاريخها الحديث والمعاصر، ومن ثم جاء رحيله في مرحلة دقيقة في تاريخ مصر والكنيسة في أعقاب عملية ثورية تواجه عديد الإعاقات الهيكلية، وفي الوقت ذاته تحديات أخرى على رأسها: مخاطر التشظى والخلافات بين الأكليروس داخل مصر، إزاء متغيرات كونية عاصفة ومشكلات الرؤى المحافظة السائدة. تحدى ضرورة إعادة صياغة العلاقة بين الأكليروس والعلمانيين في ظل عملية ثورية، واحتمالات تطور ديمقراطى. تحدى العلاقة مع المهجر ونشطائه، والأجيال الجديدة والخطابات الدينية المحافظة لاسيما في مجال الأحوال الشخصية. تحدى إعادة تنظيم المؤسسة ماليا وإداريا، والعلاقة بين الأكليروس وبين الأقباط الأثرياء والفقراء بحيث تكون الكنيسة الأرثوذكسية هي كنيسة الفقراء وليست كنيسة الأغنياء، هي للجميع ولكن للأغلبية أساسا. تحدى التعامل مع وضع الدستور الجديد، والرئيس القادم، والأهم الدولة وقوى الإسلام السياسى. إن التحديات السابقة سوف تطرح ذاتها بقوة على البطريرك القادم أيا كان.

المبحث الثالث

الخروج من معتقلات إيديولوجيات التخلف! (*)

انتقال متعثر ومعاق وتحرك داخل ثقافة وأنساق التسلطية السياسية ويعيد غالبُ الفاعلين السياسيين إنتاج أخطائهم التاريخية الفادحة التى أدت إلى التحرك غير البصير داخل فضاءات من الغموض السياسى والتشرذم والانقسامات الحادة، والأخطر غياب رأسمال تاريخى

(*) الأهرام 2012/6/22، الخروج من معتقلات إيديولوجيات التخلف.

وراهن من الثقة بين القوى الإسلامية السياسية - الإخوان والسلفيين - وبين القوى شبه الليبرالية واليسارية والقومية، وبين غالب هؤلاء وقوى الدولة العميقة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية. وفجوات نفسية وفي الثقة بين المكونات الدينية للأمة المصرية التي كانت.

وثمة فجوات جيلية بين بعض شباب الطبقة الوسطى المدنية وبين أجيال شيخوخة الأعمار والأفكار القديمة المهيمنة، وأخرى بين الأرياف والقاهرة وبعض حواضر المدن المرفقة. وثمة غموض يحتوى في أعطافه الأفكار السياسية والدستورية الغائمة والتي تعكس فكرا محليا محدود التكوين والمعرفة والأواصر بما يجرى في عالمنا وتجاربه! من هنا التساؤل الذى يثار لماذا لا تبنى التوافقات والأرضيات المشتركة حول القيم المؤسسة لبناء نظام ديمقراطى معاصر وتجديد الدولة وخلايا الأمة التي جفت دماؤها التوحيدية؟

عديد الأسباب وراء الانقسامات بين القوى السياسية التكوينية يمكن رصد بعضها فيما يأتى:

1 - الانقسامات بين القوى الإسلامية السياسية وبين مختلف مدارس الفكر والعمل ناتج تاريخى لعملية بناء الدولة الحديثة والانشطارات بين التقليدى والمحدث في الأفكار، وبعض التفاعلات الإيجابية ظهرت في المرحلة شبه الليبرالية.

2 - النظام التسلطى استطاع عبر منظومات القمع المادى والرمزى إضعاف كافة القوى، ودعم التحجر والجمود الفكرى والسلفيات السياسية وانفصالها عن التطور الكبير في عالمنا، وإضعاف ثقافة الحوار والاختلاف لصالح الاستبعادات وعدم الاعتراف المتبادل.

3 - هيمنة العقل اللا تاريخى على النخب المتصارعة، وعدم استيعاب الأخطاء والأزمات والتجارب الفاشلة والصدمات الدامية مع العسكرية تاريا المصرية. ومن ثم شاع العقل اللحظى الانقسامى الذى يسود عقلية القبائل الدينية والسياسية الثأرية بروح قبلية ما قبل حديثة أو مهجنة بين الروح التقليدية وبعض ثارات الأفكار والألفاظ التي تبدو حديثة، ولكنها أقرب إلى الرطانات الصاخبة.

4 - غالب النخب المتصارعة بلا تكوين أو خبرات سياسية وتميل إلى الخطابات اللفظية الجوفاء بلا تفاعلات حقيقية تؤسس لتفاهمات وتوافقات وجسور ومشاركات بين بقايا

بعض منظومات الأفكار العتيقة التي يتم تداولها على نحو شعاري.

هل يمكن بناء توافقات أولية؟ كشفت المرحلة الانتقالية الأولى عن فشل تاريخي وتواطؤات ومساومات وصفقات بين جماعة الإخوان والسلطة الفعلية من ناحية وتشظ وبعض من الرعونة السياسية لبعض القوى الشابة وأخرى تم احتواؤها من ناحية أخرى. هذا الفشل والعجز يحتاجان إلى الانطلاق الجديد من المشتركات حول القيم الديمقراطية والدستورية المؤسسة للنظام الجديد وبعضها يتمثل فيما يأتي:

أولها: احترام الحقوق والحريات العامة والشخصية وعلى رأسها حرية الرأي والتعبير والتدين والاعتقاد ... إلخ. ثانيها: وثائق الأزهر وتطويرها مدخل لتطوير أسس الدستور الجديد. ثالثها: تأسيس منتدى وطني للحوار والتوافق الوطني ينظم العمليات الحوارية ويؤسس للأرضيات المشتركة، ويلعب دوراً في تفاعل خلاق بين السياسيين والمفكرين من كافة المدارس الفكرية، وفي خلق بيئة حوارية مفتوحة على مدارس وتجارب الفكر والسياسة والاقتصاد عالمياً لمحاولة تجاوز فقر الفكر النخبوي لدى كافة القوى السياسية في البلاد. رابعها: قيام بعض مراكز البحث القومية بدراسة مشاكل وأجندات عملية الانتقال وكيفية التعامل معها وصياغة الاستراتيجيات الكبرى للتحرر من معتقلات التخلف التاريخي. خامسها: الحكم لا يعتمد على الهيمنة والغلبة، وإنما على المشاركة والائتلاف لبناء تفاهمات ومراكمة جسور من الثقة المتبادلة. سادسها: الحوار المستمر بين بعض النخب الفكرية والسياسية وبين المؤسسة العسكرية لتبديد المخاوف وعدم الثقة المتبادل، حول المصالح العليا للبلاد في التنمية المستدامة والديمقراطية والدولة الحديثة وتطوير أجهزتها جذرياً على نحو متدرج بما يحقق التوازن المؤسسي بين الأجهزة التمثيلية ورقابتها على كافة مؤسسات وأجهزة الدولة على نحو يتسم بالمسؤولية السياسية والحكمة والتبصر السياسي في التعامل مع ملفات معقدة وتراكت تاريخياً حول المصالح والأدوار للمؤسسة العسكرية وضرورة عودتها إلى دورها الوطني في حماية البلاد.

غالب السلفيات السياسية والدينية والفكرية اعتصرت روح الأمة، وأضعفت الدولة ومعناها وعوقت ثقافة الحوار والاختلاف لصالح الاستبعاد واللوم السياسي الريفى المبتذل. من المشترك الوطني يبدأ الطريق إلى بناء الوفاق والتفاهمات الكبرى والتاريخية، لأن الهيمنة والمغالبة تعيد وبيلادة إنتاج التخلف السياسي التاريخي.

الفصل الخامس سياسة الدستور

المبحث الأول أزمة الثقافة الدستورية^(*)

إن عودة السياسة في مصر بعد 25 يناير 2011 قد لا تعنى مباشرة عودة الروح الدستورية والتغير السريع في مكونات أزمة الثقافة الدستورية الممتدة. وذلك على الرغم من أنه لا سياسة حقيقة على الواقع الفعلي إلا من خلال الدستور والثقافة الدستورية كإطار كلي لتنظيم الدولة وسلطاتها، وللحقوق الرئيسة للمواطنين العامة أو الشخصية إلا أن المشكلات الموروثة للواقع المصرى التاريخى السوسيو - ثقافى، والسوسيو - سياسى، والسوسيو - دينى، مستمرة، وذات طابع بنوى ومتشعب الأبعاد والمكونات في النظم السياسية والدستورية وتقاليدها، وكذلك في أنظمة التنشئة الاجتماعية والتعليمية والسياسية - البطيركية التقليدية والمحدثة -، وألا يزال بعضها فاعلاً في إعاقة إنتاج الثقافة الفردية، والفرد في عديد القوى والشرائح الاجتماعية والمناطقية، وذلك كنتاج لعديد الأسباب، ومنها تمثيلاً لا حصراً ما يأتى:

أ- هيمنة بعض التأويلات الدينية الفقهية واللاهوتية المحافظة تركز على ثقافة الخضوع والاتباع والنزعة النقلية على ثقافة الحرية والنقد والإبداع، سواء في قرارات وسلوكيات "الفرد" - المعاق والمبتسر -، وذلك بهدف سيطرة بعض رجال الدين ومؤسساته وسلطاته

(*) الأهرام 2012/4/19، أزمة الثقافة الدستورية، من الشيق ملاحظة أن هذا المقال هو مختصر وجيز جداً للدراسة الواردة بالفعل السادس من الكتاب، نشرناه آنذاك بالأهرام بهدف التبيه إلى أن الدساتير لا توضع فى فراغ، وإنما فى إطار تاريخى واجتماعى وسياسى وثقافى، ورأسمال من تراكم الخبرات الدستورية من حيث النجاحات والمشاكل والإعاقات وعديد السلبات.

على أتباعهما من المؤمنين أيا كان هذا الدين أو المذهب داخله. لا شك أن صعود وسطوة بعض رجال الدين المسلمين والمسيحيين في المجال العام والسياسي يعود إلى سيادة هذه الثقافة الاتباعية التي تعوق الحضور الفاعل للفرد وقراراته وحريته ومطالباته بحقوقه سواء في المجالين العام والخاص في مصر، وهي حالة تبدو غالبية في عديد المجتمعات العربية طيلة العقود الماضية ولا تزال.

ب- بروز تهديدات لحقوق المرأة والطفل من تصورات إيديولوجية دينية / فقهية ترفض الثقافة الجنوسية الكونية - النوعية أو الجندرية - التي تسود الثقافة القانونية الإنسانية الكونية، والتي تعتمد على ثقافة ومواثيق ومنظومات حقوق الإنسان، لاسيما اتفاقية منع التمييز ضد المرأة، بالإضافة إلى حقوق الطفل. هذا الرفض الديني الوضعي التأويلي يعتمد على إيديولوجيا الخصوصية الثقافية، والهوية، أو تفسيرات اجتماعية / دينية وضعية ذكورية.

ج- بروز بعض تصورات فقهية وضعية تضع قيوداً على حرية التدين والاعتقاد وممارسة الشعائر الدينية، بما يؤثر على المواطنين من المنتمين إلى مذاهب أقلوية داخل ذات الديانة أو إلى أديان أخرى.

لا شك أن حالة الاحتقان الديني ومحمولاته الطائفية والتمييزية تؤدي إلى إضعاف الثقافة الدستورية وقيم ومبادئ المواطنة لدى الأقليات الدينية الذين يرون أن النصوص والمبادئ الدستورية لا تعدو أن تكون شعارات لا ظل لها على أداء الدولة وسلطاتها وأجهزتها، لاسيما في إطار ثقافة ضد دستورية.

نظرة الطائر إلى السجلات الدستورية والسياسية، تكشف عن عديد الاختلالات سواء على مستوى الفكر أو الخطابات الدستورية والدينية، وذلك على النحو الآتي:

أ- تفاقم الصراع حول الشرعيات السياسية في البلاد وهي، شرعية البرلمان والمجلس العسكري - السلطة الفعلية في البلاد -، وشرعية العملية الثورية. أدى ذلك إلى بروز فجوات بين جماعة الإخوان المسلمين والقوى السلفية التي حازت على الأغلبية البرلمانية، وتوافقهم ثم توتر علاقاتهم بالمجلس العسكري، وصراعهما مع القوى الجيلية الثورية الشابة. هذه الوضعية الصراعية كشفت عن لجوء بعض الأطراف إلى أدوات غير دستورية في استراتيجيات التضاضط السياسي اللفظ والعنيف والمتبادل بين الأطراف الرئيسة في معادلة القوى السياسية ومشاهدتها على اختلافها.

ب- غياب الرؤية الدستورية والسياسية المفتوحة على المدارس والتجارب الدستورية والسياسية المقارنة، بما كشف عن تراجع مستويات المعرفة والثقافة الدستورية العالمية والتطبيقية المقارنة لدى بعض الفقه والفكر الدستوري والسياسي، بل ولدى النخبة السياسية على اختلاف أطرافها، وكذلك لدى الفريق القانوني للسلطة الفعلية في البلاد. إذا كان هذا هو وضع المعرفة النظرية والتطبيقية للثقافة الدستورية العالمية، فما بالنا بحالة الثقافة الدستورية لدى غير المتخصصين وغالب المتعلمين والجمهور العام.

ج- كشفت السجلات التي تتم حول الدستور ورغبة بعض القوى الإسلامية السياسية أن تستحوذ على عملية اختيار أعضاء اللجنة التأسيسية المنتخبة، والاستبعادات للعناصر الوطنية المستقلة، عن غياب المعايير الموضوعية وعدم تمثيل كافة مكونات الأمة على تعددها واختلافها، وهو ما أدى إلى بطلان تشكيلها قضائياً. هذه النزعة وما وراءها من تفكير تشير إلى أزمة في الفكر الدستوري لهذه القوى، والأخطر النزعة الإقصائية، والرغبة في إصدار دستور سابق التجهيز في سرعة وخفة وعجلة لا تتلاءم مع طبيعة العمل الدستوري التي تتطلب وقتاً وجهداً وحواراً مستفيضاً، وتوافقات حول القيم المؤسسة.

هذه الحالة الثقافة الدستورية والسياسية بما تنطوي عليه من أزمات واختلال بنيوي، لن تستمر طويلاً لاسيما بعد عودة السياسة نسبياً إلى مصر، وبدء مؤشرات على عمليات اجتماعية - وديناميات - قد تساعد في عملية كسر بعض القيود على ميلاد الفرد والفردانية في المجالين العام والخاص بكل آثار ذلك المستقبلية على الوعي بالحقوق والحريات الشخصية والعامة ومن ثم بالقيم والمعايير الدستورية.

المبحث الثاني الدولة والشرعية الدستورية: مناورات القوة المفتوحة وصفقاتها! (*)

كنا ولا نزال مع إعطاء الرئيس المنتخب الفرصة والصلاحيات كي يقوم بتنفيذ بعض شعاراته حول برنامج المائة يوم! لأن ما يحدث من فوضى وهتافات ومطالب بعضها مشروع والآخر يفتقر لأية مشروعية قانونية أو اجتماعية أو سياسية أو أخلاقية على الإطلاق ومن ثم تزيد الأمور تعقيداً! ما معنى أن يطالب بعض المفصولين لأسباب قانونية محضة بالعودة إلى أعمالهم بينما ملفاتهم الوظيفية متخمة بالخروج على القانون؟، أو لأمر تمس النزاهة الوظيفية أو الاستقامة ونظافة اليد! ومن ثم بعض هؤلاء كانوا جزءاً من ظواهر الفساد الوظيفي التي عانت ولا تزال منها الدولة وأجهزتها على اختلافها، في ظل غياب دولة القانون واهتراء سيادته في التطبيق على المخاطبين بأحكامه!

الرئيس المنتخب د. محمد مرسى - مع كل الاحترام له - ومعه الجماعة وذراعها السياسي حزب الحرية والعدالة، يبدو أنهم لا يريدون المساعدة على وقف انهيار دولة القانون، والسعي الجاد والحازم مع كافة القوى الوطنية على إلزام الجميع باحترام القانون وعلى رأسهم الدولة ومؤسساتها وأجهزتها ومن يديرون دولابها اليومي! الرئيس بديلاً عن مطالبة أجهزة الدولة بالتصدي للخروج السافر على القوانين واللوائح من بعض "المواطنين" في السلوك اليومي يترك الأمور في انفلاتها والتظاهر أمام القصر الجمهوري، وفي الممارسات الفوضوية اليومية في كل تفاصيل الحياة، من الانفلاتات الأمنية، وغياب تنظيم للمرور أو حركة الشارع، أو سطوة البلطجية وعصب الإجرام على اختلافها! وأيضاً استمرار سياسة الرشوة والفساد بديلاً عن دولة القانون الحديث! لا أحد فيما يبدو يمتلك رؤية سياسية كلية وقطاعية للتعامل مع أزمات الأمن وضعف قانون الدولة في عديد أبعادها الاجتماعية والسياسية والثقافية، وكيف يمكن صياغة استراتيجيات أمنية جديدة وفعالة، وسياسة تشريعية تتسم بالتوازن بين

(*) الأهرام 2012/7/12، الدولة والشرعية الدستورية: مناورات القوة المفتوحة وصفقاتها.

المصالح المتصارعة والمعارضة، وفي إطار سياسة اجتماعية رشيدة تؤطر لتطبيق فعال للقانون في العلاقات الاجتماعية، ولكي تكون القوانين أحد أبرز آليات التغيير الاجتماعي وتطوير العلاقات بين المخاطبين بالقانون على نحو أفضل ويحقق الاستقرار والرقى الاجتماعي مع أدوات أخرى للتغيير. لا الرئيس ولا فريقه ولا مشروع نهضته، ولا التضارب في السلطات والصلاحيات بينه وبين مكتب الإرشاد وعناصره المفتاحية - ولا مجلس شورى الجماعة العام - تجعل لديه رؤية قابلة للتطبيق وإن أراد، بديلاً عن ممارسات قرارات الفوضى التي نشهدها الآن، والتي تكشف عن غياب فهم عميق للدولة ومنطقها وأساليب عملها في العمق، بل الافتقار إلى خبرات حقيقية في إدارة شئون دولة / أمة عريقة لها تقاليدها وثقافتها الدولية.

نحن نواجه ظاهرة ضعف المعرفة بتاريخ الدولة المصرية وتحولاتها، وكذلك الوعي بها، اللهم إلا الجانب الذي يتصل بالطبيعة والممارسة القمعية للنظام التسلطي التي كان الإخوان المسلمون وقادتهم موضوعاً لانتهاكاتها، وكنا نقف معهم ومع غيرهم دفاعاً عن حقوقهم وحررياتهم السياسية وعن حقهم المشروع سياسياً وقانونياً في أن يكونوا طرفاً أصيلاً في العمل السياسي تحت راية الدستور والقانون!

هل يتم التعامل مع ظاهرة المطالبات الفتوية المشروعة واللا مشروعة والمنفلتة - تحت رعاية الدولة العميقة جداً!! والكفاءة جداً!! - من خلال نظام فاشل يدعى ديوان المظالم! تجربته الدولة في عهد السادات كنتاج لبعض من "الفهلوة السياسية" التي سادت في صناعة القرارات السياسية، والخلط بين الاسم الديني ذو الظلال التاريخية، وبين واقع مغاير تماماً. العودة مجدداً لفشل سابق، يعكس ضعف الفريق السياسي حول الرئيس! أتمنى من القلب للرئيس أن يعمل بفعالية وخيال وانضباط وانسجام مع فريقه، ولكنه ومعه مراكز القوى الجديدة حوله وخلفه الذين يريدونه تحت الحصار وربما الوصاية السياسية من بعضهم للأسف الشديد! ممن لا يريدون له النجاح! ومعهم آخرون في دولة الاستبداد العميقة التي تريد له الفشل السياسي الذريع! من هنا نقول له: إذا لم يستطع أن ينتزع هوامش حركته المستقلة عن دولة الإخوان العميقة في مكتب الإرشاد، والدولة العميقة وأجهزتها! لن يلوم من إلا نفسه قبل فريقه السياسي.

هل قرار الرئيس بعودة البرلمان يتسم بالعقلانية السياسية والمشروعية الدستورية؟ بالطبع لا، وإنما دلالة على إدراك بأن الحكم لمن غلب، ومن ثم هو قرار لا يأبه بالمشروعية ويمثل

انقلاباً دستورياً في نظر غالب الفقه الدستوري، وهو يمثل نقلة نوعية في تعامل الجماعة وذراعها السياسي والرئيس مع دولة القانون، وهو لم يحدث في الحالات النظرية في ظل حكم الرئيس السابق حسني مبارك! لم تين تم الحكم بعدم دستورية نصوص قانونية تم إجراء الانتخابات في ضوئها، ومن ثم تم حل مجلس الشعب احتراماً للسلطة القضائية واستقلالها في إطار مبدأ فصل السلطات. من أسف نصوص "المرسوم" بالقانون الذي تمت في إطارها العملية الانتخابية جاء بعد ضغط الجماعة مع السلفيين وغيرهم على المجلس الأعلى للقوات المسلحة لتغيير المرسوم بالقانون الذي ذهب إلى تخصيص خمسين بالمائة للمقاعد الفردية، والأخرى للمقاعد المخصصة للقائمة، ولكنهم أرادوا عن عمد تخصيص ثلثي المقاعد للقائمة والثلث للفردية، مع حق أعضاء الأحزاب في الترشح للفردية، مما شكل مساساً جسيماً بمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص! قيل لهم هذا ولم يسمعوا! هل تدفع الأمة والدولة الثمن السياسي لاختيارات وأخطاء جماعة الإخوان المسلمين وذراعها السياسي! بالقطع لا لأن هذا قرار يعتمد على الهيمنة لا منطق الدستور، والشرعية.

قرار الرئيس هو تعبير عن نزعة للاستحواذ والتهديد الصريح باللجوء إلى الشارع والقوة في واقع منفلت! هل هذا يعبر عن القيم الإسلامية الفضلى هل هذا تعبير عن التزام الجماعة بالصالح العام؟

نحن مع الرئيس لكي يعمل في أجواء تتسم بالهدوء كي تتاح له الفرصة، ولكي نستطيع أن نساءله دونما تجاوز أو تجنّي، لكن الرئيس و"دولة الإخوان العميقة" والعميقة الأخرى!! لا يريدان له العمل في حرية! والأخطر أن الرئيس يأخذ من القرارات ما يساعد على تأزيم الأوضاع في البلاد، مما يساعد على سياسة الفوضى والخروج على القانون وتقاليده الدولة ومؤسساتها، على نحو ما فعل.

هل نحن إزاء حرب مفتوحة بين مراكز قوى النظام التسلطي القديم / الجديد؟ أم أننا إزاء صفقات مستمرة بين أطراف القوة الفعلية في البلاد؟ إنها أسئلة الفوضى المحكومة، وتآكل قيم وتقاليده ومعنى الدولة المركزية في الإدراك شبه الجمعي المصري! وفي الله مصر شرور بعض أبنائها أيا كانت مسمياتهم وأقنعتهم وألوانهم السياسية!

المبحث الثالث

أقنعة الصراع والتوافق على الدستور! (*)

هل تحولت عملية وضع دستور جديد لمصر إلى جزء من ألعاب البرامج الحوارية التلفازية اليومية وسجلالاتها وصخبها؟ هل تحول الظهور الإعلامي في الصحف والمجلات إلى جزء من المنطق الأثاري ودوافعه في طرح بعض الآراء الغرائبية التي تستدعى بعض ردود الأفعال السياسية والدينية الحادة والعنيفة، ومن ثم تستدعى بعضاً من "التطرف" والمزايدات بين بعض الفاعلين السياسيين ومثليهم في اللعبة الإعلامية التي بات بعضهم أسيراً لها رغماً عن "انتقاداتهم" للبرامج والصحف وكيل الاتهامات لها، ووصفها بالاثارة حيناً واللامهنية والانحياز إلى قوى النظام القديم / الجديد!

بصراحة وبلا مدارة يبدو جلياً تدهور مستوى النقاشات والاقتراحات حول الدستور عموماً، وداخل بعض لجان ما يسمى بالهيئة التأسيسية المنتخبة بكل ما تنطوى عليه من اختلال وجروح في التشكيل لا يعكس التوافقات العميقة بين كافة مكونات الأمة المصرية سياسياً واجتماعياً ودينيا ومذهبياً ومناطقياً وعرقياً ومن حيث النوع الاجتماعي.. إلخ!

تشكيل معاق في مكوناته ودلالته، ويعكس هندسة سياسية منحازة لمنطق الهيمنة الإيديولوجية لبعض قوى الإسلام السياسى التي وثبت على العملية الثورية التي تراجعت وأجهضت كنتاج لتواطؤ وتوافقات هذه القوى الإخوانية والسلفية مع المجلس العسكرى، وخروج الإخوان من ميدان التحرير للتفاوض مع نائب الرئيس السابق.

التشكيل الإيديولوجى المجروح للجنة التأسيسية فرض نمط من الاستعراض السياسى على بعض أعضائها، بحيث تحول النقاش الداخلى من مجال الحوار والجدل الموضوعى حول طبيعة النظام الدستورى الديمقراطى المأمول، إلى سجلال حاد وعنيف حول طبيعة الدولة ذاتها، وذلك لأن بعضهم لديه تصورات غامضة حول الدولة كشخصية معنوية - أو اعتبارية

(*) الأهرام 2012/7/26، أقنعة الصراع والتوافق على الدستور.

في تعبير غير دقيق - وكأنها على مثال الشخص الطبيعي، ومن ثم لا بد من التركيز على عقيدتها الدينية وهويتها، وطبيعة النظام القانوني الذي سوف تأخذ به السلطة التشريعية. بعضهم لديه اختلاطات ناتجة عن عدم المعرفة العميقة بالدولة / الأمة الحديثة والمعاصرة وتعقيداتها المؤسسية وشبكاتهما بل وثقافة الدولة سواء على المستوى الكوني المقارن في إطار تصور الرأسمالية العولمية المعاصرة وانعكاساتها على الدولة ومؤسساتها وصلاتها بل ونظامها القانوني.

بعضهم لا يزال يتصور عن وعى أو خطأ في الرؤية أن سياسة التشريع والنظم القانونية الداخلية هي جزء من تضاعفات وصراعات المصالح الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومنطق الهيمنة والغلبة فقط. كان هذا التصور سليماً إلى حد ما - مع عديد التحفظات والقيود- إلى ما قبل التحولات الموضوعية داخل بنية الرأسمالية العالمية وتحولها العولمي/ الكوني، ومن ثم انكسار الحدود والحواجز، لاسيما مع ثورة الاتصالات والمعلومات والوسائط المتعددة، واقتصاد المعلومات / الرقمي... إلخ.

هذا التغير النوعي أثر على الدولة ذاتها ووظائفها بحيث لم تعد هي الفاعل المحوري، ولم تعد مفاهيم السيادة الوطنية، كما كانت منذ نشأة الدولة / الأمة. لم تعد سلطات الدولة ومؤسساتها تخضع فقط لمشيئة القوى الغالبة سياسياً واقتصادياً، وإنما بات هناك دور متنام ومتصاعد لمنظومات قانونية ومعايير عولمية تفرض منطقها على عمليات صناعة وإنتاج التشريعات الداخلية التي يجب أن تتوافق مع هذه المعايير ومنطقها في مجال الحريات الشخصية والعامة حول أجيال حقوق الإنسان. الدولة والحكومات الوطنية على اختلافها باتت جزءاً من شبكات متعددة من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي باتت جزءاً من النظام القانوني الداخلي. السلطة القضائية ذاتها، جزء من اختصاصاتها وسلطانها على المنازعات القانونية أصبحت خاضعة للتحكيم الدولي والوطني في الأمور الاقتصادية في ظل الاقتصاد الحر والنيو ليبرالية - إيديولوجية الإخوان المسلمين الاقتصادية والاجتماعية وقبلها لجنة السياسات - ومن ثم نحن إزاء نمط من الدول متغير في الصلاحيات والوظائف والعلاقات على خلاف الجدل الذي يدور بين رؤى ما قبل الدولة القومية، لاسيما بين بعض الإخوان والسلفيين وآخرين يقال عنهم ليبراليون أو قوميون... إلخ!

قد يقال: إن ثمة بعضاً من التوافق في التشكيل والآراء حول النظام الدستوري المختلط وطبيعة الدولة؟

توافق شكلائي ونسبي بين بعضهم لا كل أعضاء التأسيسية، من ناحية أخرى لا يظهر هذا التوافق جلياً في عديد الأمور، لأنه ليس محض حصيلة اقتسام لنصوص الدستور، هذا الاتجاه السياسى يعطى نص أو صياغة ما ترمز إلى هذا الاتجاه أو ذاك لكى يوافق على نص آخر، وهكذا مساومات تقود إلى بنية دستورية تفتقر إلى التجانس في الفلسفة الدستورية والسياسية، وتحولها إلى بنى متعددة ومتضاربة في عمقها حتى ولو بدت براءة في صياغتها البلاغية، ولكنها لا تعدو إنشائية المحتوى. التوافق العميق يدور بين عديد الأطراف المتصارعة حول القيم السياسية المؤسسة للنظام. واضعو الدساتير العظام يسعون بالمعرفة العميقة بتراث أمتهم ودولتهم استصحاب أهم منجزاتها، واستيعاب مواطن الخلل في دساتيرها ومؤسساتها وسلطاتها بهدف إعادة الهيكلة. من هنا الوقوع في هوى الإيديولوجيا الدينية الوضعية، والأخرى بعض الآراء البشرية حول الدين وتقديسها، ومحاولة فرضها على منطق الدولة المعاصرة سيقودنا إلى مشاكل كبرى داخلية وخارجية. الدساتير لا تصاغ نصوصها بالقطعة كما يحلو لبعض القادمين الجدد لساحة الدولة وسلطاتها ومنطقها. النصوص ليست مجرد قطع متناثرة، وإنما يحكمها منطق كلي.

بعضهم من داخل الإيديولوجيا الدينية الوضعية حول الإسلام العظيم يشير عمومًا إلى أن الدولة مدنية لكن بمرجعية إسلامية، أو أنها دولة ديمقراطية دستورية!

والقبول باستمرار المادة الثانية من دستور 1971، ومما حكة بعضهم الآخر حول صياغتها ومحاولة استبدال عبارة مبادئ الشريعة الإسلامية بأحكام الشريعة، أو بحذف مبادئ وأحكام لتكون الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسى للتشريع. مساجلات ترمى إلى استبعاد احتكام غير المسلمين من المصريين إلى شرائعهم الدينية. مناورات ضد منطق التوافق العميق، وتجري خارج منطق الدولة المعاصرة ودساتيرها وقوانينها. منذ الدولة الحديثة ونظام الأحوال الشخصية للمسلمين وغيرهم من المصريين المسيحيين واليهود تخضع لشرائعهم الدينية. إذن لماذا هذا الإصرار على هذه اللعبة لأن بعضهم يرمى إلى إحداث ضغوط مستقبلية لفرض بعض تصوراتهم حول قانون الأسرة المسيحى مثلاً. لا يعلم بعض هؤلاء أن تعقيدات الحياة المعاصرة وآثارها على الحياة الأسرية والشخصية فرضت مشاكل وظواهر معقدة اجتماعيًا،

ومن ثم استدعت حلولاً ونظماً جديدة، تطلبت اجتهادات خلاقة ورصينة ومسئولة لحل مشاكل الفرد والمجتمع المعاصر. هذه الحلول أصبحت جزءاً من منظومات دولية / عولمية واتفاقات تفرض نفسها على المشرع الوطني!

بعضهم يراوغ حول طبيعة الدولة المصرية بالقول بالدولة المدنية ذات المرجعية الإسلامية أو الدستورية وكأن الدول السلطوية والديكتاتورية لم تقل عن نفسها إنها ديمقراطية ودستورية! صياغة غامضة وتفتقر إلى الدلالة لأننا لا نواجه الحقائق المعاصرة للدولة والسياسة والنظام العالمي المعولم. إذا سئلت بعضهم ما المقصود بالمرجعية الإسلامية؟ ومن الذى سيحدد المرجع داخل الهياكل الفقهية والتفسيرية والتأويلية المذهبية التاريخية والمعاصرة في الإسلام وداخل أية مدرسة وأى فقيه داخلها ستحدد هذه المرجعية! هل المرجعية لمؤسسة لكن الإسلام مع حرية الرأى وتعددته في الفقه، ولا توجد بابوية أو سلطة دينية في الإسلام!

هذه الأسئلة لا ترمى إلى التشكيك، أو التجريح السياسى، وإنما لتشير فقط إلى أن عديد التعبيرات الشائعة والتي يبدو أنها واضحة جلية لا لبس فيها، لا تبدو هكذا عند إمعان النظر فيها اصطلاحاً ودلالة ومعنى. بعض ممثلى القوى الإسلامية السياسية داخل اللجنة التأسيسية يثيرون بعض اللغط أو الضباب حول المادة الثانية، ثم يتركونها إلى اقتراحات لتقنين الصراع المذهبى السنى / الشيعى في السعودية ومنطقة الخليج، ولا شأن لنا بها، ومع ذلك يقترحون النص عليها في الدستور المصرى!!

وسوف يركز بعضهم على وضع قيود على الحريات الشخصية والعامة تحت مظلة تصوراتهم حول النظام العام أو الآداب العامة في المنظورين السلفى أو الإخوانى أو غيرهم من قوى الإسلام السياسى!

هذا التوجه يعنى وبوضوح الذهاب إلى الدولة الدينية من خلال عديد النصوص المتناثرة في أبواب وفصول الدستور. نحن إزاء غلبة وهيمنة ساعية إلى فرض رؤى وضعية سياسية باسم الإسلام العظيم وشريعته الفضلى السمجاء، لتحويل الدستور إلى أداة لخدمة أهداف ومصالح سياسية واقتصادية واجتماعية لا لبس فيها.

من هنا تبدو العجلة والسرعة في عمل لجان وضع الدستور "الموقت الجديد" لمصر. وا.. آسفاه!

الفصل السادس سياسة الأمن

المبحث الأول مقدمات وبداهات^(*)

هل يمكن استعادة الأمن كحالة نفسية واجتماعية في ظل عدم الاستقرار السياسي، والمشكلات الاقتصادية والاجتماعية؟ هل يتحقق الأمن في ظل عدم اليقين، والغموض الذي يعترى غالب التصورات المضطربة واليائسة أو المتفائلة حول المستقبل؟

هل لا تزال الرؤى والمعالجات الفنية للأمن صالحة للتعامل مع مشكلاته وقطاعاته، والأهم مع الملفات الكبرى في ظل عمليات تغير سياسي لا تزال تدور في أطر التسلطية السياسية؟ وربما ما بعدها لاسيما إذا ما حدث بعض من التطور الديمقراطي البنيوي الذي يمس بعضا من أسس النظام الدستوري، وقواعد اللعبة السياسية السائدة!

هل يمكن تحقيق الأمن دون دعم وتأييد قوى اجتماعية رئيسة تقتنع وتوافق على سياسة جديدة للأمن في مصر أثناء مرحلة الانتقال! ما هو الإطار السياسي الذي يحتوى مجموعة القيم والمصالح التي تدافع عنها السياسة الأمنية البديلة لوضعية الاضطراب في الرؤى والتشخيص والمعالجات والأداءات المختلة؟

عديد الأسئلة والإشكاليات التي تتكاثر وتوالد من بين حالة الاضطراب الأمني، وعدم الاستقرار التي تنبثق من حالة سياسية تنطوي على عدم اليقين النسبي، الذي يتجلى من بين

(*) الأهرام 2012/8/8، المسألة الأمنية: مقدمات وبداهات.

الرؤى الغائمة والصراعات الظاهرة والباطنة على القوة بين الفاعلين السياسيين الإسلاميين والمجلس الأعلى للقوات المسلحة⁽¹⁾ ومن ثم الغموض الذى يلقي بظلاله على مسارات التغير السياسى، بما ينطوى عليه من سنارات - أى سيناريوهات - محتملة لهذا الصراع.

كيف يمكن صياغة سياسة للأمن في ظل الغموض الذى يكتنف العمليات السياسية الانتقالية؟

عديد الأسئلة السابقة هى محض تمثيل لغيرها كثير ومتنام، ويرتبط ببعض من الخوف الذى يشيع لدى بعضهم من مقولات سقوط هبة الدولة، أو سقوط الدولة وغيرها من الأحكام الشائعة بين بعض وقائع العنف الاحتجاجى كقطع المواطنين للطرق، أو الهجوم على بعض المقار الحكومية، أو قطع خطوط السكك الحديدية، وغيرها من الوقائع الخطيرة التى تحمل في سياقاتها احتجاجات وسخط على انفجار المياه الجوفية، وانقطاع مياه الشرب، والكهرباء..

السؤال هنا كيف يمكن التعامل مع هذا النمط من الاحتجاجات السياسيين والإعلاميين والمواطنين، والتى تشير إلى مخاوف محلقة على الفضاء السياسى للبلاد، وتشيع القلق وبعضا من الخوف واليأس لدى بعض المصريين من الأقباط، والطبقة الوسطى العليا والوسطى - الوسطى المدنية - خصوصاً في ظل اتساع وقائع البلطجة والعنف المرتبط بالجرائم المختلفة، وقطع الطرق .. إلخ. من ناحية أخرى ثمة تزايد في الوقائع الحاملة لعنفها الجماهيرى ومساسها بالقانون الجنائى في آن؟

يبدو أن الإجابة عن هذه الأسئلة تحتاج إلى بعض المقدمات التى تدخل في نطاق بدايات الأمن كمفهوم شامل - نفسى واجتماعى واقتصادى وسياسى ودينى .. إلخ -، في إطار دولة حديثة ومعاصرة. أحاول أن أطرح بعض هذه البدايات فيما يأتى:

1 - الأمن ليس محض عنف يستند إلى القانون ومحتكر بواسطة الدولة وأجهزتها المختصة. لابد أن يتدثر الأمن / كعنف مادي ورمزى وناعم بالشرعية السياسية، ونقصد بذلك أننا نعتمد على أسس الرضا العام للقوى الاجتماعية الأساسية في البلاد في لحظة تاريخية محددة.

2 - يقصد بالرضا العام الجماهيرى في مجال الأمن، أن تقتنع كتلة اجتماعية واسعة

بالقيم السياسية ومجموعة المصالح القومية التي تسعى الأجهزة والمنظومات الأمنية إلى إشباعها وتحقيقها.

من الملاحظ في عديد العقود الماضية أن الأجهزة الأمنية، وقادتها ووزراء الداخلية كانت تنتج وجوه العنف الأمني باسم الدولة بوصفه العنف المشروع الوحيد بينما غالب النخب وشرائع اجتماعية كانت ولا تزال تدرك أن عنف الدولة لا يعدو أن يكون عنفا للدفاع عن النظام، والنخبة الحاكمة ومصالحها وتحالفها مع رجال الأعمال وبعض البيروقراطية العليا. من ثم تولد إدراك شبه جمعي أن الأمن مخصص ومختزل من أمن الدولة والأمة المصرية إلى أمن الرئيس وعائلته وبعض مراكز القوة حوله وبعض رجال الأعمال وذوى الحظوة والنفوذ.

من هنا افتقر الفكر الأمني المصرى إلى شرعية سياسية وقومية تضى على المشروع في ظل انكسار مفهوم دولة القانون لصالح قانون القوة والفساد على نحو ما سبق أن أشرنا وكتبنا طوال أكثر من عقدين.

3 - الأمن كمفهوم ووظائف ومنظومات وآليات اعتمد على مقولة تطبيق القانون بينما غالب "المواطنين"، كانوا يرون كل لحظة في حياتهم اليومية أن القانون غائب، أو يطبق على نحو انتقائي، وأن أصحاب القوة والنفوذ هم من يحركونه القانون، أو يستبعدونه إذا ما تناقض مع مصالحهم أيا كانت!

من هنا بدا الأمن لدى عديد الفئات الاجتماعية، وكأنه بعيد عن القانون وقواعده وضوابطه.

من ناحية أخرى كان رجل الأمن يبدو وكأن إرادته ومشيتته هي القانون، أو هو الذى يحدد وفق هواه أو اختياراته ما هو القانون!

4 - ساعد على هذا الفهم الذى شاع ولا يزال وسط فئات اجتماعية مختلفة. أن سياسة التشريع كانت تجرى في أطر أخرى لا تعبر عن الإرادة العامة للأمة، وإنما مصالح اجتماعية واقتصادية وسياسية ضيقة، ولم نستطيع في عديد التشريعات أن تكون تعبيراً عن توازنات اجتماعية أوسع نطاقاً من تركيبة مصالح مجلس الشعب والشورى. ناهيك عن أن تشكيلات كلا المجلسين لم تكن تعبيراً عن انتخابات حرة ونزيهة وشفافة، وإنما تعبيراً عن رغبات وأهواء السلطة السياسية الحاكمة ومن ثم وصمت غالباً بالتزوير.

الجروح السياسية لشرعية البرلمان أثرت على شرعية السياسة التشريعية ومصالحها وآلياتها ومن ثم أدت الفجوة بين التشريع والشرعية إلى ميلاد قوانين فاقدة الفاعلية والكفاءة والقدرة على استيلاد احترام المخاطبين بقواعدها وأحكامها.

من هنا أصبحت القوانين وكأنها ولدت منزوعة الفاعلية، ومصابة بالوهن والأخطر غابت المعرفة بها حتى شعار قرينة العلم بالقوانين.

5 - الأمن كمفهوم وقطاعات وآليات ومسارح للتحرك يعتمد على التكامل لا الانفصال بين الأجهزة المختصة على اختلافها، ولا يؤدي إلى هيمنة جهاز على آخر مهما كانت أهميته على رأس أولويات القضايا والمشكلات والأزمات الأمنية.

الأمن السياسي لا يعنى استعلاء الجهاز المنوط به جمع المعلومات والعمل من أجل مواجهة مصادر تهديد الشرعية السياسية والصفوة المعبرة عنها - بفرض وجود الشرعية أساسا -، وإنما يعتمد هذا الجهاز وغيره على التعاون في تبادل المعلومات وفي الخطط، وفي الأعمال الوقائية التي تحترم القانون (العادل والمتوازن بين المصالح والذي يحمي الحريات الشخصية والعامة.. إلخ). ومن ثم ضرورة تخفيض الصراعات والمنافسات بين الأجهزة وقادتها لصالح التعاون والتنسيق والعمل كفريق به الحد الأدنى من التجانس في الأفكار وفي الرؤى الأمنية التي هي سياسية بامتياز.

المبحث الثاني

الحريات والحرمات^(*)

تشكل عملية صياغة السياسة الأمنية، واستراتيجيات وآليات العمل في كل قطاع من القطاعات الأمنية أهمية استثنائية، ومن ثم ليست سهلة أو تعتمد على حسن الصياغة اللفظية أو اللغة الشعراوية التي كنا نسمع بعضا منها في المراحل الماضية. بل نستطيع القول: إن مفهوم السياسة الأمنية، كان غائبا في إطار العقل السلطوي والأمنى، وذلك كمفهوم

(*) الأهرام 2012/8/22، السياسة الأمنية بين التسلطية والديمقراطية: الحريات والحرمات.

وممارسة، وذلك لعديد الأسباب وعلى رأسها:

1 - الخلط بين مفهوم السياسة الأمنية والقمع المفرط مهما كان سنده مشروعاً أو يتجاوز حدود وإجراءات وقواعد الشرعية القانونية والدستورية.

2 - اختزال مفهوم الأمن في عملية تتبع الجرائم والمجرمين سواء على نحو استباقي إن أمكن، أو في أعقاب ارتكاب الجرائم، والاعتماد على عنف جهاز الدولة في الحصول على الأدلة الجنائية - المادية والقانونية - التي تثبت ارتكاب بعض الأشخاص لجريمة ما من الجرائم، وذلك في ظل تراجع الأساليب الحديثة والاكتشافات المعاصرة في مجال الحصول على الأدلة الجنائية وتتبع المجرمين. استخلاص الأدلة لم يعد يعتمد على القوة الغشوم، والتعذيب، وإنما على المعلومات وأساليب وتقنيات ذكية، ومهارات لدى المحققين الجنائيين من رجال الشرطة.

3 - اختزال الأمن في المعرفة الفنية الشرطية فقط وهذا بُعد مهم شريطة أن يكون مواكباً لتطوراتها في النظم الأمنية المقارنة على اختلافها. من ناحية أخرى الأمن له إبعاده السوسيو - ثقافية والسياسية، وذو صلة وثيقة بالقيم السياسية وإيديولوجيا النظام، والأهم بالقيم والمبادئ والمعايير الدستورية التي تمثل إطار الشرعية السياسية من الناحية الشكلانية.

من هنا سياسة الأمن هي تعبير عن عديد المتغيرات والمحددات والمكونات والأبعاد التي في سياقها تتم عملية صياغة السياسة الأمنية. ويمكن التمييز بين الأمن في النظم السلطوية والديمقراطية فيما يأتي:

أولاً: في النظم السلطوية، الأمن كأجهزة واستراتيجيات وآليات وثقافة وقيم هو تعبير عن السلطوية السياسية، ومن ثم تغدو السلطوية الأمنية هي جوهر سياسة الأمن، ومن ثم تغدو أداة لتنفيذ سياسة القمع السلطوي وانتهاك الحقوق والحريات العامة والشخصية للمواطنين، وللمعارضات السياسية، والأخطر أنها سياسة تختزل النظام وسياساته وإيديولوجيته في الأمن.

أ- المثال الأبرز لهذا النمط هو الحالة المصرية، في ظل نظام يوليو بمراحله المختلفة، مع بعض التمايزات من مرحلة لأخرى. تاريخياً يمكن لنا ذكر بعض القادة البارزين من مثل ذكريا محيي الدين، وممدوح سالم، وحسن أبو باشا، هذه الأسماء على سبيل المثال لا

الحصر، كانت ذات تكوين سياسى، وخبرات متنوعة، واحترافية واستطاعوا رفع مستويات العمليات الأمنية الوقائية أو التتبعية أيا كانت. من قيادة سياسية وأمنية لأخرى تختلف إدارة سياسة الأمن بحسب نوعية الوزير ومدى ثقافته السياسية، ومستوى رأسماله الخبراتي، وتخصصه، والفريق القيادى الأمنى المعاون له. ثمة وزراء فى تاريخ مصر الجمهورية ذوو خبرة سياسية وأمنية وأداؤهم كان متميزا وذلك على الرغم من الملاحظات النقدية والسياسية على بعض سياساتهم وقراراتهم، لاسيما إزاء قوى المعارضة السياسية الرسمية أو المحجوب عنها الشرعية القانونية، وهى أمور كانت موضع نقد لنا ولآخرين فى هذا الصدد.

ب- السياسة الأمنية التسلطية تتمدد فى القطاعات المجتمعية كافة، وتغزو حياة المواطنين العامة، والشخصية ومن ثم تتداخل فى غالب تفصيلات الحياة اليومية وجزئياتها على اختلافها، وذلك تحت أسطورة تحقيق الأمن الشامل، والأمن الوطنى والاستقرار السياسى والوحدة الوطنية .. إلخ.

شعارات تخفى ما وراءها من أهداف، وهى الحفاظ على أمن النظام التسلطى واستقراره، ومعه قاداته ومراكز القوى داخله. تم اختزال هذا المفهوم فى الأمن السياسى ثم أمن الرئيس وعائلته، وبعض رموز ومفاتيح نظامه، وبعض رجال الأعمال ذوى المكانة والنفوذ.

ج- فى هذه البيئة السياسية والأمنية لا نكون إزاء سياسة أمنية بالمعنى المعروف - الدفاع عن مجموعة من القيم السياسية والمبادئ الدستورية والقانونية السائدة فى لحظة تاريخية ما - وإنما نكون إزاء مجموعة أهداف مباشرة تدور حول بعض الأشخاص من ذوى القوة والمكانة والغلبة فى بناء القوة ومصالحهم السياسية والاقتصادية.

مصادر تهديد الأمن هؤلاء هم الذين يحددونها وفق مصالحهم ورؤاهم ومن ثم بعضها قد لا يصل إلى مستويات تهديد أمن المواطن والوطن.

د- الأمن فى النظم الديمقراطية يتسم بالعمل فى إطار الشرعية الدستورية والقانونية والسياسية، ومن ثم يخضع لمبدأ سيادة القانون فى أبعاده الموضوعية والإجرائية ولا يستطيع تجاوزها تحت أى شرط لأنه يخضع لرقابة المؤسسات السياسية والحزبية، وأجهزة الإعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة.

ثمة سياسة أمنية تعمل فى إطار من الشفافية والرقابة، ومن ثم لا تعمل فوق القانون أو خارج سياجاته.

هـ- تتسم السياسة الأمنية بالمهنية والاحترافية، ومن ثم تصاغ سياسة الأمن فى إطار المبادئ والقيم الديمقراطية ودولة القانون وتتعامل مع أنماط الجرائم المنصوص عليها فى قانون العقوبات ومع أسواق الجريمة من خلال المنهج العلمى، ويتم الإنفاق على البحوث فى اجتماعيات الجريمة والمجرمين وأساليب معاملة المذنبين.

العمل الأمنى يعتمد أيضا على التطور فى تكنولوجيا مكافحة الجريمة، والكشف عن الأدلة الجنائية.

العمل الأمنى السياسى، غالبا ما يتسم بجمع المعلومات، واتخاذ الإجراءات الأمنية الوقائية أو التتبعية، من خلال جرائم أمن الدولة من الداخل أو الخارج.

وجيز القول: إن الأمن فى ظل النظم الديمقراطية يخضع لمؤسساتها وآلياتها.

من هنا لابد من إعادة النظر هيكلياً فى سياسة الأمن المصرية الآن، وليس غدا.

المبحث الثالث

انتهى زمن الأمن الطاوروسى والرخيص! (*)

هل يمكن تحقيق الأمن فى بلد وصل عدد سكانه 91 مليون نسمة، وأصبح المجتمع أكبر من الدولة وأجهزتها، وهناك فجوة ثقة تتسع فيما بينهما؟

هل يمكن تحقيق الأمن من خلال المؤسسات الضخمة والمترهلة بالعمالة الأمنية كثيفة العدد، ومحدودة النوعية؟ هل يمكن الاعتماد فقط على الفرز الثالث أو ما دونه الذين ترسلهم القوات المسلحة إلى وزارة الداخلية ليشكلوا فرق الأمن المركزى؟

(*) الأهرام 2012/9/5، السياسة الأمنية: الانفجار السكاني وتمدد سوق الجريمة.

هل تستمر فجوة التعليم بين ضباط الشرطة وبين الجنود سواء في الأمن المركزى أو جميع القطاعات الشرطية الأخرى؟ هل احترافية العمل الشرطى كافية فقط لأداء الوظائف المنوطة بالأجهزة الأمنية؟ عديد الأسئلة الملتهبة التى تطرحها المسألة الأمنية فى مصر منذ عديد العقود، وتفاقت وأصبحت أكثر حدة منذ انهيارها ليل 28 يناير 2011. أخطر المشكلات قاطبة تتمثل فى التضخم السكانى المرضى - 83 مليون نسمة داخل الوطن و8 ملايين فى المهاجر الدائمة أو المؤقتة -، والذى يتبدى فى ضعف مستويات ونوعية التعليم وتدنى قيم العمل والنظام والانضباط وشيوع اللا مبالة بقانون الدولة الرسمى، والالتفاف عليه وتجاوزه وانتهاكه واعتبار الدولة وأجهزتها موضوعاً برانياً وخارجياً عنهم ولا يمثلهم، وأنها كيان فاسد وقهرى ولا يعمل للصالح العام وإن تحدثوا عنه كثيراً بإشفاق أحياناً، أو الحنين إلى قوة الدولة وجهازها الأمنى فى أحيان أخرى، أو بمطالبات من بعض القوى الاجتماعية تدور حول المصالح العامة حيناً، والشخصية والفتوية فى عديد الأحيان.

كتل اجتماعية مترهلة تعاني من انتشار الفسادات. وبعض اليأس والإحباط وأمل يبدو غائماً على الرغم من انتفاضة يناير وما اعترأها من تراجعات. بيئة نفسية محبطة حيناً وترنو إلى بعض الآمال البعيدة حيناً آخر. انفجار فى سوق الجريمة والمجرمين، وتمدد وتضخم ظاهرة الاتجار فى المواد المخدرة ومستهلكيها، وحالة مفرطة من "المخدرات الاجتماعية" تهيمن على البلاد. عديد البؤر الاجتماعية الأكثر فقراً وعسراً ومعاناة مؤلمة و"استثنائية" فى العشوائيات وغيرها من المناطق تبدو بمثابة متفجرات اجتماعية قابلة للاشتعال، وتشكل أحد مصادر الخطر الذى لن تستطيع معه أجهزة الأمن وغيرها من التعامل معها بذات الأساليب القديمة والأدوات القمعية المختلفة، فى ظل تفاقم أزمات الاقتصاد القومى، والأخطر تزايد مؤشرات عدم الرضا على طريقة تعامل السلطة السياسية الجديدة وارتباكاتها وضعف خبرات عديد شخوصها، وتشكيلاتها، ووراءها مخاوف تتمدد لدى قوى وشرائح اجتماعية من النزوع الإخوانى نحو الهيمنة، وتشدد غالب الجماعات السلفية وبعض مشايخها، بالإضافة إلى عديد التهديدات المعلنة التى توجه للحريات الشخصية والعامة وعلى حقوق المرأة والأقباط والأطفال... إلخ!

مطالب وضغوط فتوية بعضها عادل والآخر يستغل لحظة سيولة وبعض الفوضى لانتهاز الفرص وخطف مصالحه!

الآلة الأمنية وأدواتها لن تستطيع التعامل مع مصادر التهديد السابقة وغيرها إلا قليلاً، ولا تزال السلطة الإخوانية الجديدة تتعامل بذات الذهنية السابقة التي تصور أن الأمن يعتمد فقط على قانون جديد للطوارئ باسم الظروف الاستثنائية أو "أمن" المجتمع! أى الميل إلى الإفراط التشريعي المقيد للحريات ناسين أن القانون ليس محض أداة - شأن تصور البيروقراطية والتكنوقراط والعسكريتاريا عمومًا واليوليوية تحديداً - وإنما نسق وقيم وقواعد وسلوك وتوازن بين الحرية ونقائضها وأضدادها، وبين المصالح الاجتماعية والسياسية، وأن لكل قانون اقتصادياته من النفقات السياسية والأمنية.. إلخ.

من هنا تغدو التشريعات دون دراسة للمصالح والتوازنات والآثار وتكامل مع السياسات الاجتماعية، عبثاً كبيراً على مؤسسات وأجهزة الدولة والأمن لأنها تولد نقائضها في نطاق القانون اللا رسمي (القوة والأعراف والتقاليد والمكانة والفساد والبلطجة والجريمة.. إلخ)، وتغدو مولدة لتهديدات أمنية أخرى وتفقد من ثم جدواها وشرعيتها الاجتماعية. التشريعات تحتاج إلى توافر عديد الشروط لكي تكون فاعلة، وأهمها أن تكون تعبيراً عن توازنات أكبر تتجاوز شرعية المؤسسة التشريعية، أو رئيس الجمهورية في ظل دمج السلطات الراهن. من هنا الأمن في إطار قانوني قمعي يماثل الأمن خارج الشرعية القانونية وذلك من حيث الجدوى والفاعلية. يعد القانون فاعلاً في الإطار الضابط للأمن وصلاحياته، عندما يكون مشروعاً اجتماعياً ومتوازناً وعادلاً ومنضبطاً. من ناحية أخرى لابد من تسويقه سياسياً وإعلامياً للرأى العام وقطاعات أساسية داخله، حتى يمكن استخدامه بفعالية وكفاءة وأثر لاسيما على مستوى البنية النفسية شبه الجماعية. نستطيع القول إن الانفجار الديموغرافي وترهلاته ومتفجراته الاجتماعية والسياسية الظاهرة والمضمرة، تحتاج إلى سياسة أمنية لا تعتمد فقط على تضخم الأجهزة الأمنية وكثافتها العددية، وهو المفهوم البسيط الذى ساد طوال عديد العقود ولا يزال، لأن الكثافة والتضخم العددي غير النوعي - من حيث غياب أو ضعف الكفاءات والقدرات والأجهزة والأدوات المتطورة.. إلخ - يعنى أننا إزاء عبء ضخمة على قادة الأجهزة الأمنية أكثر من كونه أداة قوة. إنها قوة تبدو طاووسية عجوز في مكوناتها وأدائها الضعيف، لأن الأمن حالة نفسية تستقر في الإدراك والوعى شبه الجمعي، إن ثمة أماناً وأماناً، ودون ذلك لن يحقق الطاووس واستعراضاته أية رهبة أو ردع أو خوف لدى المخاطبين بأحكام القانون ولن يخيف سوى نفسه.

المجتمعات المفرطة في ترهلها وكثافتها السكانية - ضعيفة القدرات والمستويات في ظل نخب ونظم على مثالها - تحتاج إلى أجهزة أمنية ذكية ومتطورة جدا في الفكر والأجهزة والآليات وأساليب البحث الجنائي، ولديها قدرات بحثية ومعلوماتية تكشف عن "الباثولوجيا" الاجتماعية والجنائية، وتكون قادرة على مواكبة التغير الاجتماعي وأشكال العنف وظواهره ولا بد أن تعتمد على تكامل وتنسيق مع بقية أجهزة الدولة لا النزاع معها على الاختصاصات والصلاحيات والموارد.

الأجهزة الأمنية وموردها البشرى غير المؤهل وضعيف التدريب والهيئة يؤدي إلى إفقادهما الهيئة. من ثم رجل الأمن لا بد أن يكون متعلما وذكيا! رجل الأمن محدود التعليم لم يعد يخيف أحداً لأنه غير قادر على توليد الاحترام والثقة والقدرة على تطبيق القانون على الجانحين. من هنا نستطيع القول أن ميزانية وزارة الداخلية تحتاج إلى إيلائها عناية خاصة وزيادة مواردها، لأن زمن الأمن الرخيص انتهى. الاقتصاديات الأمنية مكلفة ماديا وتحتاج إلى ميزانيات ضخمة تخصص لرفع مستويات الأجور والمكافآت والرعاية الاجتماعية والصحية، والتدريب وشراء منظومات التسليح الشرطى التى تطورت على نحو كبير، والإنفاق على عديد القوات الضخمة ولكن ذات النوعية والقدرة والمؤهلة على مستويات رفيعة من التكوين والتدريب المستمر، للضباط وضباط الصف والجنود. وعلى نحو يتسم بالتوازن بين قطاعات الأمن من السياسى إلى الجنائى والاقتصادى والاجتماعى. فضلا عن هذا فإن إشباع الاحتياجات الأساسية والرعاية الاجتماعية للضباط والجنود أمر جوهري ومحورى.

رجل الأمن من وزير الداخلية إلى الجندى، لا بد أن يدرك وبعمق أنه أكبر من موظف، وإنما صاحب رسالة وطنية تتمثل في تحقيق وإشباع الأمن، وخلق الإطار الملائم لبيئة سياسية واقتصادية واجتماعية، تدفع البلاد إلى العمل الجاد ومن ثم التطور السياسى والاقتصادى... إلخ.

المفهوم الرسالى للأمن في إطار دولة القانون، وسيادته على الجميع حكاما ومحكومين ورجال أمن، يعنى احترامهم للقانون وللمواطنين ولا يتجاوزنه فى عملهم وهو ما يساعد على ديناميكية وفاعلية العمل الأمنى، والأهم قدرته على توليد مشروعية جماهيرية لحركة المؤسسات الأمنية وتطبيقاتها للقانون في حيدة ونزاهية.

إن سياسية أمن الشرعية والمشروعية ودولة القانون هي تعبير سياسى عن مجموعة من التوازنات المعقدة فى مجتمع متعدد ومركب ويستعصى على التبسيط والاختزال والشعارات الصاخبة.

المبحث الرابع

سياسة الأمن الرسالى وسيادة القانون^(*)

السؤال المركزى كيف تتم إعادة صياغة سياسة أمنية جديدة وهيكله الأجهزة الأمنية؟

ثمة عديد المبادرات "الأهلية" التى قدمت فى هذا الإطار من بعض الجمعيات الطوعية أو الحقوقية، بعضها ينطوى على عناصر مفيدة، ولكنها جزئية، وبعضها الآخر يتعامل مع سياسة الأمن وأجهزته وفق بعض الأنظمة والخبرات المقارنة على المثال الفيدرالى الأمريكى، أو بعض النظم الأخرى فى شكل الدولة وطبيعة نظامها السياسى الديمقراطى والثقافة السياسية والأمنية فى أطر ديمقراطية، ولكن هذه التجارب وجذورها التاريخية ارتبطت على نحو وثيق بهذه النظم الاجتماعية والاقتصادية وخصوصياتها بل وتاريخ الجريمة وتطورها فى هذه المجتمعات، ومن ثم نجاح بعض هذه الأنظمة الأمنية والشرطية - أجهزة ولايات وأخرى فيدرالية .. إلخ - هى جزء من هذه التركيبة "الجيو - أمنية"، و"الجيو - إجرامية" والجيو - سياسية .. إلخ. من هنا استعارة بعض عناصر منظومات وهيكلية الأمن الأمريكية أو الفيدرالية أو الكونفيدرالية فى عديد الدول - الهند، وكندا، واندونيسيا .. إلخ - أمر يحتاج إلى وقفة لعديد الاعتبارات الأخرى التى تتصل بأوضاع الدولة والمجتمع المصرى، نذكر بعضها تمثيلاً لا حصراً فيما يلى:

1 - أن ثقافة وتراث الدولة المركزية النهرية الخمس ألفية - والسبع ألفية فى نظر أنور عبد الملك - يحتاج إلى التجديد لا الهدم فى إطار ديمقراطى. خاصة فى ظل تفكك بعض أطر وهيكل هذه الدولة، ولم تعد تمتلك رأسمال الهيئة والردع العام الذى كانت

(*) نشرت فى صحيفة الأهرام، بعنوان "سياسات الأمن وسيادة القانون" فى 2012/9/19.

تحوزه كأحد أبرز أرصدها، في ظل ثقافة الطغيان و سطوة المركز / العاصمة على الأقاليم، عبر أجهزة القمع والهيمنة الإيديولوجية الدينية والسياسية والتاريخية حول أسطورة أم الدنيا والحضارات ومدائح الشوفينية والتمركز حول الذات القومية ومحمولاتها التاريخية والحضارية والدينية بكل تناقضاتها في تاريخنا بكافة مراحلها، وحتى هذه اللحظة في تطور عصرنا.

2 - أن تفكيك الأمن وربطه بالمناطق والمحافظات لكسر هيمنة الأمن في بؤرته ومركز أعصابه وتفكيره وتخطيطه المركزي، يؤدي إلى نزعة تفكيكية ذات منزع مناطقي وعرقى - النوبة وسيناء والواحات ومطروح.. إلخ - وربما ديني لأن لا أحد يستطيع أن يضمن أواصر "الوحدة الوطنية"، في ظل وهن قواعدها وثقافتها، وانكسار قيم الاندماج والتكامل القومي، منذ نهاية أربعينيات القرن العشرين.

3 - أن ظاهرة ضمور الدولة وضعف سلطاتها وأجهزتها ونخبتهأ أدت إلى فجوات إدراكية بينها وبين المجتمع كثيف السكان، وضعيف المورد البشري - من حيث التعليم والثقافة والصحة والمهنية .. إلخ - والذي يتسم بضعف التجانس واتساع الفجوات الاجتماعية "الطبقية" بين السراة عند قمة الهرم الاجتماعي، وبين كتل اجتماعية متوسطة - ذات شرائح متعددة - وفقيرة ومهمشة وبعضها يعيش خارج النظام الاجتماعي، أو تم لفظه. نحن إزاء حالة دولة وسلطاتها وأجهزتها تفتقر إلى الصداقية والهيبة القديمة، والأخطر القدرة على أن تفرض منظوماتها القديمة المختلة إلا من خلال آليات قمع لم تعد تخيف أحداً، لاسيما في لحظات الغضب الاجتماعي والسياسي. من هنا النزعة إلى التفكيك ستتسارع في ظل السياسة والتفكير الأمني القمعي المسيطر، ناهيك عن أن تفكيك مركزية السياسة والمنظومة الأمنية، يؤدي إلى تسارع تفكيك بني الدولة المركزية وهو خطر لا بد من مواجهته بالتجديد في الرؤى والسياسات والعمل الأمني.

ما العمل؟

1 - إعادة التوازن والتكامل بين القطاعات الأمنية.

2 - سياسة جديدة للتدريب وإعادة التأهيل للضباط نحو مزيد من أعلى مستويات الاحترافية في الرؤى والتفكير والقيم والأداء والحيادية إزاء الأحزاب، والجماعات السياسية

والدينية والعرقية والمناطقية، لأن الأمن يعلو فوق الانتماءات الفرعية، أمن للوطن والمواطن يقوم فى حيدة ونزاهة ومساواة تحت لواء الدولة الحديثة والأمة المصرية الواحدة. لا يوجد أمن لليبراليين أو الإسلاميين أو اليساريين أو الأقباط أو النوبيين الصعايدة.. إلخ! من هنا لا ينبغي أن يحمل شكل وأداء الضباط والجنود وضباط الصف أية علامات مائزة تدل على انتماء فرعى لرجل الأمن، لأنه أمن الأمة والدولة والوطن لا أمن لمجموعة أو طبقة أو رجال السلطة - أيا كانوا الآن أو غدا - أو رجال الأعمال وكبار التجار.. إلخ! الأمن ليس أمن الغالب فى الانتخابات، وإنما أمن الجميع أيا كانوا.

3 - التدريب وإعادة التأهيل على أن رجل الأمن صاحب الرسالة التى تتمثل إعلاء شأن دولة القانون الحديث وسيادته، وفى خدمة المواطن، وليس سيداً عليه!

هوامش الفصل السادس: "سياسة الأمن"

(1) هذا الصراع عن القوة بعد التغيير "الانقلابي" الناعم - إذا شئنا استخدام هذا الوصف المجازي - داخل المؤسسة، وإحالة وزير الدفاع ورئيس الأركان إلى التقاعد، وتعيين آخرين بديلاً عنهما بالإضافة إلى قادة الأفرع والجيش والمجلس الأعلى للقوات المسلحة و70 لواءً من لواءات القوات المسلحة وفق ما نشر صحفياً وبث إعلامياً.

الباب الثالث
سياسة الكتابة

الفصل الأول سياسة الخطاب

المبحث الأول سلطة الكتابة، والكتابة بالسلطة^(*)

من المسموح له بالكتابة المنتظمة وإبداء الرأي في الشأن العام المصرى وفى الظواهر والمشاكل والأزمات والوقائع الكونية والإقليمية المؤثرة على تفاصيل حياتنا في عالم الغرفة الكونية أو الأجهزة المحمولة متعددة الوسائط؟

هل الساحة الصحفية "القومية" - والأحرى وصفها بالسلطوية - مفتوحة أمام جميع الصحفيين والكتاب والخبراء كي يشاركوا بإبداء آرائهم فيما يدور حولهم ويؤثر على مسارات حياتهم اليومية بل وعلى مصائرهم الجماعية أو "الفردية"؟

هل هناك معايير موضوعية لاختيار من الذى يكتب ولماذا؟ هل الحرية تعنى أن كل ما له علاقة بالصحافة يصلح للكتابة المنتظمة وإبداء الآراء في قضايا الحوار العام في بلادنا؟ لماذا الولع الغامر لدى الغالبية الساحقة ممن يتمتعون بالوصف الأثير صحفى يريدون كتابة الرأي ويتصورون أنه أهم من الفنون الصحفية الأخرى كالمقابلات والتحقيقات والتعليقات والأخبار .. إلخ؟

لماذا نطرح هذه الأسئلة في ظل تآكل الكتل والجماعات القرائية الكبيرة التى كانت تستهلك يوميا مقالات الرأي، وأشكال الفنون الصحفية الأخرى؟

(*) الأمرام 2011/4/7، سلطة الكتابة، والكتابة بالسلطة.

إن غياب الحرية والقيود المفروضة عليها هي مفتاح رئيس في الإجابة عن الأسئلة السابقة، ومن ثم يقال: إن المسموح لهم بالكتابة هم المؤيدون للسلطة الحاكمة أو العناصر المؤثرة فيها والقادرة على فرض هذا الكاتب أو ذاك، واستبعاد بعض الكتاب لأنهم يحملون رؤى نقدية أو راديكالية ويحاولون إشاعتها بين القراء! مقولة السلطوية ودلالاتها قد تكون مدخلاً عاماً لفهم من الذى يتم اختيارهم للكتابة ومن يتم استبعادهم أو إقصاؤهم عن التداخل في الجدل العام وقضاياه الرئيسية، ويكون الحضور في المشهد الكتابي رهين الموافقة أو الموالاة لخطاب السلطة السياسية الحاكمة ومصالحها على اختلافها؟

ثمة ترابط عضوى بين السلطة ومصالحها وكتابة الرأى في الصحف لاسيما في النظم الشمولية والتسلطية حيث لا يسمح لأى أحد بأن يدخل إلى دائرة الخطاب العام - بوصفه منظومة من المقولات والبنىات والاصطلاحات والمرجعيات -، بل لابد أن يكون رأى الكاتب في عمومياته وأعماقه تعبيراً عن السلطة وموضعاً للتراضى العام السلطوى القسرى أو الناعم بوصفه الإنتاج الثقافى والإيديولوجى الأكثر تعبيراً عن السلطات المهيمنة السياسية والدينية والاجتماعية والثقافية في لحظة تاريخية ما. من هنا يلعب حراس البوابات الإيديولوجية والدينية دوراً بارزاً في تحديد قائمة من هم مع النظام ورؤوسه الكبرى ومؤسساته الأمنية، ومن هم المتمردون والمشكوك في ولائهم، أو آرائهم من الصحفيين والكتاب. في المراحل المختلفة لنظام يوليو كان هناك كتاب كبار مستمرون لأنهم يمثلون حراس المعبد وكهنته الذين يتولون توعية الجماهير والقراء.

في المرحلة الناصرية كان كبار الكتاب - أيا كانت توجهاتهم - من أبناء المرحلة الليبرالية وأبوابها المفتوحة وحرّياتها الفكرية والأكاديمية والسياسية والدينية، من هنا لم تستطع السلطة اقتلاع غالب جذور ورموز الفكر السياسى والاجتماعى الليبرالى، واليسارى والقومى، والإسلامى، ومن ثم ظلت هذه الاتجاهات ورموزها حاضرة داخل الجامعات وفى الصحف رغمًا عن القيود المفروضة على حريات الرأى، ولم تستطع الصحف الكبرى حجب آراء كبار الصحفيين والكتاب إلا قليلاً، ولفترات قد تطول أو تقصر.

في المرحلة الساداتية كان الاستبعاد منطق النظام والسلطات الأمنية لأنها كانت تراقب وتوجه وتمنع، وكان السادات يعرف بعض كبار الكتاب، ومن هنا ظل هو الذى يختار أو يوجه لاختيار بعضهم كرؤساء للتحرير، أو ككتاب منتظمين في هذه الصحيفة أو تلك،

أو استبعاد بعضهم من الكتابة أصلاً؟

في عصر الرئيس السابق حسنى مبارك، كانت التقارير الأمنية والوشايات أمراً من الأهمية بمكان في اختيار القيادات الصحفية، وفي تجاوز انحرافات بعضها المالية، أو عدم كفاءة وقدرة بعضها إلى الحد الذى أصبحت فيه الكفاءة والمهنية في عهده أمراً مردوفاً وكريهاً، ويدعو إلى الاشفاق على غالب ذوى القدرة والموهبة بل والذراية منهم في بعض الأحيان من قياداتهم التى تستبعدهم عن عمد لاعتبارات سوسيو - نفسية. لم يكن معيار التجنيد للمواقع القيادية بالصحف "القومية" في المرحلة الممتدة لأكثر من ثلاثين عاماً مضت هو الولاء للسلطة وللرئيس وعائلته فقط، وإنما أيضاً المعيار الأمنى أو بعض الولاءات الشخصية لبعض مراكز القوة والثقل داخل النظام ثم الولاء الشخصى لرؤساء التحرير. لم يكن جميع الزملاء سواء من حيث انعدام الكفاءة بل ثمة استثناءات لا تخطئها العين عن كفاءات وظفت قدراتها في دعم النظام ورئيسه وعائلته ومن الطبيعى أن يدفع بعض هؤلاء الثمن السياسى لهذا الخيار.

هذا النمط من التجنيد والخيارات التى تربط المكانة القيادية بالولاء لبعض رموز النظام والأمن أتاح لغالب هؤلاء الزملاء اختيار عناصر أقل من الحد الأدنى من حيث التكوين والمهنية والكفاءة كى يسهل تطويعهم وقيادهم في جيش المدافعين عن الرئيس والعائلة والنظام ورموزه، والأخطر الدفاع عن قياداتهم الصحفية على اختلاف مستوياتها. من هنا تم استبعاد الكفاءات وإقصاؤها إلا فيما ندر من استثناءات، والأخطر دخلت إلى المهنة الصحفية عناصر تفتقر إلى الكفاءة والقدرة والمهنية وذلك من خلال الوسطة أو اعتبارات تتصل بالطابع العائلى أو المحسوبية، وهى أمور وبيلة وسمت بعض الممارسات الصحفية السائدة، وأدت إلى تدهور في مكانة وهيبة الصحافة المصرية - والإعلام عمومًا -، في ظل تضخم مفرط في هياكل العمالة وتدنى المهنية وتفاوت ضخمة في مستويات الأجور، وتوريث للمهنة من بعض الآباء لأبنائهم بقطع النظر عما إذا كانوا ذوى موهبة أم لا! ولكنها جزء من ظاهرة توريث المهن في مصر، في الطب والهندسة والصحافة^(*).. إلخ. ثمة بيئة فساد وسلطوية أدت إلى بروز ظواهر الفساد الوظيفى داخل المؤسسات الصحفية والإعلامية.. إلخ.

(*) ظاهرة توريث المهن تحولت إلى ظاهرة فى القضاء والتمثيل والغناء، وفى تخصصات مهنية مهمة تتطلب موهبة وتكوين مهارات وكفاءة، ومع ذلك لم تعد هى المعايير المطلوبة فى هذا الصدد من بعض الأبناء على نحو مماثل كفاءات ومواهب آبائهم.

في ظل هذه البيئة السلطوية، تحولت الكتابة إلى حكر على بعض الصحفيين دون غيرهم، ونظرًا لأننا لسنا إزاء معايير يتم في ضوئها اختيار كتاب الرأى من داخل الصحف أو من خارجها، ضعفت مستويات كتابة الرأى واعتمدت على معايير ذاتية لرئيس التحرير أو بعض ذوى النفوذ والكلمة المسموعة حوله، إن شاء خصص "اقتطاعات" كتابية ومساحات منتظمة لبعض خاصته، أو أصدقائه، أو بعض أصحاب النفوذ خارج المؤسسة الصحفية، أو عناصر لا خبرة ولا وزن لها في تخصصاتها لإبداء الرأى المنتظم، أو لبعض كبار رجال السلطة ولاسيما في المجالات الاقتصادية أو الدينية الذين يعتبرون الكتابة جزءًا من الواجهة والمكانة في الحياة العامة بقطع النظر عن قيمة ما ينشرونه بل وخطورة بعض ما يقدمه هؤلاء من آراء تقتقر إلى عمق المعرفة أو المتابعة الدقيقة، أو المعلومات الموثقة أو التحليل الموضوعى الرصين. من هنا كان معيار القرب أو البعد من غالب القيادات الصحفية هو المعيار الأول في الدخول إلى دائرة الكتاب والكتابة، وكأنها منح تعطى أو هبات توزع على خاصتهم من الموالين لهم، أو ممن يرتبطون معهم بمصالح خاصة.

هل تستمر معايير الموالاة والطاعة لأولى الأمر داخل السلطة ومراكز القوى داخلها، أو للقيادات الصحفية، أو بعض رجال الأعمال هي معايير تحديد من يكتب الرأى أو لا يكتب سواء على نحو منتظم أو بين الحين والآخر؟ بعد الانتفاضة الثورية لا بد من تغيير في العلاقة بين الكتابة والسلطة في السياسة والصحافة ورجال الأعمال!

لم يعد مقبولا ترك تيار عارم من الكتابة السطحية تسيطر على مقالات وأعمدة الرأى في الصحف القومية، بدعوى أن الجميع يريد أن يبدى رأيه في الشأن العام، خصوصا بعد أن أصبح بعضهم أو غالبهم "ثوار" و"قادة" و"نشطاء" سياسيين، وهو خلط بين الكتابة السياسية كإنتاج إبداعي وعلمي وبين الانطباعات، وهتافات الشعارات العامة على نحو ما يكتبه بعضهم الآن!

إن ظاهرة "الجهلاء الجدد" التى كتبنا عنها في النصف الثانى من عقد التسعينيات أصبح رموزها الآن من "طلائع الفكر الثورى الجديد" وموجهيه!!، وكان يلاحظ أن ثمة شبكات تربط بينهم في المصالح والعلاقات الوظيفية، ومن يدير بعضهم في مراكز الثقل داخل النظام التسلطى.

لم تعد كتابة غالب هؤلاء ذات وزن أو تأثير مع كل تصدع في تركيبة وهياكل النظام التسلسلي ورموزه، ولكن الأخطر .. الأخطر بروز بعض التواطؤ مع بعض الذين يتصورون أن كتابة الرأي - لا ممارسة الفنون الصحفية الرفيعة - هي مدخلهم للترقى لأعلى، أو للظهور الإعلامي، وأن كتابة الرأي المنتظم هي ثمن الموالاة والكف عن التظاهر ضد قياداتهم في ظل مرحلة سيولة وعدم يقين وتضاغط، وتختلط فيها التفاهة بالكفاءة والبلادة بالموهبة والمديوكر - ما دون المتوسط - والمنيوكر - ما دون الحد الأدنى -، وهكذا ستستمر الأمور وتظل الكفاءات والمواهب داخل بعض أبناء الجيلين الوسيط والجديد إلا من خلال وقفة مهنية حاسمة مع دعاة التفاهة، وذلك لأن بعض شباب المهنة يمثلون الأمل الحقيقي لصحافة تقود الطريق - مع الانتفاضة الثورية - إلى مصر الجديدة. أقول للزملاء والأصدقاء - القيادات الصحفية الجديدة - افتحوا الأبواب أمام المواهب والكفاءات وتصدوا لصانعي الرداءة والقبح والجهالة في بلادنا.

المبحث الثاني

سياسة الكلام الآن: كل هذا الصخب! كل هذا الاستعراض! (*)

يومًا بعد الآخر يتأكد وبوضوح أن الدستور أولاً هو الخيار السياسي الأفضل الذي كان علينا أن نبدأ به الهندسة السياسية للمرحلة الانتقالية الأولى، ولم يكن الأمر محض اختيار ذهني، أو إيديولوجي أو ممارسة لتمرين في التخطيط السياسي لتعليم السياسة للمبتدئين الذين خرجوا من أعطاف ظاهرة الموت السياسي الذي استمر طوال ستين عامًا مضت! كان اختيار التعديل الجزئي لبعض نصوص دستور 1971، والبدء بانتخابات مجلسي الشعب والشورى، كاشفًا عن أن النخبة السياسية في أزمة ومأزق تاريخي بامتياز لعديد الأسباب:

أولها: أن جماعة الإخوان المسلمين وبعض القوى السلفية غلبوا مصالحهم السياسية الآنية في الوصول إلى أغلبية مقاعد مجلس الشعب والشورى، كقاعدة انطلاق لمحاولة

(*) الأهرام 2012/5/17، سياسة الكلام الآن: كل هذا الصخب! كل هذا الاستعراض.

صياغة الدولة وأجهزتها، والنظامين الدستوري والسياسي على هواهم الإيديولوجي. تغليب المصالح الإيديولوجية الدينية على المصلحة العامة للأمة والدولة المصرية، كان محرك تفاهماتهم - وتواطؤاتهم في نظر بعض المراقبين - مع السلطة الفعلية في البلاد، وقاموا بتحويل مرحلة الانتقال الأولى المضطربة إلى سجلات عنيفة لفظية وخطابية ودينية وإلى جدل حول الإسلام والهوية، وكان الأمة الأكثر تدنيًا في المنطقة لا تعرف لها هوية أو إيمانًا أو ثقافة على نحو يكشف عن غلبة العقل الأثاري الذي يرمى إلى إشاعة الضبابية والتخليط في أمور تحتاج إلى تحريرها من التزمّت والتشدد في الرؤى، والسعى إلى التعلم من تاريخ فشل بعض الجماعات الإسلامية السياسية مصريًا وعربيًا وإسلاميًا - باستثناء بعض نجاحات العدالة والتنمية التركي -، ومعرفة الخبرات العميقة لمعنى الدولة الحديثة ومؤسساتها وكيفية التعامل مع مشاكل معقدة ومركبة تتأبى على بساطة الأفكار الإيديولوجية ولغة الشعارات.

ثانيها: أن غالب الذين نجحوا في انتخابات مجلسي الشعب والشورى وافدين جدد على المؤسسة التشريعية، ولم يتلقوا تكوينًا سياسيًا وقانونيًا - ولو في حدود المبادئ العامة - كي يستطيعوا ممارسة عملهم الرقابي والتشريعي، ومن هنا وجدنا ممارسة تتسم في بعض جوانبها بالخفة في فترة زمنية حرجة تحتاج إلى التبصر السياسي والحكمة والاستعانة بأهل الخبرة، لكن وأسفاه، ذهب بعضهم إلى محاولة الانقضاض على بعض الإصلاحات الخاصة بحقوق المرأة والطفل، بديلًا عن تمكين المرأة، لاسيما في ظل نزعة محافظة ترمى إلى تهميش أدوارها السياسية وفي المجال العام وحصر دورها في الوظائف التقليدية التي تعيدنا إلى أعراف اجتماعية سادت ما قبل الدولة والمجتمع الحديثين!

ثالثها: أن الأغلبية البرلمانية - بل ومعها عديد الأعضاء من القوى المسماة "بالليبرالية" - تتعامل مع مجلس الشعب وشرعية صندوق الاقتراع، وكأنها هي الشرعية الوحيدة في البلاد، ويحاول بعضهم أن يعتبر العملية الثورية المجهضة هي أحد أقنعة البرلمان! هكذا! ما الذي ترتب على هذا الفهم الخطأ للشرعية السياسية واختصارها واختزالها وتأميمها لصالح الأغلبية البرلمانية الإسلامية السياسية؟

إن الأغلبية تنصرف سياسيًا وإعلاميًا وكأنها هي الحاكم الإمبراطوري الجديد للبلاد والعباد، وكأن البرلمان - بكل تقاليده التاريخية وموارثه في إنتاج التشريعات الأساسية - هو الذي يوجه ويراقب ويشرع وينفذ ويفصل في المنازعات بين الناس، ويدير الإعلام

المرئى والمسموع والمكتوب، ويدير كافة السلطات! قيل لهم كثيراً خففوا الوطء والغلظة وبعض الصياح عن الناس، واعتصموا بالحس والرؤية التاريخية والمسئولية السياسية وبعض الحكمة حتى نستطيع الخروج الآمن من حالة الفوضى - النسبية - والاضطراب والتشوش في الرؤى والسياسات والقرارات، لكن يبدو أن الأصوات المستقلة والجادة لا صدى لها لدى النخبة البرلمانية وما وراءها من جماعات وأحزاب، وكذلك لدى بعض السلطة الفعلية في البلاد، حتى أوصلوا البلاد والعباد إلى هذا المأزق التاريخي، حيث ينظر إلينا في المنطقة بإشفاق حيناً، وتندر ووصل الأمر إلى سخرية مبطنة حيناً آخر على خيبات النخب المصرية والمقارنات بين ما كان يحدث في مراحل عز مصر الحضارى والسياسى، وقدراتها على الإلهام!

الأغلبية البرلمانية تتصرف خارج الإطار الدستورى المؤقت التى توافقت عليه مع السلطة الفعلية، وأرادت طرح الثقة بالحكومة في حين أن التقاليد والمبادئ الدستورية العامة المستقرة قضائياً - في دستور 1971 سئى الصيت - لا تعطيها ذلك، ولا الإعلان الدستورى. صخب وضجيج سياسى ساهم مع السلطة الفعلية، وبعض ممارسات مرشحي الرئاسة، في تحويل مصر إلى مسرح للفرجة السياسية في المنطقة والعالم، كنتاج لقصر النظر السياسى، والميول الاستعراضية والتلفازية لنخب لا تراعى في خطاباتها وآرائها ومسلكها السياسى مسئولية أمة عريقة انكسرت وتفككت بعض عراها إلى فرق دينية ومذهبية وعرقية ومناطقية وبعضهم ليس لديه بعض الحكمة لكى يقول لنا كيف نعيد بناء الموحديات الوطنية بين كل هذه المكونات في إطار ديمقراطى يجدد الدولة وسلطاتها، ومؤسساتها، ويحترم دولة القانون.

هل البرلمان يتصور أنه هو الذى يوجه السلطة القضائية المستقلة وذات التقاليد والهيبة! هل بعض أعضاء البرلمان يريدون استخدام التشريع لعقاب المحكمة الدستورية العليا وإرهاب قضائتها والتأثير عليهم من خلال تعديل قانونها تحت دعاوى شتى! هل هى ضربة استباقية للتأثير على نظر الطعن بعدم دستورية الإطار القانونى للنظام الانتخابى المختلط الذى تشكل في ضوءه البرلمان؟ هذا أمر لا يجوز، ويمس استقلال القضاء ويشكل تدخلاً سياسياً في أعماله، وينتهك مبدأ الفصل بين السلطات!

ما معنى أن يحاول بعضهم وضع قانون للسلطة القضائية أو للمحكمة الدستورية العليا قبل وضع دستور جديد للبلاد يحدد شكل النظام الدستورى برلمانى أم شبه رئاسى - على

النمط الفرنسي أو نظائره - أم رئاسي! أليس وضع وشكل توازنات القوة وتوزيعها بين السلطات هو محصلة للتوافق الوطني حول طبيعة النظام الدستوري! لماذا كل هذا الصخب! إنها السلطة والهيمنة والعقلية الشمولية التي لا تزال تحكم حياة النخبة! وا أسفاه!

الفصل الثانى

سياسة الإعلام المضطرب

المبحث الأول

سياسة الضوضاء والغموض^(*)

أحد أبرز ملامح إعلام وسياسة المرحلة الانتقالية هو الغموض والمدارة والتواطؤ والأفكار المبسرة، واللغة الإنشائية الممتلئة بالفراغ والخواء في المعانى، والأخطر أنها لغة خطابات ساعية للتغريب السياسى والخلط والتشويش على "المواطنين" - لا نزال دون هذا الوصف/ الحالة - وخلط السياسى والوضعى بامتياز بالسند الدينى التأويلى، والأخطر بروز مصالح دنيوية اقتصادية واجتماعية لبعضهم تبدو في غطاءات دينية ترمى إلى التدليس على غالب الناس الذين يعيشون حياتهم وعقائدهم منذ دخول الأديان والإسلام إلى مصر دونما شك في معتقداتهم أو تغيير لها، والأخطر أن بعض هذه القوى السياسية الوضعية تحاول تشكيك الناس في هويتهم، وهوية بلادهم وكأن الهوية يمكن إنتاجها وتحقيقها وحياتها فقط منصوفاً عليها في بعض الوثائق الرسمية، وكأن عدم وضعها يعنى أن الناس سيفقدون هويتهم ومكوناتها المتعددة إذا لم تنص عليها في بعض الوثائق.

خلط وتمييع لجوهر القضايا والمشكلات الوطنية الصعبة في مرحلة الانتقال، والسعى إلى توجيه الناس وجهة يرضاها ذو المصالح والتواطؤات والاتفاقات الساعية إلى تجاوز القوى والطلائع الديمقراطية التى خططت - على الواقعين الاقتراضى والفعلى - وقامت بالانتفاضة

(*) الأهرام 2011/6/2، الإعلام المضطرب في مرحلة الانتقال: سياسة الضوضاء والغموض والخوف.

الديمقراطية الثورية في 25 يناير 2011، ودفعت ثمن ذلك من دماء شهدائها ومصابيها على أيدي القوى الآثمة المستبدة والفاسدة حول نظام مبارك التسلطي. الإعلام المرئي والمسموع والمكتوب يشكل أحد أبرز الأدوات التي تشارك بوعى، ولا وعى في إنتاج حالة تغييب الوعي الاجتماعي والسياسي شبه الجمعي في بلادنا، وذلك لغياب رؤى لدى بعض القوى الفعلية التي تدير المرحلة الانتقالية لكيفية التعامل مع هذه العملية الحرجة والمركبة والمعقدة. يبدو أن صدمة المفاجأة الثورية كانت أكبر من رؤوس وأخيلة بعض "قادة" النظام وإعلام تديره مصالح السلطة وتوجيهاتها، ومعهم وبتواطؤ عام من إعلام القطاع الخاص ومصالحه - المرئي والصحفي -، حيث سادت حالة من الضوضاء التي تهدف لصرف المواطنين عن تشكيل وعى نقدي بصير إزاء ما يحدث في بلادهم والإقليم والعالم قبل 25 يناير وبعده. ثمة استمرارية لثقافة النفاق السياسي الدليلة من نقل الولاء للرئيس وعائلته وبعض مراكز القوى السابقة إلى السلطة الفعلية في البلاد، حيث قصائد المديح والانصياع إلى توجيهات القوة الفعلية المهيمنة. الأخطر هو محاولة بعضهم تشتيت اهتمامات غالب "المواطنين" من أبناء الأمة المصرية بعيداً عن المتابعة والمشاركة والرقابة - وهذا حقهم الأصيل كمصدر للسلطات جميعها - على عمليات إدارة المرحلة الانتقالية وملفاتها الحرجة، سواء الأمنية والطائفية والاقتصادية والإعلامية. يبدو بوضوح أن استمرارية سياسية النفاق السياسي الوبيلة وممثليها ورموزها، ترمى إلى بث رسالة مفادها لكم التأييد ولنا الاستمرارية بعد المرحلة الانتقالية التي ستستمر حاملة لغموضها وعديد احتمالاتها! بعض هؤلاء لا يزالون يتصورون وأهمين أن النفاق وغلق أبواب حرية الرأي والتعبير أو التضييق، واستبعاد بعض الكتاب والمفكرين وحصارهم هي جوهر العقد الجديد / القديم مع السلطة الواقعية. ثمة نفاق رديئ يتمثل في توجيه المديح "لشباب الثورة" و"الثورة"، أي النفاق المجاني لشيء يبدو عاماً وغامضاً ويكسب المداح - ربيب النظام القديم وأجهزته المعادية للحرريات - بعض من "الثورية" والاحترام بينما تاريخه وملفاته محملاً بإثم النفاق السياسي.

إن صيغة النفاق مقابل الاستمرارية في المواقع القيادية، هي وهم تحت أي سيناريو محتمل لخارطة الطريق التي وضعت في العتمة السياسية بين أطراف باتوا معلومين بالضرورة! لكنها عتمة ستبدو باهرة - وفق الطاهر بن جلون - إذا يتكشف النفاق وحاملوا مباخرة، والمتواطئون على حرية المصريين ومستقبلهم، وسيأتى أوان المحاسبة والمساءلة الصارمة. ثمة من يتوهم أن إدارة المراحل الانتقالية تدور خارج عيون التاريخ ومن ثم مصائره والأخطر أن

سيادة عدم الشفافية والمساءلة ستنتسى بعد نهاية مراحل الانتقال!! هؤلاء يستحقون جميعاً ضحكة فلسفية وتاريخية ساخرة وصاخبة معاً! نعم يبدو أن بعضهم - من حزب المنافقين والمتواطئين وحملة المباخر لبعض القوى - يتصورن واهمين في ظل عصر ثورة المعلومات والاتصالات أنهم سيفلتون من المحاسبة وأن غموض العتمة لن يؤدي إلى تسرب ما الذى كان يتم في الستر السياسى من تفاهات أو اتفاقات بين عديد الأطراف وثوباً "على ثورة" أو "انتفاضة ديمقراطية ثورية" قصارى ما يقال أنهم شاركوا فيها بعد قيامها بعد سبق رفض لها ولتمريناتها السياسية من قبل. إن بعضهم يتناسى أو يجهل أن مراحل الانتقال تحتاج إلى رؤية خلاقة وأصيلة وعميقة وليست محض شعارات سائلة لا معنى ولا قيمة لها!

من هنا لابد من وقف بعض السلوكيات والقرارات الحاملة لحفة سياسية ومهنية لا تحتمل من بعضهم، وعلى كافة الأطراف أن تعتصم بالمبادئ العالمية لحقوق الإنسان بوصفها هى المبادئ العامة التى تحكم مراحل الانتقال - كما مراحل الاستقرار - ولأن مصر قد وافقت وصادقت عليها، وهو ما سبق أن أقرته السلطة الواقعية ولا تزال ومن ثم يبدو حتمياً احترام المادة (12) من الإعلان الدستورى - رغمًا عن ركافة الصياغة الفنية -، ولكنها تؤكد على أحد المبادئ الدستورية العامة التى جاءت بها دساتير مصر الملكية والجمهورية والمبادئ الدستورية المقارنة على اختلافها من أن "حرية الرأى مكفولة، ولكل إنسان التعبير عن رأيه ونشره بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير في حدود القانون، والنقد والنقد الذاتى ضمان لسلامة البناء الوطنى" وبقطع النظر عن هذا الغموض المتمحل في الصياغة، وبعض الاصطلاحات الغامضة للدولة التسلطية وبطاركتها الديكتاتوريين، إلا أن القاعدة السائدة مصرياً وفى الأمم الديمقراطية المتمدينة أن حرية الرأى هى أم الحريات جميعها.. ولا وصاية لأحد عليها، وأن الرأى بالرأى والقول بالقول والمقال بالمقال والكتاب بالكتاب.. إلخ، لا وصاية من أحد أيا كان على عقل الأمة وآراء مفكرىها وسياسيىها وصحفيىها ومواطنيها.. إلخ. لا يوجد في المراحل الانتقالية بطريركات أو صيلاء على عقولنا وأفكارنا وآرائنا وعلى روح الأمة التى يحاول بعض سدة وخدم الشمولية السياسية والدينية - في تواطؤات قد تمتد من الداخل إلى خارج بلادنا -، أن يجعلوا من أنفسهم بديلاً عن الديكتاتور وأسرتهم ومراكز القوى حوله من سدة الفساد والاستبداد والجهل. إن صيانة حرية الرأى والتعبير تمثل أكبر التزامات السلطة الواقعية ورصد الانتهاكات سترتب المساءلة القانونية والسياسية على بعض الذين يشاركون في اغتيالها أو المس بها أيا كانوا!

ارفع صوتك .. ارفع رأيك .. ارفع رأسك يا أخى أنت مصرى .. نعم ارفع رأسك يا أخى
مضى وستمضى عهود وذيول الاستبداد والفساد طال الوقت الانتقالى أم قصر .. وسيأتى
وقت الشفافية والمساءلة ودولة القانون والديمقراطية الحديثة.

المبحث الثانى

أسئلة الصحافة الآن! ليس لدى الشورى من يكاتبه! (*)

يبدو أن الأسئلة المحورية حول تاريخ ومستقبل المؤسسات الصحفية القومية لا تجد من
تشاغله أو يهتم بها سواء على الصعيدين السياسى والمهنى، ولا أسئلة الكتابة الحقيقية، ولا
العلاقة بين الفكر والإدارة الصحفية، ولا قضايا الملكية، في طور جديد مختلف! لا أحد يبدو
معنيا بدرس تاريخ من الخسائر في العقول والمواهب لصالح كتل بشرية تم تعيينها دونما معايير
ووفق تقاليد المحسوبية والموالاتة والواسطة طوال عديد العقود من تطور التسلطية الصحفية
بوصفها الوجه الآخر للتسلطية السياسية التى سادت وبرز خلالها مجموعة من البطارقة
الصحفيين المستبدين الذين جاءوا إلى مواقعهم تعبيراً عن قيم الموالاتة والتبعية "للدولة العميقة"
في بعدها الأمنى، ورضاء حاكم فرد مستبد عند قمة النظام لا يأبه بالمواهب أو الكفاءات أو
حتى نوعية المنتج الصحفى كأحد عناصر القوة الناعمة المصرية تاريخياً.

هل راجع بعضهم داخل مجلس الشورى ملف بعض مؤتمرات نقابة الصحفيين وقرأ
الدراسات التى قدمت حول قائمة الاهتمامات والمشاكل وأولوياتها وتوجهات الجماعة
الصحفية حولها!

إحدى أكبر المشكلات الآن ليس اختيار رؤساء التحرير وما هى المواصفات والشروط
المطلوبة، للاختيار على نحو ما جاء بقائمة الشورى مع المجلس الأعلى للصحافة ونقابة
الصحفيين!

(*) الأهرام 2012/7/21، أسئلة الصحافة الآن! ليس لدى الشورى من يكاتبه.

غالب رؤساء التحرير لا غبار عليهم، ولكنهم يديرون الصحف الكبرى في ظل بيئة تضغط سياسى، ومحاولة بعض الصحفيين الموالين للأغلبية الجديدة أن يجلسوا على مقاعد القادة الحاليين، لاستكمال عملية إعادة توجيه الأجهزة الإعلامية إلى سياسة جديدة داعمة للتيار الإسلامى السياسى! الذى واجه انتقادات عديدة حول خطابه وبعض ممارساته من الإعلام الرسمى، لاسيما الصحف! إذن نحن لسنا إزاء محاولة لتطوير الصحف والمؤسسات القومية وإنما محاولة للاستيلاء السياسى عليها من مؤسسة مجروحة في شرعيتها الدستورية والسياسية هي مجلس الشورى!

كنت أتصور أن النقاشات ستدور حول القضايا المهمة وعلى رأسها:

أولاً: ملكية الصحف، وهل تستمر هذه التركة المثقلة بالمشاكل تحت سيطرة الدولة: أم النظام؟ هل تتغير السياسات التحريرية وينتقل الولاء من "الحزب الوطنى" والرئيس السابق إلى "الحرية والعدالة" و"النور" ومن والاهما؟ أم الولاء للمهنة والحرية والأمة؟

بتعبير أكثر صلاحية هل تتغير القيادات الصحفية وفق التغير في الحكومات وتركيبه البرلمان؟ هل يستمر مجلس الشورى أساساً؟ وما هو دوره؟ في حال ما إذا كان رئيس الجمهورية، ينتمى إلى حزب سياسى ما أو مستقل هل يساهم في اختيار رؤساء مجالس الإدارات والتحرير أم أن الأمر سترك للأغلبية داخل الشورى إن استمر في الدستور القادم؟

هل وضعية الملكية ستتحول إلى الخصخصة وأى المؤسسات ستخضع لها؟

ما دور العاملين في عملية تغيير الملكية إذا ما تمت؟ هل سيكون لهم نسب ملكية في الأسهم في ظل أى شكل قانونى جديد؟ كل هذه الأسئلة في إطار تفاقم وتراكم الديون على عديد المؤسسات، وتحتاج إلى معالجة في العمق، وليس فقط الحديث عن معايير لا مهنية في الاختيارات!

هل بحث مجلس الشورى انفجار العمالة الإدارية والفنية والعادية والصحفيين في هذه المؤسسات ومشكلة تدنى بعض مستويات الأداء لهؤلاء على المحاور كافة؟

هل درست مسألة تدهور المستويات المهنية في الأداء مقارنة بالصحافة اللبنانية، وحتى الخليجية؟ هل تمت دراسة أساليب اتخاذ القرار داخل المؤسسات ومدى رشده الاقتصادى والإدارى والتحريرى!

هل طرحت التجارب المقارنة في تطوير المؤسسات الصحفية في مرحلة الانتقال من نظم سلطوية إلى ديمقراطية وتعددية! هل تمت دراسة التجربة التونسية بعد بن علي؟

ملفات متخمة بالتواريخ والأزمات المتراكمة وتحتاج إلى رؤية ونظرة علمية واقتصادية ومهنية، بديلاً عن هذه النزعة للهيمنة على المؤسسات الصحفية القومية، وبروز سادة جدد مشهود لهم بالموالاة للأغلبية الجديدة في مجلس الشورى المهدد بالحل، والرئاسة، ومجلس الشعب الذى تم حله فعلاً؟

أخطر ما في معايير الشورى أنها تفتقر إلى المهنية، وتعبر عن رؤية سياسية قصيرة النظر لا تعالج مشاكل هيكلية، وإنما تحاول إيجاد تبريرات شكلانية لاختيار قيادات جديدة ذات توجه إيديولوجى وولاء سياسى لذات الاتجاه الإخوانى والسلفى المسيطر على مجلس يعمل تحت التهديد بالحل!

المطلوب إعلاء قيم ومعايير المهنية في إطار رؤى مستقبلية لإعلام مستقل عن الحكومات والأغليات السياسية المتغيرة، وعن الرأى العام المتقلب. إعلام ديمقراطى يكرس حريات الرأى والتعبير ويتسم بمواكبة تحولات عاصفة، تهدد الصحف الورقية في سويدائها وأساليب عملها وذهنية من يديرونها، بل وفي طبيعة هذه الصحف في عالم تنهمر فيه الصور والأخبار فور وقوعها ويتم تلقيها واستهلاكها فوراً. عالم أصبح فيه زمن الصورة والحدث والتلقى واحداً!

كفى تبسيطاً للملفات باتت أكثر تعقيداً وخطورة! كفى استعارة لتجربة نظام مبارك ودولته العميقة المستمرة!

الفصل الثالث سياسة الانتقال

المبحث الأول إدارة السياسة الخارجية المصرية في مرحلة الانتقال: الاستمرارية والتردد والتلكؤ^(*)

هل تتغير سياسة مصر الخارجية من طور التراجع إلى بناء مكانة ودور فاعل في الإقليم والعالم؟

في أعقاب الثورات أو العمليات الثورية والانتفاضات الشعبية أو الانقلابات العسكرية أو التمردات الجماهيرية قد تحدث بعض التغيرات في السياسة الخارجية لهذا البلد أو ذاك، ولكن نوعية وطبيعة التغير في توجهاتها وقراراتها تختلف من حالة دولة لأخرى، وفق السياقات التاريخية والجيو - سياسية، والاقتصادية وطبيعة التحالفات الإقليمية والدولية.

في بعض الحالات القريبة من المثال المصري، غالبًا لا تتم تغييرات نوعية أو جذرية في السياسة الخارجية، لعديد الاعتبارات التي نشير إلى بعضها فيما يأتي:

1 - الطبيعة الانتقالية القلقة وغير المستقرة وتضاغطاتها السياسية الداخلية والدولية، التي قد تؤدي إلى بعض من السلوك المتردد في إدارة السياسة الخارجية بين التغير الحذر، أو الراديكالي.

(*) الأهرام 2011/10/20، إدارة السياسة الخارجية المصرية في مرحلة الانتقال: الاستمرارية والتردد والتلكؤ، هذا المقال وجيز ما نشرناه في أولاً من الباب السادس، الفصل الأول من ص 385 إلى 389 ص.

2 - المرحلة الزمنية الوجيزة والقصيرة بين العملية الثورية في 25 يناير 2011 إلى اللحظة الراهنة - أكتوبر 2011 - تشوبها السيولة النسبية وبعض من الفوضى الداخلية على نحو لا يؤدي إلى بلورة رؤية متكاملة للسياسة الخارجية، خصوصاً في ظل استمرارية نمط من أجهزة النظام القديم وبعض عناصره في تركيبة السلطة الفعلية التي تدير البلاد في المرحلة الانتقالية.

3 - استمرارية إرث امتد لثلاثين عاماً مضت من الممارسة والتوجهات في إدارة السياسة الخارجية والعمل الدبلوماسي الذي يميل إلى تغليب أنماط تفكير وثقافة دبلوماسية - تقاليد وعقائد وممارسات في إطار استمرارية بعض تصورات السياسة الخارجية في العهود السابقة - في إدارة العمل أثناء المرحلة الانتقالية.

4 - احترام السلطة الفعلية للاتفاقات والمعاهدات الدولية أثناء المراحل الانتقالية وعلى رأسها اتفاقية كامب ديفيد المصرية الإسرائيلية وغالبية بنودها ولاسيما الأمنية.

5 - العلاقات الوثيقة مع الولايات المتحدة وطبيعة الالتزامات والإكراهات المترتبة عليها.

في ضوء عديد الاعتبارات سالفة السرد، يمكن القول إن السياسة الخارجية المصرية في المرحلة الانتقالية سوف تتسم بالاستمرارية في توجهاتها، وطبيعة مصالحها المستمدة من النظام القديم مع تغيير طفيف في اللغة السياسية والدبلوماسية ولهجة خطابها إزاء بعض القضايا الإقليمية والدولية، مع بعض من التردد والتغيير الحذر، وذلك على النحو الآتي:

أ- استمرارية نمط التحالف مع الولايات المتحدة على الصعيد العسكري والاقتصادية والسياسية، والحذر الشديد في لغة التعبير مع الإدارة عن هذه العلاقات للحفاظ على المعونات العسكرية والاقتصادية. هذا التوجه سيؤدي إلى توليد بعض الضغوط الداخلية - من القوى الثورية الشابة والإخوان والسلفيين والجماعات الإسلامية وبعض الأحزاب اليسارية والقومية والليبرالية - إزاء المساندة الأمريكية لإسرائيل وإزاء موقفها من القضية الفلسطينية.

ب- عدم المساس باتفاقية السلام مع إسرائيل، والتأكيد على احترام قواعدها مع محاولة تبدو متعثرة إلى حد ما، لإحداث تغيير في بنودها، لا سيما الجوانب الأمنية في المنطقتين

(ب)، و(ج)، والأخرى (ج)، من حيث شروط أعداد القوات المصرية ونوعيتها، وأنماط التسليح وعتاده في المنطقة (ج). بدا هذا التوجه في أعقاب اعتداء إسرائيلى ثم مؤخرًا على الحدود المصرية، واستشهاد 6 جنود شرطة مصريين.^(*) إن تعديل الاتفاقية فيما يخص المنطقة (ج) من الأهمية بمكان وذلك لحماية الحدود المصرية من اعتداءات واختراقات محتملة من قبل بعض الجماعات الإرهابية التى تشكل تهديدًا للأمن المصرى في منطقة سيناء.

ج- محاولة الموازنة بين تطلعات القوى الثورية الشابة، في ضرورة إعادة التوازن إلى العلاقات المصرية مع السعودية ودول إقليم النفط العربى من خلال إبراز هامش من التمايزات والاستقلالية التى غابت في ظل حسنى مبارك، من أجل الحصول على بعض الدعم الاقتصادى من الدول النفطية - قروض ومساعدات .. إلخ - هذا التردد ينعكس على صمت الخطابين السياسى والدبلوماسى إزاء ما يحدث في اليمن والبحرين. وانعكس هذا التردد أيضًا إزاء الأوضاع في ليبيا في بداية تفجرها لاعتبارات تتصل بالعمالة المصرية، أو بعض إبداعات القذافى والاستثمارات الليبية في مصر. والتلكؤ في التراجع عن عودة العلاقات مع إيران، واستمرارية بعض الأصوات الدينية المعادية للشيعه، والتشديد على ضرورة مواجهة ما يسمى بالتسلل والتبشير الشيعى إلى داخل مصر وفى الإقليم.

د- تطوير نسبى في العلاقات مع تركيا سياسيًا واقتصاديًا، وذلك في حدود لا تثير مخاوف إسرائيلية وأمريكية.

هـ- استمرارية المسعى لإبرام مصالحات فلسطينية - فلسطينية بين الفصائل المتنازعة، وبين السلطة الفلسطينية في رام الله وحماس والجهاد الإسلامى والجهة الشعبية في قطاع غزة.

و- بروز لهجة مختلفة نوعًا ما في خطاب السياسة الخارجية في الأمم المتحدة إزاء الاعتراف بدولة فلسطينية مستقلة على حدود 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس.

(*) قامت بعض الجماعات السلفية الجهادية بالاعتداء على مجموعة من الجنود المصريين على الحدود مع قطاع غزة عند رفح، والاستيلاء على عربتين مدرعتين، وهو ما أدى إلى استشهاد عدد 16 من جنودنا، ثم قامت إسرائيل بالتصدي لهذه المجموعة مما أدى إلى وفاة عدد 3 وتدمير العربتين المدرعتين. ثم استخدمت هذه الواقعة الخطيرة في تسويق عملية تغيير قيادة أعضاء المجلس العسكرى وقادة الأفرع والجيش، في 2012/8/12. في 2012/8/26 قامت طائرة إسرائيلية بدون طيار باختراق المجال الجوى المصرى في شبه جزيرة سيناء وقتلت أحد أعضاء تنظيم القاعدة سبق أن شارك في الاعتداء على إيلات.

ز- السعى إلى استعادة دور دبلوماسى، وسياسى نشط مع دول حوض النيل من أجل الحيلولة دون تأثير توافقات غالب دول نهر النيل على ميزانية مصر المائية، و تزايد احتياجاتها في هذا الصدد.

يتبلور هذا الدور في الزيارات إلى بعض دول النهر لاسيما إثيوبيا وكينيا، مع السعى إلى مشروعات مشتركة.

ح- دعم دولة جنوب السودان حتى لا تكون خاضعة لتأثير علاقاتها مع إسرائيل، وذلك من خلال سياسة للمساعدات الاقتصادية والفنية المصرية لدولة الجنوب، وبما لا يؤثر ذلك على العلاقات مع شمال السودان.

وجيز ما تقدم استمرارية في التوجهات مع بعض التغيرات إزاء بعض المناطق، بالإضافة إلى التردد والتلكؤ إزاء بعض القضايا الأخرى ذات الحساسية، وهى أمور لا تزال تفرضها طبيعة المرحلة الانتقالية بالإضافة إلى التغيير في قيادة الدبلوماسية المصرية - ثلاثة وزراء خارجية - الذى يعكس بعض التردد وعدم تبلور رؤية جديدة لصياغة السياسة الخارجية المصرية في طور جديد ومختلف نسبياً في الإقليم.

المبحث الثانى

البحث عن سياسة تشريعية جديدة! (*)

أمام مجلس الشعب الجديد والانتقالى - أيا كانت مدته - عديد المهام الملحة والحساسة سواء على صعيد الإنتاج التشريعى، أو العمل الرقابى على السلطة التنفيذية وتحديد السلطة الفعلية وكيفية إدارتها للمرحلة الانتقالية.

ثمة فرصة تاريخية متاحة أمام المجلس كى يلعب دوراً مهماً في المساعدة على بناء أراضيات مشتركة وتوافقات رئيسية بين القوى السياسية على اختلافها لإدارة المرحلة الانتقالية بعقلانية

(*) الأهرام 2012/1/26، البحث عن سياسة تشريعية جديدة.

ورصانة سياسية، وإحساس أعضاء المجلس بالمسئولية السياسية والوطنية التي تجعلهم يؤثرون المصالح العامة للأمة على بعض المصالح السياسية والاقتصادية والاجتماعية لأحزابهم أيا كانت. من هنا تقع المسئولية التاريخية - بالمعنى والدلالة العميقة - على الأغلبية وضرورة كبح غلواء بعض أعضائها في إطلاق التصريحات، والآراء التي تنطوي على بعض الرعونة وعدم التبصر السياسى أو التشريعى، أو إعادة إنتاج لبعض الفتاوى الدينية أو السياسية أو الاجتماعية التي كانت جزءا من متون الماضى وأسئلته ومشكلاته، ولم تعد هذه الأسئلة ومشكلاتها قائمة في عالمنا.

إن هذا البرلمان الجديد لديه مهام جسام تتمثل في إعادة الهيبة إلى المؤسسة التشريعية، من حيث رصانة الخطاب التشريعى، والرقابى، بحيث لا تتحول كلمات الأعضاء إلى خطابات منبرية إنشائية وعنعنات ونقلات وشروح على المتون في غير موضعها. الفضاء البرلمانى يختلف عن فضاءات دينية أخرى، وهذا لا يعنى عدم تناول بعض القضايا الدينية أو الفقهية، وإنما في سياقاتها وموضوعاتها المطلوبة في ظل رؤية اجتهادية، وتجديدية على المستويين الفقهي أو التفسيري أو التأويلي، لأن النظرة السياسية والتشريعية الضيقة أو التي تتسم بالغلو في الرؤية تؤدي إلى تعقيد واضطراب العملية التشريعية، بحيث تتحول إلى وضعية مفارقة للواقع الموضوعى ومشكلاته وتعقيداته مما يفقد التشريع وظائفه في الضبط الاجتماعى والإدارى والجنائى وفي نطاق المعاملات المدنية. ثمة عديد المخاوف من بعض الآراء المتشددة أو المحافظة التي يمكن أن تزايد على بعضها بعضاً بالغلو السياسى والدينى الوضعى، مما يؤدي إلى عسر إدارة العملية التشريعية، أو الوصول إلى موازنات بحجة التوافق الشكلى على نحو يؤدي إلى تعقيد المشكلات الاجتماعية أو الاقتصادية أو القانونية.. إلخ، التي يرمى المشرع إلى إيجاد حلول لها، وللنزاعات على المراكز القانونية.

مطلوب من البرلمان الانتقال أن تعي نخبته أن الانتخابات لا تعنى نهاية المرحلة الانتقالية الأولى، وأن التحول من السلطة الفعلية إلى سلطات منتخبة على نحو ما تم في خارطة الطريق، لا يعنى نهاية العملية الثورية التي اقتطف ثمارها بعضهم "كأفراد" أو أحزاب، لأن الذين قاموا بالانتفاضة الثورية لا يزالون خارج المؤسسات والسلطات، وتجري عملية التحول الانتقالى بعيداً عنهم، ولم تتحقق إلى هذه اللحظة الأهداف الثورية الحقيقية.

إن صياح بعضهم المتمجيدى للشهداء والمصابين يرمى إلى توظيف المعانى النبيلة للشهادة

والاستشهاد في مجال التنافس والصراع السياسي. حقوق الشهداء لن تأتي بالتعويضات ولا توفير مساكن لعائلاتهم، أو علاج الجرحى وتوفير وظائف لهم، كل هذا مهم ولكنه من النوافل، والأهم بديلاً عن الصياح طرح مسألة المحاكمات القانونية العادلة، وليس الثأر، ولا بعض الفتاوى التي ترى في بعض الحلول العرفية حلاً، هذا فكر تقليدي يعتمد على قانون الأعراف ويرمى إلى حماية الجناة من القتل، والفاستدين!

ليست هكذا تدار الدول والأنظمة السياسية ولا هكذا رجال السياسة والمشرعون إلا في إطار القبائل أو العشائر... إلخ، إن نظرة كهذه تعنى الاجهاز على قانون الدولة وإسقاطه عن طريق هذا النمط من التفكير. بعض هؤلاء لابد أن يتسموا بالرصانة والمسئولية الوطنية مع إزاء بعض مشروعات خلق شرطة أخلاقية ودينية ورقابية على سلوك المصريين أسوة بما يتم في بعض دول البداوة النفطية. هذا التفكير التقليدي يؤدي إلى خلق ازدواجية مع جهاز الدولة الشرطي، ويدفع إلى العنف المفرط خارج القانون بل يؤدي إلى نشر عدم الاستقرار الاجتماعي والتنصت والرقابة خارج القانون على نحو يهدم الحقوق والحريات الشخصية والعامة، بل ويغتال الحق في الخصوصية... إلخ.

على أعضاء المجلس احترام القواعد والمبادئ الدستورية العامة والقانون وقواعد اللائحة حتى يكتسبوا احترام وتقدير المواطنين لاسيما النخبة، وأن تنفتح صدورهم للنقد الموضوعي، ويكونون عوناً للإعلام، وللإبداع ولا يشكلون قيداً على حرية الرأي والتعبير والإبداع بوصفها أم الحريات العامة. إن البرلمان في المراحل الانتقالية لابد أن يكون لديه قائمة أولويات تشريعية ورقابية مدروسة بعناية شديدة، حيث لا قيمة ولا تأثير لأي تشريع لا يصدر عن سياسة تشريعية جديدة ترفع عوائق وتناقضات البنى التشريعية المترهلة والتي يفتقر بعضها وربما غالبها لمقومات الفن والصناعة والصياغة التشريعية الفنية الدقيقة والمحكمة على نحو ما كان يتم في المرحلة شبه الليبرالية.

نأمل أن تكون هناك فلسفة وسياسة وإدارة عقلانية ومنفتحة للعملية التشريعية معاصرة تواصل تقاليدنا القانونية الحديثة والمعاصرة وتستكملها في إطار القانون المقارن في ظل عالم تنهار فيه الحدود.

المبحث الثالث

محاكمة المواطنين أمام قاضيهم الطبيعي: فريضة دستورية وضرورة سياسية^(*)

إن حالة الفوضى العارمة التي تحتاج مصر ليست مقصورة على الاضطراب وعدم الفعالية الأمنية، أو سيولة الرؤى والأفكار السياسية الهشة والساذجة - والاستثناءات محدودة - التي تطرحها علينا مجموعات منقسمة تنتمي إلى عالم متشظ من بقايا الأفكار السياسية والدينية التي عفى عليها الزمن ولم تعد تثير أية دهشة أو اهتمام أو صلاحية. أخطر ما في الفوضى هو ضعف المسئولية السياسية والأخلاقية بل والدينية لدى دعاة الدولة الدينية بقناع مدني! تغيب القيم الحداثية السياسية، بل وحتى القيم الإسلامية الفضلى لصالح الأثرة السياسية، والأنانية الذاتية والتنظيمية لمن يريدون الوثوب إلى السلطة ومغانمها والانقضاض على عملية ثورية في طور التطور والسيرورة، وذلك حتى لا تتحول إلى ثورة كاملة تزلزل النظام الشمولي والقمعي الفاسد، ورموزه وقادته ومؤسساته، وتحاسب من شاركوا في إدارته بفساد الرؤى والضمائر المثقوبة وأورثوا البلاد تراكماً في الفساد والجهالة السياسية والعلمية والفكرية على نحو أدى إلى تحريف سياسي لم تشهد مصر له مثيلاً منذ بناء الدولة الحديثة ومؤسساتها ونخبها ومنظوماتها التحديثية، وفلسفاتها وهندساتها السياسية والقانونية والفكرية والقيمية الحداثية المتسرة. إن أخطر جرائم نظامي السادات ومبارك معاً، هو الكراهية العميقة للمثقفين النقديين والعلماء على نحو أدى إلى استبعاد المعرفي والعلمي في مقاربة المشاكل والظواهر وفي إنتاج القرارات "السياسية" والأحرى البيروقراطية في عديد المجالات من السياسات العامة - الاجتماعية والأمنية والاقتصادية - ومن الإهمال للنظام التعليمي وسياساته ومناهجه ومؤسساته الذي تحول في مدخلاته ومخرجاته إلى أكبر كارثة سياسية واجتماعية ساهمت في تخلف مصر التاريخي منذ هزيمة يونيو 1967، وتفاقم في عصرى السادات ومبارك، وأصبحت سياسات التعليم ومؤسساته هي أدوات إعادة إنتاج

(*) الأهرام 2011/9/8، محاكمة المواطنين أمام قاضيهم الطبيعي: فريضة دستورية وضرورة سياسية.

وتكريس التخلف المصرى على كافة الصعد والمحاور.

كراهية المثقف والثقافة والعلم والمعرفة ورجال القانون والقضاة كانت أحد نواتج النظام السياسى الذى يقصر الخلافة السياسية في البلاد على هوى من يشغل منصب رئيس الجمهورية الذى يختار نائبه وفق دساتير جمهورية كرست السلطان الغشوم له. هذا الخلط بين القيادة في إطار الهرمية القيادية العسكرية الصارمة داخل تقاليد المؤسسات العسكرية، وبين رئاسة الدول كانت جزءاً من التركيبة الثقافية والخبرانية لرؤساء الجمهورية في مصر بعد ثورة يوليو 1952. من هنا نشأت ما أسميناه بظاهرة الإدراك الأداتى للدساتير والقوانين لدى رؤساء الجمهوريات، والوزراء القادمين من المؤسسات العسكرية والأمنية. ونقصد بذلك أنهم تعاملوا مع الدساتير والقوانين بوصفها أدوات تعطيهم صلاحيات واسعة لكي يحكموا قبضتهم على البلاد والمواطنين. من هنا تحولت نصوص الدساتير وبعض القوانين إلى أداة للطغيان الشرقى واستباحة حريات المواطنين وتحويل الجمهورية المصرية إلى سلطنة مملوكية تدار بلا ضوابط وقيم ومن ثم كانت سياسة تخريب المؤسسات عبر الفساد السياسى والإدارى والأخلاقي والدينى - وأأسفاه - هى سمت حكم مبارك وحواشيه وإمعاته الفاسدين محدودى المعرفة والكفاءة والخبرة، ومن هنا برزت سياسة التجريف السياسى للبلاد، واستبعاد الموهوبين والأكفاء وذوى المعرفة والعلم من المواقع التى يستحقونها عن جدارة. إن محاولة توريث السلطة التى دافع عنها الإمعات والحواشى حول الأسرة الحاكمة ومراكز القوة، كانت تعبيراً دائماً وساخرًا عن وهن الدولة الحديثة ومؤسساتها، وتقاليدها وقواعدها على نحو أدى إلى انهيار دولة القانون، والتجروء على السلطة القضائية وبقايا استقلالها وتقاليدها لاسيما استقلال القضاة عبر سياسة النذب إلى الوزارات والمؤسسات العامة، أو المزايى الاجتماعية - وهى حق لكن أريد به باطل الطغيان -، ووصل التجروء إلى تنامى ظاهرة عدم تنفيذ الأحكام القضائية .. إلخ.

إن ظاهرة القضاء الاستثنائى، وإعطاء رئيس الجمهورية سلطة إحالة المدنيين إلى القضاء العسكرى، هى تعبير عن ظاهرة ازدواجية القضاء في مصر، وهى شكل من الاعتداء الدستورى والتشريعى على استقلال السلطة القضائية وعصف بالمبادئ الدستورية العامة التى استقر عليها التقليد الدستورى العالمى والمصرى من التلازم بين الدولة القانونية والمساواة أمام القانون، والقضاء الطبيعى بكل مقوماته وأركانه التى تعنى وبوضوح أن يتم إلغاء إحالة

المواطنين المدنيين إلى قاضيهم الطبيعي ولا يحاكموا أمام القضاء العسكري أو أمن الدولة بدرجاته حتى ولو أسبغ عليهم المشرع عليهم صفة "المشروعية الشكلانية" التي تستمد من القانون. إن ظاهرة غصب سلطة التشريع كانت إحدى ظواهر السياسة التشريعية المختلة في ظل نظام يوليو ولاسيما في عصر الرئيس المخلوع حسنى مبارك، وارتبط بها الخلل في السياسة القضائية من خلال ازدواجية القضاء الطبيعي والقضاء الاستثنائي - على اختلاف أشكاله وجهاته -، من هنا يبدو غريباً مرافعات بعضهم دفاعاً عن القضاء الاستثنائي ومبرراته على نحو يخالف كل ما استقر عليه التراث الفقهي والدستورى والقانونى والقضائى العالمى وفى الدول العريقة حول الطابع الاستثنائى للقضاء العسكرى الذى ينبغى أن يقتصر على محاكمة العسكريين، لأنه قضاء يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالطابع الهرمى القيادى داخل المؤسسة العسكرية أيا كانت التي تحكمها قواعد تماثل مع طبيعة مهامها.

من هنا ليس انتقاد محاكمة المدنيين أمام القضاء الاستثنائى عموماً والعسكرى خصوصاً هو من قبيل الخصومة السياسية أو التشكيك أو إطلاق الأحكام الأخلاقية السلبية على المؤسسة العسكرية أو جهازها القضائى، وإنما هو تأكيد على بدايات دستورية تعرفها الأمم المتقدمة، واستقر عليها ثقة الفقهاء والقضاة في كل الأنظمة الدستورية والقضائية العريقة والأكثر تطوراً في مختلف الميادين. إن محاكمة الرئيس المخلوع ونجليه وبعض قادة جهاز الشرطة تتم أمام قاضيهم الطبيعي لا أمام القضاء العسكري ومن ثم لا بد من إعمال هذا المبدأ الدستورى على جميع المواطنين حتى لا تشيع وترسخ مقولة إن ثمة تمييزاً سلطوياً لصالح الرئيس ونجليه وكبار قادة وزارة الداخلية.

إن المحاكمة العادلة والمنصفة أمام القضاء الطبيعي صدحَ بها قلة من كبار المثقفين والقضاة والفقهاء في ظل الحكم الاستثنائى وثقافة الطوارئ وسلطان الحكم المطلق في مختلف مراحل ثورة يوليو، لا سيما أثناء حكم مبارك الذى لم يأبه بأية انتقادات تمس تغول صلاحياته الفعلية والدستورية. من هنا لا بد من إعمال المبادئ الدستورية العامة في الأمم المتقدمة، وحقوق المواطن - والإنسان - من المحاكمة العادلة والمنصفة في المرحلة الانتقالية أساساً، هذا شيء والردع شيء آخر تماماً.

ثمة ضرورة قصوى أيضاً لتوفير بيئة آمنة تماماً للمحاكم لأداء أعمالها في حيدة ونزاهة وطمأنينة كي يطبق القضاء القانون دون خشية أو خوف يتهددهم على نحو ما نرى في مهزلة

رفع الصور والشعارات التي تهتف بحياة الديكتاتور داخل قاعة المحاكمة، أو الاضطراب الأمنى خارج المحكمة واستخدام مجموعات للعنف إزاء أسر الشهداء والمجنى عليهم، هي أمور تهز من هنية الدولة وسلطانها داخليًا وخارجيًا. إن تَرَكَ هؤلاء يمارسون العنف وترويع المواطنين الذى يمتد من خارج المحكمة إلى داخلها، وإلى عموم المصريين، هو أمر يثير الريب والشكوك، مَنْ هؤلاء؟! وَمَنْ يتركهم يمارسون كل هذا العنف ضد القانون ولماذا؟!!

النُخبة والثورة

الدولة والإسلام السياسى والقومية والليبرالية

«النخبة والثورة» دراسات عن عديد من الأمراض النخبوية والاختلالات السياسية والمؤسسية الموروثة والمستمرة التى كشفت عنها الانتقاضة الثورية -أو «الثورة»- وفق البلاغة السائدة- فى 25 يناير 2011، والناتجة عن التسلطية وثقافتها القمعية، وعمليات التجريف والتآكل التى تمت طوال عديد العقود الماضية ولا تزال تفكك من تقاليد الدولة/ الأمة الحديثة والمعاصرة فى مصر.

«النخبة والثورة» الدولة والإسلام السياسى والقومية والليبرالية: سياسات التحول فى مصر مجموعة من البحوث حول الصراع على الدولة والأمة الحديثة، الذى يدور بين عديد الأطراف السياسية والدينية والإيديولوجية على روح مصر وتقاليدها، ومواريتها السياسية والاجتماعية الحديثة. تتجلى على ساحة الفكر والعمل السياسى النزاعات المركزية حول طبيعة الدولة الحديثة والأمة، ومواريتها السياسية والاجتماعية الحديثة. تتجلى على ساحة الفكر والعمل السياسى النزاعات المركزية حول طبيعة الدولة الحديثة والأمة، و«الفرد» ودوره وحقوقه وحرياته «وحرماته» الشخصية، وعلى حقوق المرأة و«الأقليات» على اختلافها. صراع يدور على مدى استمرارية أو انقطاع نسيج الوحدة والتكامل الوطنى فى إطار التنوع والتعدد بأنماطه كافة، وفى ظل هندسات دستورية وقانونية وحقوقية حديثة أو تسعى بعض القوى نحو تبني نموذج آخر ذى سند دينى يختلف عن بعض مفاهيم ومكونات وهندسات الدولة الحديثة. صراعات على الدولة بين عديد المحاور والأقطاب حول الإسلام السياسى والقومية والليبرالية و«اليسار».

هذا الكتاب جزء من مشروع بحثى وفكرى مفتوح ومتجدد للمؤلف عن سو الدولة، والنظام السياسى، والدين والثقافة، والجماعات السياسية، ومب المتعثر، والنظام الدولى المعولم. عمل بحثى ضمن عديد الكتب منها: والسيف: صراع الدين والدولة فى مصر، وخطاب الزمن الرمادى، وعقل والنص والرصاص، وسياسات الأديان، والخوف والمتاهة، والدين والدولة وكتب أخرى.

